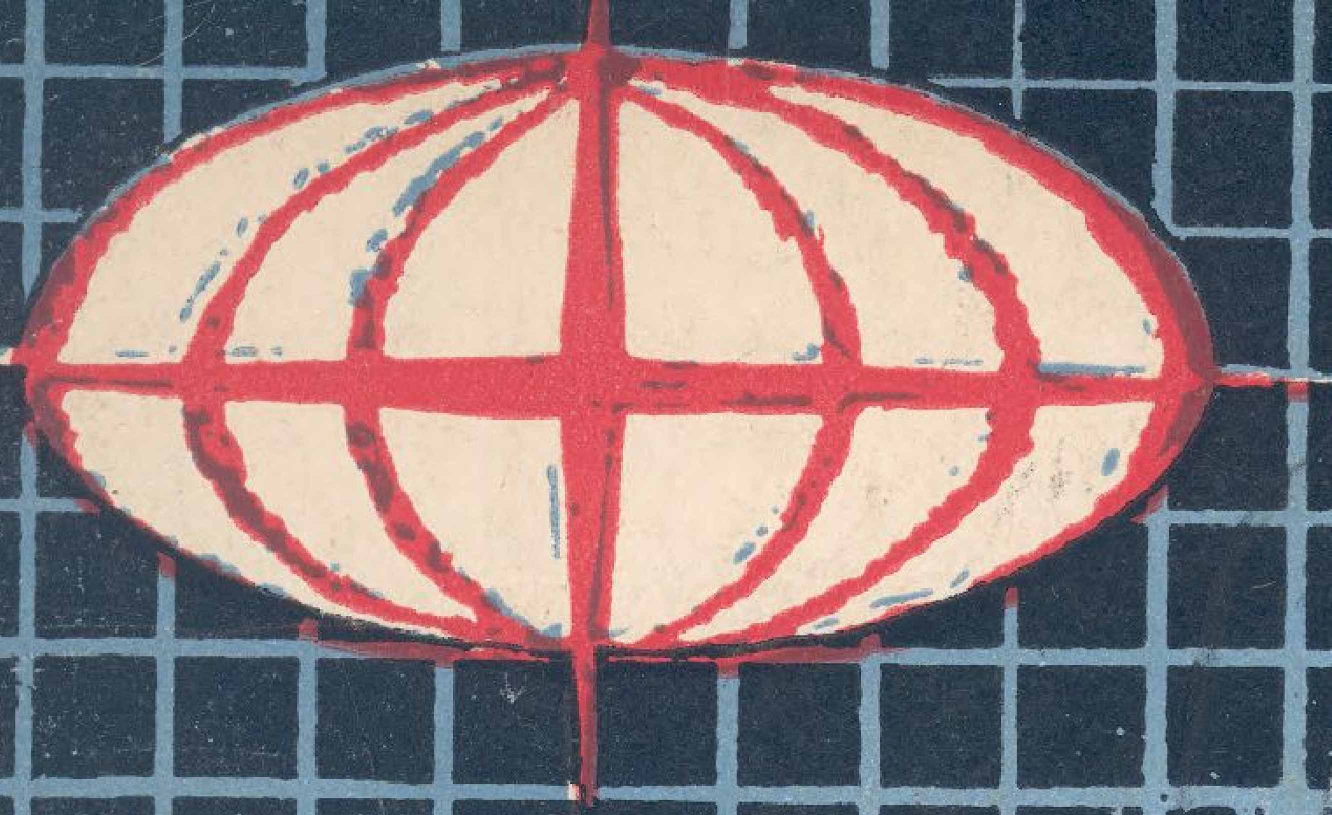




الشرق والغرب

من الحروب الصليبية إلى حرب السويس

الجزء الأول في عدوان الغرب

بقلم

محمد علي الغتيت





الغــرب والشرق

من الحروب الصليبية

إلى حرب السويس

الجزء الأول

في عدوان الفرنجة

تــأليف

محمد علي الغتيت

الإهـــداء

ان الكفاح ضد الظلم السـياسى والاجتماعى قديم وجنـــوده المجهولون كثيرون وأبى ــ رحمه الله ــ كان من بين هؤلاء الجنود المجهولين ٠
أبى الفلاح ــ كما وصفه تقرير سرى لشركة قنـــاة السويس أراد كاتبه الاساءة الى ٠٠٠

٠٠٠ لقـــد عاش أبى سنوات عمره فى محنة الاســتعمار ثم فى محنة التسلط الاستغلالى لأعوان الاســتعمار ، فجرب ما جرب ، وعانى ما عانى وحرص جهد طاقته على أن يسلحنى بأقوى سلاح أخوض به معركة الحياة وهو العلم والدراسة ٠٠٠ ولعله (هذا الفلاح) كان يحس فى أعماقه بأن العلم قد يكون لى بمثابة سلاح ماض لم يكن فى يده ، ولم يتح له ولأمثاله من الفلاحين واننى بهذا السلاح أستطيع أن أعمل من أجل القضاء على الظلم الاجتماعى الذى عانوه ومن أجل اقرار العدالة التى حرموها ٠

أدركت الرسالة التى حملها هــو وأمثاله من الجنود المجهولين ٠٠٠ تلك الرســـالة التى كانت كفاحا وصـبرا وألما ٠٠٠ حملوها مجردين من كل ما يعينهم على أدائها سوى الايمان بالله وبما غرسوه فى نفوس أبنائهم من قدسية هذه الرسالة ٠٠٠
وهذا المؤلف من ثمار هذا الغرس ، وهذا الادراك ٠٠٠

فمن حق هـــذا الوالد ، أن أهدى روحه الطاهرة وروح سائر الجنود المجهولين ، مؤلفى هذا ، فهو ، وهم قد كافحوا وصبروا وثابروا ، ثم توارورا فى قبورهم قبل أن ينعموا بأيامنا هذه التى طالما هفت اليها قلوبهم ٠٠٠

١ ـ المقـــدمة

ان دور المؤرخ ـ من وجهة نظرنا ـ دقيق ، كدور التاريخ فانه وكلمته حكم على الاحداث وعلى الاشـــــخاص ـ حكم يحفظه التاريخ ويسجله على المؤرخ ، ولهذا فليس من الجائز أن يصـدر عن المؤرخ حـــكم قد ينقضه التاريخ بعد ردح من الزمن طال أم قصر ومن أجل ذلك أيضا حرصـــنا على ألا نسجل فى هذا المؤلف الا مايكون للتاريخ سبيلا لنفيه أو نقضه يوما ما .

وقد أتيح لى أن يقع فى يدى من أقوال مؤرخى الغرب وساسته ، التى سجلها التاريخ ماكان اعترافا صريحا بالدوافع الخفية لسياسة الغرب تجاه الشرق واقرارا لا لبس فيــه بأهدافها الحقيقية المستترة وراء أهداف زائفة ظل الغرب يصطنعها طوال الالف ســـنة الاخيرة .. وقد بهرتنى ، بادىء ذى بدء تلك القلة من الاعترافات ، وكانت فى رأيي بمثابة الدليـــل يجده المجنى عليه ليأخذ به الجانى فاندفعت أبحث وأنقب علنى أستزيد من بطون مؤلفات الغرب التى ألتمسها فى كل مـــكان ، منصرفا بكل ما وسعنى الى تتبع الوثائق الرسمية الصادرة من حـــكومات الدول الغربيـــة ، الى أن وجدتنى أحمل بين يدى تاريخا قوامه وثائق ـ ذات الوثائق التى كتبها مؤرخو الغرب أنفسهم وسطرها ساستهم وأولو الامر منهم ، وفيما ترتسم الصورة الصحيحة المتكاملة لعلاقة الغرب بالشرق .. وللسياسة الغربيـــة تجاه أفريقيا ... وتجاه آسيا ... وتجاه العرب والاسلام ...

واذ تجمعت فى يدى تلك الحجج التى لا يرقى اليها الشك ـ وطنت العزم أول ما وطنت على أن أنظمها جميعا فى كتاب يكون تاريخا للتاريخ على أن يكون باللغتين الفرنسية والانجليزية حتى يقرأ أبنــاء الغرب كتابهم ... وحتى أجابههم بما سجلوه هم على أنفسهم ـ غير أننى عدت فرأيت أن فيما تجمع لدى من تلك الوثائق الرسمية والآراء السياسية التى انطوت عليها صفحات مؤلفات مؤرخى الغرب ، وفى تصريحات قادته وحكامه خلال تسعة قرون أو تزيد .. رأيت فى ذلك كله ما ينفع العرب اذا عرفوه ففيه يستمع الشرق الى الغرب وهـــو يروى فى صراحة خفايا نواياه ـ وكيف كانت أهدافه المستترة تجـــاه الشرق ، وكيف كان يحجب من مطامع استعمارية

وراء الكثير من الدعاوى والمزاعم ، وبالتـــالى رأيتنى غير قادر على أن أمنع العرب حقهم فى التبصر بما اجتمع في يدى من ذلك كله ، حتى تكتمل لهم الصورة الصحيحة لســـياسة أوربية ظلت تلتف حول الشرق القرون تلو القرون بأساليب ظاهرها غير باطنها وظلت تطل عليه من حين لآخر ـ بوجه زائف لا ينم عن ملامحها الحقيقية فكان لزاما على أن أضع هذا المؤلف باللغة العربية ، بعد أن أعددته ـ تماما ـ للطبع باللغة الفرنسية ٠

وما من شك فى أن **محاولة الكشف عن الوثائق الرسمية لسياسة الغرب** عمل كان له رواد من مؤرخى الشرق من العرب ، غير أن محاولتهم المشكورة لم تكن هدفا فى ذاته وانما كانت للاستشهاد أو لدعم بعض مايحتاج المؤرخ لدعمه من وقائع التاريخ ٠٠٠ ولكننى كمـــا أسلفت القول ـ أخذت على نفسى جمع تلك الوثائق ، فكانت هى الهدف ، فى هذا المؤلف الذى سيرى الغرب ، أنه هو ذاته الذى وضعه بنفسه ، وان دورنا فيه ، لم يكن غير دور المحقق الباحث عن الادلة ، والاعترافات والتــوجيهات الثــابتة كى نمسك بيدنا ، « سيد الأدلة » وهو الاعتراف ٠

واذا كنت قد أخذت نفسى فى وضع هـــذا المؤلف على الصــورة التى شرحتها مستعينا فى ذلك بعد الله بما تهيأ لى من الظروف أو بمـــا هيأته لنفسى منها ، فان ذلك لا يقلل من تقديرنا لجهود من سبقونا فى هـــذا المضــمار ٠٠٠.

تمهيـــد

... لن يقوم السلام ويرفرف على العالم ، ما لم تعمر بالصراحة البحتة الخالصة قلـــوب ساسة العالم ومؤرخيه وقادته .. وفى الألف الســـنة الأخيرة من تاريخ البشر ، لا يمكن القول بأن السلام ساد علاقات الدول الا لماما وفى بقاع من الأرض دون بقاع . ولفترات كانت دائما بمشـــابة الهدوء الذى يسبق العاصفة .. فما العلة فى هذا الصراع الطويل . وما سر نزوع الانسان الى الحرب وهو الذى يحب ــ بفطرته ــ السلام ..

فى رأينا أن علة الحرب كانت ولم تزل ، المطامع الاستعمارية فى شتى صورها ومختلف ألوانها ما خفى منها وما ظهر .. كل ما فى الأمـــر أن الاستعمار عرف كيف يستخدم ، وكيف يسخر كل المعانى ، وكل القيم لخدمته ولتحقيق غايته .. استخدم الأخلاق ومسخها ، وســـخر الدين واتخذه المطية الذلول ، استخدم كل شيء حتى الحرية ذاتها . استخدمهـا ليقضى عليها أو لتتم له السيطرة على مكان ما من الأرض بما فيه من طاقات الجماد والحيوان والبشر .. اذن فهذه هى علة الحرب ! وسببها .. ونحن بقولنا هذا لا نكشف ما لم يكشفه غيرنا فما اختلف على تحديد هذا السبب اثنان .. ولكننا نضيف الى ما عرفه الجميع من علة الحـــروب بين الغرب والشرق وأسبابها وألوانها منها ربما كانت فى عداد المجهول . ونحددها ــ ونحيط بها .

ونعود للحديث عن لون من ألوان علة الحروب ، وهى ــ على كثرتهـا وتعددها ــ تجمعها كلمة واحدة هى «الاستعمار» فنذكر على سبيل المثال آخر وأقرب حرب شنت على مصر ، نذكر العدوان الثلاثى الغادر عام ١٩٥٦ ، فالأسباب التى انتحلها الغزاة الفاشلون وأعلنوها على العالم كسبب ومبرر

لعدوانهم وحربهم •• ما لبثت أن نفتها تماما مذكرات انتونى ايدن رئيس وزراء احدى الدول المعتدية •• نتبين من مذكراته أن سبب تلك الحرب هو ما لاح للغرب من وراء الرسالة التى نادى بها جمال عبد الناصر اذا ما ترك أمامه السبيل منفسحا ليؤدى رسالته ، فشنت الدولتان ومعهما عصابة اسرائيل حربها الفاشلة للقضاء على المعانى والقيم والأهداف التى يتجه اليها وكان جمال عبد الناصر فى ذاته وشخصه هدفا لهؤلاء الغزاة المدحورين بسبب الرسالة التى نهض بها ، سيما بعدأن انعقد اجماع الشعوب العربية وقادتهم على تأييدها وآزروا مصر فى موقفها من الاستعمار الذى ما برح يحارب كل زعيم تصدى لسياسته وحمل لواء الحرية والاستقلال فى الشرق •

هذا لون من ألوان الاستعمار ــ على قرب العهد به لأنه لم يخل من العبرة الواضحة ، ولأنه كان اعترافا من رئيس وزراء انجلترا فى مذكراته •• ثم نضرب فى غور التاريخ البعيد ، قبل تسعة قرون لنجد اللون وقد استخدمه الغرب ليحقق مطامعه فى القرن العاشر كما استخدمه عام ١٩٥٦، فى ذات المنطقة التى رمى الى بسط سلطانه عليها ••

والاستعمار كسبب وحيد للحروب ، كان دائما ، وما زال الى اليوم سلاحا فى يد الغرب ــ يدهم به الشرق من حين لآخر ــ ولم يكن الاستعمار ــ يوما ما ــ سلاحا فى يد الشرق ــ وفى هذا السبيل كان ساسة الغرب يذهبون شتى المذاهب ولكن مذاهبهم جميعا كانت تلتقى عند نقاط معينة لتحقيق مطامعهم فى الشرق لا تختلف حولها الآراء ولا تفرق الكلمة ، وهى الوقوف فى وجه أية محاولة لقيام القومية العربية والتجمع الاسلامى ، واصراره على عدم التفريق بين هاتين الحركتين ، كذلك كان من نقاط سياسة الغرب التى لا خلاف عليها ، الحيلولة بين أى زعيم قوى صالح وبين الحكم وقيادة الشعوب فى الشرق ، وبالجملة ، فان ساسة الغرب تجاه الشرق قد حرصت منذ الحروب الصليبية حتى يومنا هذا على اتباع وسائل بالذات جملتها دستورا خفيا لها لا يجوز لدول

الغرب أن تبدل فيه أو تحور ، فالتزمت مجاهدة الثورات الاصلاحية والعمل على القضاء عليها متى لاحت بوادرها ، فيأى أفق من آفاق الشرق، وحرصت دائما على استخدام الأقليات لتنفيذ ما ربها فى تلك المنطقة ، واتخذت من وضعهم الطائفى العديد من الوسائل والمبررات لتدخلها فى شئون الشرق •• وسيجد القارىء نفسه ملامسا لاصبع السياسة الغربية فى أوساط الأقليات بالشرق ، تحركهم وتستغلهم لتحقيق مراميها فى بلادهم ، ولقد أفردنا لذلك صفحات عالجنا فيها هذا الأسلوب فى السياسة الغربية تجاه الأقليات فى الشرق ــ نظرا لخطورته ولأنه اتجه ــ دائما ــ الى فريق من أبناء الأمة العربية ــ طالما قدم للبلاد من كافحوا فى سبيل حريتها والذود عن كرامتها ــ الا أن تسلل سياسة الغرب الى هذا الفريق •• أفسد ضمائر القلة منهم وانساقت فى تيار الغرب وعبأت ما استطاعت من الجهود لخدمة هذه السياسة فى الشرق ، فهذه القلة من هذا الفريق الطيب، قد استجابت الى مبدأ السياسة الغربية القائل « فرق تسد » ••

× + ×

وسنرى الكثير من ألوان السياسة الغربية وأساليبها العديدة تجاه الشرق كله مبسطا فى أبواب هذا المؤلف •• سنرى كيف بدعت هذه السياسة فى الشرق (الامتيازات الأجنبية) ثم كيف كان أثرها فى المواطنين الذين تراكم فى نفوسهم ــ على مر الزمن ــ الشعور بالدونية وأصابهم مركب النقص •• وكيف كان أثرها على الأجانب الذين امتلأت نفوسهم بمركب السيادة بسبب الفارق الواسع ــ بين وضعهم ووضع أبناء البلاد أمامالقوانين مما كان عاملا مساعدا الى جانب شتى العوامل التى استعانت بها سياسة الغرب لبث روح التخاذل والضعف بين أبناء شعوب الشرق ، وسيبدو لنا جليا كيف كان رأى أوربا فى الدولة العثمانية ، التى لم تكن فى نظر أوربا الا دولة غريبة عن الشرق وان مكانها فيه مكان الغزاة الفاتحين الذين تتجمع حولهم الأجساد ــ كرها ــ ولا يمكن أن تلتف حولهم القلوب طوعا أو كرها ، ومن ثم فلم ير الغرب ان تركيا يمكن أن تقود

حركة للتجمع الاسلامى يوما ما وانما كان دورها فى رأيه أن تكون امبراطوريتها ـ بمثابة سجن مغلق على حرية الشرق ، تحول جدرانه دون تقدمه ويقضى سجانه على أية حركة من حركات الاصلاح فيه ، ويقيمون أية ثورة من ثورات أبنائه فى سبيل التحرر أو النهوض • وكيف حرصت هذه السياسة فى ذات الوقت ـ على الاحتفاظ بتركيا فى وضع « الرجل المريض » الوضع الذى يضمن للغرب بقاء الشرق فى ربقة حكمها يسوده التخلف ، فلا تقوم للقومية العربية قائمة ، كما يؤمنه فى نفس الوقت من خطر تفوق تركيا على أوربا • وعلى العموم فسوف يتبين لنا من فصول هذا الكتاب كيف تطور الاستعمار وكيف طوره الغرب من مجرد غزو وعدوان الى نظرية سياسية واقتصادية واجتماعية تقوم على فلسفة رفعت المستعمرين فى نظر شعوبهم الى مستوى الرسل • وارتفعت بالاستعمار كفكرة الى مستوى الرسالة ، تلك الفلسفة الاستعمارية التى استهدفت تغيير مفهوم الاستعمار فى رءوس الشعوب الأوربية لكى يستمد دعاة الاستعمار العون والتأييد من شعوبهم لتحقيق أهدافهم ولكى تبارك أممهم جرائمهم ضد أمم الشرق وشعوبه ••

ولقد حفل تاريخ الشرق بمن تصدوا لزعامة شعوبهم وتلقوا رسالتهم فى ذلك بقوة غير واهنة ووعى وطنى كبير ـ غير انهم كانوا مع هذا يفتقرون الى نوع بالذات من الوعى الزعامى يعتبر من أهم خصائص الزعامة والدعامات التى تقوم عليها القيادة فى الشرق •

وقد كان " محمد على " منوالا واضحا لمثل هذه الزعامة التى انتهت الى خذلان القضية العربية وقد حطمه أول ما حطمه خذلانها فان الرجل لم يدرك ـ بطبيعته ـ مدى الطاقة الجبارة للقومية العربية لو انها بعثت ، فتخاذل هو عن النهوض برسالتها وآثر أن يعمل لصالحه ولصالح أسرته ومن بعيد كانت أعين الساسة فى الغرب وهى التى دأبت على التربص بزعماء الشرق ، كانت هذه الأعين المترصدة ترقب مكامن الضعف فى زعامة محمد على ـ وبالتالى تتلمس أوجه النقص فى زعامته ، حتى اذا ما

بدت لها هذه النقائص ، تسللت يد السياسة الغربية لتحدد لهذا الزعيم نهايته • ولتقضى عليه بيده ، على أن محمد على ما كان ليحمى القومية العربية بقدر ما كانت تحميه وتكفل له المجد أبدا ، لو انه حمل رسالتها وحمل لواءها ولم ينصرف فى جفوة الغريب للغريب •

***

اننا لم نقصد بهذا المؤلف الى مجرد سرد التاريخ فى وقائع ، وانما قصدنا به الى الاحاطة بمختلف العناصر التى كيفت سياسة الغرب تجاه الشرق ودراسة الأخطاء التى غذت هذه السياسة أو ساندتها •

وقد آثرنا أن تكون الحروب الصليبية نقطة البدء ، وذلك لسببين ، أولهما : ان سياسة الغرب تجاه الشرق بدأت تزداد حدة وتعقدا فى عهد الحملات الصليبية ، وبدأت تختلط بالدين وتعده ضمن العناصر المكونة لها والتى تعيش عليها هذه السياسة وتستمد منها وداءها ، والسبب الثانى:هو حاجتنا فى هذا القرن الى علاج مثل تلك البواعث التى أثارت الحملات الصليبية منذ تسعة قرون اذ أن طيف تلك البواعث ما زال الى يومنا هذا يتراءى أمام أعين ساسة الغرب ولو كان هذا الطيف يبدو اليوم فى أوساط رجال الدين فى الغرب أو بين أية طائفة أخرى غير طوائف الساسة لهان أمره ولكان أحق بأن يغفل فى مثل هذا البحث ، أما وانه يداعب أخيلة الساسة الذين بيدهم دائما زمام الأمم يوجهونها الى حرب أو الى سلام فانه لا شك عامل مخوف الأثر ولا بد لنا من أن نعالجه ، وأن نبدأ مراحل مؤلفنا هذا من عنده قبل ثمانية قرون •• سيما وأن دعاة الاستعمار ، قد استخدموا مواد الدين منذ زمن طويل فيما استخدموا من وسائل لحشد شعوبهم ضد الشرق واستعماره وتنتهى مرحلتنا الأولى فى هذا المؤلف عند فرض وصاية الغرب على الدولة العثمانية والقضاء على نفوذ محمد على بين الدول العربية ، وتمكن الغرب من الحيلولة دون قيام الوحدة بين مصر وسائر البلاد العربية ، وقد أفردنا لهذه المرحلة (مرحلة الصراع بين الغرب والشرق) مؤلفا خاصا ما زال تحت الطبع •

أما المرحلة الثانية من مراحل مؤلفنا (مرحلة عدوان الغـــرب) التى نقدمها اليوم للقارىء فتبدأ من نقطة زحف الاستعمار الغربى على ســـائر البلاد العربية والاسلامية ، وسنرى فى الكتاب الأول من هذه المرحلة كيف تكتلت جهود دول الاستعمار لعزل مصر عن سائر البلاد العربيـــة وكيف بذلت فى هذه السبيل شتى الوسائل من ضغط أو اغراء وكيف سـخرت سياسة الغرب حكام مصر من أسرة محمد على لتحقيق أغراضها وأهدافها وكان الثمن الذى تقاضته هذه الأسرة التى تحكم بلدا أجنبيا عنها هـــو مساندة الغرب لها ضد أهل البلد ، وتأييده لعروشها المزعومة أبدا ممـا جعل من هؤلاء الحكام أداة طيعة فى يد الغرب مكنته على مر الزمن من ارهاق البلاد بأعباء الديون وتسخير موارد مصر لصالح الدول الأوربيـة ، ومنح هذه الدول امتيازات مالية واقتصادية كان أخطرها أثرا امتياز قناة السويس الذى حصل عليه فرناند دلسبس بأساليبه ووسائله التى سنفصلها للقارىء فى مكانها من هذا المؤلف ، ليرى فيها الصورة الخسيسة التى لم تتورع أبدا عن هدم كل المعانى وتحطيم كل القيم الانســانية من أجــل تحقيق غايتها ، وفيها سنعرض الى ما جلبته الامتيازات الأجنبية على مصر من ألوان الظلم والاستغلال وامتصاص ثروات البلاد الى الحد الذى اتخـم بالمال والثراء جيوب أبناء الغرب وعملائهم فى مصر وأنزل الفقر بالمصريين الى حد الجوع والافلاس ، سيمر القارىء وهو يستجلى أحداث هـــذه المرحلة ووقائعها بحقبة من تاريخ البلاد ، بدأ فيها زحف الاستعمار الغربى على مصر بالوصاية العالية على البلاد ، وكان طبيعيا أن تتطور هذه الوصاية فتشمل علاوة على ذلك الوصاية السياسية ثم تألف من الوصايتين مما وضع مهد للتدخل العسكرى • وسنرى كيف انه فى مراحل هذه الوصاية ، كان الاتفاق تاما بين انجلترا وفرنسا فلم تختلف سياستهما فى مصر الا فى المرحلة الأخيرة ، مرحلة التدخل العسكرى واحتلال البلاد ، حيث ما زالت انجلترا تفتن فى وسائلها وأساليبها السياسية الى أن هيأت لنفسهـــا كل الظروف التى أقصت فرنسا أخيرا عن مصر ، وانفردت هى ــ وحدها ــ

باحتلالها والسيطرة عليها ، كذلك سنرى كيف سيطرت السياسة الانجليزية على سياسة فرنسا ، فوجهتها حيثما شـاءت ، لفتـرة من الزمن تمكنت انجلترا خلالها من أن تقصى عن مراكز التوجيه والحكم فى فرنسـا كل سياسى فرنسى حدثته نفسه بالتصدى لأهداف انجلترا أو اختلف مـع سياستها فى الرأى ، وسنجد من مصير المسيو « دى فريسفيه » والمسيو « تبير » المثل على هذا ، فقد عصفت بهما ريح السياسة الانجليزية وألقت بالاثنين بعيدا عن الحكم فى بلادهما « فرنسا » حينما وقفت فى وجه انجلترا ومطامعها السياسية وانتحيا بفرنسا منحى سياسيا لا يمكن انجلـترا من استخدام السياسة الفرنسية للوصول الى أهدافها .

***

ثم ستمر هذه المرحلة التاريخية بما يفسر لنا كيف استطاعت سياسـة انجلترا أن تخلق الظروف والمناسبات والأحداث التى تجبر أية دولة على التخلى عن صالح لها وتركه لمطامع انجلترا فى سبيل استنقاذ أو حمـاية صالح آخر أكثر أهمية وأخطر شأنا فى حياة الدولة المتخلية .. وفى هذا الصدد ، سيبدو خبث سياسة انجلترا أشد ما يكون وضوحا فى موقفها من فرنسا ، بالنسبة للرقابة الثنائية فى مصر قبل الاحتلال ثم موقفها منها فى ذلك الشأن بالذات بعد الاحتلال .. ولقد أسهبنا فى تفصيل الأحداث عندما عرضنا الى مؤتمر الآستانة ، وعندما عالجنا الرقابة الثنائية فى مصر ، وذلك نظرا لما حفل به هذان الموقفان التاريخيان ، من الأساليب السياسية التى تقطع بسعة حيلة انجلترا ودهائها البعيد من أجل أن تكسب ، فى النهاية معاركها السياسية ، وتحول الموقف كله لصالحها بحيث تحقق أغراضهـا جميعا .

وفى هذا الجزء من مؤلفنا ، عالجنا الثورة العرابية ، لا على أنها مجـرد أحداث تاريخية وقعت بل عالجناها باعتبارها المرآة التى انعكست عـلى صفحتها صورة السياسة الانجليزية ـ الفرنسية تجاه مصر ، ثم تجاه الباب العالى ، ومن هذا الجانب نظرنا وتصدينا الى هذه الثـورة كى نبرز أمام

القارىء كيف كانت انجلترا وكيف كانت وسائلها لتجعل من الثـــورة العرابية ومن أحداثها وسيلة تتذرع بها لاحتلال مصر •• ثم كيف أن ثورة وطنية بريئة قام بها قادتها لانقاذ البلاد من جور ومظالم حكامهـــا الأتراك ، انتهت ، لا باقرار هذه المظالم وبقائها فحسب ، بل وبالاحـــتلال العسكرى البريطانى فى مصر •• تماما كما وقع بالنسبة لثورة المهـــدى فى السودان ••

على ان القارىء سيجد ، فيما يقرأه من أبواب هذه المرحلة فى مؤلفنا ، أن السياسة البريطانية ، لم تغير من أساليبها التى عالجت بها القضـــية المصرية فى مختلف مراحلها ، لم يتغير لون سياستها وانما الذى كان يتغير هو لون الوعاء الذى يحتويها لينخدع بها من يرقبها ، وبهذه الأســاليب أمكن لانجلترا أن تحقق لنفسها كل أهدافها خلال مراحل صراعهـــا السياسى أو العسكرى ضد مصر ، الى أن بدأت مرحلة حرب السويس ، وعالجتها انجلترا بذات الأسلوب الذى أخفق وفشل لأول مرة فى تحقيق غرضها ، ويرجع هذا الفشل الى أسباب كثيرة أهمها أن انجلترا واجهت فى حرب السويس زعيما قويا يلتف حوله الشعب ، ووقفت الأمة كلها من ورائه تؤيده عن ايمان برسالته وثقة فى زعامته ، ومنها أن انجلترا عجزت عن كسب التأييد من دول العالم للعدوان الثلاثى على مصر ، ثم عجزت ، من ناحية أخرى ، عن اشاعة الفرقة بين هذه الدول أثناء ذلك العـــدوان بحيث يشغلها ما بين بعضها والبعض الآخر من خلاف ويصرفها عن تأييد مصر فى موقفها • وسنجد عند الحديث عن حرب السويس ، كيف أفاد جمال عبد الناصر ، من أخطاء أحمد عرابى ، فاستطاع أن يفوتها عليها ، وبهذا كانت هزيمة عرابى فى عام ١٨٨٢ وما انطوت عليه من دروس وعبر ماثلة فى أذهان أبناء مصر وكانت تجربة كفلت الانتصار لقائد مصر سنة ١٩٥٦ فى مواجهة أسلوب السياسة الانجليزية الذى لم يتغير فى الحالتين ، على الرغم من طول الزمن الذى يفصلهما ، هذا التصرف وحده يوضـــح

الفرق الكبير بين أحمد عرابى وبين جمال عبد الناصر من حيث القدرة على مواجهة هذه السياسة المختلة •

***

أما الكتاب الثانى من هذه المرحلة فيتناول مضى الغرب فى زحفه على سائر البلاد العربية والاسلامية الى أن تحققت له السيطرة الكاملة فى الشرق والبلاد الاسلامية فى آسيا وافريقيا وتصفية الامبراطورية العثمانية فى نهاية الحرب العالمية الأولى •

***

أما المرحلة الثالثة من مؤلفنا فتبدأ بمرحلة الجهاد والبعث وكفاح الشعوب العربية المسلوبة الحرية من أجل التحرر خلال الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين الأولى والثانية وتوالى هذا الكفاح حتى قيام الثورة المصرية عام ١٩٥٢ وتجاوب أرجاء العالم بنداء قائدها جمال عبد الناصر لشعوب الشرق ودعوتهم للنهوض بالقومية العربية • ثم انبعاث هذه القومية فى انتفاضة قوية جادة بقيادة الزعيم الذى رأى ساسة الغرب ان مقومات الزعامة القوية قد اكتملت له ، ثم بحرب السويس التى شنها الغرب على مصر للتخلص من هذه الزعامة القوية والقضاء على كل المعانى التى تمثلها والرسالة التى تنادي بها •

***

وقد تناولت مراحل هذا المؤلف الثلاث فيما تناولت موقف الغرب من سائر القضايا العربية والاسلامية فى الشرق الأوسط وافريقيا لاسيما مصر التى كانت أوسع مسرح لعبت عليه هذه السياسة العديد من ألوانها ، وكانت المركز الذى التقت فيه مختلف السياسات الغربية والذى خرج منه

الغرب بأساليبه ليطبقها فى سائر بلاد الشرق • ومن أجل هـــذا أفردنا جانبا أكبر للحديث عن علاقات الشرق بالغرب فى مصر فى المراحل الثلاث لهذا المؤلف •

وبالجملة ، فقد تناول هذا المؤلف علاقة الغرب بالشرق فى الفترة من الحروب الصليبية الى حرب السويس •• من عهد صلاح الدين الأيوبى الى جمال عبد الناصر ••

الفصل الأول

الاستعمار الغربى

« بالمرستون رسول الاستعمار ومبشره يطور النزعة الاستعمارية الى عقيــدة .. الاعـــداد والتمهيد للمرحلة التوســعية فى النظرية الاستعمارية ، التطور الاستعمارى تفرضه النظرية الاستعمارية حتى فى حياة الدول ذات التراث القومى العميق الجذور ـ من حق القــومية فى النظرية الاستعمارية ان تلغى وجود الشعــوب الضعيفة فى مجال تنازع البقاء لأن ذلك خير للبشرية .. الفلسفة الاستعمارية تقول بأن تربص الاستعمار يبعث على تحصن الدول المكافحة بأسباب القوة ، ولولا الاستعمار كحافز لانعدمت القوة والنهوض فى الامم الصــغيرة ولاندثرت حتما ـ المقاومة والكفاح تكره الاستعمار الرجعى العنيف على تطوير أساليبه والاخذ بوســائل وقوالب جديدة ـ خطورة الزعامات والقيادات الناشئة فى الشعوب وأثرها على الاســتعمار وخططه ـ الحملات الانجليزية ومغانمها فى القرن التاسع عشر ـ الطيف الصليبى كباعث عــلى العدوان ـ مؤتمر برلين فى سنة ١٨٧٨ يمنح الدول المؤتمرة رخص الاستيلاء والغــزو .. ملامح الشعوب الضحايا ـ ملامح الاســتعمار الغربى ، الاســتعمار الانجليــزى ممثلا فى الانجليزى كفرد ـ العقلية الانجليزية ـ الشعب الانجليزى والاستعمار الفرنسى ممثلا فى الفرنسى كفرد .. وأسلوب استعماره » ..

***

حرصنا على أن يبدأ هذا الجزء من المرحلة الثانية من مؤلفنـــا بالحديث عن الاستعمار لتفهم النظرية الاستعمارية وادراك الأسس التى قامت عليها ، ثم ما طرأ عليها من تطور وبهذا نكون على بينة من تلك النظريات الاستعمارية ، حسب مفهوم الغرب لها ، وعلى فهــم العقلية التى تصدر عنها اتجـــاهات وتصرفات الدول الغربيـــة ، ولسيكلوجية المستعمر وفلسفته وسلوكه ..

***

فكما كان للحرية رسل ومبشرون ، كان للاستعمار رسول وكان له مبشر ذلكم هـــو لورد « بالمرستون » الذى سخر ساعات عمره لخـــدمة الاستعمار فعاش ما عاش فى سبيله .

••• واذا كانت الشعوب المسلوبة الحرية تكافح اليوم من أجل حريتها، فانما تكافح سياسة بالمرستون وتكافح مدرسته ، وتجاهد تلامذته ، ومن أجل هذا فلا يمكن الحديث عن الاستعمار وما تعانيه البشرية من ويلاته دون أن يقترن الحديث باسم هذا السياسى الداهية الذى أمسك بيده دفة السياسة فى بلاده مدى نيف ونصف قرن من الزمن بدأها وزيرا وهو فى الثانية والعشرين من عمره وظل فى منصبه هذا اثنين وعشرين عاما ثم استقال •• ولما ألف « لورد جراى » وزارته عاد « بالمرستون » الى ذات المنصب وبقى فيه اثنتين وعشرين سنة أخرى •• ثم استقال وأعاده الشعب ثانية فبقى رئيسا لحكومته عشر سنوات •

ويمكن القول بأن الفترة التى قضاها بالمرستون فى رسم سياسة انجلترا وقيادتها ، كانت فترة خلق وانشاء ، خلق وانشاء لنظريات ، ولنفسيات ومذاهب جديدة تنظر كلها الى الاستعمار نظرة جديدة وتنظر الى انجلترا نظرة جديدة •• فقد كان كل همه أن يطور النزعة الاستعمارية الى عقيدة وطنية من شأنها أن تقر فى روع الشعب الانجليزى أن استعمار انجلترا لأى بلد آخر انما هو حق ، بل هو حق لهذا البلد على انجلترا وأنه عمل لا يتسم اطلاقا بالعدوان وكانت كل جهوده الذهنية معبأة لخلق جيل من الانجليز يؤمن بحقه الطبيعى فى السيادة دون سائر الشعوب ، ويؤمن فى عمق بتفوقه وسموه على جميع الأمم ــ ويعتد بذاته اعتدادا قائما على ثقته العميقة بنفسه ، لا قائما على الايحاءات الخارجية والخطب المنبرية •

وكان بالمرستون على ثقة من أن العظمة التى يبتغيها لانجلترا لا تتحقق الا على أسس من سياسته هذه ، ومن أجل هذا ولأن همه كله كان منصرفا الى تحقيق هذه العظمة لبلاده ــ فلم يكن يقيم أى اعتبار لأية سلطة أو لأى رأى يقف فى سبيل سياسته وهدفه ، ذلك لأن كل سلطة وكل رأى وكل صالح كان لا يعتبر فى رأى بالمرستون شيئا مذكورا اذا تعارض وخطته المرسومة لجعل انجلترا أعظم امبراطورية فى العالم •

***

ولم يكن لتأييد نظريته السياسية الجديدة ، أو بتعبير أدق ـ لتأييد رسالته الاستعمارية الجديدة ـ لم يكن ليعبأ لهذا التأييد ، بالملكة ، أو برجالات السياسة أو البرلمان ذاته ، وانما كان كل همه في هذا الصدد أن يجتذب لرسالته الكتاب والمفكرين والفلاسفة في بلاده ، وكان يطمع دائما في اقناع هؤلاء بدينه الاستعماري الجديد ليتولوا نشر رسالته وليقوموا معه بدورهم الطبيعي كقادة للرأي ، بنشر تعاليم فلسفته الاستعمارية وغرسها في نفس الشعب الانجليزي ، وبالتالي لكي يسهم هؤلاء معه ، في خلق عظمة بريطانيا ، كما تراها سياسته وفلسفته ، هذه العظمة التي كانت حلم بالمرستون الذي كرس له حياته ، وفي سبيل تحقيقها داس كل القيم ووطئت قدماه كل المثل ، فمن أجل تحقيق رسالته تجاهل القانون الدولي واحتقر نصوصه ، وأغفل المبادىء الانسانية ، وتجاهل حتى سلطة ملكة انجلترا والحقوق التي خولها اياها التاج الذي يحمله رأسها .. وقد ضاقت الملكة بتجاهل بالمرستون لعرشها وبغمطه حقها .. أحنقها منه سدوره في سبيله السياسي دون أن يقيم اعتبارا لغير هدفه ورسالته وقام خصوم بالمرستون بتغذية هذه الكراهية وتآزروا مع الملكة حتى أكرهوه على الاستقالة ، الا أن استقالته كانت المحك الصادق الذي أوضح مدى تقدير الشعب كله لهذا السياسي وحبه له وتعلقه به وتقديسه لسياسته وآرائه التي شادت الصرح الذي قامت عليه عظمة بلاده بحيث أطلق عليها العالم « بريطانيا العظمى »

فعلى الرغم من استقالة بالمرستون ، بعد أن فرض سياسته لمدى ٤٤ عاما كانت ايذانا بانتهاء أيامه في الحكم ولم يكن ثمة ما يشير الى عودته لمنصبه لطول العهد به ، وعلى الرغم مما راح خصومه يدمغونه به اذ ذاك ، ومن بينهم لورد « جون راسل » الذي كان يقول ان « بالمرستون » قد شاخ وأصبح لا نفع منه لبريطانيا مستقبلا .. على الرغم من ذلك كله ، فان

ايمان الشعب الانجليزى بالمرستون لم يتزعزع ، بل ان تحمسه لسياسته ازداد الى أبعد الحدود ، وما زال الشعب بالملكة فكتوريا حتى أرغمها على اعادة بالمرستون للحكم فدعته لتأليف الوزارة وهي على مضض ، وهكذا أعاد الشعب بالمرستون فرأس الوزارة طيلة العشر السنوات الأخيرة فى حكمه ..

***

لقد سيطرت شخصية « بالمرستون » على أوروبا ، وتأثرت بسياسته سياسة دولها جميعا وجرف تياره كل من اصطدم به من التيارات الأخرى ونجح فى خلق جيل من الانجليز على الصورة التى أرادتها فلسفته الاستعمارية ، جيل مندفع صوب الاستعمار اندفاعا غير قائم على الاعتبارات الاقتصادية أو مرتبط بالحجج المنطقية مما يمكن أن يقارع الحجة أو ينتفى بانتفاء سببه يوما ما ، ولكنه اندفاع قائم على الحق الخالص من كل شائبة ، وعلى العقيدة التى لا يرقى اليها الشك ولا تنحط الى مستوى الجدل والنقاش .. وأفلح فيلسوف الاستعمار ورسوله فى خلق أمة نزاعة للاستعمار بشعور لا ارادى وبعقيدة تبلغ فى نفوس أفرادها مستوى العقائد الدينية فطور دوافع الاستعمار فى نفسية الشعب الانجليزى بحيث أصبح الشعب كله ، يشعر فى عمق بأن الاستعمار الانجليزى ، انما هو الرسالة الانسانية التى عهد بها القدر الى انجلترا لنفع البشرية كلها ولحماية بعضها من عدوان البعض الآخر .. لا من أجل صالح انجلترا فانجلترا فى رأى الانجليزى تمثل صوالح العالم كله ، لا صالحها فحسب .. الشعوب فى كل أنحاء الأرض أمانة فى عنق انجلترا تصرف أمورها وتنظم علاقات بعضها ببعض فمكان انجلترا من سائر الأمم ، مكان المدرس من تلامذته .. ونجح « بالمرستون » فى اقرار المبادأة بالعدوان كنظرية سياسية وعسكرية من

شأنها أن ترغم خصوم انجلترا على آن يلتزموا دور المبادأة بالتسليم والخضوع •• وعلى الجملة فان هذا السياسى الجبار ، سخر كل ما حبته الطبيعة من مواهب وقدرات وطاقات ، ليحقق لبلاده العظمة والسيادة ، وكان رأيه أن العظمة والسيادة المنشودتين لا تعدوان أن تكونا بسط نفوذ انجلترا وسلطانها على أوسع رقعة فى الأرض بطريق الاستعمار •• الاستعمار الذى لعب بنظريته وحولها ـ كما أسلفنا ـ الى عقيدة وطنية •

••• لقد كان « بالمرستون » أحد ساسة عصره ذكاء ، وأوسعهم أفقا وأشدهم عزما وأصلبهم رأيا •• ولكنه لم يسخر ذكاءه ولم يسخر سعة أفقه وشدة عزمه ، وصلابة رأيه لخدمة السلام ، أو من أجل الانسانية وانما نذرها للاستعمار • وكانت فى حياته جوانب عديدة قربته من قلب الشعب وحببته الى الجماهير •• ولعل أبرز هذه الجوانب اتسامه ببساطة الريف التى لم تزايله طيلة حياته ، ولم تطغ عليها أبهة المنصب الكبير ولم تختف وراء مظاهر العظمة •• هذه البساطة فى حياة « بالمرستون » طغت على ذلك كله وتجلت فيه ـ على سمو مركزه وخطورته ، انطباعات الريفى الأصيل ، فسماه الشعب الذى أحبه وعلق به « اللورد الريفى » •

هذا السياسى الذى حدد بسياسته البعيدة مصير محمد على ورسم نهايته وتحكم فيها ، وتأثرت بسياسته أوربا جميعا ، هذا السياسى العنيد بلغ أوج الدهاء السياسى دون أن يتخلى عن ريفيته التى كانت خشونتها تلازم حياته ويبدو لها ظل فى أسلوب حياته وتنبض منها قوة تحكم علاقته بالملكة وبكبار الشخصيات فى العالم •• ان بالمرستون قد تغنى بعظمة انجلترا ـ ولكنه كان منصرفا عن مظاهر العظمة فى حياته الخاصة • ولعل هذا ـ كما أسلفنا القول ـ كان من أقوى ما اجتذب اليه قلب كل فرد فى انجلترا ••

***

قد يبدو للنظرة العابرة أن الاستعمار ينحدر فى طريقه الطبيعى الى

نهايته ليلفظ آخر أنفاسه ، والحقيقة ان ما بدا فى السنوات الأخيرة من خفة حدة الاستعمار وضعفه ليس الا مرحلةمن مراحل تطوره استتبعها واقتضاها ما طرأ على مختلف الشعوب من التطور الاقتصادى الذى فى ظله يتلـون الاستعمار بلون جلد الحرباء واشرب بصفرة تحسبها صفرة الموت ولكنها في حقيقتها ـ لون يماثل تربة الأرض التى تسير عليها الحـــرباء ــ حتى ليتعذر على العين أن تتميزها أو تدرك وجودها بسهولة .. ومع هذا ، فان حدة النزعة الاستعمارية المتغلغلة فى نفوس الاستعماريين لا تلبث ــ كلما سمحت لها الظروف ــ أن تظهر سافرة من حين لآخر فى أقسى صـــور الاستعمار وأعنفها وأشدها وحشية ، وفى العالم اليوم أكثر من مثل نستبين منها ، فى جلاء ، كيف يستميت الاستعمار فى محاولاته من أجل الاحتفاظ بسلطانه فى بعض أنحاء العالم ــ أو استرداد نفوذه ومكانته فى أنحـــاء أخرى .

***

ولكى يكون الحديث عن الاستعمار واضحا مفهوما ينبغى أن نتحدث أولا عن النظرية الاستعمارية وأن نحيط بتفصيلاتها ..

... تقول النظرية الاستعمارية أن هناك مرحلة تعتبر اعدادا يسبـــق المرحلة التوسعية التى لا يمكن أن تتحقق لأمة ما لم يتم قبلها هذا الاعداد .. هذه المرحلة الاعدادية هى تركيز قوى الأمة ، حتى اذا ما تم لها هذا التركيز أعقبه ــ حتما ــ ذلك التوسع الذى يتناول بطبيعته أصلح الأراضى التى يتسنى للأمة التوسع فيها سواء كان ذلك عن رضى مـن أهلها أو كان غصبا واخضاعا ، وأن سرعة الانتقال الى مرحلة التوسع تقوم على السرعة التى يتم بها التطور فى الأمة . فمبجرد ما يتم لها التقدم الصـــناعى ترى أمامها أكداسا مكدسة وفيضا متراكما من منتجاتها الصناعية لا تجد أمامها مفرا من البحث عن أسواق لتصريف هذا الفائض الذى جاء نتيجةلتطورها

الصناعى ، ومن ثم تنشأ الضرورة الملحة لأسواق استهلاكية لا يمكن أن تؤمن أو تكفل الا عن طريق بسط نفوذ الدولة على مناطق من العالم تمتص أسواقها هذا الفائض ويجد فيها نشاطها الاقتصادى مجالا لتحـــركه ..

وسياسة التوسع الاستعمارى ما برحت منذ بدايتها تستهدف أول ماتستهدف المناطق الاستغلالية قبل أن تتجه الى المناطق التى يقصد تعميرها بالسكان أو التى لا يكون وراء استعمارها الا مجرد وضعها تحت نفوذ الدولة المستعمرة .. وعن هذا الطريق يفتح المستعمر ميادين حرب للجنـــود ووظائف لمواطنيه ويقيم آفاقا يستثمر فيها أبناء وطنـه ورءوس أمـوالهم وأســواقا لاستهلاك منتجاتهم تنعدم فيها أمامهم المنافسة الصناعية أو التجارية .

وتقول النظرية الاستعمارية ، ان هذا الأسلوب الاستعمارى يســـير ـ حتما ـ فى خطة التطور فى حياة الدول التى تتقدم الى الأمام مدفوعة بشعور توارثته داخل طبيعة الفرد فيها بانفعالات انحدرت اليها من الأجيال السابقة وتأصلت فى أعماقها انفعالات واتجاهات بدأت فى نفوس الأجداد وانتقلت ـ تلقائيا ـ الى شعور الأبناء والأحفاد ، مدفوعة بفلسفتها التى تمتد جذورها الى الأجيال السابقة ، هذه الفلسفة ، وما يلابسها من تفاعل هى وحدها التى تمكن الأمـــة من أن تدرج وترتفـــع من حالة الفقر الاقتصادى الى حالة الرخاء ، والى مكان الصدارة بين سائر الشعوب ، ومن ثم تنصرف جهود قادتها وزعمائها الى موالاة دفعها الى الأمام والاستزادة من مكاسبها متأثرين فى ذلك كله بالحوافز المنبعثة من النظام الاقتصادى والاجتماعى ومن التعبئة الموروثة للشعور القـــومى ، ولهـــذا فان تلك السياسة تصبح التعبير الصحيح عن شعور الشعب جميعه وترتسم فيهـــا طبيعة الأمة وخصائصها وقوتها ، فالأمم تخضع توسعا وانكماشـا لناموس

الطبيعة ، وتنظمها ذات القوانين الطبيعية التى تنظم حياة النبات وتتحكم فى نموه من حيث القوة أو الضعف •• فبقدر ما يكون للشجرة من جذور قوية تضرب فى أعماق الأرض الى مدى بعيد يكون لها من القوة والضخامة وصلابة الجذع والعود •• وهذه الجذور أو هذه القوة التى تستند اليها حياة النبات والتى لا تراها العين ، يقابلها فى رأى أصحاب النظرية الاستعمارية فى حياة الشعب ، جذور مماثلة ، هى العقائد والأفكار التى تتوارثها الأمة جيلا عن جيل فتتألف منها الجذور التى تقوم عليها مبادئها وسياستها ، وكيفما كانت هذه الجذور من القوة أو من الضعف تكون الأمة ذاتها ــ وتلتزم النظرية الاستعمارية تشبثها بالقوانين الطبيعية التى تحكم الكائنات الحية ، فتقول بأن الأمة أو الشعب لا يعدو أن يكون كائنا حيا يخضع ــ حتما ــ للقواعد والأنظمة والتطورات الطبيعية التى تحكم كل كائن حى ، وأول هذه القواعد ، وجود الفوارق الطبيعية بين الكائنات الحية ، وانعدام المساواة التامة بين البشر ، والتسليم والخضوع لهذه القاعدة بوصفها من نواميس الحياة ، وعلى هذا الأساس تقول فلسفة الاستعمار ان هذه الفوارق الطبيعية كما توجد بين أفراد المجتمع الواحد ، كذلك توجد بين أمم العالم وشعوبه ، فكما تجد فى الأمة الواحدة أفرادا يتميزون عن غيرهم بمواهب وقدرات وطاقات من الذكاء والمعرفة تمكنهم من الظفر بالسلطان والنفوذ فى أمتهم •• كذلك نجد من الشعوب بصفة كلية ، من امتياز بخصائص وقدرات ومواهب تحمل له مطلق الحق فى بسط سلطانه على غيره من الشعوب المتخلفة والأمم التى لم يمدها ماضيها بأسباب القوة ولم تتوارث التقاليد والأحاسيس والمثل التى تفاعلت لأجيال مضت فى تاريخ الأمم القوية المسيطرة ، ومقومات الأمة المسيطرة تستمد

ـ دائما ـ من تاريخها البعيد ، وكما قلنا ـ من تفاعل المشاعر التى كدستها أجيال متعاقبة ، ومن التبلور الأخير لهذا التفاعل الذى انتهى الى عقيدة أصيلة فى نفس الأمة القوية تؤكد حقهافىاحتلال البلاد المختلفة والتصرف فى مصيرها حسبما تقتضيه الظروف والأحوال فتتولى رعايتها وتربيتها ، أو نقوم بالقضاء عليها اذا اقتضى الأمر بذلك ، بل ان ذلك كله يأخذ فى نظر الأمم المستعمرة شكل رسالة مقدسة ملقاة على عاتقها ..

***

وفى سبيل تنازع البقاء تستبيح النظرية الاستعمارية للدولة القوية الحق فى الغاء وجود الشعوب التى لا تستطيع الصمود أمام هذا التنازع ، وترى أن رسالة الاستعمار وان كانت تنزل الويلات بشعب ما على صورة أليمة تشيع فيها القسوة والوحشية الا أنها بالنسبة الى البشرية جميعها تحقق فى النهاية خيرا عميما ، ومن أجل ذلك ، فان فلسفة الاستعمار تغض النظر عما يجره الاستعمار على الشعوب التى تقع تحت نيره من مآس تجرد المستعمر من كل الصفات الانسانية ولا تأبه بذلك كله استنادا الى زعمها بأن الاستعمار يفضى أخيرا الى رفع مستوى العالم كله ، وانه كما يجب التضحية بصالح الفرد أو التضحية بحياته كلها فى سبيل صالح أمته ومن أجل حياة مجتمعه كله ، فكذلك يجب التضحية بصالح أمة ما أو التضحية بحياتها كلها فى سبيل صالح العالم أجمع ومن أجل البشرية كلها .. وان كفاح الأمم بعضها البعض فى هذا السبيل ومن أجل هذه الغاية هو عند الاستعماريين الصورة الضخمة لكفاح الأفراد بعضهم بعضا فى الأمة الواحدة والمجتمع الواحد ، ومن ثم ، ففى رأيهم أن الضمير الانسانى لا دور له اطلاقا على مسرح الاستعمار حيث يبقى السبيل منفسحا أمام التنازع الطبيعى من أجل بقاء الأصلح ولكى تقرر عمليات الطبيعة ذاتها مصائر الأمم وأحقيتها فى البقاء أو فى السيادة أو عدم أهليتها لهذا أو تلك . دون

أن يعيق هذه العمليات أو يعترض هذا التطور يقظة الضمير الانسانى وثورته على القائمين بها واستفظاعه مايلامسها من وحشية وقسوة •

وان الانسان ليلمح صورتين لهذا الكفاح القائم فى العالم من أجل تصفية العناصر غير الصالحة ، صورة الكفاح الاقتصادى والثقافى الذى تتبارى فى ميادينه أمم الغرب ويزاحم فى سبيله بعضها بعضا لتحقق كل أمة أقصى ما يمكنها من التفوق لعلومها وفنونها وصناعتها وحضارتها ، وصورة الكفاح الحربى الذى يبدو فى اتجاه الأجناس الأقوى – عسكريا – الى السيطرة بقوة السلاح على مناطق الاستغلال لدى الشعوب الأضعف واخضاع هذه الشعوب أو افنائها نهائيا – اذا دعت الحاجة لابادتها ••

***

ويقول المذهب الاستعمارى ان الكفاح الذى قام بين البيض والحمر فى أمريكا ، قد انتهى بالنسبة الى العالم كله ، الى خير ما ينتهى اليه كفاح •• فمهما كان فيه من مآس وقسوة على الحمر فان نتيجته قد حققت للعالم حضارة رائعة تهون الى جانبها كل الفظائع التى سبقتها والآلام التى لازمت الكفاح من أجل تحقيقها ، فان الرجل الأحمر ما كان ليسهم بقليل أو كثير فى حضارة العالم وخدمة البشرية ، فلما حل محله الرجل الأبيض خلق دولة متحضرة استطاعت أن تسهم بنصيب كبير فى تنمية خيرات العالم وزيادة موارده ، ورفع مستواه العلمى ، وعلى الجملة فان الكفاح ضد الرجل الأحمر أفضى الى قيام دولة كان قيامها لصالح الحضارة والخدمة الانسانية ، وما يراه المستعمرون بالنسبة للهنود . .مر فى أمريكا ، ويدعون الى الأخذ به وتطبيقه ضد الشعوب المتخلفة والتى لا نصيب لها من الحضارة •• وتصفيه العناصر الضعيفة والافادة من العناصر المنتجة القوية وتشجيعهافى المجتمع الواحد، عملية – من وجهة النظر الاستعمارية – يجب أن تؤمن وتأخذ طريقها دون عائق ، ولا بد لتأمينها ولافساح السبل لها من استعمار ما يمكن استعماره من المناطق الاستغلالية لتتخذ منها الدولة

سوقا رائجة لمنتجاتها الصناعية ، ومجالا يمتص الفائض من سكانها ذوى المواهب الممتازة ، وبالجملة فان عملية تصفية العناصر الضعيفة وتشجيع العناصر القوية النافعة فى الدولة تستتبع ، فى رأى الاستعماريين استعمار المنطقة التى تقذف اليها الدولة المستعمرة بأصحاب الكفايات من أبنائها وبالعناصر الممتازة التى تشكل تاريخ الدولة .. فتصفية الشعوب الضعيفة كعنصر ضار — فى رأى الاستعماريين تعتبر بالنسبة للعالم كله العملية المتمة لتصفية العناصر الضعيفة فى المجتمع الواحد ، وفى الدولة الواحدة.

***

استعرضنا فيما تقدم النظرية الاستعمارية وألممنا بالآراء التى تقوم عليها والأسانيد التى يستند اليها دعاة الاستعمار .. وقد تولى « سبنسر ويلكنسون » تفصيل هذه النظرية وشرحها فى مؤلفه (The Great Altrnative) . وحينما تعرضت فلسفة الاستعمار الى وضع انجلترا الاستعمارى مستمدة منه مثلا مؤيدا لها . قالت هذه الفلسفة أن التوسع الاستعمارى والكفاح والصراع بين الشعوب القوية والضعيفة ضرورة حتمية ، وأن شعور أمة ما بالخوف من الوقوع فى براثن دولة مستعمرة تطمح الى ذلك . هذا الشعور فى ذاته يعتبر ارهاصا دائما وقويا يدفع الأمة الخائفة الى الكفاح الدائب والصراع القوى حتى تحقق لنفسها من التقدم والقوة مالا يجعل فيها مطمعا لمستعمر . وحتى لا تقع فى قبضة الاستعمار .

فلولا وجود الدولة المستعمرة المتربصة كى تثب على غيرها لما وجدت الدولة المكافحة لتحصن نفسها بأسباب القوة والنهوض ، بل ولولا هذه الأطماع الاستعمارية وتلك المخاوف وما يستتبع هذه وتلك من كفاح وصراع ، لولا ذلك كله لساد الركود الأمم الصغيرة ، ولانعدمت فيها

بواعث العراك والحركة انعداما يقضي حتما الى اندثارها وفنائها على مر الزمن .. فهل تستطيع انجلترا مثلا أن تكفل الخبز اليومي للملايين من عمالها اذا لم يكن هناك من يعملون من أجلهم ، في العديد من أنحاء العالم ؟؟ ان انجلترا لا يمكن أن تجد حتى مجرد الخبز ، اذا توقف كفاحها الاستعماري ونزلت عن مستعمراتها وعن أسواقها وطرق مواصلاتها ومناطق نفوذها ، فطبيعة المنافسة والكفاح تحتم عليها العمل الدائب من أجل التوسع بغض النظر عما يجلبه هذا التوسع على الغير من دمار وآلام ، وليس من شك في أنه ما من دولة تستطيع أن تبني صرحا قويا لاقتصادها ورفاهيتها ولمجدها العسكري الا على أنقاض دول وأطلال شعوب أخرى ، دول وشعوب استمدت الحضارة غذاءها من خرابها ودمارها واستمدت المدنية من موتها حياة لها .

***

وأخيرا ، وبعد أن فرغنا من الحديث عن نظريات غلاة المستعمرين ، وفندنا ما أمكن تفنيده من مذهب الاستعمار الرجعي واتجاهاته وفلسفة دعاته ، فلا يفوتنا أن نلمح الى خلفاء أصحاب تلك النظريات ممن يزعمون لاستعمارهم الجديد التجرد من الرجعية والتحرر من حدة الاستعمار القديم والبراءة من ادرانه ومن عنفه ، هؤلاء الخلفاء لا يختلفون عن أسلافهم ولا يختلف استعمارهم اليوم عن سابقه الا من حيث الشكل والمظهر . فهدف الاستعمار المتطور (Liberal Imperialism) هو هدف الاستعمار الرجعي القديم . ذات المقاصد وذات الأغراض ولكن بأسباب جديدة ، وبوسائل جديدة وبدعاوى ومزاعم جديدة ، فهو يكافح ويعمل ليستغل ثروات المناطق التي يرمي الى استعمارها ، وهو يعمل جاهدا لبسط نفوذه وسيطرته على الحكومات المحلية مستندا الى حقه في

الوصاية عليها لمنع تدهورها الاقتصادى أو الادارى ، وتارة لتحقيق الأمن الداخلى وآنا لحماية صاحب السلطان . أو لحماية نظام الحكم الذى يعتبره المستعمر حكما شرعيا .. تلك هى القوالب المنظورة الجديدة للاستعمار القديم وهى قوالب من شأنها فى رأى المستعمرين أن تضفى على الاستعمار ظلا يحجب غرضه الجوهرى عن العين ، ويجعله مسايرا لما طرأ على الأفكار والشعوب من التطور والنزوع نحو الحرية الأصيلة .

.. انتهى الاستعمار الرجعى العنيف الى شكله الأخير الذى يسمونه الاستعمار الجديد (Liberal Imperialism) ولكن مقومات حياته بقيت كما هى ، وأساليبه لكى يعيش ظلت كما هى . فواصل الاستعماريون تغذية الاستعمار بمقوماته وبما يحفظ عليه حياته ، وواصلوا تغذيته باذكاء نار الكفاح فى نفس شعوبهم واثارة حمية الجماهير والهاب عواطفهم واستفزاز شعورهم .

كما راح الساسة الاستعماريون ، يرقبون تفاعل الأحداث العالمية والاحتكاك الدولى ويترصدون الخطوات التطورية فى الشعوب سيما فيما يتصل بقيادة الأمم وبالزعامات التى تنشأ فيها ومدى خطورة تلك القيادات وهذه الزعامات على الاستعمار وأثرها فى خططه وفى أغراضه ، فانظهور شخصية تتولى رئاسة وقيادة أية دولة ما زالت تعتبر فى رأى الاستعماريين سيما انجلترا حدثا تعنى سياستهم بمتابعته ما دام أن لصاحب هذهالشخصية من القدرة والقوة والسلطان ما يمكنه من تغيير الصورة العامة لبلادهوالمضى بها فى طريق النمو والتقدم .. ولعل من أبرز الأمثلة على هذا اللون من ألوان السياسة الاستعمارية ما التزمته السياسة الانجليزية تجاه « لويس نابليون ، عندما كان مجرد أمير مقصى عن فرنسا يطالب بعرشها ثم عندما آل اليه هذا العرش واصبح امبراطورا على بلاده .. فقد احتفت انجلترا بالبرنس «لويس نابليون» وآوته أيام ان كان يكافح من أجل حقهفى عرش

فرنسا وساندته ونمت فيه رغباته وآماله واتخذت منه أداة لتهـــديد الملك « لويس فيليب » وارهابه بسبب موقفه المؤازر لمصر • وفى هذا السبيل حرضت انجلترا صديقها البرنس نابليون على القيام بتلك المحاولة التى قام بها هو وأنصاره للنزول قرب الشاطىء الفرنسى امعـــانا فى ارهاب الملك ولاشاعة القلق والمخاوف فى حياته •• فلما شاء القدر توليه الحكم باسم « نابليون الثالث » وبدأ فى طموحه التوسعي ونشر سلطان فرنسا وسياستها الاستعمارية ، هال الأمر انجلترا وتغيرت سياستها بالنسبة له تغيرا كاملا ، وركزت جهودها لحملاتها التشهيرية ضد « نابليون الثالث » والدعاية ضد سياسته واتجاهاته وبادرت الى اثارة الشعب الانجليزى ضد فرنسا واعداده لمحاربتها عند الاقتضاء حتى تقطع السبيل على مشروعاتها التوسعية ، وقـد كانت الصحافة أهم أجهزة الدعاية وتعبئة الرأى العام الانجليزي ضـــد الامبراطور « نابليون الثالث » •• ولعل فيما ننقله عن جـــريدة التيمس الانجليزية الصادرة اذ ذاك ، صورة توضح حدة الحملة التى شنتهـــا الصحافة عليه •• فقد تصدت التيمس « لنابليون الثالث » في مقال قالت فيه :

« ان هذا الرجل السىء النية ، الحانث فى يمينه ، الخائن المتآمر ، مثـل هذا الرجل الذى وصل الى العرش عن طريق الخيانة المزرية وعن طريق رشوة العسكريين ، بل وصل الى عرشه على جثث آلاف من الضحايا الذين سالت دماؤهم فى مجزرة بشرية بشعة •• مثل هذا الرجل شر لا بد من وقفه عند حده حتى لا يمضى الى نهاية الشوط فى الطريق الذى رسمـه لنفسه ، طريق الظلام والاستبداد •• ان هذا الرجل يمضى ســـادرا دون

توقف ولا نحسبه سيجنح الى الهدوء لان النظام الذى أقامه نظام غير مستقر وقائم على الفوضى والخلط ، فهو فى حاجة - لكى يحتفظ به - الى اتباع هذه السياسة التى يسير عليها ، حتى لا يتقوض نظامه المزعزع وينهار ، ان أساس الخطر الذى يتعرض له العالم اليوم هو رجل بمفرده • لا لأن هذا الرجل يحمل فى قرارة نفسه الحقد الحقير فحسب ، بل لأنه كذلك دائب على تلقين شعبه ، بل على تلقين عبيده مبادئه ، دائب على غرس الحقد فى نفوسهم ضد قضية السلام ، وضد استقلال ورفاهية هذه الأمة » ••

ذلكم هو الأسلوب الذى التزمته الصحف الانجليزية وألفه الرأى العام الانجليزى لطول عهده به ولكثرة ما قرع سمعه على مر الزمن كلما قام فى دولة قائد أو زعيم بالتصدى للسياسة الانجليزية دفاعا عن صالح بلاده •• وانه ذات الأسلوب الذى خاطب به « بالمرستون » الشعب أيام أن كان هذا السياسى الداهية يضع حجر الأساس فى صرح الاستعمار المنظم وينشر نظريته الاستعمارية الجديدة القائمة على أسس عقائدية يصعب على الانجليز التحرر من اعتناقها •• وهو ذاته أسلوب خلفاء «بالمرستون» ، ولم يحد عنه « جرانيل » و « تشرشل » و « ايدن » • هذا اللون الثابت من ألوان الحملات السياسية شهده وسمعه العالم وما زال يشهده ويسمعه من ساسة الانجليز •• فعندما بلغت روسيا من القوة مبلغا يهدد النفوذ الانجليزى فى العالم اتجهت السياسة الانجليزية الى مقاومتها بذات الأسلوب وسارت فى ذات الخط الهجومى • فتعالت صيحات الساسة الانجليز وتنادوا فى شعوبهم يحذرونها من خطر الحركة السلافية

ويهولون من أمرها ويستحثونها على الاستماتة فى مقاومة ما أطلقوا عليه اذ ذاك الخطر الروسى ، ولو أتيح لنا أن نستعرض محاضر جلسات مجلس العموم البريطانى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، لقرأنا فى صفحاتها العديد من الخطب الحماسية والمناقشات المثيرة التى كان هدفها الأوحد (الخطر الروسى) والتى شاعت فيها عبارات التهديد والتوعد لروسيا وحفلت بكل ما يصم هذه الدولة بدنىء الصفات . فقد اتهمتها السياسة الانجليزية ــ اذ ذاك ــ بالنزوع الى التوسع الاستعمارى فى صورة تأباها الشرائع السماوية والقوانين الوضعية ــ وتمجها المبادىء الانسانية التى تحمى حرية الفرد وحرية الجماعة وراح ساسة الانجليز يتباكون على حرية الشعوب الواقعة تحت سيطرة روسيا ويستنهضون الهمم لحماية هذه الشعوب من طغيان من وصفوها بدولة الوحوش والملحدين .

وهكذا نرى كيف أقامت انجلترا الدنيا وأقعدتها لتلهب الشعور فى بلادها وفى أنحاء العالم ضد روسيا حينما تبين لها أن هذه الدولة قد أصبحت من القوة والنمو بحيث يتسنى لها منافستها فى السيطرة على الشعوب ومزاحمتها فى أهدافها الاستعمارية .. وما نحسبنا فى حاجة الى القول بأن ما استهدفت له روسيا من جانب السياسة الانجليزية هو ما استهدفت له كل دولة يلوح من سياستها اتجاه لمنافسة انجلترا فى سياستها الاستعمارية .

***

ولعل هذا الأسلوب الاستعمارى الذى تحكم وما زال يتحكم فى علاقات الدول الاستعمارية بعضها ببعض لعله لم يكن وقفا على انجلترا ــ وحدها ــ وان كانت هذه الدولة قد أوغلت فى استخدامه ، وانما كان ذات الأسلوب الذى اتبعته سائر الدول الاستعمارية ــ فما من دولة استعمارية ، الا نهجت نهج السياسة الانجليزية فمهدت لجعل الرأى العام فى بلادها فى حالة تربص واضطراب وتطلع وتوثب ، حتى يقر فى

أذهان الشعب بأن مصيره دائما ، معلق بما سيقدم عليه ساسته من المغامرات ..

***

وما من حرب شنتها الا ودعت اليها الدول الاستعمارية لتصلى نارها الأمم الصغيرة ، الا وكان سند الاستعمار فيها هو الواجب المقدس نحو الانسانية وقضية الحضارة ، وواجب العالم الغربى نحو الشعوب المتخلفة عن ركب الحضارة المسيحية الغربية .. هذا الواجب المزعوم كان دائما حجة الاستعمار لاشعال نار الحروب للعدوان على الغير ، فمنذ انعقاد مؤتمر فيينا وما انتهى اليه من قرارات ، ومنذ قيام الحلف المقدس لم يمر عام واحد دون أن تشن الدول الاستعمارية الحرب على الأمم التى عرفوها بالأمم المتخلفة ماديا واجتماعيا ..

***

ولعل أبرز صور هذا السيل من الحروب المتوالية سيل الحملات العسكرية الانجليزية فقد شنت انجلترا وحدها فى الحقبة الواقعة بين عام ١٨٥٦ وعام ١٩٠٠ أربعة وثلاثين حملة عسكرية . اليك بيانها :

تاريخ الحملة	البلد المعتدى عليه
١٨٥٦ – ١٨٥٧	بلاد الفرس
١٨٥٨ – ١٨٦٠	الصين
١٨٥٧ – ١٨٥٩	الهند (لقمع ثورة قامت بها)
١٨٥٨	الحدود الشمالية الغربية للهند
١٨٦١	بلاد السيخ (بالهند)
١٨٦٠ – ١٨٦١	زيلاندا الجديدة (للمرة الثانية)
١٨٦٣	حدود الهند الشمالية الغربية (للمرة الثالثة)
١٨٦٣ – ١٨٦٤	زيلاندا الجديدة (للمرة الثالثة)
١٨٦٥	جمايكا
١٨٦٧	الحبشة

١٨٦٨	الحدود الشمالية الغربية للهند (للمرة الرابعة)
١٨٧٠	الصين
١٨٧١ - ١٨٧٢	شمال غربى الهند

من ١٨٧٣ الى ١٨٨٠ حملات عسكرية متفرقة على قبائل وسط وجنوب افريقيا

١٨٧٨ - ١٨٨٠	أفغانستان
١٨٨٠ - ١٨٨١	وسط افريقيا
١٨٨١	ترنسفال (بجنوب افريقيا)
١٨٨٢	مصر
١٨٨٥ - ١٨٩٠	السودان
١٨٨٥ - ١٨٨٩	بورما
١٨٨٨ - ١٨٩٣	شمال غربى الهند
١٨٩٤	افريقيا الشرقية
١٨٩٥ و ٩٦ و ٩٧	فى عدة مناطق من افريقيا
١٨٩٩ - ١٩٠٠	السودان

وفيما بين عام ١٨٨٤ وعام ١٩٠٠ تمكنت انجلترا من أن تضـــم الى ممتلكاتها ماساحته أربعة ملايين ميل مربع يسكنها من البشر سبعة وخمسون مليونا ..

أما فرنسا فقد تمكنت من أن تضم الى ممتلكاتها ومستعمراتها خــلال القرن التاسع عشر : الجزائر ، والهند ، والسنغال ، وجزر الرنيـــون ، وجزر الهند الغربية ، والسودان الفرنسى ، والكونغو الأسفل ، وتونس ، وجابون ، ومدغشقر ، والممتلكات الفرنسية فى المحيط الهادى ، وساحـل العاج ، وغينيا ، أى مساحة من الأرض يعيش فوقها ســتون مليونا من البشر ..

تلك هى صورة من واقع سجل الاستعمار وتحركاته فى القرن التاسع عشر وما من شك فى أن الصورة توضح ـ تماما ـ أن انجلترا وفرنســا

حملتا لواء الاستعمار وقادنا حركاته ، ومضتا فى هذا السبيل متفقتين تارة ومختلفتين تارة أخرى ، دون أن يكون لاتفاقهما أو لاختلافهما أثر فى جوهر سياستهما الاستعمارية يصرفهما عن العدوان على سائر الشعوب باسم العدالة والدفاع عن الحق الانسانى وبدعوى حقهما فى نشر رسالة الايمان والحضارة فى سائر بلاد العالم .

***

وعلى الرغم من أن الطيف الصليبى كباعث على العدوان كان قد تعرض على مر الزمن الى الضعف والنسيان فى أغلب الدول المسيحية الا أنه بقى قويا دائما وظل حيا فى قلوب رءوس ساسة انجلترا وفرنسا ، فلم تتخل هاتان الدولتان قط عن عقيدتهما فى أحقيتهما بمستوى من السعادة والرفعة لا يمكن أن يتاح لغيرهما ، ولم ينزل ساستهما عن عقيدتهم التى تقصر احترامهم للحقوق على الدول المسيحية وحدها ، وتهدر حقوق من عداها من الأمم والشعوب .. وفى هذه السبل قامت الدولتان بوضع انجيل جديد يقول « ان النصرانية أو المسيحية تتألف من مجموعة من الأمم ترتبط فيما بينها برباط شرعى يجمع الدول الكبرى والصغرى داخل اطار من العدالة والمساواة بينها ، وأن هذا الرباط المقدس وتلك الروح التى يجب أن تسود الدول المسيحية يعتبران أقوى وسيلة لحماية حدود هذه الدول من بلجيكا الى ألمانيا فروسيا وفرنسا ، ثم الى أقصى بلد مسيحى فى العالم ، وأن هذا المبدأ هو انجيل لا يمكن التفريط فيه أو التهاون فى الاستمساك به ، وكل محاولة لهذا التهاون أو ذلك التفريط تعتبر – حتى لو حسنت فيها النية – عملا ضد الوطن وضد السلام ، عملا يحمل أبلغ الضرر بالمصالح الجوهرية للمجتمع المسيحى .

وفى ظل هذا الانجيل الجديد ، عقدت الدول الغربية مؤتمرا ببرلين فى الثالث عشر من يوليو عام ١٨٧٨ لتقرير مصير الدولة العثمانية ومصير افريقيا وآسيا ، وفى هذا المؤتمر قررت تلك الدول تمزيق الدولة العثمانية

وتجريدها من ممتلكاتها ، وفيه اقتسم المؤتمرون فيما بينهم العالم ، فمنحت فرنسا حق احتلال تونس ، ومنحت ايطاليا الحق في احتلال طرابلس وألبانيا وساحل الصومال ، أما روسيا فقد منحت الحق في الاحتفاظ ببسرابيا والاستيلاء على باطوم وقرس وغزو تركستان بما في ذلك طشقند وسمرقند وبخارى .

وهكذا يتبين لنا كيف اجتمع الاستعماريون في هيئة مؤتمر يصدر الرخص للمؤتمرين ، لتركز كل دولة من أعضاء هذا المؤتمر جهودها في حدود رخصتها التي عينت لها حقها الاستعماري وحددت مناطقه لتبدأ كل منها في اعداد عدتها لتصيد الفرص والأحداث التي تعينها على الانقضاض على فريستها التي أباح لها مؤتمر برلين الانقضاض عليها وبارك – سلفا – غزوها والاستيلاء عليها ..

تلك هي الصورة الشاملة للاستعمار جملة ، وذلك هو خطه العريض في الدول الغربية ككتلة استعمارية ذات هدف واحد من حيث الجوهر .

***

بقي أن نبرز الصورة التي تحدد ملامح الاستعمار وتفسر طبيعته في دولة دون أخرى من الدول الاستعمارية ، لاسيما انجلترا وفرنسا اللتان تحملان دائما لواء الاستعمار في العالم وتقودان حركاته – فهناك فارق بين طبيعة الاستعمار الانجليزي وبين طبيعة الاستعمار الفرنسي .

ان فلسفة الاستعمار الانجليزي قد انغرست في نفس أبناء انجلترا في قالب معين وظلت مبادئه وحوافزه تعيش في ذات القالب سنين عديدة حتى تألف منها الشكل الذي لا يرضى الانجليزي عنه بديلا ، وحتى تحول الاستعمار الى قطرة تسري في عروقهم سريان الدم ، ولا بد لنا – اذ تحدثنا عن الدولتين الاستعماريتين ، من التصدي الى ما يمكن تسميته بالخلق الاستعماري ، فان كلا منهما وقد احترفتا الاستعمار كان لا بد من أن يكون لها خلقها الاستعماري الذي تأثر الى أبعد حد بالانطباعات النفسية

في الفرد وبالتعاليم التي ما زال فلاسفة الاستعمار يصبونها في أعماقه سنوات طويلة ومنذ أزمنة بعيدة ، لينشأ فيها جيل انطبعت نفسه على خلق معين ، وصفات معينة من شأنها أن تجعل الفرد - بطبيعته - مستعمرا يحمل كل صفات المستعمر - فيه صلادة العاطفة وجمودها ، وفيه الأنانية والكبرياء والغطرسة ..

ولعل الحديث في هذا الصدد عن الانجليزى كفرد في الدولة ، هو أصدق تعبير وأصح تصوير لانجلترا ، الدولة المستعمرة ، فالرجل الانجليزى تأثر على مر السنين بفلسفة استعمارية كان من شأنها أن تجعله مجموعة متناقضة من الصفات تخضع جميعها في نفسه لمؤثر قوى وحافز دائم يعيش أبدا في وجدانه وهو النزوع الى الصراع والميل للمغامرة ثم التجرد - في سبيل ذلك - من الشعور ومن العواطف الانسانية - ومن أجل هذا نرى الرأى العام الانجليزى يقيس صلاحية قادته وزعمائه دائما بمقياس الاصرار والصبر على القتال والتحرر في هذا المضمار من العواطف والشعور الانسانى ، ثم هو لا يعنى في قادته بغير هاتين الخصلتين، أما مستوى الذكاء فيهم وأما ما يشوب سلوكهم ، وأما أخطاؤهم حتى لو تعددت ، أما ذلك كله فان الرأى العام الانجليزى يتغاضى عنه في زعمائه ويغتفره لقادته طالما كانت فيهم طبيعة الاصرار الذى لا يلين من أجل تحقيق هدف من أهداف انجلترا الاستعمارية ، وفي هذا الصدد يقول « كارليل » (Carlyle) « ان كل غاية يتسنى للقوة أن تحققها وتبلغها تكون - دائما - غاية محمودة »

وترى العقلية الانجليزية - دائما - ان الجمود العاطفى وبلادة الحس والشعور يعتبران ضرورة حتمية ليكونا أزهى وأقوى لون يلون قوة الدولة ويشيع في كل ألوان كفاحهما ، وقتالهما ، وأن الاندفاع العاطفى والانطلاق

الشعورى وما الى هذه وتلك من الانفعالات انما تكون دائما على حساب الأعصاب فاذا توالى ظهورها فى حياة الانسان استنفدت ما يكون فى أعصابه ونفسه من احتياطى القوة التى يجب ادخارها للكفاح والقتال والصراع ، وعدم استنفادها – كطاقة – فى سبيل الاثارات العاطفية والدوافع الانسانية.

على أن الانجليزى ، وقد نشأ وفى طبيعته الميل للتحكم فى انفعالاته ، وكبت عواطفه الانسانية سيما عاطفة الشفقة،فانه يعمد الى التنفيس العاطفى عن نفسه على فترات متباعدة غير متقاربة – فيرفع الفرد أو يرفع الشعب كله يده عن الصمام العاطفى فى نفسه ، ليتم له التنفيس كانسان بانفجار عاطفى يقوم على بعض الاعتبارات الانسانية التى لا تتعارض – اطلاقا – وجوهر الاستعمار وهدفه وان كانت فى ذات الوقت تنقله لفترة قصيرة من جو التبلد العاطفى الى الجو الانسانى النابض الشاعر .. فما من مغامرة عسكرية قامت بها انجلترا وانتهت الى احتلال بلد واستعماره الا وتحرك الضمير الانسانى فى الشعب الانجليزى أو فى بعض الافراد من هذا الشعب ، وثار ، ولكن تحركه وثورته لا تكون أبدا احتجاجا على ماانتهت اليه المغامرة العسكرية من احتلال بلد آخر واستعماره وانما تكون دائما ، احتجاجا ، على ما قد يلابس استقلاله واستعمار بلده – ذلك كله لا يحرك أبدا نبض الضمير الانسانى فى الانجليزى فردا وشعبا ، وانما الذى يثير هذا الضمير من حين الى حين ويوقظه ، هو صورة العدوان وشكله ، أما نتيجته وهى النصر العسكرى والاستعمار ، فتلك هى التى يباركها – دائما ضمير الفرد والشعب الانجليزى .

وقلما يبدو على الشعب الانجليزى ميل لدراسة وتفهم عقلية وروح الشعوب التى تسيطر انجلترا عليها – ذلك لأن الانجليزى لا يميل الى ابداء رأيه فى تلك الشعوب أو الى الحكم عليها – من حيث أهليتها للحرية

أو انعدام هذه الأهلية ، ومن ثم فهـــو لا يرى داعيا لدراستها وتفهمها ، ما دام أنه بحكم عقيدته الموروثة يستحيل عليه أن يســـلم بما قد يناقض سياسته بالنسبة لهـــذه الشعوب . أو يعترف بما يكون قد تحقق لها من التطور أو التقدم . فهو ـ كما نشأ ـ لا يؤمن ، ولا يدرك ولا يرى من الحقائق ومن الواقع الا ما يكون متفقا وصالح انجلترا متمشيا ومنطقه هو ..

وهكذا ، كانت ـ دائما ـ كل محاولة يبذلهـا قـادة الشعوب لاستخلاص حريتها من براثن الاستعمار الانجليزى ، كانت وما زالت هذه المحاولات فى نظر الانجليزى جريمة فى ذاتها ـ جريمة لأنها تشير الى عدم اعتراف الشعب النازع الى حريته ، بما لانجلترا من الحق فى السيادة الخلقية والحق فى السيادة الاجتماعية والسياسية ، جريمة لانها محاولة لسلب انجلترا حقها فى السيطرة على الشعوب .

والانجليزى ، كائنا من كان ـ يستخدم كل قضية يدافع عنها ليحقق نفعا وصالحا لانجلترا ، فكل قضية عالمية وكل مشكلات الشعوب ، والسلام فى ذاته والحرب كيفما كانت ـ ذلك كله اذا تحدث عنه الانجليزى فانمـا يتحدث عنه ويعالجه ويراه من زاوية واحدة لا يتعداها أبدا هى زاويـة الصالح الانجليزى ..

ويلزم الانجليزى دائما أسلوبا معينا يعامل به الشعوب التى يتم له غزوها والسيطرة عليها فهو لا يفتأ يقر فى روع هذه الشعوب ان حريتهم مكفولة لا تمس وأن ارادتهم تحظى باحترامه .

ولعل الباعث على هذا الاسلوب هو الاعتقاد المتغلغل فى نفس الانجليزى بأن السلطان والسيطرة لا يتحققان بصورة دائمة الا لمن يملك كل وسائل الاكراه والاجبار دون أن يستخدمها أو يلجأ اليها الا فى الحالات الضرورية

حيث لا يكـون مناص من استخدام القـوة ، وحيث يمكن له القول بأن الاجبار والقوة ماهما الا اجـراء تأديبى اقتضته الضرورة لحماية حـق الشعب ، ذات الشعب الذى يسيطر عليه •

وعلى الرغم مما يكمن فى أعمـاق الانجليزى من النزعة البدائية التى تتأثر بها فى النهاية كافة تصرفاته ، وتتحكم فى اتجاهاته ، الا أنه يعرف كيف يستر هذه النزعة ويخفيها تماما وراء مظاهر لاتتخلى عنها الدبلوماسية حتى فى الاسـلوب الذى يعبر به عن رأيه أو يصدر به أمرا بغية تنفيـذه فأوامر الانجليزى فى أغلب الاحيان ، تبدو فى صيغة هى الى السـؤال أقرب منها الى الأمر •

***

أما الاستعمار الفرنسى فانه يختلف عن الاستعمار الانجليزى من ناحية تطبيقه والاسلوب الذى يعامل به المستعمر أبنـاء المستعمرات ، فالمستعمر الفرنسى أشد عنفا فى تطبيق سياسته الاستعمارية ، وهو مؤمن ـ تماما ـ بأن المناطق التى يستعمرها انما هى مجرد أرض للاستغلال ، وان الشعوب التى تسكنها مجندة لخدمة هذا الاستغلال ولتزويد فرنسا بكل منتجاتهـا وخيرات بلادها دون أن يكون لهذه الشعوب حق فى شىء من ذلك كله ـ والحياة الاستعمارية فى رأى الفرنسى لا تعدو أن تكون سلسلة من الاعمال العـدوانية ومن القسوة والسـلب يقارفها طائفة من المغامرين العسكريين والمستوطنين من المستعمرين ، وهو لا يتصل بأبناء مستعمراته الا حـين ينكل بهم أو يغتصب أقواتهم أو يستخدم جهودهم ويمتص حياتهم وفيما عدا ذلك فهو متعال عليهم ضارب حوله فراغا كأنه منطقة حرام مغلقـة فى وجوه أبناء المستعمرات حتى لا يتصلوا به •

وقد ثبت بما لا يقبل الشك أن الفرنسيين ينافسون أبناء مستعمراتهم في كافة وجوه النشاط بهذه المستعمرات وما من ريب في أنها منافسة تستند الى الاكراه والطغيان الاستعماري لا الى الجهد الخالص والكفاءة وحدهما ، ولا تنجو حرفة أو وظيفة أو تجارة أو يخلص سبيل من سبل الرزق من تلك المنافسة الظالمة التي أبعدت أبناء المستعمرات الفرنسية عن جميع ميادين العمل والكسب وحرمت عليهم مزاولة أي نشاط اقتصادي أو اجتماعي ، بل ان الفرنسي لينافس الوطنيين في بلادهم حتى في الاعمال الدنيا منها ، ومن ثم فان أبناء تلك المستعمرات يعيشون في بلادهم كأنهم غرباء عنها ، فقدوا فيها كل حق ، فقدوا الارض ، والعمل ، والكسب والحرية .. ولم يعد لوجودهم في بلادهم وأوطانهم من مبرر - في رأى المستعمر الفرنسي - الا خدمة الاستغلال الفرنسي فان المستعمر الفرنسي وان كان يمتاز عن المستعمر الانجليزي بصفاء الذهن وحدة الذكاء ، الا ان ذكاءه لم يفده ليكون واقعي الفهم ، قوي الادراك ، لين العريكة ، فهو لا يقر ولا يعترف الا بما يؤيد حقه في السيطرة على الشعوب ، وهو عنيد مكابر في كل مواقفه الاستعمارية متعصب لا يتأقلم أبدا ..

هذا هو الاستعمار الغربي في شتى صوره ومختلف الوانه ، وتلك هي أساليبه التي عاش بها في افريقيا وآسيا . أهدافه التي عمل لها ، ومازال يعمل من أجلها .. وقد كتب العرب الكفاح من أجل التحرر من قبضة هذا الاستعمار فكافحوا المستعمرين وقاتلوهم وناوءوهم وكانت محاولات المستعمر وعنفه لاخماد نار الحماسة في الشعوب العربية ، تزيد النار اشتعالا ، وتلهب المشاعر والروح النزاعة للحرية .

وعلى الرغم من قوة الضربات التي قصمت ظهر الاستعمار في البلاد التي أمكنها التخلص منه ومن أعوانه وعملائه ، كما وقع في مصر بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ التي أطاحت بالنظام الملكي وقضت بالتبعية

على الاستعمار وأجبرت انجلترا على الجلاء عن البلاد ، وعلى الرغم من اتساع أفق المعركة ضـــد الاستعمار حتى امتدت من الخليج الفارسى الى المحيط الاطلسى ، على الرغم من كل هذا ـ فان الغرب المستعمر لم يتخل عن أسلوبه السياسى فى محاربة النزعات الوطنية ووضع العقبات فى طريق الوثبات التحررية •

والاستعمار فى تراجعه أمام قوة الدفعات فى الشعوب المكافحة من أجل حريتها ، انما يغرس بذور الشقاق والفتنة فى اثناء هذا التراجع ، ويعمل على تفتيت وحدة الشعوب واضعاف الوعى الوطنى فيها ، ويعمل على اقامة أنظمة الحكم التى تمكن أعوان الاستعمار من التنكيل بمكافحيه ، ويجهـد لخلق دولة تقوم على أرض مغتصبة من أصحابها وأهلها ليتخذ منها قاعدة فى الشرق الأوسط فيها يعيش، ومنها يهدد شعوب الشرق دائما ـ ويتمكن من اعاقة حركات التحرر والتقدم والازدهار لدى هذه الشعوب •

الفصل الثانى

عباس الأول ومحمد سعيد

« ولاء عباس الأول لانجلترا ـ عباس ينفذ توجيه انجلترا فيغلق المدارس والمعاهد ويبعد الخبراء ، ويشل حركة التطور فى البلاد ـ حصول انجلترا على امتياز لمد خط حديدى بين القاهرة والاسكندرية دون الرجوع الى الباب العالى ـ دور نوبار باشا ـ بدء الصراع بين فرنسا وانجلترا حول مصر ـ مساندة فرنسا للباب العالى ضد مصر وانجلترا ـ انتصار السياسة الفرنسية ـ الدول الأوروبية تغير موقفها من مصر ـ محمد سعيد يفتح الباب على مصراعيه امام الأجانب ليفدوا على مصر ـ تصرفات محمد سعيد وسياسته ينقصها الدقة والثبات ـ محمد سعيد يعجز عن ابعاد العناصر الفاسدة والضارة ـ محمد سعيد يضحى بصالح البلاد ارضاء لزهوه وغروره ـ محمد سعيد وسط حلقة من المغامرين وعلى راسهم فرديناند دى لسبس »

تولى عباس الأول الحكم فى مصر حال حياة جده محمد على الذى توفى فى الثانى من أغسطس عام ١٨٤٩ عن ٨١ عاما وبعد وفاة ابنه ابراهيم فى العاشر من نوفمبر عام ١٨٤٨ .

وقد اتجه عباس الى سياسة ترمى الى وقف التطور والتقدم فى البلاد ، والى الحيلولة بين الخبراء الاجانب ودخول البلاد ، كما استبعدهم منها .. فكان أول اجـــراء اتخذه بعد ولايته الحكم انه أغلق أغلب المدارس والمعاهد التى انشأها جده محمد على ..

وكانت انجلترا تقف وراء هذه السياسة وتؤازرها وتصورها بأنهـــا سياسة وطنية تستهدف صالح مصر .. ذلك لان انجلترا كانت مستثناة من تطبيق هذه السياسة ، بل لعلها هى التى رسمت خطوطها لعباس حتى تنفرد وحدها ببسط نفوذها فى البلاد دون مزاحم .. وقد بلغ اذعـان عباس الى توجيه انجلترا حدا كبيرا . فبينما كان يفكر فى هدم القناطـر

الخيرية باعتبارها أثرا من آثار الحضارة الغربية الضارة التى يكافحها فى مصر ، استجاب ـ فى ذات الوقت الى مطلب لانجلترا يبرز أقوى أثر للحضارة الغربية فى مصر فمنح انجلترا امتيازا لمد خط حديدى بين الاسكندرية والقاهرة وتعاقد مع «روبرت ستيفنس» ابن مخترع القاطرات البخارية الانجليزى ، على مد هذا الخط وعلى أن تزوده انجلترا بكامل معداته ، وقد تم هذا التعاقد فى ١٨ يوليو عام ١٨٥١ ، دون الرجوع فيه الى « الباب العالى » للحصول على موافقته وكان هذا التصرف ، من جانب عباس ـ سببا فى تحول موقف كل من انجلترا وفرنسا بالنسبة لمصر ، فانتهزت فرنسا ما شاب هذا التعاقد من اغفال حق الباب العالى وتجاهل الوالى له ، فى هذا الصدد ـ وراحت تحرض الباب العالى ليعترض على تنفيذ هذا المشروع الذى تم التعاقد عليه دون موافقته بين انجلترا وبين بلد يعتبر « ولاية » عثمانية لا يجوز لها أن تكون طرفا فى عقد دون موافقة الحكومة التركية على موضوع التعاقد ..

ومن هذه النقطة بدأ الصراع بين السياسة الانجليزية والسياسة الفرنسية فى مصر ، واتخذت فيه فرنسا بالنسبة لمصر موقفا مناقضا لما كانت عليه سياستها من قبل ، فاختصمت أسرة محمد على وتحولت سياستها الى مساندة الباب العالى ضد هذه الأسرة بعد أن كانت تؤازرها فى سائر مواقفها وتؤيدها ضد الدولة العثمانية .. أما انجلترا فقد حلت سياستها فى ذلك محل السياسة الفرنسية ، فاصبحت السند الوحيد لعباس الأول ضد الباب العالى وفرنسا ..

غير أن الصراع بين الدولتين بالنسبة لامتياز مد الخط الحديدى بين القاهرة والاسكندرية ، انتهى بانتصار السياسة الفرنسية ، فأكره الباب العالى عباسا على تعديل الشروط فى عقد الامتياز لمد الخط الحديدى المشار اليه ، فاشترط التعديل أن يكون مد هذا الخط بمعرفة الحكومة المصرية لا الحكومة الانجليزية ..

وامعانا فى اعاقة تنفيذ المشروع ، وفى غل يد عباس عن الاتفاق

عليه ، اشترط الباب العالى فى التعديل ألا يرتب تنفيذ المشروع أية ضريبة اضافية ، أو رسم جديد ـ كما حرم على الحكومة المصرية التنازل عن هذا الخط الحديدى ، من انشائه ، أو رهنه لاى سبب من الاسباب وحرم فرض السخرة لاستخدام الاهالى فى تنفيذ المشروع ..

وهكذا انتهى أمر عباس بالخضوع للباب العالى تنفيذا لمناوأة السياسة الفرنسية ، كما انتهى أمر جده محمد على بالتسليم للسياسة الانجليزية ، وكان الموعز بهذا التسليم للجد ، ـ والمحرض للحفيد على التعاقد مع انجلترا هو « نوبار » الذى عاصر محمد على ثم كان وزيرا من بعده لعباس الأول .

وهكذا أيضا انقلبت الاوضاع بين الدول الاوربية فى موقفها من مصر ، فبعد أن كانت فرنسا تواجه فى سبيل دفاعها عن قضايا محمد على حلفا مؤلفا من روسيا وانجلترا والنمسا وبروسيا ، أصبحت انجلترا هى التى تضطلع بهذا الدفاع وتواجه فى سبيله حلفا مؤلفا من فرنسا وروسيا والنمسا وبروسيا .

وعلى هذه الصورة بقى الحال فى مصر الى أن وقع حادث اغتيال عباس الذى لقى فيه مصرعه ، وخلفه فى الحكم محمد سعيد رابع أبناء محمد على فاتجه الى ذات السياسة التى كان يتبعها محمد على وفتح الباب على مصراعيه امام الاجانب فتدفقوا عليها من شتى الدول الاوربية بدعوى العمل لمعاونتها على استعادة نهضتها التى توقفت بعد محمد على ، وقد استأثر الفرنسيون فى مصر دون غيرهم ، بحظوة محمد سعيد ، وأصبح لهم فى حاشيته وبطانته مكان الصدارة لاسيما المستشرق الفرنسى «كوينيج بك» (Koenig Bey) الذى كان مدرسا لمحمد سعيد قبل ولايته للحكم والذى بلغ من ثقة محمد سعيد به أنه عينه سكرتيرا لديوانه .

وقد كتب قنصل النمسا العام فى رسالة مؤرخة فى ٣١ يوليو عـــام ١٨٥٤ يصف محمد سعيد ، قال : « انه على الرغم من أن محمد سعيـد على قدر كبير من الثقافة الغربية ويتحدث الفرنسية والانجليزية ، الا أنه » « يتسم بعدم المبالاة فى تصرفاته وعدم الثبات فى قراراته ، وهو يحيط » « نفسه ببطانة لم يحسن اختيار أعضائها فكلهم من المنافقين والمغامرين » « الذين يستغلون مواطن الضعف فى نفسه ليفيدوا من ورائها ، ويحققوا » « لأنفسهم المغانم والمكاسب » .

ويقول المؤرخ « ساماراكو » : « ان محمـــد سعيد ، قلد محمد على » « دون أن يكون له من امكانياته وصفاته ، فأمره فى هـــذا كان مجرد » « التقليد والمحاكاه التى لا تستند الى الصفات الخلقية ، والامكانيات المادية » « التى تحقق ما يرمى اليه ، فقـد كان محمد سعيد عاجـزا عن الحكـم » « السليم عن الاشـــخاص المحيطين به ـ سىء الاختيـار لرجال حاشيته » « ومستشاريه فألف منهم حوله طائفة من شذاذ الافاق والنفعيين وبلـغ » « من عجزه أنه لم يكن يملك القوة التى تعينه حتى على ابعاد العناصر » « والشخصيات التى وضحت له خيانتها لمصالح البلاد والتى بدا له عبثها » « فى صورة متحدية صارخة ، والى جانب هذا الضعف كان محمد سعيد » « ميالا للزهو الفارغ حريصا على التماس التمجيد ، كان دعيا يطيب له » « أن يبدو فى صورة الرجل السياسى القدير على تبنى ومعالجة كبريات » « القضايا ، مضحيا فى سبيل هذا الزهو والادعاء والغرور بالكثير من » « صالح البلاد دون أن يأبه بما يجره هذا المسلك من الاعباء المالية » .

وعلى هذه الصورة مضى محمد سعيد فى سياسته التى أفضت الى قيام طبقة من رجاله وحاشيته ومستشاريه ، كان همها كله تحقيق أغراضـها الذاتية ومكاسبها الشخصية على حساب البلاد وكان المع اسم فى هـــذه الطبقة هو « فرديناند دى لسبس » الذى نجح فى التأثير على محمد سعيد بحيث حصل منه على امتياز شق قناة السويس .. وهذه القناة وما عاصرها

من أحداث وأشخاص ، والظروف التى أحاطت بمشروع شقها منذ أن كان شقها مجرد مشروع آلى الى أن تم ، والاعباء التى تحملتها مصر فى هذا السبيل ثم الآثار التى ترتبت على ذلك هذا كله أصبح يشكل جزءا جوهريا من تاريخ مصر الحديث ..

وقبل أن نتعرض لمشروع قناة السويس والممهدين له ، وقبل تنـــاول نشاط فرديناند دى لسبس وشركة قناة السويس ، ينبغى أن نتحدث عن أسطورة « دى لسبس » .

الفصل الثالث

أسطورة « دى لسبس »

« الدعاية تجعل من «دى لسبس» اسطورة ومن اسمه انشودة يتغنى بها العالم ـ الزمن »
« والواقع يبددان سحب الدعاية الكاذبة ـ العالم يشهد ما جلبه «فرديناند دى لسبس » على »
« الخديو اسماعيل من كوارث ، وما انزله بمصر من المصائب والويلات ، ويشهد مصير »
«دى لسبس نفسه ـ اعمال « دى لسبس » وتاريخه وبالتالى تاريخ شركة قناة السويس : »
« أحداث في التاريخ يتعين اعادة النظر فيها وكشف حقيقتها والحكم عليها من جديد »

فى ١٧ نوفمبر عـام ١٨٦٩ افتتحت قناة السويس ، افتتحت فى حفل عالمى لم يشهده العالم من قبل ، وفى ذلك اليوم اجتازت القناة لأول مرة ثلاثون سفينة ترفع أعلام مختلف الدول وتحمل بين من حملته من رؤساء الدول والوزراء وكبار الشخصيات العالمية ـ ثلاثة ملوك ـ وأمام هـذا الموكب البحرى العظيم كان يتهادى فوق سطح الماء اليخت الذى يقـل الامبراطورة « أوجينى » ..

وقد كان اسم « فرديناند دى لسبس » أنشودة يتغنى بها كل لسان فى هذا الحفل ، الملوك ورؤساء الحكومات وساسـة الشعوب وكبار رجالات الاعمال ، كلهم يمجد صانع المعجزة .. « فرديناند دى لسبس » .. حتى لكأن هذا الجمع من عظماء العالم لم ينتجع السويس الا ليحتفل به ، وما من شك فى أن هذا التقدير العالمى الذى لقيه « دى لسبس » كان قائما عـلى ما رآه العالم من المزايا التى تجل عن الوصف والمنافع التى تفوق الحصر والتى حققها شق القناة ، فوصل ما بين البحرين الابيض والأحمر وربط

العالم كله شرقا وغربا بطريق مائى كان بمثابة معجزة المعجزات •

وقد شرع الكتاب والصحفيون أقلامهم فى سبيل الاشادة بنبوغ « دى لسبس » وتمجيد عمله وامتداح عبقريته وفضله على الانسانية كلها ••

وهكذا راح اسم « دى لسبس » يدوى فى اسماع العالم ، وكأنه كان كل شىء فى العالم • كأنه رجل كل دولة ، وبطل كل شعب ، وما زالت هذه الدعاوى التى حشدت لها جهود الكتاب والساسة تغزو أفهام الناس فى أنحاء الارض حتى خيل لكل من على الارض أن نبوغ « دى لسبس » وعبقريته ما هما الا انعكاس لارادة الله وقدرته وسلطانه •• انعكاس مسخر لرفع مستوى الانسان ورفاهية البشر •• كما قالت تلك الدعاية الضخمة والحق أن أسطورة « فردينانددى لسبس » ، وهذا المجد الذى أوتيه بصورة لم تتهيأ لأحد قبله ، انما يرجع الى تغلبه على صراع دام عشرين عاما قبل العمل فى شق القناة ، صراع أثاره مجرد التفكير فى هذا المشروع فهبت تقاومه قوى جبارة لم تلن فى كفاحها له مدى تلك السنوات العشرين •• صراع اشتركت فيه انجلترا التى لم تدخر جهدا فى مقاومة هذا المشروع وأسهم فيه الباب العالى ، فانتهاء هذا الصراع بانتصار « دى لسبس » مضافا الى الدعاية الضخمة العريضة الدائمة التى بذلت فيها شركة قناة السويس أموالا طائلة من ذلك كله ولدت أسطورة دى لسبس ، وخلقت هذه البطولة •• ونحن اذا ما ذكرنا شركة القناة وسخاءها فى الانفاق على تلك الدعاية التى لم يشهد العالم لها مثيلا من قبل ، فانما نذكر « دى لسبس » نفسه ذلك ان هذا الرجل كان هو كل شىء فيها وكانت ارادته وحدها ، لا ارادة الشركة هى التى تنفذ وهى التى تتحكم ••

***

غير أن أثر هذه الدعاية ما لبث أن تلاشى مع الزمن ، تدريجا ، وأخذ ضباب التقريظ والمديح والتعظيم ينقشع على مر السنين ، وبدأ الناس يرون فى نور الواقع عكس ما كانوا يرونه وراء ضباب الدعايات ، وبدأوا يرون ما حل بمصر من كوارث بعد افتتاح القناة ، وما نزل بالخديو اسماعيل من المحن ، وأخيرا ما انتهى اليه أمر « دى لسبس » نفسه من متاعب ومآس مما حمل الناشرين والمؤرخين على مراجعة أنفسهم من جديد فى أسطورة « دى لسبس » واعادة النظر فى أعماله ، وبالتالى فى تاريخ شركة قناة السويس ، وأعمالها وكشف حقيقتها أمام الرأى العام العالمى .

ولقد حاول بعض المؤرخين والكتاب ، سيما بعد فضيحة « قناة بنما » ، حاولوا النيل من سمعة « دى لسبس » وتجريح كرامته ، ولعلهم كانوا فى ذلك متأثرين ببعض الدوافع السياسية ، غير أننا ، اذ نتصدى لكل ما يتصل بقناة السويس ومن بينها علاقة «دى لسبس» بالقناة . لانرمى من وراء ذلك الى طمس حق لذكرى رجل أسهم فى تنفيذ أهم مشروع عرفه القرن التاسع عشر ، وانما هدفنا هو ابراز الصورة التاريخية الصحيحة التى لم تتأثر اطلاقا بتلك الدعاية التى أمعنت شركة قناة السويس فى اذاعتها وسخرت لها كل ما تملك من سلطان وأموال ، كما نهدف بذلك ، الى ايضاح ما كان لهذا المشروع من آثار عميقة فى مستقبل مصر ..

وفى الحديث عن شركة قناة السويس ، وهو لا يعدو أن يكون حديثا عن شق هـــذه القناة ، فى هذا الحديث ، أو هذا التاريخ أحداث كانت أساسا لما طرأ وتم من أوضاع وفيه البواعث والجهود التى أدت الى خلق هذه الشركة ثم الابقاء عليها ، وهذه الاحداث الاساسية وتلك البواعث والجهود كما جاء بالوثائق والاعترافات المنشورة هى وحدها ما يعنينا ابرازه وعرضها فى هذا المؤلف .. على أننا لا نتناولها الا فى الحدود التى يفرضها على المؤرخ اثبات الاحداث والتدليل عليها ..

الفصل الرابع

قناة السويس والممهدون لمشروعها

« مشروع وصل البحرين الابيض والأحمر قديم منذ تاريخ مصر - اكتشاف طريق »
« رأس الرجاء الصالح وأثره في تحول التجارة بين أوربا وآسيا عن طريق الشرق »
« الأوسط - تحالف مصر وجمهورية فينسيا - النزعة الاستعمارية البرتغالية وتغلغل »
« الروح الصليبية في نفس « البوكيرك » قائد الأسطول البرتغالي « البوكيرك » يعمل »
« للقضاء نهائيا على العرب باغلاق البحر الاحمر وعزله عن المحيط الهندي - »
« سياسة « ريشيليو » والملك « لويس الرابع عشر » و « كولبير » واحتكار المسلمين »
« للتجارة في البحر الاحمر - اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح يحرر أوروبا »
« من الخضوع لرغبات وسيطرة المسلمين على تجارة الشرق - فرنسا واعادة فتح الطريق »
« القديم للتجارة بين أوربا والشرق عبر مصر - « ليبنتز » يطلب الى فرنسا الاستيلاء على »
« مصر - « ليبنتز » يدعو الى غزو مصر ويرى ان الاستيلاء عليها يمكن من السيطرة على »
« العالم - مصر في رأي « ليبنتز » جسر طبيعي بين البحرين الأبيض والأحمر - « ليبنتز » »
« يطلب الى فرنسا الاستيلاء على مصر لتعيد سيرة الاسكندر الأكبر - « سافاري » يتحدث »
« عن مشروع شق القناة - « دارجنسون » يدعو الى حملة صليبية تغزو مصر لشق »
« قناة تكون ملكا مشتركا للعالم المسيحي - عقد إتفاقية بين انجلترا و « مراد بك » عام »
« ١٧٧٥ - أثر اختراع البخار في الملاحة العالمية ، واحياؤه للتجارة في الشرق والبحر »
« الاحمر - انجلترا تنشىء خطا ملاحيا تجاريا بين الهند والسويس ، وتتطلع الى الطريق »
« البري - رحلة « واجهورن » - شدة معارضة انجلترا للقناة الملاحية عبر برزخ »
« السويس - « بالمرستون » يقول ان الطريق البحري عبر برزخ السويس يضع »
« الامبراطورية الانجليزية في متناول يد أوربا بأسرها - احتلال انجلترا لمدخل البحر »
« الاحمر استعدادا لمواجهة الخطر المحتمل - « محمد علي » يسمح ببحث مشروع شق »
« القناة - « لينانزدي بلفون » يعد المشروع ويقدم صورة منه لفرديناند دي ليسبس »
« عام ١٨٣٣ « اندرسون » الانجليزي يعرض تكوين شركة تقوم بتنفيذ المشروع » « مترنيخ »
يدرك قيمة المشروع ويغري محمد علي بتنفيذه - « لينان » يعرض المشروع على ساسة الدول »
« الاوربية - احجام محمد علي - تحمس أوربا للمشروع • »

ان مشروع وصل البحر الابيض بالبحر الاحمر قديم قدم تاريخ مصر
وقد تناول هذا المشروع المؤرخون والفلاسفة قبل فجر التاريخ •• تناوله
« ارسطاليس » وتناوله « هيرودوت » وعالجه « بلين » وغيرهم ••

وقد أجمع هؤلاء على أن هذا المشروع شغل الافكار ودارت حـــوله الكثير من الآراء فى عصر الفراعنة وفى ظل حكم البطالسة وفى عهـــد الحكم الرومانى ثم بعد الفتح العربى •

فهناك وصف لقناة تصل « الخليج العربى » (البحر الاحمر) «بالنيل» ، وقد وصف « هيرودوت » (Herodote) هذه القناة التى كانت تصل الفرع « البيلوزى » من النيل بعد مدينة « بوبسطة » (تل بسطة) وهى المدينة التى تجاور موقع مدينة الزقازيق حاليا حيث كانت توجد قناة صناعية تصل نهر النيل بالبحيرات المرة • وكانت هذه البحيرات متصلة بالبحــر الأحمر بقناة أخرى ، وقد ظل هذا الطريق البحرى يتطور مدة طويلة وكان محل عناية الحكام وكان الهدف من العناية به هو ايصال « منفيس » المجاورة لموقع مدينة القاهرة حاليا والاسكندرية بالبحر الاحمر ، لنقــل منتجات آسيا وشبه الجزيرة العربية عن طريق البحر الاحمر الى السويس فالقاهرة والاسكندرية • وبهذا اصبحت مصر مستودع التجارة بـــين الغرب والشرق •

وبعد الفتح العربى رأى عمرو بن العاص أن يعـود الى تنفيذ مشروع وصل البحر الابيض بالاحمر ويقول المؤرخ أبو الفدا أن ساحل « نرما » وهى قرية تقع شرقى « بيلوزا » (Peluze) على البحر الابيض ولا تزيد المسافة بينهما وبين البحر الاحمر عن ١٠٦ كيلو مترات ويقع بـــين ساحلى البحرين ، سهل منبسط تتخلله مرتفعات قليلة ويقول هذا المؤرخ أن عمرو رأى أن يصلهما بقناة يملؤها بمياه النيل الا أن الخليفة « عمـــر بن الخطاب » عارض هذا المشروع لانه رأى فيه ما يمكن السفن المسيحية من الوصول الى موانىء شبه الجزيرة العربية فاتجه عمرو ـ بصدد ايصال البحرين ـ الى مشروع آخر،فقد كانت هناك قناة قديمة تسمى «تراجانيس أمنيس» ((Trajanus amnis)) أنشأها الامبراطور « أدريان » وكانت تصل بين النيل بالقرب من بابيلون وتمتد حتى «فربوتس» ((Pharboetus) ـ حيث تقوم حاليا مدينة (بلبيس) ، وكانت هذه القناة تلتقى فى هـــذه

النقطة بقناة أخرى أنشأها « نيكوس » ((Necos)) واستكملها الملك « دارا » ((Darius)) ابن هستاسب ((Hystaspe)) ، بطليموس فيلادلفس » ((Ptolemee Philadelphes)) عند ملتقاها حفرة عريضة واسعة تنقل المياه حتى مدينة « آرسينوى » ((Arsinoe)) أو « كليوباتريس » (Cleopatris)) - على رأس الخليج المعروف حاليا بخليج السويس الا أن الرمال ردمت هـذه القناة ولم تكن مستعملة فى عصر الملكـة « كليوباترة » ، ولم يتأثر « عمرو بن العاص » وقتئذ بما كان سائدا فى الاذهان من ان سطح مياه البحر الاحمر أعلا ارتفاعا من منسوب أراضى مصر مما يعرض البلاد الى طوفان يغرقها اذا فتح السبيل لمياه هذا البحر .

وقد أعد « عمرو بن العاص » هذه القناة بكل مايجعلها صالحة للملاحة وعن طريقها كانت تنقل الحبوب من مصر الى بلاد العرب ، وكان رأسها فى القاهرة معروفا باسم « الخليج » غير أنها لم تكن تصل الا الى منطقة من المياه الملحة معروفة باسم بحيرة « شيب » ((Sheib) أمـــا ما بقى من مجراها حتى البحر الاحمر فقد ظل مقفلا وان كانت هناك آثار تـــدل عليه ، وقد استمرت القناة التى عرفت باسم « قناة أمير المؤمنين » مفتوحة للملاحة خلال ٢٥ عاما على وجه التقريب حتى عهد الخليفة « أبو جعفر المنصور » الذى ردمها فى سنى ٧٦٢ و ٧٦٧ م .

ومنذ ذلك التاريخ بقيت تلك القناة مردومة ومهملة دون أية عنـاية حتى بحيرة التمساح أما القسم الممتد بين القاهرة وبحيرة التمساح فقـد ظل مستعملا لفترة غير قصيرة من الزمن .

وقد اتسع التبادل التجارى بين مصر وسوريا وانتشرت سفن الفراعنة فى بحـار آسيا ، ثم انتشرت فيهـا سفن اليونان والرومان بعـد احتلال الدولتين لمصر ، وكذلك راحت سفن العرب بعد استيلائهم على مصر تجوب هذه البحار وكانت هناك وقتئذ ثلاث طرق للتجارة مع آسيا يتجه الأول شمالا نحـــو بحر قزوين والمضايق ويمر الثـانى بانطاكية واسكندرونة والخليج الفارسى ، بينما يتجه الثالث جنوبا مارا بمصر الى البحر ، وقـد

ظلت الحركة التجارية بين الشرق والغرب لا تعرف غير هذه الطرق الثلاث حتى سنة ١٤٩٨ ، حيث تم اكتشاف طريق جديد هو طريق رأس الرجاء الصالح الذى ربط بين أوروبا وآسيا .

***

وقد كان لاكتشاف هذا الطريق أثر كبير فى حياة الجمهوريات الايطالية وموانى البحر الأبيض ، اذ انبعثت بينهما منافسة بلغت حـد الخصومة العنيفة والعداء الصارخ فى سبيل ـ سباق هذه الدول مندفعة صوب آسيا.

وهكذا تحولت تجارة الهند والصين وسومطرة وجاوة وسيلان ، تحولت عن طريق الشرق الاوسط فى اتجاهها الى الغرب الى طريق جديد بعيدا عن هذه المنطقة وعن البحر الأبيض المتوسط بأسره وأمام خطر الطريق الجديد على تجارة جمهورية البندقية ، اتجه تفكير القائمين على الأمـر فيها الى السعى لشق قناة عبر برزخ السويس تصل البحر الأبيض المتوسط بالبحر الاحمر وأخذت تسعى فى سبيل ذلك لاثارة اهتمام مصر بهـذا المشروع ، وفى ذلك يقول المؤرخ « رينال » لقد شعرت البندقية بالانهيار الذى تتعرض له مكانتها التجارية نتيجة لتوسـع البرتغاليين فى نشاطهم التجارى عبر هذا الطريق الجديد ، فراحت تعبىء كل جهودها لمكافحة هذا النشاط الذى لم يخالج حكام البندقية شك فى أنه أقوى معول لهدم المقومات الاساسية لحياتها والقضاء عليها ، وركز القائمون على الامـر فى تلك البلاد جهودهم للتأثير فى العرب سواء منهم المستقرون فى أوطانهـم أو المستوطنون للهند وساحل افريقيا الشرقى لاثارتهم ضدالمنافسة التجارية البرتغالية وليقروا فى أذهانهم أن المصلحة المشتركة بينهم وبين البندقية تؤلف بينهم جميعا وتحتم عليهم الاتحاد والتكاتف ضد دولة البرتغال التى تعمل جاهدة لانتزاع مصدر ثروتهم وأرزاقهم ..

ولقد بلغت هذه الدعوة فيمن بلغت مصر ، حملها اليها دعاة « البندقية » وصنائعها وعملاؤها الذين لم تكن تدخر جهدا لحشدهم وبثهم فى البلاد التى تأثرت تجارتها بالطريق الملاحى الجديد ، وكان سلطان مصر ـ اذ

ذاك ــ قد شعر بالهزة الاقتصادية العنيفة التى ترتبت على اكتشاف هــذا الطريق ، وأحس بما سيتلو هذه الهزة من الانهيار الكامل لاقتصاديات البلاد ــ وبعد أن فقدت أكبر دخــل كانت تجنيه قبل تحويل الملاحة التجارية عن طريقها ، فقد كانت الجمارك المصرية ، قبل الطريق الجديد ، تحصل على ما يعادل ٥٪ من قيمة البضائع المستوردة من آسيا كرســوم لمجرد دخولها ــ ثم على ما يعادل ١٠٪ من قيمتها كرسوم على خروجها ــ فلما تضاءلت الى حد بعيد ، حصيلة هذه الرسوم تبعا لقلة البضائع الواردة ساءت الحالة الاقتصادية فى البلاد وتدهورت بصورة أثارت الرأى العام ضد القائمين بالحكم ــ اذ ذاك ــ وبغض النظر عن مدى مسئوليتهم عمــا حاق بالبلاد من التدهور الاقتصادى بل استجابة لطبيعة الشعوب فى القاء التبعات جميعا على حكامهم دون ما تبصر أو تعقل فى هذا الاتهام • كما أن القوات العسكرية فى مصر بدأت تشكو نقص رواتبها ، احيانا وانعدامها احيانا أخرى ، وبالتالى أصبحت هذه القوات على وشك التمرد •• والى جانب هذه المتاعب التى بدأت مصر تعانيها نتيجة لتغيير الأوضاع التجــارية وحلول « البرتغاليين » فى هذا الميدان محل العرب وجمهوريات البحــر الأبيض المتوسط خلق البرتغاليون لمصر متاعب أخرى، اذ أخذوا يعترضون بالقوة والعنف ، طريق البضائع المتجهة الى مصر حتى يتم لها القضاء عــلى تجارتها قضاء تاما •

وكان لا بد أن تحشد مصر أسطولا قويا يعينها على النهوض من هــذه الكبوة ويدفع عنها ما تعرضت له من الأخطار ، ولما كان ساحل البحـــر الأحمر خاليا من الامكانيات اللازمة لبناء هذا الأسطـــول ، فان أهـــل « البندقية » رغبة فى معاونة مصر للتغلب على هذه الصعوبة ، بعثـــوا الى الاسكندرية بالأخشاب والمعدات اللازمة لبناء السفن ، ومن الاسكندرية نقلت هذه كلها ، بطريق النيل الى القاهرة ، ثم أرسلت على ظهور الجمال الى السويس ، ومن هذا الميناء سيرت مصر فى المحيط الهندى عام ١٥٠٨ أربع سفن كبيرة تتبعها سفن مساعدة ••

.. ولقد كانت النزعة الاستعمارية المسـيطرة على البرتغال والروح الصـليبية المتغلغلة فى نفس « البوكيرك » (Albuquerque قائد القوات والاساطيل البرتغالية فى المحيط الهندى ، كان ذلك سببا فى اتجاه سياسة هذه الدولة الى القضاء على القوة البحرية للدول الاسـلامية فى المحيط الهندى والبحر الأحمر ، وفى هذا السـبيل اتجه « البوكيرك » الى القيـام بمشروع يرمى الى اغلاق البحر الاحمر ويحقق للبرتغال السيطرة عليه وذلك عن طريق انشاء قنـاة فى مدخله فيتم بذلك عزل البحـر الأحمر عن المحيط الهندى . وبالتالى يتم القضاء على بلاد العـرب ومصر قضاء لا تقوم لها بعده قائمة ..

***

ولقد فكر السلطان « سليمان » القانونى ، بعد استيلاء الأتراك عـلى مصر ، فكر فى ايصال البحر الأبيض المتوسط بالبحر الأحمر ، كما تشير الى ذلك المراسلات التى تبودلت اذ ذاك بين « سافارى دى لانكوسـم » (Savary de Lancosme) السفير الفرنسى فى الآستانة والملك هنرى الثالث ملك فرنسا .

وقد اتجه الكردينال « ريشليو » (Richelieu) وكان مسيطرا على الحكم فى فرنسا فى عهد الملك « لويس الثالث عشر » اتجه فى عام ١٦٢٩ الى تكوين شركة سميت بالشركة العامة للتجارة الخارجية هدفها احتكار التجارة بين الشرق والغرب ، غير أن هذه الشركة وان كان قد تم تكوينها فعلا الا أنها لم تقم بأى نشاط تجارى وانما كان تكوينها حافزا للفرنسيين على التفكير فى طائفة من المشروعات والقيام بدراستها دراسة عميقة ، وكان من بين تلك المشروعات الاستيلاء على جانب من الهند وجزر المحيـط الهادى ، ومشروع لشق قناة عبر برزخ السويس ـ تصل البحر الأبيض بالبحر الأحمر ، فشق تلك القناة كان حلما ظل يداعب أذهان المفكرين وساسة العالم فى مختلف الأزمان ، وكانت الموانىء التجارية فى البحـر الأبيض المتوسط تميل دائما الى نقل بضائعها عبر مصر ، وهذا الميل كان

يبدو قويا واضحا فى سياسة « البندقية » وسياسة « الباباوات » وسياسة فرنسا من عهد « ريشليو » الى عهد « بونابرت »

ويقول المؤرخون أن سياسة الملك « لويس الرابع عشر » ملك فرنسا نحو مصر كانت تتجه الى تحقيق هدفين : الأول : تأمين مركز ممتاز فى مصر للرعايا الفرنسيين ، والثانى : اقامة نظام للمواصلات مبسط وسريع يصل المحيط الهندى بالبحر الأبيض المتوسط عن طريق البحر الأحمر فالسويس فالاسكندرية .

ويقول المؤرخ « ألبير فاندال » أن حكومة فرنسا قدرت الأهمية الجغرافية لتلك الرقعة من الأرض الممتدة الى مياه البحر الأحمر ورأت فيها أصلح باب للمواصلات بين العالمين ، بين أوروبا والشرق الأقصى ، وقد جهد ملك فرنسا ليحقق لبلده السيطرة المنفردة على هذا الجزء من العالم ، وكان « لكولبير » (Colbert) الفضل فى المحاولات التى بذلت وقتئذ لتحقيق هذا الأمل فقد أدرك مدى أثر احتكار التجارة فى البحر الأحمر ، تلك التجارة التى بقيت حتى ذلك الحين محرمة على المسيحيين بحكم جوار هذا البحر للبلاد المقدسة الاسلامية ، ومنذ سنة ١٦٦٤ تقدم « كولبير » الى مجلس التجار فى فرنسا بمذكرة شاملة عن هذا الموضوع أبرز فيها الثورة التى حدثت فى اقتصاديات العالم القديم بسبب نقل طريق الهند من البحر الأحمر وطرقه البرية التقليدية الى طريق رأس الرجاء الصالح ، وشرح هذا الانقلاب تفصيلا ، فقال بأن الطريق الأطول هو طريق رأس الرجاء قد مكن الأوروبيين من التحرر من خضوعهم لسيطرة ورغبات المسلمين الذين كانت تجارة الأوربيين تعبر أراضيهم ، وكان للبرتغال الفضل فى هذه الثورة واندفعت من ورائهم هولندا وانجلترا وبدأ بذلك عهد الشركات لتجارة جمهوريات البحر الأبيض سيما البندقية ومصر ، فقد زالت عنهما الملاحية الأجنبية الكبرى فى تلك البلاد ، كما بدأت نهاية عهد الازدهار تلك المزايا التجارية العديدة التى كانتا تنعمان بها .

***

الا أن التجار الفرنسيين كانوا الوحيدين من بين الأوربيين الذين ينظرون الى مصر نظرة خاصة ويحرصون على البقاء فيها فاذا استطاعت فرنسا أن تفتح من جديد ذلك الطريق القديم عبر مصر والسويس والبحر الأحمر وهو طريق يفضل كثيرا رأس الرجاء الصالح ، تسنى لها بذلك - في رأى « كولبير » - أن تعيد الى هذه البلاد احتكار التجارة مع الهند ..

كما وان الفيلسوف « ليبنتز » (Leibnitz) قال في رسالة وجهها الى الملك لويس الرابع عشر في سنة ١٦٧٢ : « الى الملك المسيحي . مولاى ان الحكمة التى اتصفتم بها لتشجعنى على أن أقدم لكم ثمرة تفكيرى وأبحاثى لمشروع يعتبر أعظم وأوسع مشروع يمكن تصوره كما وانه يسير التنفيذ ، انني لأتحدث يا مولاى عن غزو مصر ، فانها دون بلاد العالم تعتبر أفضل موقع للسيطرة على العالم كله ، امبراطورية تشمل جميع بلاده وبحاره ، فان السكان الذين يمكن أن تسعهم علاوة على خصبها الذى لا نظير له يؤهلانها لهذه المكانة ، فمنذ القدم ومصر أم العلوم ومهد المعجزات وقد أصبحت الآن « وكرا للدين » الاسلامى « وللمسلمين الأشرار » ، فكيف يقبل المسيحيون يا مولاى أن يفقدوا هذه الأرض المقدسة التى تصل بين آسيا وافريقيا ، هذا الجسر الذى أقامته الطبيعة بين البحرين الأبيض والأحمر ، تلك البلاد التى تعتبر مستودع حبوب الشرق ومستودع كنوز افريقيا وآسيا ، فان امتلاك مصر يفتح طريقا سريعا للمواصلات الى الأراضى الغنية بالشرق ويربط تجارة الهند بتجارة فرنسا ويمهد الطريق أمام الغزاة الفاتحين ليعيدوا سيرة الاسكندر الأكبر »

ومنذ القرن الثامن عشر ومشروع شق قناة السويس يسيطر على تفكير ذوى المصالح فى التوسع التجارى بين الشرق والغرب ، وقد كتب المؤرخ « سافارى » (Savary) فى تقرير له يقول : « ان انشاء طريق مواصلات يربط البحر الأبيض المتوسط بالبحر الأحمر يكفل التيسير الكامل للتجارة أمام الفرنسيين اذ من الممكن فى هذه الحالة أن نمضى رأسا من البحر الأبيض الى السويس ومن هناك الى كافة شواطىء البحر الأحمر حتى « مخا » على المحيط الهندى فى مدخل البحر الأحمر ،

« مخا » التى يقال بأن الهنود والشعوب التى تسكن شبه الجزيرة العربية يفدون عليها ، بعطاراتهم وبضائعهم للاتجار فيها . ولا يحتاج الأمر لانشاء المواصلات بين البحرين الا الى شق قناة من السويس حتى مدينة دمياط اى الى مسافة تقرب خمسين أو ستين فرسخا ، أو عن طريق قناة تبـــدأ من البحر وتنتهى عند أقرب نقطة على النيل وهى مسافة لا تتجاوز ثمانـين كيلو مترا »

وقد أشار « سافارى » الى أن البطالســـة وكيلوباترا ، وآخـــرين من الملوك حاولوا شق قناة عبر برزخ السويس وقال « ... ما الذى يمنـــع افريقيا من أن تكون جزيرة حتى يمكن ربط البحرين الأبيض والأحمر بقناة تصل بينهما .. ان الذى حال دون قيام هذا المشروع العظيم هـــو الخوف من طغيان مياه البحر الأحمر التى كان يعتقد بأنها أعلى من مستوى البحر الأبيض المتوسط بحيث تغرق مصر وتحول مياه النيل الى ميـــاه مالحة » ..

ويستطرد سافارى قائلا « ان فى وسع ملك فرنسا العظيم أن ينفذ هذا المشروع الكبير رغم ما يصادفه من صعوبات وعقبات قد يبدو أنه لا يمكن التغلب عليها . ان ذلك لممكن وبنفقات لا يقوى عليها سوى الملك على أن تلك النفقات مهما بلغت ، وكل ما يبذل فى هذا السبيل من التضحيات ، لهو عمل معقول ومقبول ما دام أنه يحقق الخير لرعايا الملك » . ويقـــول سافارى « ان من شأن هذه القناة التى تصل السويس بدمياط أن تيسر على تجار أوروبا وتريحهم من مشقة نقل بضائهم الى الاسكندرية ثم نقلهـــا عبر النيل الى القاهرة كما يفعلون حاليا وبدلا من كل هذا العناء الطويل يمضون مباشرة الى دمياط حيث تبدأ القناة ومنها يتجـــهون رأســـا الى السويس ثم الى البحر الأحمر ثم الى جدة فمخا فالهند حيث ينقلون اليها منتجات أوربا ثم يعودون حاملين منتجات تلك البلاد »

كما ان « دراجونسون » (D'Argenson) شجع غزو مصر وشق قناة فيها في رسالة له قال فيها : « انه سيكون مشروعا عظيما حيث يسود السلام أوربا ، الا أن المشروع الذى يقضي بغزو الدولة العثمانية بنفقات مشتركة بين الدول الأوربية لفرض الدين المسيحى وتحرير الأراضى المقدسة وتنصيب أمراء أوربيين ومتحضرين على تلك البلاد والصعوبة الوحيدة التى تحول دون ذلك هى اقناع امبراطور النمسا وقيصر روسيا بالانضمام الى هذا المشروع »

ويضيف داراجونسون قائلا « ان مشروع الحملة الصليبية الذى تقدم به يحقق مزايا تجارية عظيمة وأهمها شق قناة تصل شرق البحر الابيض المتوسط بالبحر الأحمر وتكون ملكا مشتركا للعالم المسيحى »

•• وهكذا بدأ الغرب يقرن مشروعات شق القناة عبر برزخ السويس بمشروعات غزوه لمصر ••

***

لقد أبرزنا الدور الذى لعبته فرنسا فى مختلف المشروعات التى ترمى الى غزو مصر والنصيب الذى عهد به الى الفرنسيين المقيمين بمصر ، كما أوضحنا خاصة الدور الذى قام به « مجالون » وأشرنا الى أن مختلف تلك المشروعات قد أفادت منها حملة « نابليون بونابرت » على مصر •

ولم يكن فى وسع انجلترا أن تقف بمعزل عما يجرى على مسرح السياسة فى مصر • فمنذ سنة ١٧٧٥ عقد « وارن هاستنجر » اتفاقا مع « مراد بك » يكفل أمن القوافل التجارية الانجليزية فى طريقها من السويس الى القاهرة ، وقد تأيد هذا الاتفاق بالمعاهدة التى عقدت بين الانجليز وبين « محمد أبو الدهب » ونصت على أن البضائع الانجليزية تنقل من السويس والطور الى القاهرة تحت مسئولية البك فى القاهرة ، أو من يكون فى الحكم من الأمراء ، وكان الانجليز من جانبهم يفكرون فى طريق ملاحى الا أنهم فضلوا أن يتجه تفكيرهم الى طريق برى مع تمكين السفن الانجليزية من الرسو فى ميناء السويس بالبحر الأحمر

ولكن سلطان تركيا لم يسمح للسفن الانجليزية بأن ترسو في ميناء السويس وأغلقه في وجهها كذلك لم تستطع الحملة الفرنسية أن تفعل شيئا أثناء وجودها في مصر ازاء مشروع شق القناة • ولم يأت محمد على خلال مدة حكمه الطويلة بجديد في هذا الأمر ، الا أن اختراع البخار وبناء السفن البخارية أحدث انقلابا في الملاحة العالمية من شأنه أن يعيد الازدهار الى الشرق الأوسط ، الى الخليج الفارسي ، الى البحر الأحمر ، الى برزخ السويس ، وهي المناطق التي ظلت في حالة ركود منذ اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح •

وفي سنة ١٨٢٣ عرض حاكم « بومباي » في الهند على مصر أن تنشيء خطا ملاحيا بخاريا بين الهند والسويس ، وفي عام ١٨٢٩ قام « واجهورن » (Waghorn) لحساب شركة الهند بنقل صور من الرسائل المرسلة من انجلترا الى الهند عن طريق رأس الرجاء الصالح عن طريق السويس وكانت هذه السابقة من أهم الأحداث حينئذ مما حمل « دى لسبس » على أن يقول فيما بعد بأن الملازم « واجهورن » قد وضع حجر الأساس للملاحة بين انجلترا والهند وان كان قد اخترق برزخ السويس الا أنه برهن على سرعة هذا الطريق وفائدته ، كما أن شركة ملاحة بريطانية تؤيدها الحكومة الانجليزية تكفلت بنقل البضائع والركاب من الهند الى السويس ، والتزمت شركة أخرى بنقل الركاب والبضائع من الاسكندرية الى موانيء أوربا ، وقد كانت هذه الرحلة تتم من الاسكندرية الى القاهرة عن طريق النيل وقناة المحمودية حتى مدينة العطف أو من الاسكندرية عن طريق قناة المحمودية حتى العطف ثم في النيل الى القاهرة يسحبها لنش بخارى ، وكانت الرحلة تستغرق أكثر من يوم وكان على الركاب أن يمضوا يوما أو يومين في القاهرة ، ثم يستأنفون السفر الى السويس في عربات تسع الواحدة منها ستة أشخاص تجرها أربعة بغال أو خيول ، وكانت البضائع تنقل على الجمال ، كما وان الفحم الذى تمون به السفن في السويس كان ينقل على الجمال ، وكان من شأن ذلك كله أن أصرت

انجلترا لــدى محمــد على ، على انشاء خط حديدى يصـــل القاهـرة بالاسكندرية •

وهكذا عادت للطريق الى آسيا عبر برزخ السويس والبحر الأحمـــر أهميته تدريجيا رغما من الصعوبات التى كانت تعانيها التجـــارة بسبب وسائل النقل الا أن ذلك كان يحقق لمصر الكثير من المزايا المترتبة عـــلى النقل البرى للركاب والبضائع ، وكانت مزايا هذا الطريق تزداد وضوحا يوما بعد يوم ، فان الانجليز رغما عن المحـــاولات التى بذلها « جورج جيلبدون » (G. glibdon) و « اندرسون » (Anderson) و « دافيـــد أورجهارد » (D'Urghary) ظلوا يعارضون بشدة مشروع قناة ملاحية عبر البرزخ لاالجهل ـ اذ لم تكن معارضتهم نتيجة لجهلهم بمزاياالمشروع ـ ولكنها كانت لأسباب تتعلق بسلامة وأمن امبراطوريتهم ، لأن مثل هـــذا الطريق الجديد البحرى عبر برزخ السويس ، يضع امبراطوريتهم فى الهند فى متناول ايدى أوروبا بأسرها ، ولذلك فقد ظل « بالمرستـــون » يعارض معارضة منظمة مشروع شق القناة •

***

الا أن انجلترا بدأت تدرك سريعا بأنه لا مفر ان عاجلا وان آجـــلا من مواجهة تهديد قوى لسلطانها ولطرق مواصلاتها ولامبراطوريتها ذاتهـــا وبأن هذا التهديد سيهب من ناحية السويس والبحر الأحمر ، ولهذا فقد بادرت انجلترا الى احتلال جزيرة « سقطرة » (Socotra) فى سنة ١٨٣٥ ، ثم احتلت « عدن » فى عام ١٨٣٩ لتتم لها السيطرة على مداخـل البحر الأحمر ، غير ان هذه السيطرة لم تحمها من القلق الدائم خوفا من خطر قيام دولة منافسة لها تهدد سلطانها ، بل تهدد كيانها ذاته من أجـل ذلك فان ساسة انجلترا لم يهدأ لهم بال الا بعد أن تم لهم القضاء عـــلى سلطان « محمد على » وجعله تابعا لسلطان تركيا وبالتالى تحويله من منافس لانجلترا الى تابع ذليل يسعى اليها ويستنجد بها لتحقق له ولأسرته البقاء فى الحكم على أن خضوع محمد على واستسلام خليفته للسياسة الانجليزية

لم يمنع معارضتها الشديدة لمشروع شق القناة ، وقد تمسكت بهذه المعارضة حتى ذلك اليوم الذى تحقق لها فيه السيطرة والاشراف التام على تلك القناة .

***

الا أن محمد على لم يسعه تحت الحاح الدول الأوروبية من ســاسة ومفكرين ورجال أعمال الا أن يسمح بالبحث فى مشروع شق القنـــاة وعهد به الى « لينان دى بلفون » (Linant de Bellefonds) المهندس الفرنسى الذى كان أنيط به القيام بالدراسات الأولى لبرزخ السويس من ميناء « بيلوز » على شاطىء البحر الأبيض حتى دمياط فالعريش ..

وقد شرع المهندس منذ سنة ١٨٢٣ فى دراسة التكوين الجيولوجى لهذه المنطقة ودراسة الشكل الجغرافى لها ووضع الخرائط الطبوغرافية للمنطقة وشرع فى البحث عن آثار وبقايا القنوات القديمة التى أشار اليها المؤرخون فى مصنفاتهم وعندما فرغ من هذا العمل التحضيرى ، شرع « لينان » فى اعداد مشروع فنى لشق قناة عبر برزخ السويس ، وأكمله وطـوره تبعا لما تجمع لديه من المعلومات نتيجة لدراساته وبحوثه فى ذات المنطقة .

ولقد قدمت صورة أولى من هذا المشروع مدروسة تماما الى فرديناند دى لسبس فى عام ١٨٣٣

وكان ما قام به « لينان دى بلفون » من جهد لاعداد الدراسات الأساسية لمشروع القناة العنصر الأساسى لهذا العمل العظيم ، وقد أعد « دى بلفون » مشروعـــين لشق القناة ، يتضمنـــان تخطيطـــا دقيقا للقنـــاة مع بيان تفصيلى لجوانبها وعمقها . وتقديرا لنفقات الانشاء وتقديرا آخـــر للايرادات المحتملة ، ولأول مرة فى التاريخ حصل المسئولون على بيانات دقيقة ومعلومات من فنى ممتاز ، تؤكد سهولة شق قناة عبر برزخ السويس تصل بين البحرين وكان « للينان دى بلفون » الفضل فى تقرير وامكان انشاء قناة تبدأ من البحر الأبيض المتوسط فى خليج « بيلوز » وتنتهى الى البحر الأحمر، دون أن تحتاج الى أهوسة لموازنة سطح المياه بين البحرين،

ولقد أوضح هذا المهندس الأسس الفنية التى اتبعت واحترمت تماما فيما بعد عند التنفيذ ، وما أن أتم « لينان دى بلفون » بحثه حتى بادر انجليزى يدعى « أرثر أندرسون » ، هو عضـو مجلس ادارة شركة الملاحة (Peninsular and Oriental) بمفاوضته لتكوين شركة تقوم بشق قناة عبر برزخ السويس ، وعندما زار هذا الانجليزى مصر سنة ١٨٤١ ، قال « لقد تبينت أن المهندس لينان قد حضر مشروعه بالكثير من الجهد والوقت لتحقيق الاختبارات العلمية الضرورية لحل مشكلة شق القناة ، كما وانه أتم تخطيطا مدروسا للبرزخ وكان لديه أوسع المعلومات المستمدة من تحقيقه الشخصى فى ذات الموقع المختار لشق القناة فيه ، ولقد اقنعت هذا المهندس بتسليمى مذكرة الموضوع أرفق بها خريطة للمشروع بأكمله » .. وقد كان من أثر هذه الدراسة أن بادر « لورد أوكلاند » (Lord Auckland) نائب الملك فى الهند بالاهتمام بالمشروع وطلب من المهندس « لينان » أن يبعث اليه مرفقا بمذكرة تفصيلية ، وعلى أثر ما أذيع عن المشروع من معلومات سرت موجة حماسية فىالأوساط المعنية بالمشروع وسارع محمد على الى تكليف « لينان » بارسال نسخة من مشروعه الى « مترنيخ » وقد بعث بهذه النسخة « لوران » القنصل العام للنمسا فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٤٢ ، وفى أول فبراير سنة ١٨٤٣ على دفعتين ، ولقد قال البرنس « مترنيخ » بأن انشاء القناة لن يحتاج لكثير من الجهد أو الوقت وان تكاليف الانشاء لن تتجاوز امكانيات محمد على التى يستطيع أن يدبرها ، وأدرك « مترنيخ » فى الحال المزايا العظيمة التى يمكن أن تفيد منها موانىءالنمسا علىالبحر الأدرياتى اذا ما تم انشاء طريق مواصلات بحرية جديدة فى اتجاه الهند والشرق الأقصى وقدره ان انشاء قناة السويس سيكون بمثابة ثورة فى علاقات الشعوب بعضها ببعض .

وقد كرس « مترنيخ » جهوده لاغراء « محمد على » بتنفيذ المشروع ، وظلت المفاوضات فى هذا الصدد تجرى بين حكومة النمسا وبين محمد على لأكثر من عامين .

وبلغ من لهفة « لينان دى بلفون » على تنفيذ المشروع أنه فى سبيل مساعيه لاقناع ساسة العالم بفائدة مشروعه ، راح يعرض دون أى تحوط أو تحفظ ، نتائج بحوثه القيمة عن المشروع وخلاصة دراسته الطويلة له ، راح يعرض ذلك كله على ساسة الدول . عرضه على « أندرسون » وعلى « لورد أوكلاند » نائب ملك انجلترا فى الهند ، وعرضه على « مينو » والجنرال « جاليس بك » ثم عرضه على « فرديناند دى لسبس » ، وكان البرنس « مترنيخ » — كما أسلفنا — أول من تحمس للمشروع وقد رأى أن تتحمل دول العالم نفقات شق القناة ، وكذلك تسهم فى تعويض مصر عما تتكبده من أعباء فى هذا السبيل ، علاوة على تخويلها حق فرض رسوم لصالحها على المرور .. غير أن المفاوضات التى قام بها « مترنيخ » لتنفيذ المشروع فشلت لسببين ، أولهما : ان « مترنيخ » كان يعتبر الباب العالى طرفا أساسيا فى هذا المشروع ، بحكم تبعية مصر للدولة العثمانية وبما للباب العالى من السيادة عليها ، الأمر الذى حمل محمد على على الاحجام عن تنفيذ المشروع حتى يتجنب اثارة مشكلة كان يهمه ألا تثار بحال من الأحوال ..

أما السبب الثانى : فهو معارضة حكومة انجلترا للمشروع على الرغم من تأييد قادة الرأى العام فى انجلترا من المهندسين للمشروع وعدم ارتياحهم لموقف حكومتهم منه وكان من بين هؤلاء الداعين لتنفيذ المشروع سير « أوركوها رد » عضو مجلس العموم البريطانى وقد عرض هذا العضو فى عام ١٨٤٤ مشروعا يرمى الى تكوين شركة انجليزية لشق قناة عبر برزخ السويس وقال فى مشروعه أن هذا العمل يحقق لانجلترا وللعالم جميعا خدمات لا تقوم بحال ، كما تحمس للمشروع فى ألمانيا السياسى « اسكندر هامبولت » (Alexander Humbolt) وتألفت لتنفيذه جمعية فى مدينة « ليبزج » وشرعت فى الاتصال بمحمد على فى عام ١٨٤٥

وكذلك أبدى آخرون من المهندسين الفرنسيين رغبة متطرفة فى شق

القناة فأعد المهندس « **كولان** » (Collin) والمهندس « كوردييو » (Cordieu) في سنة **١٨٤٠** و « جاليس بك » في سنة **١٨٤٤** مشروعا لشق هذه القناة ، الا أن مشروعاتهم كانت في خطوطها الأصلية مقتبسة من النتائج التي انتهت اليها دراسات وبحوث « لينان دى بلفـــون » في مشروعه .

الفصل الخامس

قناة السويس و « السانسيمونيون »

« السانسيمونيون » والفرديناند دى‌ليسبس ـ السانسيموني ، « انفانتان » يتفقد برزخ السويس عام ١٨٣٨ » « دراسة مشروع شق القناة ـ محمد على يؤثر مشروع بناء القناطر الخيرية على النيل بالاسبقية » « على اى مشروع آخر ـ نجاح مشروع‌شق قناةالسويس فى رأس « أنفانتان » رهن بالدعاية له فى أوربا ذاتها لافى مصر ـ « انفانتان » يرى أن تتبنى انجلترا المشروع حتى لا تعارضه ـ انشاءجمعية « الدراسات » الخاصة بالمشروع ـ خبراءالجمعية وفنيوها من السانسيمونيين ـ « انفانتان » يوفد مهندسين الى مصر لدراسةبرزخ السويس ـ « جمعية الدراسات » تقوم بعملها فى دقةوعلى احدث الأسس العلمية ـ « لينان » يراجع المشروع لآخرمرةعام ١٨٥٣ ـ «السانسيمونيون» يبرزون للعالم قيمة مشروع شق القناةوفوائده ونجاحه من الوجهة الفنية » .

***

« السانسيمونيون » ، هم الأتباع الذين اعتنقوا المبادىء الفلسفية التى وضعها الفيلسوف الفرنسى « هنرى دى سان سيمون » وكان يقود هذه الجماعة « أنفانتان » (Enfantin) الذى كان يعتبر أن قيادة المجتمع البشرى يجب أن يتولاها القسس ، كما كان يؤمن بأن عليه هو رسالة تهدف الى تصحيح رسالة عيسى عليه السلام .

وقد نقلت هذه الجماعة فكرة شق قناة عبر برزخ السويس الى المجال الروحى بدلا من مجالها المادى ..

ففى سنة ١٨٣٣ نزلت مصر جماعتان من أتباع سان سيمون ولحقهم‌فى سنة ١٨٣٨ « أنفانتان » ذاته وبدأوا فور وصولهم يتصلون بالقنصل‌الفرنسى « مينو » ونائبه الشاب « فرديناند دى‌ليسبس » الذى انعقدت بينهم وبينه أواصر الصداقة وقد قام « أنفانتان » بزيارة برزخ السويس الذى سبق للجماعتين من السانسيمونيين أن زاروه وقاموا بدراسة طبيعة التربة وعمق المياه والحركة البحرية ورفعوا منطقة خليج السويس على خرائطهم كما قام السانسيمونى « فورنيل » (Fournel) وهو من المهندسين الأكفاء ، بالبحث فى الوثائق القديمة عن كافة الاعمال والدراسات التى

تمت بصدد شروع وصل البحرين ، وقد تناولت بحوثه ودراسته موقف الباب العالى وموقف مصر من المشروع ووضع أول وثيقة للسانسيمونيين عن موضوع شق قناة عبر هذا البرزخ ، ولكن فورنيل لم ينجح فىاقناع محمد على بمزايا المشروع ..

وقد انتهز « أنفانتان » فرصة نزول الماريشال « مارمونت » (Marmont) ضيفا على محمد على ، وأثار اهتمام الماريشال بالمشروع وحفزه على اثارته من جديد واقناع محمد على به . غير أن ذلك كله لم يزحزح محمد على عن موقفه فبقى مصرا على أن تكون الاسبقية فى التنفيذ لمشروع بناءالقناطر على النيل قبل تنفيذ أى مشروع آخر ..

ولقد ظل « أنفانتان » على صلة بأتباعه من السانسيمونيين الذين بقوافى مصر بعد سفره منها الىفرنسا وكان أبرزهم المهندس «لامبرت» (Lambert) و « برونو » (Bruneau) اللذين ظلا يعاونان « لينان » فى اعداد مشروعه وقد كان لهذا التعاون أثر فعال فى اعداد التفاصيل الكاملة للمشروع وقد رحب لينان بهذا التعاون القائم على الحماس الدينى والصداقة ولم يدخر « انفانتان » جهدا فى سبيل بذل العون والتشجيع الأدبى الى المهندس « لينان » ، ففى رسالة بعث بها الى تلميذه « لامبرت » فى ٨ ابريل سنة ١٨٤٣ كتب انفانتان يقول « ان مشروع شق قناة السويس قد دفع«لينان» فى الطريق الحقيقى لحياته العبقرية ، وأن اسمه يجب أن يقترن بهذا المشروع . ولقد أدرك « انفانتان » أن نجاح هذا المشروع لا يمكن أن يتحقق الا بالسعى له فى أوربا ذاتها لا فى مصر ، فدعا الى تكوين جماعة من المهندسين ومن أصحاب البنوك والتجار الفرنسيين والانجليز والنمسويين لاثارة هذا المشروع والدعوة له والتكفل بتنفيذه .. وكان من رأى المتبصرين من السانسيمونيين أن المعارضة الحقيقية للمشروع ستكون من جانب انجلترا . ولكى يتفادوا هذه المعارضة استقر رأيهم على أن يترك لانجلترا الهيمنة على هذا المشروع .

***

تلك كانت مجمل الأحوال عندما أتم المهـــندس « لينان دى بلفون » دراساته في سنة ١٨٤٥ وسلمها الى « أنفانتان » ، وقد بادر هذا الأخـير بتخطيط مشروع لانشاء شركة « ثلاثية » للدراسات الخاصة بقناة السويس وشركة من جماعة انجليزية يمثلها « ستيفنسون ستباربوك » ، وجماعـــة نمساوية يمثلها المهندس « نجريللى » والمالى « ديفـــور » و « فيرونس » و « سبلبيه » ، وجماعة فرنسية تضم « أنفانتان » و « آرليس » و « بولان تالابوت »

وقد وقع عقد تكوين هذه الجماعة فى ٣٠ نوفمبــــر سنة ١٨٤٦ ، وتم تكوين الجمعية فعلا فى ١١ يناير سنة ١٨٤٧ ، برأس مال قـــدره مائـــة وخمسون ألفا من الفرنكات ، كما تم الاتفاق على أن يتولى ادارة وتوجيه أبحاث ودراسات وأعمال الجمعية ثلاثة مهندسين هم « روبرت ستيفنسون» الانجليزى والمهندس العبقرى النمسوى « نيجريلى » وهو ايطالى الجنس الا أن بلاده كانت وقتئذ تابعة للنمسا ثم المهندس الفرنسى «بولان تالابوت» وكان من أكفأ الفنيين خبرة ودراية فى عصره ، وكان من المتفق عليه أن ينضم « لينان دى بلفون » الى المهندسين الثلاثة كما نص الاتفاق عـلى أن تحل محل جمعية الدراسات فيما بعد « جمعية » لتنفيذ المشروع ، وتضمن الاتفاق تحديد حصة كل فريق فى المشروع ، ومنح المهندسين الثـــلاثة والمهندس لينان أربع حصص متساوية فى المشروع ، وبذلك اعتقـــد « انفانتان » أن طريق النجاح قد مهد أمامه ، وأصبح يؤمل أنه بفضل ما سيحصل عليه من تأييد رجال المال ، وبما سيتوفر له من الوسائل الفنية ، سيتمكن من اثارة اهتمام الرأى العام العالمى واقـــناع مختلف وزارات الخارجية فى الدول بالمشروع كما سيتسنى له القضاء على كل ما قد يعترض طريقه من الاعتراضات والصعوبات • فبادر بايفاد مهندسيه الى مصر حيث شرعوا بمشاركة المهندس « لينان دى بلفون » فى دراســـــاتهم لبرزخ السويس ذاته وقد قسموا العمل فيما بينهم ، فتولى المهندس «ستيفنسون » دراسة الشق المتصل بخليج السويس على البحـــر الأحمـــر ، واختص

المهندس « نيجريلي » بالشق المتصل بخليج « بيلوز » على البحر المتوسط ، واختص المهندس «تالابوت» بدراسة المنطقة الداخلية فى برزخ السويس •

وهكذا شرعت هذه الجماعة فى العمل متحرية أقصى ما يمكن من الدقة والتحوط مستخدمة فى أعمالها ما أتيح لها لأول مرة فى التـــاريخ من الامكانيات العلمية وغيرها مما يسر دراسة المشروع محليا ، وقام المهندس « لينان » بمراجعة مختلف النتائج لآخر مرة فى سنة ١٨٥٣

وما من شك فى أن ماقام به « السانسيمونيون » من هذه الدراســات قد أقنع العالم تماما بأنه لا فرق فى المنسوب بين مياه البحرين الأبيــض المتوسط والأحمر ، ولأول مرة فى التاريخ بدأ العالم يدرك قيمة تنفيــذ مشروع شق قناة عبر برزخ السويس تنفيذا يستند الى قواعد سليمة وينتهى الى نتائج محققة •

وهكذا بــدأ أتباع سان سيمور و « انفانتان » يتطلعون الى المستقبل بشر وبأمل عريض فى نجاح مشروعهم •

الفصل السادس

قناة السويس و « فرديناند دى لسبس »

« دى ليسبس يرقب نشاط السانسيمونيين ـ ظهور دى ليسبس على المسرح ، حصوله على جميع ما أعده » « السانسيمونيون من البحوث والتصميمات الخاصة بمشروع شق القنـاة ـ دىليسبس يتقرب من المهنـدسين والخبـراء السانسيمونيين ويحتال عليهم ليستخدمهم فى تحقيق مطامعه بعد تولى صديقه محمد سعيـد الحكم ـ خداع دى ليسبس يتجه الى محمدسعيد فيذكر الوالى بماضيهما معا أيام الشباب ـ محمد سعيد يقرب منه دى لسبس يدرس نفسيةمحمد سعيد ويدرس افراد بطانته وحاشيته ويتعرف على ميول واهواء ذوى الحظوة عنـد الوالى ـ دى لسبس يتوقع لنجمه التالق ـ محمد سعيد أداة استحوذ عليهادى لسبس بارخص الوسائل ـ ضحايا دى لسبس الذين هدمهم وبنى نفسه على انقاضهم ـ الوزير الفرنسى « بونيه » يقول أن دى لسبس صبر وترقب لينتهز الفرصـة لاستقلال مصر ـ دى لسبس سلب غيره حقوقهم وجهودهم وعزاها لنفسه ولم يتقيد بشرف أو ضمير ـ دى لسبس يستند الى فرمان زعم انه حصل عليه من محمد سعيد فى ٣٠ نوفمبرسنة ١٨٥٤ ـ الفرمان المزعوم لم يكن سوى عرضا من دى لسبس ـ المعتمد الانجليزى » « يقول لمحمد سعيد ان مشروع القناة يجاوز امكانيات مصر ـ دى لسبس يتلاعب فى نصوص الفرمان المزعوم ويجعل منه وثيقة ولا يظهرها الا فى عام ١٨٥٨ ـ دى لسبس يحصل على فرمان يناير سنة ١٨٥٦ ـ المعتمد الانجليزى فى مصر يشرح لحكومته آثار شق القنـاة بالنسبة للحـاضر والمستقبل ويربط بين المشروع والسياسـة ـ دى لسبس يهاجم ويساوم انجلترا فى وقت واحد ويهمل شأن الباب العالى ـ فرنسا تقف وراء دى لسبس ـ عجز دى لسبس عن تدبير الاموال ـ مصر كانت أول ضحايا الاسـاليب الخسيسة والوسائل الدنيئة التى بذلها دى لسبس لتمويل المشروع ـ دى لسبس يهدد محمدسعيد ويستدرجه ليحمله جميع المسئوليات فى مشروع شق القناة ـ دىلسبس يجعـل مصر مسرحا لمأساة انسانية ـ مئات الالوف سقطوا ضحايا لنظام السخرة ـ الكارثة المالية التى جلبهـا دى لسبس على مصر تحطم كيانها ، وتفرض وصاية الغرب المالية على البلاد ، وتتيح للدول التدخل الذى انتهى باحتلال بريطانيا لمصر عام ١٨٨١ » .

***

لم يكف « فرديناند دى لسبس » عن مراقبة نشاط السانسيمونيـين والاتصال بأعضاء مجموعتهم التى تعمل فى مصر ولا سيما «آرليس ديفور»، كذلك لم تتوقف جهود أتباع سان سيمون لتنفيذ مشروع القـناة ، تلك الجهود التى كانت تصادف من « عباس الأول » ما يشجع عـلى المضى فى بذلها ، والتى لم يقتصر جانب الدعاية فيها على مصر ـ بل تناول الأوساط الأوربية أيضا ، وقد ظلت الأمور تجرى على هذه الصـورة حتى لقى « عباس الأول » مصرعه وخلفه فى حكم مصر « محمد سعيد » وكان هذا

مسرح الأحداث ليلعب الدور الأول .

ايذانا بتألق نجم صديقه القديم « فرديناند دى لسبس » وظهوره على. فما أن علم « دى لسبس » نبأ تولى « محمد سعيد » الحكم حتى انبرى للعمل لتحقيق أهدافه . وكانت خطوته الأولى فى هذا السبيل هى الاتجاه ألى اتباع « سان سيمون » والتأثير على كبيرهم « انفانتان » بواسطة «آرليس» لاقناعه بتسليم « دى لسبس » كافة الوثائق والمذكرات والخرائط والتصميمات التى أعدتها « جمعية الدراسات » لمشروع القناة ومن بينها ما أعده المهندسون الذين انتدبتهم الجماعة للعمل فى مصر سيما المهندسين « لينان » و « بولان »

***

وقد أمعن دى لسبس فى التقرب من أتباع سان سيمون ومصانعتهم ليتسنى له استخدامهم لتحقيق مطامعه وحبك دوره فى الاتصال بهم حيث بدا وكأنه واحد منهم على الرغم من أنه لم يكن منضما اليهم بصفة رسمية ولم يكن مقيدا ضمن أعضاء الجماعة .

ولعل هذا يبدو واضحا فى رسالة كتبها السانسيمونى « آرليس ديفور » الى المهندس « نيجريلى » فى مصر ، يقول فيها « ان أتباع سان سيمون يعتبرون فرديناند دى لسبس واحدا منهم كما أن جمعية الدراسات أوفدته الى مصر وقدمت له ستة آلاف من الفرنكات يغطى بها نفقاته .

وما من شك فى أن ظهور » فرديناند دى لسبس » فجأة على المسرح ، وقبول أتباع سان سيمان انضمامه اليهم كان سببه تولى « محمد سعيد » الحكم ، فقد أدرك « دى لسبس » أن حكم محمد سعيد هو فرصته الذهبية التى تمكنه من كل ما تصبو اليه نفسه ، فالصداقة التى بينه وبين هذا الوالى الجديد كانت عميقة الجذور ، مرتبطة بذكريات لا تنسى ، ترتسم فيها أيام الصبا والشباب ، أيام كان محمد سعيد فتى يضيق بصرامة أبيه فيهرع الى دار صديقه الشاب فرديناند دى لسبس نائب القنصل الفرنسى فى مصر ،

ليجد في رحابه من متع الحياة متنفسا يشبع فيها ميـــول الشباب ونزعات الصبا ..

وفى هذا الصدد كتب « دى لسبس رسالة الى « مدام دى لامال » فى ٧ نوفمبر عام ١٨٥٤ ، قال فيما قال فيها أنه قد غرق فى الكثير من التأملات وهو فى الباخرة التى حملته من مارسيليا الى الاسكندرية ، وأنه خـلال هذه الرحلة التى استغرقت عشرة أيام لم يكف عن التفكير فى المشروع ، وفيما ينبغى أن يسلكه من أجل تحقيقه .. » ويستطرد فى رسالته ، فيقول « ان دوره الآن يحتم عليه أن يدرس نفسية محمد سعيد من أعماقهـــا وأن يعرف تماما اتجاهات تفكيره ، ويدرس أفراد بطانته ، ويتعرف عـلى ميول ذوى الحظوة عند الوالى ، ويتلمس السبيل الى أقربهم مكانة عنـــده ممن ينبغى أن يتعامل معهم فى حدود تنفيـــذ مآربه .. » ثم يصف « فرديناند » لصاحبته « مدام دى لامال » تفاؤله واستبشاره بولاية محمـد سعيد ، فيقول فى الرسالة « بأنه وهو على ظهر السفينة تتهادى به عـــلى سطح الماء فى طريقها الى مصر ، كان كلما جال ببصره فى السماء لمـــح نجمه يسطع خلال هذه الرحلة كأنما الحظ يمثل أمامه ويمد له يده وعلى راحته العديد من الفرص السعيدة ليختار لنفسه منها ما يشاء .. وانه امتلأ حماسة وأحس احساسا شديدا بقدرته على الظفر بما عجز عن الظفر به غيره ... »

ويسترسل « فرديناند » فيقول فى سطور رسالته « انه استعرض الموقف فوجد كل شىء مسخرا لخدمته .. كل الظروف فى صالحه ، الوالى صديقه .. المحيطون بالوالى الباشوات كلهم أصدقاء ، وأتباع سان سيمون ، كلهم أعوان له وأنه استعرض كذلك مختلف المشـــاكل السياسية ـ بصـــدد المشروع ـ واستعرض موقف الباب العالى ، وموقف الدول الأوروبيـــة سيما انجلترا ، وفكر فى المشكلة المالية وفى المصادر التى يمكن أن يستمد منها العون المالى لهذا المشروع »

***

كان « فرديناند دى لسبس » عندما تولى « محمد سعيد » حكم مصر ، متعطلا بلا عمل ، فقد كانت وزارة الخارجية الفرنسية قد أحالته اذ ذاك الى الاستيداع ، فاذا به بعد ولاية صديقه يجد أمامه الطريق ممهدا ليكون أعظم وأكبر رجال الأعمال •• ومن ثم فلم يكن اندفاعه لتنفيذ المشروع ــ ولا ما لابس هذا الاندفاع من نوايا وأساليب وخطط لا تشرف صاحبها • لم يكن ذلك كله بمستغرب •• لقد أقدم على تنفيذ المشروع بعد أن بيت الكثير من النوايا التى انتهى اليها تفكيره ووضع الخطط لتنفيذها ، وكان لنواياه المبيتة ولخططه التى وضعها ضحايا هدمهم فرديناند ليبنى نفسه على أنقاضهم ، ضحايا من الباحثين والمهندسين الذين كرسوا جهودهم لاعداد مشروع شق القناة ، فدرسوا وبحثوا ووضعوا النظريات العلمية فى هذا الصدد ، وانتهوا الى النتائج التى لم يسبقهم اليها أحد ، فكان آخر المطاف لهذه الجهود جميعا أن سخرت لخدمة « فرديناند دى لسبس » وعزيت اليه وحققت مطامعه بينما غمط حق من بذلوها ، فابتلع « فرديناند » جهودهم وهضمها وأفاد منها دون أن يكون له يد فيها •

ولقد رسم « فرديناند » خطته لذلك خلال العشرة الأيام التى قضاها على ظهر الباخرة فى طريقه الى مصر ••

وكانت الخطة ترمى الى الاستحواذ على « الباشا » الوالى ــ محمد سعيد ــ ليكفل لنفسه تأييدا مطلقا من جانبه مستغلا فى ذلك ما يعرفه من مواطن ضعفه مستعينا ببطانته وبذوى الحظوة عنده من أفراد حاشيته، كما استهدفت خطة « دى لسبس » أيضا السانسيمونيين وجمعية الدراسات ليتسنى له الافادة من جهود من سبقوه منهم واحتكار ثمارها لنفسه ، والاستيلاء على ما قام به الفنيون والمهندسون من المخططات والدراسات الخاصة بمشروع شق القناة •• ومن أجل ذلك فقد كان أول هدف لدى لسبس فى مصر بعد أن نزلها هو السعى للحصول على معاونة الفنيين سيما المهندسين « لينان دى بلفون » و « نجريلى » •• ويقول « جورج ادجار بونيه » فى مؤلفه عن « فرديناند دى لسبس » أن فرديناند دى لسبس كان رجلا عمليا

وقد على مصر ليقـــوم بمشروعات عظيمة إرتسمت في مخيلته خطوطها الكبرى •• ولقد وضــل مصر سابحا في بحر من الخيال الذي لا حد له ، وفي مصر لقى من حفاوة الوالى أكثر مما كان يرجو » •

ويمضى « جورج ادجار بونيه » فى كتابه فيقول « ان دى لسبس عرف كيف يصبر وكيف ينتظر ويترقب لينتهز الفرصة التي مكنته من استغلال مصر في أوسع الحدود » •• وان فى مذكرات دى لسبس ما يشـير الى رخص الوسائل التي علق عليها أمله ـ ليفوز وحده ـ بجميع الفرص ، فى هذه المذكرات سطور تقول ، بأنه كان يتطلع الى السماء ذات مرة كأنما يرقب المستقبل فبدا له قوس قزح عظيم وقد امتد طرفه الى الغرب بينمـا امتد طرفه الآخر صوب الشرق فأحس احساسا عميقا بما لهذه الظاهـــرة الطبيعية من معنى ، ورأى فيها رمزا قويا لذلك اليوم الذى تحدثت عنـه التوراة وتحدث عنه الانجيل ، اليوم الذى سيجمع الشرق بالغرب ويربطهما برباط وثيق •

ويقول دى لسبس فى احدى رسائله أنه « ما كان أيسر الثمن الذى دفعه ليحصل على موافقة الوالى على مشروع شق القناة ••• « قفزة الجواد التي أثار بها دى لسبس اعجاب محمد سعيد ، كانت بعض هذا الثمن ، وكان مجرد اعجاب الوالى بمهارة دى لسبس الرياضية وفروسيته من أقوى العوامل التي كتبت له النجاح والفوز بامتياز شق القناة •

ولم يتقيد دى لسبس فى مغامراته لتنفيذ رغباته بقيود من الشرف أو الضمير الانسانى •• بل كانت أنانيته هى دستوره الذى سار عليه لتحقيق مطامعه ، وفى سبيل مطامعه ، وفى سبيل هذه الأنانية ، تنكر لمن أحسنوا اليه ، تنكر للسانسيمونيين الذين اختاروه ليكون مبعوثهم فى مصر •• وفى سبيل أنانيته زعم لنفسه من الحقوق ماليس له ، وعزا لنفسه جهودا ودراسات وبحوثا فى مشروع شق القناة قام بها غيره ولم تكن له يد فيها •• ولعل ذلك التنكر ، وهذا الشره الى امتصاص جهود الغير وادعائهـــا لنفسه ، لعل ذلك كله يبدو واضحا فى سطور رســـالة دى لسبس الى

« مدام دی لامال » فی ١٥ نوفمبر عام ١٨٥٤ التی يقـــول فيها : « ان دراساتی وملاحظاتی السابقة حول مشروعشق قناة تصل البحرين الأبيض والأحمر قد بدت معالمها تتضح فی مخيلتی ، وقد تبينت أن تنفيذ هـــذا المشروع ممكن وميسور ، كما رأيتنی قادرا علی اقناع والی مصر بذلك .. لقد عرضت علی محمد سعيد ، مشروعی واستمع الوالی باهتمام الی كل ما فصلته له فی هذا الصدد ، وأجبت علی كل اعتراض أبداه موضحا له ما دق عليه فهمه فاقتنع محمد سعيد بالمشروع ، وأعلن لی هذا الاقتناع ، وقال ، لقد قبلت مشروعك ، ويمكنك الاعتماد فی تنفيذه علينا »

وهكذا نری أن دی لسبس ، يتحدث فی كتابه الی « مدام دی لامال » عن مشروع القناة ، باعتباره مشروعه هو ويتحدث عن دراساته وأبحـاثه كأنما لم يكن فی هذا الميدان فارس غيره .. ولم تقف أنانية دی لسبس عند حد اختلاس دراسات وجهود غيره فی مشروع قناة السويس ، بل أنه استغل كل ما أتيح له فی عهد محمد سعيد ، لتحطيم جمعية الدراسات ولتشويه أعمال من سبقوه من العاملين فی هذا المشروع وللنيـــل من سمعتهم ، ولعل أشد هجماته كانت مركزة ضد جمعية الدراسات وعـــلی رأسها « انفانتان » فلم ينج من خصومته دون سائر أعضاء هذه الجمعيـــة حينذاك الا المهندسان « لينان » و « نجريلی » بسبب حاجته لجهودهما ولكی ينتفع بدرايتهما وخبرتهما فی تنفيذ المشروع ، ولكی يفيد من تأييدهما له ، ومن أجل ذلك فقد أغراهما بالكثير من الوعود بذلها لهما ومن بينهـا تمليكهما حصص تأسيس فی المشروع ..

***

طبقا للخط الشريف الصـــادر فی ٢٧ مايو عام ١٨٤١ الذی يعتبـــر الدستور المنظم لعلاقة والی مصر بالباب العالی الذی يحدد ما له وما عليه من التزامات ، كان محظورا علی الوالی أن يمنح شركة ما امتيازا لشـــق قناة السويس دون موافقة سابقة من سلطان تركيا .. الا أنه علی الرغم من هذا الخطر الذی كان يعلمه فرديناند دی لسبس ، تمام العلم ، فانه قال

أنه حصل على فرمان من الوالى فى ٣٠ نوفمبر عام ١٨٥٤ لتحقيق ذلك المشروع •

ويقول والى مصر فى خطابه الذى أرفق به الفرمان ما يلى : « بما أنه تلزم موافقة عظمة السلطان على الرخصة الممنوحة للشركة العامة لقناة السويس فانى أبعث اليكم بهذه النسخة لحفظها لديكم أما الأعمال الخاصة بحفر قناة السويس فلن يبدأ فيها الا بعد الحصول على ترخيص الباب العالى •• »

وجدير بالملاحظة أن هذا الفرمان الذى سماه دى لسبس « الفرمان الأول » لم يكن فى الواقع الا مسودة لمشروع أعده دى لسبس بنفسه مؤلفا من تسع مواد ويحوى فى جملته مشروع انشاء قناة تصل البحرين الأبيض والأحمر ، وكان دى لسبس مكلفا من قبل الوالى ابلاغ الدول النص الحرفى لهذه الوثيقة •

وفى هذا الصدد كتب المندوب الانجليزى فى القاهرة رسالة الى « لورد كلارندون » فى ٣٠ ديسمبر عام ١٨٥٤ قال فيها :

« أتشرف بأن أبعث اليكم رفق هذا ببعض الوثائق التى سلمها لى فرديناند دى لسبس تنفيذا لأمر الوالى لكى أرفعها الى حكومة صاحبة الجلالة ، هذه الوثائق عبارة عن عرض قدمه فرديناند دى لسبس لتكوين شركة تقوم بشق قناة عبر برزخ السويس ومسودة لمشروع امتياز لصالحه يقبله الوالى ويرمى الى تكوين شركة تضطلع بتنفيذ المشروع طبقا لشروط معينة •

ويستطرد المندوب فيقول فى رسالته :

« لقد أدركت أن هذا المشروع الضخم جعل الوالى فى حالة أقرب ما تكون الى الذهول » ، ثم يضيف المندوب الانجليزى « انه لم يبد أى اعتراض على المشروع غير أنه لفت نظر الوالى الى ما يمكن أن يرتبه المشروع وما يجلبه عليه تورطه فى تنفيذه من التزامات مالية هو فى غنى عنها لا سيما أن الانفاق عليه يجاوز امكانيات مصر فهو لا يعدو أن يكون

مغامرة لا بد أن تكون على حساب السوق المالية ذاتها •• ويقول المندوب « ان الوالى قد وافقه على وجهة نظره تماما »

وهكذا يتضح لنا من سطور هذه الوثيقة ، بل ومن سطور كافة الوثائق التى سجلها مندوبو الدول وتبودلت بينهم وبين دولهم •• أى ان دى لسبس لم يحصل على امتياز • وأن الوثيقة التى حصل عليها لم تكن الا المشروع الذى أعده هو وقدمه للوالى الذى رأى ـ بدوره ـ أن يبلغه الى سائر الدول ولذلك فقد حرص دى لسبس على أن يذيع تلك الوثيقة التى أرسلها الى مندوبى الدول رفق مشروعه الذى قدمه للوالى وخاصة نصها التركى ، بل ان المؤرخين قد أجمعوا على أن هذه الوثيقة كانت فى أول الأمر غير مطابقة للنص الذى نشره دى لسبس فيما بعد بوصفه نص « الفرمان الأول » ، مما يقطع بتلاعب دى لسبس فى نصوص هذا الفرمان وتعديله لها على الصورة التى تجعلها مطابقة لأغراضه •

وعلى الرغم من أن الفرمان الأول كان مؤرخا فى ٣٠ نوفمبر عام ١٨٥٤ ، فان دى لسبس لم يهتم بالحصول على ترجمته المعتمدة من الوالى والتى تعتبر سنده الرسمى أمام العالم الا فى ١٩ مايو عام ١٨٥٥ •• ثم أنه لم ينشر تلك الوثيقة الا فى أغسطس عام ١٨٥٥ ، وهكذا أصبحت المسودة المؤرخة فى ٣٠ نوفمبر عام ١٨٥٤ بعد التعديل الذى أُدخله عليها فرديناند دى لسبس وثيقة رسمية مؤلفة من اثنتى‌عشرة مادة بدلا من‌موادها التسع التى كانت فى أول الأمر تؤلف الوثيقة والخطر فى الأمر أن المواد الثلاث التى أدخلت على الوثيقة هى المواد التى منحت الشركة مختلف الامتيازات كاستغلال المناجم والاعفاء من الرسوم والعديد من المزايا الأخرى التى أصبحت فيما بعد سندا لفرديناند دى لسبس فى مطالبة مصر بمختلف ما حصل عليه من تعويضات ضخمة •

وعلى الرغم من افتقار الوثيقة الى موافقة الباب العالى كان يجعل منها مجرد وعد مقرون بشرط مؤقت ، فان دى لسبس أسمى هذه الوثيقة عقد الالتزام أو الامتياز الأول ، والجدير بالذكر فى هذا الشأن أن النص

ولما أدرك فرديناند دى لسبس أن « الوثيقة الأولى » غير كافيـــة لأن تصبغ عمله بالصبغة القانونية عمد الى استكمالها بوثيقة أخرى ، فاصطنع تقريرا مرفوعا منه الى الوالى رد تاريخه الى اليوم الثلاثين من ابريل عام ١٨٥٥ ثم زعم أنه بموجب هذا التقرير قد حصل على موافقة الوالى عـــلى مختلف الالتزامات التى تتقيد بها الشركة التى كان يجرى تكوينها وعلى الامتيازات الممنوحة لها ـ حالا ومستقبلا ـ وكذلك التسهيلات التى تتمتع بها لتنفيذ المشروع ثم حصول دى لسبس فى الخامس من يناير عام ١٨٥٦ على « البرلمان الثانى » الذى أوضح النظام الأساسى للشركة ، وأقر تكوينها المـــالى .

التركى لتلك الوثيقة والترجمة الفرنسية لها لم تودعا لدى الموثقـين فى باريس الا فى ٢ ديسمبر سنة ١٨٥٨ أى بعد مضى أكثر من أربع سنوات على تاريخ حصول دى لسبس عليها .

أما بالنسبة للبدء بعملية شق القناة ذاتها فقد اشـــترط هذا الفرمان ألا تقوم الشركة الا بعد حصولها على موافقة الباب العالى .

***

وهكذا تمكن دى لسبس من تحقيق الشطر الأول من هدفه وتخلص من الوثيقة التى كانت تجعل تكوين الشركة وقيامها معلقا برمته على شرط فاسخ ، فوافق الوالى على تكوينها المالى وبقى الشرط الواقف مقصورا على البدء فى عملية شق القناة ذاتها .

ولم تخف خطورة دى لسبس عـــلى « فردريك بروس » المنـــدوب الانجليزى بالقاهرة الذى كتب يقول : ان دى لسبس يحرص عـــلى أن يقدم مشروعه كمجرد مسألة تجارية تحكمها سواء نجحت أو فشلت تلك القواعد المتعارف عليها ولكنه يبدو لى أنه من المتعذر فصل الاعتبـــارات السياسية عن المشروع .. ويستطرد « بروس » متصديا لما قد يترتب على تنفيذ المشروع من النتائج المالية والعسكرية فيقول : « ان شق قناةالسويس من شأنه أن يؤدى ان عاجلا أو آجلا الى وقوع أعمال حربية فى مكان ما بمصر وعلى شاطىء البحر الأحمر ، وان قوات بعض الدول ستعمل يوما ما على تثبيت أقدامها بصفة نهائية فى تلك البلاد » ..

ثم يتساءل قائلا : « أيمكن لتركيا أن تحتفظ ــ بعد هــذا المشروع ، بسلطانها في مصر ؟ ، والحــق أن « فردريك بروس » كتب الى وزارة الخارجية الانجليزية الكثير عن مشروع شق قناة السويس بل انه يمكن القول بأن « بروس » قد وضع أمام الوزارة كافة عناصر قضية القناة فى حاضرها ــ اذ ذاك ــ وفى مستقبلها ــ فيما بعد ــ كما انه كان المعبر عن وجهة النظر الانجليزية فى هذا الشأن فلم يفتأ يوجه الأنظــار دائما الى الأخطار التى يمكن أن تتعرض لها مصر بسبب هذا المشروع ، وما سيكون للشركة من الأدوار الهامة من تلك الأخطــار ، ثم الى ما يفضى اليــه المشروع من فصل منطقة القناة عن الأراضى المصرية ، كما أنه دأب فى معارضته للمشروع على الدعوة الى تنفيذ مشروع آخر بدلا منه وهــو مشروع كان معروفا اذ ذاك يرمى الى شق قناة تصل البحرين بالنيل ، وكان من رأيه أن مشروع قناة السويس لن يؤدى ــ بحال من الأحوال ــ الى رفع المستوى الاقتصادى لمصر ولن يحقق للبلاد الرخاء المرجو ، فى حين أن ذلك محقق لها فى حالة تنفيذ مشروع القناة التى تصل النيــل بالبحر الأبيض وتصله بالبحر الأحمر قناة أخرى يتم بها ربط البحرين مع الاحتفاظ لوادى النيل وللنيل ذاته بطابعه كطريق لنقل التجارة بين الشرق والغرب .

غير أن فرنسا كانت تقف الى جانب فرديناند دى لسبس ، وقــد راح هذا يهاجم « فردريك بروس » ويهاجم انجلترا ، دفاعا عن المشروع ، وعن مطامعه وفى سبيل ذلك أمعن فرديناند فى تجريح انجلترا ، فزعم أنها ساومته من أجل تأييدها للمشروع فاشترطت لهذا أن تستولى هى على السويس لتصبح القناة فى قبضتها .

وقد اتخذ فرديناند دى لسبس من هذا العرض أو من تلك المساومة الانجليزية سندا يدعم به دعايته الواسعة التى قام بها فى أوربا وفى مصر ، تلك الدعاية التى اشتملت فيما اشتملت عليه من الأساليب ، قولته الشهيرة « القناة لمصر ومن مصر » .. ؟؟

ولم يدع دى لسبس سلاحا الا استخدمه فى المعركة التى بدأ يخوضها من أجل تنفيذ مشروع قناة السويس ولم يدع قوة يمكن أن تعينه فى مشروعه الا احتال على الاستعانة بها . فاستعان بوسائل تأييد من فرنسا ، من « تيير » ومن « جيزو » ومن كافة الساسة .

ولم يكن دى لسبس يرى من ناحية الوالى خطرا على مشروعه طالما بقى الوالى ملتزما موقفه المؤيد للمشروع اذ كان أخوف ما يخافه دى لسبس هو تراجع الوالى وعدوله عن موقفه من المشروع ، سيما وأن تورط الوالى فى تأييد دى لسبس قد أشاع فى نفسه القلق وجعلها هدفا لنوبات دائمة من الخوف والجزع بسبب هذا التورط . وكان فرديناند دى لسبس يخشى بدوره أثر هذه المخاوف التى تتنازع نفسية الوالى ولا يكف عن مقاومة هذا الأثر بما يبعثه فى نفس الوالى من التشجيع وبما يلقى به فى روعه من الطمأنينة والأمل مستعينا فى ذلك بتلك الوسائل المشجعة التى كان يتلقاها دى لسبس تأييدا للمشروع ممن أشرنا اليهم من قادة فرنسا وأعلامها أو من كبار الشخصيات السياسية فى أوربا .

أما كل ما عدا موقف الوالى من تأييد المشروع ، فما كان ليخيف دى لسبس .. فالدبلوماسية الفرنسية كلها كانت مسخرة لخدمة أغراضه .. وامبراطورية فرنسا والامبراطورة « أوجينى » التى كانت تمت لدى لسبس بصلة بعيدة من القرابة، و « فالفسكى » وزير خارجية فرنسا ، و « توفينيل » سفيرها فى الآستانة .. هؤلاء جميعا ، وبأيديهم دفة السياسة فى فرنسا ، كانت تربطهم بمشروع شق القناة مصالحهم الخاصة .. وقد بلغ من مؤازرة الامبراطورة « أوجينى » لفرديناند دى لسبس أنها بعثت اليه برسالة تقول فيها : « ان الامبراطور سيجعل مشروع القناة مشروعا خاصا به » . وبهذه الوسائل ، وبتلك الامكانيات والأعوان ، وعلى هذه الوتيرة ، استطاع دى لسبس أن يدير معركته الكبرى ويقودها ويوجهها حيثما اتجه .. فى الآستانة ، وفى لندن ، وفى كل مكان سعى اليه .. وما من شك أن قدرته على استمالة مختلف العناصر الى صفه كانت قدرة

فائقة ، ولم يكن يرعي فى اندفاعه فى هذا السبيل غير صالحه ، ولم يأبه فى سبيله بغير مطمعه ، أما سائر القيم التى تربط بين المحاولة وبين الاعتبارات الانسانية فقد أسقطها دى لسبس من حسابه وداسها بقدمه ..
لقد استخدم فى مساعيه كافة الأساليب فاستخدم الرشوة ، واستخدم المؤامرات ، واستعمل وسائل التهديد والاكراه ، الى أبعد حدود الاسفاف فى أساليبه وخططه من أجل انجاح مشروعه .

شهر فى وجه الباب العالى فرمان الامتياز ليتخلص من أثر تردده وزعم أن الفرمان خلو من كل تحفظ ، وأن الفرمان الأول لم يشترط موافقة الباب العالى ثم عاد فزعم بأن الاشارة الى الباب العالى فى ١٩ مايو لم تتضمن ضرورة الحصول على موافقته ، ومع أن حق الباب العالى فى هذا الصدد قد أكدته الجريدة الرسمية الصادرة بالاستانة فى الخامس والعشرين من يناير عام ١٨٥٥ فى عددها رقم ٧٧٩ اذ نشرت نص الفرمان المزعوم كما نشرت ما يؤكد ملحق الوثيقة الذى يجعل موافقة الباب العالى ضرورة حتمية « وهذه الوثيقة مسجلة بين وثائق وزارة الخارجية البريطانية وقد تضمنتها رسالة « لورد ستافورد » سفير انجلترا فى الاستانة الى لورد « راندون » فى التاسع والعشرين من يناير عام ١٨٥٥

ولكن على الرغم من ذلك كله فان دى لسبس ظل ملتزما موقفه من حيث انكاره على الباب العالى حقه فى منع الموافقة على المشروع .. ومضى فى اتجاهه لالتماس التأييد العالمى والسياسى والمالى لمشروع القناة ، وفى سبيل هذه الغاية ، راح يتجول فى أنحاء أوربا غير عابىء بالباب العالى كسلطة شرعية أساسية لتنفيذ المشروع الا انه كان حيثما اتجه فى هذا السبيل يلقى ممن يقصد الى عونهم وتأييدهم ، انصرافا عن المشروع بسببه حاجته الى موافقة الباب العالى التى كان دى لسبس يطالب بها من جانب من يلجأ الى عونهم ، كأساس لهذا العون ..

وفى هذا الشأن كتب المسيو « دى ريفولتلا » (de Revoltella) الرسالة التالية :

« أن هذا العمل العالمي الكبير الذى يشغلنا في هذا الوقت الخطير ، في هذه الفترة ـ الحاسمة من تاريخنا ليحتم على ـ ياسيدى العزيز وصديقى العظيم أن أكون صريحا وشجاعا فى الافصاح لك عن نتائج ابحـــاثى وتحرياتي الدقيقة حول هـــذا المشروع ، وأننى اذ أعرض عليك ، في هذا الشأن آرائى فانما أترك لحكمتك الأمر فى تصحيحها أو تطويرها ، أو استبعاد ما ترى استبعاده منها اذا كان متعارضا مع وجهة نظركم وكل ما أرجوه عندكم هو أن أجد منكم نصحا وتوجيها على ضوء ما سأدلى لكم به فى هذه الرسالة •

« لقد انتهزت فرصة وجود الدكتور « سكرينزى » (Skrinzi) وهو صاحب الشهرة التي لا أحسبها خافية عليكم ، كما أنه من أصدقاء فردیناند دى لسبس ـ انتهزت فرصة وجوده فى فينا وتحدثت اليه ـ بحكم ما يربطنا من صداقة عميقة ـ فى هذا الشأن ـ فطلبت اليه أن يلتمس من الوزراء تأييدا لمختلف المساعي التي قمت بها أخيرا وان يحاول التعرف على ارائهم واتجاهاتهم بالنسبة لمشروع البرزخ العظيم على أساس الوضـــع القائم حاليا ، وقام الصديق بما عهدت اليه ، وكانت النتيجة أنهم جميعا ، استنكروا فى صراحة تامة كل مسعى يهدف الى البدء فى تنفيذ المشروع قبل موافقة الباب العـالي •• وأكدوا له أن اندفاع الشركة للقيـام بتنفيذ المشروع دون موافقة السلطان انما يعتبر تصرفا من جانبها غير مشروع ولا مستند الى أساس • ويستطرد « دى ريفولتلا » فيعلق على هذا الموقف قائلا « أن تعجلنا ليوم ميلاد هذا المشروع من شأنه أن يقضى تماما عليه ويحرم العالم جنى ثمرته التى ينتظرها بصبر نافذ ، بل أن المحاولات التى تقـــوم بها للتعجل بتنفيذ المشروع لابد أن تخلق مشـكلات كبرى بـين الدول الاوربية العظمى » •

« ان تلك الإعتبارات لتبدو لى واضـــحة وجديرة بالاهتمام وبالتفكير والتدبير فيها قبل أن تخطو أية خطوة تكون هى النهاية لعمر الشركة » •

« وانه لاولى بالمسيو دى لسبس أن يصرف كل جهوده لتكوين الشركة

بصفة قانونية .. وأن العالم كله لعلى حق اذا أحجم عن التعاون فى تنفيذ هذا المشروع قبل الحصـــول ـ سلفا ـ على موافقة الباب العـالى ، على تنفيـذه .. »

غير أنه كان لزاما على دى لسبس أن يواجه الموقف الذى خلقه ، فان المغامرة الكبرى التى كان يزمع الاقدام عليها تحتاج الى أموال ضـخمة يتعذر عليه الحصول عليها فى السوق المالية الدولية ، كما كان يتعذر عليه الوفاء بالتزاماته التى نصت عليها المادة الأولى من فرمان ٥ يناير عام ١٨٥٦ ، وكانت هذه الالتزامات تحتم الانتهاء من الاعمال التالية :

أولا ـ شق قناة صالحة فى كل الاوقات للملاحة الكبرى بين السويس على البحر الاحمر وخليج بلوز بالبحر الابيض المتوسط .

ثانيا ـ شق قناة صالحة للملاحة النهرية تصل بين النيل والقناة الملاحية المشـار اليها .

ثالثا ـ شق قناتين للمياه العذبة من القناة السابقة ، لمـد مدينتى السويس وخليج بيلوز ـ (مكان مدينة بور سعيد الآن) بالمياه الصالحة للشرب .

رابعا ـ تحويل بحيرة التمساح الى ميناء داخلى صـالح لاستقبال أكبر السفن الملاحية وأثقلها حمولة .

خامسا ـ انشاء ميناء وملجأ للسفن فى مدخل القناة البحرية فى خليج بيلوز (بور سعيد الآن) .

سادسا ـ تحسين ميناء السويس ومدخله بحيث يكون صالحا لاستقبـال السـفن .

كما وأن الفرمان نص صراحة على أنه يتعين شق القناة وفقا للاعماق والسعة المحددة بالبرنامج الذى وضعته « اللجنة العلمية الدولية » .

***

هـذه كلها أعمال كان يتعين القيام بها وتنفيذها بمعرفة الشركة التى كان دى لسبس يعمل عـلى انشائها ، وعلى نفقة هـذه الشركة وتحت مسئوليتهـا .

وقد كان واضحا أن رأس المال الذى سيكتتب به عند انشاء هذه الشركة سيظل بلا ربح طوال مدة تنفيذ المشروع التى قدرها دى لسبس فى أول الأمر بستة أعوام ، تبدأ من اللحظة التى يصدق فيها الباب العالى على فرمان الامتياز طبقا للتحفظ الوارد فى عقد الالتزام •

غير أن تصديق الباب العالى ـ الذى كان من المفروض الحصول عليه ـ كان يبدو جليا ـ أنــه لا يمكن أن يتحقق قبل وقت طويل ، وأن أعمال الحفر سوف تستغرق أكثر من السنوات الست التى قدرها دى لسبس ••

ثم أن المشروع كان يحتــاج الى رأس مــال كبير •• ولقـــد حرص « دى ريفولتيلا » على تأييد وجهة النظر هذه بعبارات واضحة فى رسالة ختمها بقوله :

« ان عدم حصول الشركة على الفرمان من الباب العالى وما ترتب على ذلك من احجام مختلف الحكومات عن تأييد المشروع • ذلك كله يجب ألا يخرجنا عن حدود الانصاف ويجب ألا يفسد نظرتنا الى الواقع فننظر الى الأمور بعقلية المضاربين فحسب أو ننحى باللائمة على أصحاب رءوس الاموال الذين تهربوا منـــا •

« ان الصعوبات التى نواجهها هائلة وكبيرة ولا مناص من تذليلها بصبر ، وشيئا فشيئا ، ومن أجل ذلك يتعين علينا أن نعمل على كسب تأييد العناصر السياسية بدلا من اثارة هذه العناصر ودفعها الى العمل ضدنا ـ وانا لست ممن يخشون الصعاب ويترددون أمامها الا أن هذا لا يمنعنى من كشفها بدلا من اخفائها ، ان دى لسبس ذاهب الى اسبانيا وسيعود حاملا فى رأسه ذكريات للاستقبالات الحارة التى سيقابل بها فى كل مكان ولكن هناك بون شاسع بين الترحيب وبين عرض رءوس الاموال •

« وان الرجل الواقعى ، لا يعنيه أبدا فى اتجاهاته كلها ، الا الحقائق •• ولا يلتزم غير جانب الواقع •• »

***

وهكذا كان على دى لسبس أن يواجه الحقائق التى نبهه اليها أقـــرب

الناس اليه ولكن كيف واجـــه دي لسبس تلك الحقـائق وكيف جابـه الأحـــداث •• ؟

ان دي لسبس مضى في ذلك السبيل دون أن يتورع عن استخدام أدنأ الوسائل وأحط الاساليب لتحقيق غرضه • وقد داس بقدميه ، صـــالح الكثيرين من ضحاياه وكان أول هذه الضحايا « محمد سعيد » والى مصر ، وولى نعمته وكان هـذا الوالى المطية الذلول لفرديناند دى لسبس يوجهها كيفما شاء ويستخدمها حسبما يبتغى ، وحينما لاحت له الفرصة وأحس بأن تفريط الوالى وانقياده له قد جعلاه في موقف المتمكن •• حينما أحس بهـــذا ، تحول فجأة الى شيطان مريد ، وخلع لباس الخضوع والنفـاق الذى كان يبدو به دائما أمام محمد سعيد ، واندفع يهاجم هذا الوالى ويهدد حكومته فبعث فى السابع من يونيو عام ١٨٥٩ الى محمد سعيد بمـذكرة يشرح فيها المسئوليات الجسام التى سيتعرض لها الوالى ، ثم يوضح لـه فى ذات المذكرة الوسائل التى يجب أن يسلكها لتفادى تلك المسئوليات •

وكان مستهل المذكرة يشير الى أنها تتضـمن الاجراءات التى يتعين عـلى الحكومة المصرية اتخاذها لكى تخلى صـــاحب الســـمو الوالى من كافـة المسئوليات قبل شركة قناة السويس •

ثم استطردت المذكرة فى شرح وجهات نظر دى لسبس التهديدية ،فقالت إن مسئولية صاحب الســـمو الوالى تقـــوم اســـتنادا الى أمرين • الاول : الشئون المالية ، والثاني: الشئونالسياسية ، ففيما يتعلقبالمسئولية المالية التى رتبتهاالعقود الممنوحة للشركةفانها لاتقوم ولا تمس صاحبالسمو الا اذا نشأ نزاع سببه انكار وجود الشركة بعـد أن أقر الوالى وجـودها ، واعترف بقيامها •

« ••• ولعل صاحب السمو غيرناس انه صادق علىتكوين الشركةواعترف بقيامها • وهذا الاعتراف وذلك التصادق قد وقعا من سموه وتكررا رسميا على الوجة التالى ••• »

أولا ــ عندما أصدر الوالى توكيلا خاصا الى دى لسبـس يبيح له القيـام بتكوين الشركة •

ثانيا ـ عندما اعتمد الوالى النظام الاساسى للشركة ، وأقر فتح الاكتتاب العام فى رأس ـ مالها ، ووافق عليه •

ثالثا ـ عندما أنشأالوالى نفسه علاقةمالية فقدم الاموال لفرديناندىلسبس ليشرع هذا فى العمل باعتباره ـ فى هذه الحالة ـ مثلا للشركة •!

***

ثم أضافت المذكرة الى كل ما تقدم ، عديدا من الحجج والمزاعم التى ترجع كلها الى المجاملةوالتشجيع اللذين كانيبذلهما الوالى ـعن طيبخاطرلفرديناند دى لسبس منذ أن عاد الى مصر ، فأخذ منهما دىلسبس حجة ضد الوالى لاجباره على النزول على رغبته واكراهه على تنفيذ مشيئته •

ومضى دىلسبس يحذر الوالى فى مذكرته من الاعتراض على قيام الشركة أو انكار وجودها ، ملوحا بشتى عبارات التهديد محملا الوالى ـ شخصيا ـ المسئولية عن كل مايعترض الشركة من الصعوبات نتيجة لعدم اعترافه بوجودها ، بل ان المذكرة وصفت هذه المسئولية بأنها لاتتوقف على الناحية المالية ، بل انها أيضا مسئولية سياسية •

وقالت المذكرة فى ختامها ••• ان الشركة ـ حرصا منها علىالقيام بما عهد اليها القيام به ترى نفسها مكرهة على أن توجه الى والى مصر الطلباتالتالية :

أولا ـ أن يصدر الوالى تأكيدا جديدا يعترف فيه بقيام الشركة وتكوينها القانونى وبكافة الاعمال التمهيدية التى قامت بها الشركة حتى تاريخ المذكرة

ثانيا ـ أن يقوم الوالى بتغطية قيمة الاسهم التى اكتتب بها فى رأس مال الشركة ، والتى قام بها وكيله المفوض ـ أى دىلسبس ـ تنفيذا لتوجيهات الوالى •• وهذا الاكتتاب يعتبر اكتتابا قانونيا ونافذا •

ثالثا ـ أن تبادر الحكومة المصرية بالمصادقة على البرنامج الذى أقره مجلس ادارة الشركة للمضى فى الاعمال التمهيدية ، وهى ذات الاعمال التى سبق للوالى نفسه أن شرع فيها منذ أربعة اعوام •• » وقبل أن ينتهى دىلسبس من مذكرته قال فى سطورها الاخيرة ـ « ان تصحيحا لأوضاع واقرارا للاتفاقيات التى تم عقدها والمواثيق التى تم الارتباط بها علنا ، كل ذلك هو ـ وحده ـ الكفيل بابراء ذمة صاحب السمو الوالى من المسئولية أمام الشركة التى ستحرص دائما على أن تجنب سموه المتاعب ••• »

***

وهكذا راح دى لسبس يستدرج مصر ليضعها فى الوضع الذى تتحملفيه كافة المسئوليات فى مشروع شق القناة ، وبالتالى فانه مازال يحتال على الوالى ويخادعه حتى جره الى تلك المواقف التى تعذر عليه التخلص فيما بعد من مسئولياتها والتزاماتها •• فقد أمن الوالى جانب فرديناند دىلسبس ،

وكان هذا ، يغذى أمن الوالى بما يبديه له من الاخلاص والولاء الزائفين ، وفى ظل هذا الأمن تمكن دى لسبس من حمل الوالى على اتخاذ سلسلة من الاجراءات أصبحت فيما بعد سياجا مضروبا حول الوالى لايستطع الفكاك منه ، والزمته بعد حين ، بكل ما أراد فرديناندى لسبس أن يلزمه به ، فاذا بالوالى يصحو أخيرا من غفوته ليجد أن مصيره أصبح مرتبطا بمصير فرديناندى لسبس ، بل ليجد أن هذا الفرنسى قد أصبح يملك من أمره مايملك السيد من أمر عبده الذليل ...

... واذ خلا الميدان أمام هذا الغادر الطامع وانهارت أمامه قوى والى مصر الذى أصبح له بمثابة التابع من المتبوع ، استشرى خطر دى لسبس وجعل من مصر مسرحا للمأساة انسانية صنعتها قسوته وأطماعه التى لا حد لها ، وقد بدأت فصول هذه المأساة بنظام السخرة ، الذى حشد له مئات الالوف من أبناء مصر ليعملوا فى حفر القناة ، تحت سياط حاشديهم ودون أن ينالوالقاء مايعملون الا الجوع يفرى بطونهم مما كان سببا فى ازهاق أرواح مئات الالوف منهم ذاق مجرى القناة دماءهم الطاهرة الذكية قبل أن يذوق ماء البحرين ، ثم توالت فصول المأساة التى صنعتها يد دى لسبس ، فنزلت بالبلاد كارثة مالية ، حطمت كيانها الاقتصادى وانهار مركزها المالى الى الحد الذى انتهى يفرض الوصايا المالية للغرب على مصر وسيطرة دولة على شئونها المالية سيطرة تامة افضت الى تدخل دول الغرب فى شئون مصر الداخلية باعتبار أن هذا التدخل من ضرورات عملها باعتبار هذه الدول وصية على مصر فى اقتصادياتها ذلك التدخل ــ الذى مازال يتسع نطاقه حتى استحال الى تلك الكارثة الكبرى التى حلت بمصر حينما قامت انجلترا بغزوها واحتلالها فى عام ١٨٨٢ .

ان مصر وحدها ــ دفعت من أجل شق قناة السويس أفدح الثمن وكان بعض هذا الثمن من أموالها ابتدها المشروع وخلف لها الفقر والجوع ، وكان بعض هذا الثمن من أرواح أبنائها شيبا وشبابا ، ذهبت حياة مئات الالوف منهم وهم يشقون مجرى القناة ــ وكان بعض هذا الثمن من حرية مصر ومن استقلالها ولعله كان الجانب المرير من الثمن .

أما فردينادى لسبس والغرب فكان لهم الثمار ، ثمار المشروع ينعمون به ...

الفصل السابع

المأســـاة الانسانيــــة
دى لسبس والسخرة

استحالة نقل عمال من أوربا للعمـــل فى شق القناة ، وفداحة تكاليف استخدام الآلات الميكانيكية حملتا دى لسبس على تسخير مصر فى حفر القناة ـ دى لسبس يضع نصا ظاهره لصالح العمال ، وباطنه الحاق الضرر بهم ـ دى لسبس يحصل على لائحة تنظيم استخدام العمال المصريين فى حفر القناة ، وتلزم مصر بتوريد العمال ، وتلزم الشركة بالاجر ونفقات الانتقال والمسكن والمأكل والرعاية الصحية ـ العذاب والكد والعمل المرهق حتى الموت فى منطقة العمل ـ دى لسبس وقناة الاختبار ـ اعترافات كبير مهندسى الشركة ـ دور العملاء ـ الوالى محمد سعيد يتغاضى عن جرائم دى‌لسبس ويمعن فى تطبيق نظام السخرة وحشد ابنـاء مصر ـ ستون الف مصرى يختطفهم دى‌لسبس للعمل الدائم فى حفر القناة ـ رأى القنصل الامريكى ـ انجلترا تثير الرأى العام ضـــد الشركة ـ دى لسبس يتحدى انجلترا ويزعم انه يرعى حقوق مصر ويدافع عنها ..

فى مشروع شـــق قناة السويس ، قـــدر دى لسبس ـ أول ما قدر ـ الصعوبات التى لا يمكن تذليلها والتى تبلغ حد الاستحالة المادية ـ بالنسبة الى نقل عمال من أوربا للعمل فى مصر ، كما وضـــع فى اعتباره الأعباء الثقيلة التى لا مفر للشركة من تحملها فيما لو لجأت الى استخدام الالآت الميكانيكية الحديثة فى عمليات حفر القناة ، ومن أجل ذلك فقد كانت نيته منطوية من أول الأمر على تسخير العمال المصريين فى عملية شق القناة ، تسخيرا لا يقوم على القواعد المتعارف عليها والمنظمة للعلاقة بين رب العمل والعمال ، بل يقوم على نظام الاشغال الشاقة المحكوم بها .. وهذا الذى بيت دى لسبس النية عليه ، وتمكن أخيرا من تنفيذه بتلك الوســـائل التى لم يكن يجيدها ســـواه ..

وقد تظاهر دى لسبس ، بادىء ذى بدء بالحرص على صالح الشـــعب المصرى ، وأصر على أن يضمن فرمان ١٨٥٦ نصا يلزم الشركة ، وفى كافة الاحوال بأن يكون أربعة أخماس العمال فى حفر القناة مصريين مما

كان من شأنه ـ في تقدير دى لسبس ـ أن يشعر المصريين بالارتياح لمثل هـــذا النص الذى يوفر لهم العمل والكسب ..

ولكن ، هـــل كان دى لسبس نزيها أو نبيلا في غرضـــه ، أمينا فى مقصده ، حينما ضمن فرمان الامتياز هـــذا النص ؟؟

أكان دى لسبس يرمى بهـذا النص الى ما فيه الخير للعمال المصريين والى كفالة الرزق لهم ولأسرهم ؟؟ أم كان هدفه الأول والأخير هـــو تحقيق الكسب لنفسه ، على حساب مصر وأبنائها . وتكبيل هؤلاء العمال فى ربقة أشبه بربقة العبودية والرق ثم القاؤهم تحت ســياط العذاب ، والجوع ، والكد ، والعمل المرهق حتى الموت ؟؟ !!

الجواب على هذا السؤال يبدو واضحا جليا فى مسلك « دى لسبس » تجاه تشغيل العمال المصريين ، حينما جاء اليوم الذى كان منتظرا لتطبيق وتنفيذ ما اشتمل عليه الفرمان فى هـذا الصدد .

فان دى لسبس لم يترك مسألة تشغيل العمال واستخدامهم فى شـــق القناة ، تسير وفقا لقانون العرض والطلب ، وتخضع لعوامل الكسب المادى من أجـــر وغيره من المغريات ، بل أنه لجـأ ، فى ذلك ، الى ولى نعمته « محمد سعيد » فاستصدر منه فى ٢٠ يوليو عام ١٨٥٦ مرسوما يقضى بتنظيم استخدام العمال المصريين فى عمليات حفر القناة .

وكان لهـــذا المرسوم شأن خطير فى حياة المصريين ، وأثر بالغ فى مالية مصر كما سيجىء تفصيله بعد ، ولهذا حرصت الشركة على استبعاد هـــذا المرســوم من السجل الذى يشـــمل جميع الوثائق والاتفاقيات المعقودة بينها وبين الحكومة المصرية من ٣٠ نوفمبر عام ١٨٥٤ حتى أول يناير عام ١٩٥٠ .

لقد ألزم هـــذا المرسوم حكومة مصر بأن تقدم لشركة قناة السويس العمال لأعمال الحفر طبقا للحاجة التى يقررها كبير مهندسى الشركة ـ ومقابل هذا الالتزام قبلت الشركة أن تقوم بدفع الأجور للعمال وأن تقدم لهم الوجبات الغذائية اليومية ، وكذلك التزمت الشركة باعداد المخيمات

والمنازل وما اليها ـ ليعيش فيها العمال ، وباعداد المستشفيات ومراكز الاسعاف الكافية لعلاجهم واسعافهم ، كما تكفلت الشركة بنفقات انتقال العمال وأسرهم من بلادهم الى منطقة عملهم فى شق القناة ، وقد اتفق على أن يكون الاجر الذى تدفعه الشركة للعمال مماثلا للأجر الذى تدفعه الحكومة للعمال الذين تستخدمهم الحكومة ـ عادة ـ فى أعمال مشابهة لعملهم فى شق القناة ، علاوة على التزام الشركة بتقديم الوجبات الغذائية اليومية أو دفع قيمة هذه الوجبات نقدا .

***

ولم يكن ثمة اعتراض ، من حيث المبدأ على مثل تلك الشروط التى يبدو من ظاهرها أنها تكفل حقوق العمال الى جانب ما كفلته من حقوق الشركة .. غير أنها لم تكن فى يد دى لسبس غير مجرد حروف مكتوبة لا صلة لها بالواقع ، اذ اتضح ـ تماما ـ عندما حان تطبيق نصوص هذا الاتفاق أن دى لسبس لم يكن ، حينما وضع هذه النصوص وارتضاها ، ينوى تنفيذها على الوجه الذى يحقق ما تضمنته من رعاية مصالح العمال ، بل أنه ـ كان ـ على العكس من ذلك ، مبيتا النية على المخادعة التى تكفل له استخدام العمال فى المشروع دون مقابل وبطريقة تنزل بهم الى مستوى البهائم بل الى ما دون هذا المستوى .

وقد بدأ دى لسبس محاولاته فى هذا الصدد بأن أذاع عقب صدور هذا المرسوم ، أن الشركة ستعتمد فى أعمال الحفر على الالآت الحديثة بحيث لا يكون ثمة ما يدعو الى استخدام العمال الا فى أضيق نطاق وبعدد لا يتجاوز بحال ما ستة آلاف عامل ، مع أن دى لسبس فى الوقت الذى أعلن فيه هذا الاتجاه كان يعرف تماما أن استخدام الالآت يكبد الشركة من النفقات مالا طاقة لها به ، وأن ذلك فى حكم الاستحالة .

ثم بدأ دى لسبس يمهد لخطوة أخرى ترمى الى وضع محمد سعيد أمام مطلب جديد يستند فيه مرسوم ٣٠ يوليو عام ١٨٥٦ ، أو الى تفسيره هو لهذا المرسوم ، وكانت بداية هذه الخطوة أن أذاع دى لسبس اعلانا

يدعو فيه العمال المصريين الى العمل فى مشروع شق القناة ويرغبهم فى ذلك بما ضمنه الاعلان من عبارات الترغيب وعهد الى عملائه نشر هـذا الاعلان على الناس فى سائر المدن المصرية ولصق العديد من نسخه بأبواب المساجد وبجدران محطات السكك الحديدية ودواوين الحكومة •

ثم ما لبث بعد فترة وجيزة أن كشف النقاب عن الخطة التى دبرها فأعلن أنه ، مالم يجد من العمال المصريين استجابة لنداء الشركة، فسيضطر الى مطالبة الحكومة المصرية بتنفيذ مرسوم ٢٠ يونيو سنة ١٨٥٦ وفقا لتفسيره لنصوص المرسوم •

وأكد أن تنفيذ هذا المرسوم واجب الزامى فى كافة الظروف والاحوال لا سيما بالنسبة الى تلك المرحلة التمهيدية التى يجرى العمل فيها لشق قناة اختبارية للملاحة الصغيرة الى أن يتم الاتفاق بين الدول البحرية العظمى على المسائل السياسية التى أثارها الباب العالى حول شق القناة وفتحها للملاحة الكبرى •• وبهذا فان دى لسبس قد نحا منحى آخر مفاده أن من حقه القيام بشق هذه القناة الصغيرة التى سماها اذ ذاك بقناة الاختبار دون الرجوع فى هذا الشأن الى الباب العالى أو الحصول على موافقته على أن هذه القناة الصغيرة كما وصفها دى لسبس كانت هى ذات القناة التى تضمنها حق الامتياز فما ان تمت حتى كانت صالحة للملاحة الكبرى ، فدى لسبس ، كما أثبت الواقع ، لم يكن يبغى ـ حينما زعم ما أسماه قناة الاختبار ـ الا مجرد التلاعب بالالفاظ والاحتيال بالعبارات حتى يتمكن من شق القناة التى أرادها لتضع معارضى المشروع ، سيما الباب العالى ، أمام الامر الواقع ••

***

لقد كان احجام العمال المصريين عن العمل فى مشروع شق القناة هو الصعوبة الوحيدة التى رأى دى لسبس فيها حائلا قويا دون تحقيق غرضه، ولم يكن أحجام العمال يرجع لسبب غير المعاملة التى اتبعتها الشركة والاسلوب الذى اتخذته نحو تنفيذ مختلف التزاماتها قبل العمال فيما

يتعلق بفئة الأجـــور وطريقة دفعها والوجبات الغذائية اليومية والخدمات الطبية وايواء العمال ، وعلى الجملة فان احجام العمال عن العمل الاختيارى بالمشروع كان راجعا الى اخلال الشركة بكافة التزاماتها التى ارتضتها ـ فى هـــذا الصدد ـ وقبلتها فى مرسوم ٢٠ يوليو عام ١٨٥٩ ٠

ويقول « فوازان بك » كبير مهندسى الشركة فى ذلك ما يأتى :

« كان مـا تدفعه الشركة فى أعمـــال الحفر فى ترعة الميـــاه الحلوة ٤٠ سنتيما عن المتر المكعب من الأتربة ويرتفع هذا الأجر الى ٥٠ سنتيما فى الاراضى الصلبة ولم يكن فى استطاعة العامل أن يحفر أكثر من متر مكعب فى اليوم » ٠ ويعلق كبير المهندسين على ذلك فيقول :

« كان العامل يتحمل نفقات سفره الى منطقة العمل فى المشروع ٠ فاذا عرفنا بأن الفرنك يساوى مائة سنتيم ، أى ما يعادل أربعة قروش تبـــين لنا أن الأجر اليومى للعامل كان يتراوح بين قرشـــين ، وقرشين ونصف قرش ، وذلك الاجر لم يكن ليكفل للعامل حتى مجرد ثمن الغذاء » ـ ويقول كبير المهندسين :

« ان عدم كفاية الأجر اليومى كان السبب الأساسى لفرار العمال من منطقة العمل حتى لم يبق عامل يعمل باختياره وارادته لأن الأجــر المحدد عن المتر المكعب من الأتربة ، كان ـ حقاـ أجرا ضئيلا للغاية كما كان أجر الحفر فى القناة الملاحية يقــل عن ذلك فكان ثلاثين سنتيما عن المتر المكعب ، ولم يكن فى استطاعة العامل أن ينجز يوميا أكثر من متر مكعب وربع المتر » ٠

ويعلق كبير المهندسين على ذلك فيقول : « ان أجورا يمثل هذه الضآلة كان من شأنها أن تدفع العمال الى الفرار » ٠

***

وما من شك ، فى أنه كان ، يتعين ، على الوالى محمد سعيد حيال هذه المخالفات الصارخة من جانب الشركة ، أن يفرض عليها احترام تعهداتها ويلزمها بتنفيذ ما نص عليه مرسوم ٢٠ يوليو من ضرورة دفع أجر المثل

وتوفير الغذاء وأماكن الخدمات الطبية ـ ولكن ذلك لم يحدث ، انما حدث العكس ، اذ يمكن دى لسبس من قلب الأوضاع فانتهز فرصة زيارة محمد سعيد لبرزخ السويس وما زال به حتى أقنعه باحـــلال نظام السـخرة والاجبار فى جمع العمال محل النظام الاختيارى ، ونجح دى لسبس فى محاولته فبدلا من أن يستنكر محمد سعيد اخلال دى لسبس بالتزاماته وبدلا من أن يحتج على الأوضاع التى كانت قائمة والتى رآها بعينه ، فان محمد سعيد أصدر أوامره الى المديرين فى سائر مديريات القطر ليجمعوا بطريق القسر خمسة عشر ألف رجل يحشدون عنوة للعمل فى شـــق القناة فى نهاية الشهر الأول وخمسة وعشرين ألف رجل فى كل شهر من الأشهر التالية ، كما وعد الوالى صديقه دى لسبس بفرض سخرة خاصة تجلب له من صعيد مصر رجالا أشداء ، ومن ثم أمـــر الوالى بأن يتولى « عرفان باشا » وزير بلاطه وموضع ثقته الاشراف على تنفيذ هذه السخرة يعـــاونه ويأتمر بأمـــره فى ذلك مديرو الدقهليـة والغربية والشرقية والقليوبية .

وهكذا نجح دى لسبس فى فرض نظام السخرة على المصريين دون أى مقابل ، ودون التقيد بأى التزام مما سبقت الاشارة اليه من مختلف الالتزامات المنصوص عليها .. وفى هذا الصدد كان « فوازان بك » منصفا ومصـــورا للواقع حينما قال « ان زيارة محمد سعيد لمنطقة شق القناة كان لها أعظـــم الآثار وأحسن النتائج وأسعدها فى حياة الشركة »

وعلى هذه الصورة تمكن دى لسبس من اسقاط التزاماته المنصوص عليها فى مرسوم ٢٠ يوليو عام ١٨٥٦ ، كما تمكن من تطبيق نظام السخرة فى

أعمال حفر القناة ، ولكن دى لسبس لم يكن ليكفيه خمسة وعشرون ألف رجل يعملون يوميا ، فبادر بجمع مجلس ادارة الشركة ، واستصدر منه قرارا يعهد الى دى لسبس مطالبة الوالى محمد سعيد برفع عدد عمال السخرة الى ٤٠,٠٠٠ شهريا اعتبارا من أول نوفمبر عام ١٨٦٢ ، وقام دى لسبس بما عهد اليه به وفعلا استجاب محمد سعيد الى هذا المطلب ، وتم لدى لسبس كل ما أراد تحقيقه فى هذا الشأن مستغلا فى ذلك محمد سعيد .

***

وفى ظل هذه الرعاية التى شمله بها محمد سعيد أمعن دى لسبس فى ارهاق العمال الى حد التنكيل بهم ، وفى حماية هذا الوالى استطاع دى لسبس أن يستخدم هؤلاء العمال كما يستخدم الانسان الدواب والبهائم ، هؤلاء العمال الذين راحوا يتساقطون صرعى حيث يكدون ويعملون دون غذاء يرد عنهم غائلة الجوع ، ودون مأوى يقيهم قارس البرد فى ليالى الشتاء ، أو يقيلون فيه اتقاء لحرارة الشمس وضربتها عند الظهيرة فى أيام الصيف . وبتأثير هذه العوامل القاسية تعرض العمال الى فناء شامل واصطلح عليهم الجوع والعمل المرهق والبرد والأوبئة على مختلفها ، فراح يموت منهم كل يوم عشرات المئات كان يهال عليهم التراب جملة كالبهائم النافقة ودون أن يعرف أهلوهم شيئا عن نهايتهم الأليمة .

وبدأ العمال يتجهون الى الفرار والهرب من المصير الذى انتهت اليه حياة زملائهم وتمكن الكثيرون من النجاة فى جنح الليل وسادت فكرة الهرب أوساط العمال جميعا ، فأخذوا يتسللون الى بلادهم فرادى وجماعات .. وجزع دى لسبس للأمر وهرع الى الوالى يستنجد به ليوقف موجة الهرب فبادر الوالى بانفاذ أمره باحضار مشايخ القرى فى الوجه القبلى وزعماء العشائر هناك ليعهد اليهم بالاشراف على أبناء الصعيد العاملين فى مشروع القنال ومراقبتهم والحيلولة دون هروبهم من العمل .

ولما لم يقو « عرفان باشا » على الاقامة بصفة دائمة فى مقر أعمال الحفر

بسبب مرضه فقد عين الوالى مندوبا آخر يدعى « اسماعيل بك » ووضع تحت امرته العدد الكافى من « القواصين » وعهد اليه بالمحافظة على النظام ، وعلى سير العمل سيرا منظما ومراقبة العمال مراقبة دقيقة .

ويقول « فوازان بك » كبير مهندسى الشركة :

« ان اسماعيل بك حضر الى منطقة الأعمال فى شهر فبراير وأن دى لسبس نفسه أعد له غرفة فى كل معسكر من معسكرات العمل ليتمكن من تنفيذ أوامر الوالى التى كانت تقضى بألا يغفل لحظة واحدة عن مراقبته للعمال والتأكد من قيامهم بالأعمال المفروضة عليهم بكل جد ونشاط .. » ويعود « فوازان » بك فيؤكد أن وصول مندوب الوالى كان بمثابة حادث سعيد بالنسبة للشركة اذ أنه حقق للعمل النظام وكفل له الاستقرار الذى أفضى الى أحسن النتائج .

ولم يكف دى لسبس عن استغلال علاقته بالوالى فى صورة شبه منظمة ، منها أنه طالب بأن يصحب كل دفعة من عمال السخرة عدد كاف من الجمال لنقل أمتعتهم ولاستخدامها فى نقل المياه العذبة وما اليها من المواد التموينية اللازمة للعمال فى منطقة العمل .

وقد برر دى لسبس احتفاظه بهذه الجمال للعمال فى البرزخ بالحاجة اليها لينقل العمال عليها أمتعتهم عند عودتهم الى بلادهم .

وهكذا تمكن دى لسبس من تسخير الرجال ، ثم تمكن أيضا فى شهر مارس من ذات السنة ، من تسخير الجمال .

***

تمكن من تسخير الرجال والجمال لخدمته دون مقابل . ولقد ظلت حالة العمال المسخرين تسير من سيىء الى اسوأ وفى هذا يقول : « فوازان بك كبير المهندسين » :

كان عمال السخرة يتحملون صنوف العذاب بسبب نقص التغذية ولانعدام

المأوى وكانوا لفرط الضعف لايحتملون البرد القارس الذى كانوا يتعرضون له ليلا نظرا لبقائهم فى العراء دون مأوى ٠٠٠ »

ثم يستطرد « فوازان بك » قائلا :

« وقد صادف أن تعرضت مصر فى شتاء عامى ١٨٦٣ و١٨٦٤ الى موجات من البرد القارس والى أمطار لم يسبق لها نظير ، فكانت درجة البرودة ليلا تهبط الى ٣° تحت الصفر ، بل ان المياه كانت تتجمد داخل الاوانى التى تحتويها وكان من جراء هذه الحالة الشاذة بالنسبة للمصريين أن تفشت فيهم الامراض وفتكت بهم نزلات البرد بأنواعها والنزلات المعوية وعلاوة على كل هذه الامراض فقد انتشر بينهم وباء التيفوس »

***

اننا فى حديثنا عن العمال المسخرين ، لم نشأ الاستشــــهاد الا بقـــول « فوازان بك » كبير المهندسين بالشركة الذى عاصر تنفيذ المشروع وتجنبنا الاستشهاد بأقوال المصريين المعاصرين التى سجلها مؤرخو قناة السويس من مصريين وأجانب ، تلك الأقوال التى تبرز الصورة الصحيحة للكارثة الكبيرة التى نزلت بالمصريين ٠ على أن الصورة التى قدمها « فوازان بك » والحقائق التى اضطر الى الاعتراف بها وان كانت بلا شك دون الحقيقة بكثير الا أنها بمثابة قول لا يرقى اليه الشك ، اذ أن قائله هو كبير مهندسى الشركة ذاته ٠

ويكفى لكى نعرف مدى هذه الكارثة ان نصور حلقة بشرية تدور فى حركة مستمرة فى جميع أنحاء القطر المصرى ويســير فيها ٦٠٫٠٠٠ رجل ، منهــم ٢٠٫٠٠٠ يتجهون الى برزخ السويس ، و ٢٠٫٠٠٠ يعمــلون فى القنــاة ، بينما يكون من بقى على قيد الحيــاة من العشرين ألف الاخيرة فى طريق عودتهم الى قراهم ٠٠٠

٦٠٫٠٠٠ من أبناء مصر الأقوياء الأصحاء يختطفهم دى لسبس من بلادهم من بين افراد أسرتهم ليتجهوا سيرا على الاقدام يحملون طعامهم الذى جاءوا به من بيوتهم ليعيشوا عليه ٠٠ ويقطعون سيرا على الاقدام مئات الـكيلو مترات ، ويدفعون بمجرد وصولهم الى برزخ السويس الى أشغال شاقة بل قاتلة ، بأجر لايمكن أن يكفل لهم ثمن الطعام ، وبلا ماوى ولا عناية ومن ثم فليس بمستغرب ذلك الذى حل بهم من الموت جوعا وارهاقا ، وكان كل هم الذين نجوا من الموت ، هو تلمس السبيل الى الهرب والفرار ، وهكذا حول دى لسبس برزخ السويس الى ليمان كبير تعذب فيــه الضــحايا قبل أن يقضــوا نحبهم بين جدرانه ٠٠٠

ويقول « فارمان » (Farman) القنصل الامريكى فى مصر فى مؤلفه

«مصر وخائنوها » أن العمال المصريين كانوا يتساقطون قتلى فى هذا الليمان الكبير وكأنهم ذباب ...

***

ولم يسكت الرأى العام عن تلك الحالة وأظهر استيـــاءه ، لا خـــلال دى لسبس بأبسط الاعتبارات الانسانية والمبادىء القانونية .

ولما أخذ الرأى العام ينتقد هذه الوحشية والقسوة التى يعامل بها العمال المصريون وانتظمت هذا النقد حملة عالمية واسعة .. ساء ذلك دى لسبس ، وانبرى للدفاع عن موقفه ، فقال « ان الأسلوب الذى اتبعه فى مصر ، هو الأسلوب الوحيد المتبع دائما فى تنفيذ المشروعات العامة ، هذه المشروعات التى لم تنفذ من قبل بطريق العمل الذى يدعى اليه العامل لقاء أجـــر يتقاضاه ، وانما كان تنفيذها دائما بطريق السخرة وهو ذات الأسلوب الذى طبقته مصر خدمة لانجلترا فى تنفيذ مشروع مد الخـــط الحـــديدى بين الاسكندرية والقاهرة والذى قامت به انجلترا »

واستطرد دى لسبس فى رده قائلا :

« ان العالم كله يعلم أن عشرات الآلاف من المصريين لقوا حتفهم أثناء تسخيرهم للعمل فى مشروع الخط الحديدى بين القاهرة والاسكندرية ومع ذلك فان صوتا واحدا فى انجلترا لم يرتفع احتجاجا على أسلوب السخرة »

وقد أيد « بوفال » (Beauval) قنصـــل فرنســـا فى مصر رأى دى لسبس وكتب الى حكومته يقول :

« ان الغاء نظام السخرة فى تنفيذ مشروع قناة السويس عمل لا طائل من ورائه ولا يؤدى الى نتيجة ، فانه بدون نظام السخرة لا يمكن تنفيذ المشروع بل انه بدون السخرة لا يمكن أن يتم أى مشروع عام ، وأما الانجليـــز الذين يحتكرون باسم الحكومة المصرية عمليات انشاء الخطوط الحـــديدية ، فهم أعلم الناس بهذه الحقيقة التى نعرفها نحن أيضا »

ولكن على الرغم من هذا الدفاع الذى أبداه دى لسبس فان الرأى العام العالمى لم يخفف من حدة حملاته على هذه المأساة الانسانية الأليمة ، كمـــا

ان انجلترا استغلت هذا الاتجاه العالمي ورأت فيه فرصتها لتقود حملة واسعة وقوية ضد دى لسبس واتهمته بالاخلال بأبسط المبادىء الانسانية والتنكر لالتزاماته القانونية التى فرضها عليه مرسوم ٢٠ يوليو سنة ١٨٥٦ •• وازاء ذلك راح دى لسبس يشتط فى عدائه لانجلترا ولكل من شاركها فى مهاجمة شركة قناة السويس أو تعرض بالنقد لما تقترفه هذه الشركة ضد الانسانية متمثلا فى معاملتها للعمال المصريين •• كما راح دى لسبس يوجه ـ بدوره ـ النقد لمعارضيه ويفند المبررات التى يرى أنها تهدم حقهم فى التدخل فيما يجرى بمصر من فظائع الشركة •• وفى هذا الصدد قال دى لسبس « ان على الدول الأجنبية التى تقحم نفسها فى شئون مصر الداخلية أن توضح للعالم الأساس القانونى الذى يبيح لها التدخل فى الشئون الداخلية لهذا البلد •• ان نظام الرق ما زال مطبقا وسائدا فى أمريكا ، فهل توافرت لانجلترا الشجاعة الكافية لمطالبة حكومة واشنجتون بالغاء الرق •• ؟ وهل رفعت انجلترا صوتها يوما محتجة على روسيا التى تضم اليوم أربعين مليونا من الرقيق ؟ •• ان انجلترا فى الوقت الذى ترى فيه أنه ليس من حقها التدخل فى الشئون الداخلية لأمريكا وروسيا ، ولو كان هذا التدخل لمكافحة الرق ، ترى فى ذات الواقت أن من حقها أن تدخل فى شئون مصر الداخلية •• وما من شك فى أنه لو عن لفرنسا أن تتدخل لانقاذ ملايين الأرقاء المستعبدين فى روسيا وأمريكا وأن تثير قضيتهم باسم الانسانية والحضارة العادلة ، لتعالى صوت انجلترا احتجاجا على تدخل فرنسا فى شئون روسيا وأمريكا » •

ثم استطرد دى لسبس فى دفاعه ملوحا بعبارات التهديد يوجهها الى انجلترا فقال :

« اذا كان من حقكم أن تتدخلوا لصالح فلاحى مصر ، فان من حق بعض الدول أن تتدخل لحماية الصبية الأحداث من سوء استغلال رجال الصناعة وأرباب المصانع فى انجلترا ولحماية الهنود وانقاذهم من المآسى التى يعيشون فيها »

ثم يزعم دى لسبس ، فى دفاعه هذا ، ان شركة قناة السويس ما قامت الا لتعاون محمد سعيد فى تنفيذ مشروع شق القناة خدمة للحضارة والانسانية .. ولحساب مصر »

***

وهكذا يمعن دى لسبس فى عبثه بكل شىء ويغرق فى الاتجار بسائر القيم ليحقق غرضه فى ذلك ، يستخدم مركز محمد سعيد ويستخدم حقوق مصر فى الدفاع عن جريمته التى قارفها ضد مصر ، ونراه يتحدث باسم الحضارة وباسم الانسانية دفاعا عن وحشيته وجريمته على العمال المصريين . ثم نراه أخيرا يبلغ بدفاعه عن نظام السخرة فى مصر ، حد الاستماتة ، تلك السخرة التى أنهكت قوى مصر ، وأفقرتها وقضت على أبنائها ، ذلك لأن دى لسبس كان على يقين من أنه بدون السخرة لا يمكن أن تقوم للشركة قائمة ولا يمكن لها أن تفلت من الافلاس المحتم ومن أجل ذلك فقد عمل على عدم تعريض الشركة لانفاق الأموال فى شراء الآلات اللازمة لحفر القناة ودفع أجور العمال سيما وأن الشركة كانت لا تملك ـ اذ ذاك ـ هذه الأموال .. وضحى دى لسبس فى سبيل وقاية الشركة من الافلاس والزوال بمئات الألوف من العمال المصريين لقوا حتفهم فى منطقة القنال على الصورة التى أسلفناها .

ولقد حاول دى لسبس أن يبرر موقفه فى مشروع شق القناة ، وفى هذا التبرير يزعم أنه لم يكن يبتغى الربح أو المجد ، وانما كانت بغيته تنفيذ المشروع ، وأنه من أجل هذا قد التجأ الى ارهاق مصر وتهديدها ..

ويساند المؤرخ « جورج ادجار بونيه » (G.Edgard Bonnet). دى لسبس ، فى موقفه هذا ويقول مؤيدا له :

« لسنا فى حاجة الى القول بأن دى لسبس لم يكن له مطمع فى تعويضات أو فى كسب مادى عندما عمد الى تحميل الوالى تلك الالتزامات والمسئوليات الجسيمة .. فالحقيقة هى على العكس ، فما كان لدى لسبس

هدف وراء هذه التهديدات غير مجرد ارهاب محـــمد سعيد حتى يتسنى لدى لسبس المضى فى تنفيذ مشروع شق القناة »

ويبدو أن الذاكرة قد خانت «بونيه»فنسى أن دىلسبس قدتنكر لالتزاماته، وحمل تصريحات محمد سعيد أكثر من معنى ، وفسرها أكثر من تفسـير ، وفعل ذلك كله حسب هواه ووفق صالحه ، ونسى أن دىلسبس تلاعب بهـذه التصريحات وحور عباراتها ، ثم حولها الى التزامات واجبة النفاذ ٠

وما من شك فى أن هذا الزعم الذى زعمه دىلسبس ومؤيدوه من أمثـال « بونيه » انما هو زعم باطل لايتفق والواقع ، فان شق قناة السويس قد أنزل بمصر من الكوارث والمآسى والويلات ، ماكانت مأساة السخرة أهونهاوأخفها على مافيها من بشاعة الجريمة ، وكان شق قنـاة السويس سببا فيما حل بمصر من الكوارث المالية والسياسية التى جثم كابوسها على صدر البلاد منذ عهد محمد سعيد ومازال يضغطها ويتضاعف ثقله عليها ويتفاقم خطره حتى انتهى باحتلال مصر فى عام ١٨٨٢ ٠

الفصل الثامن

أعباء مصر في انشاء قناة السويس

انتحال دى لسبس صفة الوكالة عن محمد سعيد – تمثيله مصر فى مجلس ادارة الشركة – دى لسبس يحمل مصر العبء المالى فى شق القناة فتصبح مدينة للشركة – وسائل دى لسبس الاحتيالية لتوريط محمد سعيد فى عقد قرض خصصت لسداد اقساطه دخول بعض المديريات – خطر هذا الاتجاه فى الاستدانة وأثره فى مستقبل مصر المالى والسياسى – اسماعيل يتظاهر بالعدول عن مسلكه المالى وبالتزام الحرص فى تصرفاته ووضع ميزانية يتصرف فى حدودها – حرص اسماعيل على الاستجابة لمطالب دى لسبس مجاملة للرئيس – سعى دى لسبس فى استدراج مصر الى الهوة المالية التى أعدها لها – شروط الباب العالى لاقرار الفرمان – تحكيم نابليون – مصر تدفع للشركة اربعة وثمانين مليونا من الفرنكات مقابل الغاء نظام السخرة – جميع نفقات الشركة من عام ١٨٥٤ حتى عام ١٨٦٦ غطيت بهذا المبلغ – لم تجاوز نفقات عملية شق القنال مبلغ ٣٠٠ مليون فرنكا بينما دفعت مصر ٣٨٠ مليون فرنكا ذهبا – دى لسبس ينفق خارج مصر ١٣٠ مليونا من الفرنكات الذهب دون ان يقدم عنها حسابا – مليون و ٣٠٠ الف جنيه انفقها اسماعيل فى الاحتفال بافتتاح القناة للملاحة – اسماعيل يغطى التزاماته بقروض قيمتها الاسمية ٦٥ مليون جنيه لم يدخل يده منها سوى ٤٢ مليونا – الرأسمالية الغربية تستولى على الفرق وقدره ثلاثة وعشرون مليونا من الجنيهات .

***

انتحل دى لسبس صفة الوكالة المطلقة عن الوالى محمد سعيد استنادا الى التوكيل المزعوم الذى ضمنه دى لسبس التقرير المؤرخ ٣٠ ابريل عام ١٨٥٥ والى المرسوم المؤرخ ١٩ مايو سنة ١٨٥٥ وعلى هذا الأساس استباح لنفسه أن ينشر فى الخامس من نوفمبر سنة ١٨٥٨ بيانا أوضح فيه وضع شركة قناة السويس وشرح مشروع شق القناة ، ثم اتجهت جهوده الى الأسواق المالية الأوروبية كى يحملها على تغطية رأس مال الشركة .

ثم بدأ خطواته فى خلق الشركة ، ففى ١٥ ديسمبر سنة ١٨٥٨ ألف دى لسبس مجلس ادارتها من أعضاء ليس فيهم مصرى واحد ، وفى العشرين من ديسمبر سنة ١٨٥٨ أعلن دى لسبس تكوين شركة قناة السويس برأس مال قدره مائتا مليون فرنك موزعة على أربعمائة ألف

سهم ، وكانت القيمة الاسمية للسهم خمسمائة من الفرنكات الفرنسية أى ما يعادل عشرين جنيها مصريا ..

غير أن جهود دى لسبس فى هذا الصدد باءت بالفشل فلم يتمكن من تغطية الاكتتاب ولو تغطية جزئية ، مما وضعه فى موقف يتطلب منه حشد كل امكانياته واستخدام جميع وسائله لمواجهته .

***

وبعد أن فكر دى لسبس ودبر فى الأمر اتجه للخلاص من ورطته — الى استغلال الوالى وبالتالى استغلال مصر ، فوجه الى الوالى كتابه المؤرخ فى ٧ يونيو سنة ١٨٥٩ والذى سبقت الاشارة اليه ، وفى هذا الكتاب سجل دى لسبس على الوالى محمد سعيد التخصيص الذى كان قد أجراه فى أسهم الشركة باسم محمد سعيد ولحساب مصر وذلك لكى يتسنى للشركة الحصول على ثمن الأسهم الذى قدره دى لسبس بحيث يكون كافيا لتغطية النفقات التى تحملتها الشركة حتى ذلك التاريخ لتغطية نفقات الشركة الى أن تتمكن من تدبير رءوس أموال أخرى ، وريثما يتم لها حل مختلف مشاكلها القائمة اذ ذاك ، وعلى الجملة فان دى لسبس رأى أن يحمل مصر العبء المالى اللازم للشركة أثناء تلك المرحلة ، علاوة على ما تحملته مصر فى هذا الصدد من تضحيات فى الأنفس والأموال .

ومن أجل هذا وبينما كانت بوادر الخلاف تتضح بين دى لسبس وبين الوالى والباب العالى الذى كانت انجلترا تؤازره وتسانده ، اذا بدى لسبس يضع الجميع أمام الأمر الواقع فيقيد على حساب مصر ١٧٧ر٦٤٢ سهما من أسهم الشركة قيمتها ٨٨ر٧٥٠ر٠٠٠ فرنكا ويعتبر مصر مدينة للشركة بهذا المبلغ وما يستحق عليه من فوائد سنوية .

وفى ابريل سنة ١٨٦٠ كانت المبالغ التى أنفقها دى لسبس قد بلغت ٩ر٢٠٠ر٦١٢ فرنكا مطلوب منه أداؤها ولم يكن أمامه باب يحصل منه على هذا المبلغ سوى محمد سعيد فاتجه اليه بطلب سجل فيه أنه حرصا

منه على صالح مصر قيد لحسابها ١٧٧ر٦٤٢ سهما من أسهم الشركة ثم طالبه بسداد ثمنها ، واذ وجد محمد سعيد نفسه فى ذلك الوضع الذى وضعه فيه دى لسبس بحيث أصبح مدينا يتعين عليه الوفاء بالدين ، اتجه الى السعى الودى والى الحلول القائمة على التراضى ، وهنا ، تبدو مهارة دى لسبس فى المحايلة والتصيد فقد انتهز الفرصة واستدرج محمد سعيد ليقر ما أراده وحمله فى ٦ أغسطس سنة ١٨٦٠ على توقيع اتفاقية مالية لتسوية ما بين الحكومة والشركة من حسابات معلقة حصل بمقتضاها دى لسبس على ١٧ر٧٦٤ر٢٠٠ فرنكات من الذهب وتنازل محمد سعيد عن كافة المعدات والآلات التى كانت قد جلبتها الحكومة المصرية فى برزخ السويس لصالح الشركة بلا مقابل ، كما تنازل محمد سعيد عن كافة المبالغ التى أنفقتها الحكومة المصرية فى الأعمال التمهيدية وعما قامت به من دراسات فى البرزخ ، وبالجملة فان دى لسبس حمل محمد سعيد على التنازل عن كافة ما أنفقته مصر فى برزخ السويس فى المدة الواقعة بين عامى ١٨٥٤ و ١٨٦٠

ولما كان الوفاء بهذا المبلغ كاملا ، غير ميسور للحكومة المصرية ، فقد قبل دى لسبس تأجيل جانب منه على أن يتقاضى عن المبالغ المؤجلة فائدة قدرها ١٠٪ ٠

وبعد أن تم هذا التعاقد أخطر دى لسبس محمد سعيد بأن فى ذمة الشركة لمصر مبلغ ٨٠٠ر٠٠٠ فرنكا كانت قد دفعتها للشركة غير أنها لم تستنزل من الدين عند المحاسبة نتيجة للسهو والخطأ ، فكان رد الوالى على هذا الاستدراك أنه تنازل عن هذا المبلغ لصالح الشركة ٠

وقد نص الاتفاق المالى المشار اليه على أن يمتنع دى لسبس عن مطالبة مصر بدفع ما بقى من قيمة الأسهم حتى أول يناير سنة ١٨٦٧ وأن يتوالى دفع هذا الباقى على أقساط سنوية تمتد حتى يناير سنة ١٨٧٥ بواقع ثمن هذه القيمة سنويا على أن يتم الدفع بسندات على الخزانة المصرية وقد اعتقد

محمد سعيد أنه بعقده هذه الاتفاقية قد سوى مختلف مشاكله المالية •

***

ورأى محمد سعيد أن يثبت الوضـــع المالى فى مصر ويسوى ما عليه من التزامات أزاء شركة قناة السويس وبعض الشركات الانجليزية التى أتمت بمد الخط الحديدى بين الاسكندرية والقاهرة وشرعت فى مد خط حديدى آخر يصل القاهرة بالسويس فرأى أن يوحد ماعلى مصر من ديون فعقد أول قرض من بنك ساكسن ـ مينجن (Saxen Meinigen) وقيمتـه ٤٠ مليون فرنك وضمانا للوفاء بأقساط هذا القرض تعهد محمد ســـعيد بتخصيص الضرائب المحصلة من روضة البحرين (المنوفية والغربيـــة) لسداد أقساط هذا الدين •

وهكذا ابتدع محمد سعيد فى سبيل الاستدانة أسلـــوبا من أخطـــر الأساليب فأرهق دخول الخزانة المصرية ضمانا لسداد القروض الأجنبية ، وكان لهذا الأسلوب أبعد الآثار فى مستقبل مصر المالى والسياسى اذ مهد الطريق للتدخل الأجنبى نتيجة لارتباط دخل الخزانة الحكومية بأقساط الدين • مما اتخذ ذريعة لقيام رقابة أجنبية للاشراف على الدخل المخصص لسداد الدين ، وهذا وضع يتعارض كل المعارضة مع ما للدولة من حـــق السيادة فى بلادها كما يتعارض مع مسئولية الدولة السياسية ومسئوليـــة حكومتها •

وبفضل هذا النص الذى أصبح تقليدا مطبقا فى كافة ما عقدته مصر من قروض تمكن الغرب من التسلل البطىء الى شئون البلاد الداخلية ولم يزل يوالى تسلله الى أن حانت له الفرصة ليحول تسلله الى تدخـــل سياسى ، هيأ له الظروف التى أعانته على دفع مصر نحو الكارثة المالية التى أعدها وصنعها ، ثم مضى الغرب فى خطته الى أن اختتم فصول المأســـاة بالتدخل العسكرى واحتلال مصر •

***

وفى ٨ يناير سنة ١٨٦٣ توفى محمد سعيد تاركا لخليفته اسماعيـــل

تركة من العبر والعظات كان يمكن أن يفيد منها الى حد بعيد .. فهل أفاد اسماعيل من هذه التركة ؟ هل انتفع بأخطاء محمد سعيد باعتبارها تجارب تمكنه من سلوك السبيل الذى ينفع البلاد وينفعه ؟ .. لقد عاصر اسماعيل دى لسبس وشاهد عن كثب أساليبه ووسائله ، المشروع منها وغير المشروع ، وألم ـ جيدا ـ بالآثار الضارة والنتائج السيئة التى انتهت اليها حالة البلاد بسبب استغلال دى لسبس لمحمد سعيد . ورأى اسماعيل كيف تآمر على مصر دى لسبس والرأسماليون ففرضوا عليها القروض التى بلغت نسبة الفائدة فيها ٢٠٪ على رءوس أموال حصل عليها المقرضون فى أوروبا بفائدة تراوحت بين ٣٪ و ٤٪ ولم تبلغ هذه الفائدة ٥٪ الا نادرا . فكانت هذه النسبة أقصى حد اقترض به الأوروبيون هذه الأموال ليقرضوها بدورهم الى مصر نظير فائدة قدرها ٢٠ ٪

اذن فقد كان الطريق أمام اسماعيل ، واضحا تنيره التجارب والعظات والعبر التى مر بها سلفه محمد سعيد ، لو أن اسماعيل عنى بالانتفاع بما حدث لمحمد سعيد ، كما أن واقع الحال فى البلاد ، كان من طبيعته أن يلزم اسماعيل اتباع الحكمة والأخذ بأسباب الحرص والتزام جانب الحذر فى التصرفات .. أو أن هذا ما كان يأمل المصريون أن يكون اتجاه سياسة اسماعيل .

***

ولقد تظاهر اسماعيل عند ولايته بمجاراة هذا الشعور والتجاوب معه فأعلن عند توليه شئون الحكم « أن النظام والاقتصاد هما أساس الادارة الصالحة وأنه سيحرص على التزام هذه السياسة بكافة الوسائل التى يملكها حتى يكون قدوة للآخرين » واثباتا لاتجاهه هذا ، أذاع أنه على خلاف أسلافه ـ سيضع لنفسه ميزانية يلتزمها ولا يتجاوزها بأى حال من الأحوال وانه متى تم تنظيم شئون البلاد المالية والادارية ومتى أحسن توزيع العدالة فسيتحقق لمصر الرخاء والأمن مما يحسن علاقتها بالدولة الأجنبية .

وكان لزاما على اسماعيل تطبيقا لتلك المبادىء التى أعلنها أن يبادر

بدراسة أكبر مشكلة تواجه البلاد وهى مشكلة قناة السويس وما نشــأ عنها كمشكلات الاكتتاب فى رأس المال والنظام الأساسى للشركة وحقوق مصر فى الـ ١٠٪ من أرباح الشركة التى نص عقد الامتياز على تخصيصها للمؤسسين وتمثيل مصر فى مجلس ادارة الشركة كما كان على اسماعيل أن يواجه بصفة عاجلة مشكلة السخرة التى كانت ـ اذ ذاك ـ أخطـر ما يواجه الأمن الداخلى فى البلاد •

ولعل ما يشير الى شخصية اسماعيل والى طبيعة نفسه ، ذلك التناقض الملحوظ بين تصريحه السابق الاشارة اليه وبين تصريح له فى اليوم التالى أفضى به الى قنصل فرنسا العام قال فيه : « انه ليس من الغباء بحيث يجهل أهمية قناة السويس بالنسبة لمصر »كما أكد فى تصريحه ، حرصه عـــلى العلاقات الودية بينه وبين دى لسبس ••

***

والحق أن اسماعيل عند توليه الحكم بدأ حريصا كل الحرص على تلبيــة كل طلب لدى لسبس اعتقادا منه بأن فى ذلك ما يشير الى مجاملتـــــه لفرنسا فى شخص دى لسبس الذى يرى اسماعيل أنه يمثل مصالحهـا ، وقد استغل دى لسبس هذا الاتجاه فى سياسة اسماعيل وفى شعـــوره ، وعقد معه اتفاقية مالية فى ٢٠ مارس سنة ١٨٦٣ عدل بها نصوص اتفاقية ٦ أغسطس سنة ١٨٦٠ تعديلا يخدم صالح الشركة •

وبموجب الاتفاقية المعدلة ورغما عن الضيق المالى الذى ظهرت بوادره فى ذلك الحين قبل اسماعيل تقديم آجال دفع الأقساط التى نصت عليهـــا اتفاقية ٦ أغسطس سنة ١٨٦٠ وقدرها ٩٧٧ر١٥٠ر٣٥ فرنكا ، وجعلهـا أقساطا شهرية قيمة كل منها مليون ونصف مليون من الفرنكات اعتبارا من أول يناير سنة ١٨٦٤ •

وهنا أعمل دى لسبس وسائله الشيطانية لاستدراج مصر الى الهوة المالية التى أعدها لها فاقترح من باب التيسير أن يضمن الاتفاقية نصا يشير الى قبوله أداء هذه الأقساط على صورة سندات على شريطة أن تتحمل مصر كافة النفقات التى ستتحملها الشركة اذا رأت الشركة خصم هذه السندات ، كما تتحمل

مصر بالاضافة الى النفقات الفرق بين القيمة الاسمية للسند والقيمة التى تتقاضاها الشركة عند خصمه لدى البنوك بالغا مابلغ الخصم بحيث تقبض الشركة من البنوك ماتقبل هذه البنوك دفعه لها ــ على حساب هذا السند ثم تدفع الحكومة للشركة الفرق الذى تجاوزت عنه الشركة للبنك وتعود الحكومة المصرية لتدفع للبنك قيمة السند بأكمله مضافا اليه الفائدة المستحقة عليه .

***

أما عن السخرة وما كانت تتحمله مصر بسببها من خسائر فى الأرواح فضلا عن الخسائر الفادحة التى أصابت اقتصاد مصر نتيجة لحرمانها من هذه الأيدى العاملة ، فان اسماعيل أبقى السخرة واستمرت الحلقة البشرية تدور فى جميع أنحاء مصر فى حركة دائمة تضم ٦٠ ألف رجل ، واستمر سقوط الضحايا بالآلاف فى برزخ السويس .

وحدث فى شهر يونيو من تلك السنة أن تفشى وباء التيفوس فى مديريتى قنا واسنا وأهلك الكثيرين مما كان سببا فى نقص عمال السخرة بمعدل ١٥٠٠ رجل ، ولما طالب دى لسبس بزيادة عدد العمال وتغطية هذا العجز لم يستجب اسماعيل لطلبه خشية أن يفسر الرأى العام تصرفه على انه اتجاه منه الى زيادة عدد عمال السخرة بصفة عامة وفى سائر المديريات مما يدعو الى اشاعة السخط عليه ، ومن ثم فقد أحجم عن تنفيذ هذا المطلب للشركة .

غير ان دى لسبس طالب اسماعيل فى شهر سبتمبر من ذات السنة بتعويض عن العجز فى عدد العمال واعتبر أن الحكومة المصرية مسئولة قبل الشركة عن تقديم ٣٠ ألف رجل بصفة دائمة للعمل فى حفر القناة وكان دى لسبس يعلم سلفا ــ تلك الاستحالة التى تحول دون تحقيق مطلب الشركة فى هذا الصدد ولم يكن مرد هذه الاستحالة الى شعور اسماعيل والى عدم رغبته فى الاستجابة الى طلب دى لسبس ، وانما كان سبب الاستحالة يرجع أولا الى انتشار وباء التيفوس فى مصر ، وثانيا الى الضجة التى أثارتها انجلترا فى العالم حول نظام السخرة فى مصر ، بحيث حولت هذه السخرة الى مشكلة دولية .

ولقد نبه الباب العالى اسماعيل فى مذكرته المؤرخة ٦ ابريل سنة ١٨٦١ الى أن السبيل الوحيد لاقرار منح الامتياز الى دىلسبس هو الغاء السخرة غير أن دىلسبس من جانبه كان يعمل على بلوغ هدفين فى وقت واحد ، الاول الافادة من نظام السخرة حتى يتمكن من تنفيذ أقصى مايمكن من أعمال الحفر لكى تصبح قناة السويس حقيقة واقعة فيضع الباب العالى ويضع انجلترا أمام الامر الواقع - أما الثانى : فهو المساومة على الغاء نظام السخرة واتخاذ هذا الالغاء ذريعة لمطالبة مصر بتعويضات خيالية يصعب تصورها .

ولقد انتهت خطة دىلسبس هذه بالنجاح وكان قد بدأها باستدراج اسماعيل وعميله « نوبار » الى نزاع استحدثه هو وخلق أسبابه خلقا ، وبعد أن دام هذا النزاع مدة عامين تمكن دىلسبس بوسائله من اقناع اسماعيل بالاحتكام فى النزاع الى «نابليون الثالث» ، والجدير بالذكر ان أعمال السخرة ظلت قائمة طوال سنى النزاع ، الذى انتهى فى السادس من يونيو عام ١٨٦٤ بحكم أصدره « نابليون الثالث » ، لم يكن له نظير فى السوابق القانونية والقضائية ، حكم فسر للرأى العام العالمى السر الذى كان قد أدهش العالم حينما أذيع أن نابليون الثالث راعى دىلسبس - سيتولى القضاء فى الخصومة التى بين هذا وبين اسماعيل - فقد قضى الحكم لدى دىلسبس بأربعة وثمانين مليونا من الفرنكات الذهبية مقابل الغاء نظام السخرة ورد بعض الحقوق التى كان دى لسبس يزعمها لنفسه والتى استغل فى الحصول عليها غفلة محمد سعيد واسماعيل ..

وقد أمكن للشركة تغطية كامل التكاليف وكل ما أنفقته فى أعمال شق القناة من سنة ١٨٥٤ حتى سنة ١٨٦٥ بمبلغ الاربعة والثمانين مليونا من الفرنكات التى دفعتها مصر بناء على حكم نابليون الثالث .

وبهذه الوسائل وأشباهها حصلت الشركة من مصر على ١٦ مليون جنيه استرلينى وهو مايعادل ٣٨٠ مليون فرنك ذهب ، ويكفى لكى ندرك ضخامة العبء الذى تحملته مصر فى شق قناة السويس أن نعلم أن جميع ما أنفقته شركة قناة السويس حتى يوم افتتاح القناة للملاحة البحرية العالمية هو ٣٦٧ و٩٧٣ و٢٩٩ فرنكا فى حين أنفق دىلسبس شخصيا خارج مصر ١٣٠ مليون فرنك ذهب لم يقدم عنها حسابا ...

***

وكان اسهام مصر فى شق قناة السويس بالملايين الستة عشر من الجنيهات الاسترلينية من أهم العوامل التى ألجأت اسماعيل الى الاستدانة

ودفعته في طريق الاقتراض من الخارج ، فعقد ثلاثة قروض من الرأسماليين الغربيين ، خلال المدة الواقعة بين عامي ١٨٦٤ و ١٨٦٨ ٠

ففي عام ١٨٦٤ عقد اسماعيل أول مـرة قرضا قيمته ١٨٢٫٦٠٥٫٠٠٠ فرنكا بضمان دخل الخزانة المصرية من مديريات الوجه البحري ٠

وفي سنة ١٨٦٦ عقد قرضا قيمته ٧٫٥٠٠٫٠٠٠ فرنكا بضمان ايرادات السكك الحديدية المصرية ٠

وفي سنة ١٨٦٨ عقد قرضا قيمته ٢٩٧٫٢٥٠٫٠٠٠ فرنكا بضمان دخل الجمارك المصرية الى جانب عوائد المرور وضريبة العقارات المبنية ومعـاصر الزيوت وضرائب النقل المائي بالنيل ٠

ويقول « ماك كون » (Mac Coan) ان اسماعيل أظهـر من البـذخ في الاحتفال بافتتاح قناة السويس ما لا يتصوره عقل فان جملة ما أنفقـه منذ بدء هذا الاحتفال حتى نهايته مبلغ ١٫٣٠٠٫٠٠٠ جنيه استرليني » ٠

وبعد ٠ فان الكارثة التي نزلت بمصر نتيجة لتصرف اسماعيل ولسياسته المالية يكفي لابراز صورتها على حقيقتها ان نعرف ان اسماعيل لم يقبض فعلا من هذه القروض الثلاثة التي بلغت قيمتها الاسمية ٦٥٫٢٠٤٫٠٠٠ جنيـه استرليني سوى مبلغ ٤١٫٩٥٧٫٠٠٠ جنيه ، وبهذا يكون قد ضحى بمبلغ ٢٣٫٣٤٧٫٠٠٠ جنيه استرليني لصالح الرأسماليين الغربيين ٠٠

وما نظن الباحث المنصف ، حينما يتعرض الى ماتحملته مصر من أعباء مالية لانشاء قناة السويس يسقط من حسابه تلك الاجـور اليوميـة التي كان يستحقها عمال السخرة الذين ظلوا يعملون في دأب طوال أربعة أعوام دون أجر ، ومن ثم لابد من أن نضيف الى ماتحملته مصر من الاعباء : أجور اليومية لهؤلاء العمال وهي تقدر بأجور عن ٢٥ مليون يوم سنويا لمدة أربع سنوات ، يضاف الى ذلك ماكان لهؤلاء العمال من حقوق أخرى قبل الشركة ، ثم مالحق بالبلاد من خسائر نتيجة لحرمان الانتاج الزراعي والصناعي من هذه الايدي العاملة التي استخدمت لصالح الشركة وبسبب الفناء الذي ابتلع العمال أثناء عملهم ٠٠

هذا ، هو مجمل ما أسهمت به مصر في شق قناة السويس ، وتلك هي الأعباء التي تحملتها البلاد في هذا السبيل ٠ وكان كل ما بقي لهـا مقابل هذه التضحيات الكبيرة هو ملكيتها لعدد من أسهم الشركة يبلغ ١٧٧٫٦٤٢

سهما ، مضافة الى حقوقها التى نص عليها فرمان الامتياز من أحقيتهـا فى الحصول على ١٥٪ من أرباح الشركة وكذلك تخويلها الحق فى تعيين أصحاب حصص التأسيس الذين يحصلون على ١٠٪ من الأرباح .. غير ان هذه الحقوق التى بقيت لمصر كان مصيرها بطبيعة الحال ، مرتبطا بالسياسة المالية التى اتبعها اسماعيل ومتوقفا على مسلكه فى هذا الصدد ، مما سنوفيه بحثا وتفصيلا فى الصفحات اللاحقة لنطلع القارىء على مصير ما كانت تملكه مصر من أسهم وليعرف ما انتهى اليه حق مصر فى نسبة الأرباح السنوية وقدرها ١٥٪

أما فيما يتعلق بالأرباح السنوية المستحقة لحملة حصص التأسيس وقدرها ١٠٪ من مجموع أرباح الشركة فان دى لسبس فى غفلة من مصر ، وعلى حساب صالحها قد عمد الى التصرف فى هذه الأرباح على النحو الموضح بالباب التالى ..

الفصل التاسع

دى لسبس وحصص التأسيس

حصص التأسيس أمام القضاء الفرنسي في باريس – التقاضي يثبت تزوير دى لسبس للقوائم – دى لسبس أعد القوائم دون علم مصر – دى لسبس ظل يختلس حق مصر في الـ ١٠٪ من ارباح الشركة منذ قيام الشركة حتى يوم تاميمها – النص الفرنسي لتقرير ابريل عام ١٨٥٥ لا يطابق النص التركي للتقرير – محمد سعيد يمحو خاتمه من التذييل الثابت في نهاية بالتقرير ويعتبره كان لم يكن – مرسوم مايو ١٨٥٥ لاوجود له ...

***

فى نهاية القرن الماضى وأوائل القرن الحالى نشأ نزاع حول حصص تأسيس شركة قناة السويس ، انتهى أمره الى ساحة القضاء فى باريس ، وقد كان موضوع هذا النزاع هو الشغل الشاغل اذ ذاك للرأى العام العالمى ، بسبب خطورة وقائعه وما كشف عنه التقاضى ومناقشات الخصوم من احتيال « فردیناند دى لسبس » وتزويره وقائع تشير الى أن تصرفات الشركة لم تكن مطابقة لما التزمت به فى وثائق تأسيسها .

ونحن اذ نتصدى لهذا الموضوع انما نقصر حديثنا على الوقائع التى أثارها الخصوم أمام القضاء الفرنسى وتناولتها أعمال الخبراء وصدرت فيها أحكام الدوائر القضائية ، سيما ما أصدرته من هذه الأحكام غرفة الاتهام بمحكمة استئناف باريس فى ١٩ مايو عام ١٩٠٣ ، ويتضح من مجمل الوقائع التى طرحت اذ ذاك أمام القضاء – أنه كان من حق مصر – طبقا للمادة العاشرة من فرمان ٣٠ نوفمبر عام ١٨٥٤ أن تعين وتحدد وتعتمد القائمة التى تشمل أسماء « المؤسسين » فى الشركة .

غير أن دى لسبس ادعى بأنه حينما قدم الى الوالى تقريره المؤرخ فى ٣٠ ابريل عام ١٨٥٥ ، ألحق أيضا بهذا التقرير قائمة تضمنت أسماء ٦٠ عضوا مؤسسا سبق أن اعتمدهم الوالى ، كما زعم بأنه استأذن الوالى فى اضافة أسماء أخرى على شريطة ألا يتجاوز مجموع عدد المؤسسين مائة

عضو ، وأن الوالى اعتمد التقرير والقائمة بمرسوم أصدره فى ١٩ مايو عام ١٨٥٥

.. وقبل الخوض فى هذا الموضوع ، تجدر الاشارة الى انه طبقا للوثائق المحفوظة فان النص الفرنسى لتقرير ٣٠ ابريل عام ١٨٥٥ لايطابق النص الرسمى التركى ، كما انه لايوجد مرسوم صادر فى ١٩ مايو عام ١٨٥٥ ، وكل مافى الامر ان هذا التقرير قد ذيل بعبارة تنص على عدم الاخذ بالاقتراحات والعروض الخاصة بالمشروع مالم تصدر موافقة الباب العالى على ذات المشروع كما تبين ان عدد الاعضاء الثابت فى التقرير كان خمسين ، لا ستين عضوا مؤسسا ـ كما زعم دى لسبس ، ثم ظهر أيضا ، ان الوالى قد أبطل كل ماجاء بهذا التقرير ، وانه محا خاتمه من عليه ، وأصدر أمره بتسليم هذا المستند الى « كوينيج بك » (Koenig Bey) ليتولى الاحتفاظ به على حالته الاخيرة ، غير انه على الرغم من ذلك كله فان «كوينيج بك» سلم الى دى لسبس الكتاب المؤرخ فى ١٩ مايو والذى يفيد موافقة الوالى على التقرير ، دون أن يعبأ بقرار الوالى الصادر ـ كتابة ـ بشأن التقرير ذاته ..

ومما يبعث على الاسف ، ان هذه الواقعة الخطيرة البعيدة الاثر لم تعرف لا فى فرنسا ولا فى مصر ، وبقيت سرا مغيبا حتى عام ١٩٥٥ اذ أتيح لناولمن عاونونا فى أبحاثنا حينذاك ، الكشف عنها . ولو قدر لها أن تعرف ، وانكشف امرها فيما مضى لما استطاع دى لسبس أن يستند الى التقرير المشار اليه فيما زعمه ـ كذبا وزورا ـ من انه طبقا لهذا التقرير ـ كان مفوضا من الوالى ، ذلك الادعاء الذى استخدمه فرديناند دى لسبس فى كل ماأقدم عليه من تصرفات ضد صالح البلاد ...

***

ومما يقطع بأن الوالى لم يعتمد التقرير المشار اليه ، أن المادة ١٩ من الفرمان الثانى نصت على أن قائمة المؤسسين تصدر بقرار من الوالى فى حين أنه لم يصدر أى قرار من جانب مصر يحدد ويعين الأعضاء المؤسسين الذين يحق لهم الحصول على العشرة فى المائة من الأرباح .. لم يصدر مثل هذا القرار لا من محمد سعيد ولا من اسماعيل ، ولا من أية حكومة من حكومات مصر سواء فى حياة دى لسبس أو بعد مماته ..

غير ان دى لسبس قد استغل غفلة محمد سعيد وتصرف فى حق مصر بالنسبة للعشرة فى المائة المشار اليها ، كما استغل وفاة هذا الوالى ، فزعم

دون أن يجد معارضا أن تصرفه في هذا الشأن هو تصرف قانوني يستمد شرعيته من تفويض صدر اليه من محمد سعيد .

ولقد كان كشف هذه الحقيقة يحتاج الى حاكم حريص على مصالح بلاده خلافا لما كان عليه اسماعيل ، كما كان كشفها يستلزم ابعاد « كوينيج بك » السكرتير الأفرنجي لديوان الوالي وحليف دي لسبس في كافة مؤامراته ضد الوالي وضد مصر فوجود اسماعيل على رأس الحكومة وبقاء « كوينيج بك » في منصبه بالديوان مكنا دي لسبس من الاستيلاء على حق مصر دون أن يجد من يناقشه الحساب ، واذا رجعنا الى أقوال دي لسبس نفسه في موضوع حصص التأسيس تبين لنا أنه أعد قائمة أولى في عام ١٨٥٤ كان الوالي صاحب أكبر نصيب فيها ، وأن تقرير ٣٠ ابريل عام ١٨٥٥ لم يقدم للوالي قائمة بالأسماء وكل ما تضمنه هو مجرد الاشارة لمجمل عدد الأشخاص .. لذلك لم يكن بمستغرب أن يعد دي لسبس عند تكوينه الشركة بصفة قانونية عام ١٨٥٨ قائمة أخرى تضمنت مائة وستين اسما ، ولم يكن في الاستطاعة التحقق من أي اسم من هذه الأسماء ذلك لأن أحدا لم يكن يدرك شيئا عن القائمة الأولى التي زعمها دي لسبس ، كما وأن هذا الأخير أخفى عن الوالي أمر القائمة الثانية التي ضمنها الأسماء المائة والستة والستين المشار اليها ..

وفي ٤ مايو عام ١٨٦١ وبالتواطؤ مع كوينيج بك ، حصل دي لسبس على كتاب من الأخير يفيد اعتماد الوالي لهذه القائمة في حين أن الوالي لم يكن يدري عنها وعن الكتاب شيئا ..

***

ولكي نقدم الحقائق في هذا الصدد بصورة لا يتطرق اليها الشك ، نورد فيما يلي ما قاله « شيني » (Chenu) نقيب محامي باريس ، في مرافعته أمام القضاء الفرنسي أثناء نظر قضية حصص التأسيس ، قال نقيب المحامين: « انني أقرر أن دي لسبس هو وحده الذي أعد قائمة عام ١٨٦١ ، وأن هذه القائمة لم تتوافر لها الشرعية التي كان ينبغي أن تتوافر فيها ، فان والي

مصر لم يصدرها ، ولم يعدها ، ولم يعتمدها » .

وقد أثبت التحقيق الذى أجرته السلطات القضـائية الفرنسيـة أن دى لسبس زيف قائمة ثالثة فى عام ١٨٦٩ تغاير كل المغايرة قائمة عام ١٨٦١ وأن عدد الأسماء التى شملتها ارتفع الى ١٨٠ بدلا من ١٦٦ »

ويستطرد الأستاذ « شينى » فى مرافعته ، فيؤكد أن قائمة عام ١٨٦٩ لم تحز موافقة الوالى ، ثم يمعن فى الطعن فى شرعية هذا السند ، فيقول :

« ان شركة قناة السويس ذاتها تعترف بذلك صراحة ، وعلى هذا فان تلك القائمة التى لم تظهر الا الآن ، كانت من عمل دى لسبس وحده ، أعدها وفقا لهواه ولتخدم صالحه هو .. »

ثم يقول المحامى « والآن فمن السهل أن ندرك السر فيما هو ثابت من تهرب الشركة فيما مضى من مجابهة الحكومة المصرية بهذه القائمة وتقديمها اليها حينما طلبت حكومة مصر ذلك مرارا وتكرارا وألحت فى الطلب دون أن تجد من الشركة استجابة ، فالشركة لم تجرؤ على تقديم القائمـة ، وكانت تعمد الى التسويف والمماطلة »

« وها نحن الآن نكشف عن الحقيقة فى هذا الشأن ونزيح الستار عن ذلك المأزق الذى وقعت فيه الشركة .. والحق أن هذا المأزق لم ينشـأ — كما سجلت غرفة الاتهام — نتيجة لسقوط اسم من الأسماء بل انه كان — كما قطعت الأدلة التى قدمناها — نتيجة لتجرد القائمة من المشروعية ، اذ لم تكن سوى مجرد سند أعده دى لسبس ولم يعتمده الوالى ، ولأن كل ما كان بيد دى لسبس هو وثيقة مزورة زيفها كوينيج بك وضمنهـا موافقة الوالى »

ويسترسل النقيب « شينى » فيقول :

« لقد اتضح فى نهاية الأمر أننا نواجه الآن فى هذا الشأن خدعة كبرى قامت بها الشركة وحبكت فصولها جيدا ، وانى لألمح الضحايا فيها »

ويمضى المحامى فى مرافعته فيقول :

« لقد استبانت المحكمة ، كيف أن الشركة لم تمكن الحكومة المصرية

طوال السنوات الماضية من الاطلاع على هذه القائمة بدعوى أن أصلهـــا محفوظ لدى حكومة مصر •

« ••• ولقد ثبت للمحكمة أن الشركة ظلت مدى اثنين وثلاثين عاما محتفظة بالقائمة المزعومة كالسر المغلق دون أن تجرؤ على تقديمها وعرضها الا بعد هذه الأعوام الطويلة ، حيث أودعتها لدى الموثق وكان ايداعهـــا مصحوبا بتحذير وجهته الشركة الى الموثق حتى لا يسمح لكائن من كان بالحصول على صورة منها ، وما من شك فى أن هذا التصرف لدليل واضح يفضح مقاصد الشركة » ••

ثم يمضى فيقول :

« ان الذى قدم للمحكمة هو صورة الوثيقة لا أصلها ، فعلى الصـــورة تسهل الاضافات ويمكن تزييف العبارات والتوقيعات وكل ما ينفى عنهـــا صفة البطلان ، أما أصل الوثيقة ــ وقد حرم القضاء من الاطلاع عليــه ــ فانه لا يتسع لهذا العبث والتزوير ولا يمكن التحوير والتزييف فيه •• وان تصرف الشركة فى هذا الصدد تصرف ينطوى ــ دون شك ــ على وقائع احتيالية تقع تحت طائلة القـــانون ، ولقـــد ثبت أن الشركة ، وأن ورثة فرديناند دى لسبس كانوا على تمام العلم بتلك الوقائع الاحتيالية عنـــدما استجوبهم القضاء فى عام ١٨٩٦ ، كما أنهم كانوا يحتفظون اذ ذاك بهذه المستندات المزورة ، وأن المحكمة لتعلم الآن كيف عمد هؤلاء الى حبس هذه الوثائق والى النكول عن تقديمها للقضاء ، وانه لو لم تجبرهم سلطة التحقيق على تقديمها ، لما عرف عن حقيقتها شىء •• ولقد علمت المحكمة بتلك الاعترافات التى أدلت بها الشركة وأدلى بها ورثة فرديناند دى لسبس اذ قرروا جميعا أن فرديناند دى لسبس قد بدل وعدل فى أسماء حمـــلة حصص التأسيس وحيال ما تبين للشركة من تلاعبه هذا فى تلك الحصص عمدت الشركة الى اخفاء كل ما يتعلق بموضوعها من المستندات لتحمى هذه الجريمة من القانون •• »

***

وقد ثبت لدى القضاء الفرنسي ، أن فرديناند دى لسبس ، أعـد من تلقاء نفسه قائمتين للمؤسسين دون موافقة الوالى وبغير علمه ، ولم تتضح تلك الحقيقة الا فى أوائل هذا القرن ، ونتيجة لما ثبت فان هذا القضاء قرر أن شركة قناة السويس بالاشتراك مع فرديناند دى لسبس قد ارتكبـا جريمة التزوير فى القوائم الخاصة بالمؤسسين كما استعملا تلك الأوراق المزورة ، الا أنه نظرا لأن كشف الجريمة أمام القضاء جاء بعــد وفاة فرديناند دى لسبس ، ونظرا لمضى ما يقرب ـ اذ ذاك ـ من أربعين سنة على وقوعها ، فقد أخذ القضاء بدفاع الشركة الذى كان منصبا على عـدم توافر ركن سوء النية فى استعمال الأوراق المزورة ، على أن هذا الدفع الذى أخذ به القضاء ، ما كان ليسهل اثباته أو الأخذ به لو كان قد أتيح للحكومة المصرية التدخل فى هذا النزاع أمام المحكمة لتنفى توافر حسن النية الذى قام عليه دفاع الشركة ، وغنى عن البيان أن حكومة مصر لـم يكن بيدها اذ ذاك من المستندات ما يتيح لها الفرصة لتدخل خصما فى تلك الدعوى . فالقوائم الأصلية التى زعم دى لسبس ، وزعمت من بعده شركة القناة انها تحت يد الحكومة المصرية ، لم يكن لها فى الدوائر الحكومـية المصرية أثر أو وجود ..

كما وأن أحدا فى تلك الآونة لم يعن بالبحث وتقصى الحقائق حـول تقرير ٣٠ ابريل عام ١٨٥٥ الذى كان سند فرديناند دى لسبس وحجته فى كل تصرفاته ولعل نجاة هذا التقرير من الوقوع تحت عدالة البحث والتقصى حتى عام ١٩٥٥ ترجع الى ما كان لفرديناند دى لسبس وشركة قناة السويس من الأعوان والمساندين المنتشرين فى أوروبا ومصر .

وعلى هذه الصورة التى فصلناها ، ظلت شركة قناة السويس تسلب مصر أموالها ، طوال السنوات التى مارست فيها حق الامتياز ، بينما تغدق عـلى صنائعها وعلى أعوان دى لسبس وتختصهم بعشرة فى المائة من الأرباح السنوية .

الفصل العاشر

انجلترا وأسهم مصر فى قناة السويس

أعباء مصر المالية فى شق قناة السويس تدمر اقتصاد البلاد ــ أوهام المشروعات الزائفة تغرق اسماعيل ــ اسماعيل يستدين ليسوى ديونه بدلا من تصفيتها ــ منافسة الرأسماليين الفرنسيين وبنك اوبنهايم على اقراض اسماعيل ــ فوز بنك اوبنهايم فى المنافسة وشروطه التعسفية فى عقد القرض ــ ضمان اسهم الحكومة المصرية فى شركة قناة السويس للقرض واستغلال الدول الاجنبية هذا الوضع ــ السياسة الفرنسية كانت وراء المصارف الفرنسية الدائنة ــ طمع فرنسا فى تأييد انجلترا لها ضد المانيا يحملها على مجاملتها ــ السياسة الانجليزية تسعى لشراء أسهم مصر فى القناة وترفض مادون البيع من تصرفات انجلترا تبدى قلقها على مستقبل علاقتها بفرنسا لو تم للاخيرة شراء الاسهم ــ دزرائيلى يقول ان ملكية انجلترا للقناة ضرورة حيوية بالنسبة لعظمة بريطانيا وسلطانها ــ دزرائيلى يحصل على تفويض من مجلس الوزراء لعقد الصفقة ــ دزرائيلى يحصل على ثمن الاسهم من روتشيلد ليتفادى الاجراءات البرلمانية ــ تملكت انجلترا أسهم مصر بثمن قدره أربعة ملايين من الجنيهات ، والزمت مصر أن تدفع لها خلال ١٩ عاما ما يعادل هذا الثمن تقريبا ــ تعليل انجلترا شراءها الاسهم بحرصها على وقف زيادة أى نفوذ اجنبى فى شئون الشركة ــ دزرائيلى يقول لو نجح دى لسبس وحكومته وعقدت الصفقة لصالح فرنسا لاصبحت قادرة على اغلاق القناة متى شاءت ــ لورد دربى يقول انه نظرا لأهمية القناة بالنسبة لانجلترا فانه لم يكن ممكنا ان نترك فرصة عرض اسهم مصر للبيع تفلت منا ــ انجلترا أصبحت بعد اتمام الصفقة تتعامل مع حاكم تضغط عليه حاجته الى تسوية ديونه

***

انتهت مصر الى تدهور اقتصادى وانهيار مالى لم يسبق لهما مثيل ، وذلك نتيجة للعبء المالى الذى تحملته مصر فى شق قناة السويس ، على الصورة التى فصلناها ، وكذلك نتيجة للفوائد الربوية الفاحشة المترتبة على الديون التى استدانتها مصر مما راح يستنفد من موارد البلاد ما يربى على نصفها ، وكان طبيعيا أن يسحب أثر هذا التردى المالى على السكان وترهقهم أعباء هذه الديون وتعرضهم لمختلف الضرائب التى تفرضها عليهم الدولة المدينة ..

وبينما كانت حال مصر على هذه الصورة المؤسفة ، كان اسماعيل فى أوهام المشروعات التى من شأنها أن تضفى على اسمه شهرة زائفة ، وتعجل بخراب البلاد وتزيد وتضاعف أزمتها المالية .. وقد عن لاسماعيل أن يسعى لعقد قرض كبير بمكنه من تسوية ديونه جميعها وكانت تبلغ اذ ذاك

حوالى ستة وعشرين مليونا من الجنيهات بفائدة ربوية قدرها ١٤٪ .. على انه كان حريا باسماعيل فى مثل تلك الحال ، أن يتجه الى دائنيه ليعقد معهم اتفاقا عاما شاملا من أجل تصفية ديونه جميعا ، وهى تصفية وان كان احتمال الضرر فيها على مستقبله هو بذاته غير بعيد ، الا انها بالنسبة لمصر ولمستقبل البلاد كانت أقل خطرا .. غير أن الخديو بدلا من أن يتجه هذا الاتجاه ، وبدلا من أن يكون صريحا مع نفسه ومع غيره فيعترف بالواقع الذى يشير كله الى عجز مصر عن قيامها بما عليها من التزامات الديون ، بدلا من أن يواجه الخديو الحقيقة وينحو هذا النحو فانه اتجه وجهته المعهودة ولجأ الى المسلك الذى ألفه دائما من الاستدانة وعقد القروض مهما كان طريقها حافلا بالمخاطر والخسائر ، وعلى ذلك بدأ اسماعيل المفاوضات مع جماعة فرنسية لعقد هذا القرض . وقد استغل بنك أوبنهايم حاجة اسماعيل وفرض عليه اتفاقا ينص على أن يقدم البنك المذكور لاسماعيل قرضا قيمته الاسمية ٣٢ مليون جنيه .. وقد علق المؤرخ « ماك كون » على ظروف هذا القرض وعلى شروطه فقال :

« كان اسماعيل قد اتجه الى مفاوضة رجال المال لعقد قرض جديد قيمته الاسمية اثنان وثلاثون مليون جنيه ، كما كان يتوخى ـ فى هذا الصدد التحلل من سابق وعده لاوبنهايم بعقد هذا القرض نظرا لقسوة شروطه وفداحتها ، اذا قيست بالشروط التى عرضتها عليه جماعة منافسة من الماليين الفرنسيين وفى الليلة السابقة على توقيع الاتفاق مع هذه الجماعة ، اجتمع مندوب أوبنهايم

بالخديو اسماعيل فى قصر عابدين ، والجدير بالذكر انه ثارت فى هذا الاجتماع مناقشة عنيفة بين اسماعيل ومندوب أوبنهايم تناول حديث المندوب خلالها مستقبل الخديو المالى ... مؤكدا قدرة أوبنهايم على التحكم فى مستقبل اسماعيل مهددا بقطع السبيل عليه والحيلولة بينه وبين الحصول على أى قرض من أية جهة ، اذا تخلف عن تنفيذ التعاقد معهم . وفى صباح اليوم التالى وقع اسماعيل عقد القرض مع جماعة أوبنهايم ويقول « ماك كون » ان الثمن الحقيقى أو الخفى لهذه الصفقة لم يعرف أبدا وانما ظل سرا مطويا ، أما ما أعلن من شروطها ، وما عرف من نتائجها فلم تكن تعدو مجموعة من الالتزامات المرهقة والاعباء الثقيلة التى تنوء بحملها البلاد ـ اذ بموجبها ، أصبحت كافة موارد مصر ضامنة لهذا القرض الذى قدرت فوائده بسبعة فى المائة مضافا اليها ١٪

للاستهلاك ، وقد قبل بنك أوبنهايم أن يغطى نصف القيمه الاسمية للقرض وأن يطرح النصف الباقى للاكتتاب على الجمهور ، غير أن هذا الاكتتاب لم يلق نجاحا ، وكان بنك أوبنهايم قد أدخل ـ سلفا ـ احتمال هذا الفشل فى حسابه، واحتاط لذلك فى عقد القرض فضمنه نصا يبيح للبنك أن يقدم مايكون على الخزانة المصرية من أذون باعتبارها مبالغ نقدية على ان تحتسب بواقع ٩٣٪ من قيمتها ، وعلى أساس هذا الاتفاق قدم البنك سندات على الخزانة قيمتها تسعة ملايين من الجنيهات حصلت عليها بما يعادل ٦٥٪ من قيمتها ، ثم قدمها الى الخزانة المصرية بما يعادل ٩٣٪ ، وعلاوة على هذا فانه عرض للاكتتاب النصف الباقى من القرض بسعر سبعين جنيها للسند الذى يساوى مائة جنيه، وبهذا أصبحت القيمة الحقيقية للقرض ٢٠و٧٤٠و٧٧ جنيها بدلا من ٣٢ مليون جنيه ، واذا استبعدنا من القيمة الحقيقية لهذا القرض مبلغ الملايين التسعة التى قدمها أوبنهايم أذونا على الخزانة فان اسماعيل لايكون قد تسلم سوى ٠٠٠ر٧٥٠ر١١ جنيه مقابل عقد قرض جديد التزم بموجبه بسداد مبلغ ٣٢ مليون جنيه وفوائد هذا المبلغ بواقع ٨٪ سنويا .. ولاريب انه لايوجد فى سجلات وفى تاريخ القروض التى عقدت بين مختلف الدول صورة أقبح من هذا التعاقد ولا أسوأ من آثاره على أى شعب مدين ..

***

فلا يمكن للباحث المتحرى أن يصادف فى سجلات حكومات العالم عقدا لقرض مدمر لاقتصاد البلد المقترض وماليته كهذا العقد الذى حصل بموجبه الدائنون على أقصى المغانم لصالحهم ولصالح أصدقائهم من العملاء والوسطاء .. وقد قبل اسماعيل هذا العقد الذى تحمل نصوصه الدمار والخراب وارتضاها دون أن يأبه بما لها من آثار سيئة على اقتصاد البلاد ، لأن الشعب لم يكن يعنى اسماعيل فى قليل أو كثير ولأن عيب هذا العقد الجائر المخرب انما يقع على الأمة ـ وحدها ـ والأمة غير ذات اعتبار فى نظر اسماعيل ، ولأن كل ما كان يهمه ويحرص عليه هو سلطانه ، وأمام عبء الديون المتزايد والحاح الدائنين حاول اسماعيل بكافة الوسائل تجنب وقوع الكارثة وما يترتب عليها من سقوطه وزوال سلطانه .

ولهذا عقد قرضا داخليا فى عام ١٨٧٤ قيمته خمسة ملايين من الجنيهات وقد بلغت قيمة الاكتتاب فيه ٢١٠ر٣٣٧ر٣ جنيهات ، غير أن الخزانة لم تحصل من هذا القدر الا على ٠٠٠ر٨٧٨ر١ جنيها .

ومما زاد الموقف تعقيدا أن تركيا كانت تعانى تدهورا ماليا • وبعد أن استنفد اسماعيل كل وسائله ، اتجه تفكيره من أجل الحصول على المال ، الى قرض بضمان ماتملكه الحكومة المصرية من أسهم فى شركة قناة السويس •• وما أن وضح لدول الغرب وعملائها هذا الاتجاه من اسماعيل حتى لمحت الفرصة لتملك هذه الأسهم وأخذت فى نشر أحابيلها لتصيد الفريسة ، ومن ثم فان الدول التى عرض عليها اسماعيل رهن هذه الأسهم لم تقبل ذلك العرض وانما أبدت استعدادها لشراء الأسهم •

ولقد عهد اسماعيل بالوساطة فى عقد صفقة أسهم الحكومة المصرية فى قناة السويس الى « ادوارد درفيو » (Edouard Dervieu) أحد أصحاب المصارف الفرنسية فاتصل هذا ببنك الشركة العامة (Soaété Generale) وبالبنك العقارى الفرنسى ، كما أشرك معه فى هذه الوساطة دى لسبس الذى لجأ الى دوق « ديكاز » (Decazes) وزير خارجية فرنسا مستعينـــا بنفوذه لعقد الصفقة ، الا أن الوزير نظر الى الموضوع من الجانب السياسى فراعى ما تقتضيه الظروف ـ اذ ذاك ـ على فرنسا من مجاملة انجلترا ، اذ كانت فرنسا فى تلك الآونة ، فى مسيس الحاجة لتأييد انجلترا لها ضد ألمانيا ، وكان الوزير يعلم أن عقد هذه الصفقة لصـــالح أحد البنـوك الفرنسية يثير سخط الانجليز ويغضبهم ، أو على الأقل يكون تصرفا خلوا من المجاملة ••• ولذلك عمد دوق ديكاز الى صرف دى لسبس عن هذه الوجهة وطلب اليه التنحى عنها ، بل ان وزير الخارجية الفرنسية لم يكتف بهذا القدر من المجاملة لانجلترا فطلب الى ممثل فرنسا فى لندن أن ينهى الى لورد دربى (Lord Derby) وزير خارجية انجلترا بنبأ هذه المحاولة من جانب اسماعيل ، وقد قام الممثل الفرنسى بما كلف به •

وكان قد سبق أن بعث لورد دربى برســالة عاجلة الى الميجـور جنرال ستانتون (Stanton) المندوب البريطانى فى القاهرة قال فيها : لقــد انتهى الى علم حكومة صاحبة الجلالة أن هناك نقابة من الرأسماليين الفرنسيين يعرض أعضاؤها على الخديو شراء حصة مصر فى أسهم قناة السويس •••• ولعل مايعانيه الخديو من المتاعب والعسر المالى يحمله على قبول هذا العرض

•• ومن أجل ذلك اصبح متعينا عليكم أن تتأكدوا مبلغ نصيب هذه المعلومات من الصحة ••

وفى ذات اليوم الذى تلقى فيه المندوب البريطانى تلك الرسالة ، بادر بمقابلة نوبار باشا رئيس الوزارة المصرية ، وأبلغه ما يفيد استياء الحكومة انجليزية وفرط دهشتها ، بسبب ما تقوم به الحكومة المصرية من مفاوضة البنوك الفرنسية لبيع حصة مصر فى قناة السويس دون أن تخطر الحكومة الانجليزية وفرط دهشتها ، بسبب ما تقوم به الحكومة المصرية من مفاوضة مصر لوجود انجلترا ولمكانتها فى هذا الشأن •

كما أكد المندوب البريطانى لنوبار باشافى هذه المقابلة أن انجلترالايمكن أن تقف مكتوفة اليدين حيال محاولة الخديو التنازل عن أسهم مصر فى قناة السويس لشركة أجنبية ، كما حرص المندوب البريطانى على أن يؤكد لنوبار باشا أن انجلترا ـ وحدها ـ هى التى تستطيع أن تقدم لاسماعيل أكبر ثمن يطمع فيه لهذه الاسهم اذا ماكان معتزما بيعها ••

وقد أبلغ نوبار باشا المندوب البريطانى فى هذه المقابلة أن الخديو لم يعتزم التنازل بصفة نهائية عن هذه الأسهم ، وانما يسعى للحصول على قرض يتراوح بين ٧٥ مليون ومائة مليون فرنك وهو المبلغ الذى كانت حاجة الحكومة ماسة اليه لأداء القسط الذى يستحق عليها فى شهر دسمبر سنة ١٨٧٥ ومن ثم فان نيته لم تنصرف الى بيع الأسهم •

وقبل أن ينفض هذا الاجتماع طلب المندوب البريطانى من نوبار باشا وقف المفاوضات بين اسماعيل وبين البنوك الفرنسية ، ريثما يتلقى المندوب من حكومته رأيها فى هذا الموضوع •

ولما كان نوبار باشا ـ بطبعه ـ ميالا الى موالاة الانجليز والانقياد لرغباتهم ••فقد وعد المندوب البريطانى بوقف المفاوضات لمدة ثمان وأربعين ساعة غايتها الثامن عشر من نوفمبر عام ١٨٧٥

وفى الساعة الثامنة من مساء ١٩ نوفمبر ١٨٧٥ ، تلقى المندوب البريطانى

من وزارة الخارجية الانجليزية أمرا بالسير فى المفاوضات الخاصة بالأسهم، وقد استمرت المفاوضات من التاسع عشر حتى الثانى والعشرين من نوفمبر سنة ١٨٧٥

وفى ٢ نوفمبر سنة ١٨٧٥ أرسل القائم بأعمال السفارة الفرنسية فى لندن الى الدوق ديكاز (Decazes) وزير خارجية فرنسا يقول «تنفيذا لتعليماتكم ، استعرضت فى حديث صباح اليوم بينى وبين اللورد دربى وزير خارجية انجلترا تلك الصعوبات المالية التى تعانيها كل من مصر وتركيا ، وفى سياق هذا الحديث علمت من الوزير الانجليزى أن الخديو يسعى لرهن أسهم قناة السويس للبنك الانجليزى المصرى ، ولما استفسرت من الوزير عما اذا كان يعرف بأن هناك مشروعا لبيع هذه الأسهم لبنك « الشركة العامة » أجاب الوزير قائلا :

«انتى لا أكتمك الحق اذا قلت لك ان أمام هذاالمشروع صعابا كبيرة وعقبات جسيمة المحها •• ولعلكم تعرفون جيدا رأينا فيما يتعلق بشركة قناة السويس ، فنحن نرى انها تعرضت فى سبيل القيام بهذا المشروع لمخاطر كثيرة وتحملت من المشاق ماجعلها جديرة بذلك المجد الذى تحقق لها ، فنحن لاننكر على الشركة فضلها ••

ولعلكم ترونأننا جديرون ، أيضا بالاعتراف منجانبكم بما لنا من مصالح فى القناة لا يمكن أن يدانيها صالح أية دولة من الدول ، فنحن أكبر عملاء للقناة وأعلام بريطانيا التى تخفق فوق السفن عبر القناة يفوق عددها عدد أعلام سائر الدول مجتمعة •• ومن ثم فان الابقاء على هذه القناة مفتوحة قد أصبح بالنسبة لانجلترا مسألة حيوية •• واننا لنراه قريبا ، ذلك اليومالذى نشعر فيه بالراحة حين نتمكن من تعويض مساهمى شركة قناة السويس تعويضا سخيا ، واستبدال هذه الشركة بادارة أو بنقابة تمثل فيها جميع الدول وعلى أية حال فاننا سنحرص دائما على الحيلولة دون تمكين أية دولة أجنبية من احتكار هذا المشروع لنفسها • مادامت مصالحنا ترتبط به الى حد بعيد •• وما دامت الضمانات التى تكفلها رقابة تركيا على مصر ، قد أسقطت من الاعتبار ولم تعد اليوم ذات قيمة ••

واستطردت رسالة القائم بالاعمال الفرنسى فى لندن تقول : « أن اللورد دربى استطرد فى حديثه فقال :

اننا سنصبح تحت رحمة الشركة ، ورحمة دىلسبس اذا ماتخلينا عن

العرض الذى يقدمه لنا الخديو اســــماعيل لشراء الاسهم .. ان الشركة والمساهمين الفرنسيين يمتلكون فعلا ١١٠ مليون فرنك من مجموع رأس المال الذى يبلغ مائتى مليون فرنك وفى هذا الكفاية ..

وحينما نبهت الوزير الانجليزى الى أن الخديو اسماعيل يرغب فى رهن الأسهم ، لا فى بيعها ، قال الوزير :

ان انجلترا تأبى مادون البيع فالرهن لاينقل الملكية ولا يبيح للمرتهن التصرف كما انه يحق لمصر استرداد الاسهم المرتهنة متى شاءت ذلك .

ويضيف القائم بالاعمال الفرنسى ، فى رسالته الى وزير خارجية بلاده .. أن اللورد دربى لم ينس أن يلفت نظره فى نهاية الحـديث الى الاثر السيىء الذى يمكن أن يصيب علاقات انجلترا بفرنسا ـ اذا ماقبلت أية هيئة فرنسية شراء أسهم مصر ، الامر الذى من شأنه ـ فى رأى الوزير ـ أن يبعث من جديد تلك المنافسات والخلافات القديمة بين البلدين .

***

أما دزرائيلى رئيس وزراء انجلترا ، فقد أدرك خطورة صـــفقة شراء الأسهم وأثرها فى مستقبل العلاقة بين انجلترا ومصر ، ولذلك كان كل همه أن يبادر بالقطع فى هذا الأمر فقرر شراء هذه الأسهم ، وبينما كانت الجماعة الفرنسية تعرض على اسماعيل مائة مليون فرنك ثمنا للأســـهم ، وبينما كانت المفاوضات تجرى والأحاديث تدور على الصورة التى أسلفناها ـ بين وزير خارجية انجلترا وبين القائم بالأعمال الفرنسى فى لندن ثم بين مندوب انجلترا ونوبار ـ اذا بدزرائيلى يعقد مجلس الوزراء الانجليزى ويحصل منه ـ أثناء العطلة السنوية للبرلمان ـ على موافقة المجلس على شراء هذه الأسهم ..

وقد كتب دزرائيلى رسالة الى الملكة فى ٨ نوفمبر سنة ١٨٧٤ يقـول فيها :

« انها لمسألة حيوية بالنسبة لسلطان وعظمة صاحبة الجلالة ، فى هـذا الوقت الحرج أن تكون القناة ملكا لانجلترا » .

ثم عاد فى ٢٠ نوفمبر فأبلغ الملكة أنه حصل من مجلس الوزراء عــلى تفويض مطلق لاتمام الصفقة .

غير أنه على الرغم من موافقة مجلس الوزراء على عقد الصفقة فقد برزت

أمام دزرائيلي صعوبة لا مناص من تذليلها ، اذ كان لا بد من موافقة البرلمان قبل دفع ثمن الأسهم من خزانة الدولة ، وكان البرلمان في عطلته السنوية ، ومن ناحية أخرى ، فان النجاح في عقد هذه الصفقة ، كان يتطلب السرية المطلقة لما يسبق عقدها من الخطوات الممهدة لها ، اذ كانت الأسهم المصرية هدفا يلف ويدور حوله عملاء البيوت المالية وتبتغيه البنوك والجماعات الفرنسية ، وكانت دعوة البرلمان ، لنظر موضوع الصفقة واقرار ثمنها بمثابة اعلان يهتك هذه السرية ويفضحها .

ولذلك استقر رأى وزير المالية على البحث عن ممول انجليزى ، يدفع الثمن من ماله ، ويتخذ لنفسه صفة الشارى على أن يكون ذلك كله فيما بعد لحساب انجلترا . وبدأ البحث عن الممول الذى يقبل أن يكون فى هذه الصفقة شخصية صورية ، وعلى الرغم من ذلك يؤدى ثمنها من ماله تحقيقا لسرعة عقدها دون دعوة البرلمان ثم ينزل عن الصفقة فيما بعد للحكومة الانجليزية ويسترد منها الثمن الذى دفعه .. وقد لمح دزرائيلى فى « البارون روتشيلد » الممول المنشود ، وما أن فاتحه فى الأمر حتى رحب روتشيلد بكل ما عرضه رئيس الوزراء . وفى اليوم التالى وضع ثمن الأسهم بأكمله تحت تصرف دزرائيلى ، وبدأت الخطوات تتوالى فى سرعة وفى سرية فأسرع لورد دربى وزير الخارجية وأبرق الى الميجور « ستانتون » (Stanton) المندوب الانجليزى فى القاهرة لاتمام الصفقة بثمن قدره أربعة ملايين من الجنيهات الاسترلينية ، علاوة على تجاوز

المشترى عن الكوبونات التى سبق لاسماعيل أن تنازل عنها فى عام ١٨٦٩ وفاء لما كان عليه من الديون لشركة قناة السويس وفقا لاتفاقية ٢٣ ابريل سنة ١٨٦٩ وكانت هذه الفوائد تبلغ وقتئذ ١٩٨،٢٨٨ جنيها سنويا لمدة ١٩ عاما ، أى أن مجموعها خلال تلك المدة يبلغ ٣،٧٣٢،٧٧٧ جنيها ، وهو ما يعادل ثمن الأسهم تقريبا .

ولكن الذى حدث بعد ذلك ، أن نوبار باشا الذى قام بالمفاوضات الخاصة بهذه الصفقة ، رضى ثمنا للأسهم قدره أربعة ملايين من الجنيهات ، وقبل أن يلتزم باسم الحكومة المصرية بأن يدفع لانجلترا ولمدة ١٩ سنة فوائد سنوية عن هذه الملايين الأربعة بواقع ٥٪ .

وما من شك فى أن هذا الذى التزم به نوبار باشا تصرف يبعث على الشك ويثير الدهشة ، وعلى أية حال ، فان دزرائيلى تمكن بمعاونة نوبار باشا من تحقيق كسب لانجلترا لا يعادله كسب ، اذ استطاع أن ينقل اليها ملكية الأسهم التى كانت لمصر فى قناة السويس نظير ثمن قدره ٤ ملايين جنيه وفى ذات الوقت ألزم مصر بأن تدفع لانجلترا خلال ١٩ عاما ما يعادل هذا الثمن على وجه التقريب ، وبهذا كانت تلك الصفقة أعجب ما عقد فى العالم من صفقات .

وتوالت العمليات بعد ذلك تباعا وسريعا . ففى ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٧٥ تم عقد الاتفاق وفى ٢٦ من ذات الشهر استلم الميجر ستانتون الأسهم المباعة .

***

ولقد كتب سفير فرنسا – اذ ذاك – فى لندن رسالة الى وزير الخارجية الفرنسية فى ٢٧ من الشهر نفسه رسالة قال فيها :

« قابلت اللورد دربى وزير خارجية انجلترا ، وأبديت له رغبة الحكومة الفرنسية فى أن تسمع على لسانه ، الاسباب التى دعت انجلترا الى شراء ماتملكه مصر من الاسهم فى شركة قناة السويس ، وقد أجابنى لورد دربى الى ماطلبت واليكم اجابته فيما يلى .. قال ان انجلترا لم تعلم شيئا عن رغبة الخديو فى بيع الاسهم أو حاجته لهذا البيع الا فى بداية الاسبوع الماضى ، أما عن رغبة انجلترا فى هذا الصدد فقد كانت كما صرح قادتها دائما – تميل الى أن تبقى لمصر ملكية هذه الأسهم ، غير أن ماوضح لنا أخيرا من حاجة الخديو اسماعيل الملحة الى المال الذى يعينه على أداء ماعليه من التزامات يستحيل تأجيلها ، وما ترامى الى علمنا من أنباء المفاوضات التى كانت جارية بين الشركة العامة الفرنسية وبين الحكومة المصرية لشراء هذه الاسهم ، كل ذلك قد فرض على انجلترا أن تختار أحد أمرين . »

اما ترك هذه الاسهم تنتقل الى ايد اخرى ، واما أن تقوم انجلترا بشرائهـا لنفسها ، وانني أؤكد لكم ان انجلترا لم تتصرف في هذا الشأن الا مدفوعة بغرض واحد هو الحيلولة دون اتاحة الفرصة لزيادة نفوذ أجنبي في شئون الشركة الى أكثر مما هو عليه والحد من طغيان هذه الزيادة في النفوذ على شركة ذات أهمية خطيرة بالنسبة لانجلترا ..

اننا نقدر دي لسبس ونجله ، ونرى أن مشروعه العظيم يجب الا أن يقابل من جانبنا بالمعارضة والمقاومة اننا لنعترف بأنه من واجبنا الاسهام في هـذا المشروع من أول الامر ... وانى وزملائي الوزراء لنعلن استنكارنا لكل مايشاع أو يقال عن انجلترا وانصرافها الى السيطرة على الشركة ، أو اساءة استعمال تلك الحقوق والمزايا التى حصلنا عليها أخيرا واستخدامها لمعارضة قـرارات الشركة .. كما نؤكد ان الخطوة التى خطوناها لم يقصد بها الا أن تكون مجرد اجراء وقائي ووضع دفاعي عن مصالحنا ، وغير خاف على أحد انه لا الحكومة الانجليزية ولا الشعب الانجليزى يسيطرون على غالبية الاسهم .

لقد سبق أن قلت في مجلس اللوردات ان الحكومة لاتعارض في قيام اتفاق يضع قناة السويس تحت ادارة نقابة دولية ... والآن على الرغم مـن انه ليس في نيتنا التقدم بهذا الاقتراح ، الا انه ليس في نيتنا أيضا سحبه .

ولقد كتب درزائيلي في ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٧٥ رســالة الى « ليدى بردفورد » تحدث اليها في سطورها عن صفقة الأسهم فقـال :

لقد كانت صفقة شراء أسهم مصر في شركة القنـال سرا من أخطر أسرار الدولة في هذا العام ولعلها أيضا من أهم ماوقع من أحداث عالميـة في جيلنا الحاضر ... ففيما بيني وبينك أقول انني تحملت أهم دور في اتمام هـذه الصفقة بعد خمسة عشر يوما من العمل السرى الدائب ومن القلق المستمر الى أن تمكنت من شراء حصة خديو مصر في القناة لانجلترا .. ولقـد وقفت في سبيلنا عصابات من رأسماليي العـالم ونظموا صفوفهم في وجهنا يبتغون مايبتغيه اللصوص والمرتزقة يؤازرهم فيما يطمعون فيه من عملاء في كل ركن من الاركان ــ ولكننا ظللنا نعمل في سرية وبأسلوب ينفى عنا أية شـبهة ، واستطعنا أن نخدعهم جميعا .

... لقد قدم دي لسبس أمس الاول ثمنا كبيرا للاسهم ، مؤيدا في ذلك من جانب الحكومة الفرنسية التى يعمل مناوبا لها .. فلو أن دلسبس وحكومته نجحا وتمت الصفقة لأصبحت قناة السويس ملكا خالصــا لفرنســا ولكان لها القدرة على اغلاق القناة متى شاءت .

«لقد أعطينا خديو مصر أربعة ملايين من الجنيهات الاسترلينية ، ثمنا للصفقة ودون علم أو موافقة البرلمان ، ومع احتمال معارضته لتصرفنا لان دعوة البرلمان

لعرض الامر عليه كان من شأنها اذاعة الامر واحداث انفجار قوى يقلف بأنباء محاولتنا حتى تبلغ هذه الانباء أعالى السموات وأعماق الجحيم •

« ان الملكة فكتوريا الحانية على الشعب لتشعر اليوم بالنشوة لهـــذا الحدث ذى الاهمية القصوى ويطيب لها تتبع هذا الحدث العظيم •• وانى كذلك لا أذكر اننى امضيت فى سابق حياتى كلها أسبوعا كهذا الاسبوع ولكم أشعر بأننى أعيش اليوم فيما يشبه الذهول •

وفى الواحد والعشرين من فبراير عام ١٨٧٦ ألقى درزائيلى فى البرلمان بيانه التالى : « لقد كنت دائما حريصا على بلوغ هذه الصفقة ، ولكم أوصيت بعقدها لصالح البلاد بوصفها صفقة سياسية من شأنها أن تدعم الامبراطورية وتقويها •• ان البلاد التى تدرك حقيقة صنعى قبلت ما أقدمت عليه ويخيل الى أن الذين ينقدون تصرفى ليسوا على مثل هذا المستوى من الوعى »

وفى ذات اليوم ألقى لورد دربى وزير الخارجية فى مجلس اللوردات التصريح التالى :

« اننى لا أتهم لورد بالمرستون ولكننى أقول الآن ان شق القناة قد تم بالرغم من معارضة الحكومة الانجليزية وكان الخديو يرغب فى بيع أسهمه ولما كانت القناة الطريق الكبير للهند وكانت أربعة أخـــماس السفن التى تجتازها انجليزية فقد رأينا أنه لا بد لنا من الحصول على ما يكفل لنـــا النفوذ على هذا الطريق ومن ثم فقد كان لزاما علينا ألا نترك الفرصـــة تفلت من أيدينا » •

وهكذا تم لانجلترا تحقيق هذا الأمل الذى كانت تنشده والذى طالما جهرت به منذ فتح القناة للملاحة اذ راح ساستها يرددون القول بأن فتح القناة يحتم على انجلترا ان عاجلا أو آجلا أن تتخذ لها فى مصر المركـــز الأول حتى يتسنى لها المحافظة على تجارتها ومستعمراتها •

ولقد سجل لورد دلهوسى نائب الملك فى الهـــند فى تقريره عن أعمال

سنة ١٨٥٥ أنه اذا تم فتح قناة السويس وهو أمـــر لن يؤجل الى مالا

نهاية فـــان انجلترا لن تستطيع الاحتفاظ بسيادتهـــا فى العـــالم ما لم

تحرز مركزا قويا فى مصر وليكن ذلك بوضع قناة السويس تحت سلطانها •

وعلى هذه الصورة حقق دزرائيلى لانجلترا أعظم ما كانت تهفو الى تحقيقه من المكاسب كما تمكن بعقد هذه الصفقة من الاجهاز على اسماعيل والقضاء على صالح مصر ، وقد اعتبر كتاب ذلك العصر تصرف اسماعيل فى أسهم القناة بالبيع ، أخطر وأفظع خطأ سياسى ومالى يمكن أن يقع فيه حاكم ، كما أن هذا التصرف كان بمثابة الخطوة التى مهدت الطريق أمام انجلترا لاحتلال مصر •

ومنذ أن تم عقد الصفقة أصبحت انجلترا تتعامل مع حاكم تضغطه حاجته لأكثر من مائة مليون من الجنيهات لتسوية ما عليه من ديون والتزامات ، ومن ثم فقد حرص الساسة الانجليز على ملازمة الخديو ومراقبة تصرفاته المالية ، وعرض معونة انجلترا عليه المرة تلو المرة •

وقد كتب السياسى « مازود » (Mazode) فى عدد ديسمبر ١٨٧٥ من مجلة العالمين يقول :

الى أين تتجه السياسة الانجليزية ؟ الى أين يتجه اسماعيل ••؟ ان اية معونة من انجلترا لمصر ستفتقر مصر لمزيد من الضمانات ، ولمزيد من الكفالات ، ثم يتساءل الكاتب :

الى أين المصير ؟؟ مصير اسماعيل ••؟؟ مصير مصر •• ؟؟

الفصل الحادي عشر

اسماعيل وحصة مصر فى أرباح الشركة

نجاح انجلترا فى شراء اسهم مصر يغضب فرنسا فتحرض دىلسبس على تصفية حصة مصر فى صافى أرباح الشركة وهى كل ما كان باقيا لمصر ـ اسماعيل يرهن الحصة فى صافى الارباح للنقابة الفرنسية الكبرى لقاء ١٠٥ ملاين فرنكا ـ توفيق يتنازل عن الحصة المرتهنة نظير ٢٢ مليون فرنك قيمة المتجمد من الفوائد الربوية للنقابة الدائنة ـ ارباح البنك العقارى الفرنسى الذى آلت اليه ملكية الحصة بلغت حتى سنة ١٩٣٢ ـ ١٢٣٢ مليون فرنك من دخل هذه الحصة ـ ثار مصر لنفسها واستردادها لحقوقها لقاء تضحياتها فى شق القناة ـ كانت النبوءة التى سجلها سارماكو المؤرخ الايطالى ـ جمال عبد الناصر يحقق ذلك ويؤمم شركة قناة السويس •

***

حينما اشترت انجلترا أسهم مصر في شركة قناة السويس ونجحت في عقد هذه الصفقة ، شق على فرنسا هذا النجاح • وأوعزت الى دى لسبس أن يعجل بالعمل على تصفية حصة مصر من صافى أرباح الشركة وهى ١٥٪ من هـــذه الأرباح ، وكانت هى كل ما بقى لمصر فى شركة قنـــاة السويس والتى كانت جميع الفرمانات قد احتفظت بها لصالح الحـــكومة المصرية •

وقد بادر دى لسبس الى العمل بمختلف وسائله مستغلا نهم اسماعيل الدائم الى المال وحاجته الماسة الى الاستدانة ، فما زال ينصب حوله شراكه ويغريه حتى رهن اسماعيل هذه الحصة الى نقابة من الماليين الفرنسيـــين عرفت ـ اذ ذاك ـ بالنقابة الكبرى لاقتراض ١٠٥ مليـــون فرنك وكان دى لسبس قد عمل على تكوينها لتقوم بعقد هذه الصفقة ، وقد تم عقدها فعلا ، وارتهنت فى سبيل دينها حصة مصر فى أرباح شركة قناة السويس وتبلغ ١٥٪ من تلك الأرباح •

ولم يستطع اسماعيل الوفاء بهذا الدين وكذلك عجز الوفاء بعد اسماعيل الخديو توفيق ، فقد انتهى الأمر بالخديو الى التنازل فى ٣١ مارس ١٨٨٠ عن هذه الحصة المرتهنة ، وتم هذا التنازل مقابل ٢٢ مليون فرنك ، وقد

قبضت النقابة الكبرى هذا المبلغ خصما مما تستحقه من دين على الخديو اسماعيل،هذا الدين الذى كان اذ ذاك عبارة عن حصيلة الفوائد الربويةالتى تجمت واستحقت لهذه النقابة فى مختلف ما سبق أن عقدته من صفقات القروض المالية المتعددة ، وانه ليمكن الجزم بأن حقيقة ما كان مستحقا لهذه النقابة لا يتجاوز نصف ما تقاضته .

وانه ليجمل بنا فى صدد الحديث عن شركة قناة السويس وما تحملته مصر من أعباء والتزامات وما تعرضت له من الكوارث والخسائر بسبب معاونتها ومساندتها لهذه الشركة أن نذكر ما قاله المؤرخ الايطالى انجيلو سامار كو (Sammarco) فى مؤلفه المنشور عام ١٩٣٢ ، اذ يقول :

« أننا لنتساءل عما كان ممكنا أن تفيده الحكومة المصرية من أموال »
« ضخمة لو أنها ظلت محتفظة بأسهمها فى قناة السويس حتى اليوم » .
» ولكى نلمس هذه الحقيقة يكفى أن نعرف أن الحكومة الانجليزية »
« حصلت فيما بين عامى ١٨٧٦ ، ١٩٣٢ على أرباح وفوائد عن الأسهم »
« التى اشترتها من مصر مقدارها ٤٣٫٢٠٠٫٦٨٣ جنيها استرلينيا ، فى »
« حين أن الثمن الذى دفعته انجلترا لمصر هو ٩٧٦٫٩٨٠ جنيه لتملك »
« هذه الأسهم البالغ عددها ١٧٦٫٦٠٢ .. » .

« أما عن أرباح البنك العقارى الفرنسى الذى آلت اليه ملكية حصة »
« مصر فى أرباح الشركة ــ وقدرها ١٥٪ مقابل ثمن لهذه الملكية قدره »
« اثنان وعشرون مليونا من الفرنكات فحسبنا لابراز الفداحة والضخامة »
« فى ربحه أن نعرف أن مجموع ما حصل عليه البنك من وراء هذه »
« الحصة بلغ حتى عام ١٩٣٢ ــ ١٢٣٢ مليون فرنك » .

ثم استطرد المؤرخ الايطالى ــ فقال فى مؤلفه هذا ما يمكن أن نسميه بأصدق النبوءات اذ يقول :

« واذا كانت الظروف قد قضت بحرمان اسماعيل من الانتفاع بمزايا المشروع الذى من أجله تحملت مصر أعظم التضحيات ثم فقدت كل حق لها

فيه حتى حقها فى الرقابة عليه .. فما من شك أن مصر سوف تثأر لنفسها ان عاجلا أو آجلا ولسوف يتسنى لها يوما ما ان تحصل على ما تستحقه من مكاسب ولسوف تستمد سندها للحصول على حقها ، من تلك التضحيات التى بذلتها فى سبيل تنفيذ مشروع قناة السويس ، وذلك هو حكم التاريخ » ..

***

وأن ما قاله المؤرخ الايطالى عن ثأر مصر لنفسها كان حقيقة ظل صداها يتردد فى مسامع التاريخ حتى جاء ذلك اليوم الذى قام فيه جمال عبد الناصر بتأميم شركة قناة السويس فثار بذلك لمصر ، واسترد لها ملكا منتهبا ، وحقا مضيعا » ..

الفصل الثاني عشر

المأساة المالية السياسية

الرقابة الثنائيـــة

سياسة اسماعيل مكنت فرنسا وانجلترا من التدخل فى شئون مصر وسهلت للنفوذ الاجنبى التغلغل فى البلاد ـ الدور الخفى لبعثة «كيف» كان جمع المعلومات الهامة ـ دور البعثة الظاهر تقديم المساعدة الادارية والتشاور مع الخديو ـ الغرب يطلب السيطرة على الادارة المصريـــة كضمان فعلى ـ مسئولية انجلترا عن تصرفـات اسماعيل تعادل مسئوليته ـ التايمز فى ١٨٧١ تقول ان اصلاح نظام الحكم والمالية كفيل بتوفير الامن لمصر ـ مقدمات خضوع اسماعيل لنصائح انجلترا ـ بعثة « كيف » توصى بتجميع ديون مصر وتوحيدها وانشاء « الرقابة الماليـة » ـ انجلترا تامل فى التفرد بالرقابة ـ فرنسا تنبه انجلترا الى ان تعاونهما يحمى مصالحهـما ـ اسماعيل يعلن استياءه من اساليب انجلـترا لوضع مصر تحت وصايتها ـ انشاء صـندوق الدين العام ـ الصندوق حرم انجلترا من الانفراد بشئون مصر ـ انشاء الصندوق كان بضغـط من فرنسا على اسماعيل ـ انجلترا تشترط لمعاونتها مصر ماليا فرض وصايتها عليها ـ مرسوم من اسماعيل بتعيين المندوبين الفرنسى والانجليزى للرقابة الثنائية ـ انشاء الرقابة يفسح المجـال للاستغلال الاجنبى ، لم يتـــدخل الغرب فى الشئون الداخلية لدولة مدنية عدا مصر ـ بعثة دفرز ولسن تسجيل على الغرب لاستغلاله المشين ـ البعثة تندد بموقف المحاكم المختلطـة من الاستغلال فى مصر ـ مجلس شورى القوانـين لم يمثل مصالح الشعب ـ الرقابة الثنائيـة تصطبغ بالصبغة السياسية ـ الغــرب يهيء الرأى العام لاحتلال مصر ـ الرقابة الثنائيـة كوسيلة لتحقيق اهداف الغرب ـ اســماعيل يستاء ويدعو مجلس شورى القوانين للانعقاد ـ موجة استياء شديد ـ نوبار يرغم على الاستقالة ـ اسماعيل يسترد لنفسه رياسة الحكومة ـ رد فعل عنيف فى الرأى العام الغربى ـ النواب يثبتون وجودهم ـ العدول عن نظام المراقبين الوزاريين ـ تغيير الحاكم أصبح مطلب انجلترا وفرنسا ـ الدولتان ترغمان اسـماعيل عـلى التنازل عن العرش ـ تبديد اموال مصر على يد اسماعيل ـ تبلور الحركة الوطنية ـ اتجـاه الحركة الى تاليف حزب وطنى ..

ان تصرفات اسماعيل الماليةُّ ، قد أتاحت الى حد كبير لكل من فرنسـا وانجلترا التدخل ـ تدريجيا ـ فى شـئون مصر وبالتـالى ان تصرفات اسماعيل كانت عنصرا فعالا فى تعاونه مع مختلف العناصر الاخرى التى أفضت الى تغلغل نفوذ الغرب ، سيما انجلترا وفرنسا فى مصر والى ازدياد التدخل فى شئون البلاد ، فان شراء انجلترا أسهم مصر فى شركة قناة السويس ، ثم ذلك الاضطراب المالى والتدهور الاقتصادى اللذين كانت تعانيهما مصر وتضافر جهود الاجانب فى البـلاد لاضعاف سلطة المصريين مستعينين فى ذلك بالامتيازات الأجنبية وبالمحاكم المختلطة التى كانت تحمى

مصـــالح الأجانب وتعينهم على استنزاف ثروة البـلاد بكافة الوســـائل الاستغلالية .

كل هذه العناصر مجتمعة قد ازداد ، فى عهد اسماعيل ، تعاونها وتفاعلها فى سبيل هدم كيان مصر ، وتمكين الغرب ، سيما انجلترا وفرنســـا من توطيد سلطانهما فى البلاد ..

ولقد أوفدت الحكومة الانجليزية الى مصر ، بعد شرائها أسهم مصر فى شركة قناة السويس ببضعة أيام ، بعثة يرأسها القاضى كيف (Cave) وكان هـــذا يعمل ـ اذ ذاك ـ محاميا عاما لوزارة الخزانة الانجليزية كما وقد حرصت حكومة انجلترا على أن تحدد لهذه البعثة مهمتها وتعين لها دورها ـ تحديدا شملته رسالة موجهة من الحكومة الى مستر كيف ، جاء فيها ما يلى تعريبه :

« أن الهدف الاول لهذه البعثة هو التشاور مع الخديو بشأن المســاعدة الادارية التى هو فى حاجة اليها ويرجو تحقيقها ، على أن تكون فترة قيامكم بهذه المهمة فرصة للحصول ـ ضمنا ـ على كافة البيانات والمعلومات التى يكون لها أهمية بعيدة بالنسبة لبلادنا ، ولمصر معا » ..

.. وهكذا تطور الامــر بالنسبة للضمانات التى كانت الدول الغربية تطالب بها مصر حماية لصالحها أو لديونها ـ فبعد أن كان مطلب هـــذه الدول من مصر لا يعدو الضمانات المالية ، أصبح مطلبها السيطرة على ادارة مصر ذاتها كضمان فعلى .

ويقول المؤرخ ماك كون (Mac Coan) :

« أن بعثة كيف كانت بداية التدخل والضغط على مصر من جانب حكومة اللورد بيكونسفيلد .. ويمكن القول بأن مسئولية انجلترا عن تصرفات اسماعيل ليست بأقل من مسئولية اسماعيل عن هذه التصرفات فان الدور الذى لعبته وزارة الخارجيـة الانجليزية ولعبه عملاؤها طبقـــا لما هو ثابت بالوثائق التى تضمنتها الكتب الزرقاء ، تقول أن ذلك الدور لا يمكن أن يشرف الانجليزى النزيه ..

لقد كان هدف انجلترا من ايفاد مستر كيف وبعثته الى مصر هو جمع المعلومات التى تمكن انجلترا ، فيما بعد من فرض وصايتها المالية والادارية

على مصر ٠٠ وحينما كانت هذه البعثة تعمل في مصر نشرت جريدة التايمز في ٢٩ يناير سنة ١٨٧٦ مقالا ، جاء فية مايلي :

« أن الاصلاح الاساسي السليم في نظام الحكم وفي المالية المصرية لهو ـ وحده ـ الكفيل بتوفير الامن للدولة ٠٠ وما من ريب في انه مازال في امكان مصر عقد تسويات أفضل ـ مع دائنيها ـ اذا ما توفرت لها ثقة أكبر ولكن كيف يتسنى توفير هذه الثقة لمصر ؟ ٠٠

ان كل الشواهد في هذا الشأن تشير الى أن الخديو سيضطر بوسيلة أو باخرى الى الخضوع للنصائح الانجليزية خضوعا تاما كما تشير الى ان انجلترا ستتولى ادارة شئون مصر المالية وبأن جانبا من الاموال الانجليزية سينقل الى مصر لمعاونة حكومتها على تحويل الجانب الدائن في حساباتها وتخفيض مدفوعاتها السنوية تخفيضا جوهريا ، غير أن هذا التصرف ـ يحتم قيام ارتباط بين الحكومتين وهو ارتباط لم نر له حتى الآن أى أثر أو مبرر ، كما انه يحتم أن يكون هناك استعداد من جانب العاهل المصرى ، وهو استعداد اذا بحثنا عنه لم نجد له أثرا » ٠٠

وعلى هذه الصورة راحت انجلترا تعمل للسيطرة على مصر مستعينة لتحقيق هذا الغرض بجهود بعثة المستر كيف ٠٠ وكانت هذه البعثة قد انتهت ببحوثها ومعلوماتها في مصر الى النتائج التي كان من شأنها أن تقرر ما يلي :

ان مصر قادرة على تحمل أعباء كافة ما عليها من ديون حتى الآن مع أداء فائدة معقولة عليه الا أنها لا تستطيع الاستمرار في مد أجل الديون السارية بفائدة ٢٥٪ أو في عقد قروض جديدة بفائدة ١٢٪ أو ١٣٪ لاداء ما استجد على ديونها السابقة من فوائد وكلها قروض غير منتجة وتبعا لذلك أشارت البعثة بضرورة تجميد وتوحيد ما على مصر من ديون ، ولقد كانت هذه المقترحات مقدمة للنتيجة التي كانت هي هدف انجلترا من ايفاد هذه البعثة التي أنتهت في تقريرها الى وجوب انشاء ادارة للرقابة المالية على مصر ٠٠ كما كان الانجليز يأملون في التفرد بهذه الرقابة ٠٠

***

غير أن فرنسا تبينت نوايا انجلترا ورأى الدوق ديكاز (Decazes) أن الفرصة مواتية ليضع حدا لتنافس الدولتين على مصر فبعث برسالة الى الحكومة الانجليزية قال فيها : ان الوسيلة الوحيدة لحماية المصالح الفرنسيه

والانجليزية فى مصر تتوقف على قيام تفاهم وتعاون وثيق بينهما ولقد أبدى الخديو اسماعيل استياءه من النتائج التى وصلت اليها « بعثة كيف » لأنه كان فيما بينه وبين نفسه قد أضمر مواجهة الغرب بالتوقف عن الدفع رسميا كما كان يملؤه الشعور بالاستياء من الغرب وبصفة خاصة انجلترا التى كانت فى رأيه أكثر الدول جنيا للارباح من مصر والتى حصلت على آخر ما كان متبقيا لمصر من حقوق فى قناة السويس ، تلك القناة التى تكبدت مصر فى شقها من التضحيات والاعباء ما يفوق كل تقدير ـ والتى تبين لاسماعيل ، أخيرا ، أنها كانت السبب الجوهرى لسائر المشاكل المالية التى أصبح يعانيها ، كما أن اسماعيل كان يرى أن ما تبينته « بعثة كيف » بعد بحوثها فى مصر يمكن للغرب على ضوئه أن يقدر تلك التضحيات والاعباء التى تحملتها مصر كى تزدهر تجارة الغرب وكى ينال الغرب من وراء تلك التضحيات الثراء والرخاء ، وكان اسماعيل يصرح لاصدقائه من ممثلى الدول الغربية بأن انجلترا ـ بعد أن آلت اليها ملكية أسهم مصر فى قناة السويس تعمل على وضع يدها على مصر على الرغم من وعودها المعسولة ، وأنها أوفدت ـ موظفا كبيرا فى حكومتها لمراجعة وبحث حساباته ، وهذا الموظف يجهد اليوم ويعمل من أجل أن يضع مصر تحت وصاية انجلترا .

وقد فطنت فرنسا الى محاولة انجلترا ، وكذلك وقفت جماعة البنك العقارى الفرنسى ترقب مسعى الانجليز فى هذا الصدد وقد اتجه هذا النشاط الفرنسى الى اسماعيل وما زال يضغط عليه حتى وافق على انشاء صندوق الدين العمومى ، وبهذا تسنى لفرنسا أن تفوت على انجلترا غرضها وأحبطت مسعاها للاستئثار بشئون مصر ، وأصدر اسماعيل فى الثانى من مايو سنة ١٨٧٦ مرسوما بانشاء صندوق الدين العمومى ، ثم فى السابع من ذات الشهر أصدر مرسوما آخر بتحويل وتجميد الدين العمومى .. وبمقتضى هذين المرسومين تم تحويل وتوحيد كافة ما على مصر من مختلف الديون فاصبحت دينا واحدا بفائدة قدرها ٧٪ على القيمة

الأسمية ، وقد نص على أن يتم استهلاك هـــذا الدين خلال ٦٥ عاما ٠

***

ومع هذا كله فان انجلترا ظلت متمسكة بوجهة نظرها التى تدعو الى فرض وصايتها المالية والادارية على مصر لما كان لهذه الوصاية فى رأى السياسة الانجليزية من بالغ الاهمية ، وطفق الساسة الانجليز يتعجلـون الزمن لتنفيذ هذه الرغبة التى كانوا يجهرون بها علانية الى حد أنهم أعلنوا عزمهم فى صراحة على منع أى سند أو عون مالى من جانبهم لمصر مالم تقبل هذه فرض الوصاية المالية الانجليزية عليها ٠ ولو قد تحقق ذلك لاستأثرت انجلترا بالسيطرة على مصر ٠ وهو وضع لم تكن فرنسا لترضاه أو تقبله بحال من الأحوال ٠

ولو أننا استعرضنا قائمة البلاد التى كانت مدينة وقتئذ لكل من فرنسا وانجلترا لتبين لنا أن مصر دون سائر الدول المدينة ـ كانت الدولة الوحيدة التى أصبحت شئونها الداخلية هدفا لتدخل هاتين الدولتين ، سيما انجلترا التى كان سعيها ونشاطها لهذه الغاية ملحوظين ٠

ففى يوليو سنة ١٨٧٦ كانت انجلترا هى البادئة بعقد اتفاق مع اسماعيل يؤمن مصالح الدائنين الانجليز فأوفدت الى مصر لورد جوشن (Joubert) يرافقه المستر جوبير (Goshen) يؤيدهما ويمدهما بالعون اللورد دربى وزير خارجية انجلترا ٠

ويقول المستر ماك كون (Mac Coan) فى مؤلفه « مصر فى ظـل حكم اسماعيل » :

« أن تصرف انجلترا فى هذا الصدد بالنســبة لمصر يعتبر الحالة الاولى والوحيدة لتدخل وزارة خارجيتها على هذه الصورة » ٠٠

« وفى ذات العام الذى كانت فيه بعثة اللورد جوشن تقوم بدورها فى مصر كانت هناك ١٧ دولة مدينة ومتوقفة عن الدفع ، تشملها جميعا القائمة السوداء لنقابة حملة السندات الاجنبية بلندن ، وكان مجموع المطلوب من هذه الدول ٤٠٠ مليون جنيه على وجه التقريب » ٠٠

ولا توجد فى وثائق وزارة الخارجية الانجليزية كلمة احتجاج واحدة من جانب الحكومة الانجليزية دفاعا عن مصالح رعاياها الدائنين لهذه الدول »

أما فرنسا فقد أوفدت من جانبها البارون دى ميشيل ليكون فى مصر خلال قيام بعثة جوشن بمهمتها ، كما أوفد اللورد دربى من جانبه المستر فيفيان ليشارك البارون دى ميشيل فى مسألة الرقابة ٠

وهكذا كانت المنافسة على أشدها بين فرنسا وانجلترا فى الوقت الذى كانت الدولتان تتظاهران بالتفاهم التام فى علاقاتهما بالنسبة لمصر ، على الرغم من حدة المنافسة بينهما ٠

وفى ذلك يقول البارون دى ميشيل فى مذكراته :

« غادر لورد جوشن لندن ، وهو حائر متردد ، بين عواطفه كانسان أمين وبين مطامعه وطموحه الانجليزى » ٠٠

لقد كان برنامجه يرمى الى جعل الشرط الاساسى لاى اتفاق مع مصر هو تكبيد فرنسا تضحيات مالية وتحقيق المزايا والمغانم السياسية لانجلترا ولهذا كان طبيعيا أن يقوم النزاع بين مندوبى انجلترا وفرنسا حول الاستئثار بالمزايا فى مصر ، غير أن نزاعهما انتهى الى اتفاقهما على تطبيق مبدأ المساواة التامة بين دولتيهما » ٠٠

وتنفيذا لهذا الاتفاق أصدر الخديو مرسوما بتعيين مراقبين عامين ، الأول فرنسى والثانى انجليزى يشتركان معا فى الاشراف على الادارة المالية فى مصر وقد انتزع هذا المرسوم انتزاعا ـ من اسماعيل فى ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٦ ٠

ويقول دى ميشيل فى مذكراته « لقد انتزعنا هذا المرسوم ، لاننا فى اللحظة الاخيرة كنا نخشى فشلنا فى اقناع اسماعيل بقبول هذا المبدأ لان النتائج التى كنا قد انتهينا اليها جعلت اسماعيل خائفا وثائرا ـ كما كان يحاول جهد الطاقة اعاقة تنفيذ ما اقترحناه من آراء ٠٠

ان المرسوم الصادر فى ١٨ يونيو سنة ١٨٧٦ الذى أنشأ الرقابة الثنائية على مصر قد تضمن الى جانب التسويات المالية اقرارا لمبدأ الوصاية المشتركة لفرنسا وانجلترا عن شئون مصر ٠

وفى هذا يقول اللورد كرومر (Lord Cromer) **« ان هذا المرسوم كان له فى مستقبل مصر ، لا من حيث ماتضمنه من التسويات المالية ، بل من ما أحدثه من تبديل وتغيير جوهريين فى شئون البلاد بفرضه الرقابة على الادارة المصرية ٠٠ »**

وهكذا ، أصبحت الرقابة الثنائية ـ مؤيدة بنفوذ قوميســــيرى الدين وسلطة المحاكم المختلطة ، السيد الحقيقى لمصر ، ووقعت البلاد فى قبضــة فرنسا وانجلترا اللتين تمت لهما السيطرة الفعلية على شئون البلاد ..

***

وعلى هذه الصورة ، وضع اسماعيل الشعب المصرى تحت نفوذ الغــرب وسيطرته .. هذا الشعب الذى لم يكن له رأى فى تصريف أمــوره ، ولا يد فى تقرير مصيره .

.. وهكذا عبث اسماعيل بآمال هذا الشعب ، فقوض صرح آماله .. وعبث بثروته فبددها .. وأصبح دخل مصر جميعه وقفا على ما عليهــا من دين بلغ وقتئذ مائة مليون من الجنيهات علما بأن كل ما دخل فى يد اسماعيل من هذا الدين هو مبلغ خمسون مليون جنيها ..

ويصف المؤرخ سيموركاى (Seymour Keay) هــــذه المديونية وفوائدها فيقول « أنه لو احتسبت على هذا المبلغ الفوائد التى جرى العرف الدولى على التعامل بها آنئذ ، أى بواقع ٦٪ بدلا من الـ ٢٧٪ التى تعامل بها اسماعيل فى بعض قروضه ، لتم سداد جميع ما على مصر من ديون .

ولقد كان الشعب المصرى يقف مكتوف اليدين مجردا من أية قـــوة وهو يرى بعينيه كيف يستحوذ الغرب على وارد مصر ، وكيف يسيطر على ادارة البلاد ، كان هذا الشعب يرى ـ فى مرارة وأسى ـ كيف تغــزو بلاده عصابات المرتزقة ، وكيف تفتن وتمعن فى استغلال مواردها بجشع لا يحد من ضراوته وازع من الشرف والضمير ليحققوا لأنفسهم ثراء فاحشا على حساب مصر ، على حساب الشعب ومستقبله .. وعلى الجملة ، فان شعب مصر ، لم يحرم فى تلك الآونة من موارد بلاده فحسب ، بــل شهد كذلك ثروة بلاده تنتقل تدريجيا على مرأى منه الى أيدى الأجانب .

ولقد أرسل القنصــــل الانجليزى فى مصر الى حكومته تقريرا فى ٣٠ يوليو سنة ١٨٧٧ جاء فيه ما يلى :

« من السهل أن نزيد دخل مصر الى حد كبير . دون أن نفرض اتــاوات جديدة على المزارعين الذين اثقلتهم الضرائب ، لو اننا عمدنا الى وضع حــد

لهذا الإستغلال الفاحش الذى يقوم به الاوروبيون ، وأجبرنا هؤلاء على دفع وتحمل ما يجب ان يتحملوه من أعباء مقابل ما يحصلون عليه من دخول فى هذا البلد ..

ففيما يتعلق بالاراضى الزراعية ، فأن الكارثة التى نزلت بها ، ترجع أولا الى أعمال التهريب الواسعة التى كان يقوم بها الاوروبيـــون الذين كانوا يجلبون على سفنهم مثل هذه المنتجات من الخارج ، دون أن يجرؤ أحد من المسئولين فى مصر على التعرض لها تنفيذا للقـانون ، فراحت بضـــائعهم ومنتجاتهم تغمر الاسواق فى البلاد دون أن تتعرض ـ عند دخولها الشواطىء المصرية الى أية رقابة ، ودون أن تخضع لنظم الرسوم أو الضرائب أو خلافها .. والويل ، ثم الويل لأية سلطة مصرية ، أو لأى مصرى يتصدى لبضائع الاوروبيين ومنتجاتهم أو يفكر فى اخضاعها لما كان يجب أن تخضع له كسلع مستوردة من الخارج ..

وسجلت بعثة « رفرز ولسن » (Rivers Wilson) على الغربيين استغلالهم المشين فى مصر ، وموقف المحاكم المختلطة من هذا الاستغلال فقد جاء فى تقرير لهـــا ما يلى :

« لقد أتضح لنا من اتصالاتنا بالاشخاص الذين خالطناهم للتعـــرف على حالة البلاد الاقتصادية أن متوسط الفائدة الربوية فى القروض التى تقـدم للمصريين ، ٧٪ شهريا ، وأن المحاصـــيل الزراعية تتعرض لاجراءات البيع القضائى قبل نضـــجها ، ومعنى هـــذا أن المصريين كانوا معرضين لدمار اقتصادى عاجل .. »

ولقد أيد قناصـــل الدول أنفسهم تلك المعـــلومات التى أنتهت الينا ، فشهدوا بأن الفلاح المصرى حيال هذه الديون ذات الفوائد الفاحشة الباهظة كان يجد نفسه ، ليس مضطرا ، فى سبيل الوفاء بها الى بيع محاصـــيله ومواشيه فحسب ، بل والى بيع أرضه ذاتها ومع هذا فلم يكن ثمن الارض كافيا للوفاء بكل ما عليه من دين ..

ويضيف هذا التقرير ..

« ان القضاء المختلط كان يقف مكتوف اليدين أمام هذا الربا الفاحش ، نظرا لأن المرابين كانوا دائما يلتزمون الحيطة التامة فى عقود القروض للفلاحين ، حتى لا يقع مراب منهم تحت طائلة القانون ، فعقودهم دائما ، من حيث ظاهرها ونصوصها ، عقود قانونية ، وبهذه الضوزة الاستغلالية الجشعة ، تحولت الكثرة من الأجانب فى مصر الى ملاك لأراض شاسعة ،

واتنزعوا ملكية صغار الفلاحين، وأثروا على حساب مصلحة البلاد، ومامن شك فى أنه اذا تركت الامور تجرى على هذه الصورة فان الملكية الزراعية فى مصر سينتهى مصيرها الى المرابين ، ولا تبقى للمصريين » ..

***

وجدير بالذكر أن مجلس شورى القوانين ، أو مجلس النواب الذى قام بموافقة اسماعيل عام ١٨٦٦ ، لم يشعر أحد بوجوده منذ قيامه ، ولم يكن بين أعضائه من يمثل الشعب أقل تمثيل ، أو من يجرؤ حتى على ابداء ، مجرد المشورة للحاكم ، بل ان أعضاء هذا المجلس لم يكونوا يدركون معنى التمثيل النيابى وما لنواب الأمة من السلطان على الحكومة ، ومن الحق فى توجيه الحاكم .. ومن ثم فلم يكن هناك أى ارتباط بين ذلك المجلس وبين صالح هذا الشعب، وكان كل عمله هوخدمة الحاكم، والتزام الحدود التى يرسمها الوزراء فى مناقشة ما يعرض على المجلس والانصياع الى أمر الخديو ، والا تعرض النائب للنفى أو التشريد أو القتل ، وقد ظل موقف هذا المجلس من الأمة ومن صالح الشعب على هذه الصورة الانعزالية حتى عام ١٨٧٩ ، وخلال هذه الفترة كان الغرب يوالى ايفاد لجان التحقيق ويستزيد من عددها ، وكانت المهمة الظاهرة لهذه اللجان فى مصر هى القيام بدراسات مالية ، بينما كانت مهمتها الحقيقية العمل على اقامة جهاز يتولى الادارة فى مصر لصالح الغرب .. وتلك حقيقة تبدو واضحة فى التعليمات التى زودت بها بعثة ريفرز ولسن .. اذ تضمنت هذه التعليمات ما يلى :

« ان تشكيل بعثة التحقيق التى أشارت اليها برقية المستر فيفان فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٧٧ قد اتاح للحكومة البريطانية فرصة مشروعه لكى تعمل ، بما لها من نفوذ ، للضغط على الخديو ودعم مصالحنا ، وحمايتها ، ولهذا فلابد من لفت نظر اعضاء هذه البعثة الى أن مهمتها ليست مجرد فحص موارد وحسابات الحكومة المصرية فحسب ، بل لزاما على اعضائها أن يبحثوا ويتقصوا الاسباب التى انتهت بمصر هذا البلد الغنى بطبيعته ، الى هذه النهاية السيئة .. »

وقد خضعت اللجنة لهذه التعليمات ، فكانت جهودها كلها تنصرف الى التعاون مع سياسة الغرب لفرض وصايته على مصر .. فسجلت على الخديو اسماعيل ، فى تقريرها استئثاره بسلطة لا حد لها ، ثم أوصت باقامة نظام لحكم دستورى وتأليف وزارة تكون بموجب هذا النظام مسئولة أمام مجلس النواب ..

على أن هذه البعثة ، وقد طالبت فى تقريرها بتشكيل مثل هذه الوزارة ، اشترطت أن يكون المراقبان الانجليزى والفرنسى من بين وزرائها ، فيتولى المراقب الانجليزى سير ريفرز ولسن وزارة المالية ، ويتولى زميله الفرنسى دى بلينيير (De Bligniére) وزارة الاشغال العمومية .. فكأن تقرير هذه البعثة قد انتهى الى نتيجة واحدة هى صبغ الرقابة الثنائية بالصبغة السياسية ، وتحويل المراقبين الانجليزى والفرنسى الى وزيرين حاكمين فى الوزارة المصرية ، وبذلك يصبح الغرب مسيطرا على شئون مصر المالية والسياسية والادارية .

وفى هذا يقول المغفور له الشيخ محمد عبده :

وبذلك وقع الخديو أسماعيل فى شباك من حبائل السياسة التى ألقى بنفسه فيها بأختيار لا يشوبه شيء من الاضطرار وصدق فيه قول القائل بأنه صرف ١٠٠ مليون من الجنيهات أخذها بأبهظ الفائدة ، علاوة على مائتين وخمسين مليونا حصلها من الرعية بأشد أنواع الضرائب وقضى مع ذلك مدة ١٧ سنة فى سلطة تامة وكلمة نافذة ، كل ذلك لكى يصل ببلاده ويهيئها لنفوذ أجنبى ، ولكى يفرض عليها استكانة وذلا يتعذر الخلاص منهما بل أنه كان يهيىء نفسه بالمال والسلطان للسقوط تحت سيطرة مسيطر لا يرحم ، ورقيب يعجز عقل اسماعيل الذكى عن اخفاء شيء دون علمه ، رقيب قاهر شديد يعجز اسماعيل عن مناوأته ..

وهكذا كان يبذل جهدا كبيرا فى اضاعة نفسه من حيث يعتقد أنه يسعى الى الاستبداد بالملك ..

ولهذا سمح بأن يأتى وكلاء عن ارباب الديون ليبحثوا فى الشئون المالية وأظهر لهم قبول ما طلبوه وعين مراقبا من الاجانب على عموم حسابات المالية ولم يكتف بأن يكون شأنه مع دائنيه كما هى القاعدة المعروفة فى ممالك العالم بل أنه حول المسألة من مالية الى سياسية ، وادخل فيها القناصل

والوكلاء السياسيين ليصل بهم الى ذلك الغرض السامى الذى كان يتخيله وهو فرصة لا يضيعها أهل البصائر النافذة من وكلاء الدول ذات المصالح السياسية والتجارية فى مصر ..

***

وما أن استجاب اسماعيل الى طلب فرنسا وانجلترا ووافق على اقامة نظام الرقابة الثنائية حتى بادر «سير ريفرز ولسن» المراقب المالى الانجليزى الذى كان يتباكى على الفلاح وما يعانيه من بؤس وشقاء ، بادر بارسال منشور دورى الى المديرين والمأمورين يكلفهم بالضغط على الفلاحين لتحصيل الاموال عن سنوات ١٨٧٦ ، ١٨٧٧ ، ١٨٧٨ فان لم يمتثلوا لهذا الامر أخذت منهم محاصيلهم ومواشيهم وكل ما يملكون بل أكثر من هذا أشار « سير ريفرز ولسن » بأن يلجأ الحكام الى استعمال الاساليب القاسية والوحشية التى كانوا يلجأون اليها فى الماضى .. ، ومن الغريب أن يصدر هذا الامر من هذا الذى ثار على وضع الفلاح ثم انقلب شيطانا على الفلاحين ينصح ببيع أراضيهم وهو اجراء لم تكن حكومة اسماعيل وما سبقها من حكومات تجرؤ على الالتجاء اليه لعلمهم بأن الاجانب كانوا للمصريين بالمرصاد وأن كل الأراضى التى كانت تعرض للبيع يغتصبونها اغتصابا وبأبخس الاسعار ولكنها السياسة الغربية التى هدفت الى تفتيت القوى المصرية والقضاء على ثروة مصر ونقلها الى الأيدى الأجنبية .

وهكذا شرعت السياسة الانجليزية تعمل على تحقيق أهدافها بسرعة فائقة فامتدت السيطرة الانجليزية على السكك الحديدية وعلى الجمارك وأصبحت الأداة الحكومية المصرية بأسرها فى أيدى الغرب وانجلترا وفرنسا ، وبينما كانت الامور فى مصر تجرى على هذه الوتيره كان الغرب يهيىء الرأى العام العالمى لاحتلال مصر ، وقد نشرت مجلة القرن التاسع

عشر فى عددها من شهر يوليو سنة ١٨٧٨ مقالا للكتاب الانجليزى «ادوارد دايسى» (Edward Dicey) قال فيه :

« لابد لنا من العمل لنكون قادرين على حماية قناة السويس وجعلها مفتوحة لسفننا فى جميع الأوقات ، ولكى يتحقق ذلك يتعين علينا ان نحتل دلتا مصر بصفة اكثر فاعلية من الوضع القائم حاليا فى مصر ‥ »

ويستطرد الكاتب قائلا :

لقد كانت فرنسا فيما مضى فى حيرة بالنسبة لموقفها ازاء هذا الامر وكانت دائما على استعداد للحرب فى سبيل الحيلولة دون احتلال انجلترا لمصر ، ولم يكن يمنعها من منافسة إنجلترا فى الشرق الا انشغالها بالصراع مع المانيا كما أنها لم تضع فرصة لهذه المنافسة كلما أتيح لها الفراغ من هذا الصراع لفترة من الزمن أو التخلص من كابوس المانيا ، وكلما أحست بالقدرة على منافستنا ‥

وأضاف الكاتب فى مقاله :

« ان الظروف الحالية تتيح لانجلترا الفرصة للاستيلاء على مصر دون ان تخشى فى هذا السبيل حربا تشنها علينا فرنسا ، وهى فرصة ستظل متاحة لانجلترا لمدى عامين آخرين لتحقق لنفسها فيهما ما عجزت عن تحقيقه طيلة الخمس والسبعين سنة الماضية »

وفى ديسمبر ١٨٧٧ ، نشر هذا الكاتب فى « المجلة البريطانية » مقالا خاطب فيه الرأى العام الفرنسى ، فقال :

« ان الجانبين السياسى والمالى للمسألة المصرية مرتبطان اشد الارتباط ، والى حد يتعذر معه فصل احدهما عن الآخر واذا أمكن فرض السيطرة التامة والرقابة الفعلية على حكومة مصر ، بصورة ما ، وعن طريق مباشر ، أو عن طريق اشراف ضباط أو موظفين انجليز ، ، فانه سيمكننا ، تبعا لذلك ، أن نتحمل المسئولية فى قيام مصر بما عليها من التزامات وتعهدات لصالح دائنيها الاجانب ، كما يمكننا ، أيضا تحمل التبعة فى ادارة شئون مصر ذاتها ‥

***

من ذلك كله يبدو ـ جليا ـ كيف أن السياسة الانجليزية كانت ترمى الى وضع يدها فعلا على كافة الشئون المالية والادارية فى مصر ، وتحقيقا لهذه السياسة ، راحت الوظائف فى مختلف المصالح والادارات المصرية

تعج بمن حشد للعمل فيها من أبناء انجلترا وشتى الأجانب ، وما زال الغزو الاجنبى لوظائف الدولة يتوالى ويزداد حتى ضاق به العاملون فى مختلف الوظائف من مصريين وأتراك سيما بعد أن وضح اتجاه هذه السياسة الى تنحية هؤلاء تدريجيا عن مناصب الحكم أو الادارة فى البلاد والمناصب الرئيسية فيها ، خاصة وقد كانت المنافسة والسباق على أشدهما بين انجلترا وفرنسا فى ميدان شغل الوظائف فى مصر بأبناء كل من الدولتين ، فلم يكن يعين فى احدى الوظائف واحد من أبناء احدى الدولتين الا مقابل اشغال وظيفة أخرى بشاب من أبناء الدولة الثانية ، بل أن تبادل المنافع فى محيط شغل الوظائف الحكومية اتسع نطاقه حتى شمل ذوى المكانة من الحكام المصريين فراح الانجليز والفرنسيون يبادلونهم المجاملة ويطلقون ايدى هؤلاء فى تعيين من يريدون تعيينهم من أصدقائهم واتباعهم فى الوظائف الحكومية ..

وانفتح باب الاستغلال فى مصر على مصراعيه ، وراحت السفن تحمل الى موانىء مصر الفوج تلو الفوج من رعايا انجلترا وفرنسا وغيرهم من الوافدين الى مصر يحدوهم طمعهم فى خيراتها وجمع أكبر قدر من الثروة فى أقصر زمن ليعودوا الى بلادهم متخمين بالثراء .

وهكذا أصبح الحكم الفعلى فى مصر بيد المراقبين الوزيريين « ولسن » الانجليزى ، « دى بليز » الفرنسى اللذين تمت لهما السيطرة الفعلية على كل الشئون المالية والادارية فى البلاد .

***

وعلى الرغم من قيام الغرب بادارة الشئون المالية فى مصر ، فان الوضع المالى لمصر كان يسير من سيىء الى أسوأ ، ففى ظل الادارة والرقابة الانجليزية الفرنسية بلغت ايرادات الحكومة المصرية عام ١٨٧٨ م ٩٨٢٠ر٤٣٣ر٧ جنيها ، بينما كان على الدولة أن تقوم بدفع مبلغ

٦٫٢٠٠٫٠٠٠ جنيها وفاء لما عليها من الدين العام والفوائد التى التزم بها نوبار أمام الحكومة الانجليزية مقابل كوبونات أسهم شركة القناة التى اشترتها من اسماعيل ، وذلك كله علاوة على النفقات الادارية للحكومة المصرية وتبلغ ٣٫٨١٧٫٤٥٢ جنيها .

وهكذا تبدو لنا صورة التردى الاقتصادى والانهيار المالى فى موقف الدولة التى كان يتعين عليها الوفاء سنويا لدائنيها بما يزيد على ستة ملايين من الجنيهات بينما كان كل ما تحصل عليه من مواردها لا يتجاوز ثمانية ملايين ، مفروض أن ينفق منها مالا بد من انفاقه فى مختلف المشروعات الضرورية للبلاد ، كمشروعات الرى والصرف والصحة والتعليم وما الى هذا كله ، ومفروض أن ينفق منها جانب فى شئون الادارة ورواتب الموظفين .

وعلى وجه العموم فان مصر وقتئذ كانت على أسوأ حال ، والتجارة بأسرها كادت تكون وقفا على الأجانب والصناعات القائمة فيها - اذ ذاك - كانت بأيديهم وفى حوزتهم ، ولم يكن ما يجنيه هؤلاء الاجانب من أرباح باهظة وما يجمعونه من ثروات عريضة ليخضع لنظم الضرائب والرسوم اذ كانت الامتيازات الاجنبية تحميهم من ذلك كله وتحيطهم بالحصانة المالية التامة .

وكان هم الأجانب فى مصر استنزاف ثروة البلاد اليوم بعد اليوم ثم نقل ما يتجمع منها فى أيديهم الى الخارج لينعموا به فى أوطانهم وكان انقياد الشعب المصرى للسلطة الحاكمة فى البلاد واستسلامه لحاكميه هو الوسيلة التى يعتمد عليها الاجانب فى استغلال البلاد على صورة لم يكن للشعب فيها أى اعتبار أو أقل تقدير .. غير أن الفلاح المصرى كان يئن تحت ثقل هذه المظالم - ويشتد ضيقه بها ، وتتأصل فى نفسه عواطف الحقد

والكراهية لمستغليه وممتصى دمه من حكام سلطوا عليه وأنكروا عليه حقه ووجوده، ومن أجانب أطلقوا ايديهم فى حياته فأفقروه واحتكروا لانفسهم خيرات بلاده واستولوا - من دونه - على مواردها ، فلم يبق له غـــير المرارة تملأ نفسه وهو يرى بعينيه أرضه الطيبة التى علق بها قلبه وأحبها وعاش من خيراتها وغلاتها تتسرب من يده يوما اثر يوم الى يد المرابـين من مختلف الجنسيات ممن نزحوا الى مصر ليمتصوا دم أبنائها فى الوقت الذى يزعمون أنهم حملة رسالة الحضارة الغربية فى البلاد •

هذه كلها حقائق ، لم ينكرها من المؤرخين حتى أشدهم ميلا الى غمط حق مصر ، حقائق لم يستطع انكارها المؤرخ الفرنسى « آشيل بيوفيس » (Achille Biovis) الذى أرخ للثورة العرابية بما عرف عنه من ميله الى الاجحاف بحق مصر فقال فى هذا الصدد :

« لقد كان الأجانب فى مصر يحصلون بمختلف الوسائل والاساليب وأهمها الربا الفاحش ، على ما يجاوز ٥٫٢٠٠٫٠٠٠ جنيه سنويا من الفلاح المصرى » •

•• فعلى ضوء هذه الحقائق يمكن القطع بأن الغرب لم يفرض الرقابة الثنائيـة واشراك المراقبـين الفرنسى والانجليزى فى الوزارة المصرية الا للوصول الى هدف واحد هو تدمير الأسس التى يقوم عليها كيان مصر الاقتصادى والسياسى ، تدميرا شاملا يهيء لهما فرصة واسعة للتسلط على مصر ، ثم الاستيلاء عليها واحتلالها •

ولم يكن يعنى المراقبين الوزيرين انتهاء أمر مصر الى خـــراب مالى سريع بقدر ما كان يعنيهما أولا وقبل كل شيء استحداث موجة من السخط والاستياء تغمر الشعب كله وتعم مختلف الطبقات ليتحقق لهما القضاء على

الجبهة الداخلية في مصر والقضاء على هذه الجبهة كان العنصر الأساسي في المؤامرة الكبرى التي دبرتها دولتاهما في مصر من أجل فرض سيطرتهما على البلاد والتدخل الشامل المطلق في شئونها .

وفي هذا يقول « ماك كون » (Mac Coan) في مؤلفه « مصر في عهد اسماعيل » :

« بينما كانت خزائن الدولة خاوية . وبينما كانت الحكومة عاجزة »
« عن دفع المرتبات لموظفيها ولرجال الجيش كان الموظفون الاجانب »
« يحصلون على مرتباتهم كاملة بانتظام . وهكذا عملت سياسة المراقبين »
« الوزيرين على تثبيت أقدام الموظفين الاجانب من الانجليز في كافة فروع »
« الأدارة انتظارا لما يتوقعانه من أحداث وشيكة الوقوع » .

وقد كان عدد هؤلاء الموظفين في بداية فرض الرقابة الثنائية مائتي موظف فما هي الا فترة وجيزة حتى قفز العدد الى ألفي موظف - أجنبي أعدهم المراقبان الوزيران للاكتفاء بهم كأدوات لحكم البلاد عندما تسنح الفرصة للغرب للسيطرة على مصر .

***

ورغما من وضوح سياسة الغرب في هذا الصدد وجلاء الغرض فيها فان اسماعيل لم يكن يلقى الى هذه السياسة بالا ، وانما كان متصرفا بكليته الى ارضاء الاجانب وكان أقصى ما يتمناه تاج الملك ، ولو على بلاد بائسة وعلى رعية ضائعة وسط خليط من مختلف الاجانب .

وفي هذا يقول الشيخ محمد عبده :

« ان اسماعيل لم يكف عن تصرفاته الخفية في المسألة المصرية بما كان يزيدها ارتباكا ، وكان كلما مر الزمن ظهر فيها الفساد والتدهور ليدعو وكلاء الدول السياسيين الى التدخل لاصلاحها حتى أصبح تدخلهم في شئون البلاد بمثابة حق لهم هذا التدخل الذى كان يرجو اسماعيل من ورائه أن يحقق الغرب ما يصبو اليه من اطماعه الشخصية ولو كان تحقيقها على

حساب مصر ، غير أن هذا الرجاء كان سرابا فقد تبين اسماعيل أخيرا أن ما كان يبذله له الغرب من وعود لم يكن في حقيقته الا خداعا جاز عليه ..

لذلك هداه تفكيره الى الالتجاء الى مجلس الشورى،ذلك المجلس الذى كان قد اعترف به المصريون في عام ١٨٨٦ ليحـــكم الشعب نفسه بنفسه والذى لم يكن - في حقيقة الأمر الا وهما ومجرد اسم لا أثر له في حياة المصريين ولا عمل له من أجلهم ، ذلك المجلس ، رأى اسماعيل - وقد ضاق ذرعا بسياسة الغرب - أن يدعوه الى الانعقاد .

ويصف الشيخ محمد عبده انعقاد هـذه الجلسة للمجلس فيقول :

« ان اعضاء المجلس ممن وفدوا الى القاهرة وفي أنفسهم ذلك الشـــعور الشديـــد بشر الاحوال ويلوح في افكارهم الميل الى الخلاص منه . فالتأم المجلس في أوائل سنة ١٢٩٦ هـ في موج من التشويش شديد الاضطراب واتفق أن الحكومة لم تقدم اليه من المسائل التى تطلب نظره فيها الا مالا قيمة له ، فكثر الانتقاد على الحكومة .. ولما امرت باقفال باب المجلس ســـلك بعض النواب مسلك الشدة في الجواب عن ذلك الأمر ، وحاولوا التوقف عن الانصراف حتى يعلموا ما ينبئون به منتخبيهم ، وكانت هذه أول مرة ظهر فيها لبعض النواب رأى يخالف رأى الحكومة »

***

وبدأ الاستياء يعم رجال الجيش وتطور استياء هؤلاء الى مظاهرة ضـــد نوبار باشا ناظر النظار وقتئذ ، وضد سير ريفرز وزير المالية ، وقد كان ممكنا أن يتفاقم أمر تلك المظاهرة وتنقلب الى ثورة شاملة ضـــد الحكم القائم - اذ ذاك - لو لم يجد اسماعيل فيها فرصـــته للتخلص من نوبار فأكرهه على الاستقالة واسترد زمام الحكم في يديه - وعين البرنس توفيق ناظرا للنظار وحيال موجة السخط التي التمس منها اسماعيل مبررا لهذا التصرف ، اضطرت انجلترا وفرنسا الى الموافقة على تولية توفيق هـــذا المنصب واشترطتا على الخديو ألا يحضر مداولات مجلس النظار ، وأن

يكون للوزيرين المراقبين مجتمعين مطلق الحق فى الاعتراض على أى قرار لا يوافقان عليه ٠

ولقد كان لاصرار فرنسا وانجلترا على ابقاء الوصاية الادارية والمالية للمراقبين الوزيرين رد فعل عنيف فى الرأى العام المصرى ٠ فعلقت على موقف الدولتين فى هذا الصدد صحيفة التايمز اللندنية بما يلى :

« لقد كان للحوادث الاخيرة فى مصر أثر غريب فان العقول التى تعمل على تحسين الحالة فى البلاد عملت على قيام حركة وطنية ضد كل حكومة تستمد نفوذها من الخارج ، حركة تعمل علانية لصالح مصر والمصريين وقد سرى تيار هذه الحركة فى المجلس النيابى ـ الذى كان قبلها يتصف بالجمود المطلق فانبعث فى قلوب اعضائه وعى وطنى قوى وبداوا يكافحون من اجل اقرار حقوق المجلس والاحتفاظ بماله من السلطة الدستورية ٠٠ »

واستطردت « التايمز » تقــول :

« ان مجلس النواب لم يعد جديرا بالازدراء فقد أظهر أعضاؤه ، فى أكثر من مناسبة قدرتهم على اثبات وجودهم واستقلالهم ٠٠ لقد وقف رياض باشا وزير الداخلية فى المجلس اخيرا ليعلن انهاءالدورة البرلمانية للمجلس ، فوجه لاعضائه خطابا رقيق العبارة قال فيه انه يعلن نهاية الدورة البرلمانيةويقرر أن الاعضاء قد أدوا مهمتهم بأمانة وعلى خير وجه ٠٠

واستطردت « التايمز » تصف موقف رياض باشا فى مجلس النواب وتصف قوة شكيمة الاعضاء فقالت :

« ولكن رياض لم يحسن القيام بدور « كرومويل » فى دعوة المجــلس الى الانفضاض اذ فوجىء بالاعضاء يرفضون الاســتجابة لدعوته ويصرون على البقاء ، بل أنه فوجىء بعضو منهم يقف بين الاعضاء ليعلن رفض المجلس لعبارات الوداع المهذبة التى جرت على لسان الوزير ويعلن باســم النواب جميعا رفضهم لما جاء فى تلك العبارات من الشكر الموجه للاعضاء ومن الزعم بأنهم أدوا مهمتهم بأمانة ٠ ويقــرر باسم المجلس انه على العكس مما قاله الوزير فأن الاعضاء لم يفعلوا شــيئا ولم يؤدوا ما كان عليهم ان يؤدوه لبلادهم وأن عليهم أن يعملوا الكثير ويبذلوا الجهد لمراقبة الوزارة ـ وقــد رفض اعضاء المجلس جميعا طلب الحــكومة الخاص بانتهاء الدورة وامتنعوا

عن الانصراف من قاعة الجلسة .. وهكذا أعاد اعضاء مجلس النواب المصرى يتضامنهم مع هذا النائب ـ أعادوا ، ذات الصورة التى شهدها ـ يوما ما فى قصر فرساى حينما وقف ميرابو (Mirabeau) يخطب فانضم اليه رجال الثورة الفرنسية »

وتمضى « التايمز » فتقول :

« ان البرلمان المصرى ماض فى عقد جلساته دون توقف وهو متمسك الآن بحقه فى الزام جميع الوزراء ومن بينهم الوزراء الاجانب بما يصـــدره من القرارات ، وبحقه فى أن تكون الوزارة مسئولة امامه عن ادارة شئون البلاد .. والواقع أن أعضـــــاء المجلس يعملون على تحويل هذه الحكومة الصورية الى حكومة فعلية تحمل مسئوليتها امامه وهكذا بدأ الشعب المصرى يثبت وجوده كعامل له الأثر الفعال فى الأزمة التى تجتازها البلاد »

***

والحق أن تدخل الشعب المصرى وان كان قد جاء متأخرا الا أنه كان يستهدف تأليف حكومة قوية مسئولة أمام الشعب وتحقيق الاصـــلاح فى شئون البلاد الادارية والمالية ..

وقد تضمنت هذه الوجوه الاصلاحية مذكرة وجهها النواب الى الخديو اسماعيل تقول بأن النواب يحرصون على احترام الحقوق جميعـــا ســـواء أكانت حقوق الوطنين أو حقوق الدائنين الأجانب كما طلبت المذكرة الى اسماعيل الأعتراف لمجلس النواب بالحقوق والسلطات التى تتمتع بها سائر المجالس النيابية الأوربية فى نطاق المسائل الداخلية والمالية ، وبأن يكـــون للدوله مجلس وزراء يمارس سلطته الشرعية ويعين الخديو رئيسه ويكون مسئولا أمام المجلس النيابى عن تصرفاته فى الشئون المالية والداخلية .

وقد سلمت تلك المذكرة ببقاء المراقبين الاجانب على أن ينحصر عملهم داخل حدود الرقابة على موارد الدولة ومصروفاتها .. دون أن تكون لهم صفة الوزراء لما فى تلك الصفة من جرح للشعور الوطنى ولكونها بمثابة حق يبيح لهم التدخل فى شئون مصر الداخلية .

وفى ٧ أبريل قام اسماعيل بدعوة قناصل الدول الغربية وطلب اليهـــم ابلاغ حكوماتهم مذكرة تضمنت مشروعا يهدف الى تأليف وزارة مسئولة

أمام النواب على أن يتم العدول عن نظام المراقبين الوزراء والعودة بهم الى صفتهم الأولى فيكونون مجرد مراقبين ، وكذلك شملت المذكرة مشروعا لتسوية موقف مصر المالى •

ثم بادر اسماعيل بتعيين شريف باشا ناظرا للنظار بدلا من الأمير توفيق الذى قدم استقالته •

***

وقد خيل اذ ذاك لاسماعيل أنه أصبح قادرا على مواجهة الغرب والوقوف أمام سياسته بعد أن حصل على تلك المذكرة التى كانت بمثابة وثيقة شعبية تسنده أمام تيار الغرب •

على أنه فى الواقع ، قد أتاح للغرب الفرصة التى كان يترقبها ساسته للقضاء عليه وخلعه • فالرقابة لم تعد فى نظر انجلترا وفرنسا كافية لتنفيذ سياستها المرسومة ، وهى على حد قول ساسة الدولتين - اذ ذاك - لم يكن بوسعها تدارك النتائج المدمرة التى حاقت بالبلاد على يد الاشخاص الذين تولوا ادارتها على صورة كانت السبب فى خرابها ، أولئك الأشخاص الذين رأت الدولتان الغربيتان أنهم لا يمثلون غير مصالحهم الخاصة ومصالح الطبقة الحاكمة ، يعملون من أجلها ، وعلى حساب مصلحة الشعب المصرى عامة • ومن ثم فقد أعلنت انجلترا وفرنسا أنهما لم تعودا تطلبان مجرد عودة الرقابة فحسب ، بل ان الغاية التى يعملان على تحقيقها هى تغيير الحاكم ((Change of Ruler)) •

وفى ١٨ يونيو سنة ١٨٧٩ وجهت انجلترا وفرنسا انذارا الى اسماعيل طلبت اليه فيه أن يتخلى عن الحكم •

وفى ذات الوقت أرسل المسيو وادنجتون ((Waddington)) وزير خارجية فرنسا الى المندوب الفرنسى فى القاهرة برقية قال فيها :

« نحن اليوم ، على أتم الاتفاق مع الحكومة الانجليزية لكى تطلب الى اسماعيل التخلى عن الحكم ومغادرة مصر »

وهكذا أكره اسماعيل على هذا الوضع المهين،بعد أن أفقر البلاد وأرهقها وسخرها لخدمة الرأسمالية الغربية ..لقد ألقى اسماعيل بمصر تحت كابوس الرأسمالية الغربية ، فكبل البلاد بالقيود ، وقدمها قربانا على مذبح المطامع الاستعمارية لانجلترا وفرنسا ، ووقف يشهد كيف يمتص شذاذ الآفاق من الغرب دم الشعب ، دون مبالاة بصالح غير صالح الدولتين الغربيتين .

وفى النهاية وقفت منه سياسة الغرب موقفها التقليدى الذى لم تحد عنه يوما ما بالنسبة للحكام الشرقيين حينما تنتفى الافادة بهم ، وحينما تستنفد السياسة الاستعمارية أغراضها من وجودهم فى الحكم ، وعندما يتحول سلطانهم الى عائق فى طريق الخطة الاستعمارية .

وهكذا انطوى عهد اسماعيل .. انتهى ذلك العهد بتخليه عن العرش وطرده من مصر ذلك العهد الذى حفل بمختلف الأزمات التى كان من شأنها أن انبعث الوعى القومى بين أبناء الشعب المصرى وبدأت الحركة الوطنية تتبلور واتجه الشعب الى تأليف حزب وطنى يتحدث بلسانه ويعمل على الحد من سلطة الخديو المطلقة ووقف التدخل الاجنبى فى شئون البلاد ..

الفصل الثالث عشر

الخديو توفيق

وسياسة فرنسا وانجلترا

الخديو توفيق العــوبة فى يد المتملقين له والمرفهين عنه ـ توفيق •• « مدام فردريك » ـ الهيئات الاجنبية ترحب بتولى توفيق الحكم ـ تناقض سياسة توفيق ـ توفيق يبـدى تصريحين متناقضين ـ يخادع الشعب فيعلن انه سيجعل الحكم شوريا ويصـرح للقنصـل الانجليزى بان النظم البرلمانية التحررية لاتلائم البلاد مطلقا ـ توفيق وكرومر يريان ان مصر لا يلائمها غير الحكم الاستبدادى ـ فرنســا وانجلترا تجدان فى حكم توفيق فرصة للحد من سلطان الباب العالى ـ الدولتان تعملان على فرض حمايتهما لتوفيق وكتمان ذلك عن الرأى العام ـ الغرب يعمل على تعزيز مكانة توفيـق السياسية ـ تعليق الامام الشيخ محمد عبده على الغاء منصبى الوزيرين الفرنسى والانجليزى من الوزارة المصرية واعادة الرقابة الثنائية ••

***

تضمن كتاب « مصر للمصريين » المطبوع فى لندن عام ١٨٨٨ ، فيمـا تضمن من موضوعات مقالا لكاتب انجليزى معاصر ـ كان تعبيرا قويا عن وجهة نظر الرأى العام فى « توفيق » ، اذ يقول :

« ان الخديو توفيق كان فى نظر اشقائه ، وحتى فى نظر والده اسماعيل موضع ازدراء لم يكن عليه مأخذ جدى معين • لم يكن به انحراف ظاهر ولكنه كان ـ بحكم طبيعته ـ العوبة فى يد أى شخص يحسن التملق اليه أو الترفيه عنه وهو فى الوقت الحالى يسيطر عليه خادمه الخاص الأجنبى سيطرة تامة والجميع فى القاهرة وفى سائر أنحاء مصر يعبرون عن احتقارهم للخديو توفيق فيسمونه « مـدام فردريك » وهى تسمية تغنى عن كل تعليق •

لقد تولى توفيق الحكم برعاية الدولتين الغربيتين ووصايتهما وهما انجلترا وفرنسا وكان من الطبيعي أن يمتثل لتوجيهاتهما وأوامرهما ـ وفي اطار هذه السياسة كان حريصا على تهدئة العناصر الوطنية .

وقد رحبت الهيئات السياسية بتولى الخديو توفيق الحكم وكان في مقدمتها عميد السلك السياسي الاجنبي الذي قال في تهنئته .

« سيدى أرانى سعيدا لتقديمى لسموكم تهانى الهيئة السياسية والقنصلية بارتقائكم عرش خديوية مصر فان عواطف سموكم التى عرفت أيام ولاية العهد واكتسبتم حضرتكم بها ميل الناس جميعا تضمن لنا أنكم ستوفقون الى تحقيق سعادة الأمة المتعلقة بكم فان سعيتم الى هذه الغاية الشريفة فأنتم على يقين من عطف حكومتنا ومساعدتها لحكومتكم .. » .

ورد الخديو بما يلى :

« حضرات القناصل

ان جلالة السلطان المعظم تعطف بدعوتى الى تبوئى مكان والدى المعظم الذى تكرم بالتنازل عن الملك لى فقبلت ذلك عليه بما رأيت من ميل الأمة وانعطاف حضراتكم عن صرف الهمة وبذل الجهد في القيام بواجباتي ومأمولى انى بمؤازرة الأمة ومساعدة حضراتكم أدرك غاية القصد والله أسأل أن يوفقنى الى ما فيه سيادة الأمة وعمارة الوطن »

كما وجه الخديو رسالة في ٣ يوليو سنة ١٨٧٩ الى مجلس الوزراء قال فيها ما يلى :

« وانى أعلم أن المقام صعب ولكن بحسن الاخلاص وبما رأيته من حسن القبول من الناس جميعا خصوصا من سكان الديار المصرية عموما ومن المأمورين كافة أعتقد أن ذلك الصعب يهون ويحصل التيسير .ولعلمى أن الحكومة الخديوية يلزم أن تكون شورية ونظارها مسئولين فانى أتخذ من هذه القاعدة للحكومة مسلكا لا أتحول عنه فعلينا بتأييد شورى النواب

وتوسيع قوانينها لكى يكون لها الاقتدار فى تنقيح القوانين واصلاح الموازين وغيرها من الأمور المتعلقة بهـــا »

وفى الوقت الذى كان يوجه فيه توفيق هذه الرسالة الى مجلس الوزراء ويدعو فيها الى تأليف حكومة دستورية ويعلن رغبته فى تأمـين مجلس النواب . أبلغ المستر « فرنك لاسيل » (Frank Lasselles) قنصـــل بريطانيا العـــام ما يأتى :

« والآن انى أرى أن النظم البرلمانية التحريرية لا تلائم البلاد مطـلقا وأن الدستور الذى أعده شريف لا يعدو أن يكون منظرا من المناظر المسرحية ،ثم أكد توفيق للقنصل ، مسئوليته ـ وحده ـ كخديو عن حكم البلاد واعتزامه تحمل العبء فى ذلك ، دون أن يحتمى وراء دستور وهمى غير واقعى .. »

وهكذا يفتتح توفيق عهده بخداع الرأى العام المصرى .

واذا كان اسماعيل قد ضرب مصر وبدد أموالها ، فان توفيق بما تجمع فى نفسه من الضعف والخداع والخيانة ، قد دمر مصر سياسيا وجر عليها الاحتلال الانجليزى .

ويبدو أن تلك النقائص الخلقية فى توفيق كانت معروفة للغرب ومن ثم فلم يكن بمستغرب أن يبادر « سير بيرنج » ((Baring)) . (اللورد كرومر فيما بعد) بتأييد توفيق وأعلن :

ان نظام الحكم الوحيد الذى يناسب مصر والمصريين هو النظام الاستبدادى على انه لابد من خضوعه لنوع من الاشراف والرقابة الفعلية ..

وذلك الاشراف وتلك الرقابة التى تحدث عنها « سير بيرنج » كانت فى أول الأمر الرقابة الثنائية لفرنسا وانجلترا والتى حلت محلهـا فيما بعد السيطرة البريطانية المنفردة بعد أن تم احتلال انجلترا للبلاد .

وهكذا كان معنى تولى توفيق للحكم وخضوعه لتوجيه الدولتين الغربيتين، أن تمع مصر تحت حكم مطلق يمارسه توفيق لصالح حاشيته وبطانته من المرتزقة والوصوليين ولصالح الأتراك بصفة عامة ، ثم كان أولا وآخـــرا يحكم مصر وفقا لمصالح انجلترا وفرنسا على حساب مصر وشعب مصر .

***

وقد رأت الدولتان فى حكم توفيق فرصة للحد من سلطان الباب العالى ولفرض حمايتهما ولما كان سلطان تركيا قد أصدر فرمانا فى ٢٨ يونيو سنة ١٨٧٩ يبين به كيفية تنازل اسماعيل باشا والغاء الفرمان الصادر عـــام ١٨٧٣ وفى نفس الوقت يؤكد به عزمه على الاحتفاظ لمصر بما لهـــا من امتيازات الاستقلال الادارى ، كما يحدد سلطات خديو مصر فيما يتعلق بعقد وتحديد المشارطات مع مأمورى الدول الأجنبية فيما هو خاص بالجمارك والتجارة وكافة الامور الداخلية وجرد الخديو توفيق من الحق فى عقـد القروض بأى وجه من الوجوه عدا ما كان منها خاصا بتسوية أحـــوال مصر المالية ــ اذ ذاك كما اشتمل الفرمان على الآتى :

« وحيث أن الامتيازات التى أعطيت لمصر هى جزء من حقـــوق دولتنا العلية التى خصت بها الخديوية وأودعت له بها فلا يجوز لأى سبب أو بأية وسيلة ترك هـذه الامتيازات جميعها أو بعضها أو ترك قطعة من الاراضى المصرية الى الغير مطلقا »

ولما كان هذا الفرمان غير مرض للسياسة الغربية لما تضمن من حـــد لسلطان توفيق ، بحيث تصبح علاقاته بالغرب مقيدة ومرسومة وداخل اطار لا تفيد منه انجلترا وفرنسا ، ولا يخدم سياستهما ، فقد اتجهتا فورا الى الضغط على الباب العالى لاجباره على تعديل نصوص الفرمان تعديلا يطلق يد توفيق فى شئون البلاد ويحله من تلك القيود التى قيد بها الفرمان والتى غلت يده عن التصرف المطلق الذى كانت سياسة انجلترا وفرنساتعلق عليه أملها فى تحقيق أغراضها الاستعمارية ، فبادرت الدولتان بتوجيه انــذار الى الباب العالى طالبتاه فيه بتعديل الفرمان على الوجه الذى لا يقيد من حرية توفيق فى التصرف كيفما شاء ــ وهددتاه باضطلاعهما بالمطالبة للحكومـة المصرية بالاستقلال التام ما لم يستجب الى مطلبهما ويبادر بتعديل الفرمان ، وحددتا لموافقته مهلة معينة تستبيح الدولتان لنفسهما بعد مرورها المناداة باستقلال مصر عن تركيا .

وقد خضع الباب العالى لانذار انجلترا وفرنسا ، وتم تعديل الفرمان على

الصورة التى ارتضياها ، وهلل توفيق لهذا الخضوع واعتبره نصرا كبيرا ، وقد رأى ساسة انجلترا وفرنسا فى تسليم الباب العالى للدولتين بالتدخل على هذه الصورة وخضوعه لمطلبهما ، تسليما بحقهما فى حماية حقوق الخديو وحقوق مصر تجاه الباب العالى ..

ويبدو هـــذا الرأى بوضوح ، فى رســـالة بعث بها المسيو وادنجتن (Waddington) وزير خارجية فرنسا الى السفير الفرنسى فى الأستانة فى أغسطس سنة ١٨٧٩ قال فيها :

« انه نتيجة لتدخل الدولتين ، ولاستجابة الباب العالى لرغباتهما ، قـــد أصبحت فرنسا وانجلترا هما الحاميتين لحقوق الخديو وحقوق مصر ازاء الباب العالى وبأنه سيطالب سائر الدول بالاعتراف للدولتين بهذا الوضع .. » .

ومن ثم فقد فرضت الدولتان وصايتهما المشتركة على مصر ، وكانتـــا حريصتين جهد الطاقة على كتمان أمر هذه الوصاية عن الرأى العام ، حتى لا يساء الى شعوره ويناوىء الخديو أو ينصرف عنه ، سيما وأن الوقت لم يكن قد حان بعد لاستخدام وصايتهما علانية وامعانا فى خداع الرأى العام المصرى وتضليله ، وفى سبيل كسب ثقته ، حينما رأى الخديو توفيق أن يشكل وزارة جديدة برئاسة رياض باشـــا الذى كانت العناصر الوطنيـــة تعتبره ألد أعدائها أوحت الدولتان الى الخديو بأن يوجه الى رياض باشا الكتاب التالى :

« عزيزى رياض باشا

لم أقصد بترأسى على مجلس النظار أن أعيد السطوة الشخصية وانمـــا راعيت فى ذلك ضرورة الحال وملت مع الرغبة فى تقريب علاقتى بأعضاء الوزارة فلم يكن فى خاطرى عزم نهائى خصوصا فيما يغاير المبدأ الذى اتخذته يوم ولايتى وهو أن أحكم مع مجلس الوزراء وبمجلس الوزراء ولذلك فانى مع الثقة وحسن اليقين أكلفك بتشكيل وزارة جديدة وأحيـــل بين يديك رياسة مجلس النظار حافظا لنفسى حق الحضور فى اجتماعاته وأن أتولى رياسته كلما مست الحاجة الى ذلك .. »

***

ومضت الدولتان فى العمل على تعزيز مكانة الخديو توفيق واظهاره فى صورة الحاكم الذى استطاع أن يحقق ما لم يستطع أن يحققه سلفه ، فقبلتا الغاء منصبى الوزيرين المراقبين ، وجعلهما مراقبين عموميين ، وهو ذات المطلب الذى طالب به اسماعيل وتمسك به طبقا لاتفاقية سنة ١٨٧٦ ، الى الحد الذى كان سببا فى الأزمة التى انتهت بخلعه وبدا للرأى العام فى مصر أنه فى عهد توفيق تم تخليص الوزارة من الوزيرين الفرنسى والانجليزى، وعين أحدهما ، وهو بيرنج (اللورد كرومر) رقيبا عاما للايرادات ، وعين الثانى وهو المسيو « دى بلينير » رقيبا عاما لحسابات الدولة ولادارة صندوق الدين العمومى ، وعلى هـذه الصورة ، شـمل نفوذهما جميع الادارات المصرية ..

وفى هذا الشأن يقول المغفور له الشيخ محمد عبده :

« ولم يبق الكلام الا فى تحديد وظيفتهما كأن عنوان الوظيفـة لم يكن كافيا لفهم معناها وبعد قليل ، قدم قنصلا دولتى فرنسـا وانجلترا لائحة تحدد وظيفتى المراقبين وبعد مداولة طويلة فى مجلس النظار ونزاع شديد بينهم ـ قبلت اللائحة ، كما قدمت تقريبا ـ وصدر الأمر بتحديد اختصاص وظيفتيهما ، بأعتبار أن لهما فى الأمور المالية حق المراقبة غير المحدودة وأنه على جميع المصالح الحكومية وعلى الوزراء والمأمورين من اى رتبـة كانوا أن يقدموا الى المراقبين كل ما يطلبانه من المعلومات كما أن ناظر المالية عليه أن يقدم اليهما كل أسبوع كشفا مفصلا عن دخل نظارته ونفقاتها ، وعلى كل ادارة ان تقدم كشفا كذلك فى كل شهر وعلى أن يتقاسم المراقبـان مراقبتهما للمصالح العمومية التى يكون من شأنهما مراقبتها والاشراف عليها بمقتضى الحقوق المثبتة لهما فى ذلك والامر الخديوى والتى خـولتهما ابداء الرأى الشورى فى مجلس النظار ، وكفلت لهما الحصانة من العزل من الوظيفـة دون موافقة حكومتيهما كما منحا الحق فى أن يعزلا وأن ينصبا جميع الموظفين فى ادارة التفتيش وأن يربطا رواتبهم وانهما يختصـان بوضـع ميزانية الرقابة حسب ما يريدان وعلى الحكومة أن تصرف لهما ما يطلبان صرفه دون معارضة ..

وعلى هذا لا يمكن الجزم بأن تحديد اختصـاص الرقيبين أريد به الغاء المدلول اللفظى لوظيفتيهما والغاء حدود الاختصاص التى تحد من سيطرتهما واطلاق يدهما للتصرف والتدخل فى كل شىء ، دون حدود لاختصاصهما او

قيود لتصرفاتهما • وقد ذكر فى ذلك الأمر ما نصه ••

« أن حكومتى فرنسا وانجلترا قد رضـــيتا بأن المراقبين العمـــوميين لا يتدخلان فى الوقت الحاضر فى ادارة المصالح الادارية والمالية ، فالمراقبان يقتصران الآن على أن يقـــدما الينا (الخديو) ولوزرائنا ما تهديهما اليه مراقبتهما من الملاحظات ـ فهذا التقييد (بالوقت الحاضر يدل على ما كان بين الدولتين والحكومة من المخابرات واعتذار القنصليتين بأسم دولتهما بعد صدور الامر الخديوى على ألفاظ (الوقت الحاضر) (والآن) المسطورة فى الامر الخديوى وتأويلها على وجه لم يزد القصد الا ظهورا يشير الى أن الامر سطر برأى القنصليين وأن الحكومة تضجرت من هذا الوعيد بعد صدور الامر كما تضجرت من قبل ولكن لم يتعطف القنصلان لارضائها ـ الا بعد امضـــائه وكانت الترضية عبارة عن ابقاء الالفاظ وتأويلها بما لا يفهم منها ليجـرى حكمها كما وضعت ••

لم يجز ذلك على الأنفس والعقول بلا أثر خادش وهزة أسف عاملا لكل من كان يلوح فى قلبه شعاع الفكر ويدور فى خلده خيال الميل الى استقلال البلاد ووضع الاصلاح فيها على قواعد سليمة واحاطته بما ينفى اعمال السلطة العليا من كل قصد الى غير مصلحة الرعية ويصونها عن كل غرض يســوق الى تأييد السلطة الاجنبية بعد ما عرفت آثارها وتمكنت من النفوس النفرة منها وتحدث الناس بذلك بمجرد تعيين المراقبين وأكثروا الانتقاد عليه قبل مجىء رياض باشا وقبل أن تبين حدود المراقبين على هـــذا الوجه وبعد أن نشر هذا الامر وعرفه العام والخاص لم يدع لسانا حتى انطقه ولا قلما حتى اطلقه وجرائد ذلك التاريخ شاهدة به »

***

وامعانا من الدولتين فى تثبيت الوضـــع السياسى للخديو توفيق أذنتا له باصدار قانون التصفية فى ١٧ يوليو سنة ١٨٨٠ وهو القانون الذى تمت بمقتضاه تصفية الدين العام حتى ذلك التاريخ أو انشاء صندوق للدين يتولى شئونه ويديره قوميسيريون أجانب والذى بموجبه تعهد الخديو بعدم عقد قــرض جديد من أى نـــوع كان دون موافقة واقــرار قوميسيرى الدين العمومى ••

الفصل الرابع عشر

سياسة الغرب

والحركة الوطنية

استسلام توفيق يمكن انجلترا وفرنسا من السيطرة على جهاز الحكم فى مصر ـ سياسة الغرب ترقب تطور الرأى العام المصرى ـ نمو الوعى الوطنى ـ الاتجاه الى توحيد الصفوف فى حركة وطنية للتخلص من السيطرة الاجنبية ـ يقظة الوعى الوطنى فى الجيش تفزع الغرب ـ توفيق يخضع لايعاز انجلترا وفرنسا ويضطهد الضباط الاحرار ـ اتحاد الشعب والجيش لمقاومة توفيق واحباط خطط الغرب ـ اعتقال عرابى وعبد العال ـ ثورة الضباط الاحرار واكراه الخديو على اقالة عثمان رفقى ـ خضوع الخديو لمطالب الضباط كان فى رأى كرومر انتصارا للفلاحين • ومبدأ جديدا للشعب فى الثورة على الحاكم عند الاقتضاء ـ موظفو الغرب فى مصر يمهدون لاحتلالها ـ ماليت يقول للضباط والاحرار ان قيام برلمان فى مصر امر مستحيل ـ مصالح الغرب فى رأى صحافته تحتم أن تبقى مصر فى ظلام العبودية ـ الحركة الوطنية تصر على اقامة سلطة عليا تراقب الحكومة وتناقشها الحساب ـ الجيش فى ساحة عابدين يوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ ـ مطالب الامة والجيش يعلنها عرابى ـ تضامن توفيق وانجلترا وفرنسا ضد المطالب الوطنية ـ مؤامرة انجلترا وفرنسا ـ الغرب يصور مصر بصورة الشعب المتعصب ـ بعث القومية العربية وخطره على المصالح الاجنبية ـ الغرب يثير الاحقاد ليهيىء لاثارة الفتنة العربية واستغلالها فى سهولة ـ الغرب يسخر كل امكانياته ويجند رجاله ـ كتم انفاس الصحافة المصرية ـ قانون الصحافة ـ سياسة انجلترا وفرنسا تخادع مصر والعالم لتغطى اتجاهها الى غزو مصر ـ انجلترا تسخر فرنسا ـ الفرق بين سيكولوجية السياسة البريطانية ، وسيكولوجية السياسة الفرنسية ـ رسالة لورد جرانفيل فى ١١ نوفمبر سنة ١٨٨١ ورسالة وزير خارجية فرنسا ـ فرنسا تهيىء لانجلترا الاسانيد التى تستعين بها مستقبلا ضد مصر ، وضد فرنسا ذاتها •

***

كانت الدول الغربية تأمل تهدئة الرأى العام المصرى ثم خداعه وتضليله عن حقيقة نواياها نحوه •

وكان الخديو توفيق مستسلما استسلاما تاما لفرنسا وانجلترا مما مكنهما من السيطرة الفعلية على جهاز الحكومة المصرية •

الا أن مراقبى الأحداث من ساسة الغرب دأبوا على تتبع تطور الرأى

العام المصرى ليتسنى للغرب تكييف سياسته بالصورة التى تمكنه من استغلال هذا التطور واستخدامه لتحقيق الاغراض التى استهدفتها تلك السياسة •

ولقد كتب مراسل التايمز فى ٣٠ أغسطس سنة ١٨٧٩ ما يلى :

« منذ خمسة عشر عاما لم يكن هناك رأى عام مصرى ولو أن جريدة صدرت ـ اذ ذاك ـ باللغة العربية ـ لما اشترك فيها أكثر من مائة قارىء • لم تكن هناك معارضة ولم يكن هناك من يعنى بمجرد ابداء الرأى فى مسائل الساعة ، أما اليوم فلا بد من التسليم بأن هناك أكثر من اثنتى عشرة جريدة تصدر باللغة العربية وتطبع ما بين ١٠٠٠ ، ١٥٠٠ نسخة يوميا وتصدر تلك الصحف بدون اعانة خارجية وهى غالبا ما تتعرض بالنقد للاحداث الجارية بحرية تامة وفى مصر الآن مجلس نواب وهو وان كان من ناحية السلطة الايجابية يعتبر عاجزا ، الا أنه يملك عند الاقتضاء سلطة اجرائية تعويقية ، والى جانب هذا كله ففى مصر الآن رجال يتمتعون بنفوذ واسع على عدد كبير من أبناء البلاد ويستغلون هذا النفوذ سواء للخير أو للشر • »

ويقول المراسل ، بأن هناك مغزى لما تردده الصحافة الآن • اذ تتساءل قائلـــة :

« هل نعتبر أنفسنا مناصرين لشريف باشا أو نوبار باشا أو رياض باشا أو مناصرين لنظام المراقبة ؟

ثم تجيب الصحافة المصرية على تساؤلها فتقول :

« اننا لاننناصر أحدا من هؤلاء ، وانما نحن أنصار لمصر ولا تعنينا أسماء الرجال فكل مايعنينا هو المبادىء ، اننا نلتف حـول الرجال الامناء الاكفـاء بصرف النظر عن جنسهم وعقيدتهم ولا نرضى بحكم القناصل وكل مانطمع فيه ونسعى اليه هو أن يعمل أبناء البلاد لبناء مستقبلها بامكانياتهم وبجهودهم»

وقد تابع ساسة الغرب تطور الوعى الوطنى بين المصريين فأدركوا أن هناك اتجاها يرمى الى توحيد كلمة المصريين وجمع صفوفهم فى حركـة وطنية شاملة تستهدف انقاذ مصر من الهوة التى ألقاها فيها محمد عـلى وخلفاؤه من أبناء أسرته واستخلاص البلاد من براثن المرابين الاجانب الذين استنزفوا أموالها وأثقلوا كاهلها بدين يربى على ١٠٠ مليون جنيه حصـل

منة الوسطاء والعملاء على عمولة تزيد عن ٦٠ مليون جنيه ، حركة تستهدف انقاذ الحكم في مصر من السيطرة الاجنبية التى فرضت نفسها عليه حركة ترمى الى تحقيق حرية مصر ونشر العدالة بين أهلها ..

وما من شك أن مالمحه المراقبون من ساسة الغرب ، كان حقيقة واقعة .. فقد كانت هناك حركة ، رأى الداعون اليها أن نظام الحكم القائم ـ اذ ذاك من صنع الدول الغربية وليس للشعب المصرى رأى فيه ، وأن الخديو الذى يحكم البلاد انما يحكمها بأوامر تصدر اليه من الخارج ، وماهو غير اداة أو دمية تحركها أصابع الأجانب ، وعمت موجة الوعى الوطنى سائر المصريين ، فأصبحوا يوقنون بأنه مالم يتدارك أبناء البلاد الموقف فان مصر وثروتها واستقلالها مقضى عليها بالفناء والزوال .

كما أدركوا أن مصر أصبحت تحت وصاية دول الغرب ـ سيما فرنسا وانجلترا ، وانها فقدت أهليتها للتصرف فى أموالها ، وفى ادارة شئونها وفى العمل لمستقبلها وأن البلاد تقع فى قبضة أجانب غير مسئولين يتمتعون بحماية الغرب ويتحصنون برعايته .

وعلى الجملة فان أبناء البلاد ، قد نبض الوعى الوطنى فيهم كأقوى ما يكون ، وفطنوا الى الخطر المحيق بمصر ، وأصبح كل منهم يرى أنه لا بد من النهوض للمطالبة بحقوق بلاده .

***

وكان من الطبيعى أن تنتفض العناصر المصرية الصميمة فى الجيش وهى ترقب ما انتهت اليه أمور المصريين وما أصاب مصر من كوارث على يد اسماعيل ثم من بعده على يد توفيق .

وجدير بالذكر أن خطر ذيوع هذا الوعى الوطنى فى الجيش المصرى على سياسة انجلترا وفرنسا فى مصر كان قد سبق أن بدا شبحه لهاتين الدولتين فى عهد الخديو اسماعيل ووزارة نوبار باشا ، حينما بادر السير ولسن بمحاولة القضاء على قوة الجيش ، بفصل عدد كبير من الضباط الأحرار ، واحالة ألفين وخمسمائة ضابط منهم الى الاستيداع .

أما توفيق فانه بتأييد من انجلترا وفرنسا كان يمعن فى اضطهاد العناصر الوطنية فى الجيش ويولى الضباط الأتراك والجراكسة رعايته ويختصهم بالحظوة وكان عثمان رفقى وزير الحربية أكبر سند للخديو والغرب فى تنفيذ هذه السياسة •

ويقول الشيخ محمد عبده :

« ان الخديو توفيق أصبح يطلب الخلاص من أولئك الضباط وسطوتهم النافذة فى جيشه فشغله ذلك وأخذ يدبر الوسائل — ولقد أيقن الضباط بان الخديو عازم على الانتقام منهم وأن جميع ما يصدر منه من الفاظ وعبارات انما يقصد بها خداع البلاد وخداع العناصر الوطنية عما يراد بهم جميعا فاتحدت كلمة العناصر الوطنية وضباط الجيش من أبناء مصر على مقاومة الخديو توفيق وأحباط ما يدبره من خطوط • وقد تملك الخوف توفيق ورياض باشا وخشيا عاقبة حركة الضباط وتعزيز العناصر الوطنية لها فأستقر رأيهما على محاكمة الزعماء الثلاثة لتلك الحركة وهم عرابى ، وعبد العال حلمى ، وعلى فهمى امام مجلس عسكرى وصدر أمر باعتقالهم — غير أن الخديو لم يجرؤ على تنفيذ الامر بقوة الحكومة وسطوتها كما جرت العادة • ورأى أن يلجأ فى تنفيذه الى طريق الخيانة والغدر ، وأوعز الى وزير الحربية فوجه هذا اليهم كتابا يدعوهم فيه الى ديوان الجهادية بقصر النيل للبحث فى اعداد حفلة زفاف احدى الاميرات وعلى الرغم مما ساور نفوس الزعماء الثلاثة من الارتياب والشك فى بواعث هذه الدعوة فانهم رأوا أن يلبوها مع اتخاذ الحيطة لأنفسهم مما عسى أن تكون النية مبيته عليه للايقاع بهم والانتقام منهم ••

وقد مضوا الى ثكنات قصر النيل لمقابلة وزير الحربية فما ان وصلوا حتى تلا الوزير عليهم الامر الصادر بسجنهم ثم جردوا من سيوفهم والقى بهم فى السجن ••

غير أن انصار الزعماء الثلاثة بادروا بالهجوم على الديوان وأخرجوهم من سجنهم ومضوا بهم حيث كان الشعب فى انتظارهم فحياهم تحية الظافرين •

وقد كان هذا الحادث بمثابة نقطة التحول والبدء فى الكفاح العلنى للشعب تؤيده العناصر الوطنية فى الجيش ضد الخديو توفيق يؤيده الغرب ويسانده أعوان الغرب من الأجانب والمصريين •

وقد بادر عرابى وأنصاره من رجال الجيش فطلب اقالة وزير الحربية

عثمان رفقى وأدرك الخديو توفيق أن أمره قد انكشف وأنه فقدالقدرةعلى مواجهة حركة الجيش ـ وعلى رغم استنجاده بمن كان يلتمس تأييدهم من القناصل العاميين لدول الغرب فانه اضطر فى نهاية الأمر الى النزول عند رغبة الضباط وأجابهم الى مطالبهم •

ويقول « لورد كرومر » :

« ان خضوع الخديو لطلبات الضباط كان انتصارا لحفنة من الفلاحين فى الجيش على الاتراك الذين طالما استبدوا بهؤلاء الضباط والفلاحين • والذين كانوا يسيطرون على الحكم فى مصر وقد كان لهذا الانتصار أثر خطير فى مجريات الامور فى مصر لأنه قفــز بمطالب البلاد الوطنية فى وجه الحاكمين ووضع امام الشعب المصرى مبدأ الثورة على الحاكم عند الاقتضاء »

ولقد كان من المسلم به فى الدوائر الغربية ذاتها وقتئذ أن حكم مصر فى عهد توفيق كان يتولاه قلة من الرعايا البريطانيين الذين يحتلون مراكز ذات صدارة فى مصر يعاونهم فى ذلك بعض الفرنسيين وكان دور هؤلاء وأولئك هــو تمهيد السبيل لاحتلال البــلاد ، وكان أولئك الموظفون أو الحاكمون معروفين بجماعة « دى بلنيير » و « بيرنج » و « رياض »

ونحن اذ نذكر اسم دى بلنيير الفرنسى على رأس هذه الجماعة فمــا ذلك الا لأنه كان لدى بلنيير دور خاص قام به مستقلا عن سياسة فرنسا بلده ، كما سيأتى الحديث عنه فيما بعد •

وقد اتجه زعماء الحركة الى قناصل الدول الغربية وأبلغوهم مطالبهم التى يبغون تحقيقها للبلاد فما كان من القنصل الفرنسى الا أنه أخذ فى تحذيرهم من المضى فى اتجاههم الوطنى ، وفى اثنائهم عن عزمهــم واسداء النصح بالتزام السكينة •

أما سير « أدوارد ماليت » ((Edward Malet)) القنصل العام الانجليزى فقد قابل مطالبهم عندما تحدثوا اليه عن أهدافهم الوطنية بالسخرية والتهكم،

سيما عندما أبدوا له أصرارهم على تحقيق الحكم الدستورى للبلاد وقال « أنه لمن المستحيل أن يقوم فى مصر برلمان ، لان البلاد غـير صالحة لان تحكم حكما دستوريا »

وقد علقت الصحافة الغربية وقتئذ سيما الصحافة الفرنسـية على عبارة « ماليت » فقالت ان مصالح انجلترا والغـرب تحتم أن يبقى المصريون فى ظلام العبودية فالغرب والمراقبان والقناصـل العامون كلهم جنـدوا قواهم ليمعنوا فى تسخير الفلاح ونهب أمواله والعمل بكافة الوسائل على افقـار البلاد ..

***

وأدرك المصريون بأن لابد من تغير الحال واتفقت كلمتهم على أن يحققوا لأنفسهم السلطة التى تسمو على سلطة الخديو والحكومة ، السلطة التى من حقها أن تراقب أعمال الحكومة وتناقشها الحساب وكانوا يعنون بذلك تشكيل مجلس نيابى وحكومة دستورية وقد آزرت الأمة ـ بطبيعة الحال ـ القائمين بهذه الدعوة وحمل رايتها أحمد عرابى .

وفى يوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ اتجه أحمد عرابى على رأس قوة من الجيش الى ساحة عابدين وقـدم الى الخديو توفيق مطالب البـلاد الوطنية الرئيسية التى تتلخص فى منح البـلاد دستورا ودعوة مجلس النـواب للانعقاد واصلاح الجيش .

ولم يقو توفيق على مواجهة عرابى وأشار عليه القناصل أن يتحصن داخل سراى عابدين خوفا مما عسى أن يقع له ، وقد تصدى «المستر كوكسون» (Cookson) باسـم الخديو لعـرابى باشا وراح ينـاقش المطالب الوطنية فقال « كوكسون » عن الطلب الخاص باسقاط الوزارة ان اسقاط الوزارة من اختصاص الخديو كما أن المطالبة بتشكيل مجلس النواب من اختصاص الشعب ثم انه لا وجه للمطالبة بزيادة الجيش لأن البلاد آمنة مطمئنة لا يريدها ولم يردها أحد بشر ، كما أن ماليتها لا تساعد على ذلك.

ثم قال اما المطالبة بالتصديق على القانون فان ذلك سيتم بعد اطلاع الوزراء عليه •

وقد سجلت وثائق الغرب اجابة عرابى كالآتى :

أعلم يا حضرة القنصل أن طلباتى المتعلقة بالاهالى لم أتقدم بها الا لكونهم قد أقامونى نائبا عنهم فى تنفيذها بواسطة هؤلاء العساكر الذين هم عبارة عن أخوتهم وأولادهم فهم القوة التى ينفذ بها كل ما يعود على الوطن بالمنفعة والصلاح واعلم اننا لا نتنازل عن هذه الطلبات ولا نبرح هـذا المكان ما لم تنفذ ••

وقد رد القنصل قائلا ••

علمت من كلامك أنك ترغب فى تنفيذ اقتراحاتك بالقـوة وهذا عين التوحش الذى ينشأ عنه ضرر بلادكم وتلاشيها ••

وقال عرابى ••

كيف يكون ذلك ومن ذا الذى يعترضنا فى أحوالنا الداخلية ، لتعلم أننا سنقاوم أشد المقاومة حتى نفنى عن آخرنا ••

وقال القنصل متسائلا ••

وأين هذه القوة التى ستكافح بها ؟؟

فبادر عرابى قائلا ••

أستطيع فى وقت قصير حشد مليون من العساكر يطيعون قولى ويلبون اشارتى ••

ولم يسع الخديو توفيق ازاء قوة الحركة واحساس الغرب بعجزه عن مقاومتها لم يسعه الا النزول عند طلبات قادة الحركة الوطنية فكلف شريف باشا بتشكيل الوزارة الجديدة •

***

وبينما كانت الأمة تستبشر بهذه الحركة وتتطلع الى تأييد توفيق لها كان هذا الأخير يدرس مع الغرب الوسائل الكفيلة بخنق القومية المصرية والقضاء على الحركة الوطنية وهى فى مهدها •

وكان لابد من تضامن وتعاون الخديو والدولتين الغربيتين لكى يستطيع « توفيق » الوقوف فى وجه المطالب الوطنية والقضاء على كل محاولة تبذل لتمكين مجلس شورى النواب مع ممارسة سلطاته الدستورية ومقاومة أى

دعوة لمنح مصر أية دستورية . وكذلك للقضاء على مطالبة الضباط الخاصة بزيادة عدد الجيش واصلاح حاله .

ولما كان لابد لنجاح مؤامرة الخديو توفيق والغـــرب من خطة مرســـومة ومدروسة وواسعة النطاق ، فقد ارتأى أن يتم الاتفاق على الخطة بين انجلترا وفرنسا ..

وقد تم الاتفاق في هذا الصدد بين مختلف الاحزاب فى انجلترا ، وانعقدت كلمتهم على السياسة التى تتبع تجاه مصر ..

ورأى جامبتا رئيس وزراء فرنسا أن يمضى فى هذه السياسة ، وأخذت الدولتان تعملان لتهيئة الرأى العام العالمى لاقرار وجهة نظرهما ، فراحتا تصوران مصر أمام العالم فى صورة الشعب المتعصب الى حد أنه لو ترك وشأنه لاستفحل أمره واستشرى خطره ، ولبعث من جديد القومية العربية وأعاد ما سيترتب على بعثها من حركات لتجمع اسلامى يهدد ـ لا محاله ـ كافة المصالح الأجنبية فى الشرق بل يهدد حياة المسيحيين اطلاقا فى تلك المنطقة ، وقد يكون من ورائه غاية الخطر على الغـرب ذاته من الناحية المـــادية .

وكذلك شملت خطة الغرب لتنفيذ المؤامرة التى دبرها اشاعة الفتن الدينية وبث الاحقاد فى الصدور واثارة النعرات العنصرية داخل البـــلاد وبعث الخلافات الطائفية ، حتى يمكن بذلك اعداد قوم فى مصر تغلى فى صدورهم الاحقاد والكراهية بعضهم لبعض بحيث يسهل اثارتهم عند الاقتضاء للالتحام فى معارك دموية يمكن للغرب استغلالها فى سهولة ويسر ، وقد حشـــد الغرب لتحقيق هذا الجانب من خطته كل امكانياته من مال ورجال .

ولما كانت الدول الغربية وتوفيق يدركون خطر الصحافة على مؤامرتهم فقد اتجهت سياستهم الى كتم انفاس الصحف المصرية بوسيلة أو أخرى . ولهذا أوعزوا الى الصحافة الأجنبية المحلية التى كانت ـ تتمتع بحمـاية الامتيازات الأجنبية ، بمهاجمة مصر والمصريين ، والدين الاسلامى والعالم العربى ، فأخذت أعمدة هذه الصحف تفيض كل يوم بحملات كتابها على المصريين والمسلمين والعرب ، وراحت تعقد الفصـــول والمقالات الطويلة

القائمة على التشهير بدين محمد تحت عناوين عريضة وبذيئة ، وكان على رأس هـــذه الصحف الأجنبية فى حملاتها الرخيصة صحيفتا « مصر » « والاستقلال البلجيكى » .

وكانتا تصدران باللغة الفرنسية وقد نشرتا فى اكتوبر ١٨٨١ مقالات عن الدين الاسلامى وعن نبيه محمد ، بلغت بها أحط مراتب الاسفاف فى التعبير وقد كان طبيعيا ـ أن يقع ماعمل الغرب على وقوعه ، فتصدت الصحافة المصرية فى مصر الى تلك الصحف الاجنبية وردت على مفترياتها بما يلائم ما جاء فى مقالات هؤلاء الكتاب الاجانب من اساءات وشتائم وسباب » .

وقد تلقف « سير أدوارد ماليت » (Edward Malet) القنصل العام البريطانى رد الصحف المصرية وكان شديد اللهجة على حدوثه وبادر بتقديم احتجاج رسمى الى الحكومة المصرية على ما تنشره الصحف العربية مما زعم فى احتجاجه أنه يشـــير الفتنة بين رعايا فرنسا وانجلترا من المسلمين فى مستعمراتهم ومما سماه «ماليت» بالتعصب الاسلامى ضد المسيحيين والغرب ، ودون أن يشير فى احتجاجه أية اشارة الى ما سبق رد الصحف العربية من الحمـلات التشهيرية البذيئة التى قامت بها الصحف الاجنبية ضـــد مصر والمسلمين والعرب .

ولقد استجاب الخديو توفيق الى احتجاج ما ليت ، فأصدرت حكـــومة توفيق فور استلام الاحتجاج الانذار التالى :

« تعودت الجرنالات العربية من مدة على الخوض فى كلام يتعلق بالأجانب مع غاية الحدة واظهار التأثير والتغيظ بلا سبب ولا موجب لا يرعون فى كلامهم حالة البلاد المصرية وعلاقاتها السياسية مع أنه لا يوجد داخليـة البلاد وفى روابطها الخارجية ما يوجب اندفاع الجرائد المذكورة فى هـــذا الطريق على وجه يوجب اضطراب الافكار العمومية ويخدش الاذهان أما من جهة الداخلية فان الفرمانات العلية الصادرة من مولانا السلطان المعظم ناطقة بالحقوق والواجبات التى تتمتع بها البلاد المصرية أما من جهة الخارجية فالحكومة الخديوية فى كل لحظة تحرز دليلا جديدا على احترام حقـــوق

القطر المصرى الثابتة له بمقتضى المعاهدات الدولية وعلى ثباته فى المركزالذى قررته تلك المعاهدات وحيث أن من واجبات الحكومة الخديوية أن تحافظ على كافة الحقوق والمصالح ولا تغفل شيئا منها لزم أخطار الجرائد العربية عموما وانذارها بألا تخرج فى مقالاتها عن حد الاعتدال وألا تتعرض بشىء من الطعن والتنديد بأحد من معاهدينا لا على وجه العموم ولا الخصوص وأى جريدة تأتى ما يخالف هذا الانذار يعاقب صاحبها أشد العقاب بدون أن يقبل منه فى ذلك عذر بوجه من الوجوه وقد أخطرنا بذلك الجرائد العربية عموما، ومن الجملة هذا لحضرتكم تنشروه فى أول عدد يصدر عن جريدتكم بصدر الصحيفة مع المحافظة على رعايته فى جميع الاحوال »

وأعقب توفيق هذا الانذار باصدار قانون للصحافة يبيح له الحق فى الغاء وتعطيل صدور أية جريدة دون اخطار سابق ولا ريب فى أن هـذا القانون لم يصدر الا ليطبق على الصحافة المصرية الصميمة ، دون سواها ، أما ما عداها من الصحف الاخرى فان أصحابها كانوا بين أجانب ومتمصرين وهؤلاء يتمتعون بحماية الامتيازات الاجنبية التى لا تجعل لقوانين البـلاد ولاية أو سلطانا عليهم .

وبصدور قانون المطبوعات شعر الغرب بأنه أصبح قادرا على الحد من الاندفاع الوطنى فى الصحف العربية والقضاء عى قوة دفع الصحافة للحركة الوطنيـة .



وقد اتجهت نية انجلترا وفرنسا ـ اذ ذاك ـ الى خداع مصر وخـداع العالم بأسره عن اتجاه سياستهما الى غزو مصر والاستيلاء عليها ، ومن ثم فقد كان الفرق بعيدا كل البعد بين موقفهما الرسمى الظاهر وبين موقفهما الحقيقى المقنع والمغلف بالتصريحات الزائفة المضللة فبينما كانت دولتـا الغرب تعمـلان فى دأب لانجاز مشروع غزوها لمصر ، وتسخران كل طاقاتهما الذهنية والمادية لتحقيق هذا الهدف كانتا تصدران من التصريحات الرسمية وتذيعان من البيانات والتفسيرات ما يناقض حقيقة سياستهما كل

المناقضة أملا في تغطية قصدهما ، وتعمية العالم عن اعدادهما مشروع الغزو. ولقد تكشفت الامور فيما بعد ، عن المدى البعيد الذى ذهبت اليه الدولتان لتخدعا العالم كله بما أصدرتاه في تلك الفترة من التصريحات ولتغشاه بها. وبمختلف وسائلهما التي اتبعتاها اذ ذاك ، ولتصرفا نظر سائر الدول عن اتجاه سياستهما الى غزو مصر .

... لقد اشتركت انجلترا وفرنسا في تضليل العالم بأسره وفي مخادعته وكانت مصر في طليعة من راحوا ضحية ذلك الخداع ، ثم انبرت انجلترا لشريكتها فأوقعتها في شباك خداعها ، واذاقتها ـ في النهاية ـ مرارة الحرمان من ثمرة المؤامرة الكبرى التي جهدت فرنسا في تدبيرها وحاكت خيوطها مع انجلترا في صبر طويل ، وفي أمل عميق ولسنوات طويلة ـ جهدت فرنسا خلالها ماجهدت وبذلت مابذلت من أجل تحقيق أمل مشترك بينها وبين انجلترا حليفتها الكبرى ، وفي النهاية انتهى هذا الامل الى يد انجلترا ـ وحدها ـ وكانت فرنسا المطية الذلول للسياسة الانجليزية امتطتها وبلغت على صهوتها كل مآربها ثم نبذتها نبذ النواة ...

ان الاحداث الاخيرة التي ستنتهي اليها في هذا المؤلف ستظهرنا على مدى طاقة المكر والمخاتلة في الدبلوماسية الانجليزية وستجلى لنا قدرة هذه السياسة على التغلف والتقوقع داخل أغلفة وقواقع تخفي حقيقتها بحيث تدق على الابصار وبحيث يقتضي كشفها من الباحث عنها بعد النظر الى حد كبير ، وعلى ضوء تلك الاحداث سيبدو لنا الفارق بين السياستين الانجليزية والفرنسية، ووسائل وأساليب كل من السياستين على حدة ... سنلمح الاندفاع والهوج وانعدام الاستقرار والثبات في السياسة الفرنسية وسنلمح عكس هذه الصفات جميعا في السياسة الانجليزية من حيث جوهرها ، لا من حيث مظهرها الذى تغيره هذه السياسة تبعا لمقتضيات الحال بينما تظل في جوهرها ملتزمة صفات وسمات لا تحيد عما رسمته وحددته ولاتنفك عن العمل من أجله متنكرة في سبيل ذلك لكل القيم الخلقية ولسائر المثل الانسانية .

ولا ريب في أن هذا الفارق الجوهرى في طبيعة سياسة كل من الدولتين، أو في السيكولوجية السياسية فيهما ، هذا الفارق وحده هو الذى مكن انجلترا من حرمان فرنسا من ثمار تلك الخطة الطويلة التي دبرتاها معا ، واستماتتا في العمل لها لمدة تقرب من نصف قرن أو تزيد ..

ان تتبع تلك الحوادث ، يظهرنا على دهاء السياسة الانجليزية في مصر دهاء قصدت به الى القضاء على استقلال البلاد وحريتها ، كما يظهرنا على طيش السياسة الفرنسية ونزقها في مصر طيشا ونزقا قصدت بهما ذات الغرض وهو

القضاء على استقلال مصر وحريتها ... لافرق فى غاية السياستين وانما الفرق فى طبيعتهما ووسائلهما ، فبينما درجت سياسة انجلترا على ادارة الحركة الوطنية فى مصر ، ومصانعتها بعض الشيء ، وبينما كانت تأخذ نفسها بعدم الالتجاء الى القوة الا حينما تتبين تماما أن ضربتها ستكون القاضية ، كانت فرنسا لاتكف عن المجاهرة بموقفها العدائى وعن ابداء نيتها العدوانية منذ البداية ، وعن توجيه التهديد تلو التهديد لأبناء مصر فى سائر المواقف .

وبينما كان « بارتلمى سانت هلير » (Barthelemy Saint-Hilaire) وزير خارجية فرنسا يعلن رأيه فى صراحة بوضع مصر تحت الرقابة العسكرية الفرنسية الانجليزية كاجراء ضرورى ، لاقرار النظام والطاعة فى صفوف الجيش المصرى ويعارض بشدة أى تدخل من جانب تركيا - كانت انجلترا تقابل رأى بارتلمى - بتصريحها الذى يؤكد انها لاتهدف الى المساس بالوضع القائم فى مصر ولا يعنيها غير ضمان حرية المرور عبر قناة السويس وقيام حكم صالح فى مصر وانها لاتضمر أية نوايا خفية ولا تدبر أية خطة تتعارض مع المصالح المشروعة للمصريين أو تنافى حقوقها المعترف بها .

على أنه بينما كانت التصريحات تجرى على لسان « جرانفيل » على هذه الصورة المقبولة وفى ذات الوقت الذى كان فيه اللورد جرانفيل يصرح بذلك ، كان هو ذاته يقول للسفير الروسى فى ٤ أكتوبر سنة ١٨٨١ بأن نظام الحماية المشتركة بين فرنسا وانجلترا على مصر قائم وجار فعلا وبأنه لا محل لأن تبحث انجلترا فى صلاحية هذا النظام وملاءمته للبلاد بعد أن أثبتت فاعليته لرفع ماديات مصر منذ أن قام ، وبعد أن أدى الى ازدهارها ويؤكد للسفير الروسى بأن انجلترا حريصة على التمسك بهذا النظام وأنها ستعمل بالاشتراك مع فرنسا وباخلاص ودون تحفظ على تثبيته طالما كانت فرنسا مؤيدة له وأنه ليس فى نية انجلترا اضعاف أو تعديل العلاقات القائمة بين سلطان تركيا والخديو أو المساس بما للباب العالى من حقوق السيادة وان كانت انجلترا ستعارض بشدة أية محاولة من جانب الباب العالى لاستخدام حقوقه أو للتدخل فى شئون مصر الداخلية . وان موقفها من الباب العالى دائما قابل للتعديل حسبما تقتضيه الضرورة وتبعا لتغير الظروف وحسبنا للعلم ، بخبث السياسة الانجليزية ودهائها أن نعترف بأنه فى الوقت الذى كان فيه اللورد « جرانفيل » يصرح للسفير الروسى بذلك ،

وبينما كان يشرح سياسة انجلترا لسائر الدول الأوروبية بهذا الأسلوب كان في ذات الوقت قد كلف سفيره بالاستانة بأن يؤكد للباب العالى حسن نية انجلترا نحوه ، ونزاهة أغراضها تجاهه ـ وميل الرأى العام الانجليزى لتجنب أى حادث يكون من شأنه تعقيد الموقف وزيادة أعباء انجلترا .

وامعانا من انجلترا فى تضليل الرأى العام المصرى واخماد نار الحماس التى بدأت تتأجج بين العناصر الوطنية اذ أدركت نية العدوان الانجليزى الفرنسى التى تبيتها سياسة الدولتين لاحتلال مصر ، فقد بعث اللورد جرانفيل فى ١١ نوفمبر سنة ١٨٨١ الى السير ماليت برسالة أذيعت وقتئذ على الوجه الآتى :

« أفادتنى رسائلكم الصادرة بعد عودتكم الى مصر أن قسما كبيرا من أهل ذلك القطر يرون السياسة الانجليزية فيه على خير وجه الحقيقة فوددت أن أبدد هذه الاوهام دفعا لما يمكن أن ينشأ من الاخطار ببيان واضح لآرائنا ومقاصدنا .

ان سياسة حكومة الانجليز بالنظر الى مصر لاقصد فيها غير نجاح تلك الديار وتمتعها بتمام الحرية التى حصلت لها بمقتضى الفرمانات السلطانية المتوالية الى عهد الفرمان الصادر عام ٧٩ ومن رأينا أن نجاح مصر أو نجاح غيرها من سائر الاقطار يتوقف على حسن حال السكان ونماء ثروتهم ولذلك انتهزنا كل فرصة للسعى لدى حكومة الجناب الخديوى فى أن تأخذ بالوسائل المؤدية الى رفع الامة المصرية من مهواة الذل والحيف الى مقام الامن وحسن الحال .

فنشر المعارف والغاء الضرائب الفادحة وتقرير المال الاميرى على أصول منتظمة عادلة وتقليل التسخير فى العمليات كل هذه الوسائل قد حازت لدينا قبولا وصادفت منا اهتماما وتمت بموافقة المراقبين الانجليزى والفرنسى

وقد بقى من وجوه الاصلاح ماتراه واجبا من كل ماتقدم بيانه الا وهو اصلاح الادارة والقضاء للوطنيين على أن التعليمات الصادرة اليكم من حكومة الملكة تقف بكم عند حد الاجتهاد فى بيان لزوم هذا الاصلاح لحكومة الجناب الخديوى . فقد علمنا أن وزارة جنابه الكريم هى القادرة من دون سواها على التوفيق بين التنظيمات الاوروبية والشريعة الاسلامية بحيث تحصل الثقة بها وتتم آمال ابناء الوطن المصرى .

ومن أجل هذا كنا على الدوام مخالفين للرأى القائل بتعميم المحاكم المختلطة ومد حدودها الى النظر فى دعاوى الوطنيين وكذلك نعارض أشد المعارضة فى

كل مايراد به اكراه الامة المصرية على قبول أحكام مناقضة للشرع الذىورثته عن آبائها .

ولكنا مع ذلك لانستطيع الاغضاء عن عدم الانتظام فى ادارة القضاءبمصر لما انه مفتاح باب النجاح لجميع الامم خصوصا ونحن على يقين من انه اذا لم يحصل هذا الانتظام فلا يمكن لأية وزارة كانت أن تنال تمام الثقة والتأييد بصفة كونها الحامية الحقيقية للبلاد ولذلك حصل لنا السرور الذى لامزيدعليه حين علمنا أن دولة شريف باشا تقدم الى ناظر الحقانية فى الاهتمام بتنظيم المحاكم الوطنية حالما انتهت الوزارة اليه ونحن ننتظر تمام هذا المشروعالعظيم بغاية الرغبة والاهتمام .

وقد أفدتمونا أن من خطرات الرأى العام أن رياض باشا كان له عضد مخصوص من انجلترا وأن الجناب الخديوىكان مستبقيا اياه فى الوزارةكراهة أن يسوء حكومة جلالة الملكة فلابد أن تعلم علم اليقين أن انجلترا لا تلتمس فى مصر وزارة من حزبها ، بل من رأيها أنالوزارة القائمة علىسند من دولة أجنبية أو على سطوة شخصية لوكيل احدى الدول لاتترتب عليها فائدة لا للبلاد التى تتولى أمورها ولا للذين يرون انهاباقية حفظا لمصلحتهمولاتصلح الا لابعاد الامة عن الطاعة الواجبة عليها للامير ولايجاد المباراة فىالدسائس المضرة بمصلحة البلاد » .!!!

ويسرنى أن أرى كيفية علمكم وقيامكم بما كان واجبا عليكم من هذهالحيثية فقد بذلتم لرياض باشا المساعدة الخالصة الواجب بذلها لوزارة قد اختارها الجناب الخديو ولو تجاوزتم هذا الحد لكان ذلك منكم خروجا عن التعليمات الصادرة اليكم من حكومة جلالة الملكة على أن مضمون تقاريركم وكيفية سير الحوادث قد أثبتنا انكم لم تخرجوا البتة عن ذلك الحد » .!!

ولا أكاد أرى من حاجة لبيان رغبتنافى بقاء مصرمتمتعة بمالها منالاستقلال الادارى المؤيد بالفرمانات السلطانية لانه لو كان من قصد الحكومة الانجليزية اضعاف ذلك الاستقلال أو تقويض الادارة الناشئة عنه لكان ذلك مخالفا على خط مستقيم لتقاليدها وتاريخها الاهلى ولو دعت الحاجة لما عز علينا أن نثبت بأدلة من حوادث قريبة العهد ان حكومتنا لا تبغى أن تكون عرضة للارتياب المنوه عنه فى رسائلكم .

ومن جهة ثانية نرى أن الصلة التى تضم مصر الى الباب العالى هى الحاجز المانع لكل مداخلة أجنبية فيها فاذا انقطعت هذه الصلة فربما صارت مصرفى

بزمن بعيد أو قريب عرضة لأخطار المطامع والمنافسات ولذلك فمن قصدنا حفظ هذه الصلة على ماهي عليه الآن ولا يخرج بنا هذا المسلك الذى أوضحناه الا وقوع الفوضى أى عدم الحكومة فى مصر ولكنا نعتمد على الجناب الخديوى ودولة شريف باشا وذكاء الامة المصرية فى اجتناب هذه النازلة أما هم فليكونوا على يقين من انه مادامت مصر مستمرة على السعى فى طريق النجاح فى سلام ، واعتدال فحكومة جلالة الملكة تكون شديدة الرغبة فى مساعدتها على ادراك غايتها السعيدة .

وقد رخصنا لكم فى اعطاء صورة هذا الرقيم الى ناظر الخارجية المصرية مع الانهاء اليه انه كتب لازالة جميع الشبهات التى يمكن أن تقع فى مقاصد الحكومة الانجليزية ولدينا عن كل وجه مايوجب الاعتقاد بأن الحكومة الفرنسية تستمر على حالة الميل الى هذه القاعد فقد تيسر لهاتين الحكومتين بواسطة اتخاذهما فى العمل واتفاقهما فى الرأى من غير استمساك بحب الذات أن تصدر منهما المساعدة الحسية على اصلاح الامور المالية والسياسية فى مصر وما دامت منفعة هذه البلاد غايتها المقصودة بالذات فلا يمكن أن تعرض صعوبة ما فى الاستمرار على وتيرة هذا النجاح ولكن اذا حاولت احدى هاتين الحكومتين تعظيم سطوتها فى القطر المصرى فذلك وحده كاف لنقض هذا الاتفاق النافع فيمكن للجناب الخديوى ووزرائه أن يوقنوا بأن حكومة جلالة الملكة لايخطر ببالها العدول عن هذا المسلك الذى نهجته بنفسها لنفسها .

الامضاء « جرنفيل »

وبينما كانت انجلترا تبعث الى مصر بهذه الرسالة التى تؤكد فى سطورها عمق اخلاصها ونزاهة مقاصدها ، وحرصها على صالح المصريين ، ودون أن تضمن الرسالة أية اشارة الى حقوق ذاتية لمصر الانجليز كان برتملى سانت هيلر (B. Saint Hilaire) وزير خارجية فرنسا يبعث — من ناحيته — الى مسيو سينكفكز المعتمد الفرنسى بالقاهرة برسالة يقول فيها :

ان من اليسير علينا أن نحكم ، من هنا على مدى قوة الامانى المشروعة

للمصريين وكيف يمكن الاستجابة لها وهذه الامانى حقيقة كما انها تستند فى بعض نواحيها الى أسس مشروعة لايمكن اغفالها أو خنقها ، غير اننا نتساءل عن حقيقة الحزب الذى يمثل تلك الامانى الوطنية وعن العناصر التى يتألف منها وعن المطالب المعقولة التى يعمل على تحقيقها وكيف يمكن استجابته الى مطالبه تلك وهى الاسئلة التى يتعين على مندوبينا فى مصر ممن يرون المسائل عن كثب أن يبحثوها ، فهم وحدهم القادرون على بحثها .

الا انه يجب أن يعرف بأنه بالغا مابلغ التقدم الذى وصلت اليه مصر خلال نصف قرن فانه من الواضح الجلى أن مصر مازالت فى حاجة الى وصايةانجلترا وفرنسا عليها لأمد طويل لكى يمكنها أن تحكم نفسها بنفسها وبدون هـذه الوصاية فلن تستطيع مصر أن تتغلب على الصعاب التى تعترض طريق تقدمها كما وأن هذه الصعاب لن تزول نزولا على رغبة عناصر تفتقرالى الصبروالرشد. فان اصلاح الامور فى مصر يحتـاج الى مجهود شاق طـويل ولن يقـدر لهذا الاصلاح أن يتم بخطى سريعة مكفولة النجاح الا باسـتمرار تدخل شـعبين متحضرين يضعان خبرتهما فى خدمة شعب أقل معرفة وتقدما ..

هذا هو الدور الذى اضطلعت به فرنسا وانجلترا اضطلاعا جـزئيا حتى الآن وستضطرهما الظروف الى التوسع فى تحمل أعبائه يوما بعد يوم »

وهكذا نرى وزير خارجية فرنسا يكشف بلا مواراة عن موقف الدولتين من مصر بل ويهيىء لانجلترا الأسـانيد التى يمكن أن تسـتعين بها فى المستقبل وتستغلها لصالح نفسها وتقارع بها فرنسا عندما تنهض فرنسـا لمعارضة سياستها فى مصر . ولم يدرك وزير خارجية فرنسا ذلك ، لأن قصر نظره السياسى وقف به عند حد مصالح فرنسا المالية العاجلة ولم يكن يعنيه الا مقاسمة انجلترا ما تحصل عليه من مغانم ومكاسب فى كافة الميادين بمصر فما كان يأبه بغير الغنائم التى تتقاسمها فرنسا وانجلترا .

الفصل الخامس عشر

توفيق سلاح الغرب
يشهره ضد الحركة الوطنية

مؤامرة الغرب لاعداد الموقف الذى يؤدى الى التدخل المسلح – الغرب ينير مخاوف الاوربيين فى مصر – عرابى يطمئن الاجانب وينكر على اوروبا أى حق للتدخل فى شئون مصر – الغرب يستميل شريف باشا الى صفه ليسخره فى مواجهة الموقف بمجلس النواب – رئيس وزراء فرنسا يدعو انجلترا للتعاون فى مواجهة الموقف – المذكرة الفرنسية الانجليزية فى ٦ يناير سنة ١٨٨٢ – تصريح ٨ يناير سنة ١٨٨٢ – فرنسا وانجلترا تضعان كل امكانياتهما رهن اشارة توفيق – ارتياح الخديو لموقف الغرب – استياء الاوساط الوطنية وغضبها – تراجع توفيق – احتجاج الدول الاوربية على موقف فرنسا وانجلترا – الباب العالى يحتج ويستوضح الامر – جامبتا رئيس وزراء فرنسا يلح على انجلترا للقيام بغزو مصر ويعد حملة فرنسية – وانجلترا ترفض الاستجابة للدعوة وتعلن بان اى اجراء يتخذ لابد ان يكون اجراء مشتركا – انجلترا تمضى فى خداعها لفرنسا ولدول اوروبا الى ان تتمكن من احتلال مصر منفرده – خيبة امل جامبتا واستقالته – دى فريسينيه رئيس وزراء فرنسا الجديد يواجه السياسة الانجليزية – موقف روسيا وايطاليا من السياسة الانجليزية الفرنسية فى مصر .



عندما أسند الى شريف باشا رئاسة مجلس الوزراء ، بعد حوادث ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ ، قابله عرابى باشا وأكد له ثقته ، وثقة اخوانه فى اخلاصه لوطنه وحبه لأبناء هذا الوطن ، وأعرب عرابى لشريف باشا عن أمل الجميع فى حكومته لكى تحقق للبلاد ما تصبو اليه من آمال وتمكن مصر من مطالبها العادلة ، وتعمل لخير الوطن واصلاح شئونه .

وقد كان فى استطاعة شريف باشا أن يمضى فى تحقيق ما عناه عرابى من وجوه الاصلاح وأن يعمل من أجل بلاده لو خلصت نية الغرب والخديو توفيق فى التجاوب مع جهود رئيس الحكومة الجديدة ، بل لو لم تكن جهود الخديو ، وساسة الغرب منصرفة اذ ذاك الى حبك فصول المؤامرة التى كانوا يدبرونها لاستدراج مصر الى الموقف الذى انتهى بالتدخل من جانب الانجليز واحتلالهم للبلاد .

فالسياسة الغربية كانت تعمل جهد الطاقة لاثارة الأوروبيين فى مصر

وبث الرعب والمخاوف فى قلوبهم من نوايا الوطنيين نحـــو الأجانب فى البلاد ، ومن ثم فقد راح الغرب يطلق الشائعة تلو الشائعة ليبعث فى نفوس الأوروبيين الشكوك والقلق .. ومن أجل هذا فقد عهد الأجانب الى بوللى، وكان أحد رجال القانون الذين يعملون آنئذ فى الحكومة المصرية بمقابلة عرابى باشا لينهى اليه ما يشاع فى هذا الشأن ويستوضحه الأمر .

وقد أجاب عرابى على ما سمعه من بوللى ، قائلا :

« لقد ترامى الى علمنا أن بعض المغرضين أشاعوا وأفهموا القناصـل أن من بين أغراض الجهادية فصل الأوروبيين من الخدمة فى الدوائر الحكومية أو طردهم من القطر المصرى ، وهذه شائعة لا تستند الى أساس ولا صحة لها اطلاقا ، واننا لنكذب هذا القول كل التكذيب ونعتبره قولا مختلـــقا ، ودليلنا على صحة ما نقول واضح فى حادث ٩ سبتمبر ، اذ بادرنا أثر وقوعه بابلاغ القناصل أن ما وقع لا يعدو أن يكون حادثا داخليا يعنينا دون خلافنا، وأن لهم أن يطمئنوا على رعايا حكوماتهم ، اذ ليس فى نيتنا الاضرار مطلقا بأحد سواء أكان من الأوروبيين أو من الوطنيين ، كما أرسلنا وقتـــئذ الى جميع البنوك لتمنع وقوع ما يكدر ، ولم يحصل شىء من ذلك .

ولا خلاف فى أننا نعتبر أوروبا جارة لنا ، وأن علينا أن نرعى الجـوار ونعتبر أبناءها نزلاء قطرنا ضيوفنا نعاملهم بغاية اللطف والرقة وغاية الأمر أن لنا حقوقا شرعية نرجو أن ننالها كمجلس النواب فهذا ليس لأوربا حق التدخل فيه والأمة ترضى به وهو من مصلحة البلاد العائدة عليها بالنجاح وأرى أن أوروبا تود أن يكون عندنا مجلس أسوة بها ، حيث أولا معرفتها منافية لما جعلته فى بلادنا ، وبالحقيقة فان وجود هذا المجلس مما يدعونا الى التقدم كما قد دعاها هى نفسها ويقودنا الى الرفعة والفلاح .

وأما هى فلها « التصفية » وهى مسألة مقدسة لا أحد يمسها أو يقربها أبدا وحقوقها الشرعية ومصالح رعاياها ليس لأحد تعلق بها .



ويتبين من حديث عرابى أنه كان حريصا كل الحرص على عقد مجلس

النواب حريصا كل الحرص على انكار كل حق لأوروبا فى التدخـــل فى شئون مصر الداخلية ، وهذا هو ما كان يخيف الغرب سيما انجلترا وفرنسا، فان أخشى ما كانت تخشاه هاتان الدولتان هو انعقاد مجلس نواب تسيطـر عليه العناصر الوطنية فيستطيع انتزاع حقوقه من الخديو توفيق انتزاعا ٠٠ ومن أجل ذلك فان الغرب اندفع الى العمل على تحقيق سياسته فى سرعة ونشاط متفقا فى كل ما يعمل مع الخديو توفيق ، ثم شريف باشـــا رئيس مجلس النظار ، الذى رأى الغرب أن يضمه الى مؤامرته لكى يستغل ماكان يتمتع به شريف باشا من ثقة العناصر الوطنية فيما يحقق لسياسته النجـــاح ويحقق لخططه الفلاح ٠

وقد ازدادت حاجة الغرب الى الاتفاق مع شريف باشا على وجه السرعة بعد أن حدد شريف باشا يوم ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٨١ موعدا لاجتماع مجلس النواب ٠ فانعقد رأى فرنسا وانجلترا على المبادرة بتنفيذ خطة وضعاها ترمى الى العمل على أن يواجه المجلس حينما ينعقد بجبهة متحدة تعمل لصـــالح الغرب ، وليس هذا فحسب بل كانت الخطة ترمى الى اقناع شريف باشـــا بضرورة العمل من جانب الوزراء المصريين لتحصل الحـــكومة ــ بـــكافة الوسائل ــ على أغلبية ساحقة فى المجلس حتى لا تتعرض مصالح الغرب أو يتعرض مستقبله فى مصر للضرر نتيجة لاعتماد المجلس فى مصر لمشروعات قد تمس الغرب ومصالحه ٠

وقد قام سينكيفكس (Scienkiewicz) المعتمد الفرنسى بابلاغ هذه الخـــطة الى شريف باشا ، غير أن المعتمد الفرنسى لم يسمع من شريف باشا مايطمئنه الى حد ما فقد أفهمه رئيس الوزراء بأنه حتى اذا نجحت الخطة وأجل اقرار المسئولية الوزارية أمام مجلس النواب الحالى فان هذه المسئولية قد تتقــرر بمعرفة المجلس الجديد الذى يتم تشكيله وفقا لقانون الانتخابات الجـــــديد الذى سيعرض على المجلس عند انعقاده ٠

وهكذا راحت فرنسا وانجلترا توليان الامر كل عنايتهما اذ شعرتا بالآثار الخطيرة التى يمكن أن تترتب على اتفاق الجيش ومجلس النواب وتساندهما فان

اخشى ماكان يخشاه الخديو والغرب هو تضامن أعضاء مجلس النواب مع الضباط القائمين بالحركة التحررية في الجيش والعناصر الوطنية التى تتولى قيادة الشعب المصرى ثم مايستتبع هذا التضامن من الاجماع على المطالبة بتنفيذ ذلك البرنامج الاصلاحى الذى أعدته العناصر الوطنية مما يكون من شأنه اذا تم تنفيذه ـ أن يقضى على مصالح الغرب ويهدد وجودهم فى مصر كما يقضى على سلطان توفيق الذى وضعه تحت تصرف الدولتين الغربيتين يستخدمانه كيفما شاءتا ووفقا لصالحهما ، وعلى الجملة فان فرنسا وانجلترا كانتا تريان انه اذا تم هذا التضامن بين الجيش والنواب والعناصر الوطنية ، فان النتيجة الحتمية له ، هى القضاء على أسرة محمد على كلها فى مصر ووضع حد للحالة التى كانت قائمة فى ـ اذ ذاك ـ فى البلاد والتى كانت كلها لخدمة صالح الغرب سيما انجلترا وفرنسا ومن ثم فان ساسة هاتين الدولتين كانوا يرون وقتئذ ـ أن سياسة الغـرب فى مصر تواجه نقطة البدء فى الصراع بين الغـرب وبين القوميـة العربيـة ، « والتعصب الاسلامى » •

ومن أجل هذا فان جامبتا (Gambctta) رئيس وزراء فرنســا بادر الى دعوة انجلترا للتشاور فيما تقتضيه مواجهة ذلك الموقف بشتى احتمالاته • وقد أشار جامبتا بضرورة التضامن التام بين فرنسا وانجلترا بحيث يكون من هذا التضامن وحدة حقيقية قوية واضحة ملموسة لأصدقائهما ولأعدائهما فى مصر على السواء ، وأكد رئيس وزراء فرنسا أن أى خلاف يقع بين الدولتين فى هذا الشأن ينتهى ـ حتما ـ بالقضاء على سياسة التعاون بينهما لا فيمـا يتصل بمصر فحسب ، بل فيما يتصل بسائر الشئون العالمية لتعاونهما الذى قد أثبتت الأحداث ـ على حد قول رئيس الوزراء ـ أنه حقق الخـير للانسانية •



وتنفيذا للخطة المرسومة أعد « جامبتا » تصريحا وافقت عليه الحـكومة الانجليزية كى يقدم الى الخديو توفيق والى حكومته عن طريق ممثـلى الدولتين فى القاهرة وعلى أن يبدى الممثلان فى ذات الوقت لتوفيق ولحكومته استعداد دولتيهما لوضع كل ما لديهما من الامكانيات رهن اشـارته حتى يتسنى للخديو ورجاله مواجهة مختلف الأحداث والقلاقل التى تشـير المقدمات الى احتمال وقوعها فى مصر •

وفيما يلى نص تلك المذكرة :

« ان الحكومتين الانجليزية والفرنسية تعتبران أن تثبيت سمو الخديو على العرش ـ طبقا لأحكام الفرمانات التى قبلتها الدولتان رسميا ـ لهوالضمان الوحيد فى الحال والاستقبال لاستتباب النظام ولتحقيق سيادة مصر ورفاهيتها اللتين تهمان فرنسا وانجلترا ، وأن الحكومتين متفقتان تمام الاتفاق على بذل جهودهما المشتركة لمقاومة كل أسباب المشاكل الداخلية والخارجية التى قد تهدد النظام القائم فى مصر ولا يخامرهما شك فى أن جهرهما بعزمهما فى هذا الصدد سيكون له أثره فى درء الاخطار التى يمكن أن تستهدف لها حكومة الخديو ، كما نؤكد أن هذه الاخطار ستلقى من فرنسا وانجلترا اتحادا وثيقا للتغلب عليها وأن الحكومتين لتعتقدان أن سمو الخديو يجد فى هذه التأكيدات الثقة والطمأنينة والقوة التى تعوزه لادارة شئون الشعب المصرى والبلاد المصرية .. »

وبعد بعث لورد جوانفيل **(Lord D'Aulrigny)** بهذا التصريح الى سير ادوارد ماليت (Edward Malet) فى ٦ يناير سنة **١٨٨٢** مفوضا له تحديد الوقت المناسب لتقديمه الى الخديو وطلب اليه فى ذات الوقت أن يسجل تحفظ الحكومة الانجليزية فيما يتعلق بالوسائل المراد استخدامها وقد حرصت الحكومة الانجليزية فيما يتعلق بالوسائل المراد استخدامها وقد حرصت الحكومة الانجليزية لأسباب ستبدو فيما بعد ، على تنبيه « جمبتا » الى أنها لا تعتبر نفسها مرتبطة ـ سلفا ـ باتخاذ أى نوع من الاجراءات ، وقد رحب جمبتا بموافقة انجلترا على التصريح الذى أعده وأعلن ما يأتى :

« اننا لنسجل بمنتهى الارتياح أن حكومة صاحبة الجلالة الملكة ـ لم تتحفظ الا فيما يتعلق بنوع الاجراء الذى سيتخذ بمعرفة الدولتين واليوم الذى يتعين فيه ضرورة العمل .. وأضاف جمبتا الى ذلك قوله بأن فرنسا تشارك انجلترا هذا التحفظ » . وقد ذهب السير ادوارد ماليت ومسيو سينكيفكس المعتمد الفرنسى معا الى سراى عابدين فقدما فى **٨** يناير سنة **١٨٨٢** الى الخديو ذلك التصريح بعد أن أضيفت اليه الديباجة التالية :

« كلفناكم غير مرة بأن تنهوا الى علم الخديو وحكومته رغبة فرنسا وانجلترا وعزمهما على تأييده للتغلب على الصعوبات المختلفة التى قد تعترض انتظام الحالة العامة فى مصر وأن الحكومتين لعلى أتم الاتفاق فى

هذا الصدد وأن الحوادث الأخيرة لاسيما الأمر الصادر من الخديو باجتماع مجلس النواب قد هيأت الفرصة كي تتشاور الدولتان مرة أخرى في هذا الشأن فنرجو أن تقوموا بالاشتراك مع السير ادوارد ماليت الذى كلف بمثل ما كلفتم به بابلاغ الخديو ..»

وأثناء تبليغ هذا التصريح الى الخديو توفيق قرر المسيو « سنكيفكس » المعتمد الفرنسى أن فرنسا على تمام الاستعداد للتدخل عسكريا لتنفيذ هذا التصريح ، أما سير « ادوارد ماليت » المعتمد الانجليزى فانه تجنب الاشارة الى التدخل على مختلف صوره سيما التدخل العسكرى



وقد صادفت هذه المذكرة ارتياحا بالغا فى نفس الخديو توفيق وكان يأمل ألا يصل نبؤها الى الرأى العام ولكن المعتمدين الانجليزى والفرنسى بلغاها أيضا الى شريف باشا وعندئذ تعذر اخفاء أمرها ولم تعد سرا وكان لها وقع سيىء فى الأوساط الوطنية التى راحت تعلن بأن تصريح ٧ يناير يعتبر ماسا باستقلال الشعب وسيادته وقد اضطر الخديو أمام غضبة الشعب واحتجاجه الى الاعلان بأن هذا التصريح يتعارض مع وجهة نظره .

وهكذا جعل الغرب من تصريحه الذى كان غرضه الظاهر تثبيت حكم الخديو توفيق سببا فى زعزعة كيان هذا الحكم .

وكان « جمبتا » يميل الى أن تتابع فرنسا وانجلترا معا المضى فى الاجراءات الايجابية تجاه مصر ، غير أن سياسة انجلترا فى هذا الصدد بدأت تثير فى نفسه القلق والمخاوف فطلب الى سفيره فى لندن أن يوضح له موقف الحكومة الانجليزية .

وفى ٧ يناير سنة ١٨٨٢ تلقى جامبتا من السفير رده فى الرسالة التالية :

« على الرغم من تصريح لورد جرانفيل الذى سيبدى فيه حرصه على بقاء الاتفاق الودى الحقيقى الواضح بين فرنسا وانجلترا فى المسألة المصرية فانى أرانى مضطرا لأن أقرر لكم بأننى لم أجد من جانبه استعدادا مرضيا وعلى أية حال فهأنذا أنقل اليكم الحديث الذى دار بينى وبين اللورد

جرانفيل ، ليتسنى لكم أن تستخلصوا من الحديث حكما على سياسته »

ويقول اللورد جرانفيل انه اذا كان قد حدث أن قامت الوزارة الانجليزية ببحث موضوع احتمال قيام الدولتين باجراء ايجابى مشترك تأييدا للتصريح وحدهما، فمن الواضح الآن بالنسبة للحكومة الانجليزية ان هذا البحث قد أسفر عن عدم وقوع هذا الاحتمال مستقبلا فان التحفظ الذى أبداه لورد جرانفيل ، والذى أبلغتكم نصه فى ٦ يناير سنة ١٨٨٢ كما أبلغكم به أيضا فى ذات اليوم لورد ليونز سفير انجلترا فى باريس يطابق تماما وجهة النظر الحقيقية لحكومة صاحبة الجلالة فان هذا التصريح وفقا لوجهة نظر اللورد جرانفيل ، لايعدو أن يكون مجرد تشجيع أفلاطونى لاينطوى على أى ارتباط لاتخاذ اجراء ايجابى ، وعندما أوضحت للورد جرانفيل عميق تأثركم بنواياه الطيبة التى تجلت فى معاونته والتآزر معه فى توجيه التصريح المشترك أجاب فى عبارة صريحة بما يلى :-

لم يكن يدور بخاطرى أن للتصريح المشترك أية فائدة لصالح فرنسا ولم يكن الباعث على اشتراكى فى هذا التصريح الا مجرد رغبتى فى أن أقدم لفرنسا الدليل على تضامن الحكومة الانجليزية معها . »

وهكذا نرى أنه بينما كان « جمبتا » يحاول عبثا استدراج الحكومة الانجليزية الى ما يمكنه من الكشف عن نواياها الغامضة تجاه المسألة المصرية . نرى معتمد النمسا فى مصر يبعث الى حكومته فى ٨ يناير سنة ١٨٨٢ برسالة يؤكد فيها بأن هدف السياسة الانجليزية فى مصر ليس تأييد الخديو توفيق بل ان هدفها هو هدم ما تبقى من سلطة للخديو لكى توجد انجلترا فى المستقبل مبررا لتدخلها فى شئون البلاد ، كما أكد هذا المعتمد أن الخديو توفيق قد أبلغ سير ادوارد ماليت ، بأنه أمام الحركة الوطنية المصرية وأمام اندفاعها لا يجد مناصا من الالقاء بنفسه فى أحضان انجلترا . وقد علق المعتمد النمسوى فى رسالته على ذلك فقال بأن هذا التصرف من الخديو يسهل وقوعه نظرا لضعف شخصيته .



ولقد أدركت دول أوروبا الوسطى نوايا كل من فرنسا وانجلترا تجاه

مصر وتبين لها أنه بينما تحجم انجلترا عن الاستجابة لمساعى جامبتا ودعوته لقيام الدولتين معا بالتدخل المسلح فى مصر واحتلالها ، فان انجلترا ، فى ذات الوقت تضمر ـ تماما ـ احتلال مصر وحدها •

وعلى أساس ما تبين لدول أوروبا الوسطى قامت هذه الدول باجـــراء ايجابى تجاه سياسة انجلترا وفرنسا بالنسبة لمصر وقامت به فى ذات الوقت الذى كان « جامبتا » ما زال يجهد ويفكر لحل لغز السياسة الانجليـزية فى مصر ومعرفة نياتها الحقيقية دون أن يحل ذلك اللغز أو يدرك هـذه النية ، بينما كان رئيس الوزراء الفرنسى فى حيرته هذه اذا بدول أوروبا الوسطى تميط اللثام عن سياسة كلتا الدولتين ـ فتبلغ كلا من فرنســا وانجلترا معارضتهما سلفا ـ لأن تدخل مسلح فى مصر ولأى اجراء يمس حقوق مصر المقررة ، تقوم به الدولتان •

وفى هذا الصدد بعث الكونت دوبنى (D,Aubiyny) القائم بالأعمال الفرنسى فى برلين برسالة الى « جامبتا » قال فيها :

« لقد قمت بتحريات أن لم تكن مطابقة للواقع فلا أقل من أنها أقرب الى الحقيقة ، ومن تلك التحريات علمت أنه قد جرت اتصالات وتم تبادل فى الرأى بين كل من ألمانيا وروسيا وايطاليا بشأن الموقف الذى ترى هذه الدول أن تلتزمه اذا ما وقعت فى مصر أحداث مشابهة للاحداث التى وقعت فيها منـذ بضعة شهور ويتضح من ذلك كله أن هذه الدول قد اتفقت كلمتها على الاعتراض على أى احتمال لنزول قوات فرنسية انجليزية فى مصر ، كما انعقد رأيها على أن الحل الوحيد ، فى مثل تلك الحال هو ارسال قوات تركية عند الاقتضاء ، وعلى أن يكون هذا الاجراء مسبوقا باتفاق يتم بين الباب العالى والحكومتـين الفرنسية والانجليزية وانه لامانع اذا لزم الامر قيـام الدولتـين بمظاهـرة بحرية » •

كما قام السفير الانجليزى من جانبه بتحرى موقف هذه الدول وبعث الى حكومته برسالة ضمنها وجهة نظر البرنس دى بسمارك (Bismark)

التى تعلن مخاوف هذه الدول وعدم ارتياحها لأى تدخل عسكرى من جانب فرنسا وانجلترا ضد مصر كما ضمن السفير رسالته نصيحة موجهة من دى بسمارك الى انجلترا وفرنسا بتجنب القيام بأى اجراء عسكرى مشترك فى مصر ٠

ومن ثم فلم تعد دول أوروبا الوسطى تقف موقف المتفرج أمام تطور الأحداث ، وانما بدأت تظهر على المسرح ٠٠ ولهذا فان السفير الفرنسى فى برلين بادر فى ٣١ يناير سنة ١٨٨٢ بارسال البرقية التالية الى «جامبتا»:

ان الدول الشرقية تتابع بعناية فائقة الاحداث الجارية فى مصر وانها لن تتدخل طالما كان الوضع القائم فى مصر باقيا ومحترما الا انه اذا وقعت اضطرابات من شأنها أن تهدد هذا الوضع وتحتم التدخل من الخارج فان تلك الدول حريصة من الآن على ألا تترك لفرنسا وانجلترا الحرية التامة فى اختيار وسائل التدخل فى مصر للقضاء على الاضطرابات التى قد تقع » ٠

رأت الدول الأوروبية أن تعلن رسميا وجهة نظرها فى التصريح المشترك الفرنسى ـ الانجليزى الصادر فى ٧ يناير سنة ١٨٨٢ ، فقامت بمسعى مشترك فى الآستانة يصفه سفير فرنسا بالعبارات التالية :

« لقد قدم ممثلو السفارات الروسية والالمانية والنمساوية والايطالية الى عاصم باشا مذكرة شفهية مشتركة فيما يتعلق بالمسألة المصرية نصها الآتى تقريبا :ـ

« وأن وجهة نظر هذه الدول تتلخص فى ضرورة الابقاء على الاوضاع القائمة فى مصر كما هى طبقا للفرمانات الصادرة من السلاطين ولما عقد من اتفاقيات مع الدول الاجنبية ـ ويتحتم الابقاء على هذا الوضع وعدم تغييره الا باتفاق يتم بين الدول العظمى والدول صاحبة السيادة ٠٠ »

هذا ولم يشأ الباب العالى أن يقف مكتوف اليدين أمام التصريح الانجليزى الفرنسى فأرسل مذكرة الى هاتين الحكومتين يطلب فيها ايضاحا لموقفهما من هذا التصريح وتأكيدا منهما لاحترامهما لحق تركيا فى السيادة على مصر وبعدم التدخل فى شئونهما ٠

وقد قال الباب العالى فى مذكرته أنه ليس فى حالة مصر الداخلية مايبرر تدخل انجلترا وفرنسا وأنه لو كان هناك موجب لتدخل الدولتين لكان

الباب العالى وحده هو الجهة التى يتعين على فرنسا وانجلترا أن توجها اليه هذا التصريح وأن توجيهه الى خديو مصر يعتبر تخطيا لسلطة الباب العالى صاحب السيادة على مصر ، واعتداء على حقه .

وقد رد اللورد جرانفيل وزير خارجية انجلترا على احتجاج الباب العالى فى ٢٦ يناير سنة ١٨٨٢ بمذكرة قال فيها :

ان حكومة صاحبة الجلالة الملكة لايمكن أن تقبل احتجاج الباب العالى ، واعتراضاته على مسلك انجلترا باتحادها مع فرنسا ، دون أن تبدى ملاحظاتها على ماجاء فى الاحتجاج من اعتراض على مضمون التصريح والاسلوب الذى اتبعته الدولتان فى ابلاغ التصريح . واستطرد جرانفيل يقول ان فى نية الحكومتين الانجليزية والفرنسية أن تقدما رسميا الى الباب العالى صورة من هذا التصريح اذ انه لايتضمن أقل شبهة أو شك فى سيادة الباب العالى على القطر المصرى وأن سياسة الحكومة الانجليزية فى هذا الصدد لم تتحول أبدا وأن استمرار سيادة الباب العالى على مصر لتهم انجلترا وفرنسا حتى يتحقق بها لمصر النجاح والرفاهية ، كما يهم الدولتين تأييد حرية مصر واستقلالها الادارى اللذين تضمنهما لها الفرمانات السلطانية ، وأضاف لورد جرانفيل فى رده :

« ان حكومة صاحبة الجلالة ترجو لتلك البلاد نجاحا ماليا وعمرانيا وأن تتمكن من ادخال الاصلاحات الحقيقية فى مختلف فروع ادارتها فانجلترا والحالة هذه لاتقصد الى تحقيق مطمع خاص أو الاستئثار بنفوذ يمنع نفوذ غيرها ، كما انها لاتقبل أن تنفرد أية دولة أخرى بمثل هذا النفوذ وهى ترى أن حكومة فرنسا تشاطرها ذات الموقف وانه ليس فى نيتها ـ اطلاقا التوسع على حساب الدولة العثمانية .

ومضى يقول فى مذكرته ، أن الحكومة الانجليزية لايمكنها السكوت على تلك الحوادث التى من شأنها أن تنتهى بمصر الى الفوضى والقضاء على مابلغته البلاد فى السنوات الاخيرة من تقدم وعمران نتيجة للجهود التى بذلت فى هذا الصدد . »

واسترسل جرانفيل يقول : ـ

فقد استصوبت انجلترا بالاتحاد مع فرنسا تفاديا لوقوع هذه المشكلة أن ترسلا بواسطة معتمديهما مذكرة للخديو توفيق تؤكدان فيها اتفاقهما التام على اتباع السياسة التى أوضحتاها فى تصريحهما

واختتم جرانفيل رسالته قائلا : ـ

انه على ضوء ماتضمنته رسالته ، لابد أن الباب العالى سيرى فى سطورها

تعبيرا كافيا عن نية انجلترا وفرنسا بحيث يبدو له أن نوايا الدولتين لاتنصرف الى اهدار حقوقه السلطانية أو اختلاسها ..»

أما جامبتا رئيس الوزارة الفرنسية فقد انصرف الى مواجهة الحركة التى قامت بها ــ اذ ذاك ــ دول أوروبا الوسطى وروسيا ، فكلف سفيره فى لندن بمقابلة اللورد جوانفيل ، وابلاغه بأن المراسيم الصادرة فى ١٨ نوفمبر عام ١٨٧٦ و ١٥ نوفمبر عام ١٨٧٩ والخاصة بانشاء الرقابة الفرنسية الانجليزية فى مصر وبتحديد اختصاصها وأعمالها تلك المراسيم والفرمانات تعتبر بالنسبة لانجلترا وفرنسا وثيقة لا ينتفع بها أو يستند اليها غيرهما وليست الدولتان فى حاجة الى وكالة أوروبية للانتفاع بهذه الوثيقة ولاستخدام ذلك السند . وقد قام السفير الفرنسى بمهمته تلك وأبرز هذا المعنى للورد جرانفيل ثم كتب فى ٢٥ يناير سنة ١٨٨٢ رسالة الى «جامبتا» ينهى اليه فيها نتيجة مقابلته لجرانفيل قائلا :

« ان كافة الدول تعتقد ان لها الحق فى أن تعنى بشئون مصر باعتبار أن المسألة المصرية جزء من المسألة الشرقية تلك المسألة التى لاترى أية دولة أوروبية انها أجنبية عنها غير أن هذا لاينفى وجود مصالح فى مصر لانجلترا وفرنسا ــ ووجود مبررات تبيح لهما حق التصرف والعمل فى حدود معينة وبصفة مستقلة عن مجموع الاتفاق الاوروبى ، وأن مصالح انجلترا ذات طابع خاص ولا ينازعها فى ذلك أحد . أما مصالح فرنسا فهى وان كانت ذات طابع قد يختلف بعض الشىء الا انها ليست أقل وضوحا ولا أقل اتساعا من مصالح انجلترا .... على أية حال فان تلك المصالح لاتستمد اهميتها وخطورتها من كونها مجرد مصالح عادية وعاطفية بل تستمد تلك الاهمية وهذه الخطورة من كونها أيضا مصالح سياسية ولا يمكن تجاهل كون فرنسا دولة افريقية ومن أجل هذا كان لفرنسا ولانجلترا وضعهما الخاص الذى اعترفت به مختلف المراسيم الصادرة فى سنتى ١٨٧٦ ، ١٨٧٩ والتى بمقتضاها قامت الرقابة الثنائية فى مصر .. ان هذه الوثائق وان الحالة التى أقرتها تلك المراسيم سلمت بها أوروبا لصالح فرنسا وانجلترا ولم ينازعهما فى ذلك أحد ، لم تعترض دولة ما على تلك المراسيم ، ومن ثم فلا يجوز لأحد بعد ذلك أن يدهش أو يستاء اذا ذهبت فرنسا أو انجلترا للمحافظة بنفسيهما على ما اكتسبتا من حقوق ولتحتفظا بوضعهما فى مصر على حالته الراهنة وانه لمن حق فرنسا وانجلترا أن تتفاهما معا ، فى صدد هذه الحالة وتتفقا على الوسائل اللازمة لمواجهتها ...»

كان « جامبتا » ما زال متأثرا باعتقاده في تأييد انجلترا لوجهـــة نظر فرنسا تأييدا تاما بالنسبة لمبدأ تدخل الدولتين تدخلا عســـكريا في مصر ، وكان يعتقد تماما بأن هذا التدخل أمر لا مناص منه ، ويعلن استـــعداده لتحمل نتائج هذا التدخل . بل كان يذهب الى أبعد من هذا فيقول بأن غزو مصر لا يعدو أن يكون عملية بوليسية يكفي للقيام بها ثلة من الجنود وكان دائم الالحاح على انجلترا لتبادر الى غزو مصر واحتلالها . ويرى أن الزمن لن يكون مستقبلا في صفهما اذا تأخر هذا الغزو وان الابطـــاء في القيام به يضاعف من الصعوبات التي تعترض تحقيقه في المستقبل .

***

وعلى هذا فقد شرع « جامبتا » فعلا في اعداد حملة الغزو وقد نشرت جريدة التايمز اللندنية في ٣ فبراير سنة ١٨٨٢ وصفا دقيـــقا للحـــملة ولتشكيلها وأسماء قادتها ، وبالفعل أصبحت هذه الحملة على أهبة الاستعداد للابحار من قواعدها في جنوب فرنسا الى حيث تغزو مصر .

ذلك كان موقف جامبتا تجاه مصر ، وهو موقف يناقض تماما وصيـــة « تيير » التي أوصاه بها قبل وفاته والتي كانت تفرض على « جامبتـــا » أن يؤازر مصر وألا تتخلى سياسته عن مساندتها في مواقفها السياسية ضـــد انجلترا . فقد كانت سياسة المسيو « تيير » ترمي ــ دائما ــ الى تقـــوية مصر وتعزيز مكانتها ليجعل منها ــ كما قال بالمرستون ــ ســـــلاحا في يد فرنسا ــ تهدد به مصالح انجلترا ، ولم يكن « تيير » أيام حياته يتوقع من « جامبتا » أن يذهب في التنكر لوصيته السياسية الى حد الاتحاد مع انجلترا ذاتها ضد مصر ، ولم يكن يدر بخلده قبل موته أن اهدار « جامبتا » لهذه الوصية لن يقف عند تخليه عن مساندة مصر بل ينتهي الى معاداتها .

وفيما كان « جامبتا » سادرا في سياسته العدائية لمصر كان اللورجرانفيل اكثر تحفظا في ابداء سياسته تجاه مصر ... وقد كان لهذا التحفظ من جانب « جرانفيل » بواعث اقتضته من بينها أن الوزير الانجليزي كان حريصا على مداراة الدول الاوربية سيما روسيا والمانيا ومداراة الرأي العام في تركيا وفي مصر وكان حريصا في ذات الوقت على أن تظهر فرنسا في مظهر الدولة المعتدية

كيما يتم عزلها وبهذا يتسنى لانجلترا فيما بعد ، أن تنفرد بغزو مصر اذكان أخشى ما يخشاه جرانفيل هو مشاركة فرنسا انجلترا فى هذا الغزو ٠٠ومن أجل ذلك فان جرانفيل ردا منه على رسالة جامبتا أبلغ السفير الفرنسى بأنه يحرص كل الحرص على أن يقر فى روع الرأى العام الاوروبى أن انجلترا لاتبغى أن تنفرد هى وفرنسا بعمل ضد مصر ولا تقر ذلك أبدا ٠

كما حرص سير ادوارد ماليت بدوره على ترديد ذات النغمة لوجهة النظر القائلة بأنه ليس فى نية انجلترا ــ بحال ما ــ القيام بعمل مباشر فى مصر ، فكان ماليت يقول ، بأن الوزارة البريطانية تؤثر فى هذا الصدد القيام بعمل مشترك فى مصر من جميع الدول الأوروبية بدلا عن اقتراح فرنسا الذى يرمى الى أن يكون التدخل فرنسيا انجليزيا ٠ ولم تمر سوى أيام قلائل على حديث لورد جرانفيل وتصريحات سير ادوارد ماليت حتى بادرت الحكومة الانجليزية فاقترحت على حكومة فرنسا القيام بمشاورات مع ساسة الدول الأوروبية لتتخذ اجراء وديا مشتركا فى مصر وفى

وفى الاقتراح الصادر بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٨٨٢ أوضح « جرانفيل » الضرر والمساوىء المترتبة على انفراد انجلترا ، أو على انفراد فرنسا بمثل هذا الاجراء أو اشتراكهما معا فى القيام به ، وانتهى فى اقتراحه الى أن الاستعانة بالجيش التركى عند الاقتضاء ، وهذه الشروط تحدد فيما بعد وتحت رقابة الدول الاوروبية المشتركة وهى خير وسيلة لحل الموقف ٠٠

ولما استقال مسيو « جامبتا » فى آخر يناير سنة ١٨٨٢ وحل محله المسيو دى فريسينيه رئيس الوزارة الجديد ، قام لورد ليونز السفير الانجليزى فى باريس فى ٧ فبراير سنة ١٨٨٢ بابلاغ دى فريسينيه المذكرة الانجليزية التالية : ــ

ان آخر ماوصل من أخبار مصر لاينذر بقيام اضطرابات أو وقوع خلل أو فوضى بصورة عاجلة اننا لسنا أمام أزمة تنطوى على احتمال ووجود خطر يمس الاوضاع القائمة فى مصر بمقتضى فرمانات الباب العالى ومختلف التعهدات الدولية التى ارتبطت بها مصر ، سواء أكان هذا الارتباط يتصل بانجلترا وفرنسا أو يتصل بالدولتين ومعهما سائر الدول الاوروبية ، ولقد علمت حكومة انجلترا أن رد حكومات النمسا والمانيا وايطاليا وروسيا على احتجاج الباب العالى قد استند الى الاعتراف بالاوضاع القائمة فى مصر وما ترتب على ذلك من تسويات ولهذا فان الحكومة الانجليزية تقترح أن تقوم الحكومتان الفرنسية والانجليزية بالاتصال بسائر الدول للتأكد مما اذا كانت

تلك الدول على استعداد للمفاوضة ولتبادل الرأى بغية التفاهم والوصول الى الاتفاق على أفضل مسلك يتبع فى شئون مصر على أن يكون الاتفاق المرجو قائما فى جملته على الاسس التالية : ــ

الابقاء على حقوق السيادة المقررة للباب العالى وكذلك على حقوق خديومصر ثم على حرية الشعب المصرى طبقا لمختلف الفرمانات ــ ثم التمسك من جانب سائر الدول بمختلف ماعقد بينها وبين مصر من الاتفاقيات الدوليــة والزام مصر باحترامها جميعا •

ثم استطردت المذكرة الانجليزية تقول : ــ

« ان الحكومة الانجليزية لاترى من ناحيتها فى الوقت الحاضر مايدعــو الى التدخل لان حكومة مصر الحالية أعلنت عن نيتها فى احترام وتنفيذ مختلف المواثيق الدولية غير انها اذا جد مايبرر هذا التدخل فيجب أن يكون ذا طابع أوروبى مشترك ، تشترك فيه سائر الدول وفى هذه الحال لابد من أن يكون السلطان طرفا فى كل اجراء أو فى كل مشاورة •

وهكذا عمدت انجلترا وبكثير من الدهاء فى مذكرتها الماكرة الى اضفاء لون من النزاهة على سياستها والتجرد من كل غرض خاص • واختارت لابداءهذه النزاهة الوقت الذى كانت فيه فرنسا تنادى وتلح من أجل قيام الدولتين بتدخل عسكرى منفرد مباشر فى مصر ، اختارت انجلترا هذا الوقت بالذات لتعلن اخلاصها للوحدة الاوروبية وللتفــاهم الاوربى ولاحترامهــا للســيادة العثمانية •

وقد استقبل العالم الأوروبى ــ بطبيعة الحال ــ مذكــرة الانجلــترا بالتقدير والارتياح كما سجلت دوله على فرنسا وانجلترا عدولهما عن اتخاذ أى اجراء منفرد بعيد عن الاتفاق الأوروبى •

الا أن روسيا لم تطمئن الى موقف انجلترا وساورها الشك من نيــة السياسة الانجليزية ولذلك فقد اقترحت روسيا مطالبة فرنسا وانجلتــرا بايضاح لطبيعة ما عقد بينهما وبين الخديو من تلك الاتفاقيات الخاصة التى أشارت اليها المذكرة الانجليزية •

وقد اعترضت ايطاليا على هذا الاقتراح الروسى ورأى المسيو مانشينى وزير خارجية ايطاليا أن الأخذ بهذا الاقتراح يعلن بصفة رسمية الوضــع

الممتاز الذى تتمتع به فرنسا وانجلترا فى مصر ويجعل منه أمرا واقعا معترفا به ، ورأى أن ما يرمى الاقتراح الروسى الى اثارته يعتبر والحالة هذه بمثابة استدراج للدول الأوروبية الى موقف التسليم بالأمر الواقع والاعتراف لفرنسا وانجلترا بوضعهما الممتاز كما رأى « مانشينى » أنه من ناحية أخرى فان الاقتراح الروسى ، ان لم يجر الدول الى هذا الموقف ، يعنى أنه اذا لم يفض الى اعترافها لانجلترا وفرنسا بأوضاعهما فى مصر فانه يفضى - حتما - الى نشوب الخلاف والخصومة بين الدول الأوروبية .

وحيال اصرار « مانشينى » على وجهة نظره ، فقد عدلت روسيا عن اقتراحها هذا .

ولقد رحبت الدول الاوروبية بالمذكرة الانجليزية وانتظرت ما عسى أن تتقدم به الدولتان من اقتراحات فى هذا الشأن وبقيت ترقب قيام المفاوضات بين الدول الأوروبية وبين الباب العالى من أجل الموقف ، ولكن انجلترا وفرنسا وقفتا عند هــذا الحــد دون أن تخطوا ، بعد اذاعة مذكرتهما ، خطوة واحدة فى علاج الموقف المتأزم ، وعلاوة على ذلك فان السير ادوارد ماليت - بايعاز من حكومته - أشار على الخديو توفيق بتعديل موقفه من الشعب ، تبعا لما تقتضيه الضرورة من مجاملة المصريين ومصانعتهم ، والتماس رضى العناصر الوطنية .

وفى ذات الوقت دأب لورد جرانفيل على التصريح بأن حكومته لا يعنيها الا رفاهية مصر وتطور الحريات ونموها فيها .

الفصل السادس عشر

الغرب • ومجلس النواب المصرى

« توفيق يساير مجلس النواب تنفيــذا لتوجيهات انجلترا – المعتمد الفرنسى يخشى »
« ان تفضى المسايرة الى وعود يتمسك بهــا النواب – خطة فرنسا كانت العمل المباشر »
« – خطة انجلترا كانت استدراج الحـــركة الوطنية الى الكمين الذى تعده لها – «ماليت» »
« يعد بيانا ليذيعه توفيق تضليلا للرأى العام – اعتراض المعتمد الفرنسى على البيان – المعتمد »
« الانجليزى يقول ان تصريح ٧ يناير دعـــم الوحدة ضد فرنسا وانجلترا – عجز الوطنيين »
« عن احباط خطط الدولتين رغم وضـــوحها • »

***

بدأ الخديو توفيق ، تمشيا مع وجهة النظر الانجلـــيزية ، وتنفيـــذا لتعليمات الساسة الانجليز ، يتخذ لنفسه فى مصر سياسة جديدة تســـير وفقا لذلك كله ، وانتهز فرصة اجتماع مجلس النواب فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨٢ ليعلن هدف سياسته الجديدة ، فألقى فى المجلس خطابا دعا فيـــه النواب الى التعاون معه فيما يبذل من جهود لرفاهية الشعب وتحقيق أمانيه •• وأعرب فى قوة عن أمله فى أن يجد من المجلس تعاونا وتضـامنا معه فى سبيل تحقيق ما يعوز البلاد من مختلف الاصطلاحات ، وتأييدا لهذه النوايا الطيبة قدم الخديو الى المجلس مشروع تنظيم أدنى الى أن يكون مشروع « دستور »

•• ولقد اختلفت وجهتا نظر معتمدى انجلترا وفرنسا فى الحكم على هذا النهج الجديد الذى نهجه الخديو فى سياسته •• فبينما راح السير «ادوارد ماليت» المعتمد الانجليزى يشيد بسياسة الخديو ويهلل لموقفه فى مجلس النواب ، كان « سينكيفكس » المعتمد الفرنسى يبدى قلقه الشديد من هذا الخطـاب ويخشى أن يتمسك النواب بما تضمـــنه من وعود وبما قطعه توفيق على نفسه أمام المجلس من عهود ، ومن ثم تعرضت سـياسة الســـير « ادوارد ماليت » فى هذا الصدد لنقد سينكيفكس ، وفات سينكيفكس أن الباعث الذى يثير القلق والمخاوف فى نفسه حيا لتلك المسألة ، يثير أيضـــا ذات القلق وذات المخاوف فى نفـــس ادوارد ماليت ، كذلك وفاته أن مشروع الدستور الذى أزعجه انما هو مشروع قدمه الخديو الى مجلس النواب فى الوقت الذى يطالب المجلس فيه لنفسه وباسم البـلاد ، بحق الرقابة على

الادارة بأكملها ، وبحق الرقابة على تصرفات هذه الحكومة فى موارد البلاد ». فالمجلس الذى رحب بمشروع الدستور لا يمكن أن يصرفه هذا الترحيب من مطالبه الاساسية تلك المطالب التى كانت مصدر قلق لدولتى الغـــرب اذ أن من شأنها ـ لو تحققت لمصر ـ أن تهدم تلك الاســـس التى ظلت الدولتان تعملان على تثبيتها فى مصر بشتى الوسائل والاساليب السياسية قرابة نصف قرن من الزمن .. فالقلق والمخاوف فى هذا الشـــأن كانت العامل المشترك فى نفس « سينكنفكس » » وادوارد ماليت » أما الشىء الذى لم يجمعهم عليه التفكير والذى انفرد به « ماليت » وحده دون زميله ، فهو الخبرة والدراية بالوسائل التى يتعين اتباعها لمواجهة الموقف ومجابهة هذه المخاوف وتلك الاحتمالات ، « فادوارد ماليت » ، كان يعرف ماذا يصنع .. كان يدرك ـ تماما ـ ان الخديو توفيق ـ اذ يقدم الى مجلس النواب مشروع دستوره ، واذ يعلن على المجلس ذلك اللون الخاضع من سياسته الجديدة ، فانما يقدم له الحبل الذى يمكن لانجلترا أن تخنق به الحركة الوطنية وأن تقضى عليها قضاء تاما .. فانجلترا لم تكن أقل من فرنسا كراهية ومعارضة للحركة الوطنية فى البلاد بل لعلها كانت أشد حنقا على هذه الحركة وأشد خوفا وقلقا منها ، غير أن انجلترا رسمت للتخلص منها سياسة ترمى الى استدراج الحركة الى الكمين الذى أعدته لها حيث تلقى فيه نهايتها ...

أعلنت الدولتان تصريحهما الى الخديو فى ٧ يناير سنة ١٨٨٢ ، وكان المعتمد الفرنسى والانجليزى يدركان ـ سلـــفا ـ مدى الأثر البعيـــد لتصريحهما فى الرأى العام المصرى ويتوقعان له رد فعل طبيعى من جانب العناصر الوطنية .

ولمواجهة ذلك الموقف ، وامعانا فى التغرير بالرأى العام وتضليل العناصر الوطنية أوعز « ماليت » الى توفيق وشريف باشا باصدار بيان يؤكد فيـــه الخديو للشعب المصرى رفضه تأييد الدولتين الغربيتين ، ويـــبرأ مما جاء فى تصريحهما وينفى عن نفسه ما قد يكون علق بالأذهان نتيجة لهـــذا التصريح من أنه صنيعة لفرنسا وانجلترا أو انه مشمول بحمايتهما ..

وكان نص العبارات الختامية للبيان تقول :

« ان اليوم الذى تقوم فيه الدولتان بفرض وجودى ضـــد رغبة الشعب لهو اليوم الذى يكون فيه الرأس قد انفصل عن الجسد ومتى تم فصـــل الرأس تم الموت ـ لا محالة .. فانا اما أن أكون خديو للمصريين واما الا أكون شيئا » ..

وعلى الرغم من أن المراد من هذا البيان هو أن يكون مجرد منـــاورة لانقاذ توفيق من ورطته التي أوقعه فيها تصريح الدولتين الذى ملأ النفوس سخطا على الخديو ، فان سينكفيكس المعتمد الفرنسى اعترض وأحجم عن اصدار البيان كى يبقى قائما بالدور الذى رسم له ويلتزمه التزاما كاملا .

وقد كان فى قبول الخديو توفيق لتصريح ٧ يناير على هذه الصـــورة ما عزز وجهة نظر العناصر الوطنية ، كما كشف لها عن نيات انجلتـــرا وفرنسا الخفية ، وسياستهما البعيدة ، ولعل ذلك يبدو واضحا ، فى تلك الحقيقة التى جاءت فيما كتبه « سير ادوارد ماليت » فى ١٠ يناير ســـنة ١٨٨٢ اذ قال :

لقد كان لهذا التصريح الفضل فى الوقت الحاضر فى تدعيم الوحدة بين الحزب الوطنى والحزب العسكرى ومجلس النواب والتأليف بينهم فى جبهـة مشتركة تقف ضد فرنسا وانجلترا واذا كان نفوذ الحزب العســكرى قد تضاءل أو قل منذ دعوة مجلس النواب ـ فقد عاد اليه الآن نفوذه وأصـبح اسم الحزب على كل لسان .. »

وهكذا انجلى الموقف ووضح أمام الزعماء ، ولكن على الرغـــم من وضوحه وجلائه ، فان الأحداث راحت تقع وتنساق ، وفقا لذات الخطـــة التى دبرتها الدولتان ، لاسيما انجلترا ، فاكتشافهم حقيقة السياسة المدبرة ضدهم لم يمكنهم من احياطها ولم يفدهم الى توقى آثارها .

الفصل السابع عشر

الغرب .. ورقابة نواب الأمة

« خداع انجلترا لاوروبا ـ « جامبتا » يخدم سياسة انجلترا ـ مجلس النــواب المصرى « يبحث الدستور ـ اعتراض فرنسا على تدخل المجلس فى شئون الميزانية ـ انجلترا تؤيد « فرنسا وترى ان فى التدخل مساسا بحقوق دائنى مصر ـ اصرار النواب على ادخــال « الاصلاحات الدستورية الضرورية ـ النواب يعلنون حرصهم على وفاء مصر بتعهداتها ـ « انجلترا تصانع شعب مصر على حساب فرنسا ـ انجلترا وفرنسا تعرضان حلولا تجــرد « المجلس من سلطات الجوهــرية ـ المجلس يرفض التدخل الاجنبى ويستنكر موقف شريف « باشا ـ استقالة شريف وتكليف البـارودى بتاليف الوزارة ـ « دى فريسنيــه » رئيس وزراء فرنسا يعدل عن سياســة ســلفه « جامبتا » ـ « دى فريسينيه » يكره السياسة الانجليزية على الظهور على حقيقتها ـ برنامج الوزارة الوطنية حسم موضوع الميزانية وتوفير الضمانات للدائنين ـ اعتراض المراقبين الماليين ـ المراقبان يمهدان لازمة ـ موقف انجلتــرا وفرنسا من الازمة ـ دى بلينير المراقب الفرنسى يعمل لحساب انجلترا ـ الرقابة الثنائية تحكم مصر فعلا ـ سعى انجلترا وفرنسا للحصول من الدول على الاعتراف بمركز خاص بهما فى مصر ـ انجلترا تستدرج الدول الى مبدأ التدخل المسلح ـ عدم سياسة مجاراة « دى فرنسينيه » للسياسة الانجليزية ـ معارضته لتدخل انجلترا فى مصر منفردة ـ انجلترا تلبه الغرب الى خطر التدخل التركى منفردا فى مصر ـ انجلتــرا تقول ان تدخل تركيا يبعث حركة التجمــع الاسلامى فى شمال افريقيا ومصر ـ انجلتــرا تعد للغزو وتمهد للتدخل المسلح اعتراضهــا على السلطات التى يطالب بها مجلس النواب لاعضائه ـ النواب يؤكدون حرصهم على النهوض ببلادهم ـ قنصل امريكا يؤيد الحركة الوطنية ـ انجلترا لا ترضى لمصر نهوضا أو تطورا .

***

على ضوء ما سيمر بنا بعد من الأحداث ، وما لابســها من مختلف التصريحات والبيانات التى صدرت عن الرسميين فى انجلترا وفرنســا ، لخلق حدث أو تجنب وقوع حدث ، أو لاستغلال ما وقع من ذلك ، عـلى هذا الضوء يمكن أن يتاح لنا الالمام بتطور الاتجاهات والأهــداف فى سياسة الغرب على أوسع مدى ، فنرى كيف لعبت السياسة الانجليــزية دورها فى مهارة ودقة لا حد لهما ، فسخرت فرنسا لخدمة أغراضــها ، وسنرى كيف استغلت انجلترا روح الحقد المتغلغلة فى قلب « جامبــتا » رئيس وزراء فرنسا ضد مصر وكيف استغلت ضعف ادراكه وقصر نظره

لانجاح سياستها واحباط سياسة فرنسا •• وعلى الجملة سيبدو لنا من وراء ما نعرض له من الأحداث ، كيف خدعت انجلترا العـــالم كله ، وكيف عبثت بدول الغرب وغررت بها وكيف حملت بسياستها المخاتلة فرنسا على أن تزرع ، لا ليحصد الزراع فى النهاية ولكن لتحصد انجلترا ما زرعته فرنسا ـ ولتجنى هى الثمار وحدها ، بعد أن تحكم على شريكتها ، بل على مطيتها بالحرمان من كل ما كانت تطمع فى تحقيقه •• ولو أنه قدر لفرنسا ـ اذ ذاك ـ أن يكون على رأسها سياسى عليم بالسيكلوجية الانجليـــزية لجنبت فرنسا التردى فيما ترددت فيه من الأخطاء التى انتهت الى شر ماتنتهى اليه دولة •• غير أنها فى ذلك الحين منيت بقيادة « جامبتا » الذى كفـــر أول ما كفر بالأسس التى وضعها المسيو « تيير » ، لمساندة مصر والتآزر معها •

على اننا اذا كنا ، التزاما لصـدق الرواية فى التاريخ ـ قد أشرنا الى دهاء الســـياسة الانجليزية ونجاحها فى الايقاع حتى بحليفتها والتغرير بالعالم كله فان فى التاريخ حقيقة أخرى لابد لنا من الاشارة اليها ، التزاما منا أيضا للصدق فى رواية التـــاريخ ، وتلك الحقيقة التى صرخت بهـــا صفحات العالم منذ أن كان ، تتلخص فى أن التاريخ ذاته ، عادل لا يعرف الرحمة فى عدله فهو يختطف الثمرة ـ مهما طال الزمن ، من يد من جناها ظلما وعلى حساب الآخرين ، ليردها الى صاحب الحق فيها ، فالثأر العـادل هو سنة التاريخ وطبيعته •• ان التاريخ لا يسكت عن انتصار الظالمين ، فهو يحوله الى هزيمة ولو بعد حين بعيد ••

ان العداوة الواضحة التى لم يفتأ « جامبتا » يجهر بها ضد مصر مكنت انجلترا من الظهور فى موقف المسالم بالنسبة للعناصر الوطنية فى مصر ، حتى يبدو لهذه العناصر الفرق الشاسع بين المسالمة البادية من انجـــلترا والتعنت والتعصب السافرين من جانب فرنسا • ولقد أدرك المعتمدالفرنسى هذه الحالة فبادر فى ٩ يناير سنة **١٨٨٢** بارسال كتاب الى مسيو « جامبتا » يقول فيه :

« لقد كان لتصريح ٧ يناير أثر غير مرغوب فيه فى مجلس النـــواب المصرى اذ اعتبرته العناصر الوطنية اجراء يشير الى عدم الثقـــة بهـــا أو

الاطمئنان اليها وانه كان تهديدا بالتدخل دون مبرر فى الوقت الحالى •

وقد اقترح المعتمد الفرنسى فى رسالته أن تقوم انجلترا وفرنسا معــــا بارسال مذكرة ــ بدلا من البيان الذى كان مزمعا أن يلقيه الخديو عــلى النواب ثم رؤى العدول عنه ــ وعلى أن تفسر المذكرة تصريح ٧ ينـــاير على نحو يطمئن أعضاء مجلس النواب والرأى العام فى مصر من حيث نوايا الدولتين تجاه البلاد •

وقد أيد « ادوارد ماليت » رأى زميله الفرنسى ، غير أن « جامبــتا » رئيس الوزراء الفرنسى لم يأبه بالرأى ولابمؤيديه ، ورفض هذا الاقتراح •• ولم يقف « جامبتا » عند حد الرفض بل تمادى فى موقفه العــدائى لمصر •• ولما كان يخشى فى تلك الآونة أن يقوم مجلس النواب باقــرار قانون أساسى ينظم هذا المجلس فى اعتماد ميزانيـــة الدولة ، فقــد بادر « جامبتا » ، وأعلن للرأى العام العالمى انكاره على الشعب المصرى حته فى مراقبة التصرف وفى الموارد المالية لبلاده •• أعلن جامبتا على العالم كله هذا العدوان الفرنسى ، ونسى أنه رئيس للوزارة فى بلد كان يزعم أنه رمز للحرية والعدالة •

وفى هـــذا الصدد يقول المسيو « جامبتا » :

ان تاريخ مصر كله خلو من أية صورة للحياة البرلمانية وأن ماتتمتع به حاليا ــ من نظام يســود ماليتها انما يرجع الفضـــل فيه الى الترتيبات والادارات والاوضاع الخاصة التى فرضتها ارادة فرنسا وانجلترا فرضـــا على مصر وهى باقية الى الآن بارادة الدولتين ، وقد تنازلنا لهيئة حديثـــة الولادة (يعنى مجلس النواب) عن حقوق الرقابة على موارد البلاد وكيفية التصرف فيها ، وهذا يعد عملا ينطوى على عدم الشعور بالمسئولية ومنشأنه ان يعرض البناء الذى شيد والنجاح الذى حقق الى الدمار ••

***

وبينما كان جامبتا يلقى بتصريحه هذا كان مجلس النواب المصرى قد شرع فى بحث القانون الأساسى الذى اعتمده مجلس الوزراء والخـــديو توفيق والرقابة الثنائية فى ٨ ديسمبر ١٨٨١ وكانت المـــادة (٢٧) من

اللائحة تنص على أنه لا يجوز ربط أموال جديدة أو رسوم أو عوائدعلى منقول أو عقار الا بقانون يصدق عليه من مجلس النواب كما نصت المادة (٢٨) على ضرورة تقديم الميزانية السنـــوية للمصروفات والايرادات ، وبهذا فقد أصبح يتعين تبعا لهاتين المادتين أن يكون مجلس النواب هـــو السلطة الوحيدة التى من حقها اقرار الضرائب والميزانية •• ولكن وعلى عكس كل ما يقضى به المنطق الدستورى جاء نص المادة (٣٢) ليعبث بكل ما سبقها اذ حرم نصها مجلس النواب من كافة سلطاته بالنسبة لميزانيـــة خدمة الجزية «الوركو» المقرر للآستانة أو الدين العمومى أو فيما التزمت به الحكومة فى أمر الدين بناء على قانون التصفية أو المعاهدات التى تمت بينها وبين الحكومات الأجنبية •

أما فيما يتعلق بالميزانية الخاصة لكل وزارة من الوزارات فان اللائحة لم تبح للمجلس الا مجرد أن يبلغ وجهة نظرة للوزارة ، وبمقتضى هذا القانـــون الأساسى أو الدستورى الذى قـــدمه الخديو توفيق وحكومته الى مجلس النواب فان المجلس المذكور قد حرم من حق مناقشة الميزانيـــــة والمبالغ المخصصة لخدمة الدين وهو اجراء كان فى ذلك الوقت يمكن ايجاد مبررات للدفاع عنه ، ولكنه أيضا كان يحرم مجلس النواب من مناقشة الميزانية الخاصة بالادارة المحلية الداخلية فى مصر •

***

وهكذا نرى أنه بينما كان « جامبتا » يشتط فى عدائه فيبلغ المعتمـــد الفرنسى فى القاهرة موقفه المعارض لكافة مطالب مجلس النواب المصرى ثم يبلغ اتجاهه هذا الى الحكومة الانجليزية فى لندن نرى فى ذات الوقت ما تبديه الحكومة الانجليزية من التساهل وعدم الجنوح الى التشــــدد ثم نراها تميل الى التجاوز والسماح لمجلس النواب المصرى بمناقشة الميزانية الخاصة بالادارة المصرية المحلية • وذلك طبقا لما تضمنته رســـالة لورد « جرانفيل » الى السير « ادوارد ماليت » فى يناير سنة ١٨٨٢ ولما عـــلم مسيو « جامبتا » بذلك بادر الى ابلاغ لورد « ليونز » السفير الانجليـــزى

في باريس معارضته الشديدة لأى تدخل من جانب مجلس النواب المصرى فى شئون الميزانية ، وانه يرى أنه لا بد لفرنسا وانجلترا من اتخاذ اجراء حاسم اذا ما تبين أن هناك خلافا فى وجهة النظر بينهما فان من شأن ذلك الخلاف أن يشجع مجلس النواب المصرى على المضى فى ادعاءاته واصراره على أن يتناول الميزانية بالبحث ، واذا نجح هذا المجلس فيما يذهب اليه ، فمعنى ذلك الغاء كافة الاتفاقيات التى عقدتها لجنة التصفية والغاء الرقابة الفرنسية والانجليزية فى مصر مما أدى الى خراب المالية المصرية .

ولم يسمح اللورد « جرانفيل » ازاء اصرار جامبتا الا النزول على رأيه وأعلن تأييد انجلترا لفرنسا وتضامنها معها فى موقفها من مطالب مجلس النواب المصرى . وذلك فى رسالة بعث بها الى « جامبتا »

لم يفت « جرانفيل » أن يضمنهما أيضا تأكيده بأن مطالب مجلس النواب المصرى كانت تستند الى حجج ، هى وفقا لوجهة نظره — حجج جديرة بالاعتبار .

وقد أكد « جامبتا » على المراقبين الفرنسى والانجليزى فى مصر أن يواجها الموقف فى مجلس النواب ولهذا فان المراقبين اعترضا على المشروع الخاص بأحقية المجلس فى نظر الميزانية على الرغم من أنه كان مشروعا وسطا متمشيا ووجهتى نظر الحكومة والنواب اذ كان ينص على أن لمجلس النواب الحق فى بحث الميزانية والموافقة عليها بالتصويت ، على أن يكون هذا الحق قاصرا على ميزانيات المصالح التى لا تكون ايراداتها مخصصة لخدمة الدين العام .

وقد استند المراقبان فى اعتراضهما على هذا المشروع الى الزعم بأن فى اقراره واباحة هذا الحق للنواب اخلالا بالضمانات التى كفلتها الاتفاقيات للدائنين .. وقال المراقبان فى معرض التدليل على صحة اعتراضهما ، انه اذا تقرر للنواب الحق فى بحث ميزانية المصالح التى نص عليها المشروع ، تضمن هذا الحق — بطبيعة الحال — فرض رقابة النواب على هذه المصالح وتوجيه سياستها ، مما يشل عمل مجلس الوزراء فى هذا الصدد وهو

صاحب الحق فى تلك الرقابة وهـذاالـوجيه ولا بد من الابقاء على حقـه هذا ..

وقد بعث « جامبتا » برسالة فى ١٥ يناير سنة ١٨٨٢ يؤيد بها موقف المراقبين ويطلب الى المعتمد الفرنسى فى القاهرة تأييد وجهـــة نظرهما والاصرار عليها الى أبعد حد .

وفى ١٦ يناير سنة ١٨٨٢ قام المراقبان بتقديم المذكرة التالية :

« ان مجلس النواب يطالب اليـــوم بأن يحل محل مجلس الوزراء فى التصويت على الميزانية .. وبهذا فاننا نواجه اليوم تعديلا للقـواعد التى مسئول ، أن قرار هذه البدعة الخطيرة لا يمكن أن يتم دون موافقة سابقة رسمها المرسوم الصادر فى ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ واذا استجابت الحكومة لاقتراح المجلس فان المراقبين لن يجدا أمامهما عنـــد مباشرة مهمتهما فى مناقشة الميزانية مجلس وزراء مسئولا ، وانما يجدان مجلسا نيابيا غـــير من الحكومتين الانجليزية والفرنسية ..

ولكن هل فى الظروف الحالية ما يبرر منح هذه الموافقة ؟ ..

ان ادارة شئون الدولة اليوم بيد وزراء والى جانبهم يقوم المراقبان بدور المستشارين ، ولهما الحق فى ابداء آرائهما وملاحظاتهما ..

والآن وتبعا للمشروع يتعين استبدال مجلس الوزراء بمجلس النواب ـ ان سلطة المراقبين العامين لاتعدو أبداء الآراء والملاحظات فى تقارير يدونانها عن أعمال الادارة ، وما من شـك فى أن تلك الآراء والملاحظات تصـبح عديمة الاثر ولا نتيجة لها اذا أبديت لمجلس نواب غير مسئول أمام الخديو ـ ولهذا ، فانه اذا تقرلمجلس النواب حقاقرار الميزانيةوجبتعديل المرسوم الذى حدد اختصاصات المراقبين العامين أو الغاء الرقابة الثنائية ذاتها ..

ان تدخل مجلس النوا بفى ادارة شئون الدولة سيكون له أسوأ الاثر اذ لا ريب فى افتقار هذا المجلس الى الخبرة ، ولا شك فى ميله الى استبعاد العناصر الاوروبية عن الادارة واقصائها عن الحكم فى البلاد ، ومادام أن عضاءه يزعمون لأنفسهم حق التدخل والبحث فى تفاصـــــيل تصرفات الادارة وأعمالها ، فانه بمقتضى المادة التاسعة من المشروع المقدم منالمجلس يخول المجلس الحق فى الرقابة على كافة الموظفين العموميين وبموجب المادة (٣٥) يكون كل عقد أو شرط أو التزام يراد عقده بين الحكومة وغيرهـــا غير نهائى وغير نافذ المضمون الا بعد اقراره من مجلس النواب باسـتثناء المشارطات أو المقاولات التى ـ لا تزيد قيمتها عما أدرج لها من المبالغ فى الميزانية العامة المقررة من مجلس النواب ..

ويقول « المراقبان » انه لا شك في أن المقصود بهذا الفحص هو كافة العقود المبرمة مع الاجانب وكافة الامتيازات التى منحت لهم ، أى أن رقابة المجلس ستمتد الى ذلك كله ، ثم يمضيان فيمذكرتهما فيقولان بأن اللائحة التى أعدتها الحكومة بموافقة الخديو كانت تسمح للمجلس بمزاولة السلطة التى يرجوها ، اذ مكنته من ابداء رأيه فى الميزانية والمعارضة فى فرض الرسوم الجديدة ، والاشتراك فى اعداد كافة الاجراءات المتصلة بالصالح العام كما أباحت للمجلس التوسع في هذه الحقوق اذا ما تبين انه أحسن استعمال ما خوله منها ــ وكذلك فرضت اللائحة على المراقبين العامين أن يقررا بأن تعديل الاتفاقيات القائمة بما يتفق وهـذا الوضـع أمر يسير وممكن ولكن المراقبين يدركان أن هذا الوقت لم يحن بعد ٠٠ »

فهل كان ينتظر أن تقبل مصر ويقبل مجلس نوابها أن يصبح مجرد رهينة فى أيدى الدائنين وتحت وصاية المراقبين ومن يمثلانهم ؟ أكان ممكنا أن ترضخ البلاد لمطالب المراقبين فتتنازل عن ممارسة حقوقها الأولية ؟

لقد تولى مجلس النواب الاجابة على هذا السـؤال فقال ان الدول المثقلة بالديون وحتى تلك الدول التى أخلت بتعهداتها اخلالا واضحا مازالت تتمتع بحكم نفسها بنفسها ، بينما المصريون وهم الذين لم يتركوا لدائنيهم ثغـرة للشكوى منهم حتى لو اتفق دائنوهم على تلفيق الشـكوى مع حاكم البلاد ٠ هؤلاء المصريون الأوفياء بتعهدهم يمنعون من ان يدخلوا فى أنظمتهم تلك الاصلاحات المعترف بضرورتها ٠٠

ولكن المراقبين أصرا على موقفهما ٠٠

ويصف « دى فريسينيه » موقف المراقبين فى هذا الصدد فيقول :

« ان تمسك المراقبين بكرامتهما فى أنانية جعلهما يرفضان كل تعديل من شأنه ان يخل بالاوضاع التى كانت قائمة عندما تسلما عملهما » ٠٠

ولقد أصر المراقبان على أن يجعلا من موضوع الميزانية مشكلة سياسية، بذلك أصبحت ــ فى رأى المراقبين ــ مطالبة مجلس النواب بحقه فى اقرار الميزانية اخلالا بالتعهدات فى مثل هـذه الظروف ، ورأى أن يظهر بعض الاستعداد للتفاهم ، فطلب فى ٢٥ يناير ١٨٨٢ من سفير فرنسا فى لندن أن يبلغ حكومته بأن « جرانفيل » على استعداد لأن يمنـح مجلس النواب بعض التسهيلات أو المزايا ــ على ألا يمس ذلك سـلطة الرقابة

النيابية أدنى مساس وعلى ألا تبيح هذه التسهيلات لمجلس النواب أى حق للتدخل فى أبواب الايرادات وان كانت تبيح له حق ابداء الرأى فى بعض النفقات .

وهكذا كان واضحا أن انجلترا تعمل عن طريق وزير خارجيتها ومعتمدها فى مصر « سير ادوارد ماليت » لكسب نوع من الشعبية فى البلاد على حساب فرنسا ، وفى هذا يقول سفير فرنسا فى لندن فى رسالة له أن مثل هذه الشعبية لا يمكن أن يتيسر للمعتمد الفرنسى الحصول عليها .

وقد كانت حكومة انجلترا ومعتمدها فى مصر « سير ادوارد ماليت » يعملان على تمكين المسئولين المصريين من التغلب على معارضة الحكومة الفرنسية ، بينما كان المعتمد الفرنسى مسيو « سينكفيكز » مكلفا من حكومته بالوقوف فى وجه كل تعديل يريده النواب المصريون ، ومعارضة اتجاهات النواب بشدة واصرار . ويصف « فريسينيه » هذه الحالة بعد أن تولى رياسة الوزراء فيقول :

« كان واضحا أن الامور تتجه نحو أزمة لا يعلم الا الله النتائج التى يمكن أن تتمخض عنها .. فمجلس النواب المصرى قد اتجه الى المطالبة لنفسه بحقوقه الدستورية والوزارتان الانجليزية والفرنسية تصران على ما تزعمانه لنفسهما من الحقوق التى عبر عنها تصريحهما الصادر فى ٧ يناير تعبيرا كاملا .. كانت هذه هى العناصر السياسية التى بدأت ــ تتفاعل فى المشكلة المصرية وكل منهما فى الاتجاه المضاد للآخر ثم أدت الى خلق الازمة التى قامت اذ ذاك » ..

***

وقد ترتب على ذلك كله أن قدم المعتمدان الفرنسى والانجليزى للحكومة المصرية مذكرة تتضمن العروض الثلاثة الآتية :

أولا ــ أن الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمسائل المالية لا تسمح للحكومة المصرية بأن تمنح مجلس نوابها حق اقرار الميزانية اقرارا نهائيا .

ثانيا ــ أن المعتمدين على استعداد للبدء فى محادثات على هذه المسألة .

ثالثا ــ لا بد قبل فتح باب هذه المفاوضات بناء على طلب من الحكومة المصرية أن يتم الاتفاق بصفة نهائية بين الحكومة ومجلس النواب على كافة

نصوص لائحة اختصاصات النواب .

وقد أبلغ شريف باشا رئيس مجلس الوزراء مجلس النـــواب بتلك المذكرة وطلب موافقته على مشروع اللائحة عدا ما يتعلق منها بالميزانيـة فانه يترك للدراسة التي يعهد بها الى لجنة تشكل من بعض أعضاء المجلس ومن الوزراء كما أبلغ شريف باشا مجلس النواب بأن هذا الوضـــع لا يتوتب عليه ــ بحال ما ــ تنفيذ تلك اللائحة الا بعد الاتفاق على مســألة الميزانية وتضمينها اللائحة ثم طالب المجلس بتحديد موقفه في هذا الشأن، وقد استنكر النواب هذا الموقف من شريف باشا وقرروا رفض هـــذه المذكرة ، وعقدوا في اليوم التالى جلسة غير عادية قرروا فيها احالة اللائحة والمذكرة الواردة من شريف باشا الى اللجنة التي كانت مكلفة بتنقيــح اللائحة المقدمة من الوزارة ــ وحددوا موعدا للجنة تقوم قبل حــلوله بنظر اللائحة وتعديلها ثم تقديم الرد على المذكرة ، وقد استمرت اللجنة في عملها وأدخلت بعض التعديلات ولم تقر بعض نصوص اللائحة ، كما أقرت فيما يتعلق بالميزانية أن تعرض على مجلس النواب لينظر فيهـــا ويبحثها ويعين من أعضائه لجنة مساوية لمجلس النظار عددا ورأيا ، ليقرها أعضاؤها جميعا بالاتفاق أو بالأغلبية فان وقع بينهم خلاف وكان العـــدد متساويا من الجانبين أعيدت الميزانية للمجلس ، فاما أن يؤيد رأى النظار واما أن يؤيد لجنة النواب ، ففى الحالة الأولى يجب تنفيذ الميزانيـــة وفى الحالة الثانية يطبق المبدأ القائل بأنه عند وقوع الخلاف بين النظار والنواب على أمر ما فاما أن يحل مجلس النواب واما أن يستقيل النظار ، وفى هذه الحالة أى اذا أيد النواب رأى اللجنة ، وخالفوا رأى النظار تنفذ الميزانية في المهم الضرورى منها لادارة المصالح ويسير دولاب العمل تنفيذا مؤقتا ويعطل ما بقى من أبواب الميزانية الى ما بعد تسوية المسألة بأية طريقة ووسيلة .

كما رأت اللجنة أن يتضمن رد المجلس كذلك ما يسجل حقه ويعلن رفضه لأى تدخل من المعتمدين الفرنسي والانجليزى فى هذا الأمر .

وفى اليوم التالى شكل مجلس النواب لجنة من أعضائه مؤلفة من ١٥ عضوا لتتجه الى الخديو وتطالبه بتنفيذ ماقرره المجلس أو باستقالة الوزارة.

***

وازاء اصرار شريف على موقفه اتجهت اللجنة الى الخديو وطلبت اليه عزل الوزارة واقرار اللائحة الأساسية للمجلس بصيغتها الأخيرة ، وكان على توفيق أن يرجع الى المعتمدين الفرنسي والانجليزى ليحدد له موقفه من هذه الحركة الجديدة ، ولكن هذين خشيا أن يتعرض الموقف الى ما يفضى الى زيادة التأزم وينتهى الى ظاهرة عسكرية جديدة .. ورأيا العمل على كسب الوقت فى اعداد العدة لمواجهة تطورات الموقف فنصحا للخديو بقبول استقالة الوزارة ومجاراة النواب والاستجابة لطلبهم .

وقد امتثل توفيق لهذه النصيحة وكلف محمود سامى البارودى بتشكيل الوزارة الجديدة ، فقام بتأليفها وكان أحمد عرابى وزيرا فيها للجهادية والبحرية ، وقد بعث المعتمد الفرنسى سينكفكيز برسالة فى ٦ فبراير سنة ١٨٨٢ قال فيها :

« أن الانقلاب الذى نجح فيه مجلس النواب فى اسقاط شريف هو الرد الطبيعى من هذا المجلس على تصريح ٧ يناير سنة ١٨٨٢ الصادر من فرنسا وانجلترا ، لقد أعلنا أننا سنعمل على المحافظة على الوضع القائم ولقد عدل هذا الوضع تعديلا جوهريا .. ولهذا نجد أنفسنا فى حالة تضطرنا ، اما الى التدخل واما الى تعديل سياستنا .. »

وقد أصبح الأمر طبقا لما قاله المعتمد الفرنسى ، يفرض على فرنسا وانجلترا اتخاذ أحد الحلين ، فاما تعديل موقفهما واقرار المشروع الذى عدله المجلس فيما يتعلق بالميزانية ، واما التدخل .

وقد كان هذا التدخل كحل لا بد لاتخاذه من قيام حالة من الفوضى تبرره أو قيام الجيش بتأييد مجلس النواب وفرض رقابة جديدة على الخديو وعلى الدولتين الغربيتين وعلى الرقابة الثنائية .

ذلك كله ، اعتبر فى نظر الغرب تهديدا حقيقيا لمصالحه ، تهديدا فى ذاته يبرر التدخل الذى كان يسعى اليه « جامبتا » رئيس الوزراء الفرنسى

بكل حماسة والذى كان يقابله جرانفيل وزير الخارجية الانجليزى بكل تحفظ ..

ان ان الموقف بالنسبة لانجلترا تغير باستقالة جامبتا فى ٣٠ يناير سنة ١٨٨٢ وحلول مسيو « دى فرنسينيه » محله فماذا يكون موقف هذا الأخير ازاء مصر وازاء انجلترا ؟ .. لقد كانت انجلترا تترك دائما للمسيو « جامبتا » المبادأة فى اقتراح ما تتخذه الدولتان لمواجهة مختلف المواقف والمشاكل ، فهل يحذو « دى فريسينيه » حذو « جامبتا » ويبدى من الحماسة ما كان يبديه سلفه، فتستغنى انجلترا بتصرفه كعادتها عن التصدى للموقف ؟

كان هذا هو موضع تساؤل وزارة الخارجية الانجليزية وحكومة انجلترا ومن ثم فقد بادرت بتكليف سفيرها فى باريس فى ٣ فبراير سنة ١٨٨٢ بمقابلة « دى فريسينيه » ليطلب منه اقتراحاته بصدد الاجراءات التى يراها مناسبة لمواجهة الموقف وقد تبين أن « دى فريسينيه » كان أكثر تحوطا من سلفه « جامبتا » . فلم يقع فى الشرك الذى نصبته له وزارة الخارجية الانجليزية وأجاب

« **بأنه يتعذر عليه ان يكون رأيا فى المشكلة باكملها وأن الحكومة الانجليزية، وهى تتمتع بمركز افضل من مركز فرنسا تستطيع وحدها ـ أن تبدى رأيا فى هذا الشأن ..** »

وقد كان هذا الرد من « دى فريسينيه » مفاجأة للسفير الانجليزى لم يتعودها من قبل ومن ثم كف عن استطلاع رأى دى فريسينيه ، وعند هذا الحد وقفت مساعى الحكومة الانجليزية ثم مضت تؤكد تصريحاتها السابقة بأنها غير مرتبطة بما يفرض عليها القيام بأى اجراء فى مصر مهما كان نوعه بل وأكد لورد « ليونز » السفير الانجليزى فى باريس ، لمسيو دى فريسينيه بأن الحكومة الانجليزية تنفر من القيام بأى اجراء عسكرى ضد مصر » فما كان من دى فريسينيه الا أن أجابه بدوره « وان فرنسا لتشارك الحكومة الانجليزية وجهة نظرها بل أنها أشد منها نفورا فى هذا الصدد ، وانه يحتفظ لفرنسا برأيها هذا مستقبلا » .

وكانت النتيجة الحتيمة لموقف دى فريسينيه على هذه الصورة أن أكرهت انجلترا على الظهور بسياستها الحقيقية حيث بدأت منذ تلك اللحظة تتحمل مسئولية المبادأة فى القيام بمختلف الاجراءات بعد أن بدا لها هـــذا التغير فى لون السياسة الفرنسية فى عهد دى فريسينيه ..

ولهذا فقد بادر لورد جرانفيل الى الاشارة الى المساوىء التى يمكن أن تترتب على قيام انجلترا أو فرنسا أو قيامهما معا بأى اجراء منفرد فى مصر ، واقترح أن تستعين الدولتان فى هذا الشأن بالجيش التركى ، وطبقا لشروط يتفق عليها وتحت رقابة مشتركة من الدول الأوربية .

***

وفى ٥ فبراير سنة ١٨٨٢ نشر محمود سامى البارودى باشـــا رئيس الوزراء برنامج حكومته ورفعه الى الخديو ، وكان البرنامج يتضمن مايلى :

مساعدة مجلس النــواب كى يتمكن من القيام بالاصلاحات الداخليــة بحكمة وثقة .. كما قال البيان « انه من أجل تلك الاصلاحات قد شــكل مجلس النواب الحالى وقال ان الوزارة أيضا تدين بهذا المبدأ وهى ستوجه عنايتها الى اصلاح المحاكم والمجالس ونظام الادارة واجراء التحسين اللازم فى أمر المعارف العمومية للسير فى طريق المدنية والنجاح .

ولكن الوزارة ترى ـ قبـــل كل شىء ـ أنه من الواجب أن تعـــين اختصاصات مجلس النواب ليتيسر له أن يقدم للحـــــكومة ما تنظره من مساعدته ويحقق آمال البلاد فيه ولذلك فأول شىء ستشرع فيــه الوزارة هو وضع نظام أساسى للمجلس المومأ اليه يكون من بين أحكامه احترام الحقوق الممتازة والعهود الدوليةوسائر التعهدات المتعلقة بالدين العمومى وما توجب هذه التعهدات ادراجه فى برنامج الحكومة وتحــديد تبعية الوزارة أمام المجلس وكيفية المخابرة والمباحثة فى أمر القوانين ووضعها وتنظيمها .

وهكذا حرص سامى على أن يبرز ماأنتوته الوزراء من احترام التعهدات الخاصة والدولية وكل ما يمس صالح الغرب لاسيما انجلترا وفرنسا .

وقد خصص أول جلسة لمجلس الوزراء لبحث لائحة مجلس النواب وفى تلك الجلسة اعترض المراقبان دى بليير الفرنسى وكلفن الانجليزى

على النصوص المتعلقة بالميزانية ولكن رغما عن معارضتهما أقر مجلس الوزراء النص المقترح فى ٦ فبراير سنة ١٨٨٢ وصدر به مرسوم خديوى فى اليوم التالى وكان ٧ فبراير سنة ١٨٨٢ •

وبمقتضى نص المادة ٣٤ الجديدة حرم على مجلس النواب مناقشة الأمور المتعلقة بالتزامات مصر ازاء الباب العالى والدين العمومى وقانون التصفية وكذلك بالنسبة للمعاهدات المبرمة بين الدول الأجنبية والحكومة المصرية ولكن المادة (٣٥) نصت على أن تتم مناقشة الميزانية فى لجنة مشتركة وبعدد متساو من الوزراء ومن أعضاء مجلس النواب وفى حالة الخلاف الذى يتعذر علاجه بين الفريقين يحل مجلس النواب ويبت فى الأمر مجلس النواب الجديد ••

وهكذا تم حسم موضوع الميزانية مع توفير كافة الضمانات للغرب •

الا أن المراقبين بادرا بتقديم مذكرة مشتركة فى ٦ فبراير ١٨٨٢ اعترضا فيها على الموقف فى جملته وهذا نصها :

« عندما صدرت الدكريتات المنظمة لاختصاصات الرقابة الثنائية ، كانت السلطة الحقيقية فى يد الخديو ، وفى يد الوزراء بطريق النيابة عنه ، فأمكن الاكتفاء باعطاء الرقيبين العموميين الحق فى اصدار آراء وملاحظات ، وكان مفروضا أن يعمل بأرائهما ، وقد تحقق ذلك وتقدمت حالة البلاد المالية بعد أن كانت منذ سنتين فى غاية الخطورة ، أما الآن فقد تغير ميزان السلطة اذ تحولت الى مجلس النواب والى بعض الرؤساء العسكريين الذين يخضع المجلس لنفوذهم ، وقد أدى هذا الانقلاب الى تغيير خطير فى نظم الدولة ، فان سلطة الخديو والوزراء التى تزعزعت بتأثير ثورة الجيش فى أول فبراير سنة ١٨٨٢ قد استمرت فى الضعف يوما بعد يوم ، ووصلت الامور فى هذا الصدد الى أن مجلس النواب الذى كان فى عهد الخديو السابق (اسماعيل باشا) أداة مطواعة فى يده ، وكان يقر مايعرض عليه من النظم المالية على مافيها من الجور وما تؤدى اليه من فادح الاضرار ، أصبح لا يتردد اليوم فى التمسك بحقوق ومطالب تناقض حالة البلاد الاجتماعية ، حتى وصل به الأمر الى أن أضطر الخديو الى تغيير الوزارة التى كانت حائزة لثقته ، وتحت ضغط بعض الضباط أضطر أن يعهد برئاسة الوزارة الى وزير الحربية وأصبحت سلطة الخديو لا وجود لها ••

وفى هذه الظروف الحالية لا فائدة من التصريح من جانب الحكومة المصرية بأنها لا تنوى المساس بسلطة الرقيبين ، فأن هذه السلطة ستسير فى طريق الزوال لا محالة اذا أصبحت وجها لوجه امام مجلس نواب وجيش ، لا أمام الخديو ووزرائه الذين يعينهم بأختياره ، ذلك أن الخديو ووزراءه لم يكونوا يستطيعون أن يتحملوا أمام الدوائر والحكومات الاجنبية مسئولية أعمال يعترض عليها الرقيبان ، وكان هذا هو الضمان الوحيد لسلطتنا ، وكان ضمانا كافيا حتى اليوم ، ولكنه أصبح الآن خياليا أمام وزراء المجلس النيابى والجيش ، اذ ليس عليهم من سلطان سوى نفوذ الرؤساء العسكريين والنواب الذين يستمدون منهم السلطة ، وهذا ما وقع الآن ، لأن الوزارة التى تألفت حديثا قد استقر عزمها على تخويل مجلس النواب حق تقرير الميزانية رغم المعارضة الصريحة فى ذلك من الرقيبين ، ولا يغيب عن الذهن أن وزارة شريف باشا لم تسقط الا لأنها لم تشأ اغفال المعارضة التى بدت من الحكومتين الانجليزية والفرنسية فى هذا الصدد ، فقبول الحالة الحاضرة هو تسليم بالعبث الخطير الذى يصيب نفوذ انجلترا وفرنسا ، وبعبارة أخرى هو الغاء نفوذ الرقيبين اللذين ليس لهما من السلطة الا ما يستمدانه من حكومتيهما ،.

ومن خطل الرأى والاسترسال وراء الأوهام والاندماج فى هذا التغيير مقدمات محتومة لسلسلة من التصرفات لا تبقى على شىء من الاصلاحات المالية التى تمت خلال السنوات الاخيرة ، ومن الجلى من الآن أن تتنبأ بقرب وقوع الارتباكات المالية من جديد ، تلك الارتباكات التى عالجتها لجنة التحقيق العليا ولجنة التصفية .. »

ولكن « لورد جرانفيل » رغم علمه بما وقع من أمور فى مصر أرسل الى « دى فريسينيه » رئيس وزراء فرنسا فى ٧ فبراير برسالة قال فيها :

« ان الاحداث الجديدة التى وقعت فى مصر طبقا لآخر الانباء لا تشير الى وشك وقوع خطر على النظام أو حدوث فوضى بصورة عاجلة ولكننا نواجه آزمة يحتمل أن تتمخض عن خطر يمس الاوضاع المقررة بموجب فرمانات الباب العالى والتعهدات الدولية التى التزمت بها مصر سواء لانجلترا أو لفرنسا خاصة أولهما معا بالاشتراك مع سائر الدول ، ولهذا فتقترح الحكومة الانجليزية أن تقوم الحكومتان الانجليزية والفرنسية بالاتصال بسائر الدول لتتأكدا من استعدادها للمشاركة فى تبادل وجهات النظر بالنسبة لأفضل وسيلة تتخذ ازاء أحداث مصر — ان الحكومة الانجليزية لاترى فيما يتعلق بها فى الوقت الحاضر ان هناك حالة توجب التدخل لان الحكومة الحالية فى مصر أعلنت عن نيتها فى احترام التعهدات الدولية »

وهكذا يبدو التناقض الشكلي بين موقف المراقبين من ناحية وموقف الحكومة الانجليزية الظاهر من جهة أخرى على أن حقيقة موقف انجلترا كان على غير ذلك، اذ أنها كانت تعمل على تعجل وقوع الأزمة، بل على خلقها خلقا ..

وقد رأى «لورد جرانفيل» أن يقنع «دى فريسنيه» رئيس الوزراء الفرنسي بأن يبعث بمذكرة مشتركة من فرنسا وانجلترا الى سائر الدول في ١٣ فبراير سنة ١٨٨٢ نصها كالآتي :

« أن التقارير التي تلقيناها من مصر حتى الآن لا تدعو الى القلق ولاتحمل على الخوف من وقوع اضطرابات أو فوضى أو تشير الى قرب وقوعها ..

الا أننا أمام أزمة يمكن أن تفضى الى مايمس النـــظام القائم والاوضاع المقررة وفقا لفرمانات الباب العالى والتعهدات الدولية التى ارتبطت بها مصر سواء مع انجلترا أو فرنسا منفردتيين أو مجتمعتين أو مع ســـائر الدول الاوربية ، وأن الجمهورية الفرنسية قد أخطرت برد الدول الاربع الكبرى على احتجاج الباب العالى ضد التصريح المقدم من الدولتين الى الخديو الذى نضمن الاعتراف بالأوضاع القائمة فى مصر ..

واحتياطا لما قد يقع فى مصر من احداث فان حكومتي فرنســـا وانجلترا تستصوبان التشاور مع ســائر الدول الأوربية لكى تطمئن الحكومتان على استعداد تلك الدول لتبادل وجهات النظر بصدد أفضل وسيلة يحسن الاخذ بها ازاء شئون مصر ، شريطة أن تكون القاعدة الاساسية لما يتفق عليه هى :

أولا ــ استبقاء حقوق الباب العالى والخديو وتثبيت التعهدات الدوليـــة والاتفاقيات التى عقدت سواء مع فرنسا أو انجلترا منفردتين أو مجتمعتين أو مع سائر الدول ...

ثانيا ــ احترام الحريات التى كفلتها فرمانات الباب العالى ..

ثالثا ــ تطوير النظم المصرية على صورة تتسم بالحرص البالغ ..

كما أن الحكومتين الانجليزية والفرنسية تريان أن الظروف الحاضرة غير مناسبة لبحث موضوع التدخل فى مصر طالما أن اعيان البلاد والحـــكومة الجديدة قد عبروا جميعا عن نيتهم فى احترام التعهدات الدولية ، غير انه اذا وقع ما يستوجب التدخل فان الدولتين ترغبان فى أن يكون ذلك التدخل من شأنه أن يرمز لسلطة الدول الأوربية جميعها وأن يكون عملا أوربيا جماعيا

وفى تلك الحال ، ترى الحكومتان ان يكون الباب العالى طرفا فى كل مناقشة أو فى أى اجراء يراد اتخاذه فى هذا الشأن ..

***

وقد علق « دى فريسينيه » على الأثر الذى أحدثته هذه المذكرة فى أوربا قائلا : -

ان هذه المذكرة أحدثت الاثر الذى توقعناه ، فقد أعربت سائر وزارات الخارجية لدول أوربا عن ارتياحها العظيم لاستبعاد حدوث ما كان قد يؤدى وقوعه الى تهديد السلم فى أوربا .. وقال دى فريسينيه أن الكونت كالنوكى أبدى وجهة نظر حكومة ألمانيا فعبر عن ارتياحها لاستعداد فرنسا وانجلترا للدخول فى نطاق التفاهم الاوربى ، هذا التفاهم الذى من شأنه أن يحسم المشاكل المصرية بأفضل الوسائل ، كما يعتبر أقوى ضمان للمحافظة على السلم فى أوربا » .

ثم أضاف رئيس وزراء فرنسا :

« انه بالرغم من تدويل المسألة المصرية فان سائر الدول قد سلمت بما لنا من مركز خاص فى مصر ..

وقد أكد وزير خارجية ألمانيا لسفير فرنسا عندما سلمه هذه المذكرة بأن « ألمانيا تعترف بأن لفرنسا وانجلترا وضعا خاصا فى مصر رتبته لهما مصالحهما الاساسية هناك »

ويقول « دى فريسينيه » :

انه لم يكن امامنا منذ ذلك الوقت الا أن نراقب الاحداث التى قد تقع فى مصر ، وطالما لا يقع بها ما يستوجب تدخلنا المسلح مضينا فى مواجهة الحالة بوسائلنا الخاصة الاخرى بالاضافة الى وسائل انجلترا .. فاذا جاء ذلك اليوم الذى يحتم علينا دخول القاهرة لاعادة النظام فى البلاد تعين علينا وقتئذ التشاور فى الامر مع أوربا التى أظهرت سلفا استعدادا طيبا من دولها جميعا وقد نصح « دى فريسنيه » المعتمد الفرنسى فى مصر بأن يتفق مع « سير ادوارد ماليت » على تجنب اثارة أية صعوبة امام الحكومة الجديدة وأن يعملا على اقامة علاقات طيبة معها ويقول « دى فريسنيه » أنه كان من الممكن تجنب الازمة أو حلها لو كان على مصر حاكم مرن حازم بدلا من توفيق ولو

أظهر المراقبان العامان الرغبة فى التفاهم دون أن يسلكا مسلك الصلابة والتشدد تجاه المصريين ..

على أن ماقاله « دى فريسينيه » فى هذا الصدد كان بعيدا بعض الشيء عن الحقيقة فأن توفيق لم يكن يقضى أمرا دون أن يرجع فيه ـ سلفا ـ الى الانجليز .. ، وفى هذا يقول المؤرخون الانجليز المعاصرون ، أن الخديو توفيق لم يتخذ قرارا أو يقوم باجراء دون موافقة سير ادوارد ماليت ، قبل كل شيء ، كما أن ماليت كان بدوره يستلهم الرأى من حكومته فيما يبدى للخديو من نصح وتوجيه ، فكل تصرفات توفيق كانت نتيجة لتشاوره مع انجلترا وكل ما نسب الى توفيق من ضعف واضطراب وتردد لا تقع التبعة فيه على الخديو وحده وانما تقع الى حد كبير على السياسة الانجليزية التى قادته ووجهته .

***

أما موقف المراقبين الانجليزى والفرنسى من هذه الازمة فانه وان كان الحديث عن الرقابة الثنائية بصفة عامة وعن الدور المخرب الذى لعبه المراقبون سيجيء كاملا فى باب آخر ، الا أنه لا مناص الآن من كلمة عن دورهما فى هذه الأزمة مادمنا فى مجال الحديث عنها ، ولنبدأ فى هذا الصدد برسالة المعتمد الروسى فى مصر الى حكومته عن وجهة نظره فى الأزمة القائمة اذ ذاك فى مصر .

ونقول الرسالة : ـ

« ان الحق ـ من حيث المبدأ ـ فى صف الوزارة حينما تقول بأن سلطات المراقبين لم يمسها تعديل لان هذين الرقيبين ليس لهما الا صوت استشارى ، وان كافة المسائل التى يبت فيها مجلس الوزراء بعيدا عنهما ، ولكن الواقع كان غير ذلك فانه فى ظل رئاسة رياض باشا وحتى فى ظل وزارة شريف باشا لم تكن الوزارة تعتمد الميزانية ما لم تكن مطابقة لوجهة

نظر المراقبين ، ووجهة نظر المراقبين كانت أيضا العامل الأساسى عند البت فى باب المصروفات التى تبحثها الحكومة والتى كانت فى حاجة للحصول عليها من الايرادات غير المخصصة لخدمة دين الدولة » .

ويقول المعتمد الروسى فى رسالته :

ان المراقبين كانا السيدين المطلقين في مصر ، ولم يكن يعنيهما من الامر جميعه الا ما يكون فيه تحقيق الصالح لحملة السندات الدائنين الاجانب ، ولا شيء اكثر من هذا ـ وبغض النظر عما فى تصرفهما من جرح لـــكرامة المصريين ـ وان المراقبين كانا ـ بمعنى أوضح ـ ســببا فى قيام الحـــركة العسكرية فى مصر منذ ذلك التاريخ ..

كما أن « دى فريسنيه » ، أدرك خطورة الدور الذى يلعبه المراقبان فى الازمة المصرية فكتب فى هذا الشأن يقـــول :

« لقد كان لزاما لكي يتحقق الهدوء والاستقرار فى مصر أن يدرك الوكلاء الماليون الأوربيون مايقتضيه الحال من حسن رعايتهم لمصر وتيسـير الحلول المعقولة لصالح المصريين ، ولكن المراقبين العامين اللذين لعبا دورا خطيرا فى ادارة البلاد كانا يقفان كتلة واحدة جامدة ضد تطور البلاد الى ماهو أحسن ، فأن المراقب الفرنسى مسيو دى بلينير ـ رغما مما كان يتمتع به من كفاءة ـ لم يكن ليقبل أية فكرة ترمى الى اجراء أى تعديل فى الاوضاع القائمة بمصر ، ثم أنه نصب نفسه مدافعا عن مصـــالح الدائنين الاجانب ، وكان يعتبر أن الضمانات التى تقررت للاجانب غير قابلة للتبديل أو التعديل وأن لهـــذه الضمانات الاولوية على كافة الاعتبارات التى تحـكم مصر ، وكان يرى أن رغبات مجلس النواب المصرى لا تعدو أن تكون مشروعات أعدت ضـــد ملكية ثابتة مقررة وأن كل رغبة لمصر تمس هذه الملكية ، يتعين رفضـــها وعدم الاخذ بها ..

وقد استشهد « دى فريسنيه » فى رسالته ، على صــحة رأيه بالنسبة لتعنت المراقبين واخطائهما ضد مصر ، استشهد فى هذا الصدد بالرسالة التى كان المراقب الفرنسى دبلينير قد بعث اليه فى ٦ فبراير سنة ١٨٨٢ ، حينما قرر مجلس النواب المصرى التمسك بحقه فى مناقشـة الميزانية ليدلل دى فريسنيه ، بما جاء فى تلك الرسالة على نزعة المراقب الفرنسى العدائية ضد مصر وتعنت سياسته حيال مصـــالحها على الرغم من علمه بالاتجاه الجديد للسياسة الفرنسية تجاه مصر ..

***

ومع أن وزارة البارودى تمكنت من اعادة الهدوء فى الشعب واصلاح الادارة المصرية ولما يمض على تأليفها ـ اذ ذاك ـ أكثر من شهرين مما حمل دى فريسينيه على أن يصرح بأن الهدوء والنظام يعتبران أقـــوى تكذيب لتنبؤات المسيو دى بلينير ✦✦ على الرغم من هذا فان المراقبين لم يرتاحا لهدوء الحال واستتباب الامن فى مصر ، ورأيا فى ذلك ما يخيب أملهما ، ومن ثم فان المسيو دى بلينر تحرك للعمل ضد الحالة السائدة فى البلاد ✦✦ فياترى هل كان مسلك دى بلينير وكان تحركه فى هذا السبيل لصالح فرنسا أو كان لصالح وخدمة سيد آخر ✦✦ غير فرنسا ؟؟؟

لقد ادرك مسيو دى فريسينيه أن للمسيو دى بلينير المراقب العام الفرنسى خطة سياسية خاصة وأنه لا يتعاون مع السياسة الفرنسية ، فبعث اليـه برسالة ينبهه فيها الى ضرورة التعاون مع المعتمد الفرنسى سيفكيفكز وتنفيذ السياسة الفرنسية ✦

فلم يكن من دى بلينير ، حينما تلقى ذلك الأمر من حكومته الا أن بادر بالاستقالة كيما ينفصل فى سياسته واتجاهاته عن فرنسا ، ثم بقى فى مصر ليمثل وليدافع ويخدم مصالح البلد الذى كان فى الواقع يمثل ويخـــدم مصالحها فى مصر وهى انجلترا ✦✦ لا فرنسا ✦✦

ويبدو أن الاتجاهات المعيبة فى مسلك المسيو دى بلينير لم تكن خافية على الكثيرين ممن يعنون بالأمور السياسية فقد كان اسماعيل يدرك ـ تماما ـ أن المراقب الفرنسى لا يعمل الا ما يحقق مطامعه الشخصية ، وكان يقول عنه ، أنه ما جاء الى مصر الا ليجمع ثروة طائلة لنفسه ، وللمبشرين الذى يعمل جاهدا ـ على تثبيت أقدامهم فى مصر ، كمـــا أن بعض الصحف الفرنسية فطنت الى الـــدور الذى يلعبه دى بلينير ، فنشرت صـحيفة « لى ناسيونال » مقالا جاء فيه ما يلى :

« شكا اخواننا الفرنسيون نزلاء مصر من سياسة المسيو دى بلينير مرات كثيرة وبعثوا الى وزارة خارجيتنا بعرائض عديدة ، ولكن هذه الشكاوى جميعا لم تؤثر فى الحكومة اطلاقا ، لأن السياسة الانجليزية خدعتنا عن تصرفات هذا الرجل لتكفل لنفسها خدماته فأرخت على اعماله ستارا سميكا وصرفت

نظر حكومتنا عنه فتأيدت سلطته المستبدة ، وقد حاول المسيو دى رينك المعتمد الفرنسى فى القاهرة كشف الحقيقة وطالما اعترض على تصرفات مراقبنا هذا لما رأى فيها من الخلل وسوء العاقبة ولكن محاولات « دى رينك » كلها باءت بالفشل ، ودارت عليه الدوائر وهو الرجل الذى أخلص فى خدمة الجمهورية الفرنسية ثم استطردت الجريدة فقالت « وعندنا أن فوز دى بلينير وتغلبه على المعتمد الفرنسى « دى رينك » فى مصر ، قد انتقص من شأن حكومتنا ، وأننا لنهنىء الحكومة الفرنسية الجديدة باستدعائها المسيو دى بلينير وان كان هذا التصرف قد جاء متأخرا وبعد أن بلغت العظة المدى ، فالحكومة بهذا التصرف قد أصلحت مافسد واعادت ما فقد » ..

***

كذلك أذاعت صحافة فرنسا أن مسيو دى بلينير عين فى وظيفته بناء على طلب والحاح لورد بيكو نسفيلد . وراحت تسجل عليه الكثير من المآخذ والعيوب وكان من أهمها ، أن دى بلينير أراد أن يؤجر الدوائر السنية فى مصر ومساحتها ما يقرب من نصف مليون فدان الى شركة انجليزية ، ولكنه فشل فى عقد هذه الصفقة بسبب معارضة مسيو دى فرينك المعتمد الفرنسى ، فلم ييأس وحاول أن يعوض هذه الشركة ذاتها بأن يؤجر لها السكة الحديدية وطرق الملاحة النيلية لمدة ٥٠ سنة وكان يرأس الشركة « دوق ساذر لاند » ويديرها المستر « ايسترن » ، غير أن المسيو دى رينك المعتمد الفرنسى عاد ليقف لدى بلينير بالمرصاد فاعترض على هذا المشروع ، وقال له ـ فى معرض الاعتراض أنك لو فعلت هذا لسلمت مصر وهى مكتوفة اليدين والقدمين الى انجلترا ، وبفضل هذا المعتمد الفرنسى فشلت هذه المحاولة أيضا غير أن المسيو دى بلينير ظل سادرا فى اتجاهه دون يأس ، ورأى أن يخرج عن نطاق التصرفات ذات الطابع السياسى وأن يمنح هذه الشركة حق امتياز مديرية البحيرة ، وهى عملية تجارية صناعية بحتة ، وقد نجحت محاولة دى بلينير هذه المرة ومنح هذه الشركة الانجليزية ذلك الامتياز .

وقد رأى المراقبان الفرنسى والانجليزى « دبلنير » « وكلفن » أن

سياستهما وموقفهما من مصر يعوزهما الدفاع ، فنشرا مقالا فى صحيفة « ريبليك » ترجم الى اللغه العربية ونشر بجريدة الاهرام فى ٤ مارس سنة ١٨٨٢ جاء به ما يلى .:

« ان المركز الذى أسند الى المراقبين العموميين بمصر يحل المصالح الخصوصية التى يحميانها ولو كانت المراقبة نظاما ماليا صرفا لكنا نأسف للتقلبات التى استهدفتها دون أن تتخذ تدبيرا آخر .. ولكنها غير منحصرة فى العمل المتعلق بتأييد ما عليها لدائنيها بل تتعدى ذلك الى حماية نفوذ فرنسا وانجلترا السياسى فى حكومة لهما مصالح كلية . وكفانا لاقناع من لا يدرك ذلك ان نتفحص ما تصير اليه الحال اذا فرضنا الغاء هذه المراقبة أو ضعفها أثر انتصار العنصر العسكرى اذ يأخذ مجلس النواب غير المتدرب على الاعمال الادارية والمالية ـ ان يستشير فى طريق الاصلاح بمشورة من يسيره فيبطل كل ما حسن عمله منذ ست سنين بواسطة التدخل الأجنبى وبتحريض أولئك الذين تولوا السلطة باسراف فى الأموال العمومية وتذهب النقود التى كان يقبضها صندوق الحكومة الى أيدى أولئك الوطنيين الذين يسترون أغراضهم تحت اسمى الوطن والاستقلال العظيمين ... » .

ومتى وصلت مصر الى عدم الانتظار استدعى ذلك ، على الفور تدخل القوة الخارجية ولكن أى القوى تتصدى لهذا التدخل ، ونحن لا نصدق على تدخل عسكرى تشترك فيه الدول الأوربية ولا نود أبدا أن نعتبر هذا التدخل أصوليا كما لا نقبل مطلقا بتدخل عثمانى لأسباب لا تجهل ـ تلك هى الحالة المرتبكة التى تنتج عن ضعف المراقبة وهى حالة لا مخرج منها ولا منتهى لها .. !!

« أما انقاذ الحالة من هذه الأخطار فتعرف له سياسة وحيدة هى ما خط رسمها فى اللائحة المعتمدة وهى سياسة غير حديثة ولكنها نتيجة التعهدات التى عقدتها فرنسا وانجلترا لدى سمو الخديو . والمسئولية التى تشغلنا بحملها . ولاخفاء ان لهاتين الدولتين مصالح لا ينازع فيها وهى أسمى من

مصالح بقية الدول ، فعليها والحالة هذه أن تنظرا فى الوسائط الخصوصية ثم تتربصا عند حد هذه الحقوق طالما انهما لا تشرعان فى تغيير النظام الحالى لانهما لا تستطيعان ان تعدلا الحالة الراهنة دون تصديق الدول ولا يمكنهما أن تغيرا السلطة أو تمتلكا قطعة أرض مصرية دون أن يكون للاتحـــاد الأوربى حق فى التدخل ، واذ ليس لهما أن تغيرا الحالة الراهنة فنحن نعتبر انهما مكلفتان بالسهر على دوامها •

وان ذلك لحق اعترف لهما به صريحا فى المؤتمر البرلينى وقداستخدمتاه منذئذ دون مضادة واذا استدعتا الدول للاشتراك فى التداخل الذى حفظناه لهما حتى الآن فانهما تمزقان بأيديهما العهد الذى يثبت سمو مصالحهما فى مصر وتمس كل القوة الناجمة عن اتحادهما الموثق فى خبر كان ويتخذ الدور الدولى دور فرنسا وانجلترا وهذا عدل « اذ الخدمة تطلب أجرتها لقاء الهفوات •• » (طبق الأصل)

***

وهكذا كشفت الرقابة الثنائية عن حقيقة الدور الذى تلعبه تلك الرقابة التى أنشئت أول الأمر لتوضح للوزراء الوسائل التى تستلزمها مصـــالح مصر خدمة لهاولتمكنها من الوفاء بما عليها من ديون دون أن تتدخل تدخلا مباشرا فى الادارة المصرية ، كشفت عن حقيقة الدور الذى تقوم بـــه والذى جعلته فرنسا وانجلترا للرقابة السياسية على مصر تلك الرقابة التى جعلت من نفسها الحكومة الحقيقية التى تحكم البلاد •

ولقد كانت تصريحات المسيو « دى فريسينيه » المتوالية عن هدوء الحال فى مصر وعدم اقتضائها للتدخل فى الوقت الحاضر • وكانت اقالته لمسيو دى بلينير من عمله •• كان ذلك كله مما لا ترضى عنه انجلترا ، سيما وأنه حرمها خدمات عميل كان يتصرف ويعمل فى مصر لحساب انجلترا ، باسم فرنسا ، ومن ثم فقد أدركت انجلترا انها ازاء سياسية مسيو « دى فريسينيه » لم يعد فى استطاعتها الاعتماد على السياسة الفرنسية لتحقيــق

أغراضها الخاصة ، كما كانت الحال من قبل ، وتبين أنه لم يعد أمامهما الا أن تعتمد على نفسها فى تحقيق هدفها الأساسى وهو احتلال مصر •

ولكن انجلترا كانت ترى ، أن تحقيق هذا الهدف لم يعد سهلا بعد أن جاوز دى فريسنيه حد العدول عن مجاراة السياسة الانجليزية وأعلن انه لن يشجع انجلترا على احتلال مصر مما يجعل اقدامها على هذا الأمر باعثا على معارضة قوية من فرنسا وأوربا جميعا ، لذلك بدأت سياسة انجلترا فى العمل على استدراج دول أوربا جميعا الى قبول مبدأ التدخل المسلح فى مصر •• أما من الذى يقوم بهذا التدخل ومتى يتم التدخل فتلك مسألة راحت انجلترا تمهد لها وتدبر الاحداث التى تهددها وتحقق غرضها فيها •

وقد كان أول تدبير لانجلترا فى هذا الصدد انها أشاعت أن هناك محاولة من جانب اسبانيا لاحتلال القطر المصرى ، فبادرت جريدة التايمز اللندنية بنشر هذا النبأ ، وتعود الصحافة الانجليزية فتنكر على اسبانيا تلك المحاولة المعزوة اليها وتعلن أن الباب العالى على استعداد لان يبعث بجنوده عند الاقتضاء لاحتلال مصر •

ولم يكن هدف صحافة انجلترا من نشر هذه الأنباء الا التمهيد لمشروع غزو مصر ، ولكن السياسة الانجليزية نجحت فى بلبلة أفكار الفرنسيين وأخذت صحافة فرنسا تعلق على هذا النبأ وتصفه بأنه مجرد شائعة لايمكن أن تجد من يصدقها ، بل ان الصحافة الفرنسية ذهبت الى أبعد من هذا فراحت تنتقد الباب العالى لتفكيره فى ارسال جيوش الى مصر وتقول بأن انجلترا وفرنسا لا تقبلان أبدا أن يخول الباب العالى ـ وحده ـ حفظ النظام فى مصر وهو العاجز عن حفظ النظام فى بلاده ذاتها ـ فى السلطنة العثمانية ـ كما أخذت تؤكد أن الديار المصرية هادئة وساكنة وأن النظام

والاصلاح فيها يجريان على خير وجـــه وأن فرنسا ترى أنه ليس فى صالحها ، التدخل فى مصر ، كما انها لا تقبل هذا التدخل اطلاقا ٠

ولاشـــك أن نفود الفرنسيين الى حد كبير من أى تدخل تركى فى مصر يرجع الى السياسة الانجليزية التى استطاعت ان تقنع فرنسا ـ بأن تدخل تركيا فى مصر من شأنه أن يبعث تعصبا دينيا اسلاميا يمتد الى شــــمال افريقيا ، حيث يتشيع عندئذ مســـلمو الجزائر لتركيا ومصر ، مما يهـدد سلطان فرنسا هناك ٠٠

ولذلك فقد قالت الصحافة الفرنسية انه من الخير لفرنسا أن ترى الفوضى تسود وادى النيل عن أن ترى التدخل العثمانى فى هذا الوادى ٠٠

وهكذا استطاعت انجلترا ان تخلق عقدة لدى فرنســا من خطر التجمع الاسلامى أو تلاقى جيوش وحركات اســلامية وما يكون لذلك من أثر فى شمال افريقيا ٠٠

★★★

أما موقف انجلترا فى مصر فقد كشف عنه لورد « جرانفيل » القناع اذ أعلن أنه من المستحيل قبول السلطات التى يطالب بها مجلس النواب المصرى لتكون بيد جهاز غير مسئول ولا يتمتع من حيث تكوينه بطابع التمثيل الصحيح للشعب المصرى أو أن تمثيله لهذا الشعب مشكوك فى صحته ـ لا يمكن منح هذه السلطات لجهاز أجمعت الآراء على أنه لاتتوافر له الخبرة والكفاية والتجربة ، وأنه لم يألف التقاليد السياسية لاية حكومة من الحكومات ٠٠ وان التسليم لمجلس النواب بمطالبه سينتهى الى وضع السلطة الحقيقية فى يد الحزب العسكرى الذى لا هدف له سـوى زيادة عدد الجيش وزيادة أجورهم ورفع رتبهم العسكرية ٠

ولم يكن فى امكان انجلترا وقتئذ أن تقدم على غزو مصر،ولكنها عكفت على اعداد العدة لهذا الغزو ، وراحت ترقب الحوادث وتمهد السبيـــل وتنتظر الصدام الذى ستتذرع به لتبرر لنفسها العمل والتدخل ٠

وبينما كانت سياسة انجلترا تنطوى على هـــذه النية ، كان المصريون يعملون فى هدوء وسلام على تحقيق أمانيهم والنهوض بشئون بلادهم ، وتعزيز قوتهم ليجعلوا من جيشهم درعا لحماية صـفوفهم ومن مجلسهم

النيابى مجلسا قويا حقيقيا يباشر فيه نوابهم حقوقهم السياسية ويعملون على تطوير البلاد تطويرا بناء دون أن تصرفهم حماستهم الوطنية عن احترام جميع ما للخديو وما للدول الاجنبية من حقوق . وكانت مصر تأمل أن تعاونها الدول الغربية سيما فرنسا وانجلترا وتساند نهضتها وتؤيد حركتها القومية ، التى أيدها « القنصل العام الامريكى » فى مصر بخطاب القاه فى حفل ونشر وقتئذ ونصه كالآتى :

« سادتى : لما قامت الجنود المصرية وطلبت أن يخول وطنهـا حقوقا نالتها كل بلاد حرة .. قلت لبعض أرباب السياسة أن ليس من شـأن الانسانية أن يعارض المصريون فى مطالبهم الحقة .

ومن الواجب على كل محب للبشر أن يعضدهم الى التدرج فى سبيل التقدم والنجاح والى نيل الحرية التامة فان البلاد قد نهضت من وهدة الخمول الذى استولى عليها بسبب المظالم المتواترة وهبت لاصلاح شئونها . وما ذلك الا نتيجة بزوغ شمس التمدن الحقيقى بينهم وسريان عناصر المعارف والتهذيب فى رءوسهم فهم وحدهم دون سواهم كافلون اصلاح شأن بلادهم ..

فأنكر كثيرون ذلك على وادعوا أن نتيجة ثورة الخواطر الحالية لم تتولد عن التهذيب والتمدن اذ ليس ما يدل عليها ولكنها حركة أيد خارجية وقالوا انه ليس فى المصريين رجال ذوو كفاءة وأفكار حرة حقيقية ومحبة وطن أكيدة تمكنهم من القيام وحدهم بعبء اصلاح البلاد وهم لا يدرون معنى الحرية وحدودها .

ولكن — سادتى — قد رأيتم الآن تحقيق أقوالى وتأييد آرائى مما شنف به مسامعكم هذا الشاب المصرى الوطنى الحـر الأفكار والمبادىء بفصاحة عجيبة ومعان دقيقة هى عندى أعظم شأنا من تلك الاشعار والاغانى ذات المبادىء الحرة التى يتغنى بها فى مدارس بلادنا الكلية .

ولعمرى فانها أعربت عن تملك المحبة الوطنية قلوب المصريين نحو وطنهم العزيز وأتت دليلا قاطعا على انتشار روح التمدن الحقيقى وبرهانا

مفحما لكل من يسيء فيهم الفكر ويرميهم بالجهل والغباوة بغيا وحسدا وافتـــراء •

وأقول بالاصالة عن نفسي وبصفة كوني نائبا عن حكومتي - التي لا صالح لها في مصر وهي أشرف وأجل من أن تلوث اسمها العفيف بمعارضة قوم يجتهدون في قهر المظالم وتأسيس المواد الجوهرية التي تضمن لهم سعادتهم ورفاهيتهم :

- ان الأمة الأمريكية التي عرفت قيمـــة الحرية وتقدرها تود وتؤيد تقدم كل قوم نحو معرفة حقوقهم وتعضد كل مبدأ سام وفكر حر يعودان بما يرفع شأن الانسانية •

وأني أحض المصريين قائلا سيروا بـــلا خوف ووجل واتبعوا طرق العلاج بقدم راسخة وعزم شديد ولكني أحذركم في الوقت نفسه من التهور والافراط وأنذركم بأن تراعوا في كل أعمالكم جانب الاعتدال والسكينة المقرونين بالحزم والثبات وبذلك أتأكد أنكم ستدركون المراقي وستمحقون تحت أقدامكم تماثيل المصاعب الحائلة بينكم وبين العلا ••

بيد أني أهنئكم بنشاطكم الحالي الذي يدل على سلامة قلوبكم وشهامتكم وكرمكم المشهور •

وقد حق لي أن أهنيء نفسي أيضا وأنا على يقين تام بأن أشاهد بعد قليل الأمة المصرية ذات شأن رفيع ومقام سام بين الشعوب المتمدنة فتعيد ما كان لها في غابر الايام من العظمة والشهرة والفنون والصنائع وغيرها مما سبقت به أعظم أمم العالم كما تدل آثارها الباقية التي يقصدها كبار أوربا وخلافهم أفواجا ليقروا للمصريين بالفضل والأسبقية » ••

***

غير أن انجلترا لم تكن لترضى لمصر نهوضا أو تطورا ، ولقد عبرت عن هذه النية في السياسة الانجليزية ، جريدة التايمز في مقال ضد الحركة الوطنية نشرته جريدة الاهرام في ٢٤ فبراير ١٨٨٢ وجاء فيه مايلي :

« وأول محرك في العمل هـــو سعادة عرابي بك الذي برز من تلقاء

نفسه أو دفعته يد قوية لطلب الشورى بالاسم •• وخراب الحالة الراهنة بالحقيقية •• وبواسطة العسكر •• ولربما بواسطة ما أشير اليه من الاستانة فقد تمكن من الوصول الى مركز يخوله بالتدريج ان يصدم النظام الحالى ، أى نعم •• انه لا وسيلة أضمن للدين من الخطة التى أبدتها الوزارة بتقريرها الى سمو الخديو اذ تؤكد عضدها المخلص للمراقبة واللجان الاوربية والنظامات المرتبة بموجب قانون تصفية الديون •• ولكن هذا التأكيد بعيد عن أن يغرى الرجال •• وفى اليقين أن هذه النظامات تراعى وتؤيد موقتا •• واذا اعتدى عليها فيعتدى بطريقة غير صريحة •• ولكن الحركة لا تجدى نتيجة ان لم تكن عقباها مهمة الا وهى التخلص من دفع القرر ومن الاوربيين الذين يتقلدون الوظائف وقد قال السير وليم جريجورى: ان من المحتمل أن تتألف فى مصر عصبة زراعية فتأبى أن تدفع الاموال الاميرية • وبدون الحصول على الاموال الاميرية يعسر أن تحصل على فوائد الديون وفضلا عن ذلك فالأمة المصرية غير راضية عن أن ترى موظفى الادارات أوربيين يقبضون رواتب فادحة ، وعليه فمن المرجح أن تبذل الوزارة الوطنية الراهنة ما فى وسعها للتخلص من الموظفين » •

***

وقد مضت انجلترا ومن ورائها فرنسا ، تتبعها من بعد فى العمل على تثبيت ودعم سلطان الخديو توفيق المستبد والابقاء على الرقابة الثنائية، وكانت الدولتان تريان أنه لذا كان هنالك ما يدعو الى الاصلاح والتطور ، فلا بد ألا يتم الا فى الحدود التى تعينها لمصر الدول الغربية وتحت رقابة هذه الدول واشرافها •

الفصل الثامن عشر

الحركة الوطنية فى مصر

ومؤامرة انجلترا وفرنسا

« انجلترا تعبىء طاقاتها ـ الكفاح تيارالحركة الوطنية ـ حاجتها للزمن فى هذا السبيل » ـ انجلترا تثير الخلاف بين الخديو والوزارة الوطنية وتستخدم العملاء ـ عرابى يلفت نظر وزير خارجية بريطانيا الى مسلكها ـ انجلترا تمعن فى مسلكها بعد لفت نظر الوزير ـ مؤامرة الجراكسة ـ مجلس النواب يبحث الخلاف بين الخديو والوزارة ـ فرنسا تهدف الى تدويل المسألة المصرية ـ فرنسا وانجلترا تتفقان على تعزيز سلطان الخديو ـ اتفاقهما على القيام بمظاهرة بحرية مشتركة لتأييد الخديو ـ الدولتان تعلنان الخديو بهذه المظاهرة ـ الخديو يمهد لاستقبال السفن الفرنسية والانجليزية ـ الخديو يعلن انها سفن صديقة ـ احتجاج الباب العالى على ارسال الاسطولين ـ دى فريسينية يطمئن الباب العالى باشراكه فى اجراءات الدولتين بمصر ـ انجلترا وفرنسا لاتشركان الدول الاوربية فى اجراءاتهما المدبرة ضد مصر ـ الدولتان تؤكدان أن هدفهما تأييد العرش وتأمين مصالح أوروبا ـ المعتمد ان الفرنسى والانجليزى يطالبان باقالة الوزارة وابعاد قادة الثورة ـ سلطان باشا عميل الغرب فى مصر ـ الخديويقبل طلب المعتمدين ـ الوزارة تحتج على قبول الخديو للانذار وتستقيل مرحلة جديدة للسياسة الفرنسية الانجليزية فى مصر ـ تصريح لورد جرانفيل تمسك السياسة الغربية بشريف باشا ليرأس الوزارة ـ بيان توفيق ـ الخديو يعقد اجتماعا من القادة ـ اتفاق القادة على رفض الانذار المشترك ـ اقناع الغرب بضرورة استخدام القوة العسكرية لتحقيق أهدافه فى مصر ـ انجلترا تهيىء الرأى العام لاستقبال عدوانها المبيت على مصر ـ اقتراح عقد مؤتمر فى الاستانة لتحديد الاجراءات التى تتخذ لتسوية المشكلة المصرية ـ جرانفيل يستخدم المؤتمر لتهدئة مخاوف أوربا والباب العالى من سياسة انجلترا ـ استعداد الاسطول البريطانى لساعة الغزو ـ « ماليت » يوسع الخلاف بين الخديو والعناصر الوطنية ـ « ماليت يستعجل الاحداث ويهيىء الظروف للعدوان . »

***

رأت انجلترا أن توقد الحركة الوطنية فى مصر قد بلغ حدا كبيرا وأن تيارها يكاد يجرف فى سبيله كل ما دبرته السياسة الانجليزية من قبل ، ومع هذا فان الساسة الانجليز لم يعدموا الوسيلة ـ شأنهم دائما ـ لوقف

اندفاع هذا التيار الوطنى واعاقة نمو الحركة وزعزعة أركانها لفتـرة من الزمن يتسنى لانجلترا خلالها استكمال استعدادها وتهيئة نفسها لمواجهـة الموقف الأخير وكانت انجلترا حريصة خلال فترة الاستعداد ، على ألا تفقد قدرتها دائما على المبادأة بالتصرف عند الاقتضاء ، حريصة على ألا تسبقها الأحداث التى يمكن أن تفسـد عليها خطتها أو تفوت عليهـا غرضـها •

عمدت انجلترا الى اثارة المشاكل والخلافات بين الخديو توفيق والوزارة الوطنية لينتهى الأمر فى ذلك بثورة عارمة تعصف ريحها القوية بـكل الحقوق التى كانت العناصر الوطنية تجاهد للحصول عليها ، وكان أعوان انجلترا فى تلك المؤامرة الخديو توفيق والرقابة الثنائية وبعض العنـاصر الانتهازية من كبار الاقطاعيين فى مصر ، أو محترفى السياسة من الخونة •

ومن أجل هذا دأب المراقب الانجليزى على حضور جلسات مجلس الوزراء المصرى حيث يقضى الوقت فى كل جلسـة ، وهو لائذ بالصمت يسـتمع الى كل ما يقال ولا ينطق بكلمة متربصا لما قد يقع من اخطاء الوزراء أملا فى أن يتصيد من اخطائهم ما يصلح لأن يكون ذريعة يتذرع بها للمطالبة بتدخل الدولتين اللتين تمثلهما الرقابة ••

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، فان المعتمد الانجليـزى حرض الصحافة المحلية الأجنبية على موالاة حملات التشهير بالوزارة الوطنية على أوسع نطاق •

ولما ضاق أحمد عرابى بهذا اللون من دسائس المعتمدين الانجليـزى والفرنسى والمراقب العام ، بعث الى « لورد جرانفيل » فى ٢٠ مارس سنة ١٨٨٢ برسالة لفت فيها نظر وزير الخارجية الانجليزى الى الخطر الذى يهدد السلام فى مصر نتيجة لتصرفات العملاء الانجليز وطالبه فى الرسالة بايفاد لجنة تحقيق تقوم ببحث الحالة عن كثب وتستمع الى ملاحظات الحكومة المصرية على سلوك مندوبى انجلترا وكبار الموظفين الانجليز •

وقد عهد عرابى الى صديقه ومستشاره سير ولفرد بلونت بابلاغ رسالته هذه الى وزير الخارجية •• الا أن عرابى لم يتلق أى رد على رسالته بل

ان الرد الفعلى كان زيادة نشاط المعتمدين الفرنسى والانجليزى المعادى لمصر • وامعانهما فى تحريض الخديو على مناوأة الحكومة الوطنية والوقوف ضدها ، ثم تمادى المتعدين فى تشجيع المعارضين للحركة الوطنية وحشد كل من يستطيعون حشده للالتفاف حول زعماء أعداء هذه الحركة ومناصرة الجراكسة فى مصر ضد عرابى وزملائه المعروفين لدى الجراكسة (بالفلاحين)

***

وقد استند المعتمد البريطانى وزميله الفرنسى الى حكم صدر فى مؤامرة دبرها الجراكسة وجعلوها أساسا للخلاف بين الخديو توفيق ووزرائه وبذلا جهدا كبيرا لكى يزداد تفاقم الحال على صورة ترغم الوزارة على الاستقالة•

غير أن الوزارة فوتت على المعتمدين غرضهما ولم تستقل بل قررت دعوة مجلس النواب الى اجتماع عاجل لينظر فيما بينها وبين الخديو من خلاف •

وخشى المعتمدان أن يكون وراء هذه الدعوة خلع الخديو توفيق ، ومن ثم فقد فشلت محاولتهما ، كما أفضت الى ازدياد نفوذ عرابى ودعم مكانته •

***

كانت فرنسا تهدف الى تدويل المسألة المصرية على أساس احترام الأوضاع الخاصة المكتسبة لكل من فرنسا وانجلترا فى مصر وما للدولتين من مصالح فى البلاد •

بينما كانت انجلترا تجهد لاقناع « دى فريسينيه » رئيس وزراء فرنسا ـ اذ ذاك ـ بأن صالح الدولتين يحتم عليهما أن تتدخلا معا تدخلا عسكريا فى مصر ، ولهذا فان « دى فريسينيه » وقد كان ملتزما موقف المتردد المتحفظ ، قد تحول عن موقفه هذا واتخذ لنفسه موقفا ايجابيا •• فاذا به يقول ما يلى :

« لقد تبينت انا وزملائى الوزراء ان تصرفات المصريين الاخيرة قد هددت سلطة توفيق تهديدا خطيرا ومالم نبادر بتوجيه ضربة سريعة ومفاجئة فلن نتمكن من وقف حركة التمرد السائدة فى مصر ولقد فاتحت فى هذا الشأن

لورد لايونز سفير انجلترا فى باريس واتفق رأيه مع رأيى فى أنه سيكون لقيامنا بمظاهرة بحرية فى المياه المصرية أثر فعال فى تعزيز سلطة الخديو ، وبأن هذا الاجراء لن يثير مخاوف الدول الاوروبية التى اطمأنت لسياسة الدولتين بعد المذكرات التى تبودلت بينهما ..

وهكذا استقر الرأى وتم الاتفاق بينى وبين زملائى الوزراء فى الجلسة التى عقدت برياسة رئيس الجمهورية فى ١٣ مايو سنة ١٨٨٢ على توجيه برقية الى المسيو « تيسوت » سفيرنا فى لندن ليقوم بابلاغها الى لورد جرانفيل وقد تضمنت هذه البرقية موافقة مجلس الوزراء الفرنسى على ارسال اسطول حربى تشترك فيه الدولتان الى الاسكندرية مع انذار الباب العالى بعدم التدخل » ..

ثم استطرد دى فريسنيه فقال « على أنه لا أعتراض لنا على ارسال قوات تركية الى مصر ، بشرط أن يتم ذلك بناء على طلبنا وأن تكون خاضعة لأوامرنا ولا تعمل الا تحت اشرافنا وفى الظروف التى نحددها . لأنه فى مثل تلك الحال يكون وجود القوات التركية فى مصر ـ وجودا ـ فى رأينا لا يتصف بصفة التدخل العسكرى ..

***

وقد استجابت الحكومة الانجليزية لدعوة دى فريسنيه واتفقتا على ارسال أسطول مشترك الى الاسكندرية وأصدرتا تعليماتهما لمتمديهما فى مصر بألا يعترفا بغير سلطة توفيق وأن يتجنبا الاتصال بالحكومة القائمة ويعملا على تأمين رعاياهما .

وقد تضمنت هذه التعليمات ما يأتى :

« يتعين عليكم ـ أى المعتمد ـ تجنب الافصاح عن أى وجهة نظر أو الاشارة الى أى اجراء وبصفة خاصة ما يتصل بالجيش ، لما قد يترتب على ذلك من اثارة المعارضة وتركيزها ضد الدولتين الغربيتين ويجب تركيز جهودكم وجهود زميلكم لتحقيق أغراض ثلاثة هى :

أولا ـ العمل على أن يكون مفهوما للمصريين أن المقصود من تدخل الحكومتين الفرنسية والانجليزية هو المحافظة على الحالة الراهنة

في مصر واعادة السلطة الشرعية للخديو توفيق ، وأن المساس بالخديو يعتبر فى رأى الدولتين تهديدا خطيرا للوضع القائم •

ثانيا – حمل الخديو على انتهاز فرصةوصول الأساطيل الفرنسية والانجليزية ليطالب باستقالة الوزارة الوطنية ويقوم بتشـــكيل وزارة جديدة يكون على رأسها شريف باشا أو أى شخص تتوافر فيه الضمانات الكافية فى تقديرنا •

ثالثا – ابلاغ كل من يعنيه الأمر بأنه اذا تم تنفيذ ذلك فى هدوء وعـــلى الصورة التى ترضاها الدولتان الغربيتان فانهما ستتسامحان مـــع المتمردين على سلطة الخديو ، فلا تجرى ضدهم محاكمة ، كمـــا ستحترم أشخاصهم وأموالهم ، وسيحتفظ للعسكريين أمثال عرابى وزملائه برتبهم العسكرية ، وأن تغيير الوزارة لن يحمل طابـع الانتقام أو التنكيل بخصوم الخديو ، فاننا سنـــعنى بالاجـــراءات التفصيلية التى تستهدف حماية مصالحنا فى المستقبل واذا تبين لكما لأسباب لا تستطيعان التنبؤ بها الآن تعذر هذه الخطـــة فعليكـــما بالتشاور معنا وابلاغنا باقتراحاتكما العلمية فى الموضوع •

وقد بادر السير « ادوارد ماليت » والمسيو سيفكيفكس بابلاغ الخـديو توفيق – رسميا – بأن الأسطولين الانجليزى والفرنسى فى طريقهمـا الى الاسكندرية ، كما بعثا بمنشور الى قناصل الحكومتين الفرنسية والانجليزية فى مدن القطر المصرى لابلاغهم مضمون ما تم بينهم وبين توفيـــــق من اتفاق ، والسياسة التى يجب أن يتبعها القناصل وطلبوا اليهم أن يعلنـــوا

الكافة بأن قدوم الاسطولين الى الاسكندرية .. قدوم طبيعته المسالمة وبصفة ودية وليس فيه مايكدر العلاقات .

وعلى أثر ذلك أرسلت نظارة الداخلية الى محافظة الاسكندرية برقية تقول فيها :

« سيحضر الى البحر الابيض مراكب حربية أجنبية وحضورها هو بطريقة سلمية فلا يحصل بجهتكم أدنى توهم ولا تشويش فكر فأن المودة والالفة بين حكومتنا السنية وبين الدول المتحابة أكيد » ..

وفى الوقت الذى كان وزير الداخلية المصرى يبعث بهذه الرسالة نشرت جريدة التيمز اللندنية مقالا جاء فيه :

« أن ارسال الاسطولين الى المياه المصرية لا يقصد به الا تعزيز الخديو وتأييد سلطته وأن الهدف الاساسى هو تنحية عرابى عن الادارة والسياسة فاذا بلغت الدولتان هذا الهدف تعين عليهما أن يساعدا الخديو على اعادة السكينة والنظام الى البلاد واذا لم يكن فى وجود الاسطولين بالاسكندرية كمظهر للتهديد ما يكفي لتحقيق هذه الغاية فأن على الدولتين فى مثل تلك الحال أن تستخدما القوة لارغام عرابى وأعوانه على الرضوخ لمطالب الدولتين ـ بمعنى أن تقوم انجلترا وفرنسا بارسال الجنود الى القطر المصرى .. وحتى لا يكون دخول هؤلاء الجنود مصر غير ماس باستقلالها فيتعين أن يكونوا جنودا أتراكا ، فاذا لم تمتثل مصر لأوامرهم اعتبرت متمردة على الدولة العثمانية ، وذلك أمر لو وقع لاستوجب اعادة النظر من جانب الدول الاوربية فى تمسك السلطة العثمانية بمعارضتهما لتدخل هذه الدول فى المسألة المصرية بقوة السلاح وبقوة النفوذ وقصر تركيا على هذا الحق لنفسها .

***

وقد احتج الباب العالى على ارسال الأسطولين الانجليزى والفرنسى وبعث بمذكرة الى الدولتين قال فيها :

« أبلغنا سفيرا فرنسا وانجلترا باسم حكومتيهما أنه على أثر الحوادث الأخيرة التى جرت فى مصر فقد قررت الحكومتان ارسال الأسطول الى الاسكندرية وأضاف السفيران أنهما كلفا بأن يوصيا الباب العالى بعدم التدخل اطلاقا ، وبأية صورة فى شئون القطر المصرى .

وقال الباب العالى فى هذا الاحتجاج ، انه اذا كان المراد بهذه الحملة

البحرية على مصر هو حماية مصالح الرعايا الفرنسيين والانجليز ، فان القواعد الدولية قد جعلت الحق فى هذه الحماية للباب العالى وحده ووكلت اليه السهر على النظام والسلام فى مصر ، ولسنا نعارض حق انجلترا وفرنسا فى المطالبة بالمحافظة على صالح رعاياهما الا أن هذا الحق لا يسمح لهما بتولى حماية هذه المصالح بأنفسهما ولا أن ترسلا من أجله أسطوليهما الى مياه خاضعة لسلطان الباب العالى ومع ذلك فاننا نرى أن ما وقع فى مصر لا يستوجب ارسال تلك الحملة البحرية واذا افترضنا وجود حالة تستوجب مثل هذه الحملة فان الباب العالى ـ وحده ـ هو صاحب السلطان وهو الذى يقرر ذلك دون سواه كما أنه هو الذى ينفذ ـ بالاتفاق مع سائر الدول العظمى التدابير التى يراها •

وتأسيسا على ما تقدم فانه طالما أن الحكومتين الفرنسية والانجليزية لا تبغيان فى مصر ، الا المحافظة على السلام ولتأييد الوضع القائم فيها ، فان ذلك مما يدعوهما الى الاتفاق مع الباب العالى على أن تقوم الحكومة العثمانية بسائر التدابير والاجراءات الكفيلة بتحقيق هذا الغرض ، دون تدخل أية دولة أخرى •

ان الحكومتين تؤكدان للباب العالى أنهما لا تعبثان بسلطانه بينما أنهما فى نفس الوقت تمنعانه من أى تدخل فى بلاد هى جزء من الدولة العثمانية •• أفليس فى هذا تناقض ، يتعذر معه التوفيق بين منطق الدولتين اذ تعترفان للباب العالى بحقوقه ثم تنكران عليه أول هذه الحقوق فتعترضان على تدخله فى شئون مصر ، الامر الذى من شأنه أن يفضى الى مشكلة يستحيل حلها ـ اذ انها تقضى على نفوذ الباب العالى فى مصر وتفتح الباب على مصراعيه للاضطرابات والقلاقل ، وفى ذلك ضرر بالشعب المصرى الذى يتعين على الباب العالى حمايته بالرغم مما تبديه كل من فرنسا وانجلترا من عواطف طيبة نحوه وماتعلنانه من تجريد سياستهما من الأغراض الشخصية ولهذا فان السلطة المتعاقبة للباب العالى على مصر ووحدة التقاليد والنظم والقوانين وما له من حقوق ـ كل ذلك ـ يقضى بأن العمل الذى

يصدر من ولى الأمر الشرعى هـــو وحده الكفـــيل بازالة الاضطرابات والتوفيق بين جميع المصالح واعادة الطمأنينة والهدوء فى القطر المصرى »

وقد رأى « مسيو دى فريسينيه » رئيس الوزراء الفرنسى أن يقـــوم بدور ايجابى فى سير الاحداث وفى ١٩ مايو سنة ١٨٨٢ بدا له أن يتحمل مسئولية الرد على الاحتجاج التركى باسم الدولتين فبعث الى السفيرالفرنسى فى لندن بالمذكرة التالية ليسلمها الى لورد جرانفيل :

« أبلغنى أسعد باشا رسالة دورية مؤرخة فى ١٧ مايو سنة ١٨٨٢ يحتج فيها الباب العالى على المظاهرة البحرية الانجليزية الفرنسية التى يعتبرها ماسة بماله من حقوق السيادة على مصر وقد أعدت على مسامعة الحجج التى سبق لى ابداؤها فى هذا الموضوع كما الحت فى اقناعه بأنه ليس فى نيتنا القيام بأعمال تجاوز اختصاصنا كمباشرة عمليات عســكرية فى مصر أو احتلال اراضيها وليس فى نيتنا المساس بالاوضاع الدستورية القائمة فى مصر وأفهمته أنه من الطبيعى أننا سنطلب من السلطان الانضمام الينـــا والعمل معنا على حل تلك الصعوبات فى نطاق اتفاق مشترك ..

أننا لانبادر بالعمل منفردين الآن الا لأن مصالحنا وحدها أى المصـــالح الاوربية هى التى تتعرض للتهديد أما مصالح المســلمين وما للسلطان من حقوق فانها بعيدة عن أى خطر أو تهديد ويتعذر علينا أن نقبل تدخل الباب العالى لحمايتها ..

وعلى الجملة فقد كنت حريصاً على أن أقنعه بأنه اذا تفاقم الامر تبعا لتطور الاحداث وتجاوز المقاييس اللازمة لحماية رعايانا أو الدفاع عن مصـــالحنا الخاصة فأن معاونة السلطان ستصبح فى هـــذه الحالة ضرورة حتمية وأنى لارجو أن يكون فى هذا الايضاح الصريح ما يهدىء من روع الباب العـــالى الذى لا سبب له غير سوء الفهم لهذه المشــــكلة كما آمل أن تبلغوا وزراء السلطان وجهة نظرنا فى هذا الصدد .. »

***

وبينما كان مسيو دى فريسينيه يعمل على ايهام الباب العالى باحتمـــال اشتراكه فيما قد تتخذه الدولتان من اجراءات ، كانت حكومتا انجلتـــرا وفرنسا تعملان فى ذات الوقت على استبعاد أية دولة أوربية من الاشتراك معهما فيما تعتزمان القيام به بالنسبة لمصر سيما الاشتراك بصفة ايجابيـــة فى

مظاهراتهما البحرية ، فبعثتا الى الدول الاوربية منشورا متضمنا اعتذارهما لهذه الدول عن التشاور معها أو استطلاع آرائها قبل الاقدام على مااتخذتاه من الخطوات ضد مصر وتعزوان هذا التصرف منهما الى ضيق الوقت •

كما أعلنت الدولتان في منشورهما أن هدفهما الوحيد ، لا يعدو أن يكون تأمين مصالح مختلف الدول الأوربية في مصر والابقاء على سلطة الخديو توفيق وأكدتا أنه ليس في نيتهما انزال جنود أو احتلال مصر وتعهدتا باستعادة أساطيلهما بمجرد اعادة الأمن الى نصابه وقطعتا على نفسيهما عهدا بالرجوع الى جميع الدول الأوربية والباب العالى والتشاور معهم حول ما يمكن اتخاذه من الاجراءات وذلك اذا ما بدا لهما أن الوصول الى حل سلمي للموقف أصبح مستحيلا •

ولنفي الشبهات عن سلوكهما في مصر ، اقترح لورد جرانفيل ارجاء ارسال مزيد من قطع الأسطول الى مصر •

وفي هذه الاثناء ، اتجه المعتمدان الانجليزي والفرنسي الى اقناع عرابى باشا وسائر الوزراء بوجوب التخلي عن الحكم ، غير أن هذه المحاولة قوبلت من جانب الوزراء بالرفض والاعتراض على تدخل الدولتين في الشئون الداخلية للبلاد ، في حين انه لايحق لهما هذا التدخل اطلاقا ولا يجوز لهما اجبار الوزارة على الاستقالة ••

غير انه أمام الحاح المعتمدين ، بتوجيه حكومتيهما ، واصرارهما على هذه الاستقالة فقد رأى رئيس الوزراء أن ينزل عند رغبة الدولتين فيقدماستقالة وزرائه بشرط أن تقوم الدولتان بسحب أسطولهما من المياه المصرية ، وترك الاسكندرية فورا • ولكن المعتمدين أصرا على هذه الاستقالة دون قيد أو شرط كما أصرا على أن يغادر عرابى الاراضي المصرية ، واقترحا لتغطية اقصاء عرابى عن بلاده ، أن يكلف بمهمة خاصة في فرنسا ، حيث يستقر هناكمع كفالة حياة الرغد والترف الواسعة له في فرنسا وحيث يجزل له العطاء ويحاط بكافة مظاهر الاحترام والتقدير ••

وبينما كانت مساعي المعتمدين ـ في هذا الصدد ـ على أشدها اذا

بمجلس الوزراء يرد على هذه المساعي بقرار أعلن فيه اعتراض المجلس

على ما تزعمه انجلترا وفرنسا من حق التدخل في شئون مصر الداخلية ،

وعلى الفور توقفت الاتصالات بين المعتمدين والوزراء ، كما قطع المراقبان كل علاقة لهما بالوزارة وانصرفت جهود الدولتين الى سلطان باشا رئيس مجلس النواب للاستعانة به فى تحقيق أغراضهما •

***

والحق أن فراسة دولتى الغرب لم تخنهما • حينما رشحت فراستهما سلطان باشا ليقوم بدور الخائن لبلاده وأمته ، وسيبدو لنا فيما يلى من مباحث هذا المؤلف كيف التزم سلطان باشا هذا الدور منذ أن عهد اليه القيام به ليخدم سياسة الغرب فى مصر •

وبدأ سلطان باشا دوره بمحاولة التأثير على أعضاء مجلس النواب كى يتخلوا عن الوزارة الوطنية فلا يؤيدوها ـ وكيما ينصرفوا عن الحركة الوطنية فلا يؤازروها ، ولكن محاولاته باءت بالفشل واضطر الى ابلاغ المعتمدين بأن الاعتماد على تأييد أعضاء مجلس النواب لسياسة الغرب أمر عسير ، سيما وأن النواب شديدو الاعتراض على تدخل الدولتين فى شئون مصر واعتباره مساسا خطيرا بسيادة مصر وكرامتها ، كما وأن موجة السخط بدأت تعم البلاد نتيجة لمحاولة الدولتين الغربيتين من اقصاء الوزارة الوطنية عن الحكم ولأن ظهور الأسطولين الانجليزى والفرنسى فى المياه المصرية كان له أثر عكسى اذ رأى الشعب فى هذا المظهر عدوانا عليه ومن ثم فقد أصبح بقاء الأسطول عامل استفزاز يثير المصريين بدلا من أن يكون عامل تهديد يجبرهم على الرضوخ والتسليم ••

وهنا رأت الدولتان الغربيتان أن تحاولا اقناع الباب العالى بأن هناك مصلحة مشتركة بينهما وبينه فى التخلص من الحركة الوطنية المصرية زاعمتان أن هذه الحركة تهدف الى التخلص من السيادة العثمانية وتحرير مصر واستقلالها استقلالا تاما كما تعمل فى ذات الوقت للقضاء على ما للدولتين الغربيتين من مصالح ومكانة فى مصر •

غير انه ازاء فشل كافة الوسائل والمساعي لحمل عرابي وزملائه على الاستقالة أصدر المعتمدان الانجليزي والفرنسي البلاغ الآتي للوزارة :

« الموقعان على هذا البلاغ المعتمدان والقنصلان العامان لدولتي انجلترا وفرنسا يقرران بأن صاحب السعادة سلطان باشا رئيس مجلس النواب - مدفوعا بشعوره الوطني وبحرصه على تأمين السلام وتحقيق الرفاهية لمصر - قد أقترح على محمود سامي باشا رئيس مجلس الوزراء الشروط التالية باعتبارها الوسيلة الوحيدة لوضع حد لحالة الاضطراب التي تسود البلاد وهي ..

أولا - ابعاد عرابي باشا عن مصر حيث تحتفظ له الدولتان برتبته وبمرتبه ..

ثانيا - ابعاد علي فهمي وعبد العال حلمي الى داخلية البلاد مع احتفاظهما برتبتيهما وراتبيهما ..

ثالثا - استقالة الوزارة ..

ومضى البلاغ يقول ..

« وتقديرا منا للروح المسالمة التي أملت هذه المطالب التي يجنب تنفيذها البلاد المصير السيء الذي يهددها فان المعتمدين باسميهما وبتصريح من حكومتيهما يوصيان بأن يولى رئيس الوزراء وزملاءه الوزراء هذه المطالب عنايتهم الجدية وفي ذات الوقت يقرر المعتمدان أنهما سيصران - عند الاقتضاء - على تنفيذها كي يتحقق هدف الدولتين في بقاء الحالة الراهنة كما هي وتمكين الخديو من سلطته الشرعية المقررة له واعادتها اليه ، لأنه اذ لم يتم للخديو استرداد هذه السلطة فسيظل الوضع الراهن - الذي يتعين عدم المساس به - معرضا لخطر دائم » ..

ثم استطرد البلاغ يقول « بأن تدخل الدولتين بريء من أي اتجاه انتقامي أو تهديدي ، ومن أجل هذا فانهما ستبذلان جهدهما لاستصدار عفو شامل من الخديو ، وستعملان على تنفيذه بكافة الوسائل ..

على أن الدولتين تصران على تنفيذ مضمون هذا البلاغ وتعتبرانه انذارا نهائيا يترتب على رفضه قيام حالة من الحالات التي تبرر اتخاذ اجراء عسكري .. »

وهكذا وجدت الدولتان أخيرا في سلطان باشا العميل المحلي الذي يعاونهما في تنفيذ خططهما العدوانية ضد مصر وهيأ لهما المبررات التي يتوسلان بها للتدخل في شئون البلاد ومكن لهما من صبغ أعمالهما العدوانية بصبغة المشروعية ، وقد قدم البلاغ الى رئيس مجلس الوزراء

الذى رفعه بدوره الى الخديو توفيق وما أن تسلمه الخديو حتى بادر فأعلن قبوله للبلاغ ولما تضمنه من مطالب .

وقد رأى الوزراء أن فى موقف الخديو ودولتى الغرب اعتداء صارخا على حقوق مصر واخلاله بالمعاهدات الدولية لأن المشكلة فى مصر لم تكن تعدو أحد أمرين ، فهى اما أن تكون ثورة داخلية ، ومن ثم فلا يجوز لأية دولة أجنبية التدخل فيها ، واما أن تكون مشكلة سياسية ذات طابع دولى ، وحينئذ يتعين الرجوع فى أمرها الى الباب العالى صاحب السيادة على البلاد .

وعندئذ بادر سلطان باشا بايعاز من المعتمدين الفرنسى والانجليزى فنبه الوزارة الى ما يترتب على رفضهما للانذار الفرنسى الانجليزى من وخامة العاقبة .

ثم أبدى استعداده لبذل مساعيه لدى دولتى الغرب لتخفيف انذارهما الى الحد الذى يرضى الوزارة .

الا أن الوزارة أصرت على موقفها وقدمت استقالتها احتجاجا على هذا الانذار . وباستقالة الوزارة بدأت مرحلة جديدة للسياسة الفرنسية الانجليزية فى مصر فأعلن اللورد جرانفيل التصريح التالى :

« ان الاضطرابات والفوضى فى مصر قد تفاقم امرهما وتطورا الى الحد الذى يكره الدولتين الغربيتين على البحث فى قيامهما بأجراءات تكون أكثر تحديدا وأشد حزما ، ومن أجل هذا فستوضع تحت تصرف الخديو قوات ليكون قادرا على الاحتفاظ بسلطته وتثبيت عرشه وستظل هذه القوات تحت أمرته طالما بقيت فى مصر ، ومن المؤكد انها لن تستخدم ـ اطلاقا ـ فى أى غرض آخر غير المحافظة على الوضع الراهن فى البلاد كما نؤكد عدم المساس بسائر الحريات فى مصر .. »

وجاء فى هذا التصريح أن النفقات المعقولة لهذه الحملة تلتزم بها الحكومة

المصرية ، وعلى أثر استقالة الوزارة كلف الخديو توفيق ، شريف باشا بتشكيل وزارة جديدة ، وفى نفس الوقت وجه الخديو للحكومة المنشور الآتى :

« بما أن هيئة النظار الحاضرة قد استعفت وصار قبول استعفائها فليكن معلوما ذلك لديكم لتصرفوا جهدكم واقتداركم فى المحافظة التامة منكم ومن مأمورى المديرية الموكلة لادارتها وبالدقة والانتباه لحسن سير الاعمال والمصالح المعلقة بكم ،

كما انه من حيث ان المراكب الحربية الاجنبية التى حضرت الىالاسكندرية لم يكن حضورها الا بوجه سلمى فقط دون أن يكون هناك شىء آخر خلاف ذلك فأنه لا داعى لارسال أحد من عساكر الامدادية الذين صار طلبهم أخيرا بمعرفة الجهادية بل أن الموجود منهم تحت الحضور بهذا الظرف يصير اعادته لبلده والذى تحت الحضور من البلاد يتنبه بصرف النظر عن حضوره واعلان المراكز والاقسام بالتنبيه على مشايخ وعمد البلاد بهذا المضمون للعلم بعدم الاقتضاء لجمع عساكر ..

« وانتباه كل لأ شغاله وزراعته بدون الانشغال بغير ذلك ، هذا وان الأمور المهمة التى كان قد جرى عرضها على النظارة الداخلية يجب أن تعرض من الآن على معيتنا الى أن تشكل هيئة نظارة جديدة كما هو مطلوبنا »

ثم عقد الخديو توفيق – بمشورة فرنسا وانجلترا – اجتماعا دعا اليه كبار موظفى الدولة وأعضاء مجلس النواب ، والأعيان والعلماء وكبار التجار وكبار الضباط الذين يرأسون حامية القاهرة ، وعرض عليهم جميعا الموقف ،ثم كلف شريف باشا بتأليف الوزارة الجديدة ، وقد اعتذر شريف باشا عن قبول هذه المهمة مما دعا المعتمد الفرنسى الى اطلاع شريف باشا على رسالة من رئيس وزراء فرنسا يقول فيها :

« نأمل أن يقبل شريف باشا رياسة الوزراء وأكدوا له اننا نعضده ونؤيده بكل جهدنا »

وقد وضح السر فى تشبث السياسة الغربية بشريف باشا ، حينما أصر

على ألا يسند وزارة الحربية لأى وزير يكون موضع ثقة العناصر الوطنية وانما عرضها على عمر باشا لطفى الذى لا يتمتع بهذه الثقة ، غير أن هـذا اعتذر عن تحمل هذا العبء وعندئذ صرح شريف باشا بأنه يقبل أن يشكل الوزارة ، بشرط أن يستجيب القادة العسكريون زعماء الحركة الوطنية الى ما اقترحه المعتمدان الفرنسى والانجليزى من التزام هؤلاء القادة بتنفيـذ ما تضمنه الانذار المشترك الذى وجهته الدولتان الى الوزارة المستقيلة •

وهنا قام طلبة باشا وأعلن اعتراضه على ماطلبه شريف باشا وقال : ان السيادة للباب العالى وأن السلطة للخديو ولا يمكن قبول الانذارالانجليزى الفرنسى لانه لا حق للدولتين فى المطالبة بتنفيذ أمور هى من اختصاص الباب العالى صاحب السيادة على مصر ••

وما أن أتم طلبة باشا كلامه حتى بادر بالانصراف من الاجتماع ••

وقد أجمع الحاضرون على رفض الانذار المشترك الموجه من فرنسـا وانجلترا •

***

وترتب على موقف الوطنيين أن أدرك الخديو والمعتمـدان الفرنسى والانجليزى أن حل الموقف لم يعد متوقعا بما يتفق ورغبتهم الا باستخدام القوات العسكرية الأجنبية وأنه لم يعد هناك مفر من الالتجاء الى التدخل المسلح حتى تتحقق الأوضاع التى تتفق ووجهة نظر فرنسـا وانجلترا والخديو توفيق ، ولهذا فقد أبرق المعتمدان الفرنسى والانجليـزى الى حكومتيهما ، يبلغانهما بأن الخديو توفيق يواجه تهديدا علنيـا من جانب العناصر الوطنية التى تحالفت مع الجيش وبأنه لم يعد هناك أى أمل لاعادة سلطان الخديو توفيق طالما بقى عرابى وأنصاره فى مصر •

وعلى أساس هذه البرقية طلب اللورد جرانفيل الى الباب العالى أن يؤيد الخديو تأييدا قاطعا وأن يعلن استنكاره لموقف العناصر الوطـنية وضباط الجيش المصرى •

كما طلب « جرانفيل » من الباب العالى أن يدعو زعماء الحركة الوطنية الى الاستانة ليقدموا له تفسيرا لموقفهم ، ثم يحتجزهم جميعا هناك ولا يسمح لهم بالعودة الى مصر ••

كذلك راحت انجلترا وفرنسا تهيئان الرأى العام فى أوربا لاستقبال ذلك الحدث الذى تدبران لوقوعه فى مصر وتمهدان له بالتماس المبررات فدأبتا على اذاعة الأنباء التى تؤكد قرب وقوع ثورة عسكرية فى مصر ، وانصرفت أجهزة الدعاية الغربية الى شرح ما قد تستلزمه هذه الثــــورة المتوقعة من تدخل الدولتين لا بالصفة المباشرة التى كان لورد « جرانفيل » يقترحها ، بل بالصفة التى اقترحها « دى فريسينيه » رئيس وزراء فرنسا .

وقد بادر المسيو « دى فريسينيه » فطلب من اللورد جرانفيل تنفيــذ الخطة التى سبق ايضاحها فى برقيته المؤرخة ٢٣ مايو ســـنة ١٨٨٢ دون ابطاء لدعوة سائر الدول الأوربية للتشاور فى المسألة المصرية بصفة عاجلة .. ويقول « دى فريسينيه » أنه كان حريصا على عقد مؤتمر تشـــترك فيه سائر الدول الأوربية العظمى والباب العالى توضح فيه المزايا المترتبـة على الحسم فى الوسائل التى سيجرى تطبيقها حتى لا تفاجأ أوربا بما قـد يقع فى مصر من أحداث .

وقد رأى « لورد جرانفيل » أن يستجيب فى ٣١ مايو الى دعوة مسيو « دى فريسينيه » واقترح أن يجتمع المؤتمر فى الآستانة وفى ٢ يونيه سنة ١٨٨٢ وجهت كل من فرنسا وانجلترا الى سفرائها لدى الدول العظمى الأوربية والى الباب العالى الرسالة الآتية :

« ان الامل فى الوصول الى حل سلمى للمتاعب التى تعانيها مصر استنادا الى مجرد وجود اساطيلنا فى الاسكندرية ولما يبذله معتمدانا من جهد فى القاهرة . هذا الامل لم يعد يستند الى اساس معقول . وقد آن الاوان طبقا لما تنبأنا به فى رسالتنا المؤرخة فى ٢٣ مايو لضرورة التشاور مع ســـائر الدول الاوربية العظمى والباب العالى فى الوسائل المناسبة والكفيلة بوضع حد لهذه الازمة وترى الوزارتان الفرنسية والانجليزية أن أفضل وأسرع الوسائل لتحقيق هذا التفاهم هو عقد مؤتمر فى الاستانة يجمع ســـفراء الدول العظمى الاوربية ووزير خارجية البـاب العالى ويعهد الى هـذا المؤتمر بتحديد الاجراءات والوسائل التى يتعين اتخاذها لتسوية شئون مصر طبقا للأسس الموضحة فى تلغرافنا الذى ارســـلناه للدول العظمى الاربع فى ١٢ فبراير سنة ١٨٨٢ أى العمل أولا على الابقاء على حقوق السلطان وحقوق

الخديو واحترام كافة التعهدات الدولية وما نشأ عنها من تسويات بين مصر من ناحية وبين فرنسا وانجلترا منفردتين أو مجتمعتين مع سائر الدول الاوربية ـ ثانيا :ـ احترام كافة الحريات التى كفلتها الفرمانات السلطانية ـ ثالثا :ـ تطوير الانظمة المصرية تطويرا يراعى فيه الحرص والحذر ..

***

ويقول المسيوى « دى فريسينيه » فى مؤلفه عن المسألة المصرية . لقد كنا نرجو وقوع هذه المناسبة كي نوضح المسألة للبرلمان الفرنسي ونلتمس اقراره لها وموافقته عليها . ولقد قلت بأن دخول أوروبا بأسرها فى المشكلة يستند الى أن الصعوبات القائمة تجاوز حدود الاختصاص المنفرد لدولة أو دولتين دون سائر الدول ولم يعد الامر يتعلق بمصالح وأمن رعايانا وهو أمر يخصنا ولكن الامر يتناول وضع مصر بالنسبة للمجتمع الأوربى وهو أمر يتعلق بأوربا جميعها والباب العالى معها . ولقد طلب منى المسيو « ريبوت » ان أوضح له الضمانات التى تحمى حرية مصر من أن تمس نتيجة للتدخل العسكرى فى مشكلتها ، فأجبته بأن الابقاء على الفرمانات السلطانية التى اعترفت بهذه الحريات شرط من الشروط الاسياسية لقيام المؤتمر وهو شرط لانقبل اى حل يقترح لهذه الازمة اذا كان ماسا به . ولقد حرصت على أن أوضح له بأن الضرورة قد تدفعنا الى انزال جيوش تركية فى الاراضى المصرية ولكن ذلك لن يتم الا اذا احتطنا لما قد يترتب على تدخل الباب العالى من مضار ومساوىء »

***

وبينما كان المسيو « دى فريسينيه » يوضح الموقف ويحدد الاهدافالتى يرى تحقيقها واجبا على المؤتمر كان اللورد « جرانفيل » ينذر بأخطر المخاوف وأسوأ الكوارث التى ينتظر وقوعها فى مصر ما لم تبادر الدول بالتدخل ، وبينما كان « دى فريسينيه » يعلن فى مجلس النواب الفرنسى ان لا شىء يدعو الى تدخل الجيوش الفرنسية فى مصر ، كان « لورد

جرانفيل » يعلن ضرورة القيام بعمل ايجابى لمواجهة الموقف طبقا للشروط التى تحددها انجلترا •

وقد استغل « اللورد جرانفيل » اقتراح « دى فريسينيه » بعقد المؤتمر ، فسخر « جرانفيل » هذا المؤتمر لخدمة السياسة الانجليزية ، اذكان انعقاده باعثا على تهدئة مخاوف الدول الاوربية والباب العالى من خطر قيام انجلترا وفرنسا بالاعتداء على مصر على الاقل ـ حالة انعقاد المؤتمر ، مما أتاح لانجلترا المضى فى الاعداد لغزو مصر فى فترة انصراف الدول جميعا عن هذا الاعداد•

وانساقت الاستعدادات بصورة سريعة• وأعدت موانىء انجلترا وقواعدها فى مالطة وقبرص لاستقبال السفن التى تحمل الجنود والعتاد حيث تبقى فى القاعدتين البحريتين انتظارا لساعة الغزو •

أما سير « ادوارد ماليت » فقد انصرف فى تلك الفترة الى تأييد الخديو توفيق الى أبعد حد كما ركز جهوده فى اغراء الخديو على الوقوف فى اصرار وعناد ضد الوطنيين ، وحمله على رفض التفاهم معهم بأى صورة من صور التفاهم

وصفوة القول فان « ادوارد ماليت » ، حصر همه كله وقتئذ فى توسيع شقة الخلاف وافساح الهوة بين الخديو وبين العناصر الوطنية ، ومضاعفة جهوده فى تعجل الاحداث وايجاد الظروف التى تتخذ منها انجلترا ذريعة للتدخل عسكريا واستخدام معداتها وجنودها فى قاعدتيها البحريتين مالطة وقبرص للقفز على مصر وغزوها •

الفصل التاسع عشر

المؤامرة

« هدف انجلترا الاساسي هو خلق المبررات لتدخلها عسكريا ـ تأليب الرأى العام العالمى »
« ضد مصر ـ تخويف الدائنين ـ القنصل الانجليزى يتولى اشاعة الذعر ـ بيان توفيق »
« وسخط الشعب عليه ـ المعتمدان الانجليزى والفرنسى يحثان المسيحيين على ترك داخلية »
« البلاد والتجمع بالاسكندرية ـ انجلترا وفرنسا تبديان للباب العالى نواياهما الطيبة ولكنه »
« لا يصدقهما ـ تعيين درويش باشا قوميسيرا للباب العالى فى مصر ـ اختيار درويش باشا »
« مقترح من انجلترا وفرنسا ـ حرص انجلترا على عدم اشراك فرنسا فى أى اجراء تتخذه »
« مصر ـ انتهاء فرنسا من غزو تونس يمكنها من الوقوف أمام انجلترا ـ فرنسا تدعو الى »
« مؤتمر الاستانة ـ الباب العالى لا يشجع عقد المؤتمر ـ تأزم الموقف فى مصر يفزع الدول »
« الاوروبية ـ الدول ترى ضرورة التعجيل بالمؤتمر ـ حل المسألة المصرية كان فى رأى »
« أوربا يحتم عدم تدخلها ـ الدول لم تكن ترى التدخل الا لضرورة قصوى ـ الباب العالى »
« ينبه أوروبا الى احترام حقوقه وسيادته على مصر ـ اوروبا تتساءل عن مدى امكانيات »
« الباب العالى لتنفيذ قرارات المؤتمر ـ عرابى يفوت على الانجليز غرضهم فى التعلل باصلاح »
« الطوابى ـ انجلترا تحذر الباب العالى من القيام باجراء منفرد فى مصر ـ المعتمد الانجليزى »
« ينبه حكومته الى خطورة نجاح عرابى ـ خطر اقامته دولة عربية كبرى اذا حقق كسبا ولم »
« يوقفه الغرب ـ انجلترا وتوفيق يعدان المذبحة الاسكندرية ـ الاسلحة تسلم سرا »
« للعملاء والاعوان ـ المعتمد الانجليزى ينبه القنصل الانجليزى فى الاسكندرية الى التزام »
« السرية فى سياسته »

***

كان الهدف الأساسى للدبلوماسية الانجليزية فى مصر ، هو خلق ما تراه مبررا للقيام بذلك الاجراء العسكرى الذى وطنت انجلترا نيتها عليه لاحتلال البلاد ، لذلك فقد دأب عملاؤها على نشر الفوضى وخلق الفتن الطائفية وغير الطائفية وبث أسباب الفرقة والدس بين مختلف العناصر .. وفى سبيل تحقيق هذا الهدف كان الانجليز لا يتورعون ـ عند الاقتضاء ـ عن القيام بأعمال ايجابية واضحة غير مستورة اعتمادا على علاقتهم الوثيقة بالخديو وعلى ارتباط هذا بهم ارتباطا من شأنه أن يؤمنهم من مغبة محاولاتهم السياسية سواء أكانت سلبية أم كانت محاولات ايجابية .

ولذلك فان المعتمدين الانجليزى والفرنسى حينما طالبا الحكومة المصرية

باقصاء العناصر الوطنية عن الحكم والادارة وباستقالة وزارة سامي البارودى ونفى عرابى عن مصر كانا على ثقة من أن محاولتهما هذه اذا لم تفلح بسبب قوة المعارضة الشعبية ومؤازرة البلاد جميعها لعرابى ، لا يمكن أن تكون نهاية لمحاولاتهم العديدة ، ولن يمس فشلها قوة تسلطهم على الخديو وانصياع هذا لهم ، وما كان يشعرهم دائما بالقدرة على توجيه الخديو الوجهة التى من شأنها احداث حالة من الفوضى والاضطراب والفتن التى تبرر تدخل الدولتين فى شئون مصر تدخلا عسكريا فى الوقت المناسب ، فكانتا تعملان دائما على تحريض توفيق للوقوف فى وجه الحركة الوطنية اعتمادا على تأييدهما له ووقوفهما وراءه .

ولم يكن الغرض من ابحار الاسطول الانجليزى الى الاسكندرية وربوضه أمامها هو - كما زعمت الدولتان - تهدئة الحالة فى مصر وارهاب العناصر الوطنية حتى تلتزم الهدوء والنظام ، وانما كان الغرض الحقيقى أن يكون وجود الاسطول مشجعا وسندا للعناصر التى تستخدمها الدولتان فى العمل على بث الفوضى والاضطراب واثارة الخواطر والفتن فى البلاد .

وفيما كانت هذه المؤامرة تحاك فى مصر لخلق ما يبرر تدخلهما فى الوقت المناسب تدخلا عسكريا ، كانت الدولتان تعملان فى المحيط الخارجى على اثارة الرأى العام الأوروبى ضد مصر بشتى وسائل الاثارة والدعاية .

وحدث أن قدمت وزارة البارودى استقالتها ، وعندئذ ، وبعد الرجوع الى رأى المتعمدين الفرنسى والانجليزى ، نشر الخديو توفيق على الامة بيانا ، أوضح فيه للشعب أن السفن الحربية المرابطة بمياه الاسكندرية لم تقدم الى مصر الا لتحقق أغراضا سلمية وودية ، ثم طلب البيان الى المديرين والمحافظين وقف تنفيذ النداء الذى كان قد وجهه وزير الجهادية السابق أحمد عرابى لدعوة الرديف (جنود الاحتياطى) وكذلك وقف التعبئة العامة .

وقد قابل الشعب هذا البيان بالسخط والاستياء اذ أدرك أن دعوة الخديو فى بيانه تعرض البلاد لأشد الخطر سيما فى الوقت الذى كانت الامة كلها تتوقع العدوان الانجليزى الفرنسى على البلاد بين لحظة وأخرى ، وتظاهرت

جموع الشعب وأيدت الوزارة المستقيلة ، واستنكر الجميع موقف الخديو وبيانه الذى يراد به حرمان المصريين من الاستعداد وتهيئة قواتهم وجموعهم لمواجهة الغزو المتوقع ••

وأمام هذا التيار الشعبى الجارف ، وبعد أن فقد الخديو توفيق الأمل فى تأييد المعتمدين الفرنسى والانجليزى اللذين أدركا أنهما أمام جبهة وطنية قوية متحدة انضم اليها الرؤساء الدينيون ومن بينهم الحاخام الأكبر وبطريرك الأقباط وسائر النواب والأعيان والتجار والعلماء وأصر الجميع على هدف واحد ، هو عودة الوزارة المستقيلة للحكم ، باعتبار أن ذلك هو الاجراء الوحيد الذى يحقق ـ فى نظرهم ـ الأمن والهدوء والنظام ويجنب البلاد حالة الفوضى والاضطراب التى كان المعتمدان يسعيان الى خلقها فى مصر •

واضطر الخديو توفيق ـ حرصا على سلامته وأمنه ـ الى النزول على رغبة الشعب ولكن حقد المعتمدين الفرنسى والانجليزى وحقد دولتيهما كان قد بلغ الذروة ضد الوطنيين ••

فاشتعلت أجهزة الدعاية فى الدولتين فى اذاعة الاخبار التى تسىء الى مصر وتشوه سمعتها أمام سائر العالم وتثير الرأى العام الاوربى والمسيحى ضد عرابى ، وأخذت تلقى فى روع الدول أن المسلمين كانوا فى انتظار دعوة عرابى الى الحكم ليطردوا المسيحيين من مصر ، وليستردوا من الاجانب كافة الاملاك العقارية التى استولوا عليها وفاء لديون ربوية ، كى يتسنى لهم الغاء جميع الديون المستحقة عليهم للاجانب ••• كان هدف الدولتين من وراء هذه الدعاية هو اشاعة القلق فى أوربا وفى مصر •

ونجحت فى أوربا دعاية تخويف الدائنين وملاك العقارات الاجانب فى البلاد ••• أما فى مصر فان دعاية المعتمدين الانجليزى والفرنسى اتجهت الى التهديد بالفتنة الدينية والى التخويف من التعصب الاسلامى والتعصب ضد الاجانب •

ووجه المعتمدان نداء الى سائر المسيحيين يدعوانهم فيه الى مغادرة داخلية البلاد والتجمع فى الاسكندرية ، ولم يكن المعتمدان يهدفان بهذا النداء الا الى اثارة روح التعصب الدينى فى المسيحيين ، حتى يمكن المباعدة بين أبناء

مصر المسيحيين وأبناءها المسلمين واحلال التباغض بينهما محل التعـــاون والتآزر .

ولم تقف محاولة المعتمدين عند هذا الحد ، بل انهما وجها أيضا الى الخديو توفيق الدعوة لمغادرة القاهرة الى الاسكندرية حتى يكون فى حماية مدافع الأسطول . وهكذا توالى وقوع الأحداث طبقا للخطة التى وضعتها الدولتان الغربيتان ، وكان يشرف على تنفيذها الســــير « ادوارد ماليت » المعتمد البريطانى فى مصر .

وقد أسهم القنصل الانجليزى فى الاسكندرية فى خطة اثارة الذعــر بين الجاليات الأجنبية فأرسل برقية الى حكومته فى ٣٠ مايو سنــة ١٨٨٢ تقول :

« ان مدينــــة الاسكندرية تواجه خطرا مستمرا اذ أنها معرضــة لأن يغزوها الجنود الذين زودوا بالذخيرة والأسلحة لكى يستخدموها ـ كما نعتقد ـ ضد الأوروبيين . ان لدينا من الأدلة ما يجعلنا نخشى الأخطــار التى ستتعرض لها دون سابق انذار والتى لا تجد الجاليات الأوروبيـــــة حيالها الوسائل التى تدافع بها عن نفسها فانهم لا يستطيعون الاحتماء فى البواخر لأنهم لكى يبلغوا هذه السفن الراسية بالميناء لا بد لهم من التعرض الى تلك المخاطر حال اجتيازهم الطريق اليها كأن الأسطول المرابـــط فى الميناء يكاد يكفى لاسكات مدافع الحصون . وهنا يبدو الخطر الأكبر ضــد الأوروبيين الذين سيصبحون تحت رحمة جنود ثائرين حانقين بسبب الهزيمة التى ستلحق بهم .. فى الوقت الذى لا يمكن لقائد أسطول أن يجازف بارسال رجاله الى البر ، ولو أن هذا الأسطول قد خصص لحماية الأوروبيين فان القوات التى يستطيع أن يستعين بها لا تجاوز ٣٠٠ رجل .

وتقول برقية القنصل :

« ان كل تأخير ، سيكون من شأنه أن يضاعف من حالة الاضــــطراب والفوضى ويزيد من ذلك التحدى الذى يجاهرنا به العسكريون »

وقد مضى المعتمدان الفرنسى والانجليزى فى تنفيذ خطتهما التى اشتملت

فيما اشتملت من الاساليب ، اتصال عملائهم بالاهالى لكى يوقعوا عريضة يرفعونها لتوفيق يقولون فيها: بأن الفعلة والخدم من الاهالى أصبحوا فى ضيق شديد من جراء هجرة الاوروبيين اذ توقفت الاعمال وانعدم الاستخدام فبات الالوف منهم بلا عمل أو رزق يجرى عليهم وهم متعطلون لايجدون وسيلة للعيش وانهم يشكون من سوء الحالة التى صاروا اليها ويلتمسون العون واجراء الارزاق عليهم وعلى عيالهم حتى لا يهلكوا جوعا .

وكانت هذه دعوة صريحة للثورة على الحكم الوطنى كما ان وكيلى قنصليتى فرنسا وانجلترا أبلغا راغب باشا أن عددا كبيرا من الاهالى وأكثرهم من رعاع القوم يتجمعون زمرا فى مساء كل يوم ويحتشدون فى حى المنشية الذى يعمره الاجانب وكأنهم يفعلون ذلك بأمر أو بايعاز وأن الاجانب قد باتوا فى قلق وخوف من ذلك وقد أجابهم راغب باشا بأنه لايوجد مايبعث على الخوف والقلق ...

وكان يهم الدولتين الغربيتين أن تقنعا الباب العالى بنواياهما الطيبة ، وبألا تفسر تصرفاتهما تجاه ما قد يقع من التطورات فى مصر تفسيرا عدائيا أو يرى فيه مساسا بما له من حقوق وسلطان ومصالح فى مصر ، وأكدتا له أن الأمر فى ذلك سيكون على العكس من هذا الاتجاه فان كل اجراء تتخذانه ، سيجد فيه الباب العالى دليلا قويا على تأييدهما لسلطانه والابقاء على ما له من حقوق السيادة على البلاد ، واحترام النظم القائمة والعمل على تأمين الاتفاقات الدولية المعقودة بين مصر والغرب .

غير أن الباب العالى لم يقتنع بمزاعم الدولتين ، ولم يساير اتجاههما ، ولم يفته أن الدولتين اللتين أنتهكتا حقوقه وأرسلتا أسطوليهما الى الاسكندرية ، فأنذرتاه فى عبارات شديدة اللهجة بألا يتدخل فى أمر من أخص أموره وفى مسألة لا يجوز التدخل فيها لغيره هو ، لم يفته أن مثل هاتين الدولتين لا يمكن أن تحترما ، ما له من حقوق كما تزعمان .

وعندئذ رأى السلطان التركى أن يسأل لورد « دفرين » السفير الانجليزى عن موقف الدولتين ازاءه اذا رأى أن يباشر ما له من حقوق تقتضى مباشرتها أن يعترض على خطط الدولتين الغربيتين ..

فأجابه السفير الانجليزى ، بأنه وان كان من العسير التكهن بما سيقع ، الا انه يستطيع أن يؤكد للسلطان بصفة شخصية أن أقل ضرر ، ينال الباب

العالى ، فى مثل تلك الحال ، هو فقد مصر ولذلك وخوفا من احتمال وقوع مثل هذا الامر فان حكومة صاحبة الجلالة ملكة انجلترا تنصح الباب العالى بالتزام الحذر والاعتدال ، سيما وان مصالحه فى الشرق تتحد ومصالح انجلترا اتحادا يفوق ما بين الدول الاوربية الاخرى ذات المصالح المتشابهة .

ولبعث الطمأنينة فى نفس الباب العالى رأى « لورد جرانفيل » أن يكلف سفيره فى الآستانة أن يبلغ السلطان تقدير الحكومة الانجليزية لأى مظهر من مظاهر تأييده لما تتخذه الدولتان من الاجراءات فى مصر .

وطلبت الدولتان الى الباب العالى أن يصدر بيانا يستنكر فيه مسلك الوزراء المستقيلين ويؤيد سلطان الخديو توفيق ، كما طلبتا اليه أن يدعو الرؤساء العسكريين الى الأستانة لكى يقدموا له تفسير لأقوالهم وأفعالهم فى هذه الأزمة ، ثم أوعزتا الى الخديو توفيق فطلب هذا الى الباب العالى أن يبعث اليه بقومسير تركى يتعاون معه لاعادة الهدوء والنظام فى مصر .

***

وبينما كانت هذه الأحداث تجرى فى البلاد ودولتا الغرب تقومان بمناوراتهما المختلفة تنفيذا لمؤامراتهما المدبرة كان « عرابى » ما زال محتفظا بوزارة الحربية حتى اليوم السادس عشر من يونيو عام ١٨٨٢ حيث تم تشكيل الوزارة الجديدة .. وقد اختار الباب العالى « درويش باشا » ليكون قومسيرا خاصا له فى مصر ، وصادف هذا الاختيار هوى فى نفس دولتى الغرب ، والمرجح أن اختيار درويش باشا بالذات لم يتم الا بناء على اقتراحهما . وقد كتب السير « ولفريد سكاون بلونت » فى ذلك يقول : « انه لمن المؤسف أن ترحب وزارة الخارجية الانجليزية فى ذلك الوقت بهذا الاختيار لا لشىء غير أن درويش باشا كان مشهورا عنه خراب الذمة والاسفاف فى كافة الأساليب التى يطبقها ويعتقد أن ما كان متوقعا من ذلك الرجل هو أن يحمل عرابى على التوجه الى الاستانة واذا فشل فى اقناعه بذلك حاول الالتجاء الى الرشوة ثم انه فى نهاية الأمر كان يتعمد القبض على عرابى واعدامه رميا بالرصاص »

ولقد مضى المعتمدان الانجليزى سير « ادوارد ماليت » فى تنفيذ المؤامرة واثارة الذعر فى البلاد وبعث رسالة الى « لورد جرانفيل » يقول فيها ان مصر تدعو الاحتياطى من الجنود ، كما أبلغ الاميرال « سير بوشان سيمور » الأميرالية الانجليزية أن مدينة الاسكندرية وقعت تحت سيطرة الحزب العسكرى وأن أعمال التحصين تجرى على وجه السرعة أمام البارجة الحربية الانجليزية « اينفنسيبل » (Invincible) وطلب تزويده بالنجدات •

وقد استجاب « جرانفيل » لهذه الدعوة وأمر بارسال ثلاث سفن اضافية كما بادرت حكومة فرنسا فحذت حذو زميلتها وبعثت من جانبها بثلاث قطع اضافية من أسطولها الى الاسكندرية •

وأخطرت الدولتان الغربيتان الباب العالى بأنهما لا تريان مانعا فى أن يرسل من جانبه بارجة حربية الى الاسكندرية بشرط أن تحمل هذه البارجة اعلانا من الباب العالى يتضمن استنكاره للحزب العسكرى ويؤيد الخديو توفيق فى موقفه ضد العسكريين ، وهو التصريح الذى ما فتئت الدولتان تلحان على الباب العالى منذ وقت غير قصير ليصدره •

وهكذا تعقد الوضع الدولى فى مصر ، فمن ناحية كانت انجلترا تحرص وبأى ثمن على تجنب مشاركة فرنسا لها فى القيام بأى اجراء يتخذ فى مصر ، وتحرص على أن تنفرد هى بذلك الاجراء وتتحمل وحدها أعباءه مؤثرة ذلك على وقوفها وجها لوجه أمام فرنسا فى مصر ، الأمر الذى كانت انجلترا ترى فيه اذا وقع ميدانا واسعا للخلافات بينها وبين فرنسا لا يمكن أن تفض أو تسوى اذا ما تم احتلالهما معا لمصر •

وكانت فرنسا من جانبها قد تم لها هضم الغنيمة وبدأت تفيق من عناء غزوها لتونس بحيث أصبحت قادرة على الوقوف فى وجه انجلترا اذاماأرادت هذه أن تنفرد باحتلال مصر ولذلك فانها استغلت مخاوف الدول الاوربيةمن احتلال الدولتين لمصر واستياء الرأى العام العالمى سلفا من وقوع هذا العدوان وأخذت السياسة الفرنسية تعمل فى هذا الاتجاه كى تحول بين انجلترا وبين الانفراد بغزو مصر •

وفى هذا السبيل اقترح « المسيو دى فريسينيه » فى ٣٠ مايو سنة ١٨٨٢

عقد اجتماع عاجل لمؤتمر يلتئم فى باريس أو فى لندن لبحث المسألة المصرية وكان هدف هذا المؤتمر الفصل فى كل نزاع يقع بين الدولتين فيما يتعلق بالوسائل التى تستعمل لحسم ما يقع فى مصر من المشاكل على أن يكون ما تتخذه فرنسا وانجلترا من اجراءات فى نطاق وكالة أوروبية .

وبعث « دى فريسينيه » فى ٣٠ مايو سنة ١٨٨٢ برسالة الى لورد جرانفيل قال فيها :

« ان الأمل فى الوصول الى حل سلمى للمشكلات والمتاعب القائمة فى مصر استنادا الى مجرد وجود أساطيلنا بالاسكندرية ، والى مساعى معتمدينا الودية بالقاهرة وهذا الامل لايمكن أن يتحقق فى وقت قريب .

وأن الوقت قد حان طبقا لما توقعناه فى برقيتنا المؤرخة فى ٢٣ مايو ، للتشاور مع الدول الاوروبية والباب العالى لكى نتفق على الاجراءات التى يجب الاخذ بها لانهاء هذه الازمة ، وأن الوسيلة العملية السريعة لتحقيق هذه الغاية هى فى أن يجتمع باحدى العواصم مؤتمر من سفراء الدول العظمى والباب العالى تكون مهمته تحديد الوسائل التى يتعين اتخاذها لتسوية مشاكل مصر ووضع شروط لاتقبل المناقشة تعين وتحدد استخدام الوسائل التأديبية ، والضرورة التى تقضى بذلك .

ويضيف المسيو « دى فريسينيه » الى هذا قوله بأنه ان لم يتم ذلك ، فقد يخشى أن نفاجأ بأحداث ، وأن نضطر الى اتخاذ اجراءات عنيفة دون أن ينفسح الوقت لكى نضع الشروط التى تعين اتخاذ مثل هذه الاجراءات ..

أبلغ مسيو « دى فريسينيه » « لورد جرانفيل » بأنه فى حالة قبول انجلترا لهذا الاقتراح سيدعو على التو مجلس وزرائه ليعرض عليه الأمر ولكى يبلغ الاقتراح الى سائر الدول المعنية ، وقال انه اذا ما قبلت الدول العظمى والباب العالى الاقتراحات التى تقدمت بها فرنسا فانه يرى والحالة هذه أن يقصر الدور الذى يقوم به المعتمدان الفرنسى والانجليزى فى أضيق الحدود فلا يتدخلان فى تشكيل الوزارة الجديدة ولا يتصلان بالوزراء الا فيما يختص بتأمين حياة وأموال الرعايا الأوروبيين .

***

الا أن مثل هذا الاقتراح لم يكن ليتفق ووجهة نظر انجلترا ، كما لم

يكن له فى سياستها من أثر سوى اسراعها فى تعبئة جهــودها واعدادها العسكرى وترقب تطور الأحداث التى يمكن أن ينشأ عنها مبرر تتذرع به انجلترا للعمل المباشر ضد مصر ، ولوضع أوروبا والباب العــالى أمام الأمر الواقع •

وتنفيذا لهذه الخطة أبلغ لورد « جرانفيل » مسيو « دى فريسينيه » فى ٣١ مايو موافقته على ما اقترحه سيما وأن ما جاء بالاقتراح يتفق ووجهــة نظر الحكومتين الفرنسية والانجليزية •

وقد اقترحت انجلترا أن تكون الآستانة مكان انعقاد المؤتمر •

وفى ٣ يونيو بعث لورد « جرانفيل » الى لورد « ليونس » سفيره فى باريس بالتعليمات التى تزمع الحكومة الانجليزية ابلاغها الى لورد «دفرين» سفيرها فى الآستانة لعرضها على الباب العالى ، لاستطلاع رأى مسيو « دى فريسينيه » فيها •

وقد جاء فى هذه التعليمات ما يلى :

« سيدى اللورد : تعلمون أن حكومة صاحبة الجلالة حريصــــة كل الحرص على اعادة الأوضاع فى مصر الى ما كانت عليه حلا للموقف فيها ، وان الزمن يلح لدرجة اننا نرى فى حدود القاعدة السابق الاشارة اليها أن نترك لحسن تقديركم وفى نطاق التعاون الودى مع ممثلى سائر الدول العظمى التى اعترفت دائما بما لكل من فرنسا وانجلترا من بعض الحــق فى اتخاذ الاجراءات الأولية عند الاقتضاء لمعالجة شئون مصر ، وطبقــا للمنشور أو للرسالة الدولية المؤرخة ١١ فبراير سنة ١٨٨٢ ، يحــــق لسلطان تركيا أن يكون طرفا فى كل اجراء أو مناقشة تتعلق بالعمــــل المشترك ولفرض سلطان أوروبا على المشكلة ــ وتطبيقا لوجهة النظر هذه وجهت الدعوة الى صاحب الجلالة السلطان ليعين من قبله منـــــدوبا فى المؤتمر • على أنه لا بد من استبعاد أى اعتراض يثيره السلطان ضد المؤتمر لأن هذا المؤتمر يعقد فى الآستانة ، ولأنه قد وجهت دعوة نظامية الى الباب العالى وتبعا لذلك فان حكومة صاحبة الجلالة الملكة تثق فى أن حــــكومة

الباب العالى ستتبين مدى الحاجة الملحة الى الاسراع فى انجاز الاتفاق بين سائر الدول الاوربية على الوسائل التى يتعين اتخاذها للاحتفاظ بسلطان الباب العالى وبسلطة الخديو ولاعادة النظام فى مصر على أساس الأوضاع الطبيعية التى كانت قائمة قبل الاحداث الأخيرة . ان السلطان قد بادر بارسال قوميسير من قبله على سفينة من سفن صاحبة الجلالة ، وان هذا العمل من جانب السلطان وبناء على اقتراح انجلترا ليقطع بأن السلطان قد أدرك خطورة الموقف ، ولا شك فى أن تلك الرابطة القائمة بين مصر والباب العالى صاحب السيادة قد أصبحت فى حاجة للمحافظة عليها وحمايتها وأنه يتعين لذلك على السلطان أن يبدى استعداده لمطالبة الزعماء العسكريين المتمردين الذين يتحدون ـ حاليا ـ الخديو بالامتثال للأوامر والخضوع لها ، وهذه الاعتبارات فى ذاتها حسبما نعتقد كافية لتكون سببا فى استعمال الشدة ..

ولكن اذا تبين لكم ان الباب العالى يتجه الى المراوغة والتعويق كسبا للوقت فان حكومة صاحبة الجلالة الملكة تنصح بالالتجاء الى تهديده ، مالم يمكن الوصول الى قرار سريع فى المؤتمر والا وجب وقف عقد هذا المؤتمر فى الاستانة ومع هذا فلا نريد أن نسبق الحوادث فنلوح بمثل هذا القرار من جانب انجلترا ولا بد أن تحرصوا من جانبكم على أن يتضمن كل اقتراح مدى ما يستحق صاحب الجلالة سلطان تركيا من مكانة واعتبار ... »

وقد رأى مسيو « دى فريسينيه » بناء على ذلك أن يؤجل أى اجراء من جانب الدولتين حتى يتلقى ردود الدول العظمى على الدعوة التى وجهت اليها لقعد المؤتمر فى الاستانة ، كما ان الاقتراحات التى عرضتها الحكومتان الانجليزية والفرنسية فى ٢٣ مايو سنة ١٨٨٣ ضمن الوثيقة التالية قد أبلغت الى الباب العالى لابداء رأيه وفيما يلى نص الوثيقة :

« من لورد جرانفيل الى ممثل صاحبة الجلالة الملكة فى برلين وروما وبطرسبورج والاستانة ـ وزارة الخارجية فى ٢٣ مايو سنة ١٨٨٢

« تعلمون كما أوضحت فى رسالتى البرقية فى ١٥ الجارى بأن الحكومتين الفرنسية والانجليزية قد بعثتا بأسطوليهما الى الاسكندرية . فان الأحداث

التى أدت الى اتخاذ هذا القرار كانت مفاجئة والخطر الذى كان يهــــدد مواطنينا كان خطرا عاجلا وداهما •

ومن أجل ذلك فانه لم يكن لدينا فسحة مــن الوقت تســمح لنا بالاتفاق والمباحثة مع سائر الدول قبل اتخاذ هذا الاجراء، ومنذ ذلك التاريخ تم تصالح بين مختلف العناصر فى القاهرة ولكنه تصالح مؤقت ينقصه عنصر الدوام ، غير أن أنباء هذا التصالح لم تصل الى علم الدولتين الا بعد أن أبحرت سفنهما الى الاسكندرية •

ولم يكن هناك من يجهل طابع وغرض هذه المظاهرة البحرية فان ما ألقى فى البرلمانين الانجليزى والفرنسى كفيل بتبديد كل شك حول هذا الموضوع • فان الحكومتين الانجليزية والفرنسية لم ترسلا جنودهما الى مصر لتحققا لنفسيهما سياسة أنانية شخصية منفردة ، ولكنهما فعلتا ذلك من أجل حماية مصالح سائر الدول الأوربية دون أن تتقيدا بجنســـية معينة ومن أجل المحافظة على سلطة الخديو التى قامت بمــوجب فرمانات الباب العالى والتى اعترفت بها أوربا ، ولم يقصد من ارسال هذه الأساطيل انزال جنود أو احتلال مصر احتلالا عسكريا •

وقد اعتزمت حكومة صاحبة الجلالة ترك مصر لنفسها واستدعاء الاساطيل التى ترابط فى مياه الاسكندرية ، وذلك عندما يعود الهدوء الى البلاد وتسود الطمأنينة والامن ، أما اذا تعذر الوصول الى حل سلمى ــ خلافا لمــا نأمله ــ فان حكومة صاحبة الجلالة ستعمل على التفاهم مع سائر الدول العظمى الاوربية والباب العالى بصدد الاجراءات التى تعتبرها حكومتا انجلترا وفرنسا أفضل الوسائل لحل الموقف •••

وقد طلب لورد « جرانفيل » من سفيره فى الاستانة أن يقرأ هـــذه البرقية على وزير خارجية الباب العالى ثم يسلمه صورة منها ــ عنـــد الاقتضاء ــ

ولاكراه الباب العالى على اتخاذ موقف ايجابى حرضت الحـــكومتان الغربيتان الخديو توفيق على تعجيل ايفاد القوميسير الخاص لمعاونته فى حل الموقف وكذلك اذاعة تصريح يعلن فيه الباب العالى اســـتنكاره لموقف العسكريين ، ولكن حكومة الباب العالى اتخذت لنفسها موقفا آخر أبلغتــه

الى سائر الدول العظمى ، وذلك طبقا لما هو ثابت فى الوثيقة التالية المؤرخة فى ٣ يونيو سنة ١٨٨٢ :

« لقد أوضحت فى رسالتى البرقية بتاريخ اليوم بأنه تنفيذا لأمر صاحب الجلالة الامبراطورية السلطان بارسال بعثة برياسة المارشال درويش باشا الى مصر مهمتها تهدئة الأحوال فيها ، فقد رأيت من واجبى أن أنهى ذلك بصفة رسمية الى ممثلى الدول فى الاستانة ، وفى ذات الوقت أبلغنى سفير انجلترا وفرنسا صورة لرسالة برقية تقترح فيها دولتاهما الدعوة لاجتماع مؤتمر للسفراء ينعقد فى الاستانة ليحدد الوسائل التى يتعين اتخاذها لتسوية الأحوال فى مصر طبقا للأسس الموضحة بالرسالة البرقية المشار اليها ..

غير أن أملنا الكبير فى أن تتمكن بعثة درويش باشا من اعادة الاحوال فى مصر الى مجراها الطبيعى مما يكفل - بدوره - ارتياح الجميع ، وعلى هذا وعلى أساس النتائج العملية الايجابية التى نتوقعها فاننا نعجز عن تفسير الضرورة التى تقضى باجتماع مؤتمر لبحث الشئون المصرية ، لأن تسوية الأمور الجارية فى مصر - عمل يدخل فى نطاق سلطان وحقوق صاحب الجلالة الامبراطور السلطان .. وهو حقه واختصاص له تعترف به سائر الدول العظمى التى سبق لها أن صرحت أكثر من مرة بأنها تلتزم احترام هذه الحقوق وعدم المساس بها ، وطبقا للأوضاع والنظم الطبيعية ، فان البعثة التى أوفدها السلطان صاحب السيادة على مصر يتعين أن تكون لها الأولوية على كل اعتبار آخر وذلك ما أوضحته لممثلى الدول العظمى .

اننا نأمل أن يعدل عن مشروع المؤتمر المزمع عقده وأن الدول العظمى بالنسبة لحقوق ومصالح الامبراطورية العثمانية وبالنسبة لاقرار الوضع القائم فى مصر لتشاطرنا وجهة النظر التى نبديها فى هذه الظروف . »

***

وبينما كان الباب العالى يصرح للدول العظمى بأنه لا يشجع انعقاد المؤتمر ، كان الأميرال « سيمور » قائد الأسطول البريطانى فى مصر ،

ماضيا فى تنفيذ الخطة الانجليزية التى تستهدف استحداث حالة من الذعر واثارة مخاوف الرأى العام الأوروبى • فبعث فى الساعة السادسة من بعد ظهر يوم ٣ يونيو عام ١٨٨٢ بالبرقية التالية :

« ان المصريين ينصبون بطاريات المدافع على وجه السرعة والحالة تتفاقم • »

وكان لورد « جرانفيل » يترقب هـذه البرقية فمـا أن بلغته حتى أسرع ـ بدوره ـ بارسال برقية فى الساعة الثامنة من مساء ذات اليوم أى بعـد ساعتين من ارسال الاميرال سيمورت برقيته » الى لورد «دفرين» سفيره فى الاستانة يقول فيها : ـ

« ان بطاريات المدافع تقام فى الاسكندرية ، ان لم توقف اقامتها فورا فقد يحدث التصادم »

وهكذا وفى خلال ساعتين من ارسال الأميرال « سيمور » لبرقيتـه بعث لورد « جرانفيل » الى الباب العالى ينذره بأن الحالة وشيكة الانفجار فان التصادم بدأ يلوح فى الأفق ، يعنى أن اقدام انجلترا على العمل أصبح وشيكا ولكنه يكتفى وقتئذ بانذار السلطان ليقوم فورا بوقف كافة أعمـال التحصينات وكافة الاستعدادات العسكرية اذا أراد منع التصادم ••

ولكن ما هى طبيعة أعمال التحصينات التى أثارت ذعر قائد الأسطـول الانجليزى الأميرال سيمور ؟ •• يصف الأميرال كونراد (Conrad) قائد الأسطول الفرنسى هذه الأعمال بأنها أعمال لا أهمية لها ، وهى طبـقا لتقاريره الرسمية أعمال لم تتعد مجرد الاصلاحات التى تعين القيام بهـا نظرا لتداعى الحصون ، أى انه لم تكن هناك أعمال انشائية جديدة •

وبينما كان الأسطول الانجليزى يقوم بالاستطلاع فى كافة المنطـقة الساحلية وينزل الجنود فى مختلف المواقع بشاطىء الاسكندرية زاعما أنها مجرد تمرينات للبحارة متحديا بذلك احتجاجات السلطات المصرية كان الأميرال « سيمور » ينذر بالخطر لمجرد اصلاح جدران الحصون المتداعية• وشرعت انجلترا تعمل لاثارة الحادث الذى يفضى الى التصادم • وبينما كان مسيو « سيفكيكس » المعتمد البريطانى يعتبر أن عدم قيام وزارة مسـئولة يعد من أهم العوامل التى تفضى الى نشر الفوضى وسيطرة الذعر عـلى

مختلف الجماعات ، ويعمل جاهدا على تشكيل وزارة جديدة يرأسها راغب باشا الذى ترضى عنه فرنسا والذى كان يتمتع ببعض الشعبية بين القواد العسكريين ، كان سير « ادوارد ماليت » المعتمد الانجليزى يعلن فى كثير من الغطرسة والغرور ، أن مصر لم تعد فيها سلطة مسئولة يمكن الاعتماد عليها للمحافظة على النظام ــ بل أكثر من هذا ان سير « ادوارد ماليت » أعلن أن أوامر الخديو توفيق القاضية بوقف كل أعمال التحصينات لم تجد من يحترمها وأنه لم يعد أمام انجلترا ازاء ذلك الا اتخاذ ما تراه هى من اجراءات ..

ولما كان « عرابى » مستمرا فى تحمل أعباء وزارة الحربية رغم تجاهل سير « ادوارد ماليت » المعتمد الانجليزى له . فقد بادر فأبلغ الخديو توفيق بأنه لا يجرى أية تحصينات وبأن ما يجرى انما هو اصلاح وترميم لجدران الحصون تدعو اليه الحاجة ، كما أبلغ الخديو بأن الشعب فى حاجة للتهدئة حيال ما يرى من قيام الأسطول الانجليزى وبحارته بأعمال استفزازية مستمرة ، وقال « عرابى » فى رسالته الى الخديو توفيق أنه رغما عن ذلك فانه ، امتثالا لقرار سموه ونزولا عن رغبة صاحب الجلالة السلطان أمير المؤمنين قد أصدر التعليمات بوقف أعمال الترميمات وأنه يأمل فى أن يغادر الأسطول الانجليزى الميناء تجنبا للعواقب التى قد تؤدى اليها هياج الأفكار .

ولكن انجلترا ظلت ماضية فى موقفها سادرة فى تنفيذ سياستها ، اذ كان عزمها قد استقر على اتخاذ ما تراه من اجراءات ضد مصر .

ولقد بعثت الامبرالية الانجليزية تستعلم من الاميرال «سيمور» عما اذا كان يستطيع أن ينفذ أوامره بالقوة فى حالة ما اذا أمر بوقف أعمال التحصينات وأن يخطر الامبرالية اذا كان رده بالايجاب عن مدى المخاطر السياسية ، والعسكرية المترتبة على ذلك ، وبعد تشاور الاميرال سيمور وسير « أدوارد مالين » أرسل سيمور برده الى الامبرالية وجاء فى رده «انه رغما عن رغبته

الملحة في وضع حد ــ لما أسماه الدكتاتورية العسكرية القائمة ، فانه ينصح

بتأجيل الاجراء العسكرى لأنه يرى أن التصادم والاثارة فى الوقت الراهن عمل غير مضمون العاقبة .

ولقد تولى سير « ادوارد ماليت » ابلاغ هذه الرسالة الى لورد « جرانفيل» فى ٤ يونيو سنة ١٨٨٢

***

ولكن الدول العظمى الأوروبية فزعت من تأزم الموقف فى مصر ، وما عسى أن يفضى اليه من أحداث ورأت ضرورة التشاور فيما بينها للتعجيل بعقد المؤتمر المقترح لا سيما وأن الدعوة الى عقده كانت قائمة على أسس قبلتها هذه الدول من حيث المبدأ ولم يكن باقيا أمامها لعقده الا تعيين الأهداف التى يعمل على تحقيقها وتحديد المسائل التى يتعين عليه علاجها ، وكان فى طليعة هذه المسائل ، بحث اقتراح انجلترا وفرنسا واقتراح الباب العالى لحل الأزمة المصرية واعادة النظام فى البلاد ، وذلك اذا ما أخذ بالرأى القائل بأن الوسيلة الوحيدة لانهاء هذه المشكلة هى استعمال القوة المادية وكان على المؤتمر ـ فى مثل تلك الحال ـ أن يعرف من هى الدول التى ستكلف بتنفيذ هذه المهمة ، وأن يدرس الاجراءات التى يتعين اتخاذها على وجه السرعة .

وقد أجمعت الدول الأوروبية على أن يكون الهدف الأساسى للمؤتمر هو تصفية المسألة المصرية التى أصبحت مسألة دولية ، ثم الاشراف على تنفيذ هذه التسوية على أن يتم هذا جميعه دون تدخل أوروبى بأية صورة من صور التدخل ، اللهم الا اذا قضت به ضرورة قصوى لا يمكن تجنبها فعندئذ تلجأ أوروبا الى التدخل المسلح لاعادة النظام وتثبيت سلطة الخديو بواسطة قوات تركية تحت رقابة واشراف الدول الأوروبية التى تحدد عدد هذه القوات وتحدد الزمن الذى تقتضيه عملياتها فى مصر وكانت هذه الوسيلة فى رأى أوروبا ـ هى أفضل الوسائل التى تنفى النقد عن تدخلها العسكرى الى حد ما ، اذ أنها أقل الوسائل تعرضا لنقد الرأى العام ..

كما أن الدول الأوروبية رأت أن الحالة التى انتهى اليها الخديو توفيق وهى نتيجة طبيعية لتصرفه كحاكم مستبد انفرد بالسلطة ووقع تحت تأثير بطانته وكلها من مغامرين لا ضمير لهم ولا خلق ، كما رأت أنه من المحتمل خلع توفيق وتنصيب من يصلح من أفراد أسرة محمد على لتولى الحكم ـ حسب وجهة نظرها ـ

وقد استقر رأى دول الغرب العظمى على أن كل حل آخر للمشكلة المصرية يزيدها تعقيدا واضطرابا ٠٠ وفى هذا الصدد صرح المسيو «دى فريسينيه» فى مجلس النواب الفرنسى قائلا : ان تدخل أوروبا كلها أصبح ضرورة قصوى لحل المشكلة المصرية بعد أن تفاقمت الحالة فى مصر وأصبحت أوسع وأخطر من أن تختص بحلها دولة أو دولتان من دول أوروبا العظمى ٠٠ وأن الامر لم يعد متعلقا بحماية مصالح فردية فى مصر أو حماية مصالح دولة معينة فحسب ولكن الامر أصبح يتناول الوضع الدولى لمصر ازاء أوروبا كلها ،وتلك مشكلة تهم الباب العالى وأوربا كما يتعين حلها فى الحدود التى لاتمس حقوق مصر وحريتها ٠

***

وقد حرص الباب العالى فى مذكرته التى أبلغها الى الدول الاوربية ردا على الدعوة التى وجهتها اليه انجلترا وفرنسا للاشتراك فى المؤتمر ، حرص على المطالبة برعاية واحترام حقوقه التى سلمت بها سائر الدول بحيث لا يكون للتسوية التى يراها المؤتمر أى مساس بهذه الحقوق المسلم بها سلفا ٠

الا أن قدرة الباب العالى على تنفيذ ما يعهد اليه المؤتمر بتنفيذه وامكانياته فى هذا الصدد كانت محل تساؤل دول أوروبا التى رأت أن تبحث هذه الامكانيات بحثا دقيقا ، أما « دى فريسينيه » ، وقد كان أكثر دراية بنوايا انجلترا فانه ألح فى الاسراع بعقد المؤتمر مستندا فى ذلك الى سببين ظاهرين ، الاول : تعزيز موقف درويش باشا القوميسير الخاص الذى بعث به الباب العالى الى مصر ودعم نفوذه اذا ما أيدته الدول الأوروبية ٠٠ والسبب الثانى : أن تتاح الفرصة للمؤتمر ليباشر عمله ، حتى يكون قادرا

على مواجهة ما قد يطرأ على الحالة فى مصر ، اذا ما فشلت بعثة دورش باشا •

ولم يفت « دى فريسينيه » أن يطمئن الباب العالى ، فقال فى تصريحه « ان فى امكان الباب العالى فى أى وقت أن يطلب تأجيل أعمال المؤتمر اذا بدا له ما يدعو الى ذلك »

ولكن الباب العالى وهو العاجز الضعيف اضطر الى التزام الحدود التى فرضتها عليه السياسة الانجليزية ، بل انه جاوز ذلك العمل على تنفيذ هذه السياسة •• فاعتذر عن الاشتراك فى المؤتمر استنادا الى أنه بعث الى مصر قوميسيرا خاصا لمعالجة الموقف والى أنه قد أرسل الى الخديو توفيق يحذره من مغبة الاستمرار فى أعمال التحصينات ويطالبه بوقفها •

غير ان الدولتين الغربيتين أصرتا على عقد المؤتمر باعتباره السبيل الوحيد لتجنب وقوع الآثار التى تترتب على تدخل بعض الدول الأوروبيــة أو تدخل الباب العالى تدخلا مباشرا فى شئون مصر اذا ما عن هذا التدخل لأى من هذه الدول •

وبينما كان المعتمد الفرنسى « سيفكيفكس» يبعث برسالة عاجلة الى المسيو «دى فريسينيه» رئيس وزراء فرنسا ينبئه فيها بأن «عرابى باشا» قد امتثل لأوامر السلطان وأوقف العمل فى اصلاح الحصون التى كان قد أمر باجرائها لتحصين الاسكندرية وانه تبعا لذلك وقد وضع حدا للازمة التى أثارها الاميرال « سيمور » كانت انجلترا ماضية فى سياستها الاستعمارية وفى أعمـالها الاستفزازية لمصر ، وكانت ترى أن وجود« عرابى باشا »يعوق تنفيذ سياستها ونجاحها ، نظرا لما يتمتع به من النفوذ الواسع المطلق فى الجيش ، وانه ما لم يتم لها استبعاد عرابى وسائر القواد العسكريين عن مصر بصفة نهائية بحيث يتسنى لها السيطرة التامة على الجيش فان مصير سياستها فى مصر الى فشل ذريع ونفوذها ـ حتما ـ الى زوال •

وهكذا كان يلوح أمام انجلترا شبح انهيار كل مطامعها التى جاهدت من أجل تحقيقها قرابة قرن من الزمن وكان أخشى ماتخشاه بعث الدعوة من جديد الى القومية العربية والتجمع الاسلامى من جديد وقيام دولة عربية اسلامية كبرى بزعامة « احمد عرابى » •

وفى هذا الصدد ،بعث سير «ادوارد ماليت» المعتمد الانجليزى فى مصر

برقية فى ٥ يونيو سنة ١٨٨٢ الى اللورد « جرانفيل » قال فيها :

« اذا تمكن العصاة المتمردون فى الوقت الحاضر من تحقيق كسب ولوجزئى فانهم لن يقفوا الا اذا تم لهم انشاء دولة عربية مستقلة » .

وقد مست هـــذه البرقية مكمن الخوف الدائم فى قلب انجلترا من بعث القومية العربيـــة وما يترتب عليها من نتائج فضـــاعف اللـــورد « جرانفيل » جهوده للاجهاز على الحركة الوطنية قبل أن تتطـــور الى خطر القومية العربية .. ومن أجـــل هذا فان جرانفيل حرص عـلى التمسك بحقوق الباب العالى والخديو توفيق وبما لهما من السلطان فى مصر كيما يبرر لنفسه المضى فيما انتوى اتخاذه من الاجراءات فى مصر وهو يعلم سلفا بأن على انجلترا أن تقاوم الحركة المصرية حتى ولـــو تم تأييد أوربا للباب العالى .

وفى **٨** يونيو سنة **١٨٨٢** ابلغ لورد « جرانفيل » السفير التركى فى لندن الرسالة التالية ، اتباعا للسياسة المرسومة :

« تستطيعون من واقع الوثائق التى أودعناها فى البرلمان والتى ستنشر غدا أن تتبينوا مرمى حكومة صاحبة الجلالة منذ اللحظة الأولى وهو الاحتفاظ للسلطان بكافة حقوقه فى السـيادة على مصر كما يبدو لكم من هـــذه الوثائق كيف أن الحكومة الانجليزية أصرت دائما على وجوب الاستعانة بالقوات التركية اذا تبين بكل أسف ـ أنه لا مناص من استعمال القوة ـ هكذا كان موقف الحكومة الانجليزية ـ وكانت وجهة نظرها فى الموضوع وما زال موقفها هكذا حتى الآن ، غير أن الحكومة الانجليزية قد أعلنت بأنه ليس معقولا أن يترك للسلطان حرية التدخل فى شئون مصر والتصرف فيها وفقا لهواه دون أن يقام اعتبار لوجهة نظر الدول العظمى .

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فيهمنا أن يكون معلوما للباب العالى أن حكومة صاحبة الجلالة لا تتصرف فى موضوع مصر تصرفا منفردا اذ تعتبر نفسها ـ فى هـــذا الصدد ـ مرتبطة بدول أخرى » .

وبينما كان لورد « جرانفيل » يعمل كما رأينا ـ على تهدئة الباب العالى وتذكيره بألا يتصرف أو يتدخل في شئون مصر منفردا ، بعثت الحكومة البريطانية الى معتمدها فى مصر سير « ادوارد ماليت » تحثه على المضى فى سياسته وقد رأى هذا الأخير أن يأمر المستر « كوكسون » القنصل الانجليزى فى الاسكندرية بتحضير وتسليح ما بين ٣٠٠٠ ـ ٤٠٠٠ رجل ليتولوا حماية الجالية الاوروبية فى الاسكندرية .

وما أن علم وكلاء مختلف الدول الاوروبية بهذا الاتجاه حتى ثارت ثائرتهم وبعثوا بقنصلى السويد والنرويج فى الاسكندرية الى القاهرة فعرضا على جميع معتمدى الدول الأوروبية الخطة الانجليزية ثم قابل الجميع السير « ادوارد ماليت » واعلنوا احتجاجهم واعتراضهم الصريح على تلك الخطة .

ويصف « سير ادوارد ماليت » ما تم بينه وبينهم فى رسالة برقية الى المستر « كوكسون » القنصل الانجليزى فى الاسكندرية يقول فيها ..

« لقد أبوا ، الاستجابة الى طلبى وصرحوا بأن هذا الاجراء يقتضى استعدادات وتجهيزات واسعة مع اعداد الاسلحة اللازمة لها علاوة على أنه أقوى باعث على وقوع القتال ، وبناء على ذلك كتب المعتمدون الاجانب الى قناصلهم بالاسكندرية ينهونهم عن الاشتراك فى هذا العمل وكلفوهم بتجنبه ، ثم أضاف سير » أدوارد ماليت » يقول : ـ

«اكتفوا بالمساعدة التي يمكن لأميرال الاسطول أن يوافيكم بها عند الحاجة لحماية الرعايا الانجليز ووقايتهم وأولوه ثقتكم وتتبعوا رأيه فى التدابير التى يجب اتخاذها واجراؤها عند الاقتضاء وبما انه يحتمل أن يكون امر هذا المشروع الدفاعى أى تجنيد مابين ٣٠٠٠ ـ ٤٠٠٠ رجل قد انكشف وأصبح معروفا لبعض الناس فأود ألا يعرف أمر العدول عنه بغتة أو تنطلق عن ذلك شائعة مفاجئة ويمكنكم أن تحفظوا هذه الرسائل فى خزانة أسراركم المحصنة وأن تبذلوا الجهد فى تسكين الخواطر فتذيعوا انه ليس بين الوطنيين والاجانب خلاف أو نزاع وأن المخابرات جميعها الآن منوطة بقوميسير الحضرة السلطانية على أن تبلغوا الاميرال سيمور هذه الرسالة »

بعث سير « ادوارد ماليت » برسالته السالفة فى صباح يوم ١٢ يونية سنة ١٨٨٢ وبعث فى نفس الوقت برسالة أخرى الى لورد « جرانفيل »

تصل له فيها الاحداث في مصر وقال ان درويش باشا القوميسير الذى أوفده الباب العالى لم يعلن حتى هذه اللحظة أى تصريح يؤيد فيه الخديو توفيق ويستنكر موقف عرابى وزملائه العصاة المتمردين .

وأكد « لورد جرانفيل » بأن الحزب العسكرى ماض فى تنفيذ خطته وأن اخضاعه أصبح عسيرا وأن نيته منطوية على المضى فى مقاومة الخطط الانجليزية الى النهاية .

ذلك كان الموقف حتى صباح ١١ يونيو سنة ١٨٨٢ . ومنه يتضح أسلوب انجلترا فى معالجة الموقف اذ فى الوقت الذى كشف فيه سير ادوارد حقيقة الوضع فى مصر ، كما هو مبين فى رسالته التى بعث بها الى وزير الخارجية ، نراه فى رسالته الى القنصل يسمى النصح بالمداراة وبتغطية السياسة الانجليزية وعدم الكشف عن سرها حتى يمكن أن تنتفى عن انجلترا مسئولية الاحداث التى دبرت لها وعملت على وقوعها .

***

الفصل العشرون

الصـــدام ••••

« انجلترا تثير الفوضى والاضطراب وتعمل بمفردها على اخراج عرابى ـ اعتداء مالطى »
« على مصرى فى ١١ يونيو سنة ١٨٨٢ كان الشرارة الاولى ـ قنصل فرنسا يصف بداية »
« الفتنة كما وقعت ـ القنصل يقول ان المالطى بقر بطن المصرى فى شارع يسكنه اروام »
« ومالطيون ـ القنصل يقول ان المالطيين والاروام اطلقوا النار من نوافذ منازلهم ـ دى »
« فريسينيه يصف الحادث وينفى أى أثر فيه للتعصب الاسلامى ـ دى فرنسينية يبدى »
« حيرته فى تفسير ظروف الحادث ـ تجمهر مصرى ـ اجانب مستعدون باسلحة موزعة من »
« القنصل الانجليزى ـ التجمهر والاجانب كانا فى ذات المكان والوقت ـ دى فريسينيه يصف »
« ماكان لدى الاجانب من اسلحة ـ الشيخ محمد عبده علل الحادث ـ أحداث ١١ يونيو »
« خدمت اغراض انجلترا ـ انجلترا تتهم عرابى والحزب العسكرى بتدبير الحادث للقضاء »
« على المسيحيين ـ انجلترا تطالب بحمايتها للمسيحيين المصريين ـ قنصل انجلترا يحرض »
« الاوربيين على العرب ـ القنصل يقول قوى المسيحيين يمكن ان تثبت ان العرب هم الذين »
« فى حاجة للحماية ـ احداث ١١ يونيو سنة ١٨٨٢ ترجع الى فشل انجلترا فى اثـارة »
« العالم ضد مصر ـ فتور العلاقة البريطانية والفرنسية ـ فرنسا تخلى المجال لانجلترا »
« فتنفرد هذه بالعمل ـ انجلترا تعمل وحدها وتجنى الثمار »

★★★

ازاء المناورات السياسية التى كان يقوم بها « دى فريسينيه » وازاء نفور جميع ممثلى الدول الاوروبية العظمى من خطة انجلترا لاحداث صدام مسلح بين الجالية الاجنبية بأسرها التى كانت تزمع تسليح ما بين ٣٠٠٠ ـ ٤٠٠٠ رجل منها لتجعل منهم جيشا يلتحم بالجيش المصرى وتتورط أوروبا بأسرها فى النزاع ليتاح لانجلترا التدخل السريع المباشر بقواتها وأسطولها لحماية الرعايا الأوربيين •• ازاء ذلك كله أصبح لزاما على انجلترا أن تعمل بمفردها وأن تسعى لاخراج عرابى والحزب العسكرى ومن أجل استحداث حالة من الفوضى والاضطراب والقلاقل واثارة الصدام بين مختلف العناصر وحيال تطور الاحداث رأى «سير ادوارد ماليت» « ومستر

كوكسون » القنصل الانجليزى فى الاسكندرية تأخير وقوع الصدام الذى كان « سير ماليت » قد نصح فى ٤ يونيو سنة ١٨٨٢ بارجاء وقوعه لان الوقت اذ ذاك لم يكن ــ حسبما رأى ــ مناسبا لوقوعه .

وبعد ظهـــر يوم ١١ يونيو سنة ١٨٨٢ بعث « المستر كوكسون » الى « السير ادوارد ماليت » المعتمد الانجليزى بالقاهرة بالبرقية التالية :

« بعد أن وصلتنى برقيتك المتعلقة بامتناع القناصل العامين للدول الاوربية فى القاهرة عن الموافقة على اجراءات الدفاع التى تقررت دعتنى ضبطية المدينة الى مخفر اللبان حيث وقعت مشاجرة بين الاهالى وبعض المالطيين ولكنى اضطررت أن أعود الى دار القنصلية فى التو بسبب رجمة حجـر عنيفة أصبت بها أثناء سيرى فى الطريق فى منتصف الساعة الرابعة .

ثم استطرد القنصل الانجليزى يصف ما وقع له الى أن قال ..

« ولست أدرى كيف انى لم أمت ولم أقتل فى هذا الحادث وفى الساعة الخامسة مساء نقلت الى دار القنصلية وسلمت ادارتها الى المستر «كالفرت» .

وفى الســـاعة العاشرة والدقيقة الاربعين من ذات اليـوم بعث المستر « كالفرت » نائب القنصل الانجليزى فى الاسكندرية بالبرقية التالية الى « لورد جرانفيل » .

« وقعت بعد ظهر اليوم اضطرابات خطيرة بين العرب والاربيين سقط فيها الكثيرون من الجرحى وأصيب المستر كوكسون بجرح بالغ فى رأسه وكذلك أصيب ثلاثة من حرس القنصلية . لم يتدخل البوليس لحمـاية الاوربين . قتل ميكانيكى البارجة « سوبرب » . لا أستطيع حتى الآن تحديد عدد الجرحى والقتلى . حضرت القوات لاعادة النظام . المحافظ والقناصل يبحثون الاجراءات التى يتعين اتخاذها .. وعد المحافظ بالمحافظة على الأمن العام ، ولكننى أرى أنه عاجز عن ذلك » .

وفى الســاعة الحادية عشرة مســاء أى بعد مضى ٢٠ دقيقة على الرسالة السابقة ، بعث « السير ادوارد ماليت » الى « اللورد جرانفيل » بالرسالة الآتيــة :

« طبقا لآخر الأنباء التى وردت من الاسكندرية فى الساعة الحادية عشرة ، أعادت قوات الجيش المصرى النظام والهدوء ... » .

***

ان أحداث ١١ يونيو سنة ١٨٨٢ جديرة بكل عناية لما لها من أهمية خاصة ، ونظرا لما انتهى اليه تطورها .. فما أن وقعت هذه الاحداث حتى أعلنت العناصر الوطنية بأن ما وقع انما كان نتيجة لتدبير محكم أريد به جر البلاد الى كارثة ، واتهمت هذه العناصر انجلترا وأكدت أن السير « ادوارد ماليت » دفع ببعض العناصر المستوطنة وبعض المالطيين المتخفين فى زى الاعراب للعمل على نشر الاضطرابات واشاعة الفتنة بين مختلف العناصر . كما وأنه كان فى صالح الخديو توفيق أن تسود الفوضى وعدم النظام ويعم الاضطراب لكى يعزز أمام الدول الغربية اتهامه الحزب العسكرى بالعجز عن حفظ النظام على الرغم من تأكيدات زعماء هذا الحزب المتكررة بتحملهم هذه المسئولية .

ولنترك لممثلى فرنسا وصف هذه الاحداث فى حينها :

يقول قنصل فرنسا فى الاسكندرية ـ اذ ذاك ـ فى رسالة له :

« بينما كان خباز مصرى يجتاز شارع الراهبات بالاسكندرية استوقفه مالطى واحتدم النقاش بينهما ثم استل المالطى سكينا كان متسلحا بها وبقر بها بطن العربى ، واستغاث الأخير وتجمع المصريون فى هذا الشارع الذى يسكنه أروام ومالطيون قد زودوا بالاسلحة على مختلف أنواعها ممـا شجعهم على اطلاق الأعيرة النارية من نوافذ دورهم على المصريين .. »

أما « مسيو دى فريسينيه » رئيس وزراء فرنسا فقد أدلى أمام مجلس النواب الفرنسى بالوصف التالى للاحداث فى مصر :

« عندما وقعت الحادثة التى تضمنها وصف القنصل الفرنسى تلاها هياج واضطراب ، يمكن تصوره بسهولة ، فتجمع العرب واقتحموا الحى الاوربى

وفى حمى ثورتهم وغضبهم الأعمى ـ كما قلت أمس في مجلس النواب ـ حطموا الدور واعتدوا على الاوروبيين العزل • ان قنصلنا قام بواجبه فى هذه المناسبة وحال ، فى حدود استطاعته ، وبفضل مايحظى به من مكانة طيبة بين الوطنيين ـ دون تفاقم الضرر الذى بلغ رغما عن ذلك حدا كبيرا • ان عددا كبيرا من الفرنسيين والاجانب ومن كافة الجنسيات لجأوا الى القنصلية الفرنسية ، وظلوا بها عدة ساعات تحت حماية القنصل وموظفى القنصلية •• ان القوات المصرية التى أخطرت فى الحال بما وقع حضرت الى مكان الحادث ، وهى وان كان حضورها جاء متأخرا الا انها أدت واجبها بشكل مناسب •

ويقول قنصلنا ان محافظ الاسكندرية أبدى شجاعة وهدوء ونية طيبة جديرة بالتقدير ، لقد استمر هذا الاضطراب لفترة طويلة قبل المساء كمامر بظرف كان ممكنا أن يضاعف من أثره ويزيد من تفاقمه وذلك حينما أذيع أثناء الاضطراب ان سفينة انجليزية تنزل جنودها الى البر بزعم حماية الرعايا الانجليز •

ولكن القنصل الفرنسى اصطحب بعض الضباط المصريين الى الميناء وتأكدوا من كذب هذا النبأ ونتيجة لذلك عاد الهدوء الى النفوس •

وفى الحادية عشرة مساء أو حوالى منتصف الليل وضع حد للاضطراب جميعه ، ومن مجموع هذه الوقائع وما بلغنى من تحريات اتضح لى انه لم يكن للتعصب الدينى الاسلامى أى أثر فيما وقع من أحداث ، كما لم تكن السياسة من بين الدوافع على وقوعها أو السبب فى حدوثها وربما كان سبب هذه الاحداث أمرا عارضا ، كما يحدث أحيانا فى الموانىء حيث يحتشد رعايا من مختلف الجنسيات ونحن فى فرنسا يحدث فى بعض موانينا مثل هذه الاحداث المؤسفة وان كانت تقع فى نطاق أقل خطرا وأثرا نظرا لما أتيح لها من حسن النظام الادارى والعسكرى •••

وهكذا نخلص من وصف هذه الواقعة وما ترتب عليها الى أن العنصر المحرك لها كان مالطيا من رعايا انجلترا ، كما كان اعتداء هذا المالطى على العربى اشارة البدء فى اتمام المؤامرة المدبرة الخطوات من تجمهر وهياج يسيران فى الخط الذى رسم لخدمة السياسة الانجليزية •

•• ويلاحظ « المسيو دى فريسينيه » فى مؤلفه عن المسألة المصرية :

« انه ما من انسان استطاع أن يفسر هذه المصادفة فى وجود مصريين من

جانب مهيئين للتجمهر والتظاهر ضـــد الاجانب ووجود مطالبين وأروام

في ذات المكان وعلى استعداد لاطلاق النـار على هؤلاء بأسلحة سبق أن

وزعت عليهم قبل أيام قلائل بمعرفة القنصل البريطاني » •

***

وجدير بالذكر أن هؤلاء الاروام والمالطيين الذين عناهم «دى فريسينيه» في مؤلفه ـ كانوا من بين العناصر التي أرادت انجلترا تكوين قوة عسكرية منهم لتقف في وجه المصريين •

ويقول المسيو «دى فريسينيه» بأنه يتبين من تقرير القنصل الفرنسي ، انه قد نبه الى ان ضباط الجيش المصرى قاموا بمصادرة أسلحة وفيرة في أيدى الاجانب ، فقد ضبطوا في عربة واحدةاثنى عشرة بندقيةوصندوقا منالذخيرة كما انه شعر طوال ساعات الليل بحركة مستمرة تجرى بين السفنالانجليزية والميناء • ولقد اتهم المصريون الانجليز بأنهم تستروا وراء ظلام الليل ونقلوا الاسلحة الى البر حيث سلموها لعملائهم وأعوانهم •»

ولقد حلل الشيخ محمد عبده أحداث ١١ يونيو سنة ١٨٨٢ تحليـلا عميقا ، وانتهى الى أن سير هذه الاحداث يقطع ـ تمامـــا ـ بأن الخديو وحاشيته كانا سببا في هذه الفتنة •• اذ كان واضحا أن سياسة الخـديو ورجاله لتجريد عرابى من الثقة والقضاء عليه ، انما كانت سياسة موت أو حياة وانهم من أجل تحطيم هذا الخصم القـــوى لم يكونوا ليحجموا عن اتخاذ أية وسيلة تحقق لهم هذه الغاية • فيقول :

« لما وقع الخلاف بين الخديو ووزارة محمود سامى باشا شاع في القاهرة أن الخديو سيسعى بواسطة أتباعه ليحدث شغبا في نفس القاهرة الى حـد أن الوزارة احتاطت لمنع الفتنة وبالغت في ذلك طول مـــدة قيامها باعباء الامر ، واستدعى الخديو ابراهيم بك توفيق مدير البحيرة ـ وطلب اليه أن يجمع مشايخ قبائل البدو ويحضرهم اليه ـ ففعل ـ وبالغ الخديو في حسن استقبالهم واكثر لهم من المواعيد ثم أوعز الى المدير أن يأمرهم بحشد ٣٠٠ بدوى واحضارهم الى العاصمة بطريق الجيزة ليحدثوا فتنة في البلد

لعدم وجود النظام بينهم ولكنه تعذر على المشايخ حشد العدد المطلوب من البدو فحذف هؤلاء من المعسكر ـ ولما فشل مسعاه هذا أرسل تلغرافا رمزيا (شفرة) الى محافظ الاسكندرية هذا نصـــه :

« قد ضمن عرابى أمر الامن العام ونشر ذلك فى الصحف وجعل نفسه مسئولا لدى القناصل واذا نجح فى ضـمانه هذا وثقت به الدول وصـغر شأننا ـ أما الآن وأساطيل الدول فى مياه الاسكندرية وعقول الناس متهيجة فوقوع الخلاف بين الأوربيين وغيرهم أمر محتمل فاختر لنفسك اما خدمة عرابى فى ضمانه أو خدمتنا » •

« وفى يوم هذه الحادثة توجهت الى السراى فرأيت موظفيها فى جذل عظيم مما حدث وكانوا يبالغون فى رواية الاخبار ويضحكون من عهـد عرابى بالمحافظة على الأمن العام ـ ومن المعلوم أن موظفى السراى لايقولون الا ما يسر الخديو ، فاذا كانت الاخبار سارة تكلموا وضحكوا والا تظاهروا بالحزن والكآبة جهدهم » •

« وبعد ١٢ يوما من هذا التاريخ كنت فى الاسكندرية فسمعت النـــاس أجمع يقولون أن المحافظ (عمر لطفى) سمح بانتشار الفتنة الى هـــذا الحد لانه كان مقيما فى البلد ولم يصدر أمرا بتوقيفها ولم يذهب الى مكان الفتنة الا بعد مضى وقت ولم يطلب مساعدة العسكر النظامى مع أنهم كانوا على مقربة منه •• واجمع الناس على أن عمله هذا موعز به من الخديو ـ وعلمنا أيضا أنه لما كانت المذبحة على وشك النهاية وكان المحافظ يتمشى من مكان الى آخر اذا بأوروبى فى شباك وفى يده مسدس فقال أحد البـــدو أأرمى هذا الرجل ياباشا ؟ فقال له «ارمه» ـ فأطلق البدوى عليه الرصاص فقتله ـ وكثـــير من المنهوبات دخلت بيته وبيوت أقربائه فى ذلك اليوم الأســـود » •

« وقد سمعت أيضا أنه حرض بعض الناس أثناء المذبحة وشجعهم عـلى

ذلك ، وانه أشار الى البوليس « المستحفظين » ألا يتدخلوا قائلا : (دعوا أبناء الكلاب يموتون) » •

« ولم تسأل اللجنة التى تألفت للنظر فى أسباب هذه الفتنة عمر لطفى عن شىء مما حدث مطلقا ، بل كان الخديو أوعز اليه بأن يستعفى بدعوى المرض » •

« كان عمر لطفى محافظ الاسكندرية زمن الفتنة وقد أهمل أمر القيام بحفظ الأمن العام على أنه هو الشخص الوحيد المسئول عنه ، هذا واذا لم نقل أنه هو المحرض عليها ـ فاذا فعل اطاعة لامر عرابى كما ادعى مع أن وظيفته تابعة رأسا الى الخديو ـ لان الخديو أصدر أمرا مخصوصا صرح فيه أنه بعد استعفاء وزارة سامى أفضت أمور الداخلية وشئونها الى السراى ـ فكيف نعلل تعيينه (أى عمر لطفى) وزيرا للحربية جزاء لطاعته لعرابى وعصيانه لسيده الخديو ؟ واذا كان الامر اهمالا منه فكيف يصح مع اهماله وعدم كفاءته تعيينه وزيرا للحربية ؟ ولماذا لم يسأل سؤالا واحدا عما جرى مع أنه كان يجب أن يكون أول من يسأل ؟ •

« لا ريب في أن استقراء سير هذه الحوادث يظهر أتم الظهور أن الخديو بالاشتراك مع عمر لطفى كانا سبب هذه الفتنة ـ أى مذبحة الاسكندرية » •

***

ولكن الواقع أن المسئولية الحقيقية ، تقع على جميع المستفيدين من هذه الاحداث على أن فائدة الخديو توفيق كانت فائدة جزئية وتبعية • وان صح أن أحدا لم يستطع أن يفسر أحداث ١١ يونيو سنة ١٨٨٢ فمما لا شك فيه أن هذه الاحداث خدمت أهداف انجلترا خدمة تامة وقد اكد « مسيو دى فريسنيه » أن أحداث ١١ يونيو ذات طابع محلى ولا أثر فيها للتعصب الدينى أو الدوافع السياسية اطلاقا مما يؤيد هذا الرأى أن قناصل الدول الاوروبية بما فيهم القنصل الانجليزى وقعوا فى ١١ يونيو تصريحا أعلنوا

فيه ثقتهم التامة فى الجيش ودعوا الاجانب الى التزام الهدوء والسكينة ، الا أن الحكومة الانجليزية ماكانت لترتاح الى تفسير ماوقع من الاحداث تفسيرا معقولا من شأنه أن يهدم الخطة السياسية التى دبرتها ضـــد مصر وينفى حجتها فى الاعتداء على البلاد ..

ولهذا فقد بادرت الحكومة الانجليزية بتصريح قالت فيــه بأن أحداث ١١ يونيو ماكانت لتقع لو أن الحكومة المصرية كانت تسلك ذات المسلك الذى كانت تلتزمه مصر قبل قيام الانقلاب العسكرى ، وانه منذوقوع هذا الانقلاب سادت المصريين روح التمرد التى تتزايد يوما بعد يوم بسـبب الاثارة والتشـجيع اللذين لا حد لهما من جانب رجال يتولون حاليا السلطة فى مصر ويعتبر وجودهم خطرا قائما ضد أمن ومستقبل الاوروبيين .

وهــكذا نرى أنه بينما كان « المسيو دى فريسينيه » يبرىء المصريين من التعصب الدينى تبادر الحكومة الانجليزية على أساس ما تلقته من تقارير « سير ادوارد ماليت » « والاميرال سيمور » باتهام عرابى والحزب العسكرى بتدبير احداث ١١ يونيو بغية القضاء على المسيحيين كافة بصرف النظر عن جنسياتهم وقد كان ذلك اتهاما خطيرا له مغزاه ولا يمكن أن يصدر عن حكومة تتوفر فيها النوايا الطيبة ازاء مصر .

ولم تكتف الحكومة الانجليزية بذلك ، بل قـام « سير ادوارد ماليت » بابلاغ « لورد جرانفيل » برسالة تتمشى والخطة التى التزمتها حكومته ، اذ أكد له أنه نتيجة لاحداث ١١ يونيو سنة ١٨٨٢ قد قرر أن يطالب هو وسائر ممثلى الدول العظمى درويش باشـــا القوميسير التركى باعـــداد الترتيبات الخاصة لكفالة أمن السكان المسيحيين المصريين ، وبينما كانت البرقيات تصدر من « لورد جرانفيل » « والاميرال سيمور » « والســير ادوارد ماليت » حاملة هذه المعانى أرسل « المستر كولفرت » نائب القنصل الانجليزى بالاسكندرية برقية الى لورد جرانفيل يطمئنه على الحالة، ويقول فيها أنه ما من خطر يمكن أن يخشى منه فى الوقت الحاضر عدا الخـــوف من حدوث احتكاك مستقبلا بين العرب والاوربيين .. وفى هذه البرقية

تبدو لنا عبارة هامة ، اذ يقول نائب القنصل ، واذا حدث هذا الاحتكاك فان في استطاعة الاوروبيين أن يثبتوا للعرب أنهم أكثر قوة ، وعندئذ سيكون المصريون في حاجة الى نجدة الجيش لهم ..

وهكذا في الوقت الذى يقوم فيه لورد جرانفيل والسير ادوارد ماليت بتضليـــل العالم والزعم بأن الأوربيين في مصر مهددون بخطر الدعاية التعصبية الاسلامية الذى يمتد الى المسيحيين المصريين ، يقول القنصـــل الانجليزى في الاسكندرية ، أنه اذا كان هناك خطر يخشى منه ، ـ فان مصدر هذا الخطر هو الجاليات الأجنبية سيما الجالية الانجليزية وأنه اذا كان هناك من هو جدير بالحماية فهم السكان الوطنيون الذين سيكونون في حاجة الى نجدة الجيش المصرى .

لم تجز مؤامرة انجلترا في ١١ يونيو وتلك الدعاية التى شنتها انجلترا على المصريين بوصمهم بالتعصب الدينى الاعمى ضد المسيحيين عامة لاثارة الرأى العام الاوروبى ضد مصر وضد عرابى والعسكريين ، بل ان احداث ١١ يونيو ١٨٨٢ انتهت الى اضعاف الروابط بين انجلترا وفرنسا ، ففرنسا تصر على أنها لا ترى في حادث ١١ يونيو سوى حادث مألوف يمكن أن يقع كل يوم في أى ميناء بينما انجلترا تصر على أنها ترى نفسها أمــــام حالة خطيرة تهدد كيان الاجانب عموما وتهدد مستقبل مصر وأنه لا منـاص من استخدام القوة وتعرض على فرنسا مشاركتها في ذلك فتصر فرنســـا بدورها على وجهة نظرها انه عمل عدوانى ضد مصر يجب أن يكون نتيجة اتفاق سابق بين سائر الدول الاوربية والباب العالى ، وأن حماية الاجانب في مصر يجب أن تقوم على اتفاق بين أوروبا كلها ـ أو على الاقل تقوم على تأييد الدول الاوربية المجتمعة في مؤتمر الاستانة .

وهكذا نجحت انجلترا في عزل فرنسا باختيار فرنسا عن تحالفها السابق معها ففرنسا بتباعدها وتجنبها مشاركة انجلترا وموقفها بشدة وحزم في وجه أى اجراء عسكرى منفرد قد أفسحت المجال أمام انجلترا . لقد حاولت

انجلترا فى ١١ يونيو سنة ١٨٨٢ أن تحول ماوقع من أحداث الى حالة من الاضطراب والفوضى تذبح فيها الاجانب والمسيحيين لكى تبرهن للعالم أن ماوقع من مذابح هو النتيجة الطبيعية للسياسة الوطنية والتعصب الدينى الذى تزعمه وبأن ذلك كله من آثار السياسة التى يتبعها الحزب الوطنى يؤيده قادة الجيش من المصريين ـ ولكى ترسم الصورة التى تبرر القيـــام باجراء عسكرى أوربى ضد مصر ، ولكن ما منيت به انجلترا من فشل فى هذه الحالة ، دعاها الى أن تفيد من تنحى فرنسا وتعمل بمفردها وتتحمل كافة المسئوليات ، كى تجنى ـ وحدها ـ الثمار وكان هـــذا يدعوها الى الاندفاع فى سبيل تحقيق غايتها على أسرع وجه .

الفصل الحادي والعشرون

الخطة الانجليزية

« استعداد انجلترا لحملتها على مصر – سياسة كسب الوقت للاعداد – استغلال انجلترا »
« التأييد الخديو والقوميسير التركى – القضاء على الجيش المصرى فى راى المعتمد البريطانى »
« هو الضربة القاضية – القوميسير التركى يعمل على تنفيذ الخطة الحربية الانجليزية – »
« القوميسير يأمر بتركيز القوات فى الاسكندرية لتبقى الدلتا مفتوحة – عزل الجيش وتفتيته »
« ساعد الخطة الانجليزية للقضاء عليه بضربة واحدة – خطة انجلترا العسكرية فى ١٨٨٢ »
« تكررت فى سنة ١٩٥٦ – اسباب نجاح الاولى وفشل الثانية – الفرق بين عرابى وبين عبد »
« الناصر فى مواجهة ذات الخطة – الرعايا الانجليز فى الاسكندرية عقبة فى سبيل »
« ضرب المدينة – اجلاء الرعايا الانجليز لازالة العقبة – سعى معتمدى الدول لدى توفيق »
« لتشكيل وزارة تعيد الهدوء والنظام – انجلترا تتجاهل الحقائق وتمضى فى اثارة »
« الفتنة – تكليف راغب باشا بتأليف الوزارة – اعادة الهدوء والاستقرار لا ترضى انجلترا »
« – فرنسا تؤكد نجاح اجراءات اعادة الهدوء – الخديو يستمر فى الرضوخ للانجليز »
« ودرويش باشا – الخديو ينذر عرابى بمغادرة القاهرة الى الاستانة – عرابى يرفض – »
« « جرانفيل » ينفى للباب العالى هدوء الحالة ويزعزع الثقة بمصر – جرانفيل يثير »
« الصعوبات امام الوزارة الجديدة – الرقابة الثنائية تشل حركة الوزارة – حلف توفيق »
« وانجلترا ورجال البدو – سلطان باشا على رأس رجال البدو – تجمع البدو فى منطقة »
« القناة ومديرية الشرقية – القنصل الانجليزى يقول ان التجمع قوة بوليسية لحفظ النظام »
« – القنصل يعرف تجمع البدو فى البحيرة بانه للسلب والنهب – اطمئنان انجلترا لولاء البدو »
« لها – « ماليت » يستأثر بالخديوى ويعزله عن سائر معتمدى الدول – اجلاء الرعايا »
« الانجليز كان ايذانا باحداث الذريعة للعدوان . »

***

كان على انجلترا أن تعمل وأن تحاول كسب الوقت لكى تتم استعداداتها للقيام بحملتها العسكرية ضد مصر ، ولقد أبرق مراسلو الصحافة العالمية من الجزر البريطانية ينبئون العالم بما كان يجرى من استعدادات كبيرة سريعة فى سائر الموانىء الانجليزية وكافة المراكز العسكرية فيها .

وبينما كانت تلك التدابير تتخذ فى خارج مصر كانت انجلترا تعمل فى

مصر على كسب تأييد الخديو توفيق والقوميسير التركى درويش لسياستها وعلى استغلالهما معا لخدمة أغراضهما ، كما راحت تعمل على استخدام خيانة أكبر عدد من عملائها ممن كانت مناصبهم ومراكزهم تمكنهم من اضعاف قوة مصر المحاربة أو القضاء عليها وقد رسم الانجليز بالتواطؤ مع درويش باشا مبعوث الباب العالى فيما رسموا من الخطط خطة القضاء على الجيش المصرى ، ذلك أن اتفق « ادوارد ماليت » و « درويش باشا » على تعزيز حامية الاسكندرية بما لا يقل عن عشرة آلاف جندى ، بينما أن عدد قوات الجيش المصرى جميعها كان ثلاثة عشر ألفا ، وكان هذا التعزيز فى ظاهره بناء على نصيحة « السير ادوارد ماليت » التى استجاب لها درويش باشا » وهلل لتنفيذها « سير ادوارد ماليت » ، وبعث ببرقية فى ١٣ يونيو سنة ١٨٨٢ ينبىء « لورد جرانفيل » بهذا القرار ويعلق عليه قائلا : سيكون فى استطاعتنا ، دائما اكراه المدينة والحامية العسكرية المرابطة بها على الاستسلام فى أى وقت ولهذا أصبح من الضرورى ولصالحنا أن تركز المقاومة المصرية فى تلك البقعة لكى نستطيع فى الوقت المناسب تسديد ضربتنا القاضية وانقاذ دلتا مصر ..

كان « ادوارد ماليت » يعنى بهـــذا التصريح أن الضربة القاضية هى القضاء على الجيش المصرى كله اذ يجد الجيش نفسه أسيرا فى الاسكندرية وهدفا لمدافع الاسطول بينما تبقى دلتا النيل كلها منطقة مكشوفة دون دفاع ودون تحصينات .

ولقد كان لقرار «درويش باشا » أبلغ الاثر فى تخفيف العبء العسكرى عن انجلترا وانقاذها من صعوبة استراتيجية ذات أهمية قصـــوى ، فان الخبراء العسكريين الفرنسيين كانوا قد أجمعوا وقتئذ ــ على أنه ما لم يمكن

اجتذاب القوات المصرية والقضاء عليها فى مركز ما ، فانه يتعين على القوات المغيرة على مصر أن تستعين بما لا يقل عن ٤٠ ألف رجل .

ولهذا كان الشاغل الأول للخبراء العسكريين الانجليز هو المخاطر التى تتعرض لها الخطة الانجليزية اذا ما بقيت قوات الجيش المصرى الرئيسية ونخبة عناصرها داخل الدلتا ، تتحرك بحرية لكى تواجه أعداءها ســواء جاء العدوان من الاسكندرية أو رشيد أو دمياط أو من منطقة القنال .

فعلى هذا الضوء ، يمكننا تقدير مدى الخدمة التى أداها درويش باشا لانجلترا عندما أمر الجيش المصرى بأن يركز قواته بأسرهافى الاسكندرية متخليا عن الدلتا .

ويقول المؤرخ « بيوفيس » انه بفضل هذا الاجـــراء تم تفتيت الجيش المصرى واعتمادا على هذا الوضع تسنى لانجلترا أن تستمر فى استعدادها وأن تضع الخطة النهائية لعدوانها .

وتعود بنا الذكريات فى هذا المقام الى عهد قريب ، الى سنة ١٩٥٦ حينما وقع العدوان الثلاثى الغادر على مصر ، وتكررت ذات المناورة فحاولت فرنسا وانجلترا حمل مصر على ارسال قواتها كلها الى شبه جزيرة سيناء واخلاء الدلتا واستعانت لتحقيق هذه الخطة بالعدوان الاسرائيلى ، وهكذا كانت تطمع فى القضاء على القوات المصرية وكانت الدول المعتدية الثلاث تأمل فى هــذه الحالة أن تجد الدلتا ومصر كلها مفتوحة دون مدافع عنها يعترض طريق الغزاة .

غير أن المحاولة التى نجحت فى سنة ١٨٨٢ فشلت فى سنة ١٩٥٦ لسبب واحد هو أن الذى كان يتولى قيادة مصر فى سنة ١٨٨٢ كان احمد عرابى ، وكان مقيدا بسلطان الخديو والباب العالى ، أما فى سنة ١٩٥٦ فان الذى قاد مصر كان أول رئيس لحكومة مصر المستقلة واستطاع بذهنه أن يقدر الموقف تقديرا عسكريا سليما ، فعلى الفور وبسرعة صادقة أصــدر أمره بانسحاب القوات المصرية كلها من شبه جزيرة سيناء لتواجه العدو الحقيقى ، وجعــل من الدلتا ميدانا للقتال ، وهو أخشى ماكان يخشاه المعتدون .

وهكذا فشل عدوان سنة ١٩٥٦ .

***

ونعود فنقول : ان انجلترا قد مضت فى تنفيذ خطتها المدبرة ، فبعث

برسالة الى الأميرال سيمور قائد الأسطول الانجليزى فى الاسكندرية تكرر له المطالبة بتنفيذ أوامرها الصادرة فى ١٥ مايو سنة ١٨٨٢ لانزال الجنود اذا دعت الى ذلك حماية أرواح الرعايا الانجليز والأوروبيين عامة وأن يضع هذه القوات تحت حماية مدافع الأسطول ، كما طلبت اليه أن تشمل حماية أسطولها الخديو توفيق والقوميسير التركى درويش باشا .. وهكذا وضحت المؤامرة بين هؤلاء جميعا .

ثم تلقى الاميرال سيمور أمرا ملحقا لاجلاء جميع الرعايا الانجليز عن مصر .

وفى ٢٢ يونيو سنة ١٨٨٢ بعث وزير الحربية الانجليزى الى وزير الخارجية بالرسالة التالية : ـ

« تنفيذا لأوامر قيادة الاسطول أبلغكم بأن الاميرال سيمور أخطرنااليوم فى رسالة برقية بأنه يرى أن يغادر جميع الرعايا الانجليز مصر ، عداالقنصل ومن يتعين بقاؤهم ، على أن يركب هؤلاء الرعايا السفن باكر ... وعلى هذا الاساس ، ومتى تم تنفيذ ذلك يرى الاميرال سيمور أن العقبة الاساسية التى كانت مصدر قلق لنا فيما لو قمنا بالاجراء الذى يتعين اتخاذه ، قد زالت »

وهكذا تلقت حكومة صاحبة الجلالة الانجليزية منذ ٢٢ يونيو عام ١٨٨٢ تأكيدات الأميرال سيمور بأنه يستطيع دون أن يخشى أى انتقام يقع على الرعايا الانجليز القيام بأى اجراء عسكرى يعتبره ضروريا .. ولكن كان عليه أن ينتظر الى يوم ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ لأنه كان لزاما على الانجليز أولا أن يخلقوا خلال تلك الفترة الزمنية ، جوا من الخوف والقلق والذعر بين الاجانب خاصة ، وسكان القطر المصرى عامة ، وأن يمهدوا لغزوهم ولعدوانهم ، بما يبثونه من الاضطراب والفوضى مما يحمل السكان على الجلاء الجماعى فى صورة مجموعة مسعورة ، تدق بيدها ناقوس الخطر ، ناقوس الحرب وتدفع كل شىء الى الهاوية التى رسمتها السياسة الانجليزية الى الحرب .. لقد كان آخر اعداد سبق احتلال مصر هو الاعداد السيكولوجى الذى أعدته انجلترا .. الهلع والذعر والخوف يملأ القلوب ، الخوف من الفوضى ، من الاعتداء ، ثم الهجرة .. واندفاع الناس ..

على أنه لم يكن فى واقع الأمر بمصر الا ما يدعو الى الطمأنينة والهدوء .. لو سلمت مصر من أفاعيل السياسة الانجليزية .

وانتشر عملاء الانجليز وانبثت دعاياتهم لتحريض الأجانب خاصة والمسيحيين عامة على الهجرة من سائر المدن والالتجاء الى الاسكندرية ، فازدحمت المدينة بالوافدين عليها وأمسى الناس فيها يتنازعهم الخوف من وقوع احدى كارثتين تذهب كلتاهما بأرواحهم فكانوا يخشون أن تنطلق القنابل من بوارج الأسطول الانجليزى لتدك المدينة بما فيها من حصون وقلاع ، كما كانوا يخافون من أن تقع فتنة بين المسلمين والمسيحيين تنتهى بمجزرة لا يفيد منها الا العدو وقد أدرك المعتمد الفرنسى أن انجلترا ماضية فى تنفيذ خطتها فكتب الى نائب القنصل فى الاسكندرية فى ٤ يونيو سنة ١٨٨٢ لينصح الرعايا الفرنسيين فيها بالتزام الهدوء وتوخى الحكمة فى تصرفاتهم ، وبالرحيل ـ مؤقتا ـ عن الاسكندرية اذا ما دعت الظروف للرحيل الى أن يتضح الموقف .

***

وبتأثير هذه الشائعات ، شعر الناس بدنو العاصفة ، وأدركوا أن الكارثة تقرع الباب ، فبلغ الذعر من نفوسهم أقصى ما يبلغ من النفس ـ وتدافعوا من أنحاء المدن فغصت بهم قطارات السكك الحديدية وازدحمت بالنازحين عن دورهم السفن التجارية والشراعية وعبثا كان عمال الحكومة يحاولون تسكين خواطر الأهلين ، وصرفهم عن الهجرة ، أو التهدئة من موجة الذعر التى جرفت فى سبيلها كل حى فى البلاد . مما حمل المعتمدين السياسيين للدول الأوروبية فى مصر ، على الاجتماع لبحث الموقف والتدارس فيه لا سيما وأن الظروف المحيطة به كانت كلها تدعو الى ذلك فالخديو توفيق كان بمثابة لاجئ الى كنف الأسطول الانجليزى يقيم بالاسكندرية تحت حماية هذا الأسطول ويلازمه السير « ادوارد ماليت » الذى غادر القاهرة ليكون مع الخديو كظله تنفيذا لتعليمات الحكومة الانجليزية ، ثم انه لم تكن للبلاد وزارة تصرف شئونها ، وعلى الجملة فقد

كانت كل الظروف متضافرة على زيادة حرج الموقف ، وعلى اشاعة البلبلة والقلق وايقاد نار الفتنة .

لذلك ، انتهى الرأى بين معتمدى الدول لا سيما معتمدى ألمانيا والنمسا الى السعى لدى توفيق لتشكيل وزارة جديدة يكون من بين أعضائها أحمد عرابى حتى يمكن اخماد الفتنة ، والقضاء على أسباب القلاقل ونجح سعى المعتمدين فأذعن الخديو توفيق لطلبهم وكلف اسماعيل راغب باشا بتشكيل الوزارة الجديدة ، وفى ١٦ يونيو وجه الخديو من الاسكندرية الى عرابى باشا الرسالة التالية :

« حيث أن الحالة الحاضرة تستدعى وجود هيئة يعتمد عليها فى مباشرة أعمال ومصالح الحكومة فقد انتخبنا وعينا سعادة اسماعيل باشا راغب رئيسا لمجلس النظار وأمرناه بتشكيل وانتخاب هيئة يعتمد عليها وعرضها علينا لصدور أمرنا باعتمادها فليكن فى علمكم احالة مقام الرئاسة لعهدة الباشا المشار اليه وكونوا جميعا يدا واحدة فى المساعدة ولمعاونته وصرف الاقتدار والامكان لما فيه انتظام الادارة وحسن سير الأعمال واستتباب الأمن والراحة بأطراف وأكناف البلاد ، نسأل الله التوفيق والاصلاح »

وقد رحب عرابى بالوزارة الجديدة وأبدى استعداده لتنفيذ أوامر توفيق والقيام بواجبه نحو البلاد وقد تم تشكيل الوزارة فى ٢٠ يونيو الا أن سير « ادوارد ماليت » لم يكن يرضيه أن تستقر الأمور ويسود الهدوء فأوعز الى عملاء انجلترا ليضاعفوا جهودهم من أجل ازعاج الأجانب والمسيحيين كيما يهاجروا من البلاد ، وبادر فى ذات اليوم الذى شكلت فيه الوزارة فأرسل الى « اللورد جرانفيل » الرسالة التالية :

« أتشرف بأن أخبركم بأن الدكتور ماكى شرح لى اليوم سوء الحالة التى يعانيها المهاجرون من مصر ولذلك رأى أن يوجه رسالة الى عمدة لندن لكى يدعو الى الاكتتاب لأولئك البؤساء الذين هاجروا من مصر ونزلوا بميناء مالطة والموانىء الانجليزية الاخرى »

« وان رحيل الأوربيين عن مصر مستمر دون توقف والكثير من

المهاجرين سيطلب العون والمساعدة لا عند نزولهم الى البر ولكن فيما بعد لكى يتهيأ لهم أن يبدءوا حياة جديدة •

ان أغلب المهاجرين باعوا كل ما يملكونه فى مصر بأبخس الأثمـــان حتى يستطيعوا الفرار منها »

بينما كان «سير ادوارد ماليت» يبدى رثاءه للمهاجرين على هذه الصورة، بعث بتعليماته الى كافة الوكلاء الانجليز لكى يعملوا على اغلاق البنوك والبيوت التجارية وذلك لكى يصاب كل نشاط اقتصادى داخل البلاد بالشـــلل والتوقف •

وامتد نشاط السير « ادوارد ماليت » فى هذا الصدد ــ الى القاهرة فأمر باجلاء من كان فيها من الرعايا الانجليز ، على الرغم مما كان يســـود القاهرة من الهدوء ، بحيث لم يقع فيها حادث واحد يهدد الأوروبيين فى أرواحهم أو فى ممتلكاتهم ، كما نصح الخديو توفيق بنقل كافة الادارات الحكومية منها الى الاسكندرية •

***

ولم ترد « سير ادوارد ماليت » عن غايته الحقائق التى كانت تدحض ادعاءاته ففى الوقت الذى كان « ماليت » يذيع ما يذيع من المفتريات ليؤكد قيام الفوضى وليبعث الرعب فى كل الأوساط كان بين يديه تقـــريران أحدهما : من القنصل الانجليزى فى القاهرة ويؤكد فيه أنه لا يوجد أى خطر فى المدينة يهدد أرواح الاجانب وأملاكهم ، والآخر : من القنصل الانجليزى فى الاسكندرية ينبه سير « ادوارد ماليت » الى ما يهدد المدينة نتيجة لرحيل العمال الفنيين الأجانب الذين يعملون فى سائر المرافـــق الأساسية بها • لا سيما مرفق مياه الشرب ، وكان من شأن هذين التقريرين أن يصرفا « ماليت » عن المضى فى خطته الازعاجية ، ولكنه لم يأبه بهمـا ولم يحفل بما تضمناه من حقائق ، بل انه بعث الى « لورد جرانفيـــل » برسالة يؤكد فيها مضيه فيما يتخذه من اجراءات •

كذلك بعث المعتمد الفرنسى الى المسيو « دى فريسينيه » يقول :

« ان آخر الأنباء تؤكد نجاح الاجراءات التى اتخذها الخديو لتشكيل وزارة جديدة حيث أن بوادر الهدوء والاستقرار بدأت واضحة وتبعث على الأمل فى عودة السكينة والنظام على وجه السرعة وبصورة كاملة وعاجلة »

وتشبث سير « ادوارد ماليت » بموقفه المتجنى ، متجاهلا كل الحقائق الواضحة ، فتجاهل أحمد عرابى ، وتجاهل سعى المعتمدين السياسيين لحل الأزمة ، وتجاهل وجود الوزارة الجديدة بل انه بمجرد أن تم تشكيلها وفيها أحمد عرابى ، أعلن استنكاره لما بذله المعتمدون السياسيون من المساعى التى أفضت الى تأليف تلك الوزارة ، ورفض الاعتراف بها كحكومة ذات سلطة شرعية الا أن معتمدى الدول الغربية لم يستسلموا لموقف المعتمد الانجليزى ، كما نصح المعتمد السياسى لألمانيا للخديو بالتفاهم والتعاون مع الوزارة الجديدة وتجنب كل ما يسىء الى علاقته بالوزراء .

ولكن الخديو ، على الرغم من وعده للمعتمد الالمانى بالتزام نصحه ومشورته والتعاون مع الوزارة الجديدة . فقد اتجه الى العكس من ذلك كله . ومضى ينفذ توجيهات «ادوارد ماليت» و «لورد جرانفيل» و «درويش باشا» فطلب الى « عرابى » مغادرة مصر والسفر الى الاستانة وشفع طلبه هذا بانذار عرابى بما يتعرض له من أسوأ العواقب اذا لم يمتثل لما أمر به .

ولكن عرابى لم يمتثل بل لم يأبه بانذار الخديو ، وأصر على البقاء فى بلاده .

وقد أبلغ الباب العالى من جانبه الدول بأن الأنباء التى تلقاها من مصر تقطع بأن الحالة قد استقرت فى البلاد وأن الهدوء يشمل مصر ، كما أن تشكيل الوزارة الجديدة يطمئنه على استقرار النظام بصفة نهائية .

غير أن « اللورد جرانفيل » بعث بمذكرة الى الباب العالى قال فيها انه لايشاطره هذا الرأى « وأن المظاهرات العسكرية مستمرة فى مصر وأن آثارها مدمرة لاقتصاديات البلاد وقد بددت كل شعور بالاطمئنان الى مصر من حيث احترامها لواجباتها والتزاماتها الدولية »

ثم أضاف يقول :ـ

انه طالما كان الرجل المسئول عن قيام هذه الحالة باقيا فى مصر فلن تكون

هناك ضمانات تكفل الهدوء والنظام كما انه ليصعب علينا أن نولى تأكيداته في هذا الشأن ـ أى اعتبار أو نقيم لها أى وزن •

وحرص « لورد جرانفيل » على أن يقيم كافة الصعوبات فى وجـــه الوزارة الجديدة ، ففى ٣٠ يونيو سنة ١٨٨٢ بعث الى السفير الانجليـزى فى برلين بالبرقية التالية :

« يهمنا أن توضحوا للبرنس بسمارك ردا على الملاحظات التى أبداها لكم بالأمس أن حكومة صاحبة الجلالة لم تكن طرفا فى التسوية التى تمت فى مصر •• (أى تشكيل الوزارة الجديدة) وأن الحكومة الانجليـزية وان كانت تعترف بأن هذه التسوية يمكن اعتبارها اجراء مؤقتا لحمـــاية أرواح الأوربيين وأملاكهم الا أنها لا ترى فى هذه التسوية أى حـــل للمشكلة السياسية بأية صورة من الصور »

وفى نفس اليوم بعث «لورد جرانفيل » الى « لورد دفرن » سفير انجلترا فى الاستانة يقول : ـ

« لقد وصل الى علمكم أن درويش باشا يلح على الخديو ليعود الى القاهرة بعد تشكيل الوزارة الجديدة ، وأن حكومة صاحبة الجلالة لترى أن عودته الى القاهرة تعرض حياته لأشد المخاطر وتعيد حالة الذعر الى هذا الميناء •• ومن أجل هذا فانى أطالبكم بالعمل لدى المسئولين من أجل الغاء الامر الصادرمن درويش باشا للخديو بالعودة الى القاهرة »

كما بعث « لورد جرانفيل » فى ذات الوقت برسالة الى السـير « ادوارد ماليت » يقول فيها : ـ

« ان حكومة صاحبة الجلالة تعتزم مطالبة حكومة مصر فى الوقت المناسب بتعويض عما أصاب رعايانا فى الاسكندرية من الاضرار ، ولهذا نكلفكم بابلاغ هذه النية الى الرعايا الانجليز والى أقارب من قتل منهم واتخاذ الاجـراءات اللازمة لتسجيل مطالب جميع الرعايا فى القنصلية لمواجهة الحكومة المصرية بها •• »

كما أوعز « سير ادوارد ماليت » الى المراقبين العامين فى مصر ، بالعمل ضد الوزارة القائمة حتى يمكن أن تشل حركتها تماما •••

وتنفيذا لهذا التوجيه بعث المراقبان بمذكرة للحكومة قالا فيها :

« انه لمن المعلوم للكافة بأن مجلس الوزراء منذ انعقاده الاخـير قد أمر

بتجهيزات وباعداد مشروعات لم ترد نفقاتها ولم تقدر عند تحضير الميزانية •• وكان المراقبان الموقعان على هذه الرسالة يعتقدان أنه بعد توقف المجلس عن الانعقاد طوال خمسة عشر يوما سيقوم بتقديم بيان عن ماهية هـــذه الاستعدادات والتحضيرات وأثرها المالى على الميزانية •

لقد تبين لنا أن جدول أعمال المجلس لا يتضمن غير مسائل تافهة ولذلك يعلن المراقبان رغبتهما فى أن توضح لهما الحكومة ما يأتى :

أولا ــ هل قامت الحكومة منذ اجتماع المجلس الأخير أو قبـــله بالارتباط بنفقات اضافية يترتب عليها حتما تجاوز الاعتمادات المقررة لمختلف أبواب الميزانية بأى شكل من الأشكال •

ثانيا ــ اعتمادا على أى المصادر المالية ستقوم الحكومة بمواجهة هذه الأعباء الجديدة وهل فى استطاعة الحكومة أن تحدد نفقات هذه الأعبـــاء وبموجب أى تصريح يتسنى لها التصرف فى هذه الأموال ؟

ان المراقبين يتقدمان بهذه المذكرة لعرضها على مجلس الوزراء ويطلبان عليها ردا كتابيا ومحددا قبل انعقاد الجلسة القادمة للمجلس وعلى أن تدرج هذه المذكرة ضمن جدول أعماله »

وبايعاز من « سيرادوارد ماليت » المعتمد الانجليزى اتبع المراقبان مذكرتهما بأخرى قالا فيها :ــ

« ان للرقابة الثنائية على مصر وظيفتين أساسيتين : الاولى ــ حضور مجلس الوزراء ، والثانية ــ اجراء التحريات المناسبة فى كافة المصـــالح العمومية •

ولا تستطيع الرقابة الثنائية فى الوقت الحاضر نظرا لما يتمتع به عرابى باشا من سيطرة ونفوذ على الحالة أن تباشر واحدا من اختصاصيها هذين •

ففى مجلس الوزراء لاتملك الرقابة وقف تنفيذ قرارات يتفق عليها خارج المجلس وتعتمد دون اعتبار لموقف الرقابة فى القيام بالتحريات فان ذلك الحق قد أصبحت مزاولته مستهدفة لمعارضة قوية تنتهى ــ حتمــا ــ الى احتكاك جديد بينها وبين المعارضين ، وازاء هذه الحالة فلا يمكن للرقابة الثنائيـــة أن تحضر اجتماعات مجلس الوزراء لان حضورها جلسات المجلس يمكن الحزب العسكرى من الحصول على سلطة معنوية كبيرة وبذلك تكون الرقابة الثنائية قد خدمت هذا الحزب وأضعفت نفسها وقدمت الدليل على عجزها • »

وقد قام « سير ادورد ماليت » تأييدا لموقف المراقبين بابلاغ لورد جرانفيل

في ٢٢ يونيو سنة ١٨٨٢ بأنه يرى أن يمتنع المراقبان عن حضــور جلسات مجلس الوزراء •

***

كان رجال البدو محل عناية كل من الخديو توفيق وانجلترا وكان يقوم بينهم حلف تدعمه المصلحة المادية وكان البدو الذين يتزعمهم سلطان باشا رئيس مجلس النواب ـ اذ ذاك ـ حريصين على الالتفاف حول الخــديو توفيق واعلان ولائهم ووفائهم لقضيته ولشخصه ومشايعتهم المخلصــــة للسياسة الانجليزية ولهذا جعل الانجليز البدو عنصرا هاما من عنـــاصر خطتهم ازاء مصر ، وأسندوا اليهم في تنفيذ هذه السياسة دورا هاما •

يقول المؤرخ « أشيل بيوفينس » ان سر هذا الحلف كان عند الخــديو توفيق لأنه كان من المتوقع أن يبيح لهم حينما يحين الحين ، سلب مدينة القاهرة ونهبها ثمنا لخدماتهم ، وقد استعدوا لهذا اليوم المرتقب وصدرت التعليمات للشيوخ والبدو بالتأهب في منطقة القناة وفي الشرقية •• وفي البحيرة •• وفي ضواحي الاسكندرية •

لقد حاول سير « ادوارد ماليت » أن يفسر « للورد جرانفيل » تجمــع البدو وأسبابه فبعث برسالة في ٢٠ يونيو سنة ١٨٨٢ يقــول فيها : انه يجهل أسباب تجمع البدو ولكنه يميل الى الاعتقاد بأن هذا الأخير « أى التجمع » هو لمصلحة النظام فان البدو في منطقة القناة سيتولون مهمة تأمين سلامة السفن التي تعبر قناة السويس وأنه يرى أن رجال البدو يمكن أن يكونوا قوة بوليسية على ضفاف القناة لخدمة الأمن والنظام •

أما البدو الذين تجمعوا في منطقة البحيرة وفي ضواحي مدينة الاسكندرية فان « مستر كوكسون » فسر مهمتهم في رسالة بعث بها الى « لورد جرانفيل » يقول فيها ان هدف تجمع رجال البدو حول الاسكندرية هو القيـــام بأعمال السلب والنهب في الوقت المناسب •

وهكذا كان البدو على استعداد لتنفيذ الدور الذي عهد به اليهم تحت قيادة شيوخهم بزعامة سلطان باشا •

وفى الوقت الذى كان « سير ادوارد ماليت » مطمئنا فيه الى سيطرة انجلترا على قوات البدو وتوجيهها الوجهة التى تتفق والخطة التى أعدتها لغزو مصر ، عمل « ماليت » على الانفراد بالخديو توفيق وعزله عن سائر معتمدى الدول الأوروبية وطلب الى المستر « كلفن » المراقب المالى أن يرافقه بصفة دائمة • أما سير « ادواردمالیت » فكان يعمل على شل الوزارة الجديدة التى شكلت برئاسة راغب باشا فى نشاطها الداخلى يعتمد التشهير بها واحاطة وعودها بسياج من الريبة والشكوك فى مختلف الأوساط الدولية •• ذلك كله بينما كانت الحكومة الانجليزية ماضية بهمة ونشاط فى اتمام استعداداتها العسكرية وهى تترقب وتتصيد المناسبة التى تمكنها من اثارة ما تبرر به القيام بالعمل العسكرى المباشر •

لقد تم لانجلترا اجلاء الرعايا الانجليز وأصبح الامر بيد « الامير سيمور » الذى ترك له تقدير اختيار الوقت المناسب لاثارة الاحتكاك وايجاد الذريعة للعدوان ، وكان على السياسة الانجليزية أن تحرص على مصانعة الدول الاوروبية العظمى والباب العالى ، ولكن بالقدر الذى لايورطها فى موقف يعوق تنفيذ خطتها المعدة •

ولقد كان فى المؤتمر المقترح مجال واسع لانجلترا لكى تصول وتجول ، وتلجأ فى حرية تامة الى كافة الوسائل لصرف نظر أوروبا والباب العالى عن نيتها المبيتة للانفراد بالعمل فى مصر •

ففى ١٣ يونيو سنة ١٨٨٢ وجه لورد جرانفيل الى السفراء الانجليز فى برلين وروما وفينا وبطرسبرج رسالة جاء فيها ما يأتى :

« تعلمون وجهة نظر حكومة صاحبة الجلالة ازاء مصر والأساس الذى تراه لاعادة النظام فى ذلك البلد • ان الوقت يلح وانى أترك لتقديركم تحقيق أفضل وسائل الاتصال بممثلى الدول الأخرى التى كانت دائما على استعداد للاعتراف بما لفرنسا وانجلترا من وضع خاص ترتب عليه قيام حق لهما فى الأولوية باتخاذ أى اجراء بالنسبة لهذا الموضوع »

« وطبقا لمذكرتنا المؤرخة فى ١٢ فبراير يتعين أن يكون اشتراك الباب العالى فى أى نقاش أو فى أى اجراء فى نطاق عملى يتمشى وسلطة أوربا

المتحدة وعلى هذا الأساس وجهت الدعوة للباب العالى لكى يبعث بمندوب عنه للمؤتمر ويسقط كل اعتراض من الباب العالى نحو دعوة المؤتمر طالما أن دعوة قد وجهت اليه وأن المؤتمر سينعقد فى الاستانة »

وان حكومة صاحبة الجلالة على ثقة بأن حكومة الباب العالى ستقدر الضرورة الملحة التى تقضى عليه بالوصول الى تفاهم سريع مع سائر الدول على الاجراءات الضرورية التى يتعين اتخاذها للابقاء على سيادة الباب العالى وسلطان الخديو واعادة النظام فى مصر طبقا للوضع الراهن »

الفصل الثانى والعشرون

المؤتمر

« انجلترا تدعو الى عقد مؤتمر الاستانة ، بعد فراغها من اعداد خطتها ضد مصر – انجلترا كانت على ثقة من اعتراض الباب العالى على عقد المؤتمر – سياسة انجلترا كانت ترمى الى كسب الوقت – دى فريسينيه يقترح ان توقع الدول المؤتمرة ميثاق النزاهة – مكر السياسة الانجليزية وتفوقها على سياسة فرنسا – قبول انجلترا التوقيع على ميثاق النزاهة لم يمنع مخاوف الدول من نواياها – انجلترا تلزم سفيرها فى الاستانة بالا يتقيد بغير اهدافها الاساسية – الباب العالى يرفض عقد المؤتمر ، ويعلن نجاح درويش باشا فى مهمته – ايطاليا تصر على عقد المؤتمر – المانيا والنمسا تتبنيان مطالب العناصر الوطنية فى المؤتمر – الانجليز ينصحون الخديو ليعرض على المؤتمر رأى مجلس النواب فى الاحداث – تنصل انجلترا يشككها فى نوايا وزارة راغب باشا – انعقاد المؤتمر بالاستانة فى ٢٣ يونيو – الباب العالى لا يحضر المؤتمر – اعضاء المؤتمر جميعهم يوقعون ميثاق النزاهة ، يزعم مندوب انجلترا فى المؤتمر ان الفوضى فى مصر قد طغت على الحكومات – مندوبو روسيا والمانيا والنمسا يتحدون مندوب انجلترا ويطلبون اليه تفصيلا وافيا – المندوب الانجليزى يتهرب من الاجابة ويلقى بالمسئولية على الباب العالى – المندوب يزعم أن درويش باشا اعترف بفشله فى مهمته – كانت انجلترا تعرض على الدول الاشتراك معها فى حملتها على مصر ونيتها منطوية على الانفراد بالغزو – وزير خارجية ايطاليا يدرك خطة انجلترا فيدعو الى عرض المسائل العامة على المؤتمر – السفير الانجليزى يقرر أن انفراد انجلترا بالتدخل فى مصر هو لحساب الصالح العام – السفير يقول ان بين انجلترا ومصر حسابا لابد من تصفيته – السفير يشير الى مقتل الرعايا الانجليز بالاسكندرية – السفير البريطانى لايرى فيما قاله السفير الانجليزى مبررا للتدخل دون موافقة اوروبا – المؤتمر يدعو الباب العالى للمشاركة فى اعادة الامن والنظام الى مصر – الدعوة تشمل نصح الباب العالى بقبول شروط انجلترا – النصيحة كانت تهديدا مقنعا . »

***

لما فرغت السياسة الانجليزية من الاعداد الكافى لقيامها بغزو مصر ، أعلن « اللورد جرانفيل » أنه قد آن الأوان لعقد المؤتمر لكى يمكن ارسال قوات عسكرية الى مصر تعيد اليها الهدوء والنظام ، وتعيد الى الخديو سلطانه على البلاد ، ولم يفته أن يطالب بارسال الجنود الأتراك الى

مصر لتعمل على تحقيق هذا الغرض ، وما كانت مطالبة « جرانفيل » بارسال هؤلاء الجنود الا للتعمية ، ولكي يبرهن على حسن نية إنجلترا ، ولينفي كل اتهام يوجه الى المؤتمر ، فانه وضع أمامه العراقيل التي تتعثر أمامها قراراته ومداولاته ، لأن المؤتمر وان كان الأساس في اتجاهه هو اجماع دوله على اعادة النظام الى مصر ، الا أنه لم يكن بين دوله اتفاق أو اجتماع ظاهر على تعيين القوات التي تستخدم في مصر لهذه الغاية ، وتحديد مهمتها بها ، وبالاضافة الى ذلك كله ، فقد كان « جرانفيل » على يقين من ان الباب العالي سيكون أول المعترضين على عقد المؤتمر ، وفي طليعة المتشككين الخائفين من قراراته .. ولكن « جرانفيل » كان يرمي بهذه الدعوة الى غرض آخر لا يتصل بالمؤتمر ولا بقرارات المؤتمر - كان الغرض هو كسب فسحة من الوقت تتم خلالها انجلترا استعدادها لغزو مصر ، بينما تكون سائر الدول في شغل شاغل عن هذا الاستعداد .

غير أن هذه النية لم تغب عن ادراك « دي فريسينيه » رئيس وزراء فرنسا الذي أراد أن يتحوط لسائر الاحتمالات فاقترح كاجراء مبدئي ، أن توقع جميع الدول المؤتمرة ميثاقا للنزاهة تتعهد فيه كل دولة ألا تحقق لنفسها أي مغنم في مصر ، على غرار ميثاق النزاهة الذي سبق توقيعه سنة ١٨٤٠ بين دول أوربا بالنسبة لمصر ، وهكذا كان يعتقد المسيو « دي فريسينيه » أن في هذا الميثاق ما يبعد أو يعرقل الخطط الخاصة لبعض الدول .. كما أرسل اللورد « جرانفيل » في ١٦ يونيو سنة ١٨٨٢ بمذكرة توضح وجهة نظره في المذكرة التي تناولت الأسس التي ترسل بمقتضاها القوات الى مصر حتى لا يساء تفسير عبارات المذكرة .. وقد جاء في مذكرة « دي فريسينيه » ما يلي :

« رغبة من الحكومة الفرنسية في عدم الانفصال عن الحكومة الانجليزية في مثل هذه الظروف ، فقد بعثت الى سفرائنا بالمذكرتين المبلغتين لي من « لورد جرانفيل » لكي يبلغوها - بصفة سرية - الى الدول العظمى الاوربية وقد أبقيت في المذكرتين تلك العبارة الواردة في رسالة لورد جرانفيل والتي تقول « أن القوات التي سترسل الى مصر ستظل تحت امرة الخديو

طوال بقائها فى مصر» وانى لافهم من هذه العبارة كما قالها «لورد جرانفيل» وسجلها بنفسه ، عند اضافتها الى المذكرة أن تكون هـذه القوات تحت سلطة خديو مصر الحكومية ، لاتحت سلطة الخديو العسكرية الشخصية »

كما ضمن دى فريسينيه مذكرته ـ امعانا فى الاحتياط الكلى صيغة ميثاق النزاهة التى تقول :

« ان الحكومات التى يمثلها الموقعون أدناه تتعهد بأنها لا تقصد بأى اتفاق يعقد فيما بعد ، نتيجة لسعى هذه الدول المشترك لتسوية شئون مصر ، اغتنام أى امتياز لنفسها يتناول الاراضى ولا الحصول على وضع ما لصالح دولة منفردة ولا أن يكون لرعايا أى منها من الامتيازات التجارية مالا يكون مثله لرعايا أى دولة فى مصر وذلك فى أية مسألة يتم الاتفاق عليها ..

وكان مسيو « دى فريسينيه » يقصد من هذا تحديد موقفه ازاء انجلترا وليؤكد لها فى نفس الوقت :

أولا ـ أن كافة القوات التى سترسل الى مصر يجب أن تخضع لسلطان الحكومة المصرية أى الحكومة المشكلة طبقا لنظام البلاد وقوانينها ، وهو ما يختلف تمام الاختلاف من حيث النتيجة عن وضعها تحت السلطان المطلق للخديو ، لأن هذا الخديو كان بدوره خاضعا لسلطان المعتمد الانجليزى السير « ادوارد ماليت »

ثانيا ـ ان من شأن توقيع ميثاق النزاهة أن يحرم على سائر الدول وبصفة خاصة انجلترا السعى للحصول على مزايا خاصة فى الأراضى المصرية أو الحصول على امتيازات تجارية ومالية من أى نوع كان لصالح أية دولة من الدول .

ثالثا ـ كان المسيو دى فريسينيه يعتقد أنه اذا تم الاتفاق على المبدأين المذكورين تمت له الحيلولة دون هذا الاحتلال الذى كانت تزمع انجلترا القيام به بمفردها وبأى ثمن ..

***

وهكذا بدأ الصراع السياسى بين فرنسا وانجلترا صراعا يتجلى فيه مدى مكر الدبلوماسية الانجليزية وتفوقها على السياسة الفرنسية ، وكانت يد

فرنسا ـ اذ ذاك ـ مازالت ملوثة بدم تونس وعلى الرغم من هذا كانت تريد أن تبدو في مظهر المدافع عن مبدأ الحرية والمساواة والاخاء الذى ظلت تنادى بها أمام الرأى العام الاوربى وأمام العالم الاسلامى باعتبارها دولة اسلامية ! (بحكم سيطرتها على بلاد اسلامية) تناصر قضايا المسلمين والعرب ..

ولكن انجلترا لم تأبه بذلك لأن فرنسا كانت قد باركت الحلف الأوروبى المقدس فى مؤتمر برلين سنة ١٨٧٩ والذى بموجبه أباحت انجلترا لفرنسا احتلال تونس أما فيما يتعلق بشئون مصر فكان واضحا منذ ذلك التاريخ وبالاتفاق مع « بارتملى سانت هيلر » و « جامبتا » ان السياسة الغربية فى جملتها متكاتفة ومتضامنة وفقا لخطة متفق عليها بين انجلترا وفرنسا فكان على انجلترا اذن أن تعالج موقف فرنسا ، وقد عالجته عن دراية بالعقلية وبالنفسية الفرنسية وعن خبرة بما يصيب التفكير الفرنسى من التعقيد أمام المنطق القانونى .

كما حرصت انجلترا فى هذا المؤتمر على اثارة أقصى ما يمكن من المشاكل وابداء أبعد ما يمكن من الدفوع فيما ينظره من قضايا لتعطيل مضية فى العمل وتعوق سيره وبذلك حالت دون وصول الدول الاوروبية العظمى الى اتفاق محدد وسريع فى شئون مصر ، فكانت عندما يلوح لها أن الدول قد أوشكت على الاتفاق تبادر الى اثارة دفع يخلق مشاكل جديدة ، ويقيم العراقيل والصعوبات ، وكانت تتقدم بمقترحات ومشروعات تشغل بها من وقت المؤتمر حتى اذا ماتمت الموافقة عليها ، تعود لتتقدم بالمطالبة بالغائها بدعوى أنه طرأت ظروف جديدة تدعو الى الغائها ولا تجعل بقاءها مناسبا وذلك كله يفرض المطل والتسويف واطالة مدة انعقاد المؤتمر ..

***

وكان المسيو « دى فريسينيه » يدرك تماما المخاطر التى تتعرض لها مصر من جراء كل تأخر فى عقد المؤتمر ، فبعث برسالة الى الباب العالى فى ١٢ يونيو قال فيها :

« ان الوقت قد أزف ولا بد من عقد المؤتمر وان الأمور لم تعد تحتمل التسويف فى عقده وان الرأى العام فى أوربا لم يعد يسمح لحكوماته بالانتظار أكثر مما انتظرت، اذ لا بد من اتخاذ قرارات فى الموقف اذ أنه

يرغب فى التفاهم مع حكومة الباب العالى ، غير أنه اذا كانت هذه ستبقى ملتزمة مطلها وتسويفها فى عقد المؤتمر فان أوروبا ستسقطها من حسابها وستمضى الدول فى العمل بدون تركيا •

وفى نفس الوقت طلب مسيو « دى فريسينيه » من « المسيو تيبسوت » سفير لندن أن يبلغ « لورد جرانفيل » بأنه قد انقضت عشرة أيام على الدعوة التى وجهها الى اللورد جرانفيل لعقد المؤتمر والتى كانت ترمى ـ وفقا لوجهة نظر « دى فريسينيه » ـ الى تدخل دول أوروبا مجتمعة فى المشكلة المصرية •

وأمام هذا الاصرار من جانب « مسيو دى فريسينيه » وافق « لورد جرانفيل » على الارتباط بميثاق النزاهة ، وانضم « دى فريسينيه » فى الالحاح على حكومات الدول العظمى الاوربية لعقد مؤتمر الاستانة بصفة عاجلة ، سواء اشترك فيه الباب العالى أو لم يشترك •• الا أن « لورد جرانفيل » رأى فيما يتعلق بالباب العالى أن يطلب الى « لورد دفرين » فى ١٦ يونيو سنة ١٨٨٢ أن يدعو زملاءه السفراء للعمل على عقد المؤتمر بصفة عاجلة لبحث شئون مصر وتوجيه الدعوة للباب العالى على ألا يكون لتخلف الباب العالى عن حضور المؤتمر أى أثر فى استمرار أعماله وعقد جلساته ••

ولكن على الرغم من قبول « اللورد جرانفيل » واستجابته لطلب «المسيو دى فريسينيه » فان الدول الاوروبية بدأت تساورها المخاوف من نوايا انجلترا العدوانية ،ففى ١٧ يونيو توجه السفير الالمانى فى لندن واستفسر من « اللورد جرانفيل » عن صحة التقارير التى تؤيد ما تقوم به انجلترا من استعدادات لارسال حملة عسكرية كاملة لغزو مصر فنفى «جرانفيل» صحة هذه التقارير ، كما نفى وجود أية نية عدوانية فى سياسة انجلترا نحو مصر ••

***

وفى ذات الوقت بعث « جرانفيل » الى سفيره فى الاستانة بالتعليمات الآتية :

« انكم تعلمون الأسباب التى دعت الى بحث مشاكل مصر وعرضها فى المؤتمر ، ان الطابع الأساسى لهذه المشاكل هو تلك المظاهرات العسكرية المستمرة التى كان من شأنها هدم سلطة الخديو وسلطان الباب العالى وازالة كافة الضمانات المنبعثة عن هذا السلطان ، والحقوق المترتبة على الفرمانات والتعهدات الدولية ومن أجل هذا فقد دعت الحاجة الى مساندة سلطان الخديو وانقاذه من دكتاتورية الحزب العسكرى المصرى ، ولهذا فلا يمكن أن نقبل تلك التسوية المؤقتة التى تمت بوصفها حلا للموقف ، لأنها خلو تماما مما يكفل عدمرجوع هذه القوة التى تحركت فتعودلتتحرك مرة أخرى من أجل القضاء على الأوضاع القائمة فى مصر ـ وهدم الحقوق المكفولة للأوروبيين .. لقد تحمل جلالة السلطان مسئوليته بوصفه صاحب السيادة وبعث بقوميسيير خاص الى مصر ، الا أنه لا بد أن يدرك جلالته أن الحالة تدعو الى مزيد من الاجراءات كيما يتسنى تثبيت سلطته فى مصر .. ستتقدمون بالاشتراك مع زميلكم سفير فرنسا للمؤتمر فى أول جلسة له للتوقيع على ميثاق النزاهة الذى تم الاتفاق على توقيعه مع أكثر الحكومات المعنية ، وستضمنون كذلك للسفير فى اقتراح توجيه طلب للسلطان ليبعث الى مصر بقوات تركية كافية لاعادة النظام ، ولديكم من التعليمات ما يجعلكم ملمين بالشروط الواجب توافرها فى القوات التى سترسل الى مصر ، لقد وافقت حكومة فرنسا على هذه الشروط ولكن هناك اعتراضات أثارتها بعض الحكومات الأخرى تنسب القسوة الى تلك الشروط وهذه الاعتراضات لا تستند الى أساس .. ان حكومة صاحبة الجلالة ترغب فى أن تتشاوروا مع زملائكم أعضاء المؤتمر فى هذه الشروط وأن تعملوا على اقناع الجميع بعدالتها وقدرتها على تحقيق الضمانات الواجبة على الباب العالى وحمله على الدقة فى تحديده لأهدافه وللغرض الذى من أجله ترسل هذه القوات ، فاذا رفض السلطان الاستجابة الى تلك الشروط كان على المؤتمر أن يتشاور فى الوسائل الفعالة التى تكفل اعادة النظام والأمن فى مصر وعلى ضوء الظروف القائمة الآن ، يمكن القول بأن هذه الدعوة انما قصد بها الى مطالبة دول هذا المؤتمر بتأييد التدخل

العسكرى وبقوات أخرى غير القوات التركية تخضع لسلطة الدول الأوروبية لا لسلطة تركيا •

ويمكنكم أن تعلنوا المؤتمر ـ لمجرد علمه فقط ـ بأن حكومة صاحبة الجلالة الملكة مصرة على المطالبة بتعويض كامل ومجز للرعايا البريطانيين فى مصر مقابل ما لحقهم من أضرار مادية وأدبية وما لحق برجالهم الرسميين فى البلاد من اهانات مست كرامتهم •

وانتهت الرسالة بتفويض من حكومة انجلترا لسفيرها فى الاستانة تخوله الحق فى اتخاذ كافة الاجراءات التى يراها كافية لتحقيق أهداف السياسية الانجليزية •

وبهذا تركت انجلترا لسفيرها فى الاستانة توجيه دفة السياسة بما يكفل تحقيق أغراضها •

وبينما كانت انجلترا تبعث الى سفيرها بهذه الرسالة كان الباب العالى متمسكا بعدم عقد المؤتمر •

وقد دعا وزير خارجية الدولة العثمانية مترجمى سفارات ايطاليا والنمسا وألمانيا وروسيا وأبلغهم أن من رأى الباب العالى أن مهمة درويش باشا جاءت بأحسن النتائج فقد عاد الى مصر أمنها وسلامتها واستقرت الأمور وساد النظام ـ وأبدى رجال العسكرية فيها الطاعة والخضوع، وذلك كله من شأنه أن يعزز روابط الاتحاد بين الباب العالى ونائبه ورعاياه فى مصر ، وأن تزول المفاسد من البلاد الى الحد الذى يستوجب رضى الدول الأوروبية •

واسترسل فقال •• ولذلك ونظرا لما نعهده من عدالة الدول ونزاهة مقاصدها فاننا نأمل أن تنظر بعين الاعتبار الى هذه المقدمات والنتائج لتتأكد مما نحن عليه من حسن النية والاجتهاد من أجل انهاء المسألة المصرية وتصريف مشاكلها ، ولكى تثق بأننا قد بلغنا الغاية المطلوبة ولم تعد هناك حاجة الى عقد المؤتمر بل ان هناك ما يدعو الى العدول عنه عدولا قطعيا اذ لم يبق له البتة من داع »

وقد عهد « لورد جرانفيل » الى سفرائه لدى الدول الأوروبية العظمى باستيضاح موقف هذه الدول ازاء اصرار الباب العالى على موقفه .. وفى هذا الشأن تلقى « جرانفيل » من سفيره في روما رسالة تقول بأن ايطاليا التى لم تكن ميالة من أول الأمر الى عقد مؤتمر لاتشترك فيه الدولة العثمانية ترى الآن أنه لا بد من عقد المؤتمر بعد أن تمت الدعوة اليه وأصبح توقف انعقاده يعتبر ضعفا وجبنا من الدول الأوروبية ولذلك فيتعين على الغرب أن يعقده فى ذات اليوم المحدد له ، واقترح أن يؤجل المؤتمر أعماله في الجلسة الأولى حتى يتم التوقيع على ميثاق النزاهة ، وعلى أن تعرض القرارات التي سيتخذها المؤتمر على الباب العالى متى كان صدورها باجماع الآراء .

وفى هذه الحالة يتعين على الباب العالى ، أن يختار أحد أمرين ، فاما أن يستمر على رفضه لقرار أوروبا الاجماعى ، واما أن يخضع لها . كما ان ايطاليا كانت تشك كثيرا فى موافقة الباب العالى على ارسال جنود لمقاتلة عرابى . ولذلك رأت أن تستفسر من انجلترا ـ فى صراحة ـ لتعرف منها طبيعة التدابير التى يجب اتخاذها لاعادة النظام فى مصر ، والدولة التى تتكلف بالقيام بهذه التدابير . وقد أجابت انجلترا على ذلك وأعلنت موقفها من الأمر وأكدت أنها مصرة على عقد المؤتمر وأن وزارة مصر الجديدة غير قادرة على اعادة الأمن والنظام والاستقرار الى البلاد .

***

وبينما راح مندوبو ألمانيا والنمسا يتصلون بعرابى وبسائر رؤساء الحزب الوطنى لكى يبلور لهم عرابى ورجال الحزب الوطنى مطالبهم الوطنية حتى تتبناها الدولتان وتدافعا عنها فى المؤتمر ، وبينما راح « راغب باشا » من ناحيته يوالى التصريحات مسجلا بها حسن نيته وقدرة وزارته على حفظ النظام والأمن وراح « عرابى » من ناحيته يعلن هو وسائر القواد العسكريين خضوعهم التام لسلطة الخديو وسلطان الباب العالى ، بينما كان ذلك يجرى كانت انجلترا ماضية فى تنفيذ سياستها المرسومة ، فعهدت

الى سير « ادوارد ماليت » أن ينصح للخديو بدعوة مجلس النواب ومطالبة أعضائه بإبداء وجهة نظرهم في الأحداث لعرضها على المؤتمر وقد كان « سلطان باشا » رئيس مجلس النواب يتزعم الحركة المعادية للوزارة القائمة ـ اذ ذاك ـ ولعرابى ولسائر العناصر الوطنية ، وقد رأى « لورد جرانفيل » أن يؤيد مساعى « سير ماليت » مع نصحه بمقاومة مساعى المعتمدين الألمانى والنمسوى ، كما رأى أن يعزز موقفه من الأحوال الداخلية فى مصر بمستندات يزوده بها عملاؤه فى مصر ، فقد بعث اليه « المستر كارترايت » القنصل الانجليزى فى الاسكندرية برسالة قال فيها :

« سيدى اللورد ، قد انتهى الى علمى ما تدعيه حكومة الاستانة من أن وزارة راغب باشا ستكون حسنة الادارة وأن نفوذ عرابى باشا آخذ فى التقلص وأنه لم يبق من موجب للالتجاء الى تدابير فعالة أو وسائل شديدة» فرأيت أن أخبر سفير جلالة الملكة فى الاستانة بأنه ليس للأمن من أثر فى الديار المصرية بسبب ما يقوم به أنصار العسكريين فيها من الأعمال التى تذهب بالثقة وأن نفوذ عرابى آخذ فى النمو والازدياد بحيث تطورت الآن طلباته وأصبحت اليوم أشد من طلباته فيما مضى ، وقد أمسى الوطنيون فى حالة من الكبرياء والخيلاء وما ذلك كله الا بسبب بقاء عرابى فى الوزارة »

وقد أراد القنصل أن يعزز تشكك الحكومة الانجليزية فى حسن مقاصد وزارة راغب باشا فزعم بأن قوله هذا تؤيده اللجنة المشكلة للنظر فى أحداث ١١ يونيو ١٨٨٢ ويثبته ما تعانيه هذه اللجنة من مصاعب فى أدائها لمهمتها ، فان يعقوب باشا وكيل وزارة الحربية وهو العضو العسكرى فى اللجنة يقاوم مجرى التحقيقات القانونية ويناهضها حتى أن العضو الانجليزى فيها اضطر الى الاستقالة منها ، وما بقاؤه فيها حتى الآن الا ليتم استجواب بعض من تمس الحاجة الى شهاداتهم وسماع أقوالهم من الجرحى.

وختم القنصل الانجليزى رسالته قائلا « وقد صرح بطرس باشا وكيل وزارة الحقانية وهو المندوب المدنى المعين من قبل الحكومة لينوب عنها فى

هذه اللجنة ـ صرح غير مرة مؤكدا انه مامن أحد يستطيع أن يقرر أمام اللجنة أى أمر لا يكون محل رضاء العسكريين .

***

وأخيرا انعقد المؤتمر في الاستانة في ٢٣ يونيو وقد غاب عنه البـاب العالى ورأى « لورد جرانفيل » أن يلفت نظر المؤتمر وبصفة خاصة نظر المندوب الانجليزى فيه الى ما سبق أن صرح به « البرنس بسمارك » من أن المؤتمر أصبح السلطة المسئولة عن حسم المشاكل المصرية .

وعلق « لورد جرانفيـل » على هذا التصريح بأن وجه نظر المندوب الانجليزى الى ضرورة اعلان المؤتمر بأن أى قرار من المؤتمر تصدره الاغلبية لا يكون ملزما للاقلية كما وانه من ناحية أخرى اذا ما نشأت ظروف تعين على انجلترا القيام بعمل ضرورى أثناء قيام المؤتمر فان حكومة صـاحبة الجلالة تحتفظ لنفسها بحرية التصرف وفقا لما تراه هى ، وأن هذا الاتجاه يتعين أن يكون مفهوما لدول المؤتمر ..

وهكذا اقامت انجلترا فى اليوم الاول لانعقاد المؤتمر عقبتين أمام أعضائه : الاولى ـ انها غير ملتزمة بقراراته التى تصدر بالاغلبية والثانية ـ انهـا تحتفظ بكامل حريتها فى التصرف .. وبعبارة أوضح فان انجلترا قررت أن تتجاهل هذا المؤتمر عند الاقتضاء ..

ورغما عن صدور هذا التصريح من جانب انجلترا وامتناع الباب العالى عن حضور جلسات المؤتمر ، شرع المؤتمر فى العمل ووقع جميع أعضائه بما فى ذلك المندوب الانجليزى ميثاق النزاهة السابق الاشارة اليه ، ثم بدأت دول المؤتمر فى بحث المشكلة المصرية .

وقد حرص المندوب الانجليزى على أن يقنع دول المؤتمر بأن الفوضى بكامل ما فيها من معان قد تأصلت فى مصر الى حد لا يجعل للحكـومات فى مصر من أثر .

وقال المندوب الانجليزى فى المؤتمر .. « ان حكومة جلالة الملكة رأت أن فى مصر طائفة من العسكريين شقوا عصا الطاعة بلا سبب شرعى صحيح يستر مقاصدهم الخفية فكان أول ما بدا منهم التعسف والشدة والاغتصاب ، ثم دفعهم ذلك الى مخالفة الأوامر ومنها وصلوا الى الثورة والعصيان ثم الى

اغتصاب السلطة والحكم فى البلاد ، فنشأ عن ذلك اختلال الادارة وتوقف حركة الأعمال التجارية وبات الفلاح غير قادر على تسديد ما عليـــه من الأموال الأميرية ، اذ لم يبق فى القطر أمن ولا ثقة تبعث التجار عـــلى شراء حاصلات الفلاح وبذلك ضاعت موارد الحكومة وفقدت دخلها وانتهى الأمر بالمصالح التجارية الى الخسران وذلك كله ضرر يلحق برعايا الدول جميعها ولا تقتصر الارتباكات الحالية فى مصر على هذه الأمـــــور ، بل تتناول أيضا التعهدات الخاصة المبرمة بين مصر وحكومتى انجلترا وفرنسا فقدمت هذه التعهدات وأنكرت وضع المراقبين المعينين لتنفيذها من التصرف والعمل فى وظيفتهما ، وحيل بينهما وبين الحقوق الممنوحة لهما فى هــذا الصدد »

وقال المندوب الانجليزى « وان ذلك كله لا يعتبر جزءا من مائة مما عليـــــه الحالة الحاضرة التى أوجبت قلق أوروبا ، فان حيـــــاة الاوروبين وممتلكاتهم فى مصر أصبحت فى خطر عظيم ، وليس لدينا ما يكفل صيانتها ووقايتها ، وفضلا عن هذا فان الثقة فى مصر قد فقدت ، والرعايا الاوروبيين أصبحوا عرضة لخطر القتل والفتك بهم وليست مذبحة الاسكندرية التى لم يسمع بمثلها فى التاريخ ، الا صورة من تلك الفوضى » .

وقال المندوب الانجليزى « ان هذه الحالة تحتاج الى علاج سريع حاسم وأضاف أن الباب العالى قد أبلغنا بأن الفتنة قد أخمدت ، وأن الخلل قـــد أصلح ، وأنه قد شكلت وزارة جديدة وأعيد الى الخديو نفوذه وسلطته وانه لم يعد بعد ذلك من موجب لمناقشة المسألة المصرية » .

ثم علق المندوب على ذلك فقال : « ان هذه الرواية لم تصدر الا عن قحة غريبة فى بابها وأنها عارية من الصحة ولا أثر للصـــدق فيها ، لأن الحكومة الحالية فى مصر ما هى الا حكومة عرابى وأتباعه الثائرين والخديو بين أيديهم لا قول له ولا سلطة ، وأن الحالة الراهنة فى مصر ما هى الا ضرب من العصيان وقد فاز فيه عرابى وتغلب ونجح فتسلط »

واستطرد قائلا « انه لا يمكن اقصاء عرابى عن مركزه بدون قوة عسكرية .. ثم خاطب الدول الاوروبية فى المؤتمـــر متسائلا ، هــل تقبل الدول

استمرار هـــذه الحال ؟ وأضـاف أن الدولتين الغربيتين فرنسا وانجلترا لا تستطيعان الصبر على تلك الحال وانه لم يبق أمام المؤتمر الا التشاور فى علاج الموقف كما يطلب الى المؤتمر أن يتجه العلاج الى ناحيتين ، الناحية الاولى تتعلق بالحالة الحاضرة والثانية تتعلق بالمسـتقبل وقال أن مشروع انجلترا بالنسبة للحالة الحاضرة ينحصر فى الاسراع باقامة حكومة منظمة عادلة فى مصر ، حكومة مستقيمه نافذة الكلمة تعترف بسـلطة الخـديو وتستطيع تنفيذ التعهدات الدولية وضـبط الادارة وحماية الامن وأعنى بالامن صيانة حياة الاوروبيين فى مصر وأملاكهم ، أما الشق الثانى وهـو المتعلق بالمستقبل فهو الاحتياط والتحرز لضمان بقاء حالة السلم وتفادى وقوع حوادث مؤسفة كالتى وقعت .

وحذر المندوب الانجليزى المؤتمر من التغاضى عما أسماه بالحقائق فقال : ان كل حركة ثورية اذا لم تقاوم وتقمع تكتسب قوة وعزما وترسـخ أقدامها فى الاراضى التى نشأت فيها فلا يعود من السهل استئصال شأفتها وأن العصاة العسكريين فى مصر هم فى هذا الاسبوع أشد وأقوى منهم فى الاسبوع الماضى وسيكونون فى الاسبوع القادم أكثر قوة وتقدما منهم فى الاسبوع الحالى ، وفضلا عن ذلك فان حيـاة الاوروبيين تحت تصرف عرابى المطلق ، وسلامتهم من الاخطار متوقفة على الاسراع فى اتخاذ ماتتخذه من القرارات ..

ثم مضى المندوب الانجليزى فقال ، ان الحالة الآن تحتم أن يكلف الباب العالى صاحب السيادة على مصر بالدفاع عن سلطته وسلطة وكيله بالصورة التى يعينها المؤتمر ويحددها بدقة تامة ..

وقد رأى سفير النمسا أن يطالب المندوب الانجليزى بأن يقـدم بيانا مفصلا واضحا لما يعرضه من اقتراحات ، وأبدى شكه فى صحة ماذهب اليه المندوب الانجليزى ووصف سفير النمسا موقف المندوب الانجليزى بأنه موقف لا يمكن أن يسمح له بالحكم على تلك الاحداث التى جاءت على لسانه ثم اختتم كلامه متسائلا عن الحالة فى مصر ، مؤكدا انه كان على المندوب الانجليزى أولا أن يوضح ماهية هذه الحالة ولكنه لم يفعل ..

وقد انضم سفير ألمانيا الى زميله النمسوى فى هذا الرأى وكذلك فعل المندوب الروسى . أما المندوب الايطالى فقد طالب ممثلى فرنسا وانجلترا بعرض وجهة نظر صريحة البيان والتحديد حتى يمكن للمؤتمـر أن يناقشها .

وهنا عاد المندوب الانجليزى ، فقال انه سيعرض على زملائه جميـع

التفاصيل التي يهمهم الوقوف عليها متى حان الوقت الملائم لعرضها •• لأنه لا يظن أن من المصلحة أن يشرح ذلك أو يفصله الآن •

ثم استدرك قائلا : « ان من رأى انجلترا أنه على الباب العالى أن يقوم بالوسائل الفعالة الصارمة الكفيلة باعادة الأمن والنظام الى مصر »

وهكذا تهرب المندوب الانجليزى من الاجابة على طلبات ممثلى الدول العظمى الأخرى ملقيا بالمسئولية على الباب العالى ، غير أنه لم يفته أن يعلن فى المؤتمر أنه اذا كان لدى أى من الاعضاء رأى خير من رأيه وأنفع فعليه أن يتقدم به •

ثم عاد المندوب الانجليزى فأبلغ المؤتمر بأنه قد علم من مصدر موثوق به أن « درويش باشا » القوميسير الخاص الذى بعث به الباب العالى الى مصر لاعادة الأمن والهدوء اليها ، وتمكين الخديو توفيق من مباشرة سلطاته الشرعية ، قد اعترف بصفة رسمية بأنه لم ينجح فى المهمة التى أرسل من أجلها الى مصر ، وانه لا يستطيع انقاذ الخديو من العسكريين دون أن تكون لديه قوة لا تقل عن عشرين طابورا من الجند ، وقال ان درويش باشا أكد له أن الوزارة المصرية الجديدة ليست الا وزارة عرابى ، وأن الخديو أصبح غير نافذ الكلمة وسيظل أمره كذلك ما دام محروما من جيش يؤيده ويعيد اليه سلطاته »

ثم أضاف «اللورد دفرن» المندوب الانجليزى ، أنه استخلص من أعمال المؤتمر حتى الآن أن أحدا من زملائه أعضاء المؤتمر لم يتلق رسالة صريحة من حكومته توضح له الطريق والسلوك الذى يجب أن يسير عليه فى هذا المؤتمر •

وهكذا مضت انجلترا فى معالجة المشكلة فى هذا المؤتمر وراحت تعرض على الدول أن تشترك معها فى الحملة ضد مصر وأصرت على ضرورة قيام الباب العالى بارسال جنوده الى مصر ، ولكن بشروط ما كان له أن يقبلها ••

وواقع الأمر أن نية انجلترا كانت ـ كما ذكرنا سابقا ـ مبيتة على

انفرادها بالعمل فى الحملة على مصر • ولقد شعر المسيو « مانشينى » وزير خارجية ايطاليا بذلك ، فخاطب السفير الانجليزى فى ٢٧ يونيو سنة ١٨٨٢ قائلا : انه علم أن فى نية الحكومة الانجليزية اتخاذ تدابير فعالة لحماية قناة السويس ، وأن هناك شائعات عن تأهب الانجليز الحربى لهذه الغاية •• وقال وزير الخارجية الايطالى انه وا نكان ملاحظا بأن تلك التدابير تتعلق بحماية قناة السويس ومع اعترافه بأولوية المصالح الانجليزية التجارية والسياسية فى مصر ، الا أنه يسجل أن للدول الأخرى مصالح هامة جدا ، ولهذا فانه يرى أن التدابير التى يتعين اتخاذها لضمان حرية الملاحة فى قناة السويس ينبغى أن تكون من المسائل العامة التى تهم أوروبا بجملتها ، وأن لأوروبا حق النظر فيها ، ولا بد من عرضها على المؤتمر وطرحها أمامه للتداول فيها وسجل المسيو « مانشينى » أسفه لانفراد انجلترا بالعمل فى المسألة المصرية دون موافقة جميع الدول على ذلك •

وقد نفى السفير الانجليزى علمه بما وجهه اليه الوزير الايطالى وقال انه لم يتلق أى أمر خاص بالدخول فى البحث أو المفاوضة فى مسألة قناة السويس ، الا أن غاية الحكومة الانجليزية هى حفظ القناة حرة للجميع ، وعلى الجميع أن يعلموا بأن انجلترا لا تقبل قط أن يكون لهذه المسألة شأن فى المحادثات الدولية بالمؤتمر ، وأن تكون موضع نقاش بين أعضائه ، ثم لجأ السفير الانجليزى الى التمسك بتصريح « لورد جرانفيل » الذى أبداه المندوب الانجليزى فى الجلسة الأولى للمؤتمر والذى احتفظت فيه انجلترا بحقها عند الاقتضاء فى اتخاذ أى اجراء منفرد ترى أن صالحها يقتضى اتخاذه بدعوى أن ما تتخذه انجلترا فى هذا الشأن سيكون لمصلحة جميع الدول البحرية وليس فيه مخالفة لميثاق النزاهة الذى تعهدت فيه الدول بعدم الحصول على أى مغنم خاص ، ولهذا فان ما فعلته انجلترا أو ما ستقوم به لن يكون الا لمصلحة الجميع وبدون أى غرض شخصى ، فأى اجراء تقوم به فى تلك الناحية سيكون جديرا بالثناء والشكر من جانب الدول ، لا بالمعارضة والسخط •

وأجاب السفير الانجليزى على سؤال من وزير خارجية ايطاليا حول ما يشاع عن الاستعدادات التى تقوم بها انجلترا ، فقال السفير أن الباب العالى يرفض ارسال جنوده الى مصر تلبية لطلب الدول وانه لا يعلم أى الوسائل يجب ان تتخذ لاقامة حكومةمنظمة فيها بدلا من حكومة العسكريين العصاة التى لا يمكن السكوت عليها ، ولهذا فلا أحسب أن تاهب الحكومة الانجليزية ـ لمجابهة الموقف ، يلقى معارضة من أية دولة لا سيما وانها تعتمد فى ذلك على حقها الذى يخولها الاولوية دون الجميع فى هذا التدخل الذى تحتمه الظروف فى مصر ، وقال السفير أن بين انجلترا والمصريين حسابا لابد من تصفيته ، وهو حساب الخسائر الجسيمة التى نزلت بالرعايا الانجليز فى مصر وما حل بالرسميين الانجليز من قتل وفتك .

ولم يقتنع المسيو « مانشينى » بما أبداه السفير الانجليزى من الآراء التى لاحظ مانشينى أنها وان كانت لها قميتها ، الا أنها لا يمكن أن تبيح لانجلترا التدخل فى مصر دون اقرار الدول الأوروبية ورضاها كما أكد للسفير الانجليزى أن السبب فى اضطراب الحال بمصر ، يرجع الى حد كبير لضعف الخديو توفيق وعدم صلاحيته .

على الرغم من موقف الحكومة الانجليزية وامتناع الباب العالى عن الاشتراك فى المؤتمر ، فقد وضح المؤتمر نص الدعوة التى توجه للباب العالى كى يرسل قوات تركية الى مصر لاعادة الأمن والنظام اليها ، ولكن المؤتمر لم يتم تحديد ووصف الشروط التى على أساسها تستخدم هذه القوات ،وتحديد هذه الشروط كان من الاهمية بمكان ، الا أن المؤتمر رأى أن يرجىء المناقشة الى وقت آخر .

وبينما كان مسيو « دى فريسينيه » على وشك تحقيق اتفاق جماعى حول هذه النقطة أعلن « لورد جرانفيل » بأنه لا يأمل فى أن تقبل الدول التفسير الذى يقترحه « دى فريسينيه » وفوض « لورد جرانفيل » المندوبين الانجليزيين لينصحا الباب العالى بقبول شروط انجلترا بشأن استخدام الجيوش التركية فى مصر دون ابطاء حرصا على مصالح الامبراطورية العثمانية ومحافظة على صالح الباب العالى ، لا صالح انجلترا أو الدول الأوروبية .

وما من شك فى آن انجلترا أرادت بهذه النصيحة أن يكون فيهـــا تهديد للباب العالى يمكن أن يستشف صورته وراء قناع من النصح .

ورغما عن موقف انجلترا فقد استمرت أعمـــال المؤتمر وانتهى فى السادس من يوليو سنة ١٨٨٢ الى الاتفاق على نص المذكرة التى توجـــه الى الباب العالى ، وقد جاء فيها « ان الدول الأوروبية ترى وجوب الاسراع فى معالجة المشاكل القائمة فى مصر ، ولذلك قرر المؤتمر الالتجـــاء الى الباب العالى ومطالبته بالتدخل فى مصر ومعاونة الخديو عن طريق ارسال قوات كافية من الجيش التركى لاعادة النظام والأمن فيها وانقـــاذها من الفوضى التى تفشت فيها بصورة أدت الى خراب البلاد ودمارها لكى يعمل الجنود فى مصر على تأييد الحقوق السلطانية واعادة سلطة الخديو وعـــلى اصلاح حال الجيش المصرى وفقا لأصول يتفق عليها فيما بعد اتفاقا تاما ، علما بأنه لن يترتب ــ اطلاقا ــ على هذا التدخل مساس بما هو قائم فى مصر من النظام المدنى والادارى والقضائى تبعا لما تضمنـــته القوانـــين والتشريعات الراهنة والحقوق الممنوحة لمصر بموجب الفرمانات السلطانية، كما انه لا بد أن يكون مفهوما أن حقوق مصر والامتيازات الممنوحة لهـــا بمقتضى ما سبق ذكره لا تمس بأى حال من الأحوال ، كمـــا لا تمس الأوضاع الخاصة بنظام الحكم فيها ولا العهود والمواثيق الدوليـــة ولا ما تم عقده بين مصر والدول الأوروبية خاصة وعامة من مشارطات دولية ، أما مدة بقاء الجيش التركى فى مصر فقد حددت بثلاثة أشهر ، ما لم يطلب الخديو مدها الى الأجل الذى يتم عليه الاتفاق بين البـــاب العالى والدول الأوروبية وحكومة مصر ، ويعين قائد الجيش بالاتفاق مع خديو مصر ، أما نفقات الحملة فتتحملها مصر وفقا لاتفاق يعقد بين الباب العالى والدول الأوروبة الست وحكومة مصر .

واستطردت المذكرة تقول :

« فاذا استجاب الباب العالى لهـــذه الدعوى فان كيفية تنفيذ ما تضمنه القرار يتم باتفاق بين الباب العالى والدول الاوربية الست »

الفصل الثالث والعشرون

العـدوان الانجليزى

« انجلترا تعلن ان انعقاد المؤتمر لايحد من تصرفها وفقا لصالحها ـ توزيع الاسلحة »
« على الاجانب لاسيما البريطانيين ـ خطـة لاكراه الجيش المصرى المرابط بالاسـكندرية »
« على التسليم بضربة قاضية ـ حكومة مصر تهدد مثيرى الفتن باشد العقوبات ـ وضـع »
« المؤتمر امام الامر الواقع ـ انذار حاميـة الاسكندرية ـ انجلترا تحمل درويش باشا »
« مسئولية المحافظة على الخديو ـ اجتمـاع معتمدى الدول عدا قنصل بريطانيا ، القناصل »
« يشرحون الموقف لدولهم ـ سيمور يصمم على ضرب الاسكندرية ويرفض مساعى القناصل »
« ـ حكومته تؤيده ـ اجراءات القناصل لحماية رعاياهم ومصالحهم زادت الفزع ـ حكمدار »
« القاهرة يحتج على الاجراءات ويؤكد كفالتـه لامن الجميع ـ معتمدو بعض الدول الاوروبية »
« يظلون بالقاهرة رغم الشائعات ـ القـائد الانجليزى يؤكد للقـائد الفرنسى انه لم »
« يتحقق من احداث تحصينات جديدة بالميناء ـ اعيان الجالية الفرنسية لم يجـلوا عن مصر »
« الا بعد برقية سرية من حكومتهم ـ رحيل الاوروبيين أطلق يد سيمور ـ دى فريسينية »
« يقول ان اجراءات انجلترا كانت تمهيـدا لغزوها المبيت ـ انذار من سيمور بتسليم »
« التحصينات أو ضرب الاسكندرية ـ رئيس الوزارة والقناصل يفشلون فى اقناع سيمور »
« بالعدول ـ قائد الاسطول الفـرنسى يبعث لحكومته مضمون انذار سيمور ـ الخـديو »
« ودرويش يأمران بعدم مقاومة الانجـليز ـ توفيق يخضع للانذار ـ الباب العالى يطالب »
« حكومة لندن باعادة النظر فى انذار سيمور وبتأجيل اطلاق النار حتى يتم تصرف لندن »
« ـ مصر ترفض الاستسلام ـ مدافع الاسطول الانجليزى تقصف الاسكندرية مدة ثلاثة أيام »
« ـ جرانفيل يؤكد السر فى العدوان هـو القضاء على الحكم الوطنى ، لا التحصينات »
« ـ جرانفيل يؤكد للبـاب العالى وأوروبا اشراكهم مستقبلا فيما يتخذ من الاجراءات »
« فى مصر ـ استناد انجلترا فى عدوانها الى تفويض من الخديو ـ مطالبتها للمؤتمر بحماية »
« السويس ـ فرنسا تفطن الى خطة انجلترا ـ جرانفيل يتباطأ فى الرد على مذكرة فرنسا »
« ويثير المخاوف من قيام المصريين بردم القناة ـ قطع من الاسطول الفرنسى ترابط بمدخل »
« القناة ـ المعركة بين فرنسا وانجلترا حـول القناة تنتقل الى المؤتمر »

***

بينما كان المؤتمر ماضيا فى عقد جلساته ونشاطه أملا فى الوصول الى تسوية ترضى الباب العالى وتصون مصالح الدول الأوروبيـة ، صرح « اللورد جرانفيل » ـ لهدف يرمى اليه ـ بأن قيام المؤتمر ومبـاشرته لأعماله لا يمكن أن يحرم انجلترا من التصرف وفقا لصالحها اذا ما نشأت ضرورة تدعوها الى التصرف بكامل حريتها أثناء انعقاده .

وفى اليوم السابق على هذا التصريح أخطر « الاميرال سيمور » « لورد جرانفيل » بأن الرعايا الانجليز سيتم ترحيلهم فى اليوم التـــالى وبذلك يزول أهم باعث على قلق الحكومة الانجليزية حينما تقوم فى الوقت المناسب بغزو مصر ..

وكانت الخطة التى بيتتها انجلترا ، كما وضحتها رسالة « ادوارد ماليت » الى « لورد جرانفيل » فى ١٧ يونيو سنة ١٨٨٢ ، هى اكراه الاسـكندرية والجيش المصرى المرابط فيها على الخضوع بضربة قاضـية ــ وكانت هـذه الخطة قائمة على عناصر ثلاثة هى :

أولا ــ الأسطول الانجليزى الذى كان طبقا لتصريح سيمور مهيأ للعمـــل اعتبارا من ٢٣ يونيو سنة ١٨٨٢

ثانيا ــ رجال البدو الذين كانوا ــ اذ ذاك ــ وكما جاء فى رسالة للمستر كوكسون القنصل الانجليزى بالاسكندرية ــ على أهبة الاستعداد للقيام بأعمال السلب والنهب •

ثالثا ــ الخديو توفيق ودرويش باشا المبعوث الخاص التركى •

تلك كانت العناصر المنفذة للخطة ــ أما الاسباب التى تعللت بها انجلترا لتنفيذ الخطة والتمسك بها لعدوانها ، فكانت :

أولا ــ أعمال التحصينات المزعومة ، والتى كانت قد توقفت فعلا اعتبارا من ٦ يونيو سنة ١٨٨٢ تجنبا لتحرش انجلترا وحتى لا تتخذ منهـــا ذريعة للعدوان على البلاد •

ثانيا ــ الزعم بأن القوات المصرية تحاول وضع الحواجز فى الميناء ، وتلك كانت حجة جديدة استحدثتها لأول مرة الأميرال سيمور •

وعلى الرغـم من أن السلطات المصرية بادرت بنفى تلك المزاعم التى اختلقتها انجلترا، فان الحكومة الانجليزية كلفت مندوبيها باعلان احتجاجها على الاعمال العدوانيـــة التى لم تكن لها فى الواقع وجود ــ وعهدت اليهم بالتصرف فى الموقف على هذا الاساس العدوانى •

وكانت التعليمات الصادرة من الحكومة الانجليزية الى أميرال الاسطول الانجليزى تقضى بتدمير التحصينات واسكات المدفعية المصرية

وفى ٦ يوليو أى فى ذات اليوم الذى انتهى فيه مؤتمر الاســـتانة الى الى قراره الاجماعى لحسم الموقف وحل المشكلة ـ شرعت السلطات الانجليزية فى توزيع الاسلحة وتكليف من بقى فى مصر من رعاياها بالتحصن ، ممــا حمل وزارة راغب باشا على الاتصال بقناصل الدول سيما المعتمد الانجليزى ومطالبتهم بالتنبيه على رعاياهم بتسليم الاسلحة ، كما عرضت على القنصل الانجليزى أن يتحقق من مصدر هذه الاسلحة ، بمعاونة مسئول مصرى ، ولكن السلطات الانجليزية لم تأبه بهذا العرض وتغاضت عنه ..

ولتفادى ما قد وقع من أخطار نتيجة لحمل هذه الأسلحة . أصـــدرت الحكومة المصرية أمرا بمعاقبة كل من يتسبب فى احداث فتنة ما بأشـــد العقاب ، وأخذت التدابير الفعالة لمنع القيام بالفتن وشددت على المسئولين كى يتنبهوا ويحافظوا على حياة الاجانب ، بحيث لا يقع على أى أجنبى أى اعتـــداء .

ولكن انجلترا رأت أن تبادر بالعمل حتى تضع المؤتمر أمام الأمـــر الواقع ، وكانت تعرف أن الباب العالى لا يقبل قرارات المؤتمر التى تقيـد حريته فى التصرف بوصفه صاحب السيادة على مصر ، كما كانت تعلـم أن موقف الباب العالى فى هذا الشأن سيتيح لها فسحة من الوقت تمكنهـا من العمل والمضى فى خطتها ومن ثم فقـد أعطت الحكومة الانجليزية الى الاميرال ســيمور اشارة البـدء فبادر هـــذا بتوجيه انذار الى قائد حامية الاسكندرية ، قال فيه « بأنه رغما عن تحذير الانجليز فان القوات المصرية جارية فى تقوية الاستحكامات وتعزيز الحصون وطالب فى انذاره بوقف تلك الأعمال المزعومة فورا ـ كما زعم فى انذاره أن بطاريتين من المدفعية المصرية قد نصبتا فى مواجهة الاسطول الانجليزى وأن استعدادات عسكرية مصرية واسعة المدى تجرى على طول الساحل ـ وبأن كل ذلك دليل على تعزيز عمليات التحصين .

وقد رد طلبة عصمت باشا على ذلك الانذار ، بما ينفى كل ماجاء به .

***

ولم يكن « للأميرال سيمور » من هدف وراء انذاره الا اشاعة الرعب

والفزع فى النفوس ، وفعلا أصاب الفزع والخوف البقية الباقية من الاجانب وهرعوا الى التحصن فى السفن،بينما بادر الوطنيون من المصريين بالهجرة الى داخل البلاد .

وامعانا فى اشاعة الذعر فقد وجهت الحكومة الانجليزية ـ رسالة خاصة الى درويش باشا المبعوث التركى الخاص منذرة فيها بأنه يعتبر مسئولا عن حياة الخديو توفيق وأنه يتحمل التبعة فى حالة ما اذا أصيب الخديو بـأى سوء وذلك عند قيام القوات الانجليزية باطلاق مدافعها والنزول الى البر .

ولما وضح لمعتمدى الدول الاوروبية العظمى ما أضمرته انجلترا من عدوان سينزل بالمدينة الدمار ، بادروا لتدارك الموقف ، فعقدوا اجتماعا فى ٧ يوليو ١٨٨٢ دعـوا اليه القنصل الانجليزى ولكنه اعتـذر بدعوى أن الأميرال سيمور لا يرى أن للقناصل أى حق فى التدخل فى الأمر . ومن ثم فانه لا يستطيع تلبية تلك الدعوة ، فوجه القناصل الى حكوماتهم رسالة عاجلة طالبوهم فيها بالتدخل لدى الحكومة الانجليزية لوقف أعمال غـزوها المرتقب كما وجهوا رسالة مشتركة الى الاميرال « سيمور » قالوا فيها أن لهم ولرعاياهم مصالح هامة فى الاسكندرية ولهم فيها ممتلكات واسعـة وعقارات كثيرة وأن المتخلفين من رعاياهم عن الهجرة كثيرون ، وأن ذلك كله يدعوهم لأن يسألوا « الأميرال سيمور » عما اذا كان قد اقتنع برد الحكومة المصرية على انذاره المتعلق بتحصين القـــلاع أم لا ، وقالوا فى رسالتهم أنـــه اذا لم يكن رد الحكومة المصرية مقنعا له ، فانهم يستطيعون تعديل ما جاء برد الحكومة المصرية على الوجه الذى يرضيه ويقنعه ، وطالب القناصل « الاميرال سيمور » بتحديد مهلة تمكن لرعاياهم الهجرة قبل بدء القتال ، وقالوا فى هذا الصـــدد :

« ان اطلاق المدافع سيترتب عليه ، فى كافة الاحوال ضرر عظيم يلحـق بسكان المدينة من مسيحيين ومسلمين ـ ولا بد من أن تهـدم أبنية عظيمـة للأوروبيين وبودنا لو أنكم ترفعون الى حكومتكم ملاحظتنا هذه قبل أن تنفذوا أوامرها . »

ولقد أجاب « الاميرال سيمور » على مذكرة القناصل بالمذكرة التالية :

« أشكر لكم كثيرا عنايتكم وانى على استعداد لتنفيذ ارادتكم اذا كان لكم لدى السلطات المصرية من النفوذ والسلطة مايمكنكم من حملها على أن تكون صادقة فى اجراءاتها ، لكى تبطل أعمال التحصينات وتعزيز الاستحكامات التى شرع فيها .

كما أكد « سيمور » فى رده هذا أنه لا يثق اطلاقا بأى وعد مكتوب من جانب المصريين ولهذا فان ذلك لا يكفى ليكون سببا لاستجابته الى طلب القناصل ، وأكد عدم اطمئنانه لكل ما تكتبه الحكومة المصرية فى هذا الصدد مهما كانت العبارات المكتوبة وقال « الاميرال سيمور » فى رده انه ليس فى عزمه ضرب الاسكندرية بمدافع الاسطول وانما ستوجه المدافع ـ اذا دعت الحالة ـ للقلاع والحصون والاستحكامات دون سواها ، ومن ثم فهو لا يرى ما يوجب الخوف من تدمير ممتلكات الاوروبيين فيها ـ وقال أنه اذا استمر العسكريون فى أعمال التحصينات فسينفذ انذاره فورا ، غير أنه سيمنح المسئولين أربعا وعشرين ساعة قبل البدء فى القتال .

وفى ٨ يوليو سنة ١٨٨٢ بعثت الحكومة الانجليزية برسالة الى الاميرال « سيمور » تؤيد فيها موقفه من مذكرة القناصل الخمس للدول العظمى الأوروبية .

ولم يكن هدف « الاميرال سيمور » تهديد المصريين فحسب بل كان الهدف احداث حالة من الذعر بين مختلف الجاليات الاجنبية وقد تأكد هذا للقناصل وأدركوا أنه ما من سبيل لاثناء عزم الاميرال سيمور عن ضرب الاسكندرية ولذلك بادروا باتخاذ كافة الاجراءات لحماية رعاياهم ومصالحهم وقاموا بلصق اعلانات على جدران البورصة ودور القنصليات والمقاهى التى يرتادها الاجانب ، وقد تضمنت هذه الاعلانات الآتى :

« من المتوقع بين لحظة وأخرى أن يضرب الانجليز الاسكندرية ، بلغوا مواطنيكم بذلك وابقوا بما لديكم من وثائق ومحفوظات وبادروا بالحضور الى دار القنصلية فورا ولا تتخلفوا لحظة عن تنفيذ ذلك » .

وقد نشر هذا البيان ووزع بمدينتى الاسكندرية والقاهرة وكان لهـذا البيان وقع شديد فى القاهرة اذ أحدث حالة من الذعر وتسابقت جمـوع الاجانب والوطنيين الى محطات السكك الحديدية طلبا للنجاة والفـرار واحتج « ايراهيم بك فوزى » حكمدار مدينة القاهرة لدى القنصل الفرنسى على اذاعة هذا الاعلان الذى أشاع هذا الذعر والرعب،كما أبدى الحكمدار فى نفس الوقت استعـداده لكفالة الامن لسائر الاوربيين وكذلك أكـد « على باشا فهمى » قائد الحامية المصرية للقنصل الايطالى حرص المصريين على حماية الاجانب بصرف النظر عن جنسيتهم .

وعلى أية حال فان جميع السلطات المصرية قد تآزرت فى هذا الاتجاه فلم تدخر جهدا من أجل طمأنينة المسئولين عن الرعايا الأجانب على هؤلاء الرعايا وتيسير السبيل لرحيل من أراد منهم الهجرة عن البلاد .

وعلى الرغم من حملة التخويف والارهاب التى قام بها المعتمد الانجليزى فى مصر وأعوانه فان معتمدى ألمانيا وايطاليا وبعض الدول الاخـرى لـم يتأثروا بتلك الشائعات وظلوا فى القاهرة .

ولكى تمهد الحكومة الانجليزية لعدوانهـا الذى أتمت الاعداد له وبات وشيك الوقوع بعث « لورد جرانفيل » برسالة فى ٩ يوليو الى « الاميرال سيمور » يسـتفسر منه عما اذا كان المصريون مازالوا قائمين بأعمـال التحصينات على الرغم من تعهدات السلطات العسكرية المصرية بالعـدول عن هذه التحصينات ، ورغما من تأكيد قناصـل الدول الاوروبية الخمس لتعهدات المصريين ..

واتماما للخطة المدبرة أجاب « الاميرال سيمور » على هذه الرسـالة فأكد استمرار القوات المصرية فى أعمال التحصينات كما بعث المسـتر « كارتريت » القنصل الانجليزى بالاسكندرية برسالة من جانبه يقول فيها ان « الاميرال سيمور » علم اليوم بانه قد تم وضع مدفعين بالقلعة المعروفة بقلعة السلسلة علاوة على مابها من مدافع ولم يعد فى امكان سـيمور أن يتحمل هذه الامور ويصبر عليها ولذلك فقد عزم على اطلاق المدافع فجـر يوم ١١ يوليو وسيبلغ ذلك الى القناصل العامين للدول الاوروبية والخديو ودوريش باشا فى مساء يوم ٩ يوليو » ..

***

وبينما كان « المستر كارترايت » يبعث بهـذه الرسالة ، « والأميرال

شيموژر ، يؤكد ــ كما أسلفنا ــ استمرار أعمال التحصينات ــ صرح بهذا الامـــيرال « كونراد » قائد الأســـطول الفرنـــسى المرابط فى ميـــاه الإسكندرية ، بأنه ظل طوال المدة الماضية يبحث على ضوء الانوار الكاشفة عما يثبت له استمرار المصريين فى أعمال التحصينات فلم يهده البحث الى أثر لهذه الاعمال ، ولم يستطع التحقق من وجود تحصينات جديدة •• وذلك كان ردا على استفسار من « كونراد » وجهه فى هـذا الصدد الى الأميرال الانجليزى •

وهكذا نتبين نية «الأميرال سيمور» فى العدوان تنفيذا للخطة الانجليزية واعتمادا على حجج موهومة مختلقة •

ثم طلب « سيمور » الى « المستر كارترايت » الاتصال بالمعتمد الفرنسى وابلاغه عزم انجلترا على ضرب الاسكندرية فى الأجل المحدد ونصحه بأن يعمل على اخلاء الرعايا الفرنسيين فــورا •

ولكن زعماء الجالية الفرنسية لم يستجيبوا الى دعوة الاميرال سيمور فى هذا الشأن بل رأوا ، ألا يجلوا الا اذا كانت الاعمال العسكرية التى ستتخذ ضد مصر أعمالا فرنسية انجليزية مشتركة ، أمااذا كانت انجليزية بحتة فانهـم يؤثرون ــ على الرغم من وقوعها ــ البقـاء فى مصر وتحت مسئوليتهم ، وأن من الفرنسيين من عاد الى القاهرة • وازاء هذا الاصرار من جانب الجالية الفرنسية رأى القنصل أن يحيطهم علمـا ببرقية سرية تلقاها من حكومته تطلب منه فيها العمل على ترحيل كبار المسئولين الفرنسيين حتى لا يتعرضوا الى احتكاك قد يجر الحكومة الفرنسية الى اجراءات ذات مضاعفات تحرص على تجنبها فى الوقت الحاضر • وعلى أثر علمهم بهذه البرقية خضعوا لتوجيه القنصل فى الوقت الحاضر • وعلى أثر علمهم بهذه احتلالها مصر من الحلول محلهم فى كثير من الأوضاع •

ويقول المؤرخ « أشيل بيوفيس » المشايع لانجلترا ما يأتى :

« ان رحيل الجانب الاكبر من الاوروبيين أطلق يد الاميرال الانجليزى » لقد أتهم المصريون بأنهم أخلوا بتعهداتهم وشرع فى العمل ، لقد نفى المصريون قيامهم بأعمال التحصينات فى قلاع الاسكندرية ولم يستطع أحد أن يكذبهم وأن ملف القضية الحافل بالوثائق خال من أى دليل يمكننا من الجزم بصحة هذا الاتهام ونستطيع أن نقرر أن ماقام به المصريون من تحصينات لم يكن له على أى حال من الاهمية بهذه الصورة التى صورها الاميرال سيمور » ..

أما « مسيو دى فريسينيه » رئيس وزراء فرنسا فقال عن موقف الاميرال سيمور والحكومة الانجليزية ما يأتى :

« لقد قيل ان الباعث على ما أقدمت عليه الحكومة الانجليزية هو رغبتها فى تأمين قاعدة لعملياتها المقبلة استعدادا لغزو قد قررته فعلا ، والحق أن الاستعدادات العظيمة التى كانت تجرى فى الموانىء الانجليزية لتؤيد ـ الى حد كبير ـ وجهة النظر هذه » ..

***

فى ٩ يوليو سنة ١٨٨٢ وصل الى مشارف ميناء الاسكندرية الأسطول الاقليمى الانجليزى هـذا الاسطول المعد دائما لحماية الجزر الانجليزية ذاتها بحيث لم يكن ليغادر شواطئها الا فى الاحداث الكبرى وكان لابد له من رحلة تستغرق مالا يقل عن عشرة أيام لكى يصل الى ميناء الاسكندرية التى كان مقررا ضربها بالقنابل قبل صدور التعليمات له بالابحار اليهـا .

وتنفيذا لتعليمات الحكومة الانجليزية وجه « الأميرال سيمور » صبيحة اليوم العاشر من يوليو الى القائد العسكرى لحامية الاسكندرية الانـذار التـالى :

« أتشرف بابلاغ سعادتكم بأن أعمال التحصينات الموجهة ضد الأسطول الخاضع لامرتى قد جرت فى يوم أمس فى مختلف قلاع الاسكندرية وبناء على هـذا فانى سأقوم بتنفيذ الاجراءات التى أعلنتها لكم فى انـذارى بتاريخ ٦ يوليو . وذلك غدا عند شروق شمس الحادى عشر من الشهر الحالى ما لم تبادروا قبل الساعة المحددة فتضعوا تحت يدى (وبصفة

مؤقتة) جميـع التحصينات المقامة فى رأس التين وعـلى الشاطىء جنوبى ميناء الاسكندرية لتجريدها من كل سلاح » •

وفى ذات الوقت أبلغ القنصل الانجليزى « مستر كلارترايت » راغب باشا رئيس مجلس الوزراء وقف العلاقات السياسية بين مصر وانجلترا ••

وما أن تلقى راغب باشا الانذار الانجليزى حتى بادر بمقابلة « الأميرال سيمور » قائد الاسطول الانجليزى فى بارجته وحاول اقناعه بأنه لا صحة اطلاقا لتلك الاتهامات التى تزعم أن السلطات المصرية تقوم بأعمال التسليح والتحصين ، وبأنه لا أثر لذلك كله غير أن راغب باشا لم يجد « لسيمور » اذنا تسـمع ، ورفض الاميرال الانجليزى ، كل ما قالـه رئيس الوزارة المصرية ـ فرأى هذا أن يستعين بقناصل الدول لاقناع الاميرال سيمور بالعدول عن موقفه ، ولكن القناصل آثروا التنحى عن أى تدخل فى هذا الأمـــر ••

أما « الأميرال كونراد » قائد الاسطول الفرنسى فقد أحاط حكومته علما بمضمون الانذار الانجليزى الموجه الى الحكومة المصرية دون أن يتعرض « كونراد » الى أكثر من نقل مضمون الانذار لحكومته ، فلم يشر بكلمة تتصل بموقف الانجليز أو بموقف المصريين •

وفى الوقت نفسه وقبل أن يبلغ انذار «الاميرال سيمور» الى السلطات المصرية أبلغ السفير الانجليزى فى الاستانة الباب العالى أن درويش باشا مبعوثه الخاص فى مصر قد أنهى اليه بأنه فى حالة قيام الاسطول الانجليزى بضرب الاسـكندرية فسـيقوم هو والخديو توفيق باصدار أوامرهما الى السلطات المحلية بعدم مقاومة العدوان الانجليزى ! ••

هل فى الامكان تصور مثل هذا الموقف من رجـل يدعى أنه صاحب السلطان على البلاد ؟ ومن مبعوث دولة تزعم أنها صاحبة السيادة عـلى البـلاد ؟ •

كما سلم السفير الانجليزى الى الباب العالى مذكرة تضمنت نص الانذار الموجه من الأميرال سيمور الى السلطات المصرية ••

***

وقد كان للانذار الانجليزى رد فعل عنيف فى كافة الاوساط المصرية ودعا الخديو الوزراء والأعيان الى اجتماع عرف فيه راغب باشا نتائج مسعاه لدى أميرال الأسطول الانجليزى •

•• وتمشيا مع الرسالة التى أبلغها السفير الانجليزى فى الأستانة الى الباب العالى أعلن الخديو خضوعه للانذار الانجليزى كما أعلن عن أمله فى شروط مشرفه تمنحها انجلترا المصريين من أجل التسليم •

ولكن مجلس الوزراء قرر الوقوف ضد وجهة نظر الخديو ورفض المطالب الانجليزية كماقرر أن يعرض استعداد السلطات المصرية العسكرية لحل اجزاء ثلاث بطاريات من المدفعية فى الأماكن التى اختارها أميرال الاسطول الانجليزى وذلك لتبديد مخاوفه المزعومة وللتدليل على حسن نية السلطات الوطنية فى مصر ، فاذا رفض «الأميرال سيمور» هذا العرض حملت مصر انجلترا مسئولية العدوان •

ولهذا صدرت تعليمات السلطات العسكرية المصرية الى قلاع المدينة بألا ترد على مدافع الاسطول الانجليزى الا بعد الطلقة الخامسة ••

***

أمـا الباب العالى فقد بادر بتحديد موقفه من الحكومة الانجليزية فى رسالة وجهها الى وزارة الخارجية الانجليزية قال فيها ما يلى :

« بالاشارة الى المذكرة الشفهية التى أبلغت الينا اليوم والتى يستفاد منها موافقة الخديو والمشير درويش باشا والحكومة المصرية على عدم ابداء أية مقاومة فى حالة ضرب الاسطول الانجليزى لمدينة الاسكندرية فان البـاب العالى يعتبر وقوع مثل هذا الأمر مساسا خطيرا لما للباب العالى من حقوق السيادة كما أنه ضار بمصالح البلاد وأن حكومة الباب العالى لتأمل أن تعير الحكومة البريطانية هذا الأمر كل عنايتها وأن تعمل على منع الاميرال سيمور من ارتكاب أى عمل يكون من شأنه وقوع مثل هذا الاحتمال فتصدر له التعليمات المناسبة فى هـذا الشأن وأن الباب العالى يطلب الى الحكومة الانجليزية فى الحاح أن تعجل بارسال تعليماتها الى أمايرل أسطولها » •

وفى نفس الوقت بعث لورد جرانفيل الى سفرائه فى باريس وبرلين وفينا وروما وبطرسبرج والأستانة برسالة قال فيها :

« أبلغوا الحكومة التى تمثلوننا لديها أن ما سيجريه الاميرال سيمور بالاسكندرية سيكون من قبيل الدفاع عن الاسطول الانجليزى وبأننا ـ مع الأسف ـ لا نرى بدا من ذلك ، وأننا مع هذا نؤكد أنه ليس لنا أى غرض خفى أو نية غير واضحة وأن حكام الاسكندرية قد مضوا فى تحصين القلاع والاستحكامات معلنين نيتهم العدوانية ازاءنا غير آبهين بما أصدره الباب العالى لهم من أوامر بالكف عن ذلك والرجوع عن موقفهم العدائى منا . وغير عابئين أيضا بارادة الخديو ودون أن يحترموا كلمتهم التى قطعوها لنا مرارا مؤكدين لنا أنهم مسالمون .

وقد حرص لورد جرانفيل أن يضيف فى رسالته الى سفيره فى الأستانة توجيها للسفير بأن يبين للباب العالى أن ما سيقوم به الاميرال سيمور من الاجراءات فى الاسكندرية انما مرده الى حرص انجلترا على مصلحة الباب العالى الذى خالف الثائرون أوامره وحرصوا على نبذ مشورته ووصاياه !!

ولما علم الباب العالى من اللورد « دفرين » أن فى عزم الاميرال سيمور ضرب الاسكندرية خلال ٢٤ ساعة طلب الباب العالى من « دفرين » تأجيل اطلاق المدافع حتى تبلغ رسالة الباب العالى الى الحكومة الانجليزية فبعث اللورد دفرين برسالة الى الأميرال سيمور يقول فيها ..

« لا أدرى اذا كان لديك من حكومتنا تفويض يخولك الحق فى تأجيل تنفيذ الأوامر التى أصدرتها اليه ، أم أن هذا التفويض لم يمنح اليك ؟؟

وعلى أية حال فان كان لديك هذا الحق فلا مانع من التأجيل لاربع ساعات ريثما يتمكن اللورد جرانفيل خلال تلك الساعات من النظر فى رد الباب العالى .. »

وقد بعث الباب العالى برسالة عاجلة الى ممثلى الدولى العظمى الست قال فيها :

« لقد أوقفت فى الاسكندرية كافة أعمال التحصينات تنفيذا لأوامر

صاحب الجلالة السلطان ومنذذلك الحين لم تقم الحكومة المصرية بأى عمل .

لقد أذيع فى القاهرة أن فى عزم السلطات المصرية اغلاق مداخل ميناء الاسكندرية بوضع أحجار أمام المدخل كما نسب للسلطات العسكرية اتخاذ الكثير من الاجراءات .

لقد قابل المعتمدان الانجليزى والفرنسى راغب باشا واستفسرا منه عن صحة هذه الوقائع فنفى وقوعها وأكد أنها أكاذيب لا أصل لها وأن الميناء يعج بالسفن الحربية الأجنبية التى أذن هو لربابنتها بتفتيش كل سفينة يشتبه فى أنها تحمل أسلحة أو مدافع ولقد أبدى المعتمدان الانجليزى والفرنسى ارتياحهما التام لتصريحات راغب باشا وأثنيا عليه الا أن الاميرال الانجليزى وجه رسالة لقائد الجيش فى الاسكندرية يخطره فيها بأنه ازاء عزم السلطات المحلية على غلق الميناء يتعين عليه أن يتخذ من جانبه كافة الاجراءات التى تكفل حمايته .

وقد نفى القائد العسكرى للمدينة هذه الواقعة كما أكد وزير البحرية هذا النفى الى الأميرال الانجليزى الذى أبدى ارتياحه لذلك وشكر السلطات المصرية ووعد برفع الأمر الى حكومته لاحاطتها علما بالحقيقة .

وهكذا مضت المذكرة التركية تسجل عدم صحة المزاعم الانجليزية وما تنتويه انجلترا رغما عن هذا من عدوان على مصر .

أما مصر فلم يكن فى وسعها اذ ذاك الا أن تختار واحدا من أمرين :

فأما الخضوع وتسليم مدينة الاسكندرية الى الاميرال سيمور قائد الاسطول الانجليزى .. واما أن تعرض الاسكندرية جوهرة البحر الابيض لمدافع الاسطول لتحويلها الى كومة من الرماد ..

وعلى الرغم من هذا فقد اختارت مصر المقاومة ..

وفى الساعة السابعة من صباح ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ فتحت مدافع الأسطول الانجليزى أفواهها طول اليوم لتصب حممها على الاسكندرية بما

فيها من قلاع وتحصينات وأحياء سكنية فدكت القلاع وأشعلت النار في مختلف انحاء المدينة .

ولقد أجمع مراقبو الاحداث وقتئذ على أن ما لحق بمدينة الاسكندرية من تخريب وحرائق كان بفعل مدافع الاسطول .

ويقول المؤرخ « آشيل بيوفيس » في تبريره لذلك التدمير الشامل :

« لقد حال وهج أشعة الشمس والدخان الذى كانت الريح تدفعه نحو مكان الاسطول دون تمكن رجال الاسطول من تســـديد ضرباتهم لاهدافه العسكرية بعناية ـ فسقط الكثير من القذائف التى كانت مسددة الى القلاع على المدينة ذاتها وأن أخطاء رجال المدفعية في الاسطول الانجليزى في ذاتها كافية لتفسير ماحق الاحياء الاوروبية فى الاسكندرية من خسائر » ..

غير أنه على الرغم من اندلاع النيران فى مختلف أحياء الاسكندرية فقد ظـل الاسطول يضرب المدينة ثلاثة أيـــام متتالية فهدمت معظم أحيائها واستشهد من أبنائها أكثر من ألفى شهيد وقدرت الخسائر المادية بما يجاوز أربعة ملايين من الجنيهات تلك كانت النتيجة التى ـ حققتها انجلترا بعملها الاجرامى ضد الاسكندرية وضد مصر التى زعمت أنها اضطرت اليهـا لوقف أعمـال التحصينات التى تهدد ـ كمـا زعمت ـ سلامة الاسطول الانجليزى .

كانت انجلترا تعلن حتى آخر لحظة أنها لن تقدم على ضرب الاسكندرية بأى حال من الأحوال وبأنه اذا ما استمرت أعمـال التحصينات فانها لن تضرب غير مواقع هذه التحصينات والقلاع وحدها دون أن تمس المدينة والمدنيين على أن قناصل الدول العظمى الاوربية أكدوا بأنه لم تكن هناك أعمال للتحصينات كما زعم الاميرال الانجليزى . وبالرغم من هذا فان الأميرال الانجليزى وحده هو الذى شعر بالخطر الذى يهدد سفن الاسطول الانجليزى فى الوقت الذى كانت تقف فيه فى ميناء الاسكندرية وحدات من أساطيل الدول الاوربية العظمى فى أمن دون أن تشعر بهذا الخطـر المزعـــوم .

.. ولقد كشف اللورد جرانفيل السـبب الحقيقى فى هذا العمـل

الاجرامى ، وأفصح عنه فى الرسالة التى وجهها الى اللورد دفرين سفير انجلترا فى الاستانة فى ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ والتى جاء فيها مايلى :

« ان سجل الاحداث التى جرت فى مصر خلال الاشهر الاخيرة يثبت أن كل السلطة الادارية قد وقعت فى أيدى بعض القادة العسكريين الذين يفتقرون الى أية تجربة سياسية والى أى علم ومعرفة ٠٠ وقد استطاعوا بتأييد الجيش تدمير السلطات النظامية ، وذلك عن طريق الحاحهم لتنفيذ ما ارتأوا ، ولقد كان من شأن هذه الحالة تعريض رفاهية أية بلد متحضر الى الدمار ويبدو أن الموقف يمر الآن بهذه اللحظة التى لا بد فيها من تثبيت سلطات الخديو بكل وضوح وبتأييد من الدولة صاحبة السيادة الذى يستند بدوره الى تأييد كل من انجلترا وفرنسا ، وذلك لارغام أولئكم الضباط على الخضوع والعودة بحركتهم الى حدود معينة ٠٠ ان حكومة صاحبة الجلالة لا ترى فى الوقت الحاضر وسيلة أمامها الا الالتجاء الى القوة لوضع حد لحالة لم يعد من الممكن احتمالها » ٠٠

هكذا يكشف « لورد جرانفيل » عن الغرض الحقيقى من العدوان ، ولم تكن المسألة اذن مسألة تحصينات بل كان الغرض كله هو القضاء على الحكم الوطنى فى مصر ولهذا وحده بعثت انجلترا بأسطولها الاقليمى وبجنودها لغزو مصر ٠

لقد وقف « المسيو دى فريسينيه » يعلن بأنه مامن شك فى أن السياسة الانجليزية تهدف الى احتلال مصر وحدها ، وأن ضرب الاسكندرية بمدافع الاسطول الانجليزى ليس الا مقدمة لهجوم شامل على مصر ٠٠ .

ولكن «لورد جرانفيل» جريا على سياسة انجلترا أصر على تبرير ضرب الاسكندرية بالقنابل وراح يطمئن فى نفس الوقت الباب العالى والدول العظمى فى مؤتمر الاستانة وفى هذا الشأن أدلى « جرانفيل » بالتصريح التالى :

ان الحكومة الانجليزية ترى أنه كان من الأنسب ومن الأكثر مسايرة للعرف وللقانون الدولى أن تكون قوات الباب العالى هى التى تستخدم ضد مصر لأنها قوات الدولة صاحبة السيادة أما وقد تبين أن هذا الاجراء يتعذر الالتجاء اليه بسبب سوء نية السلطان فقد أصبح لزاما علينا الالتجاء الى وسائل أخرى ٠ وان حكومة صاحبة الجلالة ما زالت تؤيد وجهة نظرها

التى أبدتها فى مذكرتها الموجهة الى الدول فى ١١ فبراير سنة ١٨٨٢ والتى أكدت فيها أن أى تدخل يقع فى مصر يجب أن يكون تدخلا مشتركا من دول أوروبا » ثم يمضى لورد جرانفيل فيقول :

ان بريطانيا العظمى ليست لها مطامع ، ليست لها مصالح ، ليس لها من هدف فى مصر يتعارض مع أهداف أوروبا ومصالحها أو يتعارض مع أهداف ومصالح الشعب المصرى أو رغبة بريطانيا هى أن تستمر الملاحة عبر قناة السويس حرة وبلا قيد أو شرط وأن تتمتع مصر بالاستقرار والهدوء وبالحكم الصالح حرة من الخضوع لأية دولة مهما كانت تتمتع فى مصر بوضع خاص وأن تحترم مصر التعهدات الدولية وأن تنال المصالح الانجليزية التجارية والاقتصادية الحماية المناسبة ولا يغمط حقها وكرامتها وهى مطالب يؤيدها مبدأ يطبق لا فى مصر وحدها ، ولكنه مبدأ أساسى لحماية مصالحنا فى سائر أنحاء العالم ، فالسياسة التى تلتزمها الحكومة الانجليزية واحدة لا تتغير ..

لقد تصرفت الحكومة الانجليزية بنزاهة وأمانة وفقا لتعهداتها ازاء فرنسا وحرصت على أن تشاركها الرأى وعملت على تتبع الاحداث فى كافة الامور التى تمس وضع البلاد ماديا .. »

ويختم « لورد جرانفيل » رسالته بقول « وان العمل الذى أكره على اتخاذه أميرالنا لا يؤثر ولا يخل بوجهة نظر الحكومة الانجليزية المتقدم ذكرها ..

وهكذا يمضى « لورد جرانفيل » فى تهدئة الخواطر ، بل يمضى فى خداعه للباب العالى والدول العظمى لتضليل العالم عن نوايا انجلترا فى مصر .

أما وقد تم العدوان فعلا فقد كان على انجلترا أن تسعى للحصول على تأييد قانونى لوضعها حتى تواجه به عند الاقتضاء الباب العالى وسائر الدول الأوربية .

ولكى تبدأ انجلترا فى مباشرة أعمالها العسكرية كانت فى حاجة ماسة الى سند قانونى تؤيد به عدوانها على مصر وقد وجدت هذا السند فى توكيل صدر لها من الخديو توفيق الذى فر ولجأ الى الأميرال « سيمور » طالبا المأوى والحماية .

الا أنه كانت هناك مشكلة قناة السويس .. فماذا يكون الموقف الذى يلتزمه « لورد جرانفيل » ازاء فرنسا وسائر الدول حيال هذه المشكلة ؟ نرى لورد « جرانفيل » وقد انتهى من مقدمات العدوان ينتقل الى موضوع قناة السويس ، فيقول :

« انه وان كان رد الحكومة الفرنسية فى ٢٤ يونيو الماضى لا يعتبر من وجهة نظرنا ، رفضا تاما من جانبها للمشاركة فى الاجراءات الواجب اتباعها لتأمين قناة السويس عند الاقتضاء الا أن حكومة صاحبة الجلالة البريطانية ، لا يمكنها أن تقبل فى الظروف الحالية التى تجتازها مصر أن تصاب حركة المرور عبر القناة بسوء .

وحتى اذا تبين صحة وجهة نظر « المسيو دى فريسينيه » التى أبلغها لنا فى رسالته المؤرخة فى ٢٤ يونيو والتى يقول فيها أن الخطر الوحيد الذى قد تتعرض له قناة السويس هو محاولة الدفاع عنها بقوات أجنبية ، فان ذلك من شأنه أن يجعلنا نخشى أن يكون ما أقدم عليه أميرال الاسطول البريطانى من ضرب الاسكندرية لحماية نفسه من الخطر المصرى ، وماشرعنا فى اتخاذه من ارسال حملة الى مصر نخشى أن يكون ذلك اذا ما اقترن بتحرك الاسطول الفرنسى الى بورسعيد وبين قطعة سفن معدة للعمل فى القنال ، ما يشعر الحكومة المصرية بنيتنا فى التدخل فى قناة السويس وعندئذ يمكنها غلق القنال واقفاله وتعطيل الملاحة فيه ..

يمضى لورد « جرانفيل » فيقول « ان كل اجراء ترى الدول اتخاذه فى منطقة قناة السويس يتعين أن يتم وفقا لميثاق النزاهة الموقع عليه فى ٢٥ يونيه ويوضح جرانفيل وجهة نظر حكومته بقوله « انه لمن الواضح ومن المرغوب فيه اذا نشأت ضرورة اتخاذ اجراءات لحماية قناة السويس أن تكون هذه الاجراءات بناء على طلب أو بموافقة الدول الأوربية العظمى المجتمعة حاليا فى الاستانة والباب العالى وأن تكون اجراءات سريعة وفعالة وأن حكومة انجلترا ترى أنه كان من الخير التعاون فى سرعة اتخاذ تلك الخطوة .

وقد بعث المسيو « دى فريسينيه » برسالة عاجلة فى ١٧ يوليو ١٨٢٨ الى سفيره فى لندن ردا على رسالتى « لورد جرانفيل » قال فيها :

لقد حضر لورد « ليونز » السفير الانجليزى لمقابلتى صباح اليوم ، وتلا على برقيتين من لورد جرانفيل ، الأولى مختصرة وهى عبارة عن رسالة دورية منه لسفراء انجلترا لدى الدول العظمى يدعوها فى عبارات عامة الى توجيه نظر حكوماتهم الى الاجراءات السريعة التى قد تعين الضرورة اتخاذها ، من يوم لآخر من أجل حماية القناة • أما الرسالة الثانية وهى مطولة وتخص فرنسا وحدها والتى يعبر فيها لورد « جرانفيـــل » عن ارتياحه لأن رفضنا المشاركة فى الاجراءات العسكرية بمنطقة القنـــاة لم يكن رفضا نهائيا ولأننا احتفظنا بحقنا فى بحث شروط تلك المساهمـــة المحتملة من جانبنا مستقبلا •• ويقول لورد جرانفيل أن الوقت قد حان لكى نلتقى معا فى بحث هذه المشاركة ، نظرا لاحتمال تعرض القنـــاة لأخطار جدية ــ حسبما يرى ــ ووفقا لوجهة نظره يقول لورد جرانفيل « ان وسائل الحماية التى يتعين علينا القيام بها يجب أن تتم وفقا لقبـــول واتفاق سائر الدول وفى نطاق ميثاق النزاهة •• وقد أبدى لورد جرانفيل أمله فى التعرف على وجهة نظرنا •

ويستطرد « مسيو دى فريسينيه » فيقول فى رسالته « اننى أدرك تماما ما هى الاجراءات التى تقترحها الحكومة الانجليزية فى هذا الشأن ، ولقد رجوت لورد ليونز أن يسأل لورد جرانفيل ويبين له ما اذا كان من المناسب عرض هذا الاشكال أى عرض مشكلة الدفاع عن قناة السويس عـــلى المؤتمر بوصفه أفضل الوسائل وأسرعها للبحث وللوصول الى قـرار وأن يطلب الى المؤتمر انابة الدفاع عن القناة للدول التى يعنيها الأمر أكثـــر من غيرها ، وفى هذه الحال فان الدول التى يعنيها الأمر ــ وهى غالبا فرنسا وانجلترا ــ تستطيعان أن تتداولا وتتشاورا فى الاجراءات الواجبة الاتخاذ ، وفى الوقت المناسب للقيام بها دون أن ترجعا فى ذلك من جـــديد الى المؤتمر » •

***

وهكذا فى الوقت الذى قامت فيه انجلترا بالعدوان عـــلى مصر ، وفى

الوقت الذي كانت تخشى فيه تدخل فرنسا راحت تشير وتنبه الى ما لتدخل فرنسا بأسطولها في منطقة القناة من الخطر ، لأن القناة كانت في حـــوزة شركة فرنسية وقد خشيت أن تواجه بالامر الواقع من جانب فرنسا فتفاجأ بها تحتل القناة بمفردها ، ومن أجل ذلك راحت فرنسا تحذر من مغبة الاقدام على هذا العمل خوفا من قيام المصريين بردم القناة واغلاقها •

وعندما تعرضت انجلترا لحماية القناة رأت أن هذه الحماية يجب أن تأتي عن طريق المؤتمر المنعقد في الاستانة وبموافقة الباب العالى •

أما فرنسا فقد أدركت الخطة الانجليزية ، فرأى دى فريسيـــنيه أن يعرض الأمر على المؤتمر ليحصل على تفويض لفرنسا وانجلترا لاتخـاذ هذه الاجراءات بحيث لا تحتاج الدولتان بعد هذا التفويض الى الرجـوع للمؤتمر وانما تمضيان في العمل معا •

ولما لم تكن القوات الرئيسية في الحملة الانجليزية على مصر ، قد وصلت اليها بعد فقد رأى « لورد جرانفيل » أن يتمهل ، والا يتعجل بارســـال رده على مذكرة « مســيو دى فريســـينيه » •• وفى ذات الوقت أوعزت الحكومة الانجليزية الى صحافتها لشن حملة لاثارة الرأى العام الانجليزى ضد احتمال اغلاق القنـــاة وردمها بأيدى الوطنيين المصريين •• وبدأت حملة الصحافة بمطالبة الحكومة الانجليزية باتخاذ اجراء عسكرى سريع في منطقة القناة للحيلولة دون قيام المصريين بتحقيق هذا الخطر وتهديد القناة•

ورأى « دى فريسينيه » ألا ينتظـر رد « اللورد جـرانفيل » فقـــد أدرك ـــ توا ـــ أن في عزم انجلترا احتلال القناة بمفردها فأراد أن يفوت عليها هذا الغرض وأصدر أمره الى الأميرال كونراد قائد الأسطول الفرنسى ليبعث ببعض وحدات من الأسطول الفرنسى الى منطقة القناة للمرابطة عند مدخلها •

وهكذا بدأت المعركة بشأن احتلال القناة بين انجلترا وفرنسا وقـــد بادر مسيو « دى فريسينيه » بنقـــل المعركة فورا الى المؤتمر المنعقـد في الاستانة •

الفصل الرابع والعشرون

عود الى المؤتمر

انجلترا وسياسة الامر الواقع فى مشكلة القناة – دى فريسينيه يكشف سياسة انجلترا فيدعو الى عقد مؤتمر الاستانة – فرنسا تطلب الى الباب العالى المبادرة بارسال قواته الى مصر – جهود الدول لعرقلة احتلال انجلترا لمصر وتفردها باحتلال القنال – انجلترا تعلن ان مشكلة القناة قائمة بذاتها – وكالة من الدول الاوروبية للعمل فى القناة – مطالبة انجلترا لنفسها ولفرنسا بهذه الوكالة – دى فريسينية يدعو الى فصل مشكلة القناة عن المشكلة المصرية – تعبئة انجلترا للرأى العام ضد فريسينيه – انجلترا تواجه أوربا بتفويض من الخديوى – التفويض يمنح انجلترا الحق فى اعادة سلطانه واقرار النظام – استناد انجلترا الى مصالحها فى مصر – انجلترا تنفى ملاحقتها للقوات المصرية داخل البلاد أو احتلال مصر – الباب العالى يقرر ارسال قوات الى مصر ليمارس حقه فى السيادة – وسائل انجلترا لمواجهة موقف الباب العالى – تبريرها ضرب الاسكندرية – مطلب انجلترا من الباب العالى كشرط للحملة كان اعلان تمرد عرابى على الخليفة وعصيانه – انجلترا انزلت حق الباب العالى فى المشكلة الى مستوى اية دولة اوروبية – الباب العالى يستجدى انجلترا – انجلترا تعلن مضيها فى عملياتها العسكرية – حرص انجلترا على الانفراد بالتدخل العسكرى ومصانعتها لفرنسا – قبولها عمليات عسكرية لفرنسا تنحصر فى منطقة القناة – اعتراض انجلترا على ارسال قوات تركيه قبل عقد اتفاق عسكرى مع تركيا – فرنسا تسأل عن ماهية الاتفاق – دفع انجلترا بعدم اختصاص المؤتمر – «جرانفيل» يكشف نوايا انجلترا – انجلترا تحرج ايطاليا – رفض ايطاليا للعرض الانجليزى – موقف المانيا – موقف فرنسا – «جاميتا» عميل انجلترا يعارض سياسة دى فريسينيه – دى فريسينيه يكره على الاستقالة – مشروع بسمارك – جبهة المانية روسية ضد انجلترا – مشروع ايطالى للحد من سياسة انجلترا ضد مصر – الباب العالى يشرع فى ارسال قواته – اسطول انجلترا يعترض السفن التركية – اقتراح الباب العالى فى المؤتمر – مشروع القرار المقدم للمؤتمر من دول اوروبا – موقف انجلترا من المشروع – رفضها اشتراك الدول – تفويض من الخديو توفيق لانجلترا فى ٦ أغسطس – التفويض يخول انجلترا المضى فى اعمالها العسكرية بالقناة – شروع انجلترا فى احتلال منطقة القناة – مضيها فى الاعداد للمأساة – تهديد دفرن للباب العالى – الباب العالى يعلن عصيان عرابى ويبرر عدوان انجلترا – الباب العالى يتطلع الى الثمن – انجلترا تثنى على موقف الباب العالى وتبلغه ان المشكلة قد انتهت – دفرن يدافع عن اتهامه بالماكيافيلية •

***

رأى مسيو « دى فريسينيه » أن انجلترا تعمل على وضع العالم أمام الأمر الواقع بالنسبة لمشكلة القناة أيضا كما رأى أن خير وسيلة للحيلولة دون قيام انجلترا بذلك هى توجيه دعوة عاجلة لانعقاد مؤتمر الاستانة

حيث يعرض على الدول العظمى اقتراح فرنسا تكليف الباب العالى بالتدخل عسكريا وارسال قواته فورا الى مصر لاعادة النظام اليها .

ولقد كان لهذا التحول فى موقف المسيو دى فريسينيه ازاء الباب العالى وعدوله عن الاعتراض على ارسال الجنود الاتراك الى مصر ، أثر بالغ فى الموقف السياسى فأدركت الدول الاوروبية انه لابد من اتخاذ اجراء يكون من شأنه اعاقة انجلترا عن احتلال مصر والحيلولة دون انفرادها باحتلال منطقة القناة .. حتى يمكن تفادى الآثار الخطرة التى تترتب على انفراد انجلترا باحتلال مصر وما يستتبعه ذلك من الاضرار بمصالح فرنسا وسائر الدول الاوروبية ..

غير أن مثل هذه المناورة لم تكن لتخفى على لورد جرانفيل الذى أسرع بدوره باشراك فرنسا فى المشكلة واقترح عليها اصدار التصريح التالى :

« ان اقتراحاتنا فيما يتعلق باعادة النظام الى مصر هى ـ حاليا ـ محل دراسة المؤتمر الا أن مشكلة حماية قناة السويس ، وان كانت متصلة بهذا الموضوع فانها مشكلة قائمة بذاتها ، ولا يمكن أن تعقدها الاعتبارات السياسية المتصلة بالمشكلة المصرية الداخلية اذا ما تركنا جانبا ، الواجبات الخاصة التى يمكن لأية دولة أن تعتبر نفسها ملزمة بالقيام بها ، عند وقوع خطر داهم ومفاجىء وخطير فى حالة عدم الوصول الى اتفاق سابق لعمل مشترك فان الحكومتين الانجليزية والفرنسية تقدران أن كل عمل يتخذ فى منطقة القناة يتعين أن ينال تأييد أوروبا ، وأن ينال ـ بقدر الامكان موافقة الباب العالى .. وبناء على ذلك فان فرنسا وانجلترا تعرضان على المؤتمر تحديد تلك الدول التى ستكلف عند الاقتضاء باتخاذ الاجراءات الضرورية لحماية القنال وكسبا للوقت يكون للدول التى يتم اختيارها والتى تكون قد قبلت الوكالة عن أوروبا الحق فى اتخاذ الوسائل الواجبة الاتباع واختيار الوقت المناسب لتنفيذها دون ما حاجة الى الرجوع فى ذلك الى المؤتمر وعلى أن ينفذ هذا الاجراء فى كافة الاحوال فى نطاق ميثاق النزاهة والتجرد عن الاغراض فى مصر وأن تلك الدول التى يتم اختيارها على استعداد لقبول تعاون الباب العالى معها وتعاون أية دولة أخرى ترغب فى المشاركة فى هذه المسئولية كل هذا بشرط ألا يترتب على ذلك أى تأخير ..

ولتجنب ضياع الوقت فان الدولتين تقترحان ـ اذا ماتمت الموافقة على هذا التصريح من المؤتمر أن يترك لانجلترا وفرنسا اختيار القرار المناسب فيما يتعلق بطريقة ووقت التنفيذ ..

وفي الوقت الذى كان لورد جرانفيل يبعث للدول باقتراحه المتضمن مشروع التصريح المشترك الفرنسى الانجليزى السابق الاشارة اليه أوعزت الحكومة الانجليزية للصحافة فى بلادها لتشن حملة للاساءة الى موقف المسيو دى فريسينيه وقد افتتحت جريدة التايمز هذه الحملة بمقال تسخر فيه من المسيو دى فريسينيه قالت فيه :

« ان المسيو دى فريسينيه يتبع حاليا سياسية تنال موافقة البرلمان وموافقة فرنسا ، انه لا يتورط فى شىء فبفضله نجحت فرنسا فى البقاء بمعزل عن المشاكل – ان الأسطول الحربى الفرنسى يتهادى كهاو ومتفرج فى القناة ، ان الرعايا الفرنسيين لا يخشون شيئا ، ان فرنسا لم تتخل عن انجلترا ولم تشترك معها ، ولا يستطيع الاتفاق الأوروبى أن يؤنب فرنسا أو يتهمها بعدم الوفاء ..

ولقد أدرك مسيو دى فريسينيه أن هذه الحملة مقدمة لاحراجه سياسيا ولحمل الرأى العام الفرنسى والبرلمان على التخلص منه فعجل بارسال رد على رسالة « لورد جرانفيل » قال فيه :

« لقد عرضت رسالتكم على مجلس الوزراء الفرنسى وتداولنا فيها وانتهينا الى رأى اجماعى برفع الامر الى المؤتمر فيما يتعلق بحماية قناة السويس » ولكن ليس من المناسب أن نطلب – سلفا – من المؤتمر وكالة لها مثل هذه الأعباء ولذلك نقترح تعديل الفقرات الثلاث الأخيرة على الوجه الآتى :

« ان فرنسا وانجلترا تعرضان على المؤتمر أن يعين الدول التى سيعهد اليها عند الاقتضاء اتخاذ الاجراءات الضرورية المناسبة لحماية القناة ... وكسبا للوقت فان الدول التى سيتم اختيارها والتى تقبل الوكالة سيرخص لها بتحديد وقت ووسيلة العمل وسيتم اتخاذ هذا الاجراء فى نطاق المبادىء التى قررها ميثاق النزاهة .. واذا كنا – اعنى اذا كانت فرنسا وانجلترا من بين الدول التى سيتم اختيارها فاننا سنقبل هذه الوكالة بشرط اقرارها من البرلمان ..

ولم يجد لورد جرانفيل بدا من النزول عند وجهة نظر مسيو دى

فريسينيه وبعثت فرنسا وانجلترا الى مندوبيها فى المؤتمر ليطلبا عقـــد جلسة عاجلة لتـــلاوة هـذا التصريح ومطالبة المؤتمر باتخـاذ اجـــراء عاجل بشأنه ، كما فوضت الحكومتان لمندوبيهما قبول الوكالة المقترحة فى اختيار المؤتمر لانجلترا وفرنسا .

وبعث « دى فريسينيه » الى مندوبه فى المؤتمر برسالة خاصة ، تحـدد سياسة فرنسا قال فيها :

« اننا لا نلح فى طلب هذه الوكالة ، ولكن اذا كنا من بين الدول العظمى التى يقع عليها الاختيار فانى أصرح لكم بقبولها مع التحفظ بقبولنـــا لهـا ضرورة حصـــولنا عـلى موافقة مجلس البرلمان الفرنسى والتى لا تستطيع بدونها أن تقوم بأى عمل هجومى .. اننا نرغب فى أن تكون الوكالة محددة بكل دقة ، وقاصرة على حماية ذات القناة ، دون أن يكون لهذا أى ارتباط بالتدخل فى شـئون مصر ، وهو موضـــوع مداولات المؤتمر فى الـوقت الحـــاضر » .

وانه ليسرنا أن نرى دولا أخرى حتى وان لم تكن من الدول المشتركة فى المؤتمر تشاركنا فى هذه الحماية ذات الطابع العالمى .

وهكذا عمل المسيو « دى فريسينيه » مؤيدا فى ذلك من ســـائر الدول الأوروبية على فصل المسألة المصرية الى شقين يستقل كل منهما عن الآخر من حيث الظاهر ، رغما عن استحالة هذا الفصل من حيث الواقع ، الشق الأول هو احتلال مصر بواسطة القوات الانجليزية والشق الثانى هو حماية قناة السويس .

وقد رأت انجلترا أن تواجه من رأوا فى عدوانها على مصر ووضع يدها عليها خروجا على ميثاق النزاهة ونقضا لما تم من اتفاق بين سائر الدول الاوروبية رأت أن تواجه هـذا بحجتين تذرعت بهما للدفاع عن مسلكها ، الحجة الاولى هى انها لم تتصرف ولم تقـــدم على ما اتخـذته من اجراءات الا لمصلحة ولحساب صاحب السلطان القانونى القائم فى مصر ، وهو الخديو توفيق ، وتنفيذا لاوامره مما أكسبها صفة لا يمكن للباب العالى — فى رأى انجلترا — ولا للدول الاوروبية الاعتراض عليها ..

والحجة الثانية هي أن انجلترا دولة أوروبية عظمى لها حقوق وامتيازات ومصالح باعتبارها عضوا في الحلف الاوروبى وفى المجتمع الاوروبى ..

ومنذ ذلك التاريخ بدأت انجلترا تواجه الدول الأوروبية العظمى والباب العالى بالنسبة لكل ما يتعلق بمصر متدرعة ، وفقا للظروف والاحوال بأى من هاتين الصفتين تكون أقوى على تبرير موقفهما بما يتفق وخطتها السياسية .

وفى نطاق هذا المسلك أعلنت حكومة ملكة انجلترا فى ١٨ يوليو ١٨٨٢ أن القوات الانجليزية التى يجرى انزالها فى الاسكندرية لا غرض لها الا المحافظة على النظام لحساب الخديو وتحت سلطته ، وأن ماعزى الى هذه القوات من المضى فى الاعمال العسكرية أى الى احتلال مصر ـ فان حكومة صاحبة الجلالة تعلن بأنه ليس من أهدافها ملاحقة القوات المصرية داخل البلاد ..

على أن هذا التقيد الذى أعلنته الحكومة الانجليزية لم يقيدها فى الواقع ولم يمنعها من المضى فى هذه العمليات لا بوصفها قوات غازية ومعتدية ولكن بوصفها قوات حضرت بناء على طلب الخديو الحاكم الشرعى لتثبيت سلطانه واعادة حقوقه اليه وهكذا دأبت انجلترا على مواجهة المعترضين على تصرفاتها بدفوع تستند الى أسس تصطنعها تارة بوصفها موكلة عن الخديو وتارة بوصفها عضوا فى المجتمع الأوروبى .

***

وازاء تطور الأحداث هذا التطور الخطير الذى كان واضحا للكافة ، رأى الباب العالى فى النهاية أن يستجيب الى دعوة الدول الأوروبية وقبل الاشتراك فى أعمال المؤتمر فى ٢٠ يوليو ١٨٨٢ فأبلغ الدول الأوروبية العظمى أنه اعتزم ممارسة حقوقه فى السيادة على مصر ممارسة فعلية وأنه بصدد اعادة الهدوء والنظام اليها وتنفيذا لذلك قرر ارسال جنوده فورا الى مصر وبالقدر الكافى لكى تنسحب القوات الأجنبية التى نزلت بها .

وعلى عكس ما كان الباب العالى يتوقعه هو وسائر الدول الأوروبية فان قراره هذا لم يثر ثائرة الحكومة الانجليزية ولم تبد مخاوفها مما ينطوى عليه القرار من تهديد لخطتها وذلك لأن انجلترا عمدت الى مواجهة الموقف

بوسائل ثلاث :

الأولى – هى اعاقة الباب العالى عن ارسال جنوده الى أقصى مدة ممكنة حتى يتم لها الانتهاء من احتلال مصر احتلالا عسكريا وفقا للخطة الموضوعة •

والثانية – وهى لا تقل أهمية عن الأولى وكانت ترمى الى استبعاد خطر تدخل عسكرى محتمل من جانب فرنسا •

أما الثالثة – فقصد بها اكراه الباب العالى بوصفه خليفة للمسلمين على اعلان استنكاره لموقف الوطنيين فى مصر ودمغ عرابى قائد الحركة الوطنية بتهمة العصيان ، أملا فى أن يؤثر هذا الاستنكار فى الرأى العام الاسلامى فى مصر وفى غيرها ، بحيث يصبح عرابى وأعوانه فى نظر المسلمين عصاة منبوذين وحتى لا تثار ثائرة المسلمين فى العالم بسبب احتلال انجلترا لمصر •

ولكى تضمن انجلترا لخطتها النجاح كان عليها أن تعجل بالتنفيذ فأوعزت الى ممثلها فى المؤتمر ليعلن التصريح التالى :

« ان تدمير قلاع الاسكندرية كان نتيجة حتمية لاعتبارات تستند الى الحق الشرعى فى الدفاع عن النفس وفى ظروف قاهرة ، وقد ترتب على ذلك أحداث أكرهت بدورها القوات البريطانية على اتخاذ اجراءات جديدة لكفالة سلامة الخديو واعادة الأمن والنظام الى المدينة ازاء موقف القوات العاصية العدائى ، كما أن الأهمية الكبيرة لحماية حرية الملاحة فى قناة السويس استلزمت استعدادات جديدة وهى استعدادات تعتبر فى تقدير حكومة صاحبة الجلالة بذاتها كافية لاعادة سلطان الخديو ولاستقرار الأحوال فى مصر بصفة دائمة • ومع احتفاظ حكومة صاحبة الجلالة بحقها فى اتخاذ أى اجراء قد تدعو اليه الطوارىء المفاجئة بحيث يصبح اتخاذه ضرورة حتمية فان انجلترا على استعداد لقبول تعاون الدول التى ترغب فى المساهمة فى هذه العمليات وهى لذلك تعلن أنها تقبل بكل اخلاص الامدادات التى أعلن سلطان تركيا عن استعداده لارسالها الى مصر

لاعادة النظام على أن يتم هذا طبقا للدعوة التى وجهت الى الباب العالى من الدول الأوربية ووفقا للشروط التى اقترحتها هذه الدول غير أن الحكومة الانجليزية يهمها لذلك أن تعرف عدد القوات التى يزمع الباب العـالى ارسالها والتاريخ المحدد لسفرها والمواقع التى ستحتلها تلك القـوات فى مصر •

ولكى يمكن أن يتم ذلك ، وحتى يمكن تثبيت سـلطان الباب العالى وسلطة الخديو يتعين على صاحب الجلالة سلطان تركيا أن يبادر فورا وقبل ارسال القوات التركية الى مصر باعلان تصريح يساند فيـه الخديو توفيق ويعلن فيه عصيان عرابى باشا وخروجه عن طاعة الخليفة واعتباره متمردا »

***

وهكذا وضحت سياسة انجلترا فى مواجهة الموقف الجديد الذى نشـأ عن دعوة مسيو دى فريسينيه للمؤتمر ــ فانجلترا لم تعترض على طلب الباب العالى ، ولكنها عملت على اذلاله ، أولا بتجاهلها تمسكه بتولى اعادة النظام فى مصر والحلول محل القوات الانجليزية كما عملت على أن يكون هذا فى نطاق قرارات المؤتمر أى أن يكون ارسال القوات التركية وفقا للشروط التى وضعتها الدول الأوربية وتحت رقابتها واشرافها وفى الحدود الموضوعة لها •

أى أن انجلترا عمدت على انزال الباب العالى الى ذات المستوى الذى كانت ستعامل به أية دولة أوروبية أخرى سواء أكانت مشتركة فى المؤتمر أو لم تكن مشتركة فيه بل انه امعانا فى اذلال الباب العالى علقت قبول طلبـه لكى يبحث فى المؤتمر ، على شرط فرضته عليه وهو أن يعلن ــ سـلفا ــ تأييده للخديو ــ واسـتنكاره لموقف « عرابى » والحزب الوطنى واعتبار عرابى عاصيا ••

ولم يجد الباب العالى بدا من الخضوع لطلبات انجلترا ، بل انه توسـل كى تستجيب الحكومة الانجليزية لرجائه فى تأجيل اعلان التصريح المطلوب منه أن يصدره لدفع عرابى وأنصاره العسكريين بتهمة التمرد والعصـيان والى ما بعد انزال القوات التركية فى مصر ••

وبينما كانت المفاوضات تجرى بين انجلترا والباب العالى فى هذا الصدد

أبلغ لورد جرانفيل المسيو دى فريسينيه أن انجلترا وان كانت عـــلى استعداد لقبول مساهمة القوات التركية فى الأعمال العســـكرية فى مصر فانها ستمضى قدما فى سائر العمليات العسكرية وفقا للخطة الموضوعة .

ولقد وضح من مناقشات مجلس العموم وقتئذ بأن من أركان السياسة الانجليزية الرفض التام لاشتراك أية قوات أجنبية فيما يجـرى فى مصر من أعمال عسكرية ، ولكن لورد جرانفيل كان حريصا على ألا تـــكون معارضة لاشتراك القوات الفرنسية معارضة كلية ــ ولذلك ــ وعلى مضض ــ قبل مجلس العموم اشتراك فرنسا ، من ناحية المبدأ ، فيما يتخذ بمصر من العمليات العسكرية وعلى أن يكون دورها فى ذلك مقصور على منطقـــة القناة وحدها .

وبهذا أصبح واضحا أن سياسة انجلترا فى مصر لا تتفق اطلاقا وميثاق النزاهة ولا تتصل من قريب أو بعيد بما دأب المسئولون الانجليز عـــلى التصريح به من التأكيدات التى نفوا بها نوايا انجلترا العدوانية أو رغبتها فى احتلال مصر احتلالا نهائيا . وانما هدف هذه السياسة فى مصر أبعد من مجرد مساندة انجلترا والابقاء على سلطته واعادة النظام كما كانت تدعى من قبل .

كان على انجلترا أن تحدد موقفها من طلب الباب العالى الذى أصـبح محل بحث المؤتمر ، كان عليها أن تعمل على كسب الوقت ، فبادر اللورد جرانفيل باخطار المسيو دى فريسينيه بأنه يعترض على ارسال القـــوات التركية ، وبأنه لا يقبل أن تنسحب القوات الانجليزية لتحـــل محلها القوات التركية .

ثم عاد فقرر أنه على استعداد لقبول معاونة القوات التركية فى العمليات العسكرية فى مصر ولكن بشرط أن يسبق ذلك عقد اتفاق عسكرى بـين انجلترا والباب العالى .

***

وطلب المسيو دى فريسينيه من « لورد جرانفيل » ايضاحا لطبيعة هذا

الاتفاق العسكرى وما اذا كان يزمع عرض هذا الاتفاق على المؤتمر لاقراره.

•• فأجاب « جرانفيل » بأن هذا الموضوع يخرج عن اختصاص المؤتمر وأن انجلترا ستعالجه مع الباب العالى مباشرة •

وهكذا واجه لورد جرانفيل طلب الباب العالى للتدخل المباشر وارسال الجنود الاتراك الى مصر •• واجه لورد جرانفيل طلب المفاوضة كما واجه استفسارات المسيو دى فريسينيه وسائر الدول الاوربية بالتصريح التالى :

« ان الحكومة الانجليزية لا تستطيع سحب قواتها من مصر ولا التباطؤ فى استعداداتها •• وان امتناع الباب العالى الطويل المستمر عن اتخاذ اجـراء لمواجهة الموقف الحالى فى مصر قد فرض على انجلترا وفى نطاق المصلحة العامة ومصلحة انجلترا ذاتها العبء الذى تنهض به حاليا والذى قبلت تحمله ، أن حكومة صاحبة الجلالة لترحب بمعاونة القوات التركية لاعادة النظام فى مصر وتدخلها من أجل هذا الغرض بشرط أن تحدد طبيعة هذا التدخل تحديدا مقبولا وخاليا من كل غموض وبتصريحات تصدر ـ سلفا ـ عن الباب العالى وأن حكومة صاحبة الجلالة ، ليشرفها أن تعلن المؤتمر بأنه بمجرد تحقيق الاهداف العسكرية المحددة ستبادر فتطلب الى سائر الدول التعاون معها فيما يزمع اتخاذه من اجراءات فى المستقبل لكى يتحقق لمصر حكم جديد صالح » ••

وهكذا بدأت الحكومة الانجليزية تكشف تدريجا عن نواياها ، فلم تعد انجلترا تركن الى الاستناد الى ما للخديو من سلطة ولم تعد تشير الى سحب قواتها ، وانما بدأت تصريحاتها تتضمن العبارات التى كانت تتحاشاها من قبل فى تصريحاتها •

والا فماذا كان القصد على وجه التحديد من العبارة التى وردت فى رسالة اللورد جرانفيل ، والتى تقول :

« متى تم لها تحقيق الأهداف العسكرية وبلوغها ، فان حكومة صاحبة الجلالة الملكة ستطلب معاونة الدول الاوبية •• الخ •• ؟؟

ألم يكن فى تصريح الحكومة الانجليزية اعتراف واضح من جانبها تؤكد به عزمها على الاستقرار فى مصر بصفة مؤقتة وباتفاق الدول الأوربية كما قالت فى أول الأمر ؟؟

***

لقد كان هذا التصريح كافيا لتنبيه الباب العالى وسائر الدول الأوربيـة لما بيتته انجلترا فى مصر وكان على انجلترا فى ذات الوقت أن تبذل أقصى مساعيها للتخلص من تدخل أية قوات تركية أو تدخل أية قوة أوربية باسم المؤتمر فى العمليات العسكرية الجارية بمصر . فلم تنتظر انجلـترا حتى تتقدم الدول باقتراحاتها فى هذا الشأن ، بل بادرت بمخاطبة ايطاليا طالبة منها التعاون معها عسكريا وفى نفس الوقت وضعت لتدخل ايطاليا شروطا حملت ايطاليا على الاعتذار عن تلبية طلب انجلترا ، وقـد اعترف لورد جرانفيل فيما بعد بما انطوى عليه طابع السياسة الانجليزية تجاه ايطاليـا من مكر فقرر فى هذا الشأن ما يأتى :

« حقيقة ان الايطاليين قد أساءوا التصرف لدرجة كبيرة ولـكى تنتقم ايطاليا انتقاما رخيصا لما حدث فى مشكلة تريسته أرادت أن تبيع أوروبا بأسرها الى الاتراك فراحت تبلغ سفير الباب العالى فى روما بكافة ما يحدث أولا بأول .

وانى لاخشى أن يكون الايطاليون هم المسئولين عن كثير مما حل بالمصريين من كوارث .. »

وعندما امتنعت ايطاليا عن قبول العرض الانجليزى بادر لورد جرانفيل بالتصريح التالى :

« لقد تلقيت توا رفض ايطاليا الذى سرنى ، لقد قمنا بمـا كانت تعـين علينا الظروف القيام به ، لقد أبدينا استعدادنا لقبول شركاء ، واننا لنحمد الله ، اذ لم يقدر لنا أن نتحمل مضايقة زميل يشاركنا هذه المهمة » ..

***

وبينما كان لورد جرانفيل يلقى هذه التصريحات عمدت الصـحافة الانجليزية على اثارة الرأى العام العالمى واشاعة نوع من الفزع مصحوبا بالتهديدات ، وكانت فى نفس الوقت تعود فتلطف هذا كله بالوعود .

وفى هذا الشأن كتبت صحيفة التيمس تقول :

من الواضح أن انجلترا تتصرف وحدها وتحت مسئوليتها ، وبهـذا ستؤكد حقها فى مراقبة مصير البلاد مستقبلا ، مصير البلد التى أنقذته .. ان على أولئكم الذين يشمئزون من العمل الانجليزى ويتشككون فى نوايا انجلترا أن يبادروا بالاشتراك فى هذه العمليات ويتحملوا ماسيترتب عليها

من أخطار حتى يحق لهم أن يرفعوا أصواتهم عندما يحين الوقت لتصفية الحساب ..

ولقد بادرت ألمانيا بتحديد موقفها ازاء مناورات السياسة الانجليزية ، فأعلن وزير خارجية ألمانيا ما يأتي :

لن تقبل ألمانيا وكالة من هذا النوع ، ولن تقبل ألمانيا أن تفوض أحدا لمثل هذه المهمة ، انها كانت تحجم عن تأييد أية تسوية وترفض الموافقة على أى اجراء ، لا يلائم الباب العالى ، انها كانت تخشى ما قد يؤدى الى صبغ التدخل في مصر بطابع الصراع بين المسيحية والاسلام انها خشيت دائما المسئوليات غير المحددة ..

أما فرنسا فان رئيس وزرائها مسيو دى فريسينيه لخص موقفه وحدده بتلك العبارات .. « ان موقفنا كان يقضى أن تكلف الباب العالى بوصفه نائبا عن أوربا بالقيام بتنفيذ وجهة النظر الأوربية ورغباتها ، فاذا قبل الباب العالى تم التدخل ، ويكون عملنا الشخصى مقصورا على التحقق من أن الضمانات التى اشترطت تم احترامها حتى النهاية لأننا حتى النهاية حريصون على تجنب العواقب السيئة التى قد تترتب على التدخل ، واننا نعلم جميعا ما هى العواقب السيئة ؟؟

« وكنا نرى أنه اذا لم يتم التدخل من جانب الباب العالى ، فان المؤتمر يدعى فورا بمعرفة سفيرى فرنسا وانجلترا ليبحث خطة أخرى أو وسيلة أخرى للتدخل ، أعنى التدخل الأوربى .

وفى هذه الحالة الأخيرة كما يبدو لى ، كان الباب العالى سيدعى ضمن سائر الدول التى ستكلف بتنفيذ هذا التدخل ، وأننا كنا على استعداد لقبول هذه المهمة لأننا نحتفظ بحقنا فى دراسة شروط هذه الوكالة التى ليست مجرد وكالة عسكرية ، بل هى أيضا سياسية وأعنى بذلك أنه يتعين علينا أن نعرف ــ سلفا ــ ما الذى سنصنعه عند ذهابنا الى مصر ، ولذلك كان علينا قبل المضى الى مصر أن نزن كافة عبارات الوكالة .

ولهذا ، وقبل أن نرتبط فأنى أعلن استعدادنا للمشاركة فى قبول هذه

الوكالة لقد سئلت عن طبيعة العلاقات التى تربطنا بانجلترا فى الوقت الحاضر •• وجوابا على هذا السؤال أقول • أن انجلترا دعتنا للذهاب معها الى مصر ، وبموافقة أوربا لحماية قناة السويس اذا اقتضى الأمر ••

غير أن هذه العبارات المعتدلة التى أستخدمها المسيو دى فريسينيه لم تكن لترضى المسيو جامبتا ـ « جامبتا » صاحب المواقف المشهورة والذى كان أخلص خادم للسياسة الانجليزية ، « جامبتا » الذى وقف ينادى بالويل والثبور لأوربا والغرب من التعصب الاسلامى ، جامبتا زعيم المناصرين لانجلترا وللتحالف معها • فبادر جامبتا بنقد سياسة دى فريسينيه ، وطالب فرنسا بمساعدة انجلترا والتآزر معها وباتباعها فى سياستها التى تطبقها فى مصر

وقف جامبتا يستنكر موقف فريسينيه ، ويقول : « ان طلب تدخل الباب العالى لهو أسوأ حل يمكن أن يفكر فيه سياسى ، وأن فى الالتجاء الى هذا الحل تشجيعا للتعصب الاسلامى وان التفكير فى الوكالة الاوربية يخدم مكانة فرنسا ، تلك المكانة الممتازة التى تتمتع بها فى سائر أوربا ••

ثم يستطرد جامبتا قائلا : ان الذى يدفعنى الى مطالبة فرنسا بقبول التحالف الانجليزى والتعاون مع انجلترا فى حوض البحر الابيض المتوسط وفى مصر ، هو خوفى وخشيتى من حدوث قطيعة بين فرنسا وانجلترا ، فاذا حدث ذلك فاننا سنسلم انجلترا ـ بلا قيد ولا شرط ، أراضى وأنهارا وطرقا ترتبط بحقكم فى الحياة ، وبالمرور ، ولا تقل مصالحكم فيها عن مصالح انجلترا ، ان البحر الابيض المتوسط سيظل ميدانا للنفوذ الفرنسى ، ومتى تم استخلاص مصر من التعصب الاسلامى فستدخل مصر ، وسيدخل البحر الابيض فى نطاق السياسة الاوربية ••

***

ولكن المسيو دى فريسينيه أصر على موقفه وأنذر مجلس البرلمان الفرنسى بأن فرنسا لن تتدخل الا اذا اتضحت هذه الضرورة واذا تعرضت حرية المرور فى قناة السويس لخطر مادى حقيقى •• ثم أضاف يقول : « ان الدول الأوربية تقبل التفريق بين موضوع القناة وموضوع مصر ، وتحت ضغط الظروف فقد شرعت تفكر فى أن تشمل القناة حصانة

مشتركة وهو اجراء ترحب به فرنسا ، قد يحتمل أن يتأخر احتلالنـــا الفعلى للقناة أو يكون بقوات أقل مما قدرنا فى أول الأمر ، ولهذا السبب فان الباب العالى يصر على التدخـــل ، وفى نفس الوقت تبـــدى الدول الأوربية العظمى استعدادا لدراسة موضوع شمول قناة السويس ، بحماية مشتركة أوربية ، واذا توصل المؤتمر الى تحديد طبيعة هذه الحماية ، فمن الواضح أن دورنا فيها سيكون أقل كثيرا مما هو مطلوب منا الآن .

ولكن دى فريسينيه أعلن فى ذات الوقت بأنه من المحتمل الالتجاء الى عمل انفرادى دون انتظار لقرارات المؤتمر اذا ما بدا ذلك ضروريا .

ويمضى دى فريسينيه فيقول : « انه قبل ايداع مشروع القرارالمعروض على المجلس قد حرصنا على تحديد موقفنا للحكومة الانجليزية بكل دقة وتحديد طبيعة المهمة التى سنكلف بها ، ولقد تحدثت فى هذا الشأن مـع لورد ليونز الانجليزى فى صباح يوم ٢٣ يوليو ولقد أخطرته بأن مجلس الوزراء يقبل أن يرسل برقية تتضمن البيان السابق ، ولكنه طلب منى أن أبين بوضوح المدى العلمى لموقفنا ولقد بينت له :

أولا ـ اننا مصرون على فصع موضوع حماية القناة ، عن موضـــوع التدخل العسكرى الواقع فعلا فى مصر ، وازاء ذلك سنتقيد بالأعمـــال الضرورية للهدف الأول ، أى حماية القناة »

ثانيا ـ ان حماية القناة من وجهة نظرنا ـ وبصرف النظـــر عن مرور السفن الحربية ـ تتلخص فى احتلال بعض المراكز الهامة عبر القناة .

ثالثا ، اننا نحرص على عدم التدخل فيما يجرى فى مصر من أعمـــال عسكرية ، الا اذا اقتضى التدخل حق الدفاع الشرعى عن النفس ، ولقـد كان لدينا ما يبرر فصلنا بين الوضعين ، أى الأعمال العســكرية الجارية كموضوع مستقل ، وحماية القناة كموضوع آخر .

فمن جهة ، كانت الدول الأوربية تعتبر أن الدفاع عن القناة صورة من صور القوة القاهرة التى أقرها المؤتمر ، ولذلك لن يثير هذا العمل من

جانبنا ـ اذا انفردنا به ـ أى اعتراض طالما أن هدفنا الوحيد هو حماية حرية المرور دون التعرض لمصر •

***

ولكن انجلترا كانت تعمل على احراج دى فريسينيه ـ وفلا ـ أمكنها عن طريق الأحزاب المعارضة احراج موقف حكومته وحملها على الاستقالة فى ٣٠ يوليو سنة ١٨٨٢ ، وما حدث لتيير الذى كان يعارض السياسة الانجليزية وحدث لدى فريسينيه لذات السبب ، وبعد مضى ٤٢ عاما على استقالة صاحبه تيير •

وهكذا أمكن لانجلترا أن تتخلص من ايطاليا ، وأن تتخلص من فرنسا ، ولم يكن أمامها بعد ذلك الا التخلص من الباب العالى •

ولقد بدأ الباب العالى يدرك أخيرا مدى خطورة المناورات السياسية الانجليزية وخطورة ما ترمى اليه ، فبادر بالالتجاء الى المؤتمر الذى كان يبحث اذ ذاك مشروعا بعث به البرنس دى بسمارك يقترح فيه أن تشترك كافة الدول فى ارسال قوات بوليسية لحماية قناة السويس •

وكان هدف بسمارك من ذلك حماية قناة السويس فعلا ، ولكن ليس من المصريين وانما من احتلال انجلترا لها ••

ولقد فوجئت انجلترا بهذا الاجراء من جانب ألمانيا ، ولم تكن تتوقعه ، كما أنها لم تكن تتوقع اقدام الباب العالى على الاستنجاد بالمؤتمر ، ولذلك فزعت انجلترا وبادر لورد جرانفيل فأذاع تصريحا يقول فيه :

« انه فى الظروف العادية الطبيعية تكون حكومة صاحب السمو خديو مصر ، هى الوحيدة المسئولة عن حفظ سلامة الملاحة عبر قناة السويس ، وأن أى تدخل أجنبى لا يبرره الا وقوع خطر خارجى الا اذا كان تدخل انجلترا هو ذلك الخطر واذا كانت انجلترا قد تقدمت باقتراح لحماية قناة السويس ، فانما فعلت ذلك لانها تخشى وقوع خطر داهم ، ولذلك لا يرى وزراء صاحبة الجلالة ملكة انجلترا ، كيف تتأتى حماية قناة السويس بأساطيل ترسل دون أن تكون هناك قوات تعززها ••

وكان « جرانفيل » يهدف بذلك ، الى أنه لا جدوى من ارسال أساطيل

من فرنسا وسائر الدول الأوروبية ، والى أن الحماية الفعالة لن تكون الا بواسطة قوات برية ولم تكن هذه القوات الا القوات الانجليزية •

ولكن البرنس بسمارك كان واقفا لانجلترا بالمرصاد ، ورأى بالاشتراك مع ايطاليا ضرورة اشراك روسيا معهما فى موقفهما ، لأن قيصر روسيا كان قد تباعد عن المؤتمر حين رأى أن المؤتمر يجتمع ولا يعمل بينمـــا تقوم دولة مشتركة فيه بالعمل خارجا عنه وتفصل فى أمور هى من اختصاص المؤتمر •

لذلك رأت ألمانيا وايطاليا أن يلحا على القيصر ، ويؤكدان له أنهمـــا سيتخذان موقفا حازما محـــددا وعلى هذا الاساس اقتنـــع قيصر روسيا وقبل أن يوفد مندوبه لحضور المؤتمر ومشاركة زملائه فى أعماله •

لذلك استأنف المؤتمر جلساته فى ٢ أغسطس سنة ١٨٨٢ وبادرالمندوب الايطالى بتقديم اقتراح خاص بقناة السويس • وقد تضمن هذا الاقتراح ما يلى :

« سيتم بالاتفاق مع الباب العالى اعداد قوة بوليسية بحرية تساهم فيها سائر الدول طبقا لما سيتفق عليه ، على أن يتم التفاهم من حيث الاجراءالذى يتبع فى كل حالة تقع •• »

***

وأمام هــذا الاقتراح الايطــالى المؤيد من ألمانيا وروســـيا أقنع المندوب الانجليزى المندوب الفرنسى بالانضمام اليه فى الامتناع عن مناقشة هــذا الاقتراح زاعمين بأنهما لم يتلقيا تعليمات حكومتيهما فى هذا الشأن ، وقد بادر الباب العالى فى نفس الوقت بارسال ٤ سفن تنقل جنودا الى مينـــاء سالونيك لنقل فرقة تركية تتجه الى مصر •

ولكن انجلترا بادرت بالاعتراض على تحرك هذه السفن ونقل القوات استنادا الى أنه لم يتم الاتفاق بينها وبين الباب العالى على ذلك •

وبات واضحا أن المؤتمر يواجه سوء نية من جانب انجلترا وانه يواجه وسائل كيدية تهدف الى عرقلة أعماله حتى يجىء ذلك اليوم الذى يرى فيه الباب العالى نفسه وسائر الدول الأوربية أمام الأمر الواقع •

ولكن الباب العالى رأى أن يفوت على انجلترا غرضها فبادر بعـــرض الاقتراح التالى على المؤتمر :

« يقبل الباب العالى الدعوة التى وجهت اليه بالتدخل العسكرى فى مصر، تلك الدعوة التى وجهت اليه فى ١٥ يوليو سنة ١٨٨٢ ، ويقبل الشروط والقيود التى تضمنتها هذه الدعوة ويطلب من المؤتمر اقرار هذا الاعلان من جانب الباب العالى .

كما ألح الباب العالى ، فى نفس الوقت ، على انجــلترا فى المضى فى المفاوضات الخاصة بعقد الاتفاق العسكرى بينه وبينـــها حتى يتمكن من ارسال جنوده الى مصر .

ولكن انجلترا تجاهلت ذلك كله ، وبدأ القلق يساور الدول العظمى ، ويقول الكونت « كورتلى » المندوب الايطالى : « بدا من الواضـــح أن المؤتمر يواجه حالة من الشك ولا يمكن أن يستمر الى ما لا نهاية ويحق لنا أن نتساءل : كيف يتسنى للمؤتمر أن يعالج المشكلة المصرية مع جهله للوقائع الأساسية التى تجرى فى مصر .. بماذا تقوم القوات الانجليزية ؟ وما هو هدف الانجليز من رغبتهم فى احتلال النقط الأساسية عبر قنـاة السويس ؟ .. ان هذه الحقيقة واقعة اذ أنه فى الوقت الذى نناقش فيـــه موضوع التدخل العثمانى ، نرى انجلترا تباحث الباب العالى فى مشروع اتفاق عسكرى قبله الباب العالى بالفعل .. وهو ما يستغربه المؤتمر .

ولكن النمسا رأت أن تحاول بعث الحياة فى المؤتمر ، لفرصة أخـــيرة عسى أن ينتهى الى نتيجة فاتفقت مع ايطاليا وألمانيا وروسيا ، على تقـــديم مشروع قرار للمؤتمر صيغته كما يلى :

« حيث أن اتفاقا وديا يقوم بين سائر الدول الأوربية ، فانه لن يتـــم اقرار الأوضاع النهائية وتسوية شئون مصر الا بالتعاون والاشتراك مـــع سائر الدول الأوربية .

ولكن انجلترا رأت أن تستبدل عبارة « التعـــاون مع ســـائر الدول الاوربية » بعبارة « التشاور أو اخطار الدول الاوربية »

يعنى أن انجلترا ترفض رفضا باتا مبدأ التعاون مع غيرها فى حـــل المشكلة المصرية ورأى الكونت كالنوكى وزير خارجية ألمانيا حذف كلمة « الاشتراك » وقصر العبارة على « التعاون » ، يعنى أن الدول الأوربيـة تنازلت عن مشاركتها لانجلترا واكتفت بمجرد التعاون ..

ولكن اللورد جرانفيل رفض ذلك ، لان كلمة « التعاون » تحتم الاتفاق فاذا ما رأت احدى الدول رفض أى اقتراح تتقدم به انجلترا فانه سيكون من شأن هذا افساد أية تسوية محتملة قد ترى انجلترا اجراءها فى مصر ، وكان قرار الحكومة الانجليزية فى هذا الشأن انكارا لايةسلطة يزعم المؤتمر التمتع بها ، أو انه كان اعلانا من جانبها بعدم اختصاص المؤتمر لاتخــاذ قرار فى موضوع المشكلة المصرية ، لانه من طبيعة أى مؤتمر ومن طبيعة أى اجتماع يضم أكثر من اثنين أن تتخذ القرارات فيه على أساس الاغلبيــة وأن من المتعذر تحقيق الاجماع ، وهكذا كان موقف انجلترا من المؤتمر ..

أما فيما يتعلق بحماية القناة فان لورد دفرن ، أعلن استعداده لقبــول المشروع الايطالى ولم يكن هذا الا مجرد تصريح شكلى من جانب انجلترا ، لانه أردف هذا التصريح بتحفظ يقول « ان انجلترا تحتفظ بكامل حريتها للعمل فى منطقة القناة لاعادة سلطة الخديو وارجاع سلطانه اليه » ..

***

ولهذا فقد اجتمع المؤتمر لآخر مرة فى ١٤ أغسطس ١٨٨٢ وفى ١٦ من ذات الشهر ، أرادت انجلترا أن تغطى موقفها من المؤتمر وتلتمس لنفســـها مبررا يسندها أمام الرأى العام الاوربى فاوعزت الى الخديو توفيق فأصـدر فى ١٦ أغسطس ١٨٨٢ تصريحا يعلن فيه تفويضه لانجلترا فى ممارسة كافة السلطات الضرورية للمضى فى أعمالها العسكرية فى برزخ السويس ..

وفى ٢١ أغسطس سنة ١٨٨٢ بعث سير ادوارد ماليت من بور سعيـد الى لورد جرانفيل بالرسالة التالية :

« لقد وصلت الى بور سعيد أمس صباحا وتنفيذا لتعلمياتكم أوقف مرور السفن التجارية عبر القناة وقفا تاما ، ولقد تم لقواتنا البحرية احتـــلال بور سعيد والقنطرة والاسماعيلية »

وكان من الطبيعى أن يكون لهذه الأحداث صدى فى الاستانة ، حيث بدا اللورد دفرن أكثر غطرسة وأشد صلابة بالنسبة للباب العالى ، كمـــا

يتضح ذلك في رسالته البرقية التي وجهها دفرن الى اللورد جرانفيل ، والتي تقول :

« يشرفني أن أخطركم بأنه في سياق حديثي مع عاصم باشا وسعيد باشا أخبرتهما طبقا لرسالتكم المؤرخة ٢٤ الحالى ، والتي بعثت بها اليكم بناء على طلبها أن حكومة حضرة صاحبة الجلالة لا ترى بأنه من الممكن احداث تعديلات جديدة يرجى منها فائدة في مشروع الاتفاقية العسكرية ، كما أخطرتهما بأنني بناء على اذن منكم أعلنهما بأن اطالة المفاوضات لا يتفق والكرامة الواجبة بالنسبة للحكومتين ..

وعندما سلمت هذه الرسالة لهما قلت انه من الواضح أن الاسلوب غير المرضي الذى جرت به المفاوضات والطريقة التي حاول بها الباب العالى دائما الاخلال بالنصوص المعروفة لادخال تعديلات وكذلك بما بدا لى من اتجاه واضح يوم الخميس الماضي عندما أخل الباب العالى بتعهده بالنسبة للتصريح الذى طلبته الحكومة الانجليزية منه ، وهو التصريح الذى يتضمن تأييد الخديو توفيق ودمغ عرابى بالعصيان فاني أخشى أن ينتهى الامر بالحكومة الانجليزية لان ترى بأنه لم يعد هناك محل لعقد أى اتفاق مع الباب العالى وأن الآوان قد فات ..

ثم يضيف السفير الى ذلك قوله :

ولن يدهشني اذا تلقيت خلال الساعات المقبلة تبليغا من حكومتي متضمنا وجهة النظر هذه .. »

***

وهكذا رتب لورد جرانفيل كافة التفاصيل في المسرحية التي أخرجتها انجلترا وسط المأساة التي كانت جارية اذ ذاك في مصر .

كان من المتوقع بعد تهديد دفرن للباب العالى ، أن يبادر هذا الاخير بالجثو على ركبتيه أمام انجلترا ، وأن تزداد انجلترا أمامه ترفعا واستكبارا .

ولقد تحققت وجهة نظر انكلترا فبادر السلطان بنشر تصريحه في ٥ سبتمبر سنة ١٨٨٢ ـ هذا التصريح الذى يؤيد فيه الخديو ويدمغ به عرابى بتهمة العصيان ، بل ان الباب العالى قد أمعن في مجاملة انجلترا فأيد ضرب الانجليز للاسكندرية بمدافع أسطولها ، وسجل تبريره للعدوان الانجليزى على مصر ، وقد كان في هذا التأييد وفي تلك المجاملة ، أكثر مما كانت

انجلترا تأمله فى الباب العالى ، وتلقفت انجلترا هـذا التصريح ، وبادرت باذاعته فى سائر أنحاء العالم الاسلامى لكى تبدد شعور الكراهية الذى كان قد ساد القلوب ضدها فى سائر أنحاء البـلاد الاسلامية والعربية سيما سوريا والجزيرة العربية ..

***

كان يحق للباب العالى أن ينتظر دعوة الحكومة الانجليزية له لـكى يوقع الاتفاقية العسكرية ولكى يبادر بارسال قواته العسكرية الى مصر ، ولكن لورد جرانفيل بعث الى سفيره لورد دفرن بالرسالة التالية :

« ان حكومة حضرة صاحبة الجلالة تقدر كل التقدير أن هـناك اتفاقا أساسيا بين حكومتها وبين حكومة حضرة صاحب العظمة سلطان تركيا على المسألة المصرية وبصفة خاصة على تمرد عرابى باشا ومكانة صاحب السمو الخديو .

ثم يستطرد لورد جرانفيل فى رسالته فيقول :

« لقد فات الأوان لعقد اتفاق عسكرى بين هذه البلاد والباب العالى ، لأن الاحداث قد سبقتها ، وأن حكومة حضرة صاحبة الجلالة يسرها أنه لم تعد هناك حاجة لمناقشة تلك المسائل التى أثارها حضرة صاحب العظمة السلطان ، وعليكم ، وبتفويض منـا أن تبلغوا السلـطان فى عبارة رقيقة مهذبة ذلك التصريح الذى أذنا لكم بمقتضاه بترك كل مفاوضة خاصـة بالمشكلة المصرية ، وأن تفسروا لصـاحب العظمة السلطان أن حـكومة حضرة صاحبة الجلالة ملكة انجلترا ، تدرك بأن هذا الاجراء النهائى أنسب لكرامة البلدين ، وأنه ليس مفهوما أن يكون من شأن ذلك الاساءة الى ما بين الدولتين من علاقة طيبة وودية .. »

***

وهكذا وضعت انجلترا حدا للمسرحية التي قامت فيها بدور البطولة والتي غررت فيها بسائر الدول الاوربية وبالباب العالى وأصبح احتلال انجلترا لمصر أمرا واقعا باركه الخديو ثم باركه الباب العالى ٠٠ الذى خدع، وأهين في كرامته في نهاية الامر ٠٠ هكذا كان موقف انجلترا ازاء تركيا ازاء فرنسا ، ازاء سائر الدول الاوربية . لقد نجحت في تنفيذ خطتها بكل مهارة وبكل مقدرة ولقد فاق هذا النجاح ماكان يتصوره أشد عملاء انجلترا اخلاصا ووفاء لها ، ولكى يتعين علينا فهم السيكولوجية الانجليزية كي نقدر سلوك هؤلاء الأعوان ، وعلى ضوء هذه المعرفة ـ وحدها ـ يمكن أن نقدر موقف لورد دفرن السفير الانجليزى في الاستانة اذ يكتب الى لورد جرانفيل فيقول :

سيدى اللورد ، في الوقت الذى أحس فيه باننى هدمت سمعتى ، من حيث النزاهة والاستقامة أشعر في ذات الوقت ، بأننى كرجل دبلوماسى ، يجب أن أحتمل وأن أتقبل هذا الذى انتهى به أمر سمعتى ٠٠

لقد بدأوا يعتقدون أن التأخر الذى حدث في توقيع الاتفاقية العسكرية لم يكن سببه موقف الباب العالى ، ولم يكن يرجع الى قصر نظر السلطان التركى ٠٠ وانما كان هذا التأخير مصطنعا ـ وقد صنعه بل خلقة مكر السفير الانجليزى ٠٠ هذا المكر الماكيافيلى ٠٠

الفصل الخامس والعشرون

احتلال قناة السويس

« مشاكل احتلال انجلترا للقناة — دى فرسنيه ينذر انجلترا بأن الخطر الذى يهدد القناة هو فى محاولة حمايتها بقوات اجنبية — انجلترا تعمل لحرمان فرنسا من العمل منفردة فى منطقة القناة — انجلترا تحذر فرنسا من خطر وجود الاسطول الفرنسى فى القناة وتعتبره تهديدا للملاحة — انجلترا تنذر بخطر اقدام مصر على تعطيل الملاحة بسبب وجود الاسطول الفرنسى — « جرانفيل » يطالب فرنسا بالعمل على حماية القناة من هجوم المسلمين .. مطالبته المؤتمر بأن يعهد لانجلترا وفرنسا بحماية القناة عند الاقتضاء — مطالبته فرنسا بتحديد موقفها — دى فرسنيه يطالب بفصل موضوع القناة عن موضوع التدخل العسكرى — وبتحديد النقط التى يتم احتلالها بمنطقة القناة واصراره على الابتعاد عن العمليات العسكرية داخل مصر — اتفاق فرنسا وانجلترا — مطالبة الحكومتين لبرلمانيهما بالاعتمادات المالية للحملة — بيان وزير البحرية الفرنسى — بيان دى فرسنيه — استقالة دى فرسنيه بعد ان خذله مجلس النواب — الخديوى توفيق يعزل عرابى ويتهمه بالعصيان — توفيق يعلن استعداد انجلترا للانسحاب اذا تهيأت له قوة عسكرية موالية له — بيان توفيق فى ١٧ اغسطس سنة ١٨٨٢ — عرابى يدرك ، متأخرا ، مؤامرة انجلترا فيتراجع الى كفر الدوار — دور دى لسبس فى افساد خطة الدفاع السليم — صرفه عرابى عن تدمير القناة وعن اجلاء السكان عن المنطقة وقطع موارد المياه العذبة — لو تم هذا لعزلت القوات الانجليزية وتغير وجه التاريخ — بيوفيس ينتقد امتثال عرابى لتوجيهات دى لسبس — ولتركه ادق المواقع مكشوفة — اعلان القائد الانجليز — سلطان باشا « وماليت » يرافقان حملة الغزو الى بور سعيد — تفويض توفيق للجنرال ولسلى — سلطان باشا يذيع بيان الباب العالى — البيان يتهم عرابى بالتمرد والاضرار بالمسلمين — انجلترا وشركة قناة السويس — موقف الاعضاء الانجليز — تمسكهم بسيادة مصر على القناة — تمسكهم بحقها المطلق فى اتخاذ ما تشاء من الاجراءات — قوات الاحتلال توقف الملاحة فى القناة — سلطان باشا والبدو — اتفاق دى لسبس مع قائد جيش الغزو — انجلترا تمارس حقوق مصر فى القناة — تفويض توفيق لانجلترا حال دون تدخل الدول — رسالة « جرانفيل » فى ٣ يناير » « توضيح موقف انجلترا من مشكلة القناة — حكم التاريخ على دى لسبس — عبرة سنة ١٨٨٢ تجلت فى عام ١٩٥٦ » ..

***

عندما عزمت انجلترا على غزو مصر ادركت أن احتلال قناة السويس سيثير أدق المشاكل نظرا لما لفرنسا من مصالح خاصة فى شركة القناة وكذلك لارتباط مصالح سائر الدول بحركة المرور عبر القناة . ومنذ ٢٤ يونيو سنة ١٨٨٢ حرص مسيو « دى فرسينيه » على تنبيه لورد « لايونز » السفير الانجليزى فى باريس الى أن أية محاولة لحماية قناة

السويس بقوات أجنبية ستكون هي ذاتها الخطر الذي يهدد القناة وكان هذا الرأى يتعارض مع وجهة النظر التى تبنتها السياسة البريطانية والتى كانت تهدف الى تهيئة الرأى العام العالمى الى عملياته العسكرية التى كانت فى مرحلة الاعداد من أجل غزو مصر — وفى ذات الوقت حرصت انجلترا منذ البداية على أن لا تمكن فرنسا من العمل منفردة فى منطقة القناة ، فشرعت فى أول الأمر فى دعوة فرنسا ودعوة سائر الدول لوضع الترتيبات اللازمة لحماية القناة اذا ما دعت الضرورة لحمايتها وراحت تحذر فرنسا من المخاطر التى تتعرض لها القناة من جانب المصريين حينما يعتبرون وجود الأسطول الفرنسى فى بور سعيد تهديدا مباشرا فى التدخل من جانب فرنسا واحتلالها لمنطقة القناة سيما وأن هذا الاسطول مزود بسفن خاصة تصلح للعمل فى القناة . الأمر الذى من شأنه أن يحمل الحكومة المصرية على تعطيل الملاحة فى القناة كأجراء دفاعى ، تعتبره الحكومة — اذ ذاك — دفاعا مشروعا ضد الدولة المعتدية وقد أوضح « لورد جرانفيل » وجهة نظر حكومته فى هذا الشأن وقال بأنه اذا حتمت الضرورة القيام بحماية قناة السويس فانه يتعين أن تكون هذه الحماية بناء على طلب سائر الدول العظمى الاوروبية والباب العالى وفى ١٩ يوليو سنة ١٨٨٢ بعث لورد « جرانفيل » للحكومة الفرنسية برسالة خاصة يطالبها فيها بضرورة اتخاذ الاجراءات السريعة لحماية القناة من هجمات ((المسلمين)) .

ثم بعثت الحكومة الانجليزية برسالة الى المؤتمر تقول فيها :

((لقد سبق أن ابلغت كل من فرنسا وانجلترا المؤتمر عن وجهة نظرهما فى مسألة الدفاع عن القناة وقد أبلغت سائر الدول بوجهة النظر هذه ولما لم تتقدم تلك الدول — أو يتقدم ممثلوها فى المؤتمر باعتراض على وجهة نظر الدولتين ، فانهما قد اتفقتا — حاليا — على أن تكونا مستعدتين — عند الاقتضاء — للقيام معا بحماية القناة ، سواء اقتصرت عليهما هذه الحماية ، أو اشتركت معها فى القيام بها أية دولة يعين لها التعاون معها فى ذلك) .

وقد رأى لورد « جرانفيل » امعانا فى احراج المسيو « دى فريسينيه »

أن يكلف سفيره في باريس بمطالبة فرنسا بتحديد موقفها تحديدا واضحا في هذا الشأن ، فكان رد « دى فريسينيه » على السفير الانجليزى هـو التصريح بما يلى :

أولا ـ لقد كان في عزمنا أن نفصل موضوع حماية قناة السويس عن موضوع التدخل في ذاته ولهذا كان لزاما علينا أن نقصر مباحثاتنا في نطاق الاعمال الضرورية لحماية القناة .

ثانيا ـ أن حماية القناة ـ وفقا لوجهة نظرنا وبالاضافة الى حركة مرور السفن الحربية ـ هى احتلال لأكثر من نقطة على طول مجرى القناة وقد قدرنا لذلك ، أن نقوم باحتلال نقطة أو نقطتين بجنودنا وأن يخصص لكل نقطة ما يقرب من ألفى جندى .

ثالثا ـ ليس في نيتنا التورط في أى عمليات داخل القطر المصرى أو الاشتباك مع القوات المصرية الا في حالة الدفاع عن النفس وأنه اذا رأت القوات الانجليزية أن تشتبك مع القوات المصرية فليس لها أن تعتمد على معاونتنا لهـا .

رابعا ـ لن نقوم باحتلال أى نقطة من النقط السابق الاشارة اليهـا بمنطقة القناة طالما أن أمن وسلامة القناة ليست محل تهديد حقيقى وأننا نرى أن هذا التهديد غير قائم في الوقت الحاضر وطالما لم يتعرض المصريون لمجارى المياه التى تزود المنطقة بالمياه الصالحة للشرب .

ثم مضى مسيو « دى فريسينيه » يقـول :

« اذا حتمت علينا الظروف فيما بعد التوسع في عملياتنا فان ذلك لن يتم الا بمقتضى اتفاق صريح وواضح مع الحكومة الانجليزية مجددا » .

ثم طلب رئيس الوزراء الفرنسى الى السفير الانجليزى أن يوضح ذلك كله الى « اللورد جرانفيل » تحاشيا لما عساه أن يقع مستقبلا بين الدولتين من سوء التفاهم حول موضوع قناة السويس .

وتنفيذا لمـا عرضه مسـيو « دى فريسينيه » شرعت الحكومة الفرنسية والانجليزية في اتخاذ الاجراءات الضرورية لجعل هذا الاتفاق نافذا وكان

من بين الاجراءات أن تطلب كل من الحكومتين من مجلسها النيابى اعتماد الاموال اللازمة لتغطية نفقاتها فى الحملة العسكرية ضد مصر ، فطلبت حكومة انجلترا من برلمانها اعتماد مبلغ ٢٫٣٠٠٫٠٠٠ جنيه وطلبت حكومة فرنسا من برلمانها اعتماد مبلغ ٣٧٦٫٠٠٠ جنيه لهذا الغرض .

وقد ألقى الاميرال جورجيلرى ((Jaureguileray)) وزير البحرية الفرنسية فى البرلمان البيان التالى :

« أيها السادة ان مصر مسرح فى الوقت الحاضر لاحداث تثير مخاوفنا الجدية على سلامة قناة السويس، ان هذا الطريق الملاحى الهام الذى ساهمت فرنسا بنصيب وافر فيه والذى يصل كما تعلمون أوربا بأسرها بأغنى بلاد الشرق الأقصى والذى لا يمكن أن نتركه عرضة لخطر عمليات ان لم تكن تهدد بتدمير فعلى الأقل تهدد بجعله غير صالح للملاحة خلال فترة من الزمن وذلك أبلغ الاضرار لأخصب مستعمراتنا وبضاعتنا ولتجارتنا .

ان انجلترا التى تفيد من القناة أكثر مما تفيد والتى تشاركنا فى مخاوفنا قد عرضت علينا أن ننضم اليها فى القيام بعمل مشترك يقوم به أسطول البلدين لجعل القناة بمأمن من كل خطر ولحماية السفن العديدة التى تجتازها .

وعندما رأينا اقرار هذه الاقتراحات رأت حكومتنا أنه من الأصوب أن تضع تحت تصرف الاميرال قائد أسطول الشرق وحدات عسكرية من مشاة الاسطول عدا رجال البحرية لتقوم هذه الوحدات - اذا دعتنا الضرورة - باحتلال بعض النقط فى شمال القناة بينما تقوم القوات الانجليزية باحتلال المنطقة الجنوبية من القناة اننا نأمل عند قيامنا بهذه الاجراءات بالاضافة الى قيام بعض سفننا الخفيفة بالتحول عبر القناة أن نتمكن من توفير الامن لسائر السفن التجارية التى تعبر القناة بحيث لا تتعرض لأى خطر » .

وقد رأى رئيس وزراء فرنسا أن يوضح موقف حكومته فى هذا الصدد - الى اللجنة التى شكلها مجلس النواب لبحث طلب الحكومة ، فقال :

« ان اللجنة تستوضح منى لتعرف ما اذا كانت انجلترا وفرنسا تذهبان الى مصر بموجب تفويض من المؤتمر وبناء على تصرف شخصى بحت من جانبهما ..

ولقد سبق لى أن أوضحت أن سائر الدول الاوربية قررت ردا على اقتراح من الدولتين أنه لا موجب لتفويض الدولتين فى موقف يبدو أن التصرف فيه سيكون مبعثه الظروف القاهرة وتبعا لذلك يحق لكل دولةأن تعمل من نفسها وتحت مسئوليتها كما وأن الدول الأوربية اعتبرت أنه لا يناسبها ولا يجوز لها أن تفوض فى احتلال بلاد لا تملكها .

وقد رأت بعض الدول أن تسلك ازاء الدولتين موقفا وديا الأن الحكومة الفرنسية فى الوقت الحاضر ونظرا للظروف التى تجتازها أوربا ودون أن تتقيد فى المستقبل بالالتجاء الى التوسع فى عملياتها ترى ألا تتحمل مسئولية النصح بالتدخل فى مصر تدخلا عسكريا » .

وقد عزز المسيو «دى فريسينيه» تصريحه فقدم كافة الرسائل الدبلوماسية التى من شأنها أن تنير السبيل أمام النواب وتساعدهم فى تكوين آرائهم فى هذا الموضوع .

وقد سجلت اللجنة فى تقريرها ما يلى :

« أما عن طبيعة وأهمية ما لفرنسا من مصالح فى مصر فان اللجنة البرلمانية المشكلة لبحث الاعتمادات التى طلبها مسيو دى فريسينيه قد انتهت الى الرأى بأن أى احتلال محدد طبقا للصور التى تقترحها الحكومة يحتمل أن يؤدى الى تدخل أوسع نطاقا قد يشمل مصر بأسرها وأنه من المتعذر القيام ـ سلفا ـ بتحديد مدى ونطاق التدخل المقترح » .

وقد عرض هذا التقرير على مجلس النواب وقد لقى مشروع المسيو دى فريسينيه معارضة عنيفة من غالبية النواب وكان مأخذ النواب الأساسى على المشروع هو تعذر تحديد نطاق التدخل ـ سلفا ـ لاستحالة حصره .

وفى هذا الصدد قال النواب ما يلى :

« لقد واجهنا دائما هذا التساؤل الضمنى ، وسؤالنا الصريح هو هل

فى استطاعتكم ـ أن تؤكدوا لنا بأن احتلالنا للقناة لن يستدرجنا الى ما هو أبعد من ذلك ؟؟ •• وهل يمكن أن تؤكدوا لنا أن الدول الأوربيــة لن تقحم نفسها فى النزاع ؟؟؟ ••

وانكم لن تجدوا أنفسكم مدفوعين فى حركة وفى عمل لا يمكنكــم تجنبهما أو التخلص منهما ؟؟؟ •• »

وقد أجاب مسيو « دى فريسينيه » على هذه الأسئلة فقال :

« نحن على ثقة من ذلك كله وان كان يتعذر علينا اقناع النواب به لأنه ليس بيدنا على ثقتنا هذه دليل واضح ملموس لا يقبل الجدل كما لو كان وثيقة التزمت بموجبها الــدول وتعهدت تعهدا محــددا وصريحا بالنسبة للتدخل فى مصر ، وفى قناة السويس » ومضى المسيو دى فريسينيه يقول :

لا محل لتهيب قيام نزاع مع سائر الدول الأوربية لأن هــذه الدول يعنيها الا تظل بعيدة عن التسوية السياسية للموقف ، أما دفاعنا عن القناة فانه لا يخفيها ثم ان احتلالنا لها لن يمس صالح أية دولة ومن حق كل دولة أن تحتفظ بحرية التصرف تجاه القناة منذ حرصت على أن أوضح الطابع الحيــادى الذى سنلتزمه عند احتلالنــا للنقط التى اعتزمنا ان نبعث اليها بجنودنا وأوضحنا بأن عرابى باشا لن يرسل جنوده الى هذه المناطق فان قواته تحمل أعباءها فى منطقة الاسكندرية وفى منطقة القاهرة ولن يفيد عرابى شيئــا اذا اجتازت قواته مسافة كبــيرة لتشترك مع القـــوات الفرنسية واننى الآن لأخاطب تلك الهمة والشهامة فى نفوس الفرنسيــين عندما أقول لهم ، ألا تستجيب الى دعوة صديقتنا وحليفتنا انجلـــترا التى تواجه وحدها مصاعب ومتاعب التدخل ، بينما انها ما طلبت منا الا أمرا يسيرا وبعيدا عن كل خطر •• ان كل الدور الذى تعهد به انجلترا لنا هو أن يرفع العلم الفرنسى الى جانب العلم الانجليزى على طول القناة ومن هذا ترون أنها لا تريد منا أكثر من تأييدنا الأدبى والمعنوى ولا تريد منا تأييدا ماديا •• حريصة على أن تواجه أوربا مؤيدة بعواطف وصــداقة فرنســـا •• » •

هل نرفض أن نمد يدنا لليد التى امتدت لتصافحنا ؟

هل تريدون أن نفصل الصلات التى تربطنا بانجلترا ؟؟ أود أن أقول لأولئكم الذين يعترضون على ذلك الدور الذى سنقوم به والذى يصفونه بأنه مجرد دور حراسة لا تشرف فرنسا وأن حلفاءنا لن يقدروا لنا مثل هذه المعاونة الشكلية أود أن أقول لهم ان انجلترا ليست فى حاجة الى عون فرنسا لكى تهزم عرابى فهى على يقين من الانتصار عليه ، ولكنها تخشى المشاكل الدولية التى قد تنشأ نتيجة للعمليات التى تقوم بها وتعمل على تجنب هذه المشاكل وعلى تبديد المخاوف كما تحرص على ألا تظهر بمظهر الدولة التى تسعى لتحقيق هذا متى وافقنا على الاشتراك معها فى العملية المقترحة » .

« ان موقف فرنسا سيكون فى هذه الحالة بمثابة ضمان أمام سائر الدول لحسن نية انجلترا . واذا كنا فى شك من تقدير انجلترا لاشتراكنا معها ومن اهتمامها واكبارها لقبولنا هذه المشاركة المحددة ، ونستطيع التأكد من مدى هذا التقرير فيما نلمسه فى تصريحات الوزراء أمام البرلمان الانجليزى أثناء مناقشة طلب الموافقة على الاعتمادات المطلوبة للحملة » واستطرد « دى فريسينيه » يقول :

« ان جميع الوزراء الانجليز وعلى رأسهم المستر جلادستون رئيس مجلس الوزراء ولورد جرانفيل وزير الخارجية حرصوا فى بياناتهم على ابراز استعداد انجلترا لقبول المعاونة فى حملتها على مصر أيا كان مصدر المعاونة، وأوضحوا عزمها على المضى فى عملياتها بمفردها اذاتخلفت الدول عن التعاون معها ، كما أكد هؤلاء الوزراء أن اعتماد انجلترا ــ على فرنسا محصور فى مهمة محددة ، هى المشاركة فى حماية قناة السويس » .

ظن دى فريسينيه أن بيانه سيحد من مناورات انجلترا وانصارها داخل مجلس النواب الفرنسى ، تلك المناورات التى كانت تهدف الى اجباره على الاستقالة .

ولكن وعلى الرغم مما بذله المسيو «دى فريسينيه» من جهود فان مجلس

النواب رفض الموافقة على الاعتمادات المالية ، وبهذا لم يتسن لمسير دى فريسينيه ارسال جنود الى مصر لمشاركة انجلترا فى احتلال منطقة قناة السويس وفقا للاتفاق الذى تم بينه وبين انجلترا .. ونتيجة لهذا ، قدم دى فريسينيه استقالته فى ٧ أغسطس سنة ١٨٨٢ .

***

أما فى مصر فقد قام الخديو بعزل عرابى واتهمه « بالعصيان والتمرد وحمله مسئولية ما وقع بالاسكندرية من أحداث وتقهقر الجيش المصرى الى كفر الدوار وقطع المواصلات والحيلولة دون رجوع الاهالى الى دورهم والاستمرار فى العمليات العسكرية كما اتهمه برفض التوجه بشخصه الى رأس التين » .

وقد أصدر توفيق بيانا موجها الى الشعب يلقى على عرابى التبعات جميعا ويذكر الشعب أن الاميرال الانجليزى سيمور عرض أن يسلم الاسكندرية للخديو اذا ما توافرت له قوات عسكرية تدين له بالولاء ويمكن الاعتماد عليها وأن الاميرال الانجليزى قد تعهد له بعدم الاعتراض على نزول قوات الباب العالى فى مصر .

كما حرص توفيق فى بيانه على ابراز التأكيدات التى قطعت بها انجلترا له فيما يتعلق بطبيعة تدخلها،وما تقوم به من أعمال عسكرية وأعلن الخديو فى البيان استعداده للعفو عن سائر المتمردين على قادتهم .

ثم أذاع الخديو توفيق فى ١٧ أغسطس سنة ١٨٨٢ بيانا قال فيه :

« ان عرابى باشا ارتكب آثاما فظيعة جلبت على مصر وأهلها خسائر لا حد لها كما جرت علينا سخط ونقمة الدول الاوروبية اذ أصبحت هذه الدول ترى فى المصريين أمة غير متمدينة » .

***

وبينما كان توفيق يوالى اصدار بياناته تلك ،كانت الاعمال العسكرية تجرى فى مصر وفقا للخطة الموضوعة .

***

لقد أوضحنا هدف المؤامرة التى اشترك فيها كل من «توفيق» «ودرويش باشا» مبعوث الباب العالى « وادوارد ماليت » المعتمد الانجليزى لاستدراج الجيش المصرى الى الاسكندرية وإخلاء منطقة الدلتا من القوات العسكرية ذلك الهدف الذى كان يرمى الى تمكين القوات الانجليزية من تسديد ضربة حاسمة تقضى على الجيش المصرى وتفتح أمام القوات الانجليزية أوسع الأبواب لاحتلال وادى النيل •

ولقد أدرك عرابى ـ متأخرا ـ الاخطار التى تهدده وتحيط بالموقف ولذلك بادر باصدار أمره الى سائر القوات بالتراجع الى كفر الدوار حيث كانت تحميها من الشمال بحيرة مريوط ومن اليمين قناة المحمودية واستحكامات أبى قير •• وحيث يكون لقواته من هذه المواقع جميعا خط دفاعى ضد القوات الانجليزية ••

ولكن •• لماذا وقع اختيار عرابى على كفر الدوار ليجعلها مركزا لتجمع الجانب الاكبر من القوات المصرية ، ولكى يضع فيها خيرة قواته ؟ ••

ان مسيو دى ليسبس ، هو ـ وحده ـ الذى يستطيع الاجابة على هذا السؤال •• !

ان الدفاع عن مصر ضد أى غزو قد يأتى من الخارج كان يحتم تحصين الاسكندرية والمنطقة الساحلية الممتدة من رشيد الى دمياط ، وكذلك المنطقة الممتدة شرقا من الصالحية الى مدينة السويس والتى تشمل منطقة القناة بأسرها ثم المنطقة الزراعية على حدود مديرية الشرقية وهى تشمل التل الكبير والقصاصين وتمتد حتى بلبيس •

ولقد أجمع الخبراء العسكريون الأجانب ، وقتئذ على أن الدفاع الطبيعى على مصر كان يحتم تدمير القناة الحلوة المعروفة بترعة الاسماعيلية كما يحتم حصار قناة السويس واجلاء سائر السكان عن المنطقة من الاسماعيلية وبورسعيد والسويس جلاء تاما •

ولقد سبق الخبير العسكرى المصرى محمود فهمى الاجانب الى هذا الرأى فبمجرد وقوع العدوان أوصى هذا الخبير بقطع المياه العذبة عن ترعة الاسماعيلية وتدميرها عند الاقتضاء لحرمان مدن بورسعيد والاسماعيلية

والسويس من المياه الصالحة للشرب كما أشار بهدم قناة السويس ذاتها بالقرب من موقع عتبة الجسر ..

ولقد روى هذا كله المؤرخ أشيل بيوفيس الذى عاصر الثورة العرابية وأرخ لها وقال انه « تم هذا لكان فى استطاعة القوات المصرية أن تتجمع فى منطقة العباسية لتلتقى بالقوات المعتدية التى كان متعذرا عليها ــ والحالة هذه ــ تحقيق أى نجاح الا بعد مجهود استثنائى ــ اذ انه لو تم تدمير قناة السويس لتعذر على القوات الانجليزية التى جاءت بها حكومتها من قواعدها فى ذات انجلترا ومن قواعدها فى البحر الابيض المتوسط الاتصال بالقوات الانجليزية التى جلبتها من الهند الى السويس ، ولتم عزل هذه القوات عزلا تاما ولكان على الجنرال « ولسلى » عندئذ أن يجازف بدفع قواته داخل صحراء جرداء لا ماء فيها ولا زاد ولتعين على تلك القوات أن تنزل فى مدخل القناة ، والا فان العدول عن هذا الطريق والنزول بتلك القوات فى شمال الدلتا يجعلها عرضة للتوقف أمام الفيضان الذى كان وقتئذ فى ذروته ، كما كان من شأن هذه الحالة أن تكرهه على مواجهة العديد من مواقع الدفاع الطبيعية التى تحميها مياه الفيضان وسائر المجارى المائية الاخرى ..

ولم تكن مثل تلك الاحتمالات وماتنطوى عليه لتخفى على القائد الانجليزى ولو انه أيقن بأنه سيكره على مواجهة مثل هذا الاحتمال لبدل خططه ، ولحدث تحول خطير فى حملة الغزو الانجليزى على مصر ، وربما انتهى بها الى الفشل ..

غير أنه كان هناك رجل يخدم انجلترا ، ذلك هو فرديناند دى لسبس ، ففى مجلس عقد بالقاهرة ، يوم ٥ أغسطس سنة ١٨٨٢ استقر رأى القادة الوطنين على قطع قناة السويس الملاحية فى أربعة مواقع وذلك بعد أن تيقن هؤلاء القادة من أن وقوع العدوان الانجليزى عن طريق القناة قد أصبح أمرا لا ريب فيه ، ولذلك صمموا على تدمير كل ما يجعل القناة صالحة للملاحة .. ولكن دى لسبس الذى كان حريصا على ملازمته لعرابى طوال هذه الأزمة ، كان لحركتهم هذه بالمرصاد فراح يبذل العهود ويؤكد استحالة استخدام انجلترا لقناة السويس فى الهجوم على مصر ، كما يؤكد لعرابى أنه لو حدث مثل هذا الاحتمال فان أوربا بأسرها ستقف فى وجه انجلترا وتناصر مصر لا سيما اذا امتنعت مصر عن المساس بحركة الملاحة عبر القناة .

ويقول المؤرخ « بيوفيس » أن دى لسبس نجح فى اقناع عرابى باشا الذى امتثل لتوجيهاته السياسية ، ويضيف بيوفيس ، أنه كان فى استجابة عرابى والعناصر الوطنية لنصح دى لسبس تعريض لأدق المواقع حساسية للدفاع عن بلادهم وتركهم لها مكشوفة أمام العدو ..

***

وفى ١٩ أغسطس سنة ١٨٨٢ أقال الخديو توفيق وزارة راغب باشا ، كما أصدر الجنرال ولسلى قائد الحملة الانجليزى الاعلان التالى لاذاعته على المصريين :

بأمر الحضرة الخديوية

اعلان الى جميع المصريين

يعلن الجنرال ولسلى قائد الجيوش الانجليزية أن الدولة البريطانية لم تقصد بارسال التجريدة العسكرية الى القطر المصرى الا تأييد سلطة الجناب الخديوى فجنودنا لذلك لا تقاتل الا من كان شاكى السلاح خالعا لطاعة الخديو أما سائر الاهالى الذين يكونون فى هدوء وسكينة فيعاملون بالتؤدة وبمقتضى الشعائر الانسانية لا يمسهم أذى بل سيحترم دينهم وتصان مساجدهم وعائلاتهم وما يلزم للجيش من زاد وغيره يؤدى ثمنه ولذلك ندعو الأهالى الى تقديم ما لديهم مما يحتاج اليه الجيش .

ثم ان الجنرال قائد الجيوش يسر كثيرا وينشرح صدرا من زيارة مشايخ البلاد وغيرهم ممن يود المساعدة فى قمع العصيان والقاء القبض على العصاة الذين عقوا الجناب الخديو أمير البلاد وواليها الشرعى المعين من لدن الحضرة السلطانية .

***

وقد رافق سير ادوارد ماليت وبصحبته سلطان باشا سفن الاسطول

الانجليزى والبواخر التى حملت القوات الانجليزية الغازية الى منطقـــة قناة السويس •• ذهب قائد الحملة الانجليزية وهو مزود بالوثائق التى تتيح له حرية العمل أمام سائر الدول وأمام الشعب المصرى ذاته ••

وكان يتعين على انجلترا أن تضفى على حملتها وما تستتبعه من أعمالها العدوانية طابع المشروعية وتباعد بينها وبين أى اتهام يوجه اليها بوصفهـا دولة خرقت أحكام القانون الدولى بعنف ومن أجل هذا فقد ذهب قائد الحملة الانجليزية مزودا بوثيقتين ، الأولى التى استند اليها كانت تفويضا وتوكيلا من الخديو توفيق يطلق فيها يد القائد الانجليزى ، وهذا نصها :

« ارادة خديوية سنية صادرة من المعية السنية لكافة أهالى وسكان القطر المصرى ••• ليس بخاف ما أقدم عليه أحمد عرابى وشيعته الضالة من الافعال المغايرة والتشبثات الفوضوية التى أخلت بنظـام القطـر وأضعفت الثقة به بل أورثته الخسائر والاضرار الجسيمة ولا سيما بانضمـــام الجيش المصرى اليه واتحادهم معه فى البغى والمجاهرة بالعصيان لحكومتنا الخديوية حتى ارتبكت الاحوال وخيفت العاقبةفبادرت الممالك العظيمةبانعقاد المؤتمر الدولى فى الاستانة للنظر فى المسألة وتقرير مـا بـه حلها وبعد البحث والمذاكرة فى ذلك استقر رأيهم على اتخاذ الطرق التى يلزم عليها عودة سلطتنا الخديوية وتأديب هؤلاء الخارجين لتستتب الراحة وتزول أسباب المفاسد حرصا على عمارية القطر واحترازا مما عسى أن يلم به من الدمار ولمـــا كانت الدولة البريطانية الانجليزية لها به المنافع الكبرى ماليا وماديا ولا سيما بالنظر الى قناة السويس الذى هو طريقها الوحيد للخطة الهندية المهمة فقد أخذت على عهدتها وتحت أمرتها التداخل الفعلى لقمع هؤلاء المفسدين ومحو آثـار الفتـن دون أن تمس بحقوق السلطنة السنية ولا الامتيازات المصرية »

ولتحققنا أن نيتها ومساعيها فى الظاهر والباطن ليس الا الاصـــلاح ولا غاية لها فى الاستيلاء على البلاد ولا الفتك بأهلها لعداوة دينية ولا غـير ذلك مما يذيعه العصاة تنفيرا منهم للعامة وتبغيضا لهم فى الامة الانجليزية على حسن مقاصدها المذكورة ولا يزال العاصـــون على حالهم من المقاومة

وتجسيم الحال المؤدى لزيادة الخراب حتى اعتبرتهم السلطة السنية عصاة مخالفين للاحكام الشرعية فاستدراكا للامر ومراعاة للمصلحة العامة قد رخصنا لحضرة القائد العمومي للجيش الانجليزي بالتجول نحو جموع العصاة واستعمال الوسائط القاهرة لتبديد شملهم وسرعة القبض على رءوسهم لمقاومتهم بما يستحقون من أشد العقاب وبما أن العساكر الانجليزية يعدون في هذه الحالة نائبين عنا في قطع دابر المفسدين وتخلية البلاد منهم ليعود الامن والراحة ويزول الشقاء عن العباد ومن كانت هذه صفتهم فانهم جديرون بالمعاونة والمساعدة ولا ريب عن جهتهم بوجه من الوجوه فينبغي أن لا يرهب منهم أحد ولا يظن سوءا أو مكروها وإلا يعاملوا بما يستوجب المنافرة بل على كل مصرى يحب وطنه ويخشى خرابه أن يعاملهم لقاء حسن نياتهم بالاكرام اللائق بهم ولا يتأخر أحد عن مساعدتهم في تقديم ما ربما يحتاجونه من المؤنة والعلوفة بأثمانها السائرة التى هم مستعدون لأدائها فورا ، فمن فعل كذلك فقد وفى مايجب عليه من حقوق الوطنية الصادقة واستوجب رضا الله ورضانا عنه فضلا عما يراه منهم من المكرمة ومن أبى وخالف وقابلهم بالمكابرة الوحشية التى لا تجديه نفعا فقد عرض نفسه للتهلكة التى نهى الله عنها وتحققنا انه من العصبة الباغية فأمره كأمرهم هذا وإننا نحذر الناس كافة من سكان البنادر والبلدان وبالاخص المحرومة من المهاجرة عن بلادهم وانحيازهم لجانب العصاة طوعا أو كرها منهم فيدهمونهم بما دهموا به أهل الإسكندرية عندما خدعوهم على تخليتها في أقل برهة ويخرجوهم ليتمكن الباغون المنافقون من نهب المدينة وحرق أهم جزء فيها بغتة فليعتبر العاقل بغيره ..

فعلى علماء وذوات وعمد ومشايخ البلاد ووجهائها وتجارها الذين نتوسم فيهم الخشية والسكينة والاخلاص الحقيقي لجانب الحكومة ويعز عليهم وطنهم ولهم الخبرة بالعواقب أن يذعنوا لاوامرنا هذه وينظروها بعين النصيحة المحضة لصالحهم وصالح القطر ويلزموا العامة باتباعها كى لايتزعزعوا ويكونوا آمنين مطمئنين على أنفسهم وأعراضهم وأموالهم — من قبل العساكر الانجليزية فلا يمسهم ضرر ولا يلحقهم كدر ما داموا مجتنبين للعصاة وهذا ما اقتضت ارادتنا » .

تلك كانت وثيقة الخيانة .. خيانة توفيق .. التى حملت الذل والعار للمصريين ..

أما الوثيقة الثانية التى زود بها القائد الانجليزى ومحمد سلطان باشا وعملا على تعميمها واذاعتها مع الوثيقة الأولى ، فقد كانت صورة من البيان الصادر من الباب العالى وهذا نصه :

« بإرادة سيدنا ومولانا السلطان المعظم ، أمير المؤمنين وخليفتنا الاعظم اشعارا لجميع المسلمين بأن الافعال التى أجراها عرابى وأعوانه ورفقاؤه فى مصر مخالفة لارادة الدولة العلية السلطانية ومجحفة بمصالحها ومضرة بمصر ومغايرة لمصالح المسلمين .. وبناء على ذلك نقرر أن عرابى وأعوانه عصاة بغاة وبهذه الصفة تجرى معاملتهم .. »

★★★

ولم تر الحكومة الانجليزية الاكتفاء بما تقدم فاستعانت بأعضاء مجلس ادارة شركة قناة السويس من الانجليز ليهيئوا لها سندا قانونيا اضافيـــا يسجل ما لحكومة مصر من حقوق، وبالتبعية يسجل ما للحكومة الانجليزية الوكيلة المفوضة من الحق فى الاستقرار بمنطقة القنـــاة بأسرها كى تكفل الدفاع عنها وتقر الأمن فيها ـ وقد استجاب أعضاء مجلس الادارة لرغبــة انجلترا استنادا الى الفرمان الصادر فى ٢٢ فبــــراير ســـــنة ١٨٦٦ المؤيد بفرمان الباب العالى الصادر فى ١١ مارس ١٨٦٦ وبصفة خاصة على نص المادة التاسعة منه التى تقول :

« تبقى القناة البحرية وملحقاتها خاضعة لنظام البوليس المصرى ويباشر سلطته عليها مطلقة من كل قيد مثلما يباشرها فى أى مكان من الاراضى المصرية بحيث يحافظ على النظام والامن العام ويكفل تنفيذ قوانين البـــلاد ولوائحها » .

وكذلك اعتمادا على نص المـــادة العاشرة التى تقضى « بـــأن للحكومة المصرية أن تشغل ، فى حـــــدود الاراضى المحتفظ بها كملحقات للقنـــاة البحرية ، أى موقع أو نقطة حربية تراها لازمة للدفاع عن البلاد .. » .

كما زود القائد الانجليزى بأمر صــــادر من الخــديو توفيق الى ســـائر السلطات المدنية والعسكرية ومبلغ الى دى لسبس « ومتضـــمنا » أنه من حق الجيش الانجليزى الذى أتى لاعادة النظام الى مصر أن يحتل المواقع التى يراها ضرورية لمباشرة عمله ضــــد العصاة ، وأن أى اعتراض أو معارضة تعتبر عصيانا لأوامر الخديو وتعرض مرتكبها لأشد العقاب » .

وفى ذات اليـــــوم كلف لـــورد « جرانفيل » سفـــيره فى باريس لورد

« ليونز » اخطار الاعضاء الانجليز فى مجلس ادارة الشركة بأن يبلغوا الشركة انذارا أعــد ــ سلفا ــ تضمن ضرورة خضوع الشركة لمــا ستقوم به انجلترا من أعمال عسكرية فى منطقة القناة ، لاسيمااتزال قوات عسكرية فى هذه المنطقة وقد استندت انجلترا فى ذلك كله الى الوكالة الصادرة لها من الخديو توفيق .

وقد رأى سير « جون ستوكس » وسير « شارلز ريفرز ولسن » الذى كان مراقبا سابقا فى الحكومة المصرية أن يخاطبا الشركة نيابة عن الحكومة الانجليزية لا بوصف تلك الحكومة مساهمــة ــ بل بصفتــها دولة ذات سيادة ــ وتباشر أعمالا فى مصر نيابة عن ولى الأمر فى دولة صاحبة سيادة وطلبا من الشركة أن تبادر بتطبيق الاجراءات المتعلقة بحركة المرور عبر القناة فورا ، منها وقف حركة الملاحة وقفا تاما طوال الفترة التى تستغرقها الاعمال العسكرية وذكرا الشركة بنصوص الفرمان المانح الامتياز الــذى يحفظ للحكومة المصرية حقها المطلق على القناة وملحقاتها ، وأكد التفويض والتوكيل الصادر من الخديو توفيق الى جيش وأسطول حضرة صاحبــة الجلالة الملكة . ولفتا نظرها الى ما قد يترتب على مخالفتها للأوامر الصادرة من الحضرة الخديوية من آثار تقع المسئولية فيها على عاتق الشركة وموظفيها بمنطقة القناة .

***

وفى ١٩ أغسطس ١٨٨٢ أوقفت القــوات الانجليزية حركة الملاحة عبر القناة ، بما فى ذلك سفن الشركة وقفا تاما .. وفى ٢٠ أغسطس سنة ١٨٨٢ ، بعث أعضاء ادارة الشركة الانجليز الى لورد جرانفيل صــورة طبق الأصل من الرسالة الموجهة من المسيو شارل دى لسبس الى ســير جون ستوكس العضو الانجليزى فى مجلس ادارة الشركة ونصهــا الآتى :

« لقد بعث لى والدى برسالة برقية مؤرخة أمس فى الساعة الحادية عشرة صباحا يقول فيها » :

أخطر الاميرال الانجليزى مندوب الشركة العام المختص بشئون الملاحة ، أنه بموجب تعليمات صادرة من الحكومة الانجليزية يحظر دخول القناة على كافة السفن الكبيرة منها والصغيرة بما فى ذلك رفاصات الشركة . لحين صدور تعليمات أخرى وعند الاقتضاء سيضطر الاميرال لاستعمال القوة لمنع كل محاولة لمخالفة هذه الأوامر .. ولقد وضع قائد الأسطول فى مدخل القناة وحدة بحرية مسلحة ، وقد قدمت احتجاجا على هذا التصرف الذى يعد من أعمال العنف والسلب ... » .

وأمام هذا الوضع الذى خلقه تصرف انجلترا بادرت الدول العظمى الاوربية بالتشاور مع الاجراءات الضرورية لاقرار النظام وحماية منطقة القناة .

.. ولكن انجلترا لم تكن لتهتم بطلب الدول العظمى فى هذا الشأن استنادا الى السلطة التى استمدتها من الخديو توفيق بوصفها مفوضة من قبله، واستنادا الى أن ماتقوم به من أعمال يدخل فى نطاق الحقوق المشروعة المعترف بها لمصر بوصفها صاحبة السيادة على القنال ، ولأن ما كان يجرى من أعمال كان تحت سلطان مصر ولحسابها .

وقد أورد المؤرخ آشيل بيوفيس فى هذا الشأن ما يلى :

« لكى يحكم صبغ الطابع المصطنع الذى تنكرت تحته القوات الانجليزية وتحولت بذلك الى مجرد قوةمحالفة للخديو ، اصدر الخديو فى ٢٢ اغسطس أمرا بتعيين عدد من الضباط المصريين فىهيئة أركان حرب الجيش الانجليزى كما رأى أن يخلع على سلطان باشا رئيس مجلس النواب صفة القوميسير المدنى المفوض من قبله ، ولقد كان سلطان باشا هو ذاك القوميسير المفوض

ويمضى « بيوفيس » فيقول :

« أن سلطان باشا هو أكبر ملاك الوجه القبلى وهو ذو نفوذ وسطوة وتربطه بالبدو صلات متشعبة من قرابة الى صداقة ، ولقد أخضع مشايخ القبائل لارادته وحرك شعورهم ضد عنصر الفلاحين وذكرهم بأن توفيق هو الممثل الشرعى وأقر فى اذهانهم أن عرابى وأعوانه عصاة.

خارجون على سلطة الخليفة وسلطة الخديو •• قام سلطان باشا بكل هذا تحت تأثيرالأصفر الرنان الذى وضعه الانجليز تحت تصرفه وبلاحساب•• ولقد قام الانجليز بمحاولة سابقة من هذا النوع عندما استعانوا « بالدكتور بالمر » وزملائه لرشوة الأعراب • وكان بالمر من العلماء المستشرقين يعانى الفاقه والبؤس فى لندن ويحترف الصحافة فحدث أن طلب اليه السفر الى منطقة القناة والعمل على كسب ولاء الاعراب فيها لانجلترا فى الوقت الذى كان الكابتن « جيل » من ادارة المخابرات الانجليزية يؤدى العمل ذاته بين البدو فى منطقة الصحراء الغربية ••

وقد مضى « بالمر » مهمته ، ولما لاحت بوادر نجاحه تسلم جنيهات ذهبية عددها عشرون ألف جنيه ، وسافر هو والكابتن « جيل » والكابتن «شارشون»، تحت شعار القيام بشراء الجمال من الاعراب ، غير أن الاعراب عرفوا ـ بطريق أو آخر ـ ماكان يحمله الانجليز الثلاثة من مبالغ ذهبية ضخمة، فذبحوهم واستولوا على كل ماحملوا، وكان ذلك فى ١٨ أغسطس سنة ١٨٨٢ •

لقد كان سلطان باشا يتمتع بثقة الانجليز وكان الجنرال ولسلى يثق فى كفاءته وفى قدرته على السيطرة على البدو عامة ثقة لا حد لها •• وقد سجل الجنرال ولسلى رأيه هذا فى رسالة بعث بها الى صديق له فى انجلترا ••

***

أما فرديناند دى لسبس فبعد أن قاوم الحملة الانجليزية فى بادىء الأمر عاد فاستجاب الى الطلب الذى طالبه به القائد الانجليزى العام والذى أيده سلطان باشا مبعوث الخديو توفيق •

فاقتنع دى لسبس بأن الحملة الانجليزية تعتبر منفذة لاوامر الخديو توفيق وانها تعمل لحسابه وبنفوذه وسلطانه ••

وانتهى الامر بدى لسبس الى أن عقد فى ٢١ أغسطس سنة ١٨٨٢ اتفاقا مع القائد العام الانجليزى فى مصر يمنح الافضلية فى المرور عبر قناة السويس الى ما ستقوم به السلطات العسكرية الغازية من عمليات وقبل أن

نقف الملاحة فى القناة لحين اتمام بعض العمليات التى سيتم الاتفاق عليها بين قوات الغزو وبين شركة قناة السويس ..

وبفضل هـــذا الاتفاق تمكنت القوات البحرية الانجليزية القادمة من البحر المتوسط من احتلال بورسعيد والقنطرة والاسماعيلية ، بينما تمكنت القوات البحرية الانجليزية القادمة من البحر الاحمر من احتلال السويس وبدأت فى العمل على الاتصال بالقسم الاكبر من القوات القادمة من بورسعيد عبر القنال ..

***

ولم تؤد القوات البحرية رسوم المرور عبر القناة حتى ٨ يناير ســـنة ١٨٨٣ حينما قام أعضاء مجلس ادارة الشركة الانجليزية بابلاغ الشركة الرسالة التالية :

«نبلغكم بتكليف من حكومة صاحبة الجلالة الملكة أن الحكومة الانجليزية قد استقر رأيها على دفع الرسوم لشركة قناة السويس على السفن الحربية وسفن النقل المستعملة فى القناة خلال العمليات العسكرية الأخـيرة فى مصر .

وذلك اعترافا من انجلترا بالخدمات والمزايا العظيمة التى حصلت عليهـا نتيجة لاستعمالها القناة ، ولكن الحكومة الانجليزية لا تقبل أن يكون عليها أى التزام شرعى بأداء هذه الرسوم وتلك الاعباء فى ظروف الاحتـــلال العسكرى الذى استلزمته عملية قمع الثورة الاخيرة .. »

ثم ختمت الحكومة الانجليزية رسالتها بالعبارة التالية :

« وان الحكومة المصرية تؤيـد الحكومة الانجليزية فى وجهـة نظرها هـــذه ... » .

وهكـــذا فى الوقت الذى كانت فيه الشركة تعترف بشرعية وقانونية الاجراءات التى قامت بها انجلترا باعتبارها اجراءات تمارس لحساب الخديو وباسمه رأت الدول الاوروبية العظمى أن تستند الى مداولات مؤتمـــر الاستانة لكى تعمل على تطبيق الخطة التى كانت ترمى الى وضع قوة بوليسية لمراقبة وحماية قناة السويس .

غير أن انجلترا أجابت على هذا الطلب بأن مثل هذا الاجراء لا يمكن

قبوله جملة ، وأن الوصول الى مثل هذا القرار لا يؤدى الا الى اجـــراء ذي طابع مؤقت ومـــع التحفظ من المتعين أن يســـبق أى تدخـــل من جانب القوات الدولية تشاور فى كل حالة على حدة .

وقد حرصت انجلترا بنوع خاص على أن تبرر للدول حجتهـــا وحقها بوصفها ممثلة لسلطة الخديو الشرعية أى سلطة مصر فى أن تحتفظ بكامل حريتها فى التصرف وانه لذلك فان أى عمل عسكرى أو حلول أى قوات عسكرية أجنبية فى كل أو بعض منطقة القنال يعتبر اجراء لابد أن يكون مطابقا لما لخديو مصر من حقوق السيادة ..

وقد استجابت الدول العظمى الى وجهة النظر الانجليزية .. ويقـــول « جرانفيل » ان تعليمات صدرت الى أميرال الاسطول الانجليزى فى بور سعيد بالنزول على الرغبة والطلب المقدم من سائر الدول العظمى ..

الا أن جرانفيل يضيف ، أن تطور الاحداث والعمليات العسكرية فى مصر حال دون تطبيق هذا الاجراء .

***

وهكذا تسنى لانجلترا ، فى ظل حماية الخديوتوفيق لسياستها وفى ظل الوكالة والتفويض الصادرين لها منه بوصفه صاحب السلطنة الشرعية فى مصر ، تسنى لانجلترا بهذا كله أن تنحى فرنسا والدول العظمى وأن تحول دون اشتراكهم فى أى عمل من الاعمال فى منطقة القنال .

وقد رأت انجلترا كى تبدد كل سوء فهم فى المستقبل فيما يتعلق بمـــا لمصر من حقوق بوصفها دولة صاحبة سيادة تعمل انجلترا باسمها وبمالها من حقوق على القناة تضمنها نظام القناة القانونى ذاته ، رأى لورد جرانفيل أنه من الضرورى أن يوضح الموقف لسائر الدول العظمى فى رســـالة دورية مؤرخة ٣ يناير ١٨٨٣ .. قال فيها :

« يبدو أن الأحداث التى وقعت أخيرا ، كان من شأنها بصفة خاصة أن توجه الاهتمام الى قناة السويس »

أولا ـ من حيث الخطر الذى هدد القناة خلال الفترة القصيرة التى عاصرت نجاح الثورة العرابية المؤقت فى أول الأمر .

هذه القوات لها وباتخاذها قاعدة لها لما قامت به من عمليات حربية باسم صاحب السمو الخديو ولتثبيت سلطته •

ثالثا ــ بسبب الموقف الذى بدر من ادارة الشركة وموظفيها فى ظــروف دقيقة خلال الحملة •

وفيما يتعلق بالنقطتين الأولى والثانية تعتقد حكومة صاحبة الجلالة الملكة، أنه من الضرورى ومن الهام لسائر الدول أن تكون الملاحة عبر القنــاة حرة دائما وفى كل الأوقات ودون عائق ، وانه ليس من شأن ما يجـرى من أعمال عسكرية أن يعيقها أو يصيب طريق المواصــلات بأى ضرر •

ومن المعترف به بصفة عامة أن ما اتخذته الحكومةالانجليزية من اجراءات لحماية الملاحة ولاستخدام القنال باسم صـاحب السيادة على هذه الاراضى وبقصد اعادة سلطته اليه لا يمكن اعتباره من الاعمال التى تمس هذا المبدأ او تخل به ••

الا أنه لكي نصل الى وضع قواعد أكثر تحديدا لوضع القناة مستقبلا ، ولتجنب الاخطار التى يمكن وقوعها ، ترى حكومة صاحبة الجلالة الملكة انه من المناسب الوصول الى اتفاق يحقق الاغراض التى سيأتى بيانها بين سائر الدول العظمى اتفاقا يمكن لسائر الدول أن تدعى الى الانضمام اليه مستقبلا وهو :

أولا ــ من المتعين أن تكون القناة حرة لمرور كافة السفن وفى كافـــة الأحوال •

ثانيا ــ اذا قامت حرب يتعين تحديد فترة زمنية يمكن خــــلالها للسفن الحربية للدولة التجارية البقاء أثناءها فى القناة ولا يجــوز انزال أية قوات أو ذخائر حربية •

ثالثا ــ لا يجوز القيام بأى أعمال عدوانية فى القناة وفى المناطق المتصلة بها ولا فى أى جزء داخل المياه المصرية الاقليميـــة ، حتى ولو كان الباب العالى احدى الدول المتحاربة •

رابعا ــ لا تنطبق الفقرتان السابقتان على أى اجــــراء يكون من المناسب اتخاذه للدفاع عن مصر •

خامسا ـ أية دولة تلحق سفنها الحربية ضررا للقناة تلزم بنفقات اصلاح هذا الضرر فورا ٠

سادسا ـ تقوم مصر باتخاذ كافة الاجراءات لكى تجعل هـــذه الشروط محترمة من جانب سفن الدول المتحاربة ، وذلك عند عبورها للقناة فى وقت الحرب ٠

سابعا ـ لا تشيد تحصينات على القناة ولا فى المنطقة المجاورة لها ٠

ثامنا ـ لا يجوز اعتبار أى من النصوص المتقدمة فى هذا الاتفاق مما ينقض أو يمس ما للحكومة المصرية من حقوق على أراضيها فيما يجاوز ما أشير اليه صراحة فى هذا الاتفاق ٠

***

ولقد وضح لنا الدور الحاسم الذى لعبه فرديناند دى لسبس فى احتلال قناة السويس بمعرفة القوات الانجليزية ٠ هذا الدور الذى مكن انجلترا من اخفاء خطتها ، وترتب على ذلك الاخفاء أن نقل عرابى قواته الى كفر الدوار بينما كانت انجلترا تعد العدة لنقل الجانب الرئيسى من قواتها الى قناة السويس حيث ألقت بكل ثقل جيش الغزو هناك ٠

ان فرديناند دى لسبس الذى حرص على ملازمة عرابى منذ أن بدت بوادر الأزمة بين مصر وانجلترا والغرب ، لا لسبب الا ليقنعه بالعـــدول عن مهاجمة قناة السويس ، كما سنبينه ، قد عاد بعد هزيمة عرابى فى التل الكبير فأعلن تصريحه التالى :

« انهم يتهمون عرابى بأنه بربرى ، واننى لأقرر بأن عرابى كان الوحيد الذى احترم حياد قناة السويس واذا كانت القناة قد بقيت سليمة ، وبقيت مفتوحة للملاحة أمام سفن سائر الدول فانه الى عرابى وحده يرجع الفضل فى ذلك » ٠٠

أما عن حكم التاريخ على موقف فرديناند دى لسبس فى هذا الصدد فلعلنا نجده فيما كتبه المؤرخ الفرنسى آشيل بيوفيس فى مؤلفه عن الثورة العرابية ٠ اذ يقول :

« لقد انقذ فرد يناند دى لسبس قناة السويس ونحن اذا نظرنا اليـه

كرئيس لشركة تجارية فحسب كان لزاما علينا أن نثنى على مهارته » ..

ويمضى بيوفيس فيقول فى مؤلفه :

« كيف يتأتى لمصرى أن يغتفر لدى لسبس اسهامه فيما لحق بقوات عرابى من هزيمة ويبرئه من ذلك الدور الذى قام به فيها .. لقد كان لعرابى مصلحة كبرى فى ألا يثير الرأى العام الاوربى ضده ولكن كان يهم عرابى ، قبل كل شىء — أن يلزم الانجليز بمحاربته فى الدلتا حيث يناسب الدفاع والوقوف فى وجه القوات الغازية ، فلو استطاع عرابى فى الوقت المناسب أن يسد هذا الطريق الملاحى وأن يقطع ترعة الاسماعيلية لارغم سير ولسلى القائد العام الانجليزى على مواجهة المواقع التى يكون قد تم لعرابى اختيارها واعدادها اعدادا كاملا ، وكما صرح بذلك القائد الانجليزى لم يكن أمامه لو حدث ذلك الا محاصرة مصر والتجول فى البحر لفترة تطول الى مدى غير معروف » ..

***

ولكن بفضل ما بذله دى لسبس من دهاء أمكنه به التغرير بعرابى وتضليله واقناعه بوجوب احترام حياد قناة السويس وعدم المساس بها خشية اثارة الرأى العام الاوربى ضده — وبهذا تمكنت حملة الغزو الانجليزية من توطيد أقدامها فى الاسماعيلية وجعلها قاعدة ، ومن هذه القاعدة تسنى لها الالتفاف حول الدلتا .

غير أن الدرس الذى استخلصته مصر من موقف دى لسبس سنة ١٨٨٢ كان العبرة التى أفادت منها البلاد فى عام ١٩٥٦

الفصل السادس والعشرون

انجلترا تحتل مصر

« انجلترا تقطع علاقاتها الدبلوماسية بمصر ـ راغب باشا يعلن قيام حالة حرب ـ توفيق يأمر عرابى بالكف عن الاستعدادات الحربيـــة ويحمله مسئولية الحرب ـ الجمعية العموميـــة تقرر المضى فى الاستعدادات الحربية ـ توفيـق يأمر الضباط بالتعاون مع « جارفت ولسلى » ـ المعركة بين انجلترا ومصر بدأت بالخيانة ـ هزيمة عرابى ترجع الى خيانة سلطان باشا له ـ تحميل عرابى مسئولية الكارثة ـ خطأ عرابى بتسليم نفسه للقوات البريطانية ـ حل الجيش المصرى ـ مسرحية محاكمة ضـــباط الثورة ـ اعتقال القادة وعلماء الدين والوطنيين ـ سموم السياسة الانجليزية تفشو فى البلاد ـ الخوف والتربص والعداء ـ افلات زمام الامن وانهيـار النظام ـ توفيق فى موكب الاسير ـ مسرحيـة قصر محاكمة الضباط على موضوع العصـــيان لسلطة الخديوى وحظر اثارة الدوافع السياسية على العصيان ـ انجلترا تنفى عن نفسها تهمة العدوان ونية الاحتلال الدائم ـ اصطناع العملاء واستخدام الصحافة الاجيرة ـ مطالبة العملاء بحماية انجلترا للشعب ـ الرأى العام الاوربى يدرك مغبة الامر فى مصر ـ مخادعة الرأى العام الاوربى ـ انجلترا تكشف جانبا من خطتها فى مصر ـ تعليمات « جرانفيل » لمبعوثه دفرين » ـ الاتجاه الى فرض الوصاية على مصر دون اشراك فرنسا كان أساس التعليمات ـ حجج انجلترا فى حملتها العسكرية ـ الصبر وسعة الحيلة فى سياسة انجلترا ـ اسلوبها فى التخلص من التزام بالتزام جديد تفرضه على نفســـها ـ اعتراف انجلترا بمبررات حركة الضباط الوطنيين ـ انجلترا تمهد للقضاء على نظام الرقابة الثنائية وتعلن عدم صلاحية الموظفين الاوربيين ـ ملنر يعزو قيام الثورة الى الظلم والبؤس ويجـرد زعماء الشرق من صفات الزعامة ، ملنر لا يرشح للزعامة فى مصر غير انجلترا ـ الموظفـــون الانجليز فى مصر هم وحدهم ـ فى رأى ملنر ـ الاكفاء المخلصون » « جرانفيل » يصرح رسميا للدول أوروبا بأن انجلترا ملتزمة باقامة نظام سليم لرفاهية مصر أساسه نصيحتها للمسئولين فى مصر ـ معنى النصيحة والمشورة ـ جرانفيل يوضح هذا المعنى ـ كرومر يقول ، أصبحت حكومة مصر تحت الوصاية ـ كرومر يقـــول كانت حمايتنا على مصر غير قانونية ـ لا يمكن مطالبة الغير بالاعتراف بها ـ حشود من أبناء انجلترا فى الوظائف ليكونوا سادة لا موظفين ـ انجلترا تؤيد استبداد الخديوى ـ سياسة انجلترا تتحاشى وقوع الشعب تحت نفـــوذ العناصر الوطنية ـ تحوط انجلترا فى تأييدها لنفوذ الخديوى حتى تتجنب اندفاع الشعب الى نفوذ العناصر الفقيرة المتعصبة ـ مضى انجلترا فى الزعم بأن دخول قواتها مصر كان وبقاءها على استدعاء الخديو ـ الشعب يرفض هـــذه المزاعم .

عندما سلم نائب القنصل الانجليزى الى الحكومة المصرية الكتاب الذى أنبأها فيه بقطع العلاقات السياسية مع مصر ، بادر مجلس الوزراء برئاسة اسماعيل راغب باشا رئيس المجلس بارسال رد على هذا الانذار قال فيه :

« ان مصر لم تفعل ما يدعو لجلب كل هذه الأساطيل المحشودة •• فلا السلطة المدنية ولا السلطة العسكرية فعلتا ما يسوغ مطالب الأميرال ، فكل ما فعلنا هو اننا قمنا ببعض الاصلاحات الاضطرارية فى أبنية قديمة ، على أن الطوابى ما زالت الى الآن على حالتها التى كانت عليها منذ وصـــول الاساطيل ومع اننا هنا فى وطننا وفى ديارنا ومن حقنا بل انه لمفروض علينا أن نعد عدتنا دائما ضد كل عدو مباغت يحاول الاقدام على قطع أسباب الصلات السلمية التى تقول الحكومة الانجليزية أنها باقية أمامنا وأن مصر الحريصة على حقوقها والمتمسكة بشرفها ، لا تقبل أن تسلم أى مدفع ولا أية طابية دون أن تكره على ذلك بقوة السلاح ولهذا فانها تحتج على انذاركم الذى وجهتموه اليوم وتحملكم المسئولية للنتائج المباشرة وغير المبـــاشرة التى تترتب سواء على مهاجمة أساطيلكم لنا وعلى اطلاق المــدافع •• اننا نلقى التبعية فى ذلك على الدولة التى تقذف القنبلة الأولى لتحيل السلام حربا •• على الدولة التى ترمى بقنابلها الاسكندرية هذه المدينة الهادئة ، مخالفة بذلك أحكام حقوق الانسان وقوانين الحرب »

وفى ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ أعلن راغب باشـــا رئيس مجلس الوزراء الأحكام العرفية وأرسل بذلك برقية الى جميع المديريات نصها التالى :

« حيث أن الحرب قد بدأت بيننا وبين الانجليز فبمقتضى القانون تكون الادارة تحت أحكام عسكرية »

وفى الوقت الذى قدم فيه مستر « جون برايت » أحد أعضاء الوزارة الانجليزية اســـتقالته احتجاجا على قيام الاســـطول الانجليزى بضرب الاسكندرية ووصف هذا التصرف بأنه انتهاك صارخ للقانون الدولى وقانون الاخلاق ، بعث الخديو توفيق ببرقية الى عرابى يأمره فيها بأن يكف عن الاستعدادات الحربية ويحمله المسئولية فى ضرب الاسكندرية ويقول :

« ان ما وقع من ضرب مدافع الأسطول الانجليـــزى للاســـكندرية وتخريبها ، انما كان السبب فيه استمرار الأعمـــــال التى كانت جارية بالطوابى وتركيب المدافع التى كلما كان يجرى الاستفهام عنها كان يجرى اخفاؤها وانكارها والآن قد حصلت المكالمة مع الأمـــيرال فأفاد انه ليس

للدولة الانجليزية مع الحكومة الخديوية أدنى خصومة ولا عداوة وأن ما حصل انما هو فى مقابل ما كان من التهديد والتحقير بالدونانمة وانه اذا كان بيد الحكومة الخديوية جيش منظم وممتثل ومؤتمن منفذ لتسليم مدينة الاسكندرية اليها ولذلك اذا حضرت عساكر شاهانية فالحكومة الانجليزية تحترمهم وتسلم اليهم المدينة • فقد تحقق من هذا أن الدولة الانجليزية ليست محاربة مع الحكومة الخديوية وأنه تقــــرر من كافة الدول المعظمة « المؤتمر » بأنه لا يصير مس امتيازات الحكومة المصرية ولا حريتها ولا مس حقوق الدولة العلية بل هى تبقى تابعة لها كما كانت وأن يصير ارسال عساكر شاهانية لأجل استتباب الراحة بمصر ولذلك يلزم أن تصرفـــوا النظر عن جميع العساكر وعن كافة التجهيزات الحربية التى تجرونهـــا بوصول أمرنا هذا وتحضروا حالا الى سراى رأس التين لأجل اعطـــاء التنبيهات الشفاهية على حسب أمرنا هذا وما استقر عليـــه رأى مجلس النظارة »

وقد رد عرابى على تقرير الخديو بالآتى :

« فى شريف علم مولاى المعظم أن المحاربة التى وقعت بيننا وبين الانجليز انما تسببت عن طلبات من الاميرال الانجليزى وبلغت مســـامع عظمتكم وعرضت على مجلس نظاركم المنعقد تحت رئاسة سموكم بحضور كثير من ذوات البلاد المنتخبين ودولتلو درويش باشا نائب الحضرة السلطانية ولمـا تحقق عند جميعها أن هذه الطلبات مضرة بالحكومة الخديوية ومخلة بشـأن البلاد قرر رأيهم على معارضة طلب الاميرال ولو أدى ذلك الى الحرب وبنـاء على ذلك قرر المجلس المذكور لزوم زيادة خمسة وعشرين ألف عســـكرى وصدرت الاوامر الى المديريات بطلبهم وقرر المجلس أيضا أنه لا نطلق المدافع من جهتنا الا بعد اطلاق خمسة مدافع من السفن الانجليزية ، ولما ابتدأت السفن بضرب النيران على مدينة الاسكندرية لم نقابلهـــا الا بعد عشرين طلقة ولم يكن عنـدنا قبل وقت الضرب أدنى استعداد لاسـتمرار الاوامر بعدم الاستعداد ثم بعد ذلك أعلن حضرة رئيس مجلس النظار وناظر خارجية حكومتكم الى جميع جهات الادارة بصيرورة البلاد حربا مع الانجليز وانما صارت تحت الاحكام العسكرية كما هو حكم القانون زمن الحرب فبهـــذه الاسباب يامولاى تكون حكومتكم الخديوية المصرية محاربة لدولة الانجليز

بوجه الحق الشرعي ولم يحصل من الحكومة ولا من عساكرها أدنى تحقير ولا ازدراء بالدونية كما هو معلوم لدى عظمتكم ، وانما كانت الحرب عدوانا من الانجليز على الحكومة التى لم يبد منها أدنى شيء يستوجب الحرب فان كان الاميرال فى مخابرته مع سموكم أظهر انه عدل عن المحاربة الى المسالمة فذلك بعد وقوع الحرب يعد طلبا للصلح وسعيا في تجديد العلاقات ولا يجوز أن يكون انكارا للحرب بالمرة وتبرؤا من العدوان بعد وقوعه ولا شك حى أنى أطابق أفكار سموكم فى الميل الى الصلح مع حفظ شرف البلاد والحكومة وان كان الاميرال يريد تسليم المدينة لجيش حكومتكم المنظم بعد ان تخربت بمدافع السفن الانجليزية هدما وحرقا فها هو جيشها المنظم الذى لم يقع منه أدنى أمر يخل بنظامه مستعد لان يستلمها بعد براح المراكب عن مياه الاسكندرية والمحافظة على شرف حكومتكم الوطنية ينبغى الاستمرار على الاستعداد العسكرى كما وافق رأى سموكم أولا حتى تفارق المراكب عن مياه الاسكندرية والمحافظة على شرف حكومتكم الوطنية ينبغى صرف العساكر وترك التجهيزات الحربية والحضور الى المدينة ، والامر لمن له الامر » ..

***

وفى مساء يوم الاثنين ١٧ يوليو سنة ١٢٨٨ اجتمع المدعوون الى حضور الجمعية العمومية بوزارة الداخلية وبلغ عددهم أربعمائة عضو وعرضت عليهم الرسائل التى تبودلت بين الخديو وبين عرابى وتداولوا فى الموقف فأجمعوا على المضى فى مداومة الاستعدادات الحربية ما دامت البوارج الانجليزية في السواحل وجنودهم فى الاسكندرية كما أجمعوا على استدعاء الوزارة من الاسكندرية .

ولكن الخديو توفيق قرر فى ٢٠ يوليو سنة ١٨٨٢ عزل عرابى من وزارة الحربية على اثر اطلاعه على قرارات الجمعية العمومية . الا أن الجمعية العمومية قررت فى ٢٢ يوليو سنة ١٨٨٢ وقف أوامر الخديو توفيق ونظاره عدم تنفيذها ، وقد كان عرابى مرابطا فى معسكره بكفر الدوار حين أصدر الخديو أمره بعزله من منصبه فلم يأبه واستمر يعد العدة للدفاع كى يصد تقدم الانجليز وأرسل الى يعقوب سامي باشا يطلب منه عقد الجمعية العمومية ثانية للنظر فى أمر العزل فقرر المجلس العرفى

دعوة الجمعية العمومية الى الانعقاد واجتمعت بوزارة الداخلية يوم السبب ٢٢ يوليو سنة ١٨٨٢ وأصدرت قرارها بوقف أوامر الخديو ونظاره وعدم تنفيذها وهكذا أجمعت الأمة على مقاومة العدو الغازى واعتبرت نفسها فى حالة حرب مع انجلترا .

غير أن الخديو توفيق ، أصدر فى ذات الوقت أمرا الى ضباط الجيش المصرى وقواد وحداته جاء فيه ما يلى :

« لما كان الغرض الوحيد من الأعمال العسكرية التى يقوم بها سير « جارنت ولسلى » هو استتباب الأمن فى مصر فنحن قد صرحنا له باتخاذ التدابير العسكرية التى يرى لزوما لاتخاذها فيجب عليكم حال وصوله أمرنا هذا اليكم أن تبذلوا له المساعدات اللازمة وتطيعوا أوامره كما لو كانت صادرة منا فمن خضع له كأنما خضع لنا شخصيا ، ومن خالفه يعد عاصيا لنا ويعامل معاملة العاصى وقد أصدرنا أمرنا هذا اليكم للعمل بمقتضاه »

وهكذا بدأت المعركة بين مصر وانجلترا ـ ولم تبدأ بمعارك بين الجيوش بل بدأت بالخيانة ، خيانة الخديو توفيق ، خيانة جانب من الوزراء ورؤساء الوزرات الذين كانوا قد تعاونوا وتضافروا مع عرابى فى أول الامر ثم انقلبوا عليه ، خيانة العملاء من البدو ومن اليهم ، خيانة درويش باشا الذى استجاب الى اقتراح السيد « ادوارد ماليت » وأمر بتوجيه الجانب الاكبر من الجيش المصرى الذى كان يضم خيرة الجنود الى الاسكندرية لابعاده عن منطقة القناة التى كانت نية انجلترا مبينة على انزال قواتها الغازية بها وخيانة دى لسبس الذى وثق به عرابى حينما أكد له بأن انجلترا لن تقدم على أى عمل حربى فى منطقة القناة . .

وهكذا كانت الخيانة وكان الذهب الانجليزى أخطر سلاح استخدمته انجلترا فى هذه المعركة وبه تمكنت من القضاء على الحركة الوطنية وعلى الجيش المصرى ، وتلك حقيقة أجمع المؤرخون المعاصرون عليها ، ومن بينهم المؤرخ بيوفيس ، الذى يقول فى هذا الصدد :

« لقد قيل وكرر بأن انتصارات القوات الانجليزية لم ترجع الى كفاءة ومهارة قوادها ولكنها ترجع الى الخيانة لقد أجمع مؤيدو عرابى ومعارضوه على هذه الحقيقة ولكنهم لم يتفقوا ـ وهذا أمر طبيعى ـ على أسماء المذنبين .

ويمضى بيوفيس فيقول :

« لقد تساءل المستر « جون نينيه » ، من الذى هزم عرابى باشا ، وهزم الثورة المصرية ؟ .. أهو لورد ولسلى .. كلا ، ان الذى هزم عرابى فى ثورته هو سلطان باشا ..

***

الا أن المؤرخين المعاصرين يجمعون على أنه كان من الممكن ألا يتخاذل القواد العسكريون المصريون بعد موقعة التل الكبير عندما قرر قادة القوات المرابطة فى شمال الدلتا اغراق مديريتى الشرقية والقليوبية وهدم الجسور التى كانت تحميهما من طغيان فيضان مياه النيل الذى قد بلغ أشده وقتئذ وكان من الممكن تصور الأثر المدمر لهذا الاجراء لو تم (؟) على القوات الانجليزية الغازية .

لقد كانت فى القاهرة حامية قادرة على الدفاع عنها ولكن كان الى جانبها هؤلاء الخونة العملاء الذين أخذوا يبثون دعايتهم ضد عرابى ، زاعمين للشعب أن القوات الانجليزية لم تقدم الى مصر لكى تحتلها أو تسيطر عليها ولكنها قدمت لتعيد للخديو سلطانه الذى اغتصبه المتمرد العاصى عرابى وأن سلطان تركيا أمير المؤمنين وخليفة المسلمين قد ندد بموقف عرابى وأعوانه واعتبرهم عصاة مارقين وأنه متى تم تسليم عرابى وسائر القادة المتمردين أن القوات الانجليزية ستحمل أسلحتها ومتاعها وترحل عن البلاد فكان على عرابى والحالة هذه أن يتحمل أمام الشعب والأمة مسئولية ما سيقع من أحداث وما ينتج عنها من كوارث تحيق بالمواطنين .

لقد حرصت دعاية عملاء انجلترا على ابراز هذا الجانب لاكراه عرابى على الاختيار بين التسليم أو المضى فى الاعمال العسكرية وبذلك يكون كما زعمته الدعاية الانجليزية وأعوانها ــ مستمرا فى المقاومة لحماية شخصه ، لا للدفاع عن الوطن . لأن انجلترا لا تبيت للوطن أى نوايا عدوانية .

وامعانا فى تضليل الشعب وتأييد الدعوة التى كان يبثها عملاء الانجليز ولتأكيد نوايا انجلترا السلمية نحو المصريين حرص الجنرال « ولسلى » قائد حملة الغزو على أن تتصدر القوات الزاحفة الفرق المسلحة العاملة فى الجيش الانجليزى والتى أتى بها من البنغال وكان أفراد هذه الفرق

يبدون دائما عواطفهم الدينية نحو أماكن العبادة ويحرصون على توقيرها وتقديسها • وهكذا تجلت براعة انجلترا فى اخراج التمثيلية التى أعدتها للايقاع بمصر وبعرابى •

ولعل من سوء طالع عرابى أن وجد بجواره صديقه المخلص « جون نينه » الذى نصحه بأن يسلم نفسه الى القوات الانجليزية ذلك التسليم الذى أجمع المؤرخون على أنه خطأ لم يمكن تدارك نتائجه السيئة على مصير عرابى ، بل وعلى مصير البلاد ذاتها •

***

وفى ١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٢ أصدر الخديو توفيق مرسوما بحل الجيش المصرى ومحاكمة كافة الضباط الذين اشتركوا فى الثورة • وبهذا تمكنت انجلترا من القضاء على أكبر خطر كان يهدد وجودها فى مصر ، ومن ثم رأت أن السلامة أصبحت مكفولة لجيشها الذى راحت تؤكد أنه ليس جيشا غازيا فى مصر وانما هو قوات تعمل لخدمة الخديو توفيق ولحسابه •• وبهذه الصفة دخلت القوات الانجليزية مدينة القاهرة •

وبعد أن تم لانجلترا تحقيق أهدافها الأولى مضت فى تنفيذ ما بقى من فصول المسرحية التى أعدتها وكانت محاكمات الثوار الوطنيين المشهد التالى من هذه المسرحية • فأوعزت الى الخديو توفيق وأعوانه بأشر وألعن دور فى المأساة التى دبرتها لمصر ليلقوا القبض على سائر قادة البلاد من ضباط وأعيان وتجار ومن رجال الفكر وأصحاب الأقلام فى سائر أنحاء البلاد وزج بهم فى غياهب السجون بتهمة حمل السلاح والتمرد ضد صاحب السلطة الشرعية سيد مصر •• الخديو ، فبلغ عدد الضباط وحدهم ثلاثة آلاف وتجاوز عدد المعتقلين وقتئذ مئات الآلاف ولم ينج العلماء والموظفون العموميون والأفراد من الاتهام بالتعاون مع الثوار وتحريض الأهالى على التمرد أو من الاتهام بالوقوف موقفا عدائيا من الأوروبيين والمسيحيين •

وما أن اتخذت هذه الاجراءات حتى راح رجال الحكومة الانجليزية يفيضون فى وصف ما يلقاه المعتقلون من سوء المعاملة على يد الخديو

وأعوانه ، ويبدون عطفهم عليهم ويعمدون الى وضع تقارير تتهم الخديو بأنه يحتفظ بالسرية بالنسبة لعدد المعتقلين ، وأن سجلات بعض السجون تزور عدد المعتقلين فبينما يضم السجن بين جدرانه ٣٥٩ سجينا كان الثابت فى سجله أسماء أربعة عشر معتقلا .

وثارت ثائرة الانجليز على توفيق وأعوانه لسوء المعاملة التى كان يلقاها أعيان البلاد فى معتقلاتهم حينما تبين لهم أن المعتقلين يكدسون بالمئات داخل غرفة واحدة غير صحية يقضون فيها أيامهـــم ولياليهم دون فراش وبلا غطاء ..

كما اتجهت سياسة انجلترا لتلعب دورها ، فى نفس الوقت ، فى محيط الجاليات الأجنبية والأقليات وتحرضهم على استنكار ما زعمته من وجـــود تعصب اسلامى وتوعز لهم أن يتقدموا بالشكوى مما لحقهم من عدوان على ممتلكاتهم وأشخاصهم نتيجة لهذا التعصب !!

وهكـــذا عمدت انجلترا الى تحريك كافة بواعث النفور والسخط بين مختلف الطوائف والملل ونجحت فى حمل الخديو على الوقوف فى وجه الامة التى يتولى حكمها ، ونجحت فى حمل الجاليـات الاجنبية والاقليـــات على الوقوف ضد غالبية الشعب ومناصبته العداء بسبب مخاوف هذه الجاليات من التعصب الاسلامى المزعوم .

وهكذا ملأت سـياسة انجلترا جو البـــلاد خصـومات وعداء ومخاوف وتربصا وكراهيـــة فالخديو يخاف الشعب ويحس الخطر يتهدده من جانب الامة ، والشعب يشعر بما يهدده من الاخطار والمخاوف من جانب الخديو وأعوانه ، والجاليات الاجنبية تساورها المخاوف من الشعب ومن تعصبه المزعوم .. الكل يعيش فى قلق ومخاوف ، وفى فرقة وخصومات .

ومما زاد الطين بلة أن الجيش المصرى ، تم حله والبلاد على هـــذه الصورة من الاضطرابات ، وهكذا لم يبق فيها قوات للمحافظة على النظام واعادة السلام والهدوء !!

فترى على من كان يقع هذا العبء ؟؟ هل يقع عبء ذلك عـــلى الجيش الانجليزى ؟؟ لم يكن هذا ممكنا ولا منطقيا لأن هذا الجيش قد نزل بالبلاد لمعاونة الخديو (سيد مصر) لا أكثر ولا أقل ، ولأن وجوده فى مصر كان

مؤقتا ؟؟ تلك هى المشكلة التى لم تكن فى حقيقتها الا أحد المشاهد فى المسرحية التى أعدتها انجلترا ••

وشاء القدر أن يشهد المصريون أقسى عبرة حينما عاد الخديو توفيق من الاسكندرية الى القاهرة لأول مرة بعد هزيمة عرابى ، واحتلال انجلترا للبلاد ، وأن يروا يوم عودته جانبا من المهزلة ، اذ وقف فى استقباله بمحطة السكة الحديد كل من الجنرال « ولسلى » والدوق « دى كونت » وسير « ادوارد ماليت » • فلما غادر توفيق القطار رافقه الانجليز الثلاثة وأقلت الجميع عربة الخديو ، التى مرت به فى طريق اصطفت على جانبيه القوات الانجليزية شاهرة سلاحها ••

••• وجدير بالذكر أن موكب الخديو ، على هـذه الصورة كان منظرا يدعو الى الدهشة بل على السخرية وقد علق عليه أجنبى ذكى فقال !! ماذا يمكن أن نعتبر الخديو الآن وسط هـذه الازياء الرسمية الغربية ••• أنه كان بينها ، كالاسير •• فما أشـبه موكبه بموكب الإسير •• لا موكب الامير ••

وقد مكنت عودة توفيق الى القاهرة لانجلترا الاسراع فى تنفيذ خطتها ، كى تبدأ بدورها بعد أن فرغ الخديو من دوره الذى أعدته بريطانيا له •

••• وبدأت انجلترا خطواتها ••• بمسألة المعتقلين وحددت موقفها من هذه المشكلة فأرسل سير « ادوارد ماليت » اخطارا الى الخديو أبلغه به أن انجلترا لا توافق على محاكمة الجيش المصرى بأسره فليس ممكنا من الناحية العملية ــ محاكمة ثلاثة آلاف ضابط ••

وهكذا أراد سير ادوارد ماليت أن يذكر الخديو بأنه قد سبق للحكومة المصرية أن اعتبرت نفسها فى حالة حرب مع انجلترا وذلك عنـد ضرب الاسكندرية كى يسجل بهذا لانجلترا نصرا سياسيا على حساب الخـديو توفيق •

وتنفيذا لهذه السياسة صدرت الأوامر باطلاق سراح أغلب الضبـاط والاكتفاء بمحاكمة زعمائهم ••

ولم يقتنع « ادوارد ماليت » بذلك ، بل عمل على أن يكون موضـوع المحاكمة لا يتعدى عصيان المتهمين لسلطة الخديو والخروج على أولى الامر

بحيث لا يوجه لهم اتهام غير هذا العصيان ولا يحاكمون على غيره •

وبهذا التحديد والتقيد في وصف التهمة ، قطع الساسة الانجليز السبيل على من عساه يحاول اثارة الدوافع والأسباب السياسية أثناء نظر قضايا هؤلاء المتهمين أمام الدوائر القضائية وفصلت بين الاعتبارات السياسية جميعا وبين موضوع التهمة وامعانا في حصر التهمة داخل نطاق العصيان والتمرد على الخديو فقد ألزم الانجليز محامي المتهمين على توقيع اقرار يلتزمون فيه هذا القيد أثناء مرافعتهم ، والا كان للمحكمة الحق في رفض الاستماع الى دفاعهم عن موكليهم •• وكانت نتيجة هذه الاقرارات وتلك القيود ، أن استبعدت انجلترا تعرض الدفاع لما من شأنه أن يجعل من عدوانها على مصر موضوع نقاش أثناء المحاكمة يثار فيه ما وقع من تصرفاتها في هذا العدوان •

لقد حرصت انجلترا على تبرئة نفسها أمام الرأي العام المصري لا من تهمة العدوان فحسب بل وأيضا من الاتهام بعزمها على احتلال مصر بصفة دائمة ، وتأكيدا لهذا المظهر ، قامت في ٤ أكتوبر سنة ١٨٨٢ بسحب عدد من جنودها ، لكي يتبعهم فيما بعد الجنرال « جرانب ولسلي » قائد الحملة ولم تبق في مصر سوى بضعة آلاف من الجنود •

ولم يكن مطلوبا من انجلترا أن تقدم أكثر من هذا الدليل لتبرهن على حسن نيتها ولاقناع المصريين بأن احتلالها لبلادهم انما هو احتلال مؤقت •••

غير أن الساسة الانجليز راحو — في ذات الوقت — يعملون على دفع عملائهم ومأجوريهم لبث دعوة جديدة ، وفي هذا الصدد بادرت جريدة الأهرام في ٣٠ أكتوبر سنة ١٨٨٢ الى نشر مقال جاء فيه :

« ان من العبث اهتمام بعض الجرائد بتحديد حقوق انجلترا وشوكتها في مصر لأن ذلك صعب المنال لتوقفه على أعمال أبطلت النظامات السابقة »

ثم عادت الأهرام في ١٢ نوفمبر سنة ١٨٨٢ فنشرت مقالا آخر قالت فيه :

«تلك كانت حالة عرابى وأنصاره وانى لهم الحزم والاستقامة والاخلاص والعدالة والرشد والمعرفة وانكار الذات ، لنسلم لهم بما يطلبون ، فلم تكن غايتهم أن يخدموا مصر ويحسنوا أحوالها لأن ذلك فوق طاقتهم ولا يعرفون اليه سبيلا . بل قصدوا أن يسلبوا ثروتها ويظلموا بنيها ويدمروا عمارتها ولا غرو فهم قد نموا فى القبائح والمظالم والرشوة وبئس الداء الفصل لصحة الأمة . ولما كانت روح الحرية تأبى الظلم والجور وكان للعدالة أنصار وللحقيقة أبطال فقد سخرت العناية لكبح ذلك العاصى رجال الانجليز فقاموا جنده وردوا كيده الى نحره على حين اتهمهم فى اغتيال البلاد . وكيف يكون ذلك ونحن نعلم فى الانجليز ما نعلم من روح الحرية والأمانة والاستقامة والصدق ، فقد صرح مستر غلادستون مرارا بقوله : ليس قصدنا الاستيلاء على البلاد بل اعادة السلام واثبات مصر للمصريين ، فالخديو سيدها وواليها بل هى هو .. وهو هى .. وان مستر غلادستون لمن الصادقين . وما ادعاء الطغاة انما هو شين مبين فردا بالخيبة والذل وان ربك ليكره المعتدين ورب مغرض يقول كيف تكون مصر للمصريين ونرى للانجليز فيها يدا قوية ؟؟ فنقول ان ذلك يكون الى حين يمسى المصريون قادرين على استلام زمام أمورهم ، كما صرح مستر غلادستون مرارا »

وبجانب الدعاية التى شرعت بعض الصحافة المأجورة فى التمهيد لهــا نظمت حملة بين صفوف بعض العناصر الاجنبية وبعض العملاء كان دورها التقدم بعرائض الى ممثل صاحبة الجلالة ملكة انجلترا فى مصر يلتمسون حماية انجلترا للاجانب ، وللاقليات ، بل يطالبون بهذه الحماية الانجليزية للفلاح ، المسكين كما وصفوه فى عرائضهم ، ثم حمايتها أيضا للمعتقلين السياسيين من بطش الخديو توفيق .. كانت هــذه العرائض تنهال من هــؤلاء العملاء على الممثل الانجليزى تناشده حماية انجلترا لكل هــذه العناصر .

***

وهكذا رأى سير « ادوارد ماليت » انه يواجه تطورات جــديدة فى سياسة انجلترا ازاء مصر وأدرك أن حلها يجاوز اختصاصه ويفوق طاقته

وشعر بأنه فى حاجة لمن يواجه ذلك كله بقدرة وبوسائل أكبر من قدرته ومن وسائله ، وأرسل بذلك الى حكومته واستجابت الى طلبه وأوفدت الى مصر لورد « دفرين » سفيرها فى الاستانة ليكون مبعوثا خاصا لها فى البلاد وليكون وكيلا عنها للنظر فى أحوال مصر ثم التقدم لحكومته بتقرير عما يراه فى صالح البلاد .

وهكذا ازدادت الخطة الانجليزية وضوحا عن ذى قبل وبدأ الرأى العام الأوربى يدرك ما سيؤل اليه الأمر فى مصر وقد انتهت الصحافة الايطالية اذ ذاك الى رأى عن سياسة انجلترا فى مصر أعلنته بمرارة وقالت فيه :

« ان النتيجة هى تلك التى توقعناها منذ أن وضحت حقيقة الازمة المصرية واتخذت ذلك المظهر الحاد .. لقد قلنا أن انجلترا ستستولى على مصر ، وهو ماحدث فعلا ، وقلنا بأنها ستحتفظ بمركزها هذا بعد أن تستولى على مصر وهو ما تنتويه انجلترا أيضا . »

ومضت انجلترا فى تنفيذ خطتها وراحت تخادع الرأى العام العالمى وتصرفه عن نواياها الحقيقية ازاء مصر ، وكان من مظاهر هذا الخداع أن صرح اللورد « جرانفيل » للسفير الايطالى أن انجلترا لا ترمى الى بسط حمايتها على مصر أو ارغام أحد على الخضوع لارادتها كما صرح المستر « وودسون » فى أكتوبر سنة ١٨٨٢ بأنه ليس فى نية انجلترا البقاء فى مصر يوما واحدا أكثر مما تقتضيه الضرورة وهى تأمل أن تعود الحكومة الأهلية بعد قليل . ونفى أن يكون لبلاده أية رغبة أو حاجة لبسطسيادتها أو ضمها الى ممتلكاتها ولكنها ترغب فى أن تعيد مصر للمصريين »

كما قال المستر « غلادستون » رئيس الوزارة الانجليزية فى تصريح له ما يلى :

« لقد نقص عدد الجنود الانجليز وليس الاحتلال الا وقتيا »

كذلك صرح المستر « تشمبرلين » بأنه لا يود أن يضيع وقته فى تكذيب ما ينسبونه للحكومة من أنها تنوى بسط حمايتها الدائمة على مصر ، اذ أنه لاريب فى أن انجلترا ستجلو عن مصر وأنها لا ترغب فى مصر سوى كفالة الامن والسعادة والاستقلال لهذا البلد .

وقد كان ايفاد اللورد « دفرين الى مصر دليلا في رأي حكومته على ما توليه انجلترا من العناية والرعاية لشئون مصر وتعبيرا ماديا عن صلات الود بينها وبين الخديو ..

ومن أجل ذلك فان اللورد « جرانفيل » بعث برسالة قال فيها ما يلي موضحا دور بعثة دفرين في مصر :

« ان مهمة البعثة هي تعرف وجهة نظر الخديو فيما يتعلق بالاجراءات والترتيبات التي يقتضيها الموقف لاعادة سلطة صاحب السمو كاملة على البلاد .

وأضاف لورد « جرانفيل » فقرة جديدة لم يسبق ذكرها من جانب انجلترا حتى ذلك التاريخ اذ قال :

« وان من بين أهداف البعثة تحقيق رفاهية كافة طبقات سكان مصر مستقبلا »

يعني أن مهمة « دفرين » ليست قاصرة على اعادة سلطة الخديو اليه ، بل ان هذه المهمة تشمل أيضا بحث سائر الأوضاع في مصر للتقدم بتوصياتها بشأن نظام الادارة في البلاد مستقبلا .

وها هي بعض فقرات من التعليمات التي زود بها « جرانفيل » مبعوثه « دفرين » نوردها فيما يلي :

« ان نجاح العمليات العسكرية التي قامت بها حكومة حضرة صاحبة الجلالة الملكة قد مكنت انجلترا من الحصول على مركز من مراكز السلطة وما يقابلها من مسئولية ازاء نظام الحكم المقبل في مصر . ان حكومة صاحبة الجلالة تود أن يدوم الاحتلال لأقصر مدة ممكنة ، ولكنها في الوقت ذاته قد تعهدت بألا تتخلى عن الرسالة والمهمة التي فرضت عليها بل تلتزم رسالتها الى أن يتم لها اقامة النظام الاداري في مصر على أسس تكفل كافة الضمانات المرضية للمحافظة على السلام والنظام وتحقيق الرخاء في البلاد وذلك من أجل تثبيت سلطان الخديو - ودعم الحكم الذاتي المناسب في مصر كيما يتسنى لها الوفاء بما عليها من التزامات لسائر الدول الاجنبية . »

وهكذا كشفت انجلترا عن جانب من خطتها الرئيسية فيما أزمعته بالنسبة لمصر ، بل انها اتجهت الى فرض وصايتها على مصر طبقا لاقتراح « بارتلمي سانت هيلر » وزير خارجية فرنسا في بيانه بتاريخ ١٧ أكتوبر

سنة ١٨٨١ وبفارق جديد هو استئثارها لنفسها بالوصاية ، دون اشراك فرنسا ـ كما تضمن ذلك الاقتراح فى حينه .

ولتبرير هذا الاجراء كان لزاما على انجلترا أن تعدل عن موقفها أمام مختلف العناصر فقد كانت انجلترا هى وحدها المسيطرة ، ولم يكن سلطان الخديو الا مجرد رمز انما كان السلطان سلطان الجيش الانجليزى وكانت ادارته قانونا ملزما .

غير انه مع هذا ، فقد كانت انجلترا مقيدة بتصريحاتها المختلفة التى طالما أكدت بها نزاهة غرضها فى مصر ، واحترامها لسيادة البلاد وحقها فى الحرية ، الأمر الذى من شأنه أن يجعل انجلترا تتحرج من المجاهرة بضم مصر الى ممتلكاتها أو اعلان الحماية عليها .

وقد وصف لورد « ملنر » وقتئذ موقف انجلترا قائلا :

« كان على انجلترا أن تواجه المشكلة .. فلم يكن فى استطاعتها ضم مصر أو الاقدام على فرض حمايتها عليها ولكنها كانت مقيدة بالأسباب التى تذرعت بها عندما قامت بتوجيه حملتها العسكرية عليها »

ثم تساءل لورد « ملنر » عن الأسلوب الذى يمكن أن تسلكه انجلترا لحل هذا الموقف بل وتساءل المؤرخون وقتئذ عن الأسلوب الذى يمكن أن تجرى عليه السياسة الانجليزية كيما يتاح لها التخلص من كافة تعهداتها ..

ولقد أجابت سياسة انجلترا فى مصر ، على هذا التساؤل ، وكان الجواب يسير مع الزمن ، بحيث أتاح لانجلترا صبرها ، وأتاحت لها سعة حيلتها ، التخلص ـ على مر الايام ـ من الالتزامات التى ألزمت بها نفسها فيما مضى ، والتحلل من كل عهودها ... كانت انجلترا تتخلص من التزامها بالتزام جديد تفرضه على نفسها تحقق به مرحلة من مراحل هدفها ...

لقد أعلنت بادىء ذى بدء أن هدفها الأول والأساسى هو اعادة سلطان الخديو فلما ان تم ذلك كله ، وبالتالى استنفد الجيش الانجليزى أغراضه فى مصر خلقت انجلترا لوجودها فى مصر هدفا جديدا ، فأعلنت أنه بمقتضى الحال يتعين عليها أن تكفل لمصر سلطة حكومية عادلة نزيهة ،

بعد أن تبين لها أن الشعب المصرى من أكثر الشعوب طاعة واذعانا لحاكميه وأن حكامه (والمقصود بهم الخديو وحاشيته) كانوا عناصر فساد وكانوا عجزة ومستبدين بالرعايا الضعاف الذين يتخاذلون أمام القوى كما وان الفساد شمل هذه الطبقة من الحكام الذين تقبلوا الرشـــوة من الأقوياء والضعفاء على السواء وأخلوا بالواجب المفروض عليهم وداسوا العدالة •

ذهبت انجلترا الى أبعد من هذا فاعترفت بأن موقف الضباط الوطنيين قبل وقوع العدوان كان له ما يبرره وكانوا على حق فى موقفهم العدائى من الحكومة نظرا لمحاباتها وايثارها الضباط الشراكسة على المصريين •

واعترفت كذلك بأن الشعب المصرى كان على حق فيما كان يشعر به من الحقد على الطبقة التركية الحاكمة التى لم تقم بعمل يؤهلها للاحترام ويحمل الشعب على الوفاء لها •

••• وهكذا توالت الاكتشافات الجديدة التى كشفتها سياسة انجلترا على صورة جديدة تغاير ماكان عليـــه رأيها قبل هـذا الذى اكتشفته من جديد ••

••• فراحت تعلن أن هؤلاء الالوف من الاوربيين الذين سبق للحكومة المصرية الاستعانة بخدماتهم فى مختلف المصــالح لم يكونوا من العناصر النافعة لمصر ، اذ أن اختيارهم لم يكن قائما ، فى معظم الاحوال على أسس سليمة وقوية ــ وأن من كان من هذه العناصر صالحا وأمينا فانه كان دائما محروما من النفوذ ، وأن ضخامة عدد هـــذه العناصر الاجنبية كان مدعاة لاثارة استياء المصريين وسخطهم على الاوضاع القائمة •

وهكــذا بدأت انجلتـــرا تلوح بتهديداتها المقنعة للموظفين الغربيين والايطاليين فى حـــكومة مصر تمهيدا لما كانت تعده من خطط للقضاء على نظام الرقابة الثنائية •

وراحت انجلترا تستنكر أوضاعا طالما أثنت عليها وامتدحتها فيما مضى •• بل ذهبت الى حد أن انتقدت نظام الامتيازات الأجنبية فى مصر ، ورأت أنه كان الأداة التى مكنت الأجانب من استغلال الشعب المصرى استغلالا مدمرا بحيث كان الشعب كله ضحية لهذا الاستغلال •

وفى هذا الاتجاه السياسى الجديد قال « لورد ملنر » :

« ان ماكان يقوم به الاوروبيون من عبث كان يجنى الفائدة منه أسوأ الفئات من أبناء الغرب ومن المشارقة الذين ينتسبون الى النفوذ الاوروبى • كانت هـــذه الفئات لا تفتأ تضغط على السلطات لتحصل على امتيازات ، كانوا وسـطاء فى القروض ، كانوا يديرون الحانات والمراقص ، كانوا من

المرابين وكلهم كانوا يعمدون الى انتزاع أراضي مصر من ملاكها وذلك كله في ظل حماية بعض الدول الاوربية وبهذا فقد اتخمت جيوبهم بالمال على حساب الخزانة المصرية والفلاح المصرى المسكين وعلى صورة لا يمكن وصفها ، وكانت الخزانة المصرية رغما عما تتحمله من عبء دين ضخم تحاول أن تسد حاجتها من المال بفرض ضرائب باهظة ظالمة ولما كانت الضرورة تقضي بفرض أى رسم من الرسوم فان عبء هذه الضريبة كان يتضاعف بعجز السلطات المسئولة عن النهوض بمسئوليتها وبما كانت ترتكبه من مظالم ولانتشار الفساد والرشوة بينها •

وكل ذلك كان من شأنه أن يوجد حالة من الشقاء والبؤس والطغيان لا يمكن أن تولد الا الرغبة فى العصيان والتمرد فى بيئات هـــذا الشرق الصابر • »

***

وهكذا انتهى الأمر بانجلترا أخيرا الى اكتشاف هذه النتيجة المذهـــلة التى لم تكن تتوقعها •• واكتشفت أن هتافات المصريين التى كانت تقـــول « مصر للمصريين » مهما اشتملت على طابع الاثارة والتعصب فانهـــا كانت تستند الى أسباب تبررها لأن الخديو كان يستغل شعب مصر استغلالا مشينا وكان يحذو حذوه فى ذلك بطانته وكبار الموظفين والجاليات الأجنبية وكان هذا الشعب المسكين فى حاجة الى من يحميه من أولئك جميعا ومن كان يملك منحه هذه الحماية غير انجلترا التى وجدت فى مصر لتوفر للشعب حماية لا يمكن أن تتحقق وتدوم له الا باقامة نظام ادارى يستند الى مبادىء قويمة وأسس اقتصادية سليمة •

ولكن سرعان ما أعلنت انجلترا أن هذه الأهداف التى ينادى بها كل وطنى لم يكن من الممكن تحقيقها بزعامة العناصر التى تولت قيادة الشعب لأنها كانت عبارة عن مجموعة من الهمجيين الجهلة والضعاف وانه كان من المتعذر على الحركة الوطنية المصرية أن تمضى فى طريقها المرسوم لتحقق الحرية للبلاد وتقيم النظام على أسس سليمة لأنها كانت ستصطدم حتمـــا بسلطات الخديو وبما للدولة من نفوذ وتلك عقبات كانت ستحـــول دون تحقيق أهداف العناصر الوطنية بل ان هذه العقبات هى التى كانت السبب

فى سيطرة العناصر الثورية على الحركة الوطنية .

ولكل هذا انتهى الأمر بالمصريين الى الجمود والعجز وأصبحوا فى حاجة ملحة الى معونة كان بوسع انجلترا أن تقدمها لهم .

وهكذا رأت انجلترا أن الوطنيين الوحيدين الجديرين بأن يخدموا مصر باخلاص هم الموظفون الانجليز الذين يتولون ادارة مختلف المصالح المصرية .

***

ولقد مضت انجلترا فى خطتها ووجه لورد « جرانفيل » الى سائر الدول الاوربية الرسالة التالية فى ٣ يناير سنة ١٨٨٢ :

« بما أن الظروف الحالية تقتضى ، من أجل صيانة النظام العام فى مصر ، بقاء قوة بريطانيا فيها فان حكومة حضرة صاحبة الجلالة تعلن من الآن عزمها على سحب قواتها بمجرد ما تسمح حالة البلاد ومتى تم تنظيم الوسائل الضرورية لحماية سلطان الخديو وفى أثناء ذلك يبقى وضع حكومة صاحبة الجلالة الملكة ازاء الخديو وتلتزم بالتقدم بالتوصيات التى يكون من شأنها تأمين وضع نظام يكون مرضيا وتتوافر فيه العناصر الضرورية لتحقيق الرفاهية والاستقرار »

ويبدو من هذا التصريح أن السياسة الانجليزية لم تعد تقف عند تعبيرها الأول حينما شرعت فى غزو مصر وهو التزامها برد سلطة الخديو اليه فهى بهذا التصريح قد تقدمت أكثر من خطوة فى التوسع فى مهمتها اذ أصبح لزاما عليها أن تقيم نظاما تتوافر فيه عناصر التقدم والرفاهية وعلى أن تكون وسيلتها فى ذلك المشورة والنصيحة لأولى الأمر فى مصر .

ولقد شرح لورد « ملنر » طبيعة هذه المشورة ونوعها فقال ما يلى :

« ان المشورة التى يقدمها لك رجل مسلح يسيطر على أموالك يمكن اعتبارها أكثر من مجرد توصية ، فهى أمر » .

وقد حرص لورد « جرانفيل » على أن يقوم بتفسير المشورة عندما تبين له أنه قد بدت بوادر تشير الى أن الخديو ووزراءه ليسوا على استعداد للامتثال لنصيحة مستشاريهم الانجليز فبعث جرانفيل الى لورد كرومر فى ٤ يناير سنة ١٨٨٤ برسالة قال فيها :

« لاريب فى أننى لست فى حاجة الى توجيه نظركم الى أنه من المسائل المهمة التى تتعلق بادارة شئون مصر واستتباب الامن فيها ، وهو التزام يفرض على حكومة جلالة الملكة مادام احتلال الجنود الانجليز المؤقت قائما بمصر ، أن تكون على يقين من أن النصائح التى تسدى من قبلكم لجناب الخديو قياما بواجباتكم ـ معمولا بها ويتعين عليكم أن تبلغوا الوزراء وحكام الاقاليم فى صراحة ـ أنه مادامت المسئولية الآن واقعة على عاتق انجلترا فحكومة جلالة الملكة ترى نفسها مضطرة لان تكون على يقين من تنفيذ السياسة المرسومة .

ولذلك فقد أصبح لزاما على الوزراء والحكام فى مصر ، أن يبادروا بالتخلى عن وظائفهم اذا لم يكونوا على أتم الاستعداد لتنفيذ تلك السياسة والانصياع الى توجيهها . »

ويقول لورد « كرومر » بأنه كان من شأن الالتزام باستشارة المستشارين من الانجليز التى أصبحت نصيحتهم أمرا حتميا لتسيير دفة الحكم فى مصر أن أصبحت الحكومة المصرية تحت الوصاية .

ويمضى « كرومر » فيقول :

« وعلى أية حال فقد فرضنا نظام الحماية على مصر ، ولكنها لم تكن حماية كاملة سافرة ولا قانونية لان تبريرها كان أمرا متعذرا علينا ولم يكن فى وسعنا أن نطالب الغير بالاعتراف بها ... وكانت حماية مقنعة ، نطاقها غير معروف ومدتها غير محدودة ... »

***

ومنذ ذلك الحين، راحت انجلترا تعين الرعايا الانجليز فى الوظائف العامة بزعم أنهم القادرون على تنفيذ الاصلاحات التى كانت تطالب بها العناصر الوطنية ، **فعلى الرغم من كثرة عدد الانجليز فى الوظائف الحكومية قبل الاحتلال ، فانها أخذت تغرق مكاتب الحكومة بسيل من أبناء انجلترا .. الذين كانوا يشعرون بعد أن انتهى مصير مصر الى دولتهم ، أنهم سادة**

وليسوا موظفين فى مصر ، مما كان لا يستطيع معه أى انسان أن يفكر فى الاستغناء عنهم ، كما أصبح هؤلاء الموظفون الانجليز الأداة التنفيذية التى تطبق سياسة بلادهم فى مصر ، وبفضلهم أصبح المعتمد الانجليزى فى مصر المراقب الفعلى للادارة المصرية ولقد وصف لورد «دوفرين» هذه المجموعة من الموظفين الانجليز قائلا :

« انهم سيخضعون لارادتهم كافة السلطان فى مصر ومن بينها سلطة الخديو »

***

كانت انجلترا تظهر بمظهر المتجاوب مع رغبات العناصر الوطنية وتزعم أنها تهدف الى اصلاح الحال فى مصر ، ولكنها فى ذات الوقت كانت تحرص على تأييد حكم الخديو الاستبدادى ، لأن مصر كانت من وجهة نظر بريطانيا ـ ما زالت فى حاجة الى حكم الخديو الشخصى الفردى .

ولقد عبرت الحكومة الانجليزية عن حقيقة سياستها فقالت :

« لم يكن فى مقدورنا ترك الشعب المصرى البائس يحمل بنفسه العبء لاعادة بناء نظمه لانه اذا حرم من رقابة حكيمة وقع من جديد تحت نفوذ وسلطان عناصر فقيرة متعصبة وبما أن هذا الشعب مازال يعانى آثار ماتحمله فى الماضى من ظلم وطغيان فانه من السهل أن يقع من جديد فى ذات الاخطاء التى ارتكبها فى الماضى ... »

وكانت انجلترا تعنى بالأخطاء الماضية تأييد الشعب المصرى للثورة العرابية ، وهكذا نصبت انجلترا لنفسها وصية على الشعب المصرى البائس لحمايته ، تلك الحماية التى لا تنتهى قبل أن تتمكن انجلترا من اعادة بناء كافة الأجهزة الادارية والمالية للحكومة المصرية .

وكان فى منطق السياسة الانجليزية العجيب أن هذه المهمة تحتاج الى عمل شاق لا يمكن تحديد أمده سلفا وتتطلب منها جهودا ترحب هى بمشاركة سائر الدول لها فيها ولكنها قبلت التضحيات من أجل رسالتها هذه ، وهى بالتالى رضيت أن تتحمل هى بمفردها هذا العبء وذلك البذل عن طيب خاطر ومن أجل ما يستحقه الشعب المصرى من الرعاية والعناية .

ولم تكن التضحية التى زعمتها انجلترا الا احتلال مصر عسكريا بقواتها التى أعلنت أنها لم تحضر الى مصر الا لتكون فى خـــدمة الخديو وأنها لم تحضر لتكون دولة حاميــة ، لان انجلترا أبعد ماتكون عن الزعم بأن مصر تحت حمايتها ولكنها قوات أجنبية حضرت الى مصر بدعوة من الخديو لاعادة سلطانه اليه ولما كان وصول هذه القوات الى مصر نتيجة حدث عرضى غير مدبر من جانب انجلترا فانه لم يكن فى وسع انجلترا أن ترفض الدعوة التى وجهها اليها الخديو لارسال جنودها الى مصر كمـــا أنه لم يكن وجود قواتها فى مصر عدوانا على البـــلاد بل كان استجابة لدعوة حبية وجهت اليها من حاكم البلاد .

***

وهكذا طاب للمنطق الاستعمارى الانجليزى أن يفسر قدوم القـــوات الانجليزية الى مصر ويفسر بقاءها فيها .. الا أن الشعب المصرى رغما عن حرمانه من جيشه الذى بادرت انجلترا بحله لم تجز عليه المغالطـــة الواضحة فى هـــذا التفسير بل انه أدرك تمام الادراك أن بقاء الجيوش الانجليزية فى مصر يعنى استعباد الشعب المصرى استعبادا لصالح الاستعمار ولصالح أسرة محمد على ، لأنه لم يكن فى استطاعة أسرة محمد على ، وأعوانها من العملاء والدخلاء على مصر من الأجانب ، ولم يكن كذلك فى وسع أولئك الذين ربطوا مصيرهم بمصير الأجنبى هؤلاء وأولئك جميعا ، لم يكن فى مقدورهم أن يطمئنوا الى بقائهم والى وجودهم فى مصر الا فى حماية الحراب الانجليزية وفى ظل الاحتلال الانجليزى ، الذى أصبح بالنسبة لهم ضرورة حتمية .

لقد طالما التمست انجلترا الكثير من المبـــررات وخلقت العـــديد من الأسباب لتحتفظ بوجودها فى مصر . فقالت انه من أجل المحافظة عـــلى الأوضاع التى بدونها تتعرض مصر للوقوع من جديد فى تلك الفـــوضى وفى الحالة البربرية التى كانت ســـائدة فيها .. ولـــم يتورع ساستها أن يصفوا احتلال جنودهم لمصر بأنه تضـــطلع به انجلترا نحـــو مصر ، ولقد أضفت انجلترا على الاحتلال العسكرى لون الرسالة الانسانية . لقد ظل منطقها الاستعمارى يصور البندقية فى يد الجندى الانجليزى فى صورة

غصن الزيتون ويصور الرصاص المنطلق من بنادقه في صورة مفـــاعل الحرية •

قال المنطق الاستعماري ، ان وجود قوات الجيش الانجليزى فى مصر ، هو العامل الأساسى والدعامة القوية التي يمكن أن تقوم عليها نهضة مصر وعمرانها وحضارتها ••

***

ذلك كله •• كان منطق السياسة الاستعمارية التى ظلت انجلترا تفسر به احتلالها العسكرى لمصر ، وتبرره •

الفصل السابع والعشرون

أحمد عرابي وعبرة الثورة العرابية

« الثورة العرابية كدرس — وضوح نوايا سياسة الغرب تجاه مصر — كشف مخاوف الغرب من قيام دولة عربية تبعث القومية العربية — كلمة الغرب تتفق دائما ضد الحركات الوطنية — انحصار الخلاف بين دوله على توزيع الغنائم — اسرة محمد على والعملاء من السياسيين والاقطاعيين كانوا اداة الغرب — الثورة العرابية كشفت ادوات الغرب فى تنفيذ سياسته — العناصر الانتهازية التى اثارت الحركة الوطنية لتخدم الغرب — عرابى الوطنى المخلص لبلاده — عرابى وضع مبدأ الثورة المسلحة ضد أسرة محمد على — افراط عرابى فى حسن الظن باعوانه واصدقائه — اطمئنانه مكن لبعضهم خيانته والغدر به — استغل الساسة ثقته فسخروا الحركة الوطنية لتحقيق أغراضهم ثم انقلبوا عليها وباعوا بلادهم — استغل الاجانب ثقة عرابى فى اخلاصهم فخدموا الغرب على حساب هذه الثقة — على رأس خائنى عرابى فرديناند دى لسبس — دور « جون نينيه » — دور سلطان باشا فى استغلال الحركة الوطنية — سلطان الخائن الاول لمصر والعميل الاول للانجليز وهو الذى هزم مصر — دى لسبس يمن على انجلترا فى عام ١٨٨٥ بدوره فى انتصارهم على عرابى — دى لسبس يذكر انجلترا بدوره فى انقاذ القناة من الردم وصرف عرابى عن هذا الاجراء « جون نينيه » يعترف بانه اطمع عرابى فى عدالة انجلترا واقنعه بتسليم نفسه للقائد الانجليزى — « سكاون بلونت » يكتم عن عرابى ما يعرفه من حقيقة اهداف انجلترا ونواياها — المتمصر يتصنع الوطنية ويخدم انجلترا — الانتهازيون والمشارقة — سوق رائجة للتهم يلفقها الانتهازيون والمشارقة ضد الوطنيين — اثراء الملفقين وابتزازهم لأموال المتهمين — الامام المرحوم محمد عبده يصف الثورة العرابية ، اسبابها ونتائجها — الامام يرى ان تطور الوعى فى الشعب امر لا مناص منه — راى الامام فى التطور يتحقق فى النصف الثانى من القرن العشرين » .

كانت الثورة العرابية » بما وسعته من الأحداث الخطيرة ، درسا حافلا بالعبر والعظات ، كانت هذه الثورة هزة قوية ألقت الأقنعة عن الوجوه فكشفتها على حقيقتها ، ومزقت الأستار التى كانت تحتجب وراءها النوايا فوضحتها جميعا ، فاذا بكل شىء سافر الوجه باد على حقيقته .. سياسة الغرب تجاه مصر ... تخاذل بعض العناصر الوطنية .. خيانة وضعف بعض النفوس التى كان الجاه ، وكان الثراء يستران خيانتهم وضعفهم .. وكثيرا وكثير من أمثال تلك الحقائق قد انجلت عنها محنة الثورة العرابية .. رأينا فيها موقف الغرب ومخاوفه الدائمة من احتمال قيام دولة عربية تعمل

على بعث القومية العربية وتحقيق التجمع الاسلامى .

ما أكثر ما انجلت عنه ثورة عرابى من الحقائق التى كشفتها الأحداث . وما أجدرنا بعرضها واستذكارها أبدا .. لقد علمتنا ، أنه لم تكن هناك دولة غربية واحدة تؤيد الحركة الوطنية تأييدا خالصا من الغرض، وان ما كان يبدو من مجاملة بعض هذه الدول للحركة الوطنية فى مصر ، انما كان الباعث عليه هو التنافس بين دول الغرب على السبق الى الغنيمة ومحاولة كل دولة من دوله منع الأخرى من التفرد فى مصر بمزايا تنعم بها دون سواها ، وأن هذه الدول ، لم يكن تنافسها هذا ليحول أبدا ، دون اتفاقها وانعقاد كلمتها على اقتسام النفوذ واقتسام المغانم والمزايا فى مصر ، متى تسنى لها أن تفعل ذلك .

وتبين لنا ، من دروس هذه الثورة ، كيف أنه لما تعذر على الغرب الوصول الى اتفاق بين دوله على توزيع المغانم واقتسام المزايا ، بادرت انجلترا وفرنسا بوصفهما أكبر الدول الاستعمارية الى اقتسام النفوذ فى مصر ، ثم السيطرة عليها فى النهاية .. ثم رأينا كيف تطور الأمر بين الدولتين وعملت الأخيرة على الاستئثار بالسيطرة بعد أن مهدت لذلك سياسيا ..

وقد ألقت الثورة العرابية ضوءا قويا على تلك العناصر التى كانت هى أدوات انجلترا لتنفيذ سياستها فى مصر ، فرأينا فى طليعة هذه الأدوات الخديو توفيق ثم العملاء من الساسة والاقطاعيين ، يلى هؤلاء تلك العناصر الانتهازية التى كانت تضم عددا من عملاء كان دورهم هو اثارة الحركة الوطنية ، ثم توجيهها أخيرا الوجهة التى تمكن الاستعمار من الاجهاز عليها ، حسب خطة موضوعة ، وفى الوقت المناسب .

وتبين لنا ــ مما مر بنا من أحداث الثورة العرابية ــ أن قائدها أحمد عرابى كان ــ بلا شك ــ وطنيا مخلصا يسعى لاستخلاص بلاده من الحكم الاستبدادى ، ويهدف الى تحقيق استقلالها ، وأن اليه يرجع الفضل فى وضع مبدأ الثورة المسلحة ضد نظام الحكم القائم ــ اذ ذاك ــ ضده أسرة

محمد على ، الا أنه كان مفرطا فى حسن الظن بأعوانه وبأصـــــدقائه ، يستبعد أن يكون بينهم خائن أو عميل لأجنبى ، كان فى يقينه دائمـا أنه ليس هناك مسلم يخون أخاه المسلم ، اطمأن عرابى الى هذه السياسة ، فغنم الكثيرون من الساسة ثقته بهم واتخذوا من الحركة الوطنية وسيلة لتحقيق مصالحهم الخاصة وأغراضهم الشخصية ، ثم ما لبثوا أن انقلبوا على الحركة أعداء ألداء وباعوا أنفسهم لأعداء البلاد •• اطمأن الى فريق من الأجانب اختصهم بثقته وأخلد الى مشورتهم ، فانتهزوا اطمئنانه اليهم وثقته فيهــم ووجهوه ، بآرائهم الخبيثة ، الوجهة التى تخدم مصالح الغرب ثم دفعـــوه بآرائهم المسمومة الى مصيره الأليم ، ورأينا كيف كان من بين هـــؤلاء الأجانب المخادعين فرديناند دى لسبس وجون فينيه الذى أرخ لعرابى ثم كان من بينهم والى حد معين سير ولفريد سكاون بلونت •• على أنه لابد من أن نقدم للقارىء نماذج من تلك الشخصـــيات • ونحن اذا أردنا أن نقدم للقارىء نماذج واضحة من الخونة ، ومن الشخصيات السياسية التى استغلت الحركة الوطنية فى أول الأمر ، ثم حاربتهـــا ووقفت فى صف أعدائها •• اذا أردنا أن نقدم هذه النماذج ، وجدنا أن أبرزها من أهــل البلاد كان سلطان باشا ، ومن الأجانب فرديناند دى لسبس ، كما كان لأجنبيين آخرين هما « ليفيه » و « سكاون بلونت » دور على غموضـــه وابهامه ، يدينهما بعض الشىء ويضعهما بين هذه النماذج ، وسنتصـــدى لغموض دورهما فيما بعد •

***

لقد كان سلطان باشا من أغنى أغنياء هذه البلاد ، وقد أفاد كـثيرا من ولائه لاسماعيل ، وكان يستعين على بسط نفوذه ، بالبذل والسخاء ، وكانت داره ملتقى للأعيان والعلماء وذوى المناصب الكبيرة ، وكان ـ كما يقــول الشيخ محمد عبده ـ يسعى من وراء ذلك كله للوصول الى المركز الذى تعلو فيه كلمة كبار الساسة فيمكن لنفسه من النفوذ فى سائر البـــلاد ـ وعندما لاحت له بوادر الثورة وأدرك أن عرابى باشا يعوزه من يعينـــه

فى المطالبة بانشاء مجلس النواب ــ عمل على كسب الفرصة للمستقبل ، فعاهد عرابى ليكون له فيما بعد النصيب الاوفى حينما يحقق هذا المطلب ، وكان أول من مد يده اليه ليعاونه فى المطالبة بمجلس الشورى .

ويقول الشيخ محمد عبده : « ان سلطان باشا أخذ يقنع بعض أعيان الوجه القبلى والبحرى ويحثهم على الاجتماع لتأليف وفد يطلب الى رياض باشا أن يستصدر من الخديو أمرا باستدعاء مجلس النواب ، وتخويله حق النظر فى وضع قانون يضمن له حقوقه حتى يكون كسائر المجالس النيابية فى أوربا ، ثم ليكون ذلك دستورا للبلاد تمضى عليه حكومتها » .

لم يجد سلطان باشا من يعاونه من الأعيان ، ولم ير أنه من الحزم أن يتولى هو بنفسه هذا الطلب وآثر أن يؤيد عرابى ويحالفه ويزعم له أنه عامل على جمع كلمة أعيان القطر من الوجهين البحرى والقبلى وكلمة العلماء على تأييد المطالب الوطنية .. غير أنه حينما اشتدت الأزمة بين عرابى والخديو بارح سلطان باشا مدينة القاهرة وتوجه الى المنيا ليقيم فيها حتى اذا ما انتهت الأزمة عاد الى القاهرة .

ويقول الشيخ محمد عبده : « ان سلطان باشا كان أول خائن لوطنه ، لأنه عندما اشتد الخلاف بين أهل وطنه وبين الانجليز نكص على عقبيه وكان أكبر عون للانجليز ضد بلاده فباعها لأعدائها بالرشوة مع أنه كان من أكبر الأغنياء . لقد كان سلطان باشا عونا للانجليز وحربا على مصر .. فراح يوجه المنشورات الى رؤساء القبائل والى بعض الضباط يدعوهم الى التخلى عن عرابى والانضمام الى جيش العدو ويزعم أنه الجيش الذى جاء ليخضع العصاة ، كما ثبت أنه مما لايقبل الشك أن سلطان باشا كان الروح الشريرة المسيطرة على المركز الذى أعده الانجليز لتدبير الدسائس وجمع المعلومات عن المصريين فى الاسكندرية وكان هذا المركز يسمى قسم المخابرات العسكرية ، ويقوم بالعمل فيه بعض الانجليز وبعض أفراد الجاليات الأجنبية فى مصر .

يقول الشيخ رشيد رضا فى مؤلفه عن الامام الشيخ محمد عبده : « ان

سلطان باشا كان الروح الشريرة التى تعمل على القضاء على الحركة الوطنية .. عرف أن توزيع النفوذ باسم الانجليز لايجدى ـ وحده ـ وعرف مدى تأثير المال على النفس فأخذ فى توزيع أموال الانجليز باسم الخديو والسلطان واستعان فى بث دعايته « بالحلوى » و « الطحاوى » ممن وثق بهم عرابى فراح « الحلوى » يحض اخوانه العربان على عصيان عرابى وعصيان الجيش المحارب ولكن عرابى لم يقتنع بخيانة العربان ، وكان الحلوى مع ذلك يخبر عرابى ببعض حركات العدو على وجه الصدق كما كان عرابى يفضى اليه بجميع ما عنده .

ويفسر المغفور له الشيخ محمد عبده أسباب هزيمة جيش عرابى فيقول :

« لقد وصلت الخيانة ، ووصل النفوذ الى قلب الجيش والى كثير من الضباط ، بمساعى سلطان باشا »

***

أما فرديناند دى لسبس ، ذلك الذى حرص على أن يكون لعرابى كظله طوال أحداث الثورة فلازمه كصديق ولبس له ثوب الناصح الأمين ، وبدا فى صورة من الوفاء الزائف له ـ فحسبنا ـ أن نسجل عليه ماسجله هو على نفسه فى المحاضر الرسمية لأعمال اللجان التى انعقدت بعد ذلك فى باريس سنة ١٨٨٥ لبحث حرية المرور فى قناة السويس ، ففى هذه المحاضرة كشف دى لسبس عن حقيقة الدور الذى قام به ليمكن الانجليز من احتلال مصر .. كشف عن دوره هذا ، فى موضع المن على انجلترا وتذكيرها بأن اليه وحده يرجع الفضل فى قهرها لعرابى واحتلالها مصر ، وأنه لولا خداعه لأحمد عرابى وتضليله له بحيث صرفه هذا التضليل وذلك الخداع عن ردم القناة واغلاقها لاستحال على انجلترا احتلال البلاد ، ولفشل مشروع غزوها لمصر ، ولتغير وجه التاريخ فى هذا الصدد .. لقد سجل دى لسبس على نفسه ـ كيف خادع المصريين ليحقق صالح الشركة ، وعن هذا الطريق أمكن لانجلترا استخدام القنال وتحقق لها الانتصار .

***

وأما عن « جون نينيه » الذى أرخ لعرابى باشا فانه فى الوقت الـذى كان يضفى على عرابى باشا أعظم الصفات الوطنية ويمتدح فيه كفاحـــه الوطنى ، كان يجهد لاقناعه بأن هناك فارقا كبيرا بين سياسة اللـــورد « جرانفيل » وبين سياسة « جلاد ستون » رئيس الحكومة الانجليزية فى عهد الثورة العرابية ، وقد ظل « نينيه » يخادع عرابى ويمنيه بمنـــاصرة الآراء الحرة فى انجلترا لقضيته كى تنال البلاد ما لها من حقوق •• ظل أمره مع عرابى على هذه الصورة الى أن تمت هزيمة عرابى • وعنـــدئذ بدل « نينيه » موقفه وراح ينصح لعرابى بأن يسلم نفسه للانجليز ويعمل على أن يقر فى نفسه الاطمئنان لشرف بريطانيا وعدالتها •• وما زال هو ومن عاونه فى مهمته يقنعون عرابى بالاعتراف بذنبه أمام المجلس ، حتى اعترف بذلك •• ولما انتهت مهمة « نينيه » رحله الانجليز عن مصر •• رحلوه على صورة زائفة تخالف الحقيقة وتباين تقديرهم لخدماته •• على ان هذه الصورة الزائفة لم تظهر الا بعد أن احتل الانجليز القاهرة وهزم عرابى ثم اعترف أمام المجلس العسكرى بأنه مـــذنب ، وبذلك كله كان نينيه قد أدى دوره كاملا ــ فلم يبق الا أن يرحل فى صورة الطريد ••

***

أما السير « ويلفر سكاون بلونت » الذى كتب التاريخ السرى لاحتلال انجلترا لمصر والذى كان من أصفياء عرابى باشا كما كان أحد مستشاريه السياسيين •• أما هذه الشخصية فان الانسان ليشعر حيالها بالحيرة •• ذلك لأن الرجل كان ذكيا واسع الاتصالات بمختلف الأوساط السياسية مما لا يمكن معه أن يتصور الانسان لمثل هذا السياسى أن يجهل نوايا انجلترا •

فعلى الرغم مما كان يلقى من تصريحات الرسميين وما تكتبه الصحافة الانجليزية وما تعده حكومتها من اجراءات لغزو مصر والاستيلاء عليها ، فان « بلونت » لم يحذر عرابى ولم يبصره ولم ينصحه أو يوجهه ليأخـذ جانب الحرص والحذر وليفوت على انجلترا أغراضها وأهدافها •

***

لقد منيت الثورة العرابية بالمخادعين والخونة من كل نوع •• حتى ان أحد المتمصرين من أصحاب الصحف الكبرى فى مصر ، ظهر فى أول الأمر بمظهر المساند لها ، حتى اذا ما جد الجد ، انقلب على الثورة ، وفر من البلاد ، فلم يعد اليها الا مع جيش الاحتلال الانجليزى ولكى يسخر صحيفته لخدمة أهداف السياسة الانجليزية الاستعمارية التى كان من أول أغراضها القضاء على سمعة عرابى الوطنية وتجريده من كل اعتبار فى نظر المواطنين وتجريحه وهدم كيانه كزعيم •

ومن أجل ذلك ، فقد بادر هذا الصحفى المتمصر ، فأفرد فى صحيفته مقالا اتهم فيه أحمد عرابى بأنه باع للانجليز أسرار الخطة العسكرية المصرية فى موقعة التل الكبير مما أدى الى هزيمة المصريين •• وامعانا من هذا الصحفى ، فى التغرير بالمصريين ، مضى الى أحمد عرابى فى سجنه ، وواجهه بعبارات نابية قاسية ، ثم أمعن فى اهانته •

ومن سخرية القدر أن يتوهم هذا الصحفى المتمصر أن مسرحيته هذه يمكن أن تجوز على المصريين فيخدعون بها ويصدقون أن الانجليز يسمحون لوطنى ثائر غيور أن يرتفع صوته وأن يعبر عن احتجاجه على هذه الصورة ، ثم يمكنوه من موقف لا يسمح به الانجليز فى مثل تلك الظروف الا لعميل يخدم قضيتهم •

***

•• لقد تعرضت حرية الكثيرين من الوطنيين وأموالهم لأن تكون نهبا للمستغلين وللوصوليين من الخونة ، أثناء احداث الثورة العرابية ، ولعل من أقوى العبر فى هذه الثورة ما استهدف له الاحرار المصريون من التهم التى كان يلفقها ضدهم فئات بالذات من الاجانب ومن المتمصرين ، ومن أولئكم الذين كانت الروح الاجنبية تخالط نفوسهم لسبب أو لآخر •

لقد كان لهذه التهم سوق رائجة • تجرى فيها المساومات وتباع فيها الحريات وتشرى ، كان الضحايا فى هذه السوق يفدون أنفسهم بالمال ••

وبالأتاوات التى يفرضها عليهم الملفقون حتى لا تقع الضحية فى أيدى السلطة القائمة والتى تخضع للقوات الانجليزية •• ولقد تفاقم خطر هذه السوق وتفشت الاتهامات فى كل بلد •• وابتزت الاموال عن طريقها ، بصورة لم يسبق لها نظير ، وأخذت طابع العمل التجارى المربح ، وأثرى من ورائها الكثيرون من هذه العناصر الباغية وأتيحت لهم ثروات عريضة ما زال أبناؤهم ــ يتوارثونها حتى اليوم •• ولقد ضجت البلاد بسوق هذه الاتهامات ــ الى حد حمل الانجليز على أن يستنكروا ويندوا بملفقى هذه الاتهامات ، فأثبتوا فى وثائقهم الرسمية أن من هؤلاء الملفقين من ثبت عليه أنه وجه التهمة الواحدة لمائة رجل على التوالى ، ثم عدل عنها فى كل مرة ••

***

هذه هى الصورة الصحيحة للعناصر التى تأثر بها عرابى ، والتى وجهت سياسته •• وأننا لنجد ما يؤيد هذه الصورة فيما كتبه المغفور له الامام الشيخ محمد عبده مستعرضا حالة البلاد ــ اذ ذاك ــ متعقبا احداثها ، فيقول :

« ان الاروبيين كانوا يتصرفون فى الدولة المصرية والبلاد المصرية أسوأ التصرف وأشده افسادا للنظام ، وتكالبا على جمع الحطام ويسوقون الحكام والرعية كما تساق الانعام •• ثم أن أمراء البلاد لم يكن لهم من العلم بطبائع الاممحقوق الدول وأخلاق البشر وتاريخهم وسنن الاجتماع ما يهديهم الى السياسة المعقولة والادارة القويمة لحفظ ملكهم الاستبدادى لذلك كان اسماعيل هو المجتاح لثروة الامة والدولة، الممكن لنفوذ الاجانب فيهما ، وكان توفيق هو الموقد لنارها والداعى للانجليز الى احتلالها من حيث يظن أنه يحفظ سلطته من عبث الرعية بها •• »

ويقول الشيخ محمد عبده : « انه لم يكن فى رجال هذه الدولة وأصحاب النفوذ فيها •• وفى الشعب رجل كبير العقل بعيد الرأى قوى الاخلاق والعزم يتلاقى مع الثورة على علم وبصيرة » •

ثم يستطرد الامام ، فيقول « ان من أهم أسباب هذه الثورة وما آلت

اليه من المحن احتقار الخديو ورجال بلاطه وكذا وزرائه وكبار ضباط جيشه من الترك والجركس للمصريين ـ الخلص وتعريفهم بالفلاحين للتحقير والتعيير واعتبارهم غير أهل لمناصب الدولة ، ولذلك عظم على توفيق أن يطلب منه هؤلاء الفلاحون حقوقا ـ وقد خلقوا حسب رأيه ورأى البيئة التى تربى فيها ـ ليكونوا عبيدا .. حتى لقد آل الأمر به الى الاحتفال بانتصار انجلترا على جيشه وتقبل التهانى من الوجهاء على احتلال الانجليز لبلاده وسلبهم لملكه »

ويستطرد الشيخ محمد عبده فيقول : « ان الشعب المصرى فى جملته قد قام بكل ما يجب عليه من الحقوق الوطنية فقد بذل كل ما استطاع من المال والرجال فى سبيل الدفاع عن بلاد وانما خانه بعض كبار رجاله كسلطان باشا وبعض الضباط وبعض الهمج من البدو .. وقد استفاد الشعب من الحكام وغيرهم اذ أدركوا أنه لا قوة فى هذا العصر للدولة الا بالأمة وأن الحكومة الشخصية الاستبدادية اذا لم تسقط بقوة الامة فانها لا بد أن تسقط بقوة الاجانب وتكون آلة لهم يذلونها ويذلون الأمة بها ، وأنه لا يرجى استقلال لهذه البلاد الا بعد تمكن هذه العقيدة فيها وعملها بمقتضاها .. »

وقد أثبت الواقع ، فيما بعد ، أن المرحوم الامام الشيخ محمد عبده لم يجاوز الحقيقة بما قاله فى هذا الصدد .

لقد أدرك الامام النتيجة الحتمية لسنة التطور وطبيعته فى الامم فشهد القرن العشرون مصير هؤلاء الحكام الاجانب عن البلاد الذين عولوا فى بقاء عروشهم على قوة الاجنبى واستندوا فى وجودهم الى وجوده بجانبهم ورأينا كيف أن هذه القوى الاجنبية المتساندة ، لم تغن أصحابها شيئا أمام تطور الوعى فى الشعب ، فاجتاحها تياره واسترد المصريون حقوقهم المسلوبة .

الفصل الثامن والعشرون

سياسة التغطية وتحويل الانظار

« مصر تفيق من غشيتها ـ مخاوف انجلترامن ثورة المصريين ـ سياسة صرف انظار الشعب عن الاحتلال ـ استخدام الاحداث في عمليات تحويل الانظار ـ شغل الرأى العام فى مصر بمحاكمة زعماء الحركة الوطنية ـ انجلترا تطالب توفيق بالافراج عن الوطنيين المعتقلين وتبدى عطفها عليهم ـ مطالبتها بتخفيف عقوباتهم ـ مهزلة المحاكم العسكرية كما أعدتها انجلترا ـ انجلترا تهدد مصر بتحميلها نفقات الاحتلال البريطانى ـ المطالبة بالنفقات لتحويل الانظار ـ ابعاد الجيش المصرى فى حملة فاشلة بالسودان ـ بعثة الكولونيل « ستيوارت » خبير تدبير الثورات الى السودان ـ حكومة مصر تطلب أسلحة ومهمات لحملة السودان ـ « جرانفيل » يغفل الطلب ويبيع أسلحة الجيش المصرى ـ البيع كان مشروطا ـ نقل الاسلحة فورا الى خارج البلاد ـ مضى انجلترا فى تجريد مصر من الاسلحة ـ « جرانفيل » يحدد مهمة « ستيوارت » ـ انجلترا تغذى حركة المهدى ـ ثورة المهدى تنتشر فى السودان باكمله ـ انجلترا تهنىء ستيوارت بنجاحه ـ انجلترا تذيع أنها تركت لمصر حرية العمل فى السودان ـ المعتمد الانجليزى يوجه سياسة مصر فى السودان وغوردون ينفذها ـ حملة السودان كوسيلة لتثبيت احتلال انجلترا لمصر ـ وباء الكوليرا يفتك بالمصريين ـ الكوليرا خدمت سياسة انجلترا ـ مخالفة انجلترا لقوانين الحجر الصحى الدولية واحتجاج مجلس الحجر الصحى الدولى ـ مؤرخ هندى يربط بين تفشى الكوليرا فى الشعوب التى تسيطر عليها انجلترا والانتفاضات الوطنية فيها ـ الدكتور محمد خليل عبدالخالق يتهم انجلترا بادخال الكوليرا فى مصر سنة ١٩٤٧ ـ تقرير الدكتور خليل يطوى الى ما بعد عام ١٩٥٢ ـ حكومة الثورة تبعث التقرير وتسجل صحة الاتهام ـ انجلترا تطلق يدها فى مصر ـ انتهاء مهمة « ادوارد ماليت ـ لورد دفرن يرحل عن مصر مطمئن البال ـ ظهور افلينج بيرنج (لورد كرومر) على مسرح السياسة ـ بريطانيا تأمر الحكومة المصرية باخلاء السودان فورا ـ رسالة « جرانفيل » تحتم على الوزراء المصريين التنفيذ أو الطرد ـ احتجاج شريف باشا واستقالته . »

***

تلك كانت الحالة العامة فى مصر بعد معركة التل الكبير ، غير أنه على الرغم من مظاهر الهدوء الذى كان يسود الحالة وقتئذ ، فقد كان واضحا أن الأمة بدأت تفيق من غشيتها وتعمل لكى ترفع رأسها ، كما من مشاعر الاستياء والتذمر والثورة التى تفاعلت فى أعماق المواطنين أخذت طريقها للظهور والانفجار فكان من الواضح أن هناك احتمالا لوقوع ثورة عارمة ضد الاحتلال الانجليزى تجتاح البلاد بأسرها .

ولهذا فقد كانت انجلترا تعمل على خلق كل ما يمكن أن يشغل الرأى

العام والشعب المصرى وتحويل انظار الجميع عن ذلك الوضع المهين الذى انتهت اليه مصر نتيجة لخيانة الخديو وأعوانه ولوجود القوات الانجليزية المحتلة فى البلاد ، بحيث يستفز منظرهم المصريين ، ويبعثهم على الغضب والثورة .

وكانت عمليات تحويل الانظار تتم وفقا للخطط التى تدبرها انجلترا او تقع على زعم الانجليز بالمصادفة البحتة ، الا أنها كانت فى كلتا الحالين تخدم أهداف انجلترا وتقع فى الوقت المناسب .

وقد بدأت انجلترا سياستها هذه فى صرف نظر المصريين عن وضعهم الذى كانوا فيه ، وتحويل اهتمامهم الى موضوع جديد بدأت فى ذلك بقرار يتعلق باتهام وبمحاكمة العناصر الوطنية والقادة وزعماء الثورة فاستحدثت فى هذا الصدد ما يشغل الرأى العام كله ، اذ أنها بعد أن كانت قد اتخذت أشد الاجراءات وأعنفها ضد هؤلاء الوطنيين وبعد أن أصدرت محاكمها العسكرية أقسى الاحكام ضدهم ، والحقت باشخاصهم كل اهانة وتحقير ، عادت بعد هذا كله ففاجأت الرأى العام برأى جديد لها فى أمر هؤلاء الوطنيين ، وأعلنت أنهم جديرون برعايتها وعطفها ، وأنه من حقهم أن ينالوا معاملة انسانية عادلة . ثم راحت السلطات الانجليزية تنقد علنا ما تقوم به السلطات المصرية من سوء معاملة المتهمين والمعتقلين السياسيين واذلالهم ، وبادر السير « ادوارد ماليت » الى تطبيق هذا الاتجاه السياسى تطبيقا عمليا فطالب الخديو توفيق وحكومته بالافراج فورا عن جميع المتهمين والمعتقلين الذين لم يثبت عليهم الاشتراك فى الاعمال الرئيسية للثورة ، كما قالت انجلترا بتدبير خطة عهدت بتنفيذها الى عملائها الذين كانوا يصانعون المتهمين وللمحامين الذين تولوا الدفاع عنهم ، وكانت الخطة ترمى الى اقناع المتهمين الكبار والاتفاق بينهم وبين عملاء انجلترا على التقدم للمحكمة والاقرار بذنبهم ، وذلك مقابل تعديل ما يصدر ضدهم من أحكام بحيث تخفف العقوبات التى حكم بها عليهم . وهكذا أصبحت المحاكم العسكرية الانجليزية مهزلة مفضوحة تناولتها بالتحقير والتشهير صحافة أوروبا كلها .

لقد بلـغ من عبث هـذه المجالس العسكرية ، أن بعض المتهمين كانوا يتقدمون اليها ليعترفوا بأنهم مذنبين ، وعلى الفور تصدر الاحكام باعدامهم ، وعلى الفـور يصدر قرار من الخديو بتخفيف هذه العقوبة عنهم .

***

وقد أدت هذه المحاولة الانجليزية الى عكس النتيجة التى كانت تسعى اليها انجلترا مما حملها على أن تبحث عن وسيلة أخرى لتحويل انظار المصريين ، وكانت الوسيلة الوحيدة صورة من صور التهديد بابتزاز أموال الشعب المصرى ، ففى ٢٤ أكتوبر سنة ١٨٨٢ وجه لورد « جرانفيل » الى السير « ادوارد ماليت » الرسالة التالية :

« ان حكومة صاحبة الجلالة الملكة رأت ضرورة النظر بعين الاعتبار الى السلوك الذى تلتزمه هذه الحكومة فيما يتعلق بما أنفقته انجلترا من الأموال على العمليات العسكرية التى أكرهت عليها لرد سلطان الخديو اليه. وتطبيقا لقواعد العدالة والسوابق الدولية ، فى هذا الشأن ترى انجلترا ـ بحق ـ أن هذه النفقات يجب أن تتحملها ايرادات الحكومة المصرية .

غير أن حكومة صاحبة الجلالة الملكة ، تقديرا للعبء الثقيل الذى تتحمله ايرادات الحكومة المصرية ، لا تريد فى الوقت الحاضر أن تضيف الى العبء عبئا جديدا سيما وأنها حريصة كل الحرص على رفاهية ورخاء مصر كهدف أساسى لسياستها فى تلك البلاد لذلك فهى تعلن استعدادها للتنازل عن المطالبـة بنفقات أعمالها العسـكرية ، وهى بهذا التنازل ترمى الى بذل التشجيع العلمى لما يحقق أهداف سياستها فى مصر .

واستطردت الرسالة تقول ... « ولما كان من المعلوم ومن المتفق عليه أن الاساس الذى يقوم عليه هذا التنازل هو تحقيق هذا الهدف ، فان حكومة صاحبة الجلالة لا تلتزم بعهدها بعدم المطالبة ، اذا ما تبين لها ـ على الرغم من أملها وحسن ظنها ـ أن هناك مقدمات وظواهر تشير الى أن الادارة فى مصر لا تجرى على أسلوب يحقق رفاهيـة تلك البـلاد واسعاد الشعب المصرى ...

ويمضى « جرانفيل » فيقول فى رسالته :

ومن جهة أخرى ترى الحكومة الانجليزية بأنه مادام قد تم حل الجيش المصرى فان على مصر ، وفى استطاعتها دون صعوبة كبيرة أن تتحمل أعباء القوات الانجليزية التى تحتل البلاد ، كما يتعين عليها أن تتحمل كذلك نفقات قوة كافية للمحافظة على النظام العام وتوفير الهدوء ، وذلك الى أن يتم اعداد قوات جديدة للخديو تكون صالحة للعمل •

ويخاطب « جرانفيل » فى رسالته ادوارد ماليت فيقول : ـ

« وانى أكلفك بأن تبلغ ما تقدم لحكومة الخديو وتخطره بأن حكومة ملكة انجلترا ستتقدم حالا باقتراحات عن الوسيلة التى تقوم بها الخزانة المصرية لأداء وتسوية ماعليها من التزامات فى هذا الشأن • »

وهكذا لجأت انجلترا الى تهديد الشعب المصرى تهديدا سافرا ، فلم يكفها اذلاله وادماء جرحه ، بل راحت تطالبه بما يجر عليه الافلاس المالى •

وطبقا لهذه الرسالة كان على مصر أن تتحمل أعباء ونفقات القوات الانجليزية التى تحتل البلاد ، وطبقا للرسالة أيضا ، أصبحت مصر مهددة بصفة دائمة بالمطالبة بنفقات حملة الغزو العسكرى ضدها اذا تبين لانجلترا أن ثقتها فى مصر وفى ادارة البلاد مخيبة لأملها وغير محققة لرجائها •

فتنازل انجلترا عن هذه النفقات كان معلقا على خضوع مصر الدائم لها لانه لا يمكن أن يتحقق لانجلترا شرط الثقة الذى تفترضه لتنازلها الا بهذا الخضوع ـ الدائم لارادتها •

ومعنى هذا ، أنه اما الخضوع ، واما تدمير مالية مصر وبالرغم من هذا التهديد السافر فقد ظلت نفوس المصريين فى قدرتها ، بل ان خطر انفجار الثورة فى البلاد كان قائما بصفة مستمرة ، وكانت انجلترا ترى هذا الخطر ماثلا أبدا الا أنها كانت تحتفظ بوسيلة أخرى لتحويل أنظار المصريين وكانت هذه الوسيلة هى السودان (١) •

***

كان السودان يمثل جزءا عزيزا على المصريين والعرب والمسلمين وكان أمل أبناء مصر أن تتحقق وحدة أبناء الشمال وأبناء الجنوب فى وادى النيل وحدة تستند الى روابط الدم والدين والهدف ، غير أن السياسة الانجليزية

---

(١) سنوضح فى الجزء الثانى من هذه المرحلة موقف الغرب من أفريقيا العربية والاسلامية ووجهة نظرنا فى المشكلة السودانية وموقف مصر من السياسة الافريقية •

أرادت أن تجعل من السودان احدى وسائلها لتحويل اهتمام المصريين فتجرد عليه حملة من الجنود الذين حاربوا وكافحوا ضد الخديو فكان وجودهم بعد ذلك في مصر مصدرا لمخاوفها وقلقها الدائم نظرا لما كان يعتمل في صدورهم من الغيظ والحنق على الخديو وأعوانه من العملاء والخونة ، وفي ذات الوقت كانت انجلترا ترى أن هذه الحملة ترضى بعض الشيء كبرياء الجنود بالحسد الذى يخفف من شعورهم بالهزيمة وما خلفه هذا الشعور من الحقد على توفيق وانجلترا .

ومن أعجب ما يذكر ، أن انجلترا التى نادت ـ عند احتلالها لمصر بأنها تقوم برسالة انسانية خدمة للحضارة والبشرية ، رأت أن تحمل الخديو رسالة مماثلة يؤديها فى السودان فى صورة حملة عسكرية لاحتلاله .

ولقد كان الغرض السطحى لانجلترا من فتح السودان هو أن تمكن الخديو من أن يغذى كبرياء جنوده ويرد عليهم كرامتهم كمحاربين . أما الغرض الاصيل الذى رمت انجلترا الى تحقيقه فقد كان أبعد من هذا بكثير ، كان الغرض الجوهرى هو ابعاد جنود الجيش المصرى الذى تم حله عن مصر وشغله بحملة عسكرية فاشلة فى السودان تمهيدا لوضع حد لانفراد مصر بالسلطان على السودان .

لقد كان يحكم السودان وقتئذ أجانب باسم مصر .

وقد حكم السودان « بيكر باشا » وغيره ممن سنشير اليهم فى باب السياسة الافريقية .. فلم يكن حكم الخديو اسماعيل للسودان الا حكما صوريا ، ومن المعلوم أن كافة السلطات كانت فى يد الأجانب ، ورغما عن هذا فان انجلترا بدأت تعلن انتقادها المرير لأسلوب الادارة المصرية فى السودان . وبدأت تشير الى أن الحركة التى يقوم بها المهدى ـ اذ ذاك ـ فى السودان انما تقوم بايعاز من زعماء الحركة الوطنية المصرية وأن السودانيين فى حالة تمرد ضد سلطان الخديو وهم فى ذلك أشبه مايكونون

بالمصريين حينما قامـــوا بالعصيان الذى من أجله قامت انجلترا بحملتهـا العسكرية ضـــد مصر •

وبالاضافة الى هذا فان انجلترا راحت تعلن أن هناك خطرا جديدا يهدد مصر ، وذلك أن « المهدى » يسعى لمد سلطانه على تلك البلاد وتنوه بما قد ينجم عن ذلك من خطر تحرر سائر المسلمين وتوحيد كلمتهم فى حملة دينية تعصبية لا تلبث أن تصبح خطرا على الغرب وعلى الخديو •

ولكى تحكم انجلترا خطتها كان لزاما عليها أن تبحث عن خبراء ممتازين تخصصوا فى تنظيم واعداد الثورات ، ففى اكتوبر سنة ١٨٨٢ ، بعث سير « ادوارد ماليت » الى لورد « جرانفيل » رسالة يقترح فيها عليه ايفاد اثنين من الضباط الانجليز الى السودان لدراسة حالة البلاد واقتراح الاجراءات المناسبة أو التى تقضى بها الضرورة لتحقيق وتأمين السلام فيه ••

وقد رأى « لورد جرانفيل » أن يعهد بهـــذه المهمة الى « الكولونيل ستيوارت » الملحق العسكرى بالقنصلية الانجليزية فى أرمينيا ، وأرمينيا كانت اذ ذاك احـــدى ولايات الدولة العثمانية كما كانت حقل التجارب للثورات والمغامرات ضـــد الباب العالى ، وكان الغرب يبعث اليها برجاله المفضلين ليقوموا بتدبير الثورات المحلية وتنظيمها ضد تركيا وقتئذ •

وفعلا قام « الكولونيل ستيوارت » باعداد بعثة رأسها هو وسافرت الى السـودان ••

ومن جهة أخرى بادر « سير ادوارد ماليت » باخطار « لورد جرانفيل » بأن الحكومة المصرية قد نبأته بالحالة الخطرة القائمة فى السودان وبما تقضى به الضرورة من ارسال قوات عسكرية وأسلحة وذخائر للوقوف فى وجـــه العصيان والتمرد الذى أخذ ينتشر فى البـــلاد وقال « سير ادوارد » فى رســـالته بأنه مالم تبعث مصر بتلك القوات والذخائر فسيتعذر على مصر الدفاع عن السـودان ، بل سيتعذر عليها حتى مجرد الاحتفاظ بمدينـــة الخرطوم •

وقد طلب « لورد جرانفيل » الى « سير ادوارد ماليت » ــ فى رده على هذه الرسالة ــ أن يتخذ الاجراءات الضرورية لبيع فائض الاسلحة والذخائر ومهمات الجيش المصرى الذى تم حله ، شريطة أن يتم هذا البيع خارج مصر ، وأن يتعهد المشترون بنقل مايشترونه فورا الى الخارج ، وقد أمر «جرانفيل» بأن يكون هذا الاجراء واجب النفاذ حرفيا وعلى وجه السرعة •

وهكذا نرى أن انجلترا فى الوقت الذى تطلب فيه مصر أسلحة لمواجهة الحالة فى السودان ولتسليح القوات التى كان يقودها ضباط انجليز ، تأمر بمنع الأسلحة عن مصر وتجريدها مما كانت تملكه من أسلحة .

***

وعلى هذا الغرار مضت انجلترا ، فلم تنصت الى جميع ما بذلته مصر من محاولات ومساع لاستتباب الأمن فى السودان لان مصالح انجلترا كانت تملى عليها اتباع سياسة أخرى ، .. كان يهمها أولا أن ينفذ « الكولونيل ستيوارت » المهمة التى عهد اليه بها وكانت كلما طلب « الجنرال غوردون » الانجليزى والحاكم العام للسودان السلاح تجيب بأنها فى انتظار تقارير « الكولونيل ستيوارت » ولم يتحرك « لورد جرانفيل » الا بعد أن تلقى هذه التقارير ، ومن ثم بعث الى « لورد دفرن » برسالة فى ٣ نوفمبر سنة ١٨٨٢ قال فيها :

« ان حكومة صاحبة الجلالة الملكة لا تنوى أن تقوم بأية حملة عسكرية فى السودان ولكن يهمها أن تتلقى تقارير مفصلة عن حالة السودان العامة ثم ما تتعرض له مصر ـ ذاتها ـ هناك من أخطار وعن طبيعتها وكذلك عن مدى ما يمكن اتخاذه من اجراءات وفقا لرأيكم الخاص ووفقا لرأى سير « ادوارد ماليت » ورأى القائد العام للقوات الانجليزية فى مصر ، ثم أخيرا وفقا لرأى السلطات المصرية ، وذلك كيما يتسنى لنا أن نواجه ما عسى أن يقع هناك من أخطار » .

وأنهى « لورد جرانفيل » رسالته هذه ، فقال « وانى أرى أنه ليس من الضرورى أن أبعث لكم بالتقارير الخاصة التى تلقتها حكومة جلالة الملكة عن أحوال السودان ومجريات الأمور فيه ، لأنه فى الوقت الذى تصلون فيه الى مصر ستوضع كافة المعلومات تحت تصرفكم » .

أفليس من المستغرب أن يكون كل ما يحرص عليه « لورد جرانفيل »

وما يستحوذ على اهتمامه هو أمن مصر وحدها ، وأن يهمل وضع السودان وما يجرى فيه •• ؟؟؟

لقد كان يهم انجلترا فى المقام الأول أن تتسع الحركة التى كان يقوم بها المهدى فتشمل أقصى مايمكن من البلاد ، ولقد مضى «الكولونيل ستيوارت» فى العمل على تنفيذ المهمة المعهود اليه بها ، واتسع نطاق حركة المهدى وبعث « ستيوارت » برسالة فى ٢٠ يناير سنة ١٨٨٣ الى الحكومة الانجليزية يبرر فيها حركة المهدى استنادا الى حالة الفساد والفوضى والظلم التى كانت سائدة فى تلك الانحاء على يد السلطات المحتلة لها (يقصد السلطات المصرية) ثم الى ضعف القوات العسكرية التى كانت موجودة فى السودان وقتئذ ••

وفى ٢٦ يناير سنة ١٨٨٣ بعث « الكولونيل ستيوارت » برسالة أخرى الى « لورد جرانفيل » يقول فيها «لقد أصبح من الواضح أن شعب السودان يزداد عداء ضد مصر» •

وهكذا اتسع نطاق الثورة والتمرد حتى شمل السودان بأكمله •

وانتهت مهمة « الكولونيل ستيوارت » بنجاح ورأى « لورد دفرن» أن يبعث اليه فى ٢٣ أبريل سنة ١٨٨٣ برسالة شكر وتقدير لما أبداه من همة ونشاط فى مهمته •

وقال « لورد دفرن » فى رسالته بأنه من المرغوب فيه بصفة خاصة فى الظروف الدقيقة الحالية الحصول على معلومات جغرافية دقيقة ومعلومات عن الحالة وعن طبيعة الادارة المدنية والعسكرية فى السودان وعن أوضاع وامكانيات وقوة وأصل وأجناس مختلف القبائل التى تسكن السودان •

وأضاف « لورد دفرن » فى رسالته ••• (أن جميع هذه البيانات سيكون لها أهمية كبيرة لأولئك الذين يحرصون على تحسين أحوال هذه المناطق) •••

***

وبينما كانت انجلترا تقوم بهذه المناورات فى السودان ، راحت تسهل الطريق لمناورة أخرى لم يكن لها من هدف سوى تحويل أنظار المصريين عما كان يجرى ـ اذ ذاك ـ من أمور فى مصر • وعلى الجملة فكان هدفها

في النهاية ، انزال كارثة بمصر ، تخرج منها بريطانيا بالاسانيد والمبررات التي تكفل لها التدخل فيشئون السودان ووضع حدلانفراد مصر بالسيطرة عليه .. وفي سبيل تحقيق هذا الغرض بذلت انجلترا كافة التضحيات ، غير أنه ـ جريا على أسلوبها السياسي التقليدي ـ حرصت في نفس الوقت على العمل على خديعة الرأي العام المصري فأعلنت نزاهتها المطلقة عن أي غرض خاص في السودان ، وأعلنت أيضا أنها تترك لمصر مطلق الحرية فيما ترى اتخاذه فيالسودان منالاجراءات نظرا لانرسالة انجلترا لايمكن أن تتصل بالسودان الذي لمصر ـ وحدها ـ الاختصاص المطلق في التصرف في أمـــوره .

وعلى الرغم من حرص انجلترا على أن يرأس الحملة العسكرية الموجهة ضد السودان قواد من الانجليز ، كما كانت الحملة تشمل قوات انجليزية ، فان انجلتـــرا التي أبت تسليح الجيوش المصرية في الســـودان ، مضت في سياستها وأعلنت عدم تدخلها في حملة السودان بل أنها أمعنت في هذه الخطة ، في ذات الوقت الذي كان يتعرض فيه الضباط الانجليز الى أشد الاخطار لقد راحت انجلترا في تعقب الاحداث بالسودان وترقب تطورها ، وما يجري فيه من وقائع وكان يزودها القائد العـــام الانجليزي بتفصيل ماكان يجري في السودان ، كما كان « السير ادوارد ماليت » على علم تام بجميع المراحل في هذا الصدد بل انه كان يتتبع الخطوات خطوة خطوة وان كان قد زعم بعد ذلك أن نشاطه كان مقصـــورا على مجرد قراءة التقارير الخاصة بالسودان ، وأنه كان يمتنع عن ابداء أي تعليق للحكومة المصرية ، ويلتزم التعليمات الصادرة اليه من الحـــكومة الانجليزية والتي تلزمه بأن يكون دوره فيما يتعلق بالسودان مجرد دور (ساعي البريد) .

لقد حرصت انجلترا على أن تجعل من السودان ميدانا تحول اليه انظار «مصر والمصريين» لينصرفوا عما كانوا يعانونه منمشاكل ومتاعب الاحتلال حرصت انجلترا ، وهي تدفع بمصر الى أحداث السودان ، حرصت على أن تؤكد المرة تلو المرة أن مصر تباشر سلطتها وسيادتها على السودان مباشرة بحرية كاملة واستقلال ، دون ضغط من جانب انجلترا وأن انسحاب مصر من السودان أو احتفاظها به ، انما هو مسألة مرهونة بمشيئة مصر وحدها

فلها أن تضاعف قواتها فى السودان ، ولهـا أن تسحبها حسبما ترى فى الحالـــين •

حرصت انجلترا على أن تظهـر بالنسـبة للسودان فى موقف الدولة الأجنبية المعزولة عنه انعزالا تاما ، ولكن حرصها على التزام هذا الموقف كان بالقدر وللزمن الذى اقتضاهما صالحها ، أو بعبارة أدق طالمـــا بقى السودان بمثابة ميدان لتحويل أنظار المصريين اليه أى طالما كان السودان ميدان المعركة التى تصرف المصريين عما كان جاريا من الأمور فى مصر •

***

وكأن ما ألحقته انجلترا بمصر من النكبات فى السودان لم يـكن بكاف فى رأى الانجليز ، ففوجىء المصريون بكارثة أثارت الفزع والهلع فى نفوسهم ، كارثة مدبرة أو نتيجة لحادث عارض ؟؟ لسنا على أية حال فى موقف يمكننا من القطع بأحد السببين ، وانما نكتفى فى ذلك بالوقائع التى ذكرها المؤرخون المعاصرون ومنهم « أشيل بيوفيس » وهذه الكارثة لم تكن الا وباء الكوليرا الذى قال عنه بيوفيس ما يأتى مقارنا وباء الكوليرا بأحداث الســـودان :

« لقد كانت الكارثة التى لحقت بمصر من جراء وباء الكوليرا أشد وقعا على المصريين وأكثر خطرا لقد ظهرت أربع حالات اشتباه فى الكوليرا على ظهر سفينة قادمة من ميناء بومباى فى الهند فى ٣٠ أغسطس سنة ١٨٨٣ ولقد رأى مجلس الصحة الدولى وضع السفن التى مرت بهذه الموانىء فى الحجر الصحى لمدة ٤٠ يوما طالما أن السفن كانت ترسو بمينائى بومباى وعدن ، وكان هـذا القرار يقلق انجلترا ويضايقها لان الهند كانت تمون جنودها فى مصر بعناصر رئيســية فيها ، كما أن المستودعات التى تمون الحملة كانت فى ميناء عدن ذاتها ••• ولذلك احتجت السلطات الانجليزية على هذا القرار وتحت ضغط انجلترا اكتفى مجلس الصحة الدولى بزيارة صحية يقوم بها المجلس للسفن القادمة من عدن ومن الهند • »

وهكذا تجاهلت انجلترا أبسط قواعد القوانين الصحية الدولية المعمول بها طبقا للمعاهدات القائمة ، وتجاهلت أول قواعد التحوط الصحى وكان تجاهلها على حساب حياة شعب بأسره •

ففى ٣٠ أغسطس كان قد تم لانجلترا القضاء على الجيش المصرى ولكن الاحتلال الانجليزى كان لا يزال معرضا لخطر قيام ثورة من الشعب فى مصر .. ألم يكن فى انتشار وبـــاء الكوليرا وفى تلك الظروف ما يخدم خطط انجلترا .. ؟؟ وسواء أكان انتشار هذا الوباء مقصودا أم غير مقصود فانه كلف مصر عشرات الالآف من أرواح أبنائها وسبب القلق للمصريين وشغلهم عن التفكير فى احتلال بلادهم وما كان أشد حاجة انجلترا لهذه الفسحة من الوقت التى ينشغل فيها أبناء مصر عن مجريات الأمـــور فى بلادهم بكارثة السودان وبكارثة الكوليرا ، لكى تدعم انجلترا وتثبت مكانها ووجودها فى مصر .

وسنرى كيف أن وباء الكوليرا قد عاد للظهور فى ظروف معينة كان فى تفشيه أثناءها خدمة لمصالح انجلترا وهو ما سنعرض له فى المرحلة التالية من هذا المؤلف .

ومما سجله المتتبعون لاحداث الهند فى عهد الاحتلال الانجليزى فى أن وباء الكوليرا فى الهند كان يظهر ويتفشى دائمـا فى المناطق التى تبدو فيها الانتفاضات الوطنية وكانت مواسم الاصابة بهذا الوباء تصادف مواسم الحماسة الوطنية فى الهند .

وقد سجل المرحوم الاستاذ الدكتور محمد خليل عبد الخالق وكيل وزارة الصحة سابقا لشئون الحجر الصحى فى حملته التى حملها على انجلترا فى بحث له بالمجلة الطبية المصرية عن وباء الكوليرا فى مصر عام ١٩٤٧ الذى اتهم فيه السلطات البريطانية بأنها أدخلت وباء الكوليرا فى مصر ، ويكفى أن نقول أن محمـــد خليل عبد الخالق اتهم انجلترا فى سنة ١٩٤٧ وكلفه هذا الاتهام وظيفته التى نحى عنها ...

وقد شكلت لجنـــة لتحديد المسئولية عن انتشار وباء الكوليرا فى مصر سنة ١٩٤٧ ، الا أن قرار هذه اللجنة بادانة السلطات الانجليزية لم يعلن الا فى عهـــد الثورة بعد مضى أكثر من خمس ســـنوات وبعد أن سقط الدكتور خليل عبد الخالق شهيدا فى الدفاع عن مصر ، واضطهد فى حياته ممن آثروا انجلترا على حساب الوطن .

***

تحت ضغط جميع هذه الاحداث التى تقدم ذكرها شعرت انجلترا أنها تستطيع التصرف فى شئون مصر باطمئنان ودون أن تخشى رد فعل من جانب المصريين الذين أصبحوا فى شغل عنها الى حد أن « اللورد دفرن » استطاع أن يرحل عن مصر وهو مطمئن البال وكذلك تبعه « سير ادوارد ماليت » وهو قرير العين ، وبذلك خلا الجو لوجه جديد هو « سيرايفلين بيرنج » الذى عرف فيما بعد «بلورد كرومر» ليعود الى الظهور على مسرح السياسة المصرية ، وفى ظروف يتصرف فيها وهو مطمئن الى أن أحدا لن يقوى على الوقوف فى وجهه ، وأن خطرا لا يمكن أن يهدد انجلترا فى مصر .

وبدأ «لورد كرومر» عهده بتبليغ الحكومة المصرية بناء على طلب حكومته أمرا باخلاء السودان فورا . وبأن أى مسئول مصرى يعترض على هـــذا الاجراء لن يكون أمامه الا أحد أمرين فاما الاستقالة ، واما الطرد .

ورأى شريف باشا الرجل الذى سهل لانجلترا مهمة احتلال مصر . الرجل الذى خضع لجميع رغبات انجلترا ، رأى أنه من المتعذر عليه أن يمضى فى مجاراة انجلترا وقدم استقالته احتجاجا على هذا القرار وقال فيهـــا :

« ان حكومة صاحبة الجلالة ملكة انجلترا تفرض علينا التخلى عن السودان وليس من حقنا أن نوافق على هذا التنازل ... ان حـكومة حضرة صاحبة الجلالة تقول بأن على مصر أن تستمع الى مايقدم لها من مشورة دون مناقشة وفى هذا اخلال وخرق صريح للمرسوم الاساسى الصادر فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ الصادر من الخديو والذى ينص على أن الخديو يحكم بواسطة وزرائه ، اننا نتقدم باستقالتنا لانه قد حيل بيننا وبين الحكم وفقا لأوضاع الدستور . »

وقد كان هذا التصرف من شريف باشا انتفاضة بائس أراد أن ينقـذ البقية الباقية من وطنيته فى آخر مراحل حياته السياسية ، لم يقدم عليها ، ولم يذكر أنه يحكم مصر لحساب مصر منذ شرع الانجليز فى احتـلال البلاد وفرضوا سلطانهم عليها ، وهكذا مضت انجلترا فى تنفيذ سياستها فى مصر ..

الفصل التاسع والعشرون

الرأى العام الانجليزى
وعدوان انجلترا على مصر

« انجلترا تعبىء الرأى العام الانجليزى للعمل ضد مصر - التلويح بخطر التعصب الاسلامى والقومية العربية والتجمع الاسلامى لاشاعة الذعر فى أوروبا - الاحرار الانجليز يستنكرون عدوان انجلترا على مصر - استقالة الوزير برايت - الوزير يسجل على انجلترا انتهاكها لمبادىء الاخلاق ولاحكام القانون الدولى - استنكار العمال لسياسة حكومتهم واحتجاجهم رسميا - حكومة انجلترا لا تبالى بالاحتجاجات - لورد راندولف تشرشل والد المستر تشرشل يدافع عن المصريين وينقد عدوان بلاده على مصر ويبرىء الشعب الانجليزى من جريمة حكومته - تشرشل الكبير يقول ان بريطانيا ضلت الطريق ويتهم حكومته بالكذب - راندولف يقول ان سياسة بريطانيا خلقت فى الشرق حقدا عميقا على الغرب ويقول : ان مصر هى الطريق العظيم الى الهند ولكن فى حالة السلم وحدها . لا فى حالة الحرب - راندولف يتنبأ بزوال سلطان انجلترا عن الهند - راندولف يقول : لا امن لانجلترا الا اذا كسبت ثقة الشعب المصرى واخلاصه بجميل تسديه له ، لا بالاعتداء عليه . »

***

عمدت انجلترا الى تعبئة صحافتها فى حملة تهدف الى التلويح دائما بخطر التعصب الاسلامى ، وبعث القومية العربية وما قد يترتب عليهما من تجمع اسلامى جديد يهدد الامبراطورية البريطانية بأشد الأخطار وكان هدف السياسة الانجليزية فى هذا هو اشاعة الذعر فى أوربا على الصورة التى يمكن أن تتخذ منها سندا تبرر به عدوانها على مصر .

ولقد نجحت انجلترا الى حد كبير فى خلق هذا الشعور فى الرأى العام الانجليزى أو على الأقل مكن لها هذا الزعم من السيطرة على الرأى العام بالقدر الذى يؤمنها من قيام معارضة ذات بال لسياستها .

الا أن هذا لم يمنع جانبا من الرأى العام الانجليزى من استنكار العدوان البريطانى على مصر ، فقد هاجم بعض النواب فى مجلس العموم البريطانى سياسة حكومته واستنكروا عدوانها على مصر ووصفوه بأنه جريمة دولية تنطوى على الوحشية والخيانة والاجرام كما استقال المستر « جون برايت »

من منصبه الوزارى احتجاجا على هذا العدوان الذى وصفه بأنه انتهاك لأحكام القانون الدولى وقانون الأخلاق ، ورفض هذا الوزير أن يتحمل مسئولية عدوان جيوش حكومته ، وكان عامة الناس وبصفة خاصة العمال ثائرين على تصرف حكومتهم ، وقد عقد العمال اجتماعا تدارسوا فيه موضوع العدوان على مصر، ثم انتهى بارسالهم احتجاجا رسميا الى الحكومة، فى ١٤ يوليو سنة ١٨٨٢ . غير أن احتجاج العمال ذهب صرخة فى واد ، ولم يقم له أى وزن ، نظرا لان العمال لم يكن لهم وقتئذ أى نفوذ سياسى فى انجلترا .

***

ومن العجيب أن تجد مصر وقتئذ مدافعا عن قضيتها فى شخص « لورد راندولف تشرشل » والد المستر ونستون تشرشل » فقد وقف لورد راندولف خطيبا فى سنة ١٨٨٣ فى مدينة أدنبره وهاجم سياسة « لورد جرانفيل » قائلا :

لقد كان المصريون البؤساء على وشك النجاح فى ثورتهم ، ولكن من المؤسف بل مما يعاب علينا أن رئيس وزراء بريطانيا العظمى دفع بأسطوله وبجيوشه فهاجمت بلادهم ودمرت مدنهم وخربت ديارهم وقتلت الالآف منهم ودفع بمقاتليه البؤساء فى حمى الطغيان ، فى لحظة تردد وبسبب حقير مستندا فى هذا الى معاهدات معقودة بينه وبين فرنسا ، تضامنت فيها الدولتان ، ودفع بكل سلطانه وبكل ثقله ضد هذا الشعب المقاتل ، وما كان لحكومتنا أن ترتكب جريمة كهذه ، كما أنه لم يكن متصورا أن تخالف حدود سياستنا الخارجية الحديثة ، ويمكن أن يقول قائل بأننى اذ أتهم الحكومة على هذه الصورة فانما أتهم فى الواقع شعب هذا البلد العظيم الذى سمح أو الذى أقر هذه السياسة . والرد على هذا هو أننى لست واثقا من أن شعب هذه البلاد قد أقر سياسة الحكومة واذا نظرنا الى نتيجة الانتخابات البرلمانية عندنا استطعنا أن ندرك أن الشعب أمره فى ذلك على العكس ، فهو يستنكر هذه السياسة ، الا أن هذا الشعب لم نهيىء له حتى

الآن الوسيلة التى تمكنه من الحكم على ما جرى من عدوان .

ونحن اذا لم ندخل فى اعتبارنا ، لاقرار سياسة الحكومة ، غير ما حصلت عليه من تأييد الغالبية في البرلمان ، كان صحيحا أنها نالت تأييد أعضـــاء مجلس العموم ولكن هل موافقة أغلبية أعضاء مجلس العموم لها مثل هذه القيمة أو إن من شأنها أن تقر مثل هذا الوضع ؟؟ ثم أنه بفرض أن الشعب الانجليزى جميعه قد أيد سياسة الحكومة تجاه مصر فى جملتها .. فان هذا الشعب لا يعتبر مسئولا عن تأييده اذا كان قد بذله للحكومة مخدوعا ، وبما ادخل عليه من غش وتمويه ..

ان الحكومة ـ منذ بدء الازمة فى مصر حتى نهايتها ـ درجت على تزويد المجلس بمعلومات غير صحيحة ، على طول الخط لقد قيل لـــكم بأن الحركة التى تقوم فى مصر لا تعدو أن تكون تمردا عسكريا ، وتلك كانت الاكذوبة الاولى فلا يمكن لاى انسان أن ينكر أن عرابى كان زعيما لأمته يعبر عما تعانيه من آلام وأن الحركة التمردية التى قامت فى مصر لم تكن الا كفاح شعب يائس ... ولقد قيل لكم بأن الاسطول الانجليزى كان معرضا لأشد التهديد فى الاسكندرية وتلك كانت أكذوبة ثانية .. فالـــذين كانوا فى حالة رعب وفزع ، هم فقط ـ مصـــاصو الدماء من المرابين ، والى جانبهم حثالات من كافة الشعوب وأعوان لهم من الحقراء ، أولئك هم الذين انتابهم الفزع من شعب أراد أن يستيقظ وينهض ويعمل ... لقد قيل لكم أن قناة السويس فى خطر وتلك هى ثالثة الاكاذيب فقناة السويس لم تتعرض اطلاقا للخطر . وفى كافة الازمات التى اجتازتها مصر اســـتمرت التجارة العابرة فى قناة السويس فى طريقها المألوف .

.. ان هدفى أيها الشعب أن أبين لكم الضرورة فى حالة ما اذا وثقتم بى .. أن أبين لكم ضرورة التدخل .. ولقد ضـــلت بريطانيا العظمى الطريق ، وقد أرادت أن تنهض بمهمة لا أمل فيها . لقد سارت فى الطريق لابد أن ينتهى بالقضاء عليها .. وهذا يذكرنى بالأكذوبة الكبرى والأخيرة من أكاذيب الحكومة الانجليزية ..

لقد قيل لكم بأن جيوشنا ذهبت الى مصر دون أن تحمل أى هدف شخصى وانما الهدف هو تحقيق صالح أوروبا وصالح الشعب المصرى ، فأين هـــذا

مما حدث _ فعلا ... ان الذى حدث نتيجة للعدوان على مصر هـو أن الحكومة الانجليزية قد قضت على التجارة بين الشرق والغرب قضاء مبرما بسبب تدميرها المدن المصرية وأحالتها الى رماد ، كما وجهت للتجارة بين أوروبا والشرق ضربة قاضية بسبب اعتدائها على قناة السويس تلك القناة التى ظلت منذ انشائها بعيدة عن العمليات العسكرية ان هـذه الحكومة أضرت أبلغ الضرر بتجارة الشرق عندما أوقفت كافة المعاملات التجارية فى مصر لمدة ثلاثة أشهر ... ولقد كان من أثر هذه الضربات المتتالية أن ساد مصر روح العداء والحقد ضد الاجنبى الغربى بصفة عامة والانجليزى بصفة خاصة وهو حقد عميق ومرير لن نتمكن من تخفيف حدته وغلوائه وستظل مصالح الغرب طوال السنوات العديدة المقبلة معلقة فى مصر بخيط رفيع ، سيقال لكم أن مصر هى الطريق العظيم للهند وأن على انجلترا أن تحتفظ بهذا الطريق بالغا ما بلغ الثمن _ تلك خدعة كبرى وخيال لا ينتهى الى غاية وما أكثر أمثال تلك الخدع التى تسيطر على السياسة الخارجية للبلاد .

قد يقال يوما ما أن الضرورة تحتم المحافظة على توازن القوى _ ولـكن هذا القول لن يستقر طويلا ... والآن سيقال لنا أننا نملك الطريق الى الهند علما بأنه ليس ببعيد أن يأتى ذلك اليوم الذى تزول فيه سيطرتنا على الهند ذاتها .. وأن مصر ليست الطريق العظيم الى الهند فقناة السويس طريق تجارى الى الهند وهى طريق عظيم فى حالة السلم ، ولكنه لم يكن ولن يكون طريقا حربيا لبريطانيا العظمى فى حالة الحرب ... فعند الحرب لا يمكن أن توجد طرق محددة بين بريطانيا العظمى وامبراطوريتهـا فان طريقها عندئذ سيكون عبر المحيط فى البحار العميقة ، وعليكم أن تتجنبوا ذلك الخطر الكبير الذى يهددكم ، فلا تعتمدوا على المواصلات عبر القارات حتى لا تتعرض انجلترا دائما للالتقاء بجيوش دولة عسكرية ضخمة فى أى وقت من الاوقات واذا شئتم أن تجعلوا من مصر طريقكم العظيم الى الهند ، لتجتازه جيوشكم وأساطيلكم فى كل وقت فلا سبيل لكم لتحقيق هـذه المشيئة الا ثقة الشعب المصرى واخلاصه مقابل جميل تسـدونه الى هـذا الشعب يذكره ويعترف به لكم ، وذلك بمنحه تلك الحرية التى حارب من أجلهـا ، ولا تنسوا أن المصريين كانوا سينجحون فى كفاحهم لولا عدوان جنودكم الذين قضوا بقوة السلاح على حق المصريين فى استخلاص حريتهم .

الفصل الثلاثون

الصراع بين فرنسا وانجلترا في مصر

عود الى الرقابة الثنائية

« انجلترا تعمل على ارهاق المالية المصرية ـ المراقبان الماليان يسجلان مسئولية مصر عن خسائر ضرب الاسكندرية ـ المراقبان يقدران التعويض بثمانية ملايين جنيه ـ المراقبان يزعمان أن مصر بلد أعمال لا حاجة لها الى القوة العسكرية ـ رأى المراقبين كان تمهيدا لحل الجيش ـ مطالبتهما بتشكيل لجنة دولية لتقدير التعويضات ـ الخديو توفيق يعد مرسوم تشكيل اللجنة ـ فرنسا تعترض وتفند الاساس القانوني للتعويض ـ فرنسا تفتى بعدم مسئولية الحكومة المصرية وتدعو الى عرض الموضوع على القضاء ـ رئيس وزراء فرنسا يبدى خوفه من أن تعتبر المطالبة بالتعويض سابقة دولية يعتد بها ـ دوكلير لا يرى وجها للتعويض ـ توفيق يتجاهل رأى فرنسا ويمضى في تشكيل اللجنة ـ عرابى يحتج ـ ثورة الرأى العام ضد عبث المراقبين في مصر ـ انجلترا تقول « لا » مكان للرقابة الثنائية بعد الاحتلال ـ فرنسا تتمسك بالرقابة ـ انجلترا توقف نشاط المراقب الانجليزى وتثير حملة ضد نظام الرقابة ـ تهديدها لفرنسا في تونس ـ فرنسا تتحدى التهديد ـ انجلترا تبدى رغبتها فى ابدال الرقابة بنظام أكثر نفعا ـ مطالبتها لفرنسا بالتنازل عن نظام الرقابة رعاية لحق المصريين فى ادارة شئونهم ـ دوكلير يتهم انجلترا بالعمل على الاستعاضة عن الرقابة بموظف انجليزى ـ رئيس وزراء فرنسا ينعى على انجلترا استئثارها بالمزايا في مصر دون مقابل تعوض به فرنسا ـ انجلترا تعيب على فرنسا طلب المقابل ـ دوكلير يطالب بمشاركة فرنسا لانجلترا فى تنظيم أحوال مصر ـ رئيس وزراء فرنسا يأخذ على انجلترا أن اكتشافها لعيوب الرقابة الثنائية لم يحدث الا بعد احتلالها مصر ـ انجلترا توعز لشريف باشا بالغاء الرقابة ـ رسالة شريف باشا الى فرنسا ـ انجلترا تؤيد مطالبة مصر بالغاء نظام الرقابة ـ انجلترا ترى انه من الطبيعى أن يحل موظف انجليزى محل الرقابة ـ انجلترا تقول لفرنسا بقاء الرقابة يثير شعور المصريين ـ رئيس وزراء فرنسا يقول انه كان يرجو أن تتحد فرنسا وانجلترا لتطور مصالحهما فى مصر ـ المقابل الذى تطالب به فرنسا انجلترا كما أوضحه رئيس الوزراء ـ فشل سياسة دوكلير واستقالته ـ توفيق يلغى الرقابة الثنائية فى فبراير ١٨٨٣ ، « جول فيرى » رئيس وزراء فرنسا الجديد ينفى نية فرنسا في احتلال مصر اذا تم جلاء انجلترا « جول فيرى » يطالب بالجلاء عن مصر وعدم المساس بمركزها الدولى ـ « جرانفيل » يعلن شروط الجلاء ـ انجلترا تسد الطريق أمام مطامع فرنسا . »

***

بينما كانت الأحداث تجرى على الصورة التى أسلفناها ، كانت انجلترا تجهد ما وسعها الجهد لترهق المالية المصرية ولتزيد من أعبائها ولتضاعف من حدة الارتباك المالى فى البلاد ..

•• وفى هذا السبيل فوجئت الدوائر الحكومية المصرية بالمراقبين العامين الانجليزى والفرنسى يتحركان للعمل فى ذات الاتجاه الذى يرمى الى ارهاق مصر ماليا ، تحرك المراقبان للعمل بعد أن كان نشاطهما قد توقف لفترة معينة ، واختارا لمعاودة هذا النشاط المفاجىء اليوم الثالث عشر من أغسطس سنة ١٨٨٢ حين كان الخديو توفيق وبطانته وأعوانه ما زالوا فى الاسكندرية تحميهم حراب الانجليز ومدافعهم ، ففى هـــذا اليوم ، تقدم المراقبان ، من تلقاء ـ نفسيهما ـ بمذكرة الى الحكومة المصرية ، سجلا فيها مسئولية هـــذه الحكومة عن احرائق والتدمير الذى أصاب الاسكندرية ، وعما صاحب العدوان الانجليزى من التقتيل والسلب والنهب ، ولفتت المذكر نظر حكومة مصر الى أن الالتزامات التى تفرضها هذه الخسائر على مصر تفرض عليها تدبيرمايقرب من‌ثمانية ملايين من‌الجنيهات الذهبية،وقالت المذكرة نظر حكومة مصر الا أن الالتزامات التى تفرضها هذه الخسائر على سندات وأنه لكى يمكن الحصول على هـــذا المبلغ وفوائده التى ستستحق عن هـــذه السندات فانه لزاما على الحكومة المصرية أن تبحث عن موارد جديدة لتغطيتها •

ثم تعرضت المذكرة الى هدفها المقصـــود ، فقالت ان ميزانية الحربية قد استنفدت منـــذ سنين فائض ميزانيـــة الدولة غير المخصص لخدمة الدين العمومى ، وأن الزيادة السريعة فى ميزانية وزارة الحربيـــة كانت أحـــد الاسباب الرئيسية للاحداث التى وقعت حاليا •

وقالت المذكرة « ان مصر بلد أعمال وليست فى حاجة لان تصبح دولة ذات سلطان عسكرى ••• ومنذ الآن يتعين علينا أن نعلن بأن من العبث أن نخفى الحقائق على أنفسنا ـ لقد أصبحت مصر عاجزة عن مواجهة ما عليها من التزامات • »

ثم مضى المراقبان يفسران فى مذكرتهما أحكام القانون الدولى عامـــة وأحكام القانون الخاص بالنسبة للتعويض الذى زعماه ، فقالا :

« ليس فى مصر تشريع كتلك التشريعات القائمة فى الدول الاوروبية والتى تحدد مسئولية الدولة فى حالات الحرب أو الثورة العسكرية والتى

يقصد منها حماية الحكومات من التفسير التعسفى للقضاء ومما قد يحدث من استغلال هـــذه الاحداث لاغراض ذاتية أو سياسية ولذلك يقترح المراقبان رغبة منهما فى حماية الحكومة المصرية مما قد يصيبها من الضرر اصدار تشريع يمنع المحاكم من النظر فى قضايا التعويضات وتشكيل لجنة دولية تقوم بتقدير التعويضات اللازمة •• »

ولقد امتثل الخديو بناء على أمر « سير ادوارد ماليت » لرغبة المراقبين وأعد مشروع مرسوم يتضمن تشكيل هـــذه اللجنة الدولية وقد أبلغ المرسوم لسائر الدول الاجنبية ••

ولما أبلغ « المسيو دوكلير » رئيس وزراء فرنسا بنص مذكرة المراقبين وبمشروع المرسوم الذى أعده الخديو توفيق وجه فى ٤ سبتمبر ســـنة ١٨٨٢ الرسالة التالية الى « المستر بلا نكيت » الوزير الانجليزى المفوض فى باريس دون أن يتأثر فى رسالته بما كان يحرص عليه من مجـاملة انجلترا ••

« بموجب نصوص المرسوم المرفق بمذكرة المراقبين يتضح بأن الاضرار المطلوب دفع تعويض عنها هى تلك الاضرار التى نتجت من وقوع الاعمال الحربية ، أو من التمرد العسكرى وأن أعمال السلب والنهب أو الاحراق التى وقعت منذ ١٠ يونيو سنة ١٨٨٢ انما هى أضرار جاءت نتيجة لقوة قاهرة ولا تعتبر وفقا لاحكام القضاء المسلم بها دوليا كأساس صالح لانشاء أى حق يستند اليـــه كل من أصابه ضرر فى مطالبة صاحب الســـيادة الاقليمية بتعويض ما ، واننا لعلى أساس عندما نرى ـ وبحق ـ عكس الرأى الذى تضمنته مذكرة المراقبين من أن المحاكم المصرية اذا رفعت اليها طلبات التعويض الموجه ضد الدولة عما وقع من أضرار نتيجة للاعمال الحربيـــة او ما وقع من سلب ونهب فأن هـــذه المحاكم سوف تبادر برفض طلبات التعويض وتعلن عدم اختصاصها بنظر مثل هذه القضايا • »

ثم عاد رئيس وزراء فرنسا فجارى فى رسالته الحكومة الانجليزية فيما كانت تهدف اليه من تحميل مصر هذه الاعباء المالية الا أنه حرص عـــلى ألا تكون موافقته سابقة يعتد بها مستقبلا فى القانون الدولى •• وفى هـــذا الصدد استطردت الرسالة تقـــول : ••

« الا أنه رغبـــة منا فى ألا نقر سابقة تتعارض مع أحـــكام القضاء فى هذا الشأن نرى انه يتعين استبعاد كل ماعساه أن يفسر سلفا بأنه اعتراف من جانب الحكومة المصرية بمبدأ مسئوليتها عن تعويض ماوقع من أضرار • »

وختم المسيو دوكلير رسالته فقال : ـ

« انه اذا كان هناك وجه لالزام مصر بهذه التعويضات فان ذلك لن يكون الا استنادا لرغبتها ولاعتبارات تقوم على العدالة الخالصة • »

لقد كان فى استطاعة الخديو توفيق أن يستند لما أبداه « المسيو روكلير » رئيس وزراء فرنسا من رأى قانونى كان بلا شك محـــل تشاور رجال القانون فى فرنسا ، فيتوسل بهذا الى معارضة وجهة نظر المراقبين وعـدم اصدار مرسومه بتنمية القضاء وتشكيل اللجنة الدولية التى ستتولى تحديد التعويضات ولكنه امتثل لأوامر « السير ادوارد ماليت » ، ولما تبين «للمسيو دوكلير » أن الخديو يخضع لما فى مذكرة المراقبين ، طالب بدوره ـ أن تشمل طلبات التعويض كافة الأضرار بينما أن « لورد جرانفيل » كان قد اقترح ألا يشمل التعويض ، الوثائق والاوراق المالية المفقودة وكذلك لا يشمل الاوراق النقدية والجواهر والتحف الفنية نظرا لتعذر التحقق من صـــحة الطلبات التى تقدم بشأنها •

وقـد أدرك « عرابى » أن الخديو توفيق انسـاق وراء محاولة المراقبين بالنسبة للتعويضات واستجاب لمطامعهما ، ومن ثم فقد حذر المسئولين من هذه اللجنة •

وقد قامت لجنة التعويضات بمهمتها على الوجه الذى يرضى انجلترا ودول الغرب ، وانتهت الى الزام الحكومة المصرية بدفع ما يزيد على أربعة ملايين من الجنيهات تعويضا للأجانب والمشارقة عمـــا أصابهم من أضرار يعلم الله مدى صحتها ••

ذلك هو الدور الخطير الذى قامت به الرقابة الثنائية والتى أرادت انجلترا أن تمهد به لالغاء هذه الرقابـة فى مصر ولعله أخبث دور لعبـه المراقبان ليحققا للاستعمار أغراضه ، وليقوما بخلق الاحداث واثارة الازمات التى انتهت اليها باحتلال انجلترا لمصر • ولقد كان لنظام الرقابة الادارية الذى

فرضته انجلترا وفرنسا على مصر فرضا آثار سيئة فأصبح عنصرا أساسيا في اثارة واستفزاز الشعور الوطني الا أنه ظل معمولا به في نطاق السياسة المشتركة المتفق عليها بين الدولتين تجاه مصر كما كان يتمتع بالتأييد المطلق من كل من الدولتين •

ولقد رأينا كيف كان « لورد جرانفيل » و « برتملى سانت هيلر » « وجاميتا » يرفضون كافة ما كانت تبديه الهيئات المصرية من اعتراضات واحتجاجات على قيام هذا النظام الذى طالما كان فى رأى انجلترا وفرنسا أو فى زعمهما ــ أصلح وضع يخدم مصر ، حيث يتطور ــ مع الزمن ــ تطورا من شأنه نشر الرخاء والرفاهية فى البلاد •

أما وقد تم احتلال انجلترا لمصر ، فان الابقاء على هذا النظام أصبح محل تساؤل •

فهل كان من الممكن أن يظل هذا النظام قائما فى مصر ، ومحتفظا بسلطاته واختصاصاته ــ بعد أن تمت لانجلترا السيطرة على مصر ••• أكان ممكنا أن تعايش الرقابة الثنائية الاحتلال الانجليزى •••

هل كان من الممكن أن تظل قاعدة المساواة فى المزايا والنفوذ التى كان معمولا بها بين فرنسا وانجلترا قبل الاحتلال باقية كما هى بعد احتلال انجلترا لمصر ؟

***

لقد أبدى البعض رأيا بأن هذا النظام الذى جاء وليد اتفاقات نصفها سياسى ونصفها مالى قد أدى مهمته وجاء أوان زواله لأن سنده الوحيد كان القوات العسكرية التى أصبحت انجلترا تنفرد بها فى مصر بعد الاحتلال وكان مسيو « دوكلير » رئيس الوزراء الفرنسى الذى حل محل « دى فريسينيه » والذى بادر بتهيئة انجلترا لانتصارها على المصريين واحتلالها لمصر يأمل بقاء هذا النظام وكان يعتقد أن بوسع فرنسا وبما لها من سلطان أن تحتفظ به كما كان يأمل فى أن تقدر انجلترا موقف فرنسا منها ، وتذكر لها انها اطلقت أيدى القوات الانجليزية أثناء العدوان على مصر ، وأنه وقد تم لها احتلال مصر قد آن أن تعترف وتقر بما لفرنسا من امتيازات سياسية ومالية فى مصر ••

الآن أن آمل المسيو « دوكلير » لم يدم طويلا ، فان الحكومة الانجليزية بادرت من تلقاء نفسها فعهدت الى وزيرها المفــــوض في باريس ابلاغ الحكومة الفرنسية المذكرة التالية في ١٤ أكتوبر سنة ١٨٨٢.

« لقد عاد « سير كولفن » الى مصر بناء على رغبــة قوية أبدتها الحكومة المصرية وليس لدى حكومة صاحبة الجلالة البريطانية سبب للاعتراض على عودته الا أنها رأت أن تنصحه بألا يعود الى مزاولة مهام وظيفته كمراقب بصفة فورية للاسباب الآتية : ـ

ان الاجراءات التى اتخذتها حــكومة صاحبة الجلالة البريطانية لاعادة النظام الى نصابه في مصر أثبت على هذه الحكومة مسئولية كبرى فيما يتعلق بالنصائح والمشورة التى يتعين عليها ابداؤها نحو نظام الحكم المقبل فى مصر .

ولان الاحداث الاخيرة قد أوجدت شكوكا كثيرة حول مناسبة الابقاء على نظام المراقبة الثنائية طبقا للوضع الذى كان قائما وفقا للمرسوم الخديوى الصادر فى ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩ .

ومن المحتمل أن يكون مثل هذا الشك قد راود الحكومة الفرنسية .

ان العمل الشخصى الذى كان يباشره المراقبان قد توقف بحكم تخلفهما وغيابهما ولقد رأيت أنه من المناسب أن أوصى « ســـير كولفن » بألا يعود الى مزاولة وظيفته عند رجوعه الى مصر بل عليه أن يتيح فسحة من الوقت تستطيع خلالها حكومة صاحبة الجلالة البريطانية أن تكون وجهة نظرها فى الموضوع بأكمله . »

وفى ذات الوقت أوعزت الحكومة الانجليزية الى صحافتها لتقوم بحملة ضد فرنسا في هذا الشأن وقد كتبت الصحافة تقول « لقد سمعنا صدى كلام عن المراقبة المشتركة كأنها شيء وضعي دائم‌حالة كونها قد سقطت ولايمكن أن ترجع الا بارادة انجلترا التى لها قوة عسكرية في مصر قوامها اثنـا عشر ألف جندى . فضلا عن تذكير فرنسا بأن عليها أن تلطف من موقفها ازاء مصر والا تصدت انجلترا لها فى تونس ، ولم يمض على احتــــلال فرنسا لها الا سنة واحدة »

ولقــد أدرك المسيو « دوكلير » رئيس وزراء فرنســا نيـــة الحكومــة الانجليزية فى انهاء الرقابة الثنائية والقضاء على ما لفرنسا من نفوذ فى مصر

فأمر المراقب الفرنسى بالسفر فى الحال الى القاهرة لمباشرة وظيفته فورا وأوصاه بأن يصر على تحمل كافة مسئولياتها فى مصر •

وهكذا بدأ الصراع بين الدولتين ولكن المعركة لم تكن متكافئة ، فان انجلترا ظلت محتفظة دائما بقدرتها على المبادأة فى العمل • وقد أرسلت فى ٢٣ أكتوبر سنة ١٨٨٢ الى سفيرها فى باريس بمذكرة وعهدت اليه أن يبلغ مضمونها للحكومة الفرنسية نصها الآتى :

« سيدى اللورد ••

لقد أجلت حكومة صاحبة الجلالة موضوع بحث التعديلات المراد ادخالها على نظام الادارة فى مصر وبالتبعية تعديل ما تم من اتفاقيات وهى اتفاقيات ذات طابع دولى ، كما وانه يتعين تعرف طبيعة تعديل ما تم من اتفاقيات ذات طابع دولى ، كما وانه يتعين تعرف طبيعة التعديلات التى يتضح ضرورة ادخالها على ضوء التجارب الأخيرة ومن المرغوب فيه جدا انتهاز أول مناسبة لمشاورة الحكومة الفرنسية حول النقاط التى تهم المصلحة المشتركة للدولتين ، وأن تنتهز الحكومة الانجليزية مناسبة عودتكم الى باريس لتفضى اليكم بوجهة نظرها فى هذا الموضوع ونذكر أن من بين الاتفاقيات التى أشرنا اليها أن يكون لنظام الرقابة الثنائية الفرنسية الانجليزية المقام الأول من الأهمية ، وذلك طبقا للمرسوم الصادر فى ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ ، ثم طبقا لما أضيف لهذا الجهاز من اختصاصات بموجب مرسوم ٥ نوفمبر ١٨٧٩

« وان الحكومة الانجليزية لا تنكر ما جاءت به الرقابة من الفوائد المادية وما جلبت على القطر المصرى من المنافع العديدة بل انها لتسجل للمراقبين العاملين نشاطهما وسعيهما الجاد فى تحقيق تلك المنافع ، غير أن الحوادث الاخيرة قد أوضحت أن هذا الجهاز لا يخلو من الخلل وهو ما رأت الحكومة الانجليزية من أجله أن الاجدر بها العدول تماما عن هذا النظام واستبداله بنظام آخر ، وهى ترى أن خير ما يمكن اتخاذه فى هذا الصدد هو أن يعين الخديو مستشارا أوروبيا واحدا يحضر جلسات مجلس النظار متى دعاه اليها الخديو وأن تكون صفته فى ذلك غير صفة وزير المالية وعلى أن يكون للخديو الحق فى رسم الحدود والاختصاصات التى لا تتعداها وظيفته سواء

بالنسبة للتفتيش على المصالح ، أو لابداء الرأى فى المسائل المتعلقة بالمالية ودون أن يرخص له فى التدخل المطلق فى ادارة البلاد وهذا المشروع هو أنفع المشروعات التى ينبغى أن ينظر فيها من أجل استبدال نظام الرقابة الثنائية بما هو أكثر نفعا » ..

وكان من رأى « اللورد جرانفيل » فى هذه الرسالة أن ذلك يمهد للأمة المصرية سبيل استقلالها كما أنه أوضح فيها أن حكومته ترى أن يعين للوظيفة المقترحة أجل محدد ينقضى بمضى عشر سنوات على أن يعاد البحث فى النظام الجديد فى نهاية السنوات الخمس الأولى من هذا الأجل لمعرفة ما اذا كان من الصالح تجديدها ، أو تعديلها حسبما تقضى به ظروف الحال ، وبناء على ما يتضح فيما بعد ، من تناقص العنصر الأوربى العامل فى الادارة المالية ، وبازدياد العنصر المصرى فيها .

ثم قال : « فاذا حاز هذا المشروع قبولا من الحكومة الفرنسية ، فانه بعد أن يقوم المراقبان العامان ببعض الأعمال المتعلقة بوظيفتهما سيعلن الخديو بأن انجلترا وفرنسا تعتزمان التنازل عما لهما من مركز استثنائى فى الرقابة ، وانهما تشيران باصدار الأوامر بالغاء هذه المراقبة وابلاغ ذلك للدول ..

وفضلا عن ذلك فان الحكومة الانجليزية تعرض أن يعلن للحكومة المصرية أن انجلترا أو فرنسا تودان أن يستخدم فى جميع فروع الادارة المصرية عدد عظيم من المصريين وان يقلدوا الوظائف التى يستطيعون أن يقوموا فيها بأعمال نافعة ..

وأنهى « لورد جرانفيل » رسالته قائلا :

« ان حكومة صاحبة الجلالة البريطانية تحبذ مثل هذا المشروع لانه بالاضافة الى بساطته فانه يمكن المصريين من المشاركة فى تطور بلادهم نحو الاستقلال » ..

ولقد أنهى المسيو « تيسو » سفير فرنسا فى لندن الى المسيو « دوكلير » رئيس وزراء فرنسا ووزير خارجيتها الرسالة الآتية :

« ان وزارة لندن تعرض علينا أمرين ـ أولهما العدول اختيارا عن نظام المراقبة الثنائية والاستعاضة عن المراقبين بموظف كبير ومن الطبيعى

أن يكون انجليزيا وأن تقل اختصاصاته عما كان للمراقبة الثنائيـــة من اختصاصات واسعة والثاني ـ أن نقبل الاصلاحات الادارية التي سيكون من أثرها وفقا للمبدأ الذي يقـوم عليه النقص العظيم في العنصر الأوربي واستبداله بالعنصر المصري في خدمة الادارة ـ وذلك هو المشروع الذي تفرضه علينا انجلترا بكل بساطة ولا أظن أن في نيتها أن تعرض علينـــا سواه ، ولقد أوضحت للورد جرانفيل أنكم كنتم تتوقعون منـــه مشروعا أفضل وأبديت له أسفكم بسبب ما أضاعته الوزارة الانجليزية من وقت ثمين دون أن تخابرنا أو تعلن لنا مقاصدها اعلانا كاملا .

الا أن لورد جرانفيـــــل قال أن المشروع الإنجليزي هو كل ما تتوخاه انجلترا ولقد أوضحت له بأن هذا الكل يمثل شيئا بالنســـبة لانجلترا اما بالنسبة لنا فلا يمثل شيئا وانه لهذا تطلب انجلترا منا أن نضـــحي الذي نطالب بهما أجبته بأنه ليس لدي تعليمات تسمح لي بمباحثته في هذا بما لنا في الوقت الذي عملت فيه هي على تعويض نفسها ـ سلفا ـ دون أن تقدم لنا أي تعويض ولما سألني لورد جرانفيل عن التعويض والمقابل الشأن الا انني ذكرت له بصفة غير رسمية رغبة فرنسا في أن يكون لها عضو فرنسي في الوزارة المصرية ..

فأجاب لورد جرانفيل بأن هذا المقابل لا يتفق مع القواعد والنظم التي ترى انجلترا التزامها في مصر ولا ســـيما اتجاهها الى تقليل عدد الموظفين الاوروبيين وزيادة عدد الموظفين المصريين ..

***

وقد أصيب المسيو « دوكليرك » بصدمة عنيفة بسبب موقف انجلترا من فرنسا فبعث برسالة الى سفيره في لندن قال فيها :

« اجتمعت باللورد « ليونز » الذي جاء ليأخذ ردي عـــلى العـــرض الانجليزي وقلت له وفقا لتصريحاتكم المتكررة أن نظام الرقابة الثنائيـــة قد عاد بفوائد مادية كثيرة على القطر المصري وأن المراقبين الانجليـــزي والفرنسي قد أحسنا العمل ونفذا بأمانة ونشاط المهمة الموكولة اليهمـــا بحيث لم يصبح هذا النظام في حاجة لدليل من أجل ضرورة الابقـــاء عليه ..

... وقلت له : انكم تريدون الغاء الرقابة الثنائية بزعم انها لا تخلو من الخلل والمخاوف ، فأين الخلل والمخاوف وأين ماتقولونه مما لم نر منه شيئا عينتموه وحددتموه في عرضكم هذا ؟ هل تريدون حقيقة أن تلغوا المراقبة ؟ .. لا .. لا لا أظن ذلك فانكم تقولون انه سيستعاض عنها بمستشار أوروبى يعينه سمو الخديو ، فقولكم أوروبى يستفاد منه انه سيكون انجليزيا واني أرى ان ماتعرضونه ليس هو فى الحقيقة الغاءالمراقبة بل هو الغاء وظيفة المراقب الفرنسي ، ولذلك فلا تعجبوا اذا قلت لكم أن ما تعرضونه غير مقبول ...

وقد أجابني لورد ليونز بأنه سينقل هذا الى حكومته فقلت له : ويمكنك أن تضيف الى ما سمعت أن أمام حكومتكم ثلاثة حلول للموقف ، هي :

أولا ــ أن تقوم حكومتكم بمفردها بتنظيم شئون مصر .

ثانيا ــ أن تقوم بذلك بالاشتراك مع أوربا بأسرها .

ثالثا ــ أن تقوم بذلك بالاشتراك مع فرنسا .

ولقد سبق أن صرح « لورد جرانفيل » للمسيو « تيسو » سفيرنا فى لندن بأن انجلترا ترغب فى التفاهم معنا حول هذا التنظيم وأن الاتفاق مع فرنسا يلائم مصلحة انجلترا وأملى أن يعود « لورد جرانفيل » الى هذا الرأى ..

وعندما انتهيت من حديثى مع السفير الانجليزى الى هذا الحد هم بالانصراف ، وفي الطريق الى الباب مد يده وقال : أرجو أن نهتدى الى تسوية أخرى فأجبته انى أود ذلك وأرجو أن يتم التفاهم واننى قد عزمت على ألا أقبل الا ما يستطاع قبوله والتسليم به وانى واثق بأنكم تبادلونني ذات الشعور وعلى يقين من انني أديت الأمانة وأخلصت فى السعي لتأييد الوفاق الودى بين فرنسا وانجلترا فاذا رفض الانجليز مسعاى فانني سأرضى ــ مكرها ــ

كما انني أوضحت الى « لورد ليونز » أن رأيى غاية فى البساطة وسألته : « أتريدون نظاما قائما بالاتفاق بين الدول أم نظاما يقوم استنادا الى اتفاقية بين الخديو وانجلترا وفرنسا ؟؟

ان فرنسا لا تفرق ـ من جانبها بين الصورتين فحقها واحد فى الحالتين كما أن انجلترا لا تستطيع ، لا فى الصورة الأولى ولا فى الصورة الثانية أن تتجاهل ما يفرضه القانون من ضرورة حصولها على موافقة فرنســـا موافقة تعاقدية صريحة واضحة •

ثم استطرد رئيس وزراء فرنسا فى رسالته قائلا :

« تزعم الحكومة الانجليزية بأن فى نظام الرقابة الحالى عيوبا ومساوىء تعينها ولا تحددها وتعرض بدلا منه قيام موظف انجليزى بالعمل بدلا من الموظفين الحاليين الانجليزى والفرنسى وان النتيجة التى تسعى اليها الحكومة الانجليزية لمن الواضوح بحيث أرى نفسى فى غنى عن ابرازها وأن لدى من الأسباب ما يجعلنى معتقدا بأن الحكومة الانجليزية لن تصر على التمسك موجهة نظرها ولاسيما وهى مرتبطة بماتم ابرامه بيننا من اتفاقيات وماأعلنته وارتبطت به من تنزه عن أى غرض شخصى فى مصر فضلا عن التصريحات المتكررة التى أعلنها وزراء انجلترا وممثلوها الدبلوماسيون » وختم المسيو دوكلير رسالته طالبا من السفير الفرنسى ابلاغ اللورد جرانفيل مضمونها •

وفى ٣٠ أكتوبر سنة ١٨٨٢ ، بعث « اللورد جرانفيل » الى فرنســـا بمذكرة قال فيها ما يلى :

ان نظام الرقابة الثنائية طبقا للنظام الذى تم وضعه فى سنة ١٨٧٩ كان سببا فى الكثــير من العوائق والصعاب عنــد الشروع فى المفاوضات التى جرت بعد ظهور بوادر الثورة العسكرية ورغما عما أبدته الحـــكومتان الفرنسية والانجليزية من الاستعداد الطيب والرغبة فى أن يكون تعرفها فى نطاق التفاهم التام بينهما كما فشل هذا النظام عنــدما أثير بين الدولتين موضوع التجائهما لاستعمال القوة ضد الثوار ••

« وان حكومة صاحبة الجلالة ترى أن اعادة هذا النظام فى شكل الرقابة السابقة أمر مستحيل وهى تعرف أن هذا هو رأى الوزراء المصريين ورأى آخرين من المصريين لهم تجربتهم السياسية ، كما أن لدى الحكومة الانجليزية من المعلومات مايحملها على الاعتقاد بأن هــذا أيضا يعد رأى المسيو ، دوكلير رئيس وزراء فرنسا ••

انه يبدو لى أن الرقابة كانت وجهة نظر خاطئة وأن النظام الذى سيفرض لن يدوم الا مدة محددة ، ثم انه وفقا لمدلول التعبير الانجليزى لا يعتبر رقابة

وذلك لاننا نبغى ابعاد كل نفوذ سياسى عن الوظيفة الجديدة ، انكم تعلمون أن اختيار المراقبين العامين وابقاءهما فى وظيفتهما كان متعلقا بسلطان ورأى حكومتين أجنبيتين أعنى فرنسا وانجلترا أما فيما يتعلق بالوظيفة الجـديدة فان مباشرة الاختيار ستقع على عاتق الخديو وحده ..

وان نظام الرقابة الثنائية كان يحتم وجود المراقبين وحضورهما جلسات مجلس الوزراء بينما ذلك ليس محتما على الموظف الجـديد بموجب قانون أو اتفاق .. وانما بموجب دعوة صريحة من رئيس الحكومة يدعو بها الموظف الى حضور جلسات الوزراء ..

***

ويلاحظ فى هذا الصدد أن رئيس الوزراء الفرنسى فى كافة ما جرى تبادله من مكاتبات بينه وبين الحكومة الفرنسية كان يتجاهل ما حرصت على ابدائه الحكومة الانجليزية دائما فى مكاتباتها من أن هدفها هو الاقلال من نفوذ الأجانب الى أدنى حد . وتمشيا مع هذا التجاهـــل بعث رئيس الوزراء الفرنسى الى الحكومة الانجليزية برسالة قال فيها :

« ان الحكومة الفرنسية لا تشاطر انجلترا رأيها كما انها تصر عـــلى أن الرقابة الثنائية فى مصر طبقا للمرسوم الصادر فى ديسمبر ١٨٧٩ قد أتت وفقا لاعتراف الحكومة الانجليزية ذاتها بأفضل النتائج بالنسبة لرفاهية مصر ومعنى هذه الرفاهية من وجهة نظرنا هو الزيادة الطارئة التى تحققت فى الثروة العامة المصرية وتخفيف الأعباء التى كانت تثقل كاهل المصريين فى ظل حكومة كانت بعيدة عن التدخل الأجنبى . حكومة كانت تلقى بكل ثقلها على أفقر طبقات الشعب المصرى وأن هذه النتائج السعيدة لم يكن ممكنا بلوغها الا بفضل ما كان يقوم من تفاهم بين المراقبـــين العامين ومن عملهما فى مصر ذلك العمل المثمر وتلك حقيقة لا يمكن أن يرقى اليها الشك .

ومن جهة أخرى فانه لا يبدو فى طول المدة التى باشرت فيهـا الرقابة الثنائية عملها انها كانت سببا فى قيام صعوبات أو عقبات فى البلاد تلك هى على الاقل وجهة نظر الحكومة الفرنسية وتلك كانت حتى أول يوليـــو الماضى وجهة نظر مسئول انجليزى كان بحكم مركزه قادرا على تعرف الصعاب

أو العقبات ان وجدت ففي يوليو وقبل احتلال انجلترا للاراضي المصرية قدم المستر كولفن (Coivin) مذكرة قامت الحكومة الانجليزية بنشرها أوضح فيها تاريخ الرقابة الثنائية ولم يتعرض فيها الى صعوبات وعقبات نشأت نتيجة لازدواج هذه الرقابة وتحدث عن الرقابة بعبارات لا يمكن أن تثير الشك في المزايا التي تحققت عن العمل المشترك والتفاهم المستمر الذي كان قائما بين المراقبين ..

واذا كان هدف الحكومة الانجليزية الآن كما هو واضح يرمي الى الغاء ثنائية التدخل من جانب فرنسا وانجلترا في شئون الادارة المالية المصرية بصرف النظر عن أسباب وظروف هذا التدخل فان الحكومة الفرنسية لا يمكن أن تشاطر انجلترا هذا الرأى والا فقد تخلت فرنسا عن حماية مصالح سبق للحكومة الانجليزية ذاتها ان اعترفت بأهميتها ..

وفى نفس الوقت تقدم المسيو « بريديف » المراقب الفرنسى بكتاب الى شريف باشا رئيس الوزراء قال فيه أنه منذ وصوله الى مصر لم يدع الى جلسات مجلس الوزراء وبأنه يعلم أن نظام الرقابة الثنائية لم يعتره أى تغيير وطلب بريديف فى رسالته ابلاغه الأسباب التى حملت شريف باشا على سلوك هذا النهج ازاءه »

***

ولقد شنت الصحافة الفرنسية حملة ضد انجلترا ، فقالت انه لا يجوز أن تعامل انجلترا فرنسا وهى دولة عظيمة فى البحر الأبيض المتوسط ولها مصالح هامة فى مصر معاملة دولة صغرى كما اعتبرت أن فى مطالبة فرنسا بالتخلى عن نظام الرقابة الثنائية مساسا بنفوذ فرنسا وشرفها ..

ورأت السياسة الانجليزية أن تحرك « سير ادوارد ماليت » ليخدم هدفها برسالة تتلقاها منه حكومته يقول فيها بأن الحكومة المصرية تعتزم الغاء الرقابة الثنائية .. ويسأل « لورد جرانفيل » عما اذا كان مثل هذا الاجراء ينال القبول من الحكومة الانجليزية حتى يتسنى لحكومة مصر – على ضوء هذا الرد – أن تعلن فرنسا رسميا بالغاء الرقابة الثنائية .

وقال السير « ماليت » فى رسالته أن الحكومة المصرية شرحت فى مذكرتها الأسباب التى من أجلها ترى ضرورة الغاء الرقابة الثنائية على

أساس أنها مصدر ضرر للبلاد وبأنها لم تنشأ بمقتضى اتفـــاق دولى بل أنشئت بمقتضى اتفاق خاص بين مصر كطرف أول وبين فرنسا وانجلترا كطرف ثان وقال ان الحكومة المصرية أثبتت فى مذكرتها ان هذه الرقابة قد أحدثت خللا فى الادارة العامة للبلاد ، نتيجة لكون الرقابة ثنائية ولأنها ذات طابع سياسى كان من شأنه اثارة المصريين ودفعهم الى المطالبة بحقوقهم الشرعية كما أنها عبثت بسلطة الحكومة ونفوذها •

وفى ٧ نوفمبر أوعزت الحكومة الانجليزية الى شريف باشا أن يرسل اليها الرسالة التالية :

« ان الحوادث الأخيرة الطارئة على القطر المصرى قد اضطرت الحكومة الخديوية الى انشاء الرقابة على نحو ما أنشئت بمقتضى الأمر العالى الصادر بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩ كبديل وقتى للأمر الكريم الصادر فى ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ وهو التاريخ الذى يرجع اليه الأصل فى قيـام الرقابة وكانت الغاية الوحيدة الأساسية فى اصدار ديكريتو ١٥ نوفمبر المشـــار اليه محصورة فى تثبيت الضمانات الممنوحة لأصحاب الدين ، غير أن المراقبة على ما جرى تحويرها منذ ذلك أمست ادارة سياسة لا حرية لها فى تأييد الضمان الممنوح لحاملى القراطيس المصرية وهم حاصلون على ضمـــانات خاصة ولما كان قانون التصفية المعين والمثبت للدائنين الضمانات الممنوحة لهم والمصدق عليها من الدول لا يعتبر المراقبة فى جملة هذه الضـمانات كانت المراقبة لا تتعلق على الاطلاق بالدول الموقعة على قانون التصفية فهى لذلك ليست جزءا من الضمانات المعطاة لدائنى الحكومة ووجودها أو الغاؤها يتعلق فقط باتحاد خاص بين حكومتى فرنسا وانجلترا من جهة وبين الحـــكومة الخديوية من جهة أخرى وبناء على ذلك رأت الحكومة المصرية أن تطلب الى الحكومة الانجليزية (وورد فى النسخة المرسلة الى باريس الى الحكومة الفرنسية) العدول عن التمسك بهذه المراقبة التى لم يبق من سبب يوجب وجودها بالنظر الى أرباب الدين •

وعلى انه وان لم تكن الحكومة المصرية تميل الى الحديث فى هذا المقـــام عن جميع المساوىء التى تقع نتيجة لبقاء المراقبة الا أن هذه الحكومة لتذكر ما هو مشهور من مساوئها ، وهو أن هـــذه الرقابة بطبيعة كونها ثنـــائية وذات مزايا ســـــياسية قد أحدثت نقصا اداريا وهيجت خواطر المصريين وبعثتهم على الاتيان بمدعيات شرعية وكان من نتائجها أيضا انها مست فى بعض الاحوال الارتباكية سلطة الحكومة ازاء البلاد ولذلك فالحكومة الخديوية تأمل أن لا تخفى جسامة هذا الخلل عن أنظار الحكومةالبريطانية أو الفرنسية على ما تفوت من الانصاف بوجوب الغاء الامر الصادر فى ١٥ نوفمبر ســـنة ١٨٧٩ والغاء ما يتعلق بالمراقبة من الامر الاخير الكريم الصـــــادر فى ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ ٠٠

***

وهكذا رأت انجلترا أن تستعين بالحكومة المصرية في تنفيذ سياستهـــا ضد فرنسا ٠ وقد بادرت الصحافة الفرنسية باتهام انجلترا بأنها تســـير الحكومة المصرية وراحت تهاجمها وتعزو اليها العمل على ايجاد جـــو من الريب والشكوك يتيح لها الاستئثار بمصر وابعاد فرنسا ، ومن ثم فقـــد حق لفرنسا أن تطالب انجلترا بثمن تخليها عن بعض مصالحها فى مصر ، وذلك بتعويض كبير سواء فى افريقيا أو فى آسيا ٠

وفى نفس الوقت كلفت الحكومة الفرنسية معتمدها فى مصر بتقـــديم احتجاج الخديو ردا على مذكرة شريف باشا وقد تضمن هذا الاحتجـــاج تمسك فرنسا ببقاء الرقابة الثنائية وعدم اعتدادها بما اتتوته انجلتــــرا من الموافقة على الغاء هذه الرقابة وختمت احتجاجها بالقاء التبعة عـــلى عاتق الحكومة المصرية وتحميلها كل ما يترتب على هذا الالغاء من نتائج وآثار ٠

لم يكن بوسع انجلترا أن تقف مكتوفة الأيدى أمام المحـــاولات التى تبذلها فرنسا للابقاء على الرقابة الثنائية فبادر « لورد جرانفيل » بتوجيـــه رسالة الى الحكومة الفرنسية قال فيها : « لقد تلقت حكومة حضرة صاحبة الجلالة الملكة ـ بدهشة وعجب ما أبداه رئيس وزراء فرنسا من اعتراضات ٠٠ لقد فهمت حكومة حضرة صاحبة الجلالة الملكة بأن الحكومة الفرنسية قد تبينت مضار الابقاء على نظام الرقابة الثنائية كما وأن تلك الحكومة كانت

على استعداد لالغائها وأن حكومة صاحبة الجلالة لا تنكر بأنه كان لنظـــام الرقابة الثنائية بعض المزايا وانه ساهم فى تحقيق الرفاهية المادية فى مصر وهى نتيجة ـ كان لتفاهم الدولتين من حيث وجهات النظر والأهداف ـ أثرا كبيرا فى تحقيقها كما أن تحقيقها يرجع الى ما كان للمراقبين من عــلاقات شخصية ودية ومن ذلك كله يتبين أن هذا النظام يقوم فى ذاته على أساس جوهرى وهو ان مدى فاعليته يتوقف على الظروف الشخصية التى تربط القائمين به وهو أمر لا يمكن الاعتماد على توافره بصفة مستمرة ولا يمكن الاطمئنان الى تحقيقه على الدوام .

ان حكومة صاحبة الجلالة الملكة لا تعتقد أن مبدأ وجود الرقابة الثنائية ضرورى للمحافظة على ما بين الدولتين من تفاهم قوى فيما يتعلق بأهدافهما السياسية فى مصر أو بمصالح فرنسا وترى انه من الافضل تجنب الصعوبات التى تنشأ عن قيام واقع من الامور يعتبر فى ذاته أمرا شاذا وهو ماتحرص انجلترا على القيام به بأقل الوسائل مضايقة لفرنسا وبالشكل الذى يتفق وكرامتها حينما تقترح أن يتم الغاء الرقابة الثنائية على مصر باعلان يصدر فى وقت واحد وبالاتفاق بين الدولتين ثم مضى « لورد جرانفيل » قائلا ..

« ان حقيقة الوضع هو أن الخديو يقترح الغاء الرقابة الثنائية ولــــكن فى الظروف الحالية لا يعتقد أن الخديو يحرص على عدم الاعتـــــماد فى تصريف الشئون على رأى يصدر من مصرى فيما يتعلق بالشئون الماليـــة كما وأن الخديو يحرص على أن يفيد من خبرة الجميع وذلك بالاستعانة بالمشورة الأجنبية فى الشئون المالية عن طريق مستشار مالى خاص لهــذا الغرض .

واذا كانت حكومة صاحبة الجلالة الملكة تحبذ للخديو مثل هذا الاجـراء فذلك لان الخديو وحده هو صاحب السلطان فى قبوله أو رفضـه كما أن حكومة صاحبة الجلالة سوف تكتفى ببيان يصدر من الخديو يعلن فيه نواياه فى هذا الشأن وانه يؤسف حكومة صاحبة الجلالة ألا تستجيب فرنسا لما تقدمت به انجلترا من اقتراحات فى هذا الشأن لتسوية موضوع الرقابة الثنائية ..

ومضى لورد جرانفيل يقول :

انه قد ورد على لسان الحكومة الفرنسية اللفظ (تعويض) ولم تكن الحكومة الانجليزية لتختار مثل هـذا اللفظ لتحديد المقاصد التى تتفاوض بشأنها فى موضوع الرقابة الثنائية وذلك لان الرقابة لم توجد مطلقا لتأتى بمنفعة منفردة أو خاصة لكل من فرنسا وانجلترا أو سوف يلحقها الضرر بانتهـاء الرقابة بل انها ترى أن الرقابة قد أنشئت لتساعد على انتظام الشئون المالية فى مصر وبالتالى تعاون على حسن توجيه شئون البلاد الادارية فمنافع الرقابة تعود أولا على مصر ثم على سائر الدول التى تحرص على رفاهية مصر ومن بينها فرنسا وانجلترا ولكن الحكومة الانجليزية تدرك الآن أن هـذا النفع لا يمكن أن يتحقق مستقبلا عن طريق نظام الرقابة الثنائية •

كما وأن الحـــكومة الانجليزية لم تتصور أن يسمح لها بأن تبحث عن تعويض تحصل عليه اذا ما تم الغاء هذا النظام ، وان ما انتهت اليه الحكومة الانجليزية هو تحرير خديو مصر من عقال الرقابة الثنائية كما ترى انه من العدل الاستجابة الى طلبه وأن يسجل عليه ما أبداه من رغبة واضــــحة للاستعانة بصفة مؤقتة بأوروبيين لادارة شئون مصر المالية ••

ان من المحتمل فى هذه المناسبة أن يقع اختيار الخديو توفيق على أحـد الرعايا الانجليز ليكون مستشارا ماليا له •• فاذا قام الخديو بذلك ، ألا يكون غريبا أن يتعرض للمسائلة بسبب ممارسته لحقه الطبيعى ؟؟

واذا تم هذا الاختيار فهل يكون غير النتيجة الطبيعية لتلك الظروف التى جعلت انجلترا الحفيظة على المصالح الأوربية والمصرية معا والممثلة لهـــا والحريصة على اعادة النظام وكفالة الضمانات الضرورية على هذه المصالح أن مثل هذا الاختيار لو وقع لن يحمل بأى حال من الأحوال طابع الالزام من جانب انجلترا على مصر بل سيكون اختيارا مطابقا لما تمليه الظروف ، اختيارا يشير الى أن الجهة التى تعهدت بكفالة الاستقرار المالى والتى جاءت عن طريقها الوسائل الضرورية لاعادة النظام الاجتماعى فى مصر وتثبيت الأوضاع المالية فيها هذه الجهة هى أولى الجهات بأن يقع اختيار الخديو على واحد من أبنائها •

ثم يمضى لورد جرانفيل فيقول :

ان مسيو « دوكلير » رئيس وزراء فرنسا يقول ان الغرض من تدخـل انجلترا هو اعادة النظام الى البلاد الا أن حكومة صاحبة الجلالة قد التزمت

باعادة كافة الأنظمة التى كانت تهدف الثورة الى القضاء عليها وبصفة خاصة الأنظمة ذات الطابع الدولى ، ولكن الحكومة الانجليزية لم تشأ أن تعلن بأن الغرض من تدخلها كان لمجرد اعادة النظام دون أن تعمل على اقتلاع جذور الأخطار التى تهدد هذا النظام مستقبلا .

كما وانه بصرف النظر عن الوسائل التى ستتبع لاعادة سلطان الخديو اليه فان الحكومة الانجليزية قد حرصت على أن تضمن من بين أهدافها السياسية ذلك الهدف الذى تشاركها فيه فرنسا حتى الآن وأعنى تطوير الأنظمة المصرية ، بحرص وحذر ، وسوف نعتبر أن تدخلنا لن يكون كاملا ولن يحقق أهدافه اذا أوقفنا عند حد استتباب الأمن واعادة النظام وما لم يصحب ذلك جهودنا لتأمين بقاء هذا النظام على الدوام كما وانه كان لزاما على الحكومة الانجليزية عند دراستها للانظمة القائمة واستعادتها لبحث ما اذا كان هناك من بين هذه الانظمة ما عساه يكون من عوامل الاثارة لما وقع فى مصر من أضرار ومن أحداث كما كان لزاما عليها أن تبحث أيضا عن مدى ملاءمة هذه الأنظمة للوضع القائم حاليا فى مصر ، ومدى ما يرجى منها مستقبلا من الفوائد .

وان انجلترا ترى أن نظام الرقابة الثنائية لم يعتبر فى أى وقت نظاما دائما ، لقد نشأ لظروف طارئة ، ظروف كان لها ما يبررها فى الماضى ، وعدلت فيها الأحداث الهامة التى وقعت فى خلال هذا العام وبغض النظر عما يثار حول هذا النظام من اعتراضات وبالاضافة الى ما قررتاه من ان هذا النظام قد اعتبر على الدوام نظاما مؤقتا فانه لا يمكن أن يقوم على وجه مرض الا باتفاق الأطراف الثلاثة فيه وفى الوقت الحاضر يعترض طرفان اعتراضا مؤكدا على بقائه » .

ثم ختم « لورد جرانفيل » رسالته مذكرا ان فرنسا تشارك انجلترا فى العمل من أجل رفاهية مصر وقيام حكم صالح فيها لما للدولتين من مصالح جوهرية فى مصر ، تعين عليهما الاهتمام بأمورها وأبدى أمله فى أن تقتنع فرنسا وسائر الدول الأوربية بوجهة النظر الانجليزية »

***

وهكذا أصبح لزاما على فرنسا أن تواجه الواقع وتدرك أن ما علقتــه من آمال على حسن مقاصد انجلترا قد تبدد فان انجلترا لم تكتف بالتنكر لما عقد بينها وبين فرنسا من اتفاقيات صريحة أو ضمنية ولكنها نصبت نفسها حارسا لحقوق مصر ازاء ادعاءات رخيصة تصدر من جانب فرنسا •

ولم يشأ المسيو « دوكلير » رئيس الوزراء الفرنسى أن يستسلم بسهولة فى هذا الموقف فكلف سفيره فى لندن فى ٤ يناير سنة ١٨٨٣ أن يبلـــغ الرسالة التالية الى « لورد جرانفيل » : « لو لم يعلن لورد جرانفيـــل استعداده لأن يعرض على سائر الدول الأوروبية مقاصد حكومته فيمـــا يتعلق بمصر ، لتبينت أن رسالته الاخيرة كانت تهدف الى قطـــع ما كان يجرى بيننا من مفاوضات للوصول الى اتفاق مبدئى بين فرنسا وانجلترا ، وانى لآسف لهذا النهج الذى نهجته انجلترا بقطع روابط التعاون بـــين الدولتين وهو التعاون الذى كان الضمان الضرورى لما لبلدينا من مصالح متعددة فى مصر ، هذا التعاون الذى حقق بالرغم من كل ما قيل عنــــه الكثير من الخير ومنع الكثير من الشر •

والآن وقد انقضت ساعات المداولات والمشاورات فان المستقبل وحـــده سيكشف نتائج ماتريد انجلترا ادخاله من تغيير على تلك الســياسة التى أكدتها تجربة طويلة وموفقة ••

لقد حرص «لورد جرانفيل» على ترديد اللفظ (تعويض) الذى تضمنته المراسلات المتبادلة بيننا لهذا فأرانى مضطرا رغما من انتهاء ماكان بيننا من مخابرات الى أن أوضح له أننا كنا نسعى من أجل البحث عن عناصر اتفاق يكون من شأنه أن يحل محل الاوضـــاع التى طلبت الحــكومة الانجليزية استبدالها ••

ان الذى يعنينا هو كما كررناه أكثر من مرة ، أى قيـــام مشاركة بين فرنسا وانجلترا ، وهى مشاركة ضرورية للوصول الى النتائج التى يسعى الى تحقيقها ويهدف اليها الجميع ، فان فرنسا لم تسع لتحقيق هدف منفرد خاص بها ولكنها تستهدف صالح مصر ومعها سائر الدول الاوربية وفى نطاق هذه المصلحة كان لزاما علينا أن نحرص على الاهتمام بالمقابل الذى يمكن أن تحصل عليه فرنسا اذا ما عن لانجلترا أن تعدل الدور الذى تنهض به فى النظم الحالية القائمة فى مصر ففى نطاق هذا المعنى يجب أن يفسر وأن يفهم المقصود من لفظ التعويض الذى أوردناه فى مذكراتنا وأن فيما تبادلناه

من المكاتبات أخيرا ، ما يوضح ذلك كل الوضوح ويزيل كل غموض حول المقصود من هذا اللفظ واذا رأت الحكومة الانجليزية رأيا مغايرا لذلك ووضعتنا بهذا في موقف يحتم علينا استرداد حريتنا للعمل في مصر فنحن على استعداد لقبول الوضع الذي سيصبح لزاما علينا أن نواجهه مهما كان شعورنا بالاسف على ذلك ..

***

ويعلق « المسيو دى فريسينيه » في مؤلفه « المسألة المصرية » على الموقف بجملته فيقول .. « يمكن أن نقدر ماذا كان يكون عليه موقفنا ، فيما لو كنا قد استجبنا الى طلب الحكومة الانجليزية واشتركنا معها في غزو مصر ، لقد ثبت أن انجلترا لم تواجه مقاومة في قناة السويس ولم تعترض أوروبا على غزوها لمصر » ..

فلو اننا فعلنا ذلك ، لكان لزاما على انجلترا بعد مغامرتها التي تكلفها الكثير ان تكون صديقة لفرنسا معترفة لها بالجميل وتبعا لذلك ، كان لزاما عليها أن تحترم أيضا ما اكتسبته فرنسا من حقوق وأوضاع في مصر ..

كانت فرنسا ستكون شريكة لانجلترا وكان العنصر الاساسى الذى يهم انجلترا أى (قناة السويس) في قبضة فرنسا وكان بوسعهذه أن تناقش ـ في حرية ـ شروط البقاء في مصر أو الجلاء عنها ، وكان ذلك كله سيتم بالاتفاق بين الدولتين ..

كانت الدولتان ستبقيان معا في وادى النيل أو تجلوان عنه معا ! ..

لقد عاب المسيو «دى فريسينيه» على معارضيه ولا سيما «المسيو دوكلير» خلفه في رياسة الوزارة مسلكهم في معالجة العلاقات الفرنسية الانجليزية.

لقد أخذ على « المسيو دوكلير » موقفه وتمسكه ببقاء الرقابة الثنائية وحرصه على البحث عن تعويضات لا يجد له سندا في المطالبة بها ، وكان « فريسينيه » يرى أنه كان الأفضل لفرنسا أن تتجاوب ورغبات انجلترا وتسايرها في سياستها لكى تحصل على أقصى ما يمكن من المغانم .

***

فشل « المسيو دوكلير » في دفاعه عن مصالح فرنسا واستقال ..

وأصدر الخديو توفيق أمره بالغاء الرقابة الثنائية . وفى ٣ فبراير سنة ١٨٨٣ تقدم شريف باشا الى الخديو بطلب قال فيه ما يلى :

« غير انه مع ملافاة هذه المحذورات قد رأت حكومتكم الســـنية من الصواب أن تستعين الى وقت ما بأحد الأجانب تكون درايته عونا لها فى حل المسائل المالية فأرى مولاى أن الشخص الأوربى يكون مأمورا مصريا وأن يعطى لقب مستشار مالية فيصير انتخابه وتعيينه بمعرفة ذاتكم العليــة ويكون تابعا لها مباشرة ولا يكون له وظائف ناظر ديوان وانما يمكنــه الحضور فى جلسات مجلس النظارة كلما استدعاه لذلك رئيس المجلس وله أن يبحث وينظر فى المواد المالية ويعطى رأيه عنها دون أن يتجـاوز الحدود التى يعينها جنابكم العالى ، ويعينها نظار دواوين حكومتكم ولايكون له الحق فى التدخل بأى وجه فى أمور القطر الادارية .

فاذا استصوبتم جنابكم العالى ما رأته حكومتكم السنيـــة بهذا الشـــأن فأتجاسر ـ ملتمسا ـ بالاتفاق مع رفقائى « تعيين » السفير « أوكلند كولفين» فى وظيفة مستشار مالى لأن تضلعه بمعرفة موارد القطر ووقوفه على سـير نظام ماليتنا ، كل ذلك من الصفات والمزايا التى تجعله جديرا بثقة جنابكم العالى وحكومتكم السنية »

هذا وانى لولى النعم العبد الخاضع المحسوب المتواضع »

وهكذا انتهى الصراع بين فرنسا وانجلترا حول الرقابة الثنائية ليبـدأ فى ميدان أوسع يتناول موضوع احتلال انجلترا لمصر بأكملها .

***

حل « المسيو جول فيرى » محل « مسيو دوكلير » فى رياسة الوزارة ، وكان عليه أن يواجه ما اتخذته انجلترا من خطوات للقضاء على الأوضاع التى اكتسبتها فرنسا فى مصر فكان عليه أن يدافع عن فرنسا ويهاجـــم احتلال انجلترا لمصر احتلالا دائما وكان لزاما عليه فى نفس الوقت أن يدافع عن مركزه السياسى أمام الحملة الصحفية التى دبرتها انجلترا ضده.

***

بادر « جول فيرى » بتوجيه رسالة الى لورد جرانفيل فى ١٥ يونيـــو سنة ١٨٨٤ قال فيها ما يلى :

« كان لزاما على أن أستبعد عقيدتين عمل على اذاعتهما فى أوسع نطاق فى أوساط الصحافة الانجليزية • الأولى خاصة باصرار فرنسا على اعادة الرقابة الثنائية والثانية عن مشروعات عسكرية مزعومة لفرنسا ضد مصر ، وانى أرى أن أعيد تأكيدى لكم بأن الحكومة الفرنسية لا تفكر فى العمل على اعادة نظام الرقابة الثنائية فى مصر ، ولا شك فى أننا ما زلنا على رأينا الخاص من أن هذا النظام وهذه الرقابة طوال قيامها كان لها آثار طيبة ومفيدة ، كما أن مصر قد استفادت فى ظلها وبجهودها بفترة هدوء وازدهرت أثناءها ماليتها •

ولكننا ندرك تماما تلك الأسباب التى تعين علينا أن نستبعد من أفكارنا عودة نظام أنهته الأحداث • لقد ماتت الرقابة الثنائية ولسنا نزمع احياءها وأن نظرتنا لأحوال مصر تنحصر من الآن فصاعدا فى وجهة نظر المصالح الأوربية المشتركة ونصيبنا المشروع فى تلك المصالح •

العقيدة الثانية التى يعنينى تبديدها فهى الزعم بأن نيتنا منطوية على احلال قوات فرنسية محل القوات الانجليزية فى مصر ، فى اليوم الذى تقرر فيه الحكومة الانجليزية سحب جنودها منها ، لقد سبق لى ان اكدت أن حكومة فرنسا على استعداد لتقديم أقدس التعهدات فى هذا الشأن ، ولقد استوحينا قرارنا هذا من ثقتنا بأن حكومة حضرة صاحبة الجلالة الملكة لن تتردد من جانبها فى أن تدلى بصفة رسمية بتصريحاتها ذات الطابع الملزم التى كررتها فى أكثر من مناسبة لتؤكد انها لن تمس مركز مصر الدولى المقرر بمقتضى المعاهدات والفرمانات المختلفة ، وان انجلترا ستبادر بالجلاء عن مصر بمجرد استتباب النظام فيها ••

وهكذا يقوم بين الحكومتين عهد متبادل يتضمن من جانب انجلترا تعهدا بالجلاء فى أجل معين لا يجوز لها أن تمده الا بعد التشاور والاتفاق مع الدول الاوروبية العظمى ، مقابل تعهد من جانب فرنسا تلتزم فيه بعدم التدخل المسلح فى مصر بأى حال من الاحوال مالم يسبق ذلك اتفاق بينها وبين انجلترا ••

***

وقد رأت انجلترا أن تقابل هذا الايضاح الصريح من جانب رئيس

الوزراء الفرنسى بايضاح من جانبها تفصل به موقفها السياسى ، فألقى لورد جرانفيل فى ١٦ يونيو سنة ١٨٨٤ بيانا رسميا جاء فيه ما يلى :

« ان ما قدمته الحكومة الفرنسية من التأكيد بأن قواتها العسكرية لن تدخل مصر ما لم يسبق ذلك اتفاق صريح بينها وبين انجلترا جعل من الممكن ، ويسر الى حد كبير ، تبادل الدولتين لمختلف وجهات النظر تبادلا كاملا وصريحا ، وأن حكومة صاحبة الجلالة الملكة لتشعر بارتياح كبير لأن تكون مع فرنسا على اتفاق فيما يتعلق بما لأوربا من مصالح تعين قيام حسن الادارة فى مصر وتوفر الرفاهية فيها . وما من أمر يمكن أن يثبت صحة وجهة نظر الحكومة الانجليزية فى هذه الناحية أكثر مما تضمنته الرسالة الموجهة منا لسفرائنا لدى الدول العظمى الاوربية فى ٣ يناير سنة ١٨٨٣ » .

« لقد بعثنا بهذه الرسالة بعد مضى ثلاثة أشهر على معركة التل الكبير التى تمكنت بعدها القوات الانجليزية من احتلال مصر . ولقد أقرها البرلمان الانجليزى وأبلغت الى سائر الدول والباب العالى وصادفت قبولا عاما »

« وفى هذه الرسالة اعلنت حكومة صاحبة الجلالة أنها ستسحب القوات الانجليزية بمجرد أن تسمح حالة البلاد بذلك وبعد أن يتم تنظيم الوسائل المناسبة لتأمين سلطان الخديو وأن حكومة صاحبة الجلالة ما زالت مرتبطة بهذا العهد ، وانها لتشعر مع الاسف الشديد بأن الظروف قد حالت دون تطوير الاجراءات التى يمكن من تحقيق هذا الجلاء ، كما يؤسفها كذلك أن الوقت لم يحن بعد لسحب القوات الانجليزية ، وذلك لمصلحة النظام والسلام فى مصر » ..

« هناك بعض الصعاب التى تحول دون تحديد أجل معين لاتمام هذا الجلاء سيما وانه قد يتبين عند التطبيق بأن تحديد هذا الاجل - سلفا - يجىء أطول أو أقصر مما يجب ومما هو لازم ، غير أن حكومة صاحبة الجلالة الملكة ، رغبة منها فى تبديد الشكوك تجاه سياستها فى هذه القضية واحتراما منها لتصريحاتها المختلفة لفرنسا تتعهد بسحب قواتها من مصر فى اول عام ١٨٨٨ بشرط أن تجمع الدول الاوروبية العظمى على الاقرار بأن الجلاء يمكن اتمامه دون الاخلال بالنظام والسلام فى مصر ، كما تعتقد حكومة صاحبة

الجلالة الملكة بأنه من المعقول توفير الضمانات الضرورية لاقامة نظام وأوضاع صالحة خلال مدة ثلاث سنوات ونصف ولكن اذا تبين مع الاسف بأن هذا الامل لم يتحقق واذا رأت الحكومة الانجليزية ضرورة مد فترة الاحتلال بحكم الضرورة فليس من المنظور أن يطلب من الدول الاوروبية أن تتفق فيما بينها للاعتراض على اجراء استلزمه أمن مصر الذى هو مصلحة مشتركة لنا جميعا وأن تفاوتت أهميته بالنسبة لكل منا » ••

وان الرقابة الثنائية على الصورة التى كانت قائمة عام ١٨٧٩ تغاير الرقابة الأولى التى تم الاتفاق عليها فى عام ١٨٧٦ لم يعهد الى المراقب الانجليزى بمهام تفوق تلك المهام التى وكلت الى زميله الفرنسى وعلى الرغم من أن رقابتها كانت محصورة فى المسائل المالية الا أنه بحكم ما كان لهما من الحق فى حضور جلسات مجلس الوزراء ، أصبح لهما ــ عمليا ــ الحق فى التدخل فى كافة الشئون التى تتصل بادارة البلاد ولم يعودا كما كانا ــ أصلا ــ مجرد موظفين يتناول اختصاصهما الشئون المالية ، لقد تناول اختصاصهما وظائفا سياسية ، اننا لا نرى فائدة وراء البحث عن فوائد أو مضار كانت النتيجة لهذا النظام الذى عدل عنه بصفة نهائية باتفاق بين الحكومة الفرنسية والحكومة الانجليزية •

ثم مضى « لورد جرانفيل » يقول موجها كلامه الى فرنسا : « يتعين التسليم دون عناء بأنه طالما كان واجبا على بريطانيا العظمى تحمل عبء ومسئولية الاحتلال العسكرى لمصر فانه من المستحيل على حكومة صاحبة الجلالة الملكة أن تقبل أى تدخل سواء فى ادارة البلاد أو فى نظام حكمها السياسى بأية صورة من الصور استنادا الى اتفاقات سابقة كما وأن حكومة صاحبة الجلالة ترى بأنه ليس من الحكمة ولا من الواقع العملى أن نجدد أى نظام آخر من هذا النوع يقوم بتطبيقه وتنفيذه عناصر أجنبية مهما قل أو كثر عددها عناصر لن تخضع لسلطان الحكومة المصرية اذا ما رأت انجلترا اجلاء قواتها العسكرية عن مصر » ••

وهكذا سد « لورد جرانفيل » الطريق فى وجه المطامع الفرنسية ومطامع سائر الدول الأوروبية الأخرى من حيث وجهة نظرها فى مشاركة انجلترا وظائف الحكومة المصرية مهما كان نوعها حالا ومستقبلا ــ

وفى ذات الوقت ولكى يهدىء « لورد جرانفيل » من روع فرنسا وسائر الدول الأوربية بالنسبة للمستقبل أدلى بالتصريح التالى :

« تعلن حكومة صاحبة الجلالة الملكة بأنها سوف تتقدم الى سائر الدول الأوربية والباب العالى فى نهاية الاحتلال الانجليزى لمصر ، أو خلاله بمشروع لاقرار حياد مصر طبقا للمبادىء المطبقة حاليا فى بلجيكا » ..

أما فيما يتعلق بقناة السويس ، فان الحكومة الانجليزية سوف تتقدم باقتراحات مطابقة لتلك التى تضمنتها رسالة الحكومة الانجليزية فى ٣ يناير سنة ١٨٨٣ »

***

وهكذا أسدلت انجلترا ستارا على الجدل السياسى بينها وبين فرنسا ووضعت له حدا ، ثم لم تسمح بعد ذلك بأثارته من جديد ، بل عملت دائما على حصر النقاش والجدل بينها وبين سائر الدول الاوروبية ، حول قناة السويس وحدها ..

الفصل الحادي والثلاثون

فرنسا وعقدة الجزائر وتونس

« فشل السياسة الفرنسية في مصر ـ فرنسا تشعر بأن هزيمة الغرب في القاهرة لها صدى في أقصى الجزائر ـ فرنسا ترى أن قوة مصر تشجع تونس والجزائر ـ فرنسا تعتقد أن عجز الغرب أمام المصريين والمسلمين يثير التعصب الاسلامي ـ مخاوف فرنسا من قيام حركة اسلامية في شمال افريقيا ـ لورد دفرن يستغل مخاوف فرنسا في صرفها عن مطامعها في مصر ـ رئيس وزراء فرنسا يقول ان اى فوز للاسلام يجدد اثارة التعصب الاسلامي ـ اغتباط فرنسا بانتصار القوات الانجليزية في مصر ـ وزير خارجية فرنسا يهنيء انجلترا بانتصارها ، ويراه بمثابة انتصار لفرنسا في تونس والجزائر ـ فرنسا تقول يجب أن ينتفي من الاذهان الظن بان في امكان اى جيش عربي واسلامي الصمود أمام اى جيش اوروبي ـ فرنسا تسمى انتصار التل الكبير انتصارا أوروبية ـ وزير خارجية انجلترا يقول لو فشلت انجلترا في التل الكبير لكان ذلك كارثة لاوروبا ـ امعان فرنسا في ملاحقة العرب والمسلمين ـ فرنسا تنبه الى خطر انتقام الشعوب الاسلامية من المسيحيين بسبب ما لحق بمصر ـ حرص فرنسا على اذاعة هزيمة عرابي في الشرق كله ـ فرنسا تذيع أن عرابي لن تقوم له بعد ذلك قائمة ـ وزير خارجية فرنسا يقول ان الغرض من هذه الدعاية هو اشاعة اليأس من جدوى قيام حركة اسلامية جديدة ـ الاسلام والعروبة عقدة فرنسا في شمال افريقيا • »

تحدثنا عن الدور الذى لعبته فرنسا في مأساة مصر المالية والسياسية وانتهى بفرنسا ـ كما رأينا ـ الى نهاية سيئة ـ اذ لعبت هذا الدور بصورة لا أثر فيها لبعد النظر وقوة الادراك والكفاية السياسية •• ولعل سياسة فرنسا ازاء مصر ، تبدو جليلة فيما فصله بارتملي سانت هيلير (B. Saint-Hilaire) عن هذه السياسة اذ قال في هذا الصدد وفي ١٧ أكتوبر سنة ١٨٨١ ما يلى :

« ان التقاليد الموروثة التى كونت لفرنسا مكانة وسلطة واعتبارا تحتم على فرنسا الاحتفاظ بهذه التقاليد وأن لا تسمح بانتقاصها فحملة فرنسا على مصر في القرن الماضى والتى كانت مؤلفة من علماء وعسكريين كان لها الفضل في احياء مصر وقد ظل هذا البلد منذ ذلك التاريخ محل الرعاية والحماية من جانب فرنسا • ففى سنة ١٨٤٠ غامرت فرنسا وعرضت نفسها

لحرب أوربية فى سبيل مساندة حقوق محمد على ، وبعد مضى خمسة عشر عاما شقت فرنسا قناة السويس وأتمتها ، وبفضلها فتح لتجارة العالم طريق جديد .

وأخيرا فان لفرنسا فى سائر انحاء القطر المصرى رعايا عديدين يحق لهم أن يعتمدوا على فرنسا فى حمايتهم حماية تامة ولقد علق المؤرخ بيوفيس على ذلك بقوله :

« أن العالم القدير ورجل السياسة الضعيف يعنى « سانت هيلير » قد أسقط من بيانه أهم اعتبار لعناية فرنسا بشئون مصر وهو كون فرنسا دولة اسلامية كبرى فى أفريقيا الشمالية فاننا حتى سنة ١٨٧٩ لم يكن قد تم لنا الاستيلاء على تونس ولكن الجزائر وحدها كانت جديرة بكل عنايتنا فبالرغم من الصحارى التى تفصل الجزائر عن وادى النيل فان الانباء والانفعالات العاطفية تنتشر فى العالم الاسلامى بسرعة فائقة فهزيمة فرنسا فى القاهرة لها صدى كبير فى أقصى الجزائر وأبعد صحاريها » .

***

وأن انجلترا لتشارك فرنسا فى تقدير أهمية هذه الناحية بالنسبة للغرب ، ولقد حرصت الدولتان معا وفى كل الاحوال على استبعاد الباب العالى من التدخل سياسيا أو عسكريا فى شئون مصر لان الدولتين كانتا تعلمان ــ سلفا ــ ذلك الأثر الذى يترتب على ذهاب جنود أتراك الى مصر فكانت فرنسا بصفة خاصة تعلن أن وجود هؤلاء الجنود المسلمين فى مصر شأنه أن يشعر أبناء تونس التى كانت فرنسا قد استولت عليها مؤخرا ويشعر أبناء الجزائر الذين كانوا فى كفاح دائم للاحتلال الفرنسى بأن فرنسا وانجلترا عاجزتان عن مواجهة المصريين والمسلمين ــ وكان هذا ــ فى رأى الدولتين الغربيتين ــ كافيا لايقاد نار التعصب من جديد بعد أن خمدت فى العالم الاسلامى ، فيعود الى المسلمين ــ فيما رأت الدولتان ــ اندفاعهم العدوانى ضد الغرب .

ولقد وقف بارتلمى سانت هيلر وزير خارجية فرنسا يصرخ فى وجه من كان يقترح من النواب الفرنسيين ترك الأمر للباب العالى لكى يعيد النظام فى مصر ويقول :

« هل تدركون الأثر الذى يترتب على الالتجاء الى سلطان تركيا ، الى خليفة المسلمين ، لاعادة النظام فى مصر ؟؟ » .

وهكذا حرصت فرنسا وانجلترا على تجنب الاثارة المترتبة على تدخل الخليفة الاسلامى تدخلا يكون من شأنه تثبيت مكانته فى أفريقيا ورفع شأن المسلمين وبعث أمل جديد بينهم لقيام حركة اسلامية ..

***

ان خطر قيام حركة اسلامية يرعب فرنسا بصفة خاصة ، ومن أجل ذلك فقد أذعنت دائما ، للسياسة التى ترسمها انجلترا حتى ولو تعارضت مع وجهة نظر السياسة الفرنسية ، وذلك من أجل أن تبقى الوحدة بينهما قائمة دون أن تتصدع .

على أن انجلترا لم يفتها أن تفيد من هذا الظرف وأن تستغل هذا الضعف فى السياسة الفرنسية وتشبثها ـ بتلك الوحدة بينهما ، ولعل ذلك يبدو فيما قاله لورد دفرن Dvfferin سفير انجلترا لدى الباب العالى ، ليفسر موقف دولته ازاء الباب العالى بالعبارات التالية :

« واذا كنا نعترض على ارسال مندوبين عن الباب العالى لمعالجة الشئون فى مصر ، فهذا ـ وفقا لوجهة نظرنا ـ يرجع الى أن ايفاد هؤلاء المندوبين ضار بمصالح السلطان فى تلك البلاد فنحن نعتقد ـ سلفا ـ بأنه سيتعذر عليهم القيام بأى عمل لصالح النظام بل يحتمل أن يكون وجودهم عائقا ، للحكومة المصرية عن ممارسة شئون الحكم ثم أضاف يقول :

ومن المؤكد على كل حال ـ أن وجودهم يثير فرنسا ـ كما سبق أن أوضحته للباب العالى فى مناسبة سابقة فى صدد المشكلة التونسية ، واننا لننصح للباب العالى بتجنب أى مسلك فى مصر يتسم بالمجازفة ، ويخلو من التبصر والتفكير فان مثل هذا المسلك يثير فى فرنسا بالنسبة لوضعها

في افريقيا ، شعور الشك والخوف ، هذا الشعور الذى ينبعث من المتاعب التى نعانيها حاليا فى الجزائر وتونس مما كان من شأنه أن تصاب العقلية السياسية لفرنسا بحساسية بالغة الحد فى هذا الصدد ..

***

فعلى الرغم من اتجاه السياسة الانجليزية أخيرا إلى حرمان فرنسا من أن تجنى ثمار سياسة وجهود بذلتها مع انجلترا فى الشرق قرابة نصف قرن ، فقد آثرت فرنسا استيلاء انجلترا على مصر ــ وان كان هذا يتعارض وصالحها ــ على ترك الفرصة للمصريين ليحصلوا على حريتهم واستقلالهم ، اذ كان فوز المصريين بحقهم فى الحرية والاستقلال ــ هو فى رأى فرنسا ــ فوز للاسلام وباعث على اثارة التعصب الاسلامى من جديد .. ويؤكد هذا الاتجاه فى السياسة الفرنسية ، تلك الرسالة التى بعث بها الى حكومة انجلترا فى ١٢ أغسطس سنة ١٨٨٢ جول فرى الذى ولى رياسة الوزارة بعد دى فريسينيه ، ليعبر عن ــ اغتباطه بانتصار القوات البريطانية فيقول فى رسالته :

انه يرجو أن يتحقق للحكومة الانجليزية انتصار سريع ، وأن هذا الشعور لا يقوم على حسن نيته نحو انجلترا ، ولكنه قائم على حرصه على مصالح فرنسا ، فان حركة التجمع الاسلامى اذا تحققت ، تصبح عاملا له أثره الفعال ــ مستقبلا ، وانه يرى أن أهم ما يجب أن ينتفى من الأذهان ، هو ــ الشك مجرد الشك فى قدرة أى جيش أوروبى على قهر أى جيش عربى أو اسلامى ، بل انه يود ألا يعلق فى الأذهان مجرد الظن بأنه فى استطاعة مثل هذه الجيوش الاسلامية والعربية الصمود أمام جيش أوروبى ..

ويستطرد رئيس الوزراء الفرنسى فيقول فى رسالته بأنه يبعث بتمنياته الطيبة لانجلترا ويؤكد لها ارتياح فرنسا المخلصة لكل فوز تحققه الجيوش الانجليزية ــ كما هنأ المسيو ــ دوكلير Duclerc وزير خارجية فرنسا فى ١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٢ المستر بلانكت Plankett وزير انجلترا المفوض فى باريس بما أذاعته وكالة هافاس من انتصار القوات الانجليزية فى التل الكبير ــ وأعرب عن أمل فرنسا الخالص فى أن يتحقق لانجلترا الانتصار الكامل السريع فى مصر . وأكد وزير خارجية فرنسا

للوزير المفوض الانجليزى ، أنه يعلق أهمية كبرى على انتصار انجلترا لأنه يكن لها أخلص العواطف •

ولأنه يرى ــ تماما ــ بأن انتصار انجلترا على العرب فى مصر هو بمثابة انتصار تجنى فرنسا ثماره الطيبة فى تونس وفى الجزائر •

وحينما هنأ المسيو تيسوت Tissat سفير فرنسافىلندناللوردجرانفيل بهذا الانتصار ، قال له « جرانفيل » أنه تأثر كل التأثر بتلك العواطف الطيبة وانه يتقبل هذه التهانى بكل ارتياح لانه مقتنع تماما بأن الانتصار فى التل الكبير كان انتصارا أوروبيا •

ثم استطرد اللورد جرانفيل فقال :

« لو أن جيوشنا أصيبت فى هــذه المعركة بفشل لكان فى ذلك كارثة لسائر الدول الاوروبية التى يتعين عليها أن لا تغفل خطر التعصب الاسلامى » ••

على أن انتصار الجيوش الانجليزية فى مصر قد بعث فى قلب فرنسا خوفا ورعبا على صالحها فى أفريقيا بسبب ما قد يحدث من ثورة العالم الاسلامى لهزيمة جيوش اسلامية أمام عدوان جيوش أوروبية •• ومن ثم فان فرنسا أخذت تفكر ــ اذ ذاك ــ فى تجنب هذه العاقبة ــ ومن أجل ذلك ، بعث وزير خارجيتها المسيو (دوكلير Duclerc) فى ١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٢ الى المركيز دى نوال البرقية التاليه :

« ان أخبار مصر تعلن هزيمة عرابى وانتصار الانجليز انتصارا حاسما ويتعين علينا أن نتدبر أثر هذا الانتصار فى سائر الشعوب الاسلامية فمن المحتمل أن تثير هذه الهزيمة ثائرتهم فيشهد العالم انفجارا تعصبيا كهذا الذى بدا لنا شبحه فى أعقاب ضرب الاسكندرية بمدافع الاسطول الانجليزى ، فعليكم أن تنبهوا الباب العالى الى هــذا الاحتمال والى خطر نتائجه كما تسعون لديه لكى يصدر من الاوامر مايكفل بها حماية المسيحيين ثم لا تنسوا أن تضموا اليكم سائر ممثلى الدول الاوروبية فى مساعيكم هذه » ••

ولقد بادر السفير الفرنسى فطلب الى الباب العالى اتخاذ الاجراءات لمنع تجمع حركة اسلامية فى أنحاء الامبراطورية العثمانية ، كما طلب السفير الفرنسى الى سائر قناصل فرنسا فى الشرق أن يطلقوا الاذاعات التى تؤكد أن عرابى قد هزم هزيمة تامة وأن جيشه قد سحق عن آخره ولن تقوم له من بعد قائمة •

وقد قال السفير في رسالته الى وزير الخارجية الفرنسية بأن المقصود من العبارة الاخيرة اشاعة اليأس في قلوب المسلمين من جدوى قيام أي حركة جديدة .

وهكذا كان للعقدة التي سيطرت على فرنسا بسبب ما كانت تعانيه من متاعب في شمال افريقيا أثر بالغ في تكييف سياستها تجاه مصر كما وأن انجلترا عملت من جانبها على استغلال هذه العقدة الى أبعد الحدود وبفضلها تمكنت انجلترا من تسخير فرنسا لتحقيق أغراضها الى حد أن حرمتها – في نهاية الامر – حتى مما كانت تأمله سياستها في مصر منذ عهد بعيد .

تم بعون الله تعالى الجزء الأول في « عدوان الغرب »

صحح هذا الجزء السيد/ محمد على وهبه
المحرر بجريدة الجمهورية ، فله شكر المؤلف

الفهـــرس

صفحة



١٥٧ شارع عبيد ـ روض الفرج
تليفون : ٤٥٣٤٦ ـ ٤٥٤٠٥ ـ ٣١٦٢٥

العـدد ٢٢ الثمن ٥٠ قرشا